





بجلاص

٧٤

فهرست الجزء الرابع من حاشية الطحطاوى على الدر المختار

صفحة	كتاب الاجارة	صفحة
٠٠٢	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٢٣٩
٠١٤	باب ضمان الاجير	٢٤٥
٠٢٣	باب فسخ الاجارة	٢٤٧
٠٣٤	مسائل شتى في الاجارة	٢٥٣
٠٤٤	كتاب المكاتب	٢٥٦
٠٤٧	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله	٢٦٠
٠٥٢	باب كفاية العبد المشترك	٢٦٧
٠٦٠	باب موقوف المكاتب وعجزه وموت المولى	٢٧٢
٠٦٦	كتاب الولاء	٢٧٦
٠٧٠	فصل في ولاء الموالاة	٢٧٨
٠٧١	كتاب الاكراه	٢٨٢
٠٨٠	كتاب الحج	٢٨٥
٠٨٧	فصل بلوغ الغلام	٢٨٧
٠٨٨	كتاب المأذون	٢٩٠
٠٩٨	كتاب الغصب	٢٩٣
١١٠	فصل غيب	٢٩٨
١١٧	كتاب الشفعة	٣٠١
١٢١	باب طلب الشفعة	٣٠٣
١٢٦	باب ما ثبت فيه اولاً	٣٠٤
١٢٧	باب ما يطلها	٣١١
١٣٢	كتاب القسمة	٣١٤
١٤١	كتاب المزارعة	٣٢٢
١٤٦	كتاب المساقاة	٣٢٨
١٤٩	كتاب الذبايح	٣٢٩
١٥٩	كتاب الاضحية	٣٣٣
١٦٨	بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحفار والاباحة	٣٣٥
١٧٧	فصل في اللبس	٣٣٧
١٨٣	فصل في النظر والمس	٣٤٤
١٨٧	باب الاستبراء وغيره	٣٤٩
١٩٢	فصل في البيع	٣٥٢
٢١٤	كتاب احياء الموات	٣٦٤
٢١٧	فصل الشرب	٣٨٢
٢٢١	كتاب الاشربة	٣٩٢
٢٢٧	كتاب الصيد	٣٩٦
٢٣٤	بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن	٤٠٢
		٤٠٤
		٤٠٥



من أجر من حذضه بوقته والمداقض قال الزمخشري أجرته فأنما هو بوقته وأجره خطأ وقيل أجر الدار
من فعل ومؤجرة الأجير من فاعل كعامل معاملة فلا يتعدى الفعل واحد وقيل هما فاعلهما عبد الله
وقال ابن الضياء في شرح الجمع والصواب ما أثبت في العين والاساس ان فاعل بمعنى المفاعلة كالزراعة
والمشاهدة والمناشأة ولا يتعدى الا الى مفعول واحد ومؤجرة الأجير من ذلك فالمعنى انك اذا قلت
أجرته اذ اردت ان يكون من فعل لا غير واسم الفاعل مؤجره وما أجره فاعله فاعله محض وما أجر الأجير يحتمل
ان يكون من الافعال ذكره في المغرب والصحاح وان يكون من المؤثرات وهي المفاعلة وعليه ابن الحاجب
واستبعد جعله من الايجار وهو الافعال اه (قوله لكونها تملك عين) اي والاعيان مقدمة وجودا على المنافع
اولا من الاولى في عدم العوض والثانية فيها العوض والعدم مقدم على الوجود ثم لعقد الاجارة مناسبة خاصة
بفعل الصدقة من حيث انها يقامان لازمين فلذلك اورد كتاب الاجارة متصلا بذكر الصدقة اه طوري (قوله
اسم للاجرة) قال في التبيين وفي اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهي ما اعطى من كراء الأجير وقدر اجرة اذا اعطاه
اجره اه وفي العين هي فعالة اوعاله على تقدير حذف فاعله اه وقال في النهاية ويجوز ان تكون الاجارة
مصدرا قال فاضى زاده لم يسمع في اللغة ان الاجارة مصدر اه طوري (قوله وهي ما يستحق على عمل الخير)
في العبارة خاليل يدل عليه ما في شرح العين على الصيغة الاجرة الاسم وهي ما يعطى من كراء الأجير والاجرة
ما يستحق على عمل الخير ولهذا يدعى به فيقال اعظم الله اجرك اه (قوله تملك تقع) اي بايجاب وقبول ولو اراد
التعريف بالحقيقة لقيل هو عقد يفيد تملك الخ في التنازلية وتعقد الاجارة بغير لفظ كالأجرة تاجر دارا سنة
فلما انقضت المدة قال ربحها المستأجر ففرغها الى اليوم والاداء تملك كل شهر بالف درهم فجعل في قدر ما ينقل متاعه
اجرا مثل فان سكن شهره وافهم بما قال المالك طوري ونرجع بالتكليف وان كان جنسا فانه قد يفرج به النكاح قال
المصنف تعالوا بلغي فانه استباحة المنافع بعوض لا تملكها اه قال مري الدين وهو مخالف ما سبق
في النكاح من انه عقد يرد على ملك المتعة قصد اوقال الزيلعي في النكاح ولا يتعدى بلفظ الاجارة في الصحيح
لانها ليست بسبب الملك المتعة اه ونرجع بقيد النفع البيع والهبة واقاد المصنف ان هذا التعريف يعم الصحيح
من الاجارة والقاسم لعدم التقييد بالملكية في النفع والعوض (قوله او اوان) الاولى الاثبات بالمال لانه
منحوب (قوله لا يسكنها) بل حتى يقال ان هذه الدار اقلان مثلا ومن ذلك ما لو استأجر نخرة اجفف عليها

كتاب الاجارة
قديم الهبة تكونها تملك عين وهذه تملك
منفعة (هي) لغة اسم للاجرة وهي ما يستحق
على عمل الخير ولهذا يدعى به فيقال اعظم الله
اجرك ونرجع (قوله تملك تقع) مقصود من العين
ايها او اداه لخصها بين يديه او اداه لا يستعمل
او عدا او اداهم او عدا ذلك لا يستعمل
بل ان يظن الناس انه لا اجارة فاسدة
في الشكل

قوله كما في الهندية (قوله ولا اجرة له) ولو استعملها فبما ذكره قولهم ان الاجر يجب في القاسمة بالانفاق محله فيما
اذا كان النفع مقصودا (قوله اي بدلا في البيع) قال في المنع ومراعاة من التمن ما كان بدلا عن شيء فدخل فيه
الاعيان فان العين تصلح بدلا في المقايضة فتصلح اجرة واشارة في المختصر الى انها لو كانت الاجرة دراهم او دنانير
انصرفت الى غالب نقد البلد فان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين نقدتها وانها لو كانت كيليا
او وزنيا او عدد بامتنان بالشرط فيه يبان القدر والاجل والصفة ويحتاج الى بيان مكان الابقاء ان كان له
حل ومؤونة عند الامام وان لم يكن له حل ومؤونة فلا يحتاج الى بيانه وعند هماليس بشرط ولا يحتاج الى بيان
الاجل فان بين جاز وثبت والى انه لو كانت ثيابا او عروضا فالشرط فيه يبان القدر والاجل والصفة لانه
لا يثبت بدلا في الدمة الا من جهة السلم فكان ثبوته اصل واحد وهو السلم فلا يجوز الا على شرائطه وهذا
اذا لم يشرف ان اشار في كافي ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف وانها لو كانت حيوانا لا يجوز الا ان يكون معينا
اه مختصرا (قوله ولا ينكس كليا) اي عكس الغويا واما عكسها المتطقي فصحح لان عكس الموجبة السلبية
موجبة جزئية فاقالة هنا بعض ما صلح اجرة صلح ثمننا (قوله لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة) قال في التبيين ولا يتأني
العكس حتى يصح اجرة ما لا يصلح ثمننا كالمنفعة فانما لا تصلح ثمننا وتصلح اجرة اذا كانت مختلفة الجنس كاستئجار
سكنى الدار وزراعة الارض وان اتحد جنسهما لا يجوز كاستئجار الدار والسكنى بالسكنى اي بسكنى دار كذا
في الخلاصة وذكر الشارح في كتاب القسمة او بسكنى سائت اه او استئجار ارض للزراعة بزراعة ارض اخرى
لان المنافع معدومة فيكون بيعها بالنسيئة على ما قالوا فلا يجوز ذلك في الجنس المتحد لانه يكون كبيع القوهي
بالقوهي بخلاف مختلف الجنس اه بزيادة من مري الدين (قوله وتصدق باعتراف الخ) ولفظ الصلح كما ذكره
الخلواني والاعظم رانها تصدق بافظ البيع اذا وجد التوقيت عتائية (قوله لان العارية بعوض اجارة) لانها
مأخوذة من النعارة وهو النداء اول وهو كما يكون بغير عوض ويكون بعوض والتعارة بعوض اجارة اه منع (قوله
بخلاف العكس) اي ان العارية لانه قد يلفظ الاجارة حتى لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة
فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعتك هذه العين بغير عوض كان باطلا او فاسدا ولا يكون هبة اه منع عن الخاتمة
(قوله او هبتك) اي ان ذكر المنفعة والاجرة كرهبتك منافع هذه الدار بكذا هو عن التسلاصة (قوله
او آجرتك متافعا) فانه يجوز على الاصح وقيل لا يجوز بناء على انه لا بد من اضافة الاجارة الى العين وتقام مقام
المنفعة في حق الاثبات لافي حق الملك (قوله افاد ان ركنها الايجاب والقبول) لعل هذه الافادة من قول المصنف
هي تعليق تقع بعوض فان هذا لا يتأني الا بايجاب وقبول قال في الهندية انما تصدق بلفظين بعوض ما عن الماضي
نحو ان يقول احدهما آجرت هذه الدار وقول الاخر بعتك ولا تصدق بلفظين احدهما بعوضه عن المستقبل نحو
آجرت فيقول الاخر آجرت كذا في النهاية اه (قوله وشرطها الخ) قال في الهندية وشرطها انواع بعوضها بشرط
الاتفاق وبهذهها شرط النفاذ وبعضها شرط الزوم بشرط الانعقاد العقل فلا تصدق من مجنون وصبي
لا يعقل لا البلوغ فلو آجر الصبي العاقل ماله او نفسه فان كان مأذونا فغدا وان كان محجورا فوقف على اجارة
الولي ولو آجر نفسه لعمل وسلمها وعمل يستحق اه ومثله العبد فلا يشترط الحرية فالكلام فيه كالكلام في الصبي
الا ان الاجر لم يولد له ومنها الملك والولاية فاذا عدها الفصولى فوقف على اجارة المالك ويظهر ان هذا من شروط
النفاذ وكذا قوله ومنها تسليم المستأجر فان هذا شرط للزوم الاجر ومنها قيام المعقود عليه فلو اجاز المالك عقد
الفصولى بعد استيفاء المستأجر المنفعة لم تجز اجازته وكانت الاجارة للعاقلة لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت
ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنافع ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التحجيل حتى لو انقضت المدة من
غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجرة ولو سلم في البعض يعتبر بحسابه وشرائط الصحة رضى المتعاقدين
ومعلومية المنفعة علمائهم المتنازع وبيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك احدى هاتين الدارين او احدى هذين
العبدين لا يصح وبيان المدة في الدور والمنازل والنظر لا يبان ما يعمل فيها الا في الارض فلا بد من بيانه وفي اجارة
الدواب لا بد من بيان المدة او المكان وبيان ما يستأجره من الحمل او الاركوب وكونه مقدورا للاستيفاء حقيقة
او شرعا فلا يجوز استئجار الابن ولا الاجارة على المعاصي لانها غير مقدورة الاستيفاء شرعا وان لا يكون العمل
المستأجر له فرضا ولا واجبا وكون المنفعة مقصودة وان لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه

ولا اجرة له ولا اجرة له
بزيادة وسبب (كل ما صلح ثمننا) اي بدلا
في البيع (صلح اجرة) لانها عن المنفعة
ولا ينكس كليا فلا يقبل لانها عن المنفعة
لا يجوز اجارة اجارة المنفعة بالمنفعة اذا
اختلعا كما سيجي (وتصدق باعتراف الخ) ولفظ الصلح كما ذكره
الخلواني والاعظم رانها تصدق بافظ البيع اذا وجد التوقيت عتائية (قوله لان العارية بعوض اجارة) لانها
مأخوذة من النعارة وهو النداء اول وهو كما يكون بغير عوض ويكون بعوض والتعارة بعوض اجارة اه منع (قوله
بخلاف العكس) اي ان العارية لانه قد يلفظ الاجارة حتى لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة
فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعتك هذه العين بغير عوض كان باطلا او فاسدا ولا يكون هبة اه منع عن الخاتمة
(قوله او هبتك) اي ان ذكر المنفعة والاجرة كرهبتك منافع هذه الدار بكذا هو عن التسلاصة (قوله
او آجرتك متافعا) فانه يجوز على الاصح وقيل لا يجوز بناء على انه لا بد من اضافة الاجارة الى العين وتقام مقام
المنفعة في حق الاثبات لافي حق الملك (قوله افاد ان ركنها الايجاب والقبول) لعل هذه الافادة من قول المصنف
هي تعليق تقع بعوض فان هذا لا يتأني الا بايجاب وقبول قال في الهندية انما تصدق بلفظين بعوض ما عن الماضي
نحو ان يقول احدهما آجرت هذه الدار وقول الاخر بعتك ولا تصدق بلفظين احدهما بعوضه عن المستقبل نحو
آجرت فيقول الاخر آجرت كذا في النهاية اه (قوله وشرطها الخ) قال في الهندية وشرطها انواع بعوضها بشرط
الاتفاق وبهذهها شرط النفاذ وبعضها شرط الزوم بشرط الانعقاد العقل فلا تصدق من مجنون وصبي
لا يعقل لا البلوغ فلو آجر الصبي العاقل ماله او نفسه فان كان مأذونا فغدا وان كان محجورا فوقف على اجارة
الولي ولو آجر نفسه لعمل وسلمها وعمل يستحق اه ومثله العبد فلا يشترط الحرية فالكلام فيه كالكلام في الصبي
الا ان الاجر لم يولد له ومنها الملك والولاية فاذا عدها الفصولى فوقف على اجارة المالك ويظهر ان هذا من شروط
النفاذ وكذا قوله ومنها تسليم المستأجر فان هذا شرط للزوم الاجر ومنها قيام المعقود عليه فلو اجاز المالك عقد
الفصولى بعد استيفاء المستأجر المنفعة لم تجز اجازته وكانت الاجارة للعاقلة لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت
ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنافع ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التحجيل حتى لو انقضت المدة من
غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجرة ولو سلم في البعض يعتبر بحسابه وشرائط الصحة رضى المتعاقدين
ومعلومية المنفعة علمائهم المتنازع وبيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك احدى هاتين الدارين او احدى هذين
العبدين لا يصح وبيان المدة في الدور والمنازل والنظر لا يبان ما يعمل فيها الا في الارض فلا بد من بيانه وفي اجارة
الدواب لا بد من بيان المدة او المكان وبيان ما يستأجره من الحمل او الاركوب وكونه مقدورا للاستيفاء حقيقة
او شرعا فلا يجوز استئجار الابن ولا الاجارة على المعاصي لانها غير مقدورة الاستيفاء شرعا وان لا يكون العمل
المستأجر له فرضا ولا واجبا وكون المنفعة مقصودة وان لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه

من المزارعين وجعلوا الميرى قدرا معلوما واسقطوا له قدر اقل مقابلته من افتقر من المزارعين اراض تعطلت
وقدروا ايضا ارض ازرعهم العلف بها ثم غير ذلك تسمى الاوسية تحسب على الملتزم ثم انقلب الحال وصار
الى ما صار فان قلت هل يجوز للعالم نائب مولانا السلطان ان يخرج انسانا من هذه العمالة ويدفعها للميرى
قلت اما اذا كان ذلك لتقصير فيما استقر عليه من الميرى او لظلم للمزارعين او راي اخر ارجحه من العمالة اصلح
فلا شك في الجواز واما اذا كان لتغير ذلك فعلى القول باعتبار العرف الخاص لا يجوز اخراجه لاسيما وهو لا يدفع
المال وقت الاخذ المسمى بالخلوان الذي يدفعونه لتمكين من هذه البلاد قلت مال يدفعونه لولى الامر يتوصل بعضهم
به الى ظلم المزارعين ومضاعفة الخراج عليهم واسرهم كبا سائر الكفار المسلمين او اعظم مع انه لا حاجة للامام
او نائبه تبعه على اخذ ذلك انما هي ارا ما نفقت على مخالفة الشرع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
(قوله وفي صلح الحاشية) انى المصنف به في شرحه تقوية لما فتي به فارى الهداية ونظاها ان الفساد بالمقارن
كاذكره المؤلف آنفا وعبارة المصنف قلت وما يشهد لهذه الجواب اى جواب فارى الهداية ما ذكره قاضى
خان من كتاب الصلح انه عند ابي حنيفة اذا فسد العقد الى آخر ما هنالك (قوله كالصياغة) اى اذ بين بيان لا يورث
الى تنازع (قوله والصنع) اذ بين المصوغ والصنع وقد راي صيغ به وجده اه طورى وقوله وقد راي صيغ به
هذا لا يظهر الا في نحو الدودة كالزعران والعقود والاداء فى الجبر وقد راي الصيغ اذا كان مما يختلف اه
وفي التمهيد فى الصيغ بالغنى التلويح وبالصكر ما صيغ به (قوله والخطاطة) اذ بين جنس الخطاطة والخط
طورى (قوله بما يرفع الجهالة) متعلق ببيان اى بيان العمل على وجه لاجهالة فيه وفي القصارة لا بد ان يكون
الثوب معلوما ولهذا قال فى المحيط واستأجر بقصر عشرة أبواب ولم يرها فالاجارة فاسدة وان سعى جنسها لانه
يختلف بظلمه ورتبه اه (قوله قوى فاسدة) اى فلا يجب ابر للثلث بالاجحقة الانتفاع قال فى البحر به يعلم
فساد اجارة دولاب العلافين الواقعة فى زمانها عدم بيان الوقت والموضع اه (قوله بالاشارة) فيه ان العمل علم
بذكره وانما يحتاج الى بيان قدر المجرى وهو يعلم من الاشارة والى بيان المكان المنقول اليه وهو يعلم من قوله الى
كذا ولذا قال الامام الزيلعي وهذا النوع قريب من النوع الاول (قوله لا يلزم بالعقد) لان العقد يقع على
باعتبار حكمه شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة والعقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فمن ضرورة التراضي
فى جانب المنفعة التراضي فى جانب البذل لاخر فلا يعتق قريب المجرى لو كان اجرة ولا يملك المطالبة بتسليمها
لعمال ولا يلزم علمنا صحة الابراء من الاجرة والكفالة والارهن بها لانا ناول ذلنا على وجود السبب فصار
كأنه من التصاص بعد وجود الجرح كذا فى البحر عن غاية البيان (قوله فلا يجب تسليمه به) اى اذا واما كذا
فى النهاية وقول المصنف لا يلزم بالعقد معناه لا يملك فان محمدا كسر فى الجامع الصغير ان الاجرة لا تملك
وما لا يملك لا يجب ايفاؤه (قوله بل بتجمل) قال فى التبيين وان عملها او اشترط تجملها فقد التزمها بنفسه وابطل
المساواة التى اقتضاها العقد فصح اه وفى العتابة اذا عمل الاجرة الى وجهها املك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا
فاغارها واودعها رب الدار فهو كالتجمل اه وفى المحيط لو طالبه بالاجرة عينا وقبض جائز لتخصه تجمل الاجرة
تفلا الطورى (قوله فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجمل) فان الشرط باطل ولا يلزمه الحال شئ لان المضاعف الى
وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت فلا يتغير هذا المعنى بالشرط افاده الزيلعي (قوله او شرطه) فله المطالبة
بها وحسب المستأجر عليها وحسب العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يعمل له المستأجر كذا فى المحيط لكن
ليس له يساق قبل قبضها اه بحر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع انه مخالف لمقتضى العقد وفيه نفع احدهما (قوله
وتبيل تجعل عقودا) هذا الكلام ذكره فى الاجارة المتعارفة بظايرى وصورتها ابر وبن الدار او الارض ثلاثين
سنة متوالية غير ثلاثة ايام من كل سنة ويجعلون لكل سنة ابر قليلا الا الاخرة فيجعلون لها ابرا كثيرا
واختلف فى جوازها والصحيح جوازها عند الجميع لان هذه الايام ليست بشرط خيار فى الاجارة بل قد استثنيت
ولم يثبت فيها حكم الاجارة وكان ذلك جعل لاجل عدم انفصال السنوات ثم اختلف المتأخرين الذين قالوا يجوز
هذه الاجارة بعضهم يعتبرها عقودا مختلفة وقال بعضهم تمتع بعقد واحد لانها لو احتبناها عقودا يكون
ما سوى العقد الاول مضاعفا والاجارة المضاعفة لا تملك الاجرة فيها بالتجمل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة

وفي صلح الحاشية في فسد العقد في البعض
بشدة مقارن بفسد الكل (و) يعلم التنازع
ايضا (بيان العمل كالصياغة والصنع
والخطاطة) بما يرفع الجهالة فيسقط
في استقار الدابة للركوب بيان الوقت
او الموضع ولو خلا عنها فمضى فاسدة بزيادة
(و) يعلم ايضا (بالاشارة) ان الاجارة لا يلزم بالعقد فلا يجب
الى كذا (اه) ان (الاجرة) او شرطه في الاجارة
تسليمه بل بتجمله او شرطه في الاجارة
المتنوعة اما المضاعفة فلا تملك فيها الاجرة
بشرط التجمل اجزاء قبل قبض عقودا
في كل الاحكام

تلك الاجرة قال صدر الاسلام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى الصحيح عندي انها تعتبر عقودا في حق سائر
الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجرة بالتجمل او باشرط التجمل اه فوضع كلام الشرح هذه المسئلة
اما اذا قال آجرتك دارى غدا بكذا فقد تقدم ان شرط التجمل فيها باطل اجماعا ولا يلزمه الحال شئ كذا ذكره الزيلعي
ولهذا قال الحلبي وهذا الخبر يرتفع ان كلام الشرح كالشربلاى غير محجور اه (قوله فيقضى برواية غلظتها) الاولى
ان يقول وتبيل تجعل عقودا فبطلت برواية غلظتها بشرط التجمل اى على هذا القول (قوله او الاستيفاء
للمنفعة) مقيد بما اذا استوفى في المدة فلو دكر مدة ومساواة فركبها الى ذلك المكان بعدمضى المدة لا يجب الاجر
ولو لم يستوف وجدها فى بيته ومضى المدة فان استأجرها لركبها خارج المصر لا تجب الاجرة ولو فى المصر تجب
الاجرة افاده الطورى فلو ملكك فى الاول ضمن لتعديه بالجنس بخلاف الثانية (قوله او تملكه منه) فاذا سلمها
فارغة عن متاعه ولا مانع منه ولا من اجنى سلطان او غاصب قد تمكن وزلزاله الاستيفاء منه حينئذ تعطيل
فلا يمنع لزوم الاجر فلو لم يسلم او لم تكن فارغة او لم تكن فارغة غير المدة فوقع بالمكن حبسها فى غير محل الاجارة
او فى محلها وبها عذر مانع او لا عذر ومنعه سلطان او غاصب او كانت فاسدة فلا جرح حوى (قوله الا
فى ثلاث مذكورة فى الاشياء) الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة وذكر الشيخ شرف الدين ان استثناء الاجارة
الفاسدة غير مناسب لان لها حكما آخر وهو انه لا يجب الاجر فيها بالاجحقة الاستيفاء وهو حسن وان ناقشه
الشيخ صالح فيه الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فحبسها عنده ولم يركبها اه وهذه الصورة اخذت
من قولهم ان الاستيفاء انما يوجب الاجر اذا تمكن منه فى المكان الذى اضيف العقد اليه فمضى خارجة بهذا
القيد والثالثة استأجر نوبا كل يوم يدانق فاسكه سنين من غير ليس لم يجب اجر ما بعد المدة التى لولبسه فيها
لتخلف قال البيهقي يعنى يجب لكل يوم دائق مادام الوقت الذى يعلم انه لولبسه لا يتخلف لانه يمكن ان يكون
الثوب منتفعا به فى ذلك الوقت واذا مضى وقت يعلم انه لو كان لبسه لتخلف سقط عنه الاجر لانه بعد مضى ذلك
الوقت تعذر جعله منتفعا به اه (قوله ثم فرع على هذا) اى الاخير وهو التمكن من الانتفاع (قوله وهذا
اذا كانت الخ) مما يؤيد كلام الشرح القزى انه لا حاجة الى استثناء الصورة الاولى (قوله اما فى الفاسدة) قال
فى الهندية الفاسدة قد يكون لجهة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهة قدر المنفعة بان لا يعين
المدة وقد يكون لجهة البذل وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفاسد يجب فيه ابر المثل
ولا يراد على المسمى ان سعى فى العقد ما لا معلوما وان لم يسلم ابر المثل بالقام بابلغ وفى الباطل لا يجب الاجر
والعين غير مضومة فى يد المستأجر سواء كانت صحيحة او فاسدة او باطل كذا فى العتابة اه (قوله وظاهر
ما فى الاسعاف الخ) عبارة الاسعاف ولو استأجر ارضا ودار وقتا اجارة فاسدة فزوعم او سكتها يلزمه اجرة مثلها
لا يتجاوز المسمى ولو يزرعها ولم يسكنها لا يلزمه اجرة وهذا على قول المتقدمين اه فاخذ صاحب البحر من
مقهوره ما ذكره المؤلف فان تقييده عدم لزوم الاجر بقول المتقدمين يفيد لزومه على قول المتأخرين اه قال
العلامة البيهقى لم ترفى المسئلة للمتأخرين كلاما الذى راينا فى وقف الناصح وان كانت الاجارة فاسدة
فقبضها المستأجر فلا يزرع الارض او لم يسكن الدار شئ عليه ثم قال فيؤخذ من هذا ان المستأجر للوقت
فاسد لا يعد غاصبا ولا يجب عليه الاجران لم يتفع به ونقل عن الاجناس التصريح بان الاجرة فى الوقت
فى الاجارة الفاسدة لا تجب بالاجحقة استيفاء المنفعة قال ولا يراد على ما رضى به المؤجر اه وهذا نص صريح
فى عدم الوجوب فى الوقت اذا اوبر فاسدا بالاجحقة الانتفاع قلت واذا علم الحكم فى الوقت يعلم فى مال القيمة
والمعدل لا تغلل اذا اوبر فاسدا (قوله والمستأجر فى البيع وفاء) يقع الجيم يعنى اذا استأجر البائع وفاء ما بابه
من المشتري وفاء وكان ذلك بعد قبضه فان الاجارة صحيحة مدة الاجارة فلو مضت المدة وبقي في يده فافق علماء الروم
يلزم ابر المثل ويسمونه بيع الاستغلال اه وفيه انه لا اجارة اصلا بعد انقضاء المدة فتدبر (قوله فلتراجع) اى هذه
المسائل (قوله محل تردد) لا تردد لما ذكرنا لانه اذا حكم بالصحة فى هذه الاجارة فيمكن فيها التمكن وحكم الفاسدة
لا يتغير (قوله وبقوله) عطف على قوله بقوله من قوله ثم فرع على هذا بقوله واسم الاشارة يرجع الى التمكن اى
فى مسئلة الغصب لم يوجد التمكن (قوله اى بالحيلة الخ) ولو كان الحائل الساكن الاول والمؤجر بحر والذى
فى شرح المحوى عن الفقيه بخلافه وعبارته فيها استأجر رضى مع الدار فنع الجيران يقتوى الاتمة والقضاء

فيقضى برواية غلظتها بشرط التجمل
شرح وفيه بيان للشرى بلال (او الاستيفاء)
للمنفعة (او تملكه منه) الا فى ثلاث مذكورة
فى الاشياء ثم فرع على هذا بقوله (فيجب
الاجر لدار قبضت ولم تسكن) لو جرد
الاجر من الانتفاع وهذا اذا كانت
الاجرة صحيحة اما فى الفاسدة فلا يجب
الاجر (بالاجحقة الانتفاع) كما بسط
الاجر (بالاجحقة الانتفاع) كما بسط
فى العمادة وظاهر ما فى الاسعاف اخرج
الوقت فقيها اجرة وهل مال التيم والمعدل
فى الاشياء قلت والمستأجر فى البيع وفاء ما بابه
للاستغلال والمستأجر فى الفاسدة بالتيم والمعدل
ما فى به علماء الروم كذلك محل تردد فلتراجع
ببذل المستأجر والعين لان حقيقة الغصب
لا تجرى فى العقار

لا تسقط عنه الاجرة ما لم يمنع حيا وفيها الغاصب بعد المستأجر عن الدار في المدة وفي بعض ما لا يسقط الاجر رسم
والا ابر اذا منع المستأجر عن سكنى الدار التي ابرها بعد التسليم لا يسقط الاجر وقد نصوا ان ما في القنية اذا خالف
غيره لا يجمع (قوله وهل تنسخ بالغصب الخ) ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول
بعدم النسخ يستوفى ما بقي من المدة وعليه الاجر بحسب ما ابره او العود وهذا يقيد لزوم الاجر بمجرد انقضاء المدة
زوال الغصب لبقاء العقد وقال الطوري قال غر الا سلام في قنائه وانفسى لا تنسخ فاذا اراد المستأجر ان
يسكن بقية المدة ليس له مخرج منه اذ هو فيه ان ذلك موكل الى ارادة المستأجر والاولى اليه بالقواعد
ثم رأيت ابا السعود نقل عن الظهيرية انه ليس لاحدهما الامتناع بدون رضى الآخر (قوله ولو غصب في بعض
المدة فبحسب ما) قال في المحيط فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصب الدار من المستأجر او غرقت
الارض المستأجرة او انقطع عنها الشرب او مرض العبد او ابتغى سطة الاجرة بقدر ذلك اه (قوله بشفعة
اوجاهة) فان امكن لا تسقط وان لم يخرجها لانه مقصر بعدم الاجر مع امكانه جوى في حاشية الاشياء ولو لم
يمكن اخراجه الا باقتاق مال لا يلزمه قال في القنية ولو استأجر دارا فغصبها غاصب مدة سقطت حصتها ان لم
يمكن اخراجه الا باقتاق مال وان اسكن بالشفعة او اوجاهة لا يسقط اه وانما طهر ان الشفعة تكون باسطة عطف
خاطر الغاصب والوجه تكون من يمنعه تم (قوله يحكم المحال) فان كان المستأجر هو الساكن في الدار حال
المنازعة فالقول للموثر وان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر ولا ابر عليه اه بحر (قوله كسلة الطاحونة)
يعنى لو وقع الاختلاف بين مستأجر الطاحونة والموثر بعد انقضاء المدة في جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم
الحال فان كان جاريا حال المنازعة فالقول للموثر والا فالقول للمستأجر اه حلى قال العلامة المقدسى
وسأل كثيرا عن دعوى الشرائع بعد فوات وقته فاشتت بان اثباتها على المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات
الشراف الذى هو المانع ولا ينظر الى كون الممانعة طعنا في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعا مطلقا بل انما
يكون مانعا في وقت مخصوص وهو وقت ترى وقت النزاع كان الماء منقطعاً ولو كان المانع هو عدم الماء لكان
ذلك موجودا في كل ارض وبيت ثم زال عنها الماء جوى في شرحه (قوله ولا يقبل قول الساكن) اى من
كان ساكنا في مسكنه الغصب وان لم يكن فيها ساكن اصلا فالمستأجر ضامن للاجرة هندية عن المبسوط (قوله
وبقوله الخ) ظاهر العطف انه مفرع على التحكم وليس كذلك بل هو مفرع على عدم لزوم الاجرة يعنى عدم اكتمالها
والاولى للمصنف ان يجعلها مسئلة مستقلة لعدم ظهور تغريمها على ما قبلها (قوله من التسليم) الاول ان
يجعل مسئلة التسليم مستقلة لتصور المسئلة بقوله فلو سلمه فكان يقول فليس لاحدهما الامتناع من التسليم
وكذا ليس للآخر الامتناع من التسليم فتدبر (قوله كسوت مكة الخ) وكذا اطلب في زمن المولد (قوله فلو لم يسلم)
الاولى ان يقول ولم يسلم ويحكمون معطوفا على قول المصنف كان من قوله فان كان فيها الخ (قوله كفى البيع)
اى اذا اشترى نحو ثوب مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم الا بعد فواته فان المشتري بخير لقوات الرغبة
وفي الهندية وان قال له المالك ذلك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم اسكنه ان قدر
على الفتح بلا مؤنة لزمه الاجر والا فلا وليس للموثر ان يفتح ويغلق فلا كسرت الغلق ودخلت المنزل اه (قوله
ولو اختلفا) اى بعد مدة والمفتاح مع المستأجر وقال لم اقدر على فتحه وقال الموثر بل قدرت على فتحه وسكت
ولا يثبت له ما سخط (قوله يحكم المحال) انظر ما يانه وله يوم بالفتح في المحال فان لم يقدر فالقول له وان قدر
فالموثر (قوله فيمنع الموثر) لانه لا عبرة بتحكيم المحال متى جاءت البيعة وهى مثبتة لانها قامت على القدرة
(قوله وكذا البيع) تنبيه في قوله وكذا يجوز للمستأجر ان يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم اسكنه ان قدر
الى الدار فان كان المفتاح بيد المالك ان يفتح من غير كفة يكون قابضا والا لا اه (قوله ان قال له انقض)
اى ولا يعتبر الدفع من غير هذا القول وظاهره ضعفه (قوله كل يوم) لانه منفعة مقصودة وما دون اليوم لاحد له
وبشأن مسئلة في المحال اى اذا استأجر محل شي ايا ما كان ينبغي ان يجب شيئا فشيئا ولو مشى خطوة او سكن
ساعة الا انما استحسنه ودرنا يوم ومحل ما في القياس من الخرج (قوله ولو بين تعين) قال الاقناني واذا اشترط
في جميع هذه الوجوه تعجيل الاجر او تأخيرها فهو على ما اشترطه لانه اعرض عن قضية المعادلة اى بين
البدلين (قوله والخطابة) قال في الفتاوى الظهيرية المحيط والمحيط على الخطيب وهذا في عرفهم ما في عرفنا

وهو لا ينسخ بالغصب قال في الهداية
تخلو فانما هي خان ولو غصب في بعض المدة
فبحسب ما (الاذا امكن اخراج الغاصب من
الدار سكتا) اى الغصب (الموثر) اوجاهة
(ولو اختلفا) اى الغصب (الموثر) اوجاهة
المستأجر (ولا يملكه بحكم المحال) كسلة
الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لان
قضية وقوله ولا يقبل قول الساكن لان
كسلة (لانه لم يملكه بالعقد والموثر كان
لحق الاستيفاء من المثل الى المستأجر حيث
لا مانع من الانتفاع (ولو لم يكن في المدة)
لاحد من الامتناع من التسليم والتسليم
على باقى المدة (اذا لم يكن في مدة الاجرة وقت
يرجع فيها الاجرة فان كان فيها) اى في العين
الموثر (وقت كسلة) كسوت مكة
وحوالتهما من الموسم فانه لا يرغب فيها
لاجله (خبر في بعض الباقى) كفى البيع
في الصبر ولو سلمه المفتاح ولا يملكه المستأجر
اذا ساعه ان اسكنه الفتح وكذا لو سلمه المستأجر
من الفتح هذا المفتاح لم يكن تسليمه لان
التقليد لم يصح صريحة ولو اختلفا فيحكم
الحال ولو لم يبرهن الفتح وكذا لو سلمه المستأجر
البيع وقيل ان قال له انقض المفتاح وانقض
الباب فهو تسليم والا لا كما بسطه المصنف
(ولو لم يبرهن) اى اذا اطلقه ولو بين تعين
وقوله (قوله والخطابة) من الصناع

قال الخطيب على صاحب الثوب اه بحر (قوله فله ملكه) بصيغة المصدر مبتدأ وقوله يسقط الاجر خبير (قوله له الاجر
كافرغ) ولا يسقط الاجر بالهلاك بعده بحر (قوله وان عمل في بيت المستأجر) هذا يقتضى ان الفراغ من العمل
في بيت المستأجر ليس بتسليم وليس كذلك قال في التبيين وفي الخطابة ونحوها لا يكون مسلما اليه الا اذا سلمه
اصاحبه حقيقة وفي خطبته في منزل المستأجر يحصل التسليم بمجرد الفصل اذ هو في منزله والمزول في يده فلا
يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي فيجب بمجرد العمل اه فعلى هذا اذا ملك بعد الفراغ من العمل قبل التسليم الى
المستأجر حقيقة وجب الاجر لوجود التسليم حكما اذ عرفت هذا فلا معنى لقول المصنف وان عمل في بيت
المستأجر وصاحب الهداية وان ذكر هذا التعميم لم يذكر فيه التسليم وهذا نصه وليس للقصار والخطيب ان
يطالب باجرة حتى يتفرغ من العمل لان العمل في البعض غير متفرغ به فلا يستوجب به الاجر وكذا اذا عمل
في بيت المستأجر لا يستوجب الاجر قبل الفراغ لما يانه حلى ونقل الجوى عن شرح الكافي مانعه اذا
استأجر اجرا يعمل في بيته عملا يسمى فخرغ منه ولم يضعه عن يده حتى فسد العمل او ملكه الا بر تاما لان
عمل العمل في يد المستأجر فصار مسلما اليه بواسطة المحل وكذا لو استأجر له قسطا فغصبه فبعضه فسرقت فله
اجر ما خاط اعتبار البعض بالكل بخلافه بيت الخطيب قال اى اى انه لو استأجر له قسطا فغصبه فبعضه فسرقت فله
بعضه او كله ثم انه لم يدم فله اجر ما يانه في ذلك صاحبه كغيره في ملكه وخبره دقيق في بيته فخير ثم سرق وان
سرق قبل ان يفرغ فله اجر ما عمل ثم قال وهذا يشكك على كلام الهداية فتأمل اه (قوله نعم الخ) لا وجه
للاستدراك فان الخطابة ان كانت في بيت المستأجر وجب الاجر كلا او بعضا لوجود التسليم وان كانت في دار
الاجير فلا اجر كلا او بعضا الا بالتسليم اما البناء فلا يأتى الاعتدال المستأجر (قوله او انهم دم) اى البعض بعد
ما بناه (قوله بحر) قال فيه ومسئلة البناء منصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر بالبعض كونه مسلما الى
المستأجر ونقله الكرخي عن اصحابنا ويرمى به في غاية البيان راد على الهداية فكان هو المذهب ولذا اختاره
المصنف في المتن وان كانت عبارته هنا مطلقة اه (قوله قبل ان يقبضه رب الثوب) هذا في ما يشترط فيه
القبض كما اذا كان في غير بيت المستأجر اما اذا كان فيه فيجب الاجر بمجرد الفراغ من العمل فاذا فتنه الاجير
لا يسقط الاجر وتوجه المطالبة بالضمان رب الثوب فتدبر (قوله بل له) اى الغيباط لانه بدل عمله الذى اطلقه
عليه افاده في البحر (قوله بخلاف فتح الاجير) لا حاجة اليه (قوله وهل الغيباط اجر التفصيل) موضوع هذه
المسئلة فيما اذا دفع الثوب اليه ليخطيه فقطعه ومات من غير خطابة اما اذا كان المقصود التفصيل فقط فلا شك
في وجوب الاجر لانه عمل مقصود فليتأمل (قوله ثم رأيت في التناوخانية) لا حاجة اليه لان صاحب المضمرات
وصاحب الكبرى ذكر ان الفتوى على وجوب الاجر لقطع وظاهر عبارته ان صاحب الكبرى نقل انه افق
بعدم اللزوم وليس كذلك فتأمل (قوله وبخراج بعضه) متعلق بمحذوف تقديره ويجب الاجر باخراج بعضه
(قوله وقال بعض الخ) اقول اطلق الجواب بعدم الضمان في الجامع الصغير ولا يذكر الخلاف وكذا اشروح
الجامع الصغير لم يذكر خلافا بل قالوا لا ضمان عليه مطلقا فعن هذا قالوا الجواب في الجامع الصغير مجرى
على عموم ما عندنا في حقيقة فلا ضمان عليه لانه لم يهلك من صنعه وما عندنا فلا ضمان عليه بعد التسليم وانما
ذكر الخلاف القدورى في شرحه مختصر الكرخي برواية ابن جماعة عن مجدها اتفاقا (قوله ولا اجر) وجهه على
هذه الرواية ان العمل لم يسلم له (قوله واعطاء الاجر) لان العمل صار مسلما اليه (قوله لتقصيره) اى بعدم القلع
من الثور فان ضمنه فمضته بخير واعطاء الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له اجر بحر عن غاية البيان (قوله لعدم
التسليم حقيقة) قال في التبيين لانه لم يصر الخبز بمجرد الاجر مسلما الى صاحبه لان المنزل ليس في يده فلا بد من
التسليم الحقيقي اه (قوله لو سرق) المساء زيادة او احتراق (قوله خلافا لما) فانه يضمن عندهما ثم اذا صار
ضامنا فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه دقيقا ولا اجر له وان شاء ضمنه الخبز واعطاء الاجر اه زبلى (قوله وهى
مسئلة الاجير المشترك) فان الامام يجعل المتاع في يده امانة وضمنه (قوله وان احترق الخبز واسقط من يده
قبل الاحتراق) هذا الحكم متعدد في الخبر في بيت المستأجر وغيره فكان الاولى حذف قوله سابقا وقوله لا اجر له
وبغيره وتكون هذه الجملة راجعة الى العورتين اللتين ذكرهما المصنف فليتأمل ثم رأيت ابا السعود قال في حاشية
مسكين قوله لا اجر له اى على كل حال سواء كان في بيت المستأجر او الاجير وعليه الضمان لانه جناية يده (قوله

(اذا منع وسلم) فله ملكه قبل تسلمه يسقط الاجر
وكذا كل من عمله اثره كماله الاجر
كما فرغ وان لم يسلم بحر (وان) وصلى (عمل
في بيت المستأجر) نعم لو سرق بعد ما خاط
بعضه او انهم دم بعد ما بناه فله الاجر بحسب ما
على المذهب بحر وان كان (ثوب خاطبه
الخطيب باجر فقطعه رجل قبل ان يقبضه
رب الثوب فلا اجر له) بل له فبعضه
(ولا يجبر على الاعادة) كانه لم يعمل بخلاف
الفتاوى فعليه الاعادة وان كان الخطيب هو
فتح الاجير وهل للخطيب اجر التفصيل لا
معز بالمضمرات المفتى به نعم وقال المصنف
ينبغي ان يحكم العرف انتهى ثم رأيت
في التناوخانية معز الكبرى ان الفتوى على
الاول فتأمل (و) للخيار طلب الاجر (الخبر
لان تمامه بذلك وبخراج بعضه بحسب ما
جوهره (فان احترق بعده) اى بعد اخراجه
بغير فعله (فله الاجر) تسليمه بالوضع
في بيته (ولا اجر) لعدم التعدي وقالا بغير
مثل دقيقه ولا اجر (ولو) احترق (قبله لا اجر) له
واعطاء الاجر (ولو) احترق (قبله لا اجر) له
(وبغيره) اتفاقا لتقصيره درويجر (وان
لم يكن الخبز فيه) اى في بيت المستأجر
كان في بيت الخبز (فاحترق) او سرق
(فلا اجر له) لعدم التسليم حقيقة (ولا ضمان
لوسرق لانه في يده امانة خلافا للهداية
مسئلة الاجير المشترك من يده (قبل الاحتراق
احترق الخبز واسقط من يده (قبل الاحتراق
تعلية الضمان) ثم المال بالخيار

فان ضخته قيمته مخبوزا فلا ابر (لانه وصل اليه العمل معنى لوصول قيمته اليه فكان له الاجر واذا ضخته
دقيقة لم يصل العمل اليه لا صورة ولا معنى فلم يستحق الاجر (قوله للملا قبل التسليم) اي له لانه العمل صورة
ومعنى قبل ان يسلمه المستأجر (قوله ولا يضمن الحطب والمخ) وكذا الماء لان ذلك صار مستحقا قبل وجوب
الضمان عليه زبلي (قوله ولطبخ) اي لا يداغ كان ولو غير روية لان المعتبر هو العادة في محل لانص فيه وانواع
الولائم احد عشر نظما ببعض الفضلاء في قوله
ان الولائم عشرة مع واحد * من عدها قد عرفت في اقراءه
فالخرس عند نقاسها وعقبة * للطفل والاعذار عند خنثائه
ولحفظ قره آن وآداب لقد * قالوا الحذاق لحذقه ويسانه
ثم الملاك لفقده ووليعة * في عروسة فاحرص على اعلانه
وكذا المأدبة بلا سبب يرى * ووكيرة لبنائه لمكانه
ونعيفة لقصده ووضيعة * لمصيبة وتكون من جيرانه
ولاول الشهر الاصح عشرة * بذبيحة جاءت لرفعة شأنه
ذكره الجوى قال في القاموس اخرج من الضم طعام الولادة وجماء طعام النفاء نفسها والعقبة الشاة التي تذبح
عند خلق شعر المولود ولها سمان اخر واذا راع الغلام خنثه من عذره بعذره وللقوم عمل طعام الختان وحذق
السبي القره آن والعمل كضرب وعلم حذافا وحذاقة وبكسر الكل والحذاقة بالكسر الاسم تعلمه كله
ومع رفيه ويوم حذاق يوم ختمه للقره آن اه فسمى الطعام باسم سببه واليه يشير النظم وملاك الامر وبكسر
قوامه الذي يملك به وككتاب الطين وناقة ملاك الابل اذا كانت تتبعها وشهد نامله ولا يملكه بكسرهما ويضع
الثاني تزوجه او عقده ادهم وكذا في الوليعة طعام العرس او كل طعام صنع لدعوة وغيره او اول صنعها والمأدبة
يفتح الدال وضمها طعام صنع لدعوة او عرس كالادبة والادب الطرف وحسن التناول وادب كسمن فمواذيب
والوكة ويحركه والوكير والكيرة طعام يعد لفرار البنيان والعترة شاة كانوا يذبحونها لالهتهم اه وقد علم ان
الاشياء منها ما يختص بالذبيحة ومنها ما يملك كل طعام وان الوليعة قد تسمى كل طعام ومنه قول الناطم ان الولائم المخ
(قوله بعد العرف) يفتح الفين المجهمة وسكون الراء الملهمة اخرج المرق من القدر الى القصاع اه معدن وعليه
تسوية الخوان ووضع القصاع على ما قيل اه مكي ونقله القهستاني عن الكرماني (قوله اذا كان لاهل بيته
عنه القهستاني بالعرف وهو قيدان العرف اذا كان جاريا بان العرف عليه فيما اذا صنع لاهل بيته لزمه ايضا وقد
قال الزبلي ان المعتبر هو العادة في محل لانص فيه اه وقد تسمى عليه المؤلف بقوله والاصل في ذلك العرف (قوله
اولم يضح) بضم الياء من الضح لا من نضح لانه لازم قال في القاموس نضح التروا والمهم كسمن فصحنا ونفجا ادرك
فهو نضح وناضح والنضج وهو نضج الراي محكمه (قوله فهو ضامن) ويقتضى ما سبق في الخبر انه يتخير ان
يضمنه قبل الطبخ ولا ابر له او بعده وله الاجر (قوله ولودخل بنا) هذه المسئلة لا تخص اجير الطبخ بل في الساكن
اجارة واعانة وملاك (قوله للادن) لانه لا يصل الى العمل الا بالادخال النار وهو مأذون له في ذلك بجر (قوله ولضرب
اللين) هو يفتح اللام وكسر الباء وكسر المع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين ولا بد من تعيين
اللين اما اذا لم يعين ولهم ملاين يستعمل على السواء فسدت الاجارة فلولا يمكن لهم الاكلين واحد او بعد ذلك
يغلب استعمالهم لواحد منها تحت قهستاني (قوله بعد الاقامة) لانها تلوية الاطراف فكانت من العمل
اه كسفت والاقامة نصب بعد الجفاف فلو ضربه قاصا به مطر فاسده قبل ان يقيم فلا ابر له وان عمل في داره
فهو ستاني (قوله وقال بعد تشرجه) فانه الاختلاف انه اذا تلف اللين قبل التشرج بعد الاقامة فعند الامام
تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجير واما اذا تلف قبل الاقامة فلا ابر اجاعا بجر (قوله اي جعل
بعضه على بعض) اي بعد الجفاف (قوله وبقوله لهما بقي) وهو استحسان لان التشرج من تمام العمل ولا يؤمن
عليه من الفساد قبله ان العمل قد تم بالاقامة والانتفاع به يمكن والتشرج عمل زائد عليه كالنقل الى موضع
العمارة فاذا زبلي (قوله حتى يقد) عبارة حادثة الدين في المستضي حتى يسلمه فليشترط العبد وهو الاولى
لانه لو سلمه بغيره عد كان له الاجر بجر كمال الاتفاق والتسليم هو ان يحتل بين المستأجر وبين اللين اه ويمكن حل

(فان ضخته قيمته مخبوزا فلا ابر وان ضخته
قيمة دقيقة فلا ابر له) (قوله للملا قبل التسليم)
ولا يضمن الحطب والمخ (قوله ولا يضمن الحطب والمخ)
الا اذا كان لاهل بيته جوهرا والاصل
في ذلك العرف (فان افسده) اي الطعام
(الطباخ او ارفقه اولم يضح فهو ضامن)
للطعام ولودخل بنا (قوله ولا يضمن الحطب والمخ)
فوقعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن
للاذن ولا يضمن صاحب الدار ولا احترق
من السكن لعدم الاقامة) (قوله ولا يضمن
من الضرب) (اللين بعد الاقامة) (قوله ولا يضمن
من الضرب) اي جعل بعضه على بعض
وتقول ما ينبغي ان قال معز بالعبور وهذا
اذا ضربه في بيت المستأجر ولو في غيره لم يكن
فلا ابر حتى يقد منصرفا عنه وشربا
عندهما زبلي

ما في المؤلف تبعا للزبلي على ما اذا استأجره لضرب عدد معلوم واسكنه لافرق حينئذيين كونه في بيته وغيره
فتدبر (قوله على الجبال) هذا اذا استأجره للعمل اما اذا استأجره لاجل ليعمل عليها صاحبها الجبل فانزال الجبل
عن الدابة يكون على المكارى وادخال الجبل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك
عرفا لهم اه كذا يستفاد من الجبر (قوله وايتكاف دابة) وكذا اجلسها كافي الجبر (قوله كاننا) قال في المصباح
هو ما يعمل منه الحلوى فارسي معرب واصلا لها شاسته فحذف بعض السكامة في مقصودا ذكره في البارع
والصباح وغيرهما وبعضهم يقول تكلمت به العرب عمد وادوا القصير مولاه (قوله اصحبهما الشاني) قال في الجبر
ويصح النسق في مستصفاه معزنا الى الذخيرة انه ليس له حق الحبس اي في مجرد ما يهين فاختلاف التعصيع
ويستحق ترجحه وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الجبل اه (قوله والخياط والخفاف) فيه
انه للاجبر فيهما عين مملوكة وهو الخيط الا ان يكون من المالك (قوله فلا يملك حبسها) لان التسليم ليس بواجب
عليه للعمل كالأرباع شيئا فمن مؤجل ليس له الحبس اه بجر (قوله كعمله في بيت المستأجر) تنبيه في عدم ملك
الحبس (قوله لتسليمه حكما) اي لان المتاع وقع سلم الى المالك لكونه في بيته خلاصة (قوله ولا ضمان) اي
عند الامام وهي مسئلة الاجير المشترك (قوله كالحمال) ضبطه بالخاء اولي لعمومه كاذكره المؤلف بخلاف الجيم
اه (قوله والملاح) قال في التهذيب الملاح يفتح الميم وتشديد اللام صاحب السفينة اه وفي المصباح هو السفنان
الذي يجري السفينة اه وهو النوف كافي القاموس (قوله لا تحصينه) اما اذا كان تحصينه فله حق الحبس قال
في البحر اطلقه فحمل ما اذا لم يكن لعمله الا ازالة الدرن بالغسل فقط على الاصح لان البياض كان مستورا وقد
ظهر رفعه فكانه احده فيه ثم نقل عبارة النسق في المستضي السابقة (قوله وسيجي في بابه) قال المصنف
والشرح هناك ويجب مثله ان هلك وهو مثلي وان اتقطع المثلي بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه فقيته يوم
الخصومة اي القضاء وعند الثاني يوم الغصب وعند محمد يوم النقطاع ورجحنا وتجيب القيمة في القيمي يوم غصبه
اجماعا اه (قوله اي بدلها) تعميم ليشمل المثليات اه حلي (قوله بان يقول اعمل بنفسك او يدلك) هذا ما نقله
صاحب العشاية عن حميد الدين الضرير والذي في الخلاصة ان يقول اعمل بنفسك او يدلك ولا تفعل يدريك
اه ونظائر هذا ان قوله اعمل بنفسك او يدلك كقوله على ان تفعل واقتصر ابن السكال والاكثر على نحو
ما في المؤلف (قوله لا يستعمل غيره) ولو غلامه او اجيره فهو ستاني وفي المكي قال الشيخ ابوسله رأيت مرقوما
في نسخة من البرهان بها مشاهل المراد بعدم الاستعمال حرمة الدفع الى الغير مع صحة الاجارة واستحقاق
المسمى ام فساد الاجارة به واستحقاق ابر المثل اه وقال في الحاشية وان قال استأجرتك لتخيط او تقصر بنفسك
فدفع الى غلامه او تلميذه لا يجب الاجراه (قوله كان له ان يستأجر غيره) لان الواجب ح على الذمة فيكون وقفاؤه
بغيره بمنزلة ابقاء الدين اه جوى ومرورة الاطلاق ان يقول استأجرتك لتخيط الثوب بدركم فهذا من قبيل الاطلاق
عرفا وان كان المذكور هنا خياطة لفظا اه مكي عن السمرقندي وقال الاتفاق لان المطلق ينصرف الى المعتاد
والمعارف فيما لا يشترط والصناعات يعملون في العادات بانفسهم وباجرائهم فكان له ان يعمل بنفسه وباجيره
اه (قوله افاد بالاشجار) الذي هو جائز في صورة الاطلاق (قوله انه لو دفع لاجني) المراد به غير الاجير اه حلي
(قوله تمن الاول لا الثاني) عند الامام وعندهما ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني جوى (قوله فخرط) اي
في العمل (قوله لا يضمن) كانه لان اليوم مثلا لا كالا يستحال (قوله واجاب شمس الائمة) ظاهر هذا الصنيع ان
المعتد الاول لانه مراد شمس الائمة بهذا الجواب (قوله اطلاق) اي حكمه حكم الاطلاق اه حلي (قوله فله اجره
بحسابه) اي ان كان المأني به نصفهم فله نصف الاجر والثالث فالتثالث هذا ما يفهم من ظاهره (قوله اي له كل الاجر)
في القهستاني فان جم لو افسدت ولزم اجر المثل اه وان حل الكل هنا على كل ابر المثل زال الثاني وفي الكفاية
شرح الهداية قوله بحسابه اي اجر الذهاب بك له واجر الجني بقدره لان الاجر مقابل ينقل العيال لا يقطع المسافة
ولهذا اذا ذهب ولم ينقل احد منهم لا يستوجب شيئا اه جوى (قوله ان كانت المؤنة تنقل بنقصان عددهم) هو
منقول عن الامام المهدي واي ذلك كما اذا كان الغائب صغيرا ضعفا او صغيرا او كان ذلك في استئجار السفينة
لانه لا ينظر النفاوت فيما ينقصان عدد ولولم الكبار وهذا اذا كان الاستئجار على ان يحملهم واما اذا وقع
الاستئجار على صاحبهم والحل على المرسل او كان الحل قريبا فكانوا شاة اولهم قدرة على المشي في البعيد

(فروغ) الملبس على اللبان والتراب على المستأجر
وادخال الجبل المنزل على الجبل لاصبه في الجواني
او صعوده للفرقة الا بشرط وايتكاف دابة للعمل
على المكارى وكذا الجبال والجواني والحجر على
الكاتب واشترط الورق عليه بغسها طهرية
(ومن) كان (لعمله اثر في العين كالصباغ
والقصار حبسها لاجل الاجر) وهل المراد
بالاثر عين مملوكة للعامل كالنشا والفرام مجرد
ما يعين ويرى قولان اصحبهما الثاني فغسل
الثوب وكامر القسطنق والحطب والطحان
والخياط والخفاف وطالح رأس العبد لهم حبس
العين بالاجر على الاصح مجتبي (وهذا اذا كان
حالا اما اذا كان) الاجر (مؤجلا فلا) يملك
حبسها كعمله في بيت المستأجر لتسليمه حكما
ويضمن بالعدى ولو في بيت المستأجر غرامة
(فان حبس فضاء فلا ابر ولا ضمان) لعدم
العدى (ومن لا اثر له كالحمال على ظهره) اوداية
(والملاح) فغسل الثوب اي لشطه بيه
لا تحصينه مجتبي فليحفظ (لا تحصين) العين
للاجرة (فلو حبس ضمن ضمان الغصب)
وسيجب في بابه (وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه
فقيته) اي بدلهما شرعا (نحو قوله ولا ابر وان
شاء غير نحو قوله ولا ابر) جوهرة (واذا شرط له
بنفسه) بان يقول له اعمل بنفسك او يدلك
(لا يستعمل غيره الا بشرط) (وان اطلق
غيرها) بشرط وغيره خلاصة (وان اطلق
كان له) اي للاجبر (ان يستأجر غيره)
بالاستئجار انه لو دفع لاجني ضمن الاول لا الثاني
وبه صرح في الخلاصة وقيد بشرط العمل لانه
لو شرطه اليوم وغدا فلم يفعل وطالبه مرارا
فقط حتى سرق لا يضمن (وقوله على ان تعمل
بالضمان كذا في الخلاصة) (وقوله على ان تعمل
الطلاق لا تقيد) مستضي (فان كان يستأجر غيره

المستعير ابر مثل الارض لما يستقبل افاده ابوالسود (قوله لكن لو صدره او لمها الخ) صادق بما اذا كانت المدة باقية وفسخ فيها وكذا يقال في قوله ما لم يستحصل الزرع (قوله ما لم يستحصل الزرع) اي ما لم يؤل الزرع الى الحصاد بقربة ما بعده وهو بالبناء لمفاعل والفاعل الزرع (قوله الان يورس ما مضى الى المستقبل) بشرط ان تكون الارض فارغة عند مجي الزرع الذي اضيفت الاجارة اليه ابوالسود عن شيخه (قوله مطلقا) اي سواء كان الزرع يحق ام لا ولا حاجة اليه لانه اذا لم ذلك فيما اذا كان يحق يعلم في غيره بالاولى (قوله يحجره) اي بسبب حجب الزرع في قوله ردله لا لا حتى تصاحبه في بقائه يحجر (قوله تصح اجرة انما مشهورة) عند صاحب الفقيه ليدل بانا حيث قد رتب جرة من رول اجرة ارضه ودرج من قدامت مدة اجارته وهي مشهورة بفتح جارة واداءة المدة من حين تسليم المدة (قوله وسبب في المرفوعة) قول فانه كن حرر منى الاشياء حجة اجرة المشغول ويومر بالتفريق والتسليم ما لم يكن فيه ضرورة فخصها (قوله امكن زرع الم لا) بان كان لا يشعل الم لا لانه لم يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم زرعها فخصها بالافادة في الحصر (قوله فامهما) اي الان يكون في الغرس ثمرة فيبقى ابر المثل الى الاداء (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها فاعليه اصلاحها حوى وما ذكره هنا من لزوم القلع والتسليم هو ما في الاسعاف والعمادية من ان البناء اذا كان لا يضر بالوقف يرفعه الباقي لانه ملكه ويجبر عليه وذلك في الفقيه ما يخالف ذلك حيث قال استأجر ارضه ووقفها وغرس فيها وبقي ثم مضت مدة الاجارة فامتنع ان يستأجرها بابر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا انقطع ليس لهم ذلك اذ لو سلمت ابوالسود طريق التوفيق بين العبارتين فحمل ما في الاسعاف وغيره على ما اذا كان بقاء البناء والغرس بضر بالارض وما في الفقيه على ما اذا لم يضر وهو مخرج ما فيها حيث قال اذ لم يكن في ذلك ضرر وقت وقد ذكر بعضهم ان ما في الفقيه اذا انقضى به لا يعمل به فكيف وقد خالف ما فيها الكتب المشهورة او يحمل على اختلاف المشايخ واذا ابوالسود انه على ما في الفقيه لا يحتاج في ثبوت الخلو الى الحكم به من حاكم مالكي الاعلى وجه الاحتياط اذ لو ظهر صانع المصنف ان هذا في المثل وقوله ولو استأجر ارضه ووقف الخ حكم الوقف بخصوصه (قوله لعدم نهائيتها) اي لانه ليس انهيته مأمدة معلومة وبقاؤه ما يضر برب الارض بخلاف الزرع حيث يترك بابر المثل رعاية البعابين لان نهائيتها معلومة حوى (قوله اي البناء والغرس) اي قيمة كل واحد منهما فافرد الصغير نظرا الى كل واحد (قوله بان تقوم الخ) هو الذي ذكره غيره ولكنه لا يصح تصويرا ما ملوع فتدبر (قوله لان فيه نظرا لما) حيث اوجبنا تسليم الارض الى مالكها بعد انقضاء مدة الاجارة واوجبنا صاحب البناء والغرس قيمته ما ملوع لان اصل وضعه ما يحق (قوله وهذا الاستثناء من لزوم القلع) فالتمس دبر بلزم الباقي والغرس اقلع والتسليم الا اذا غرم المورج القيمة فلا يلزم به ما لا ينظر لكون الارض تنقص بالفتح او لا لان ذلك انظر انما هو من حيث اجرة وعده من اجرة وقد صاحب اجرة ارضه على الامام اربلي في قوله هذا ان قول المصنف ان لا يعرف من اجرة فتمت مقلودا كانت الارض تنقص بالفتح لان الواجب دفع الضرر عنه اذ كان ارضه تنقص بالفتح فضرر به فكان له دفع هذا الضرر بدفع القيمة الى المستأجر في غرضه لان المستأجر لا يضره لان ذلك الكلام في مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه وان كانت الارض تنقص بفتح واراد ان يضره فانه يكون له ما ليس له من اجرة ارضه ما حبه لا منوتم ما في ثبوت المثل وعدم ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من اتفاقهما في الترتيب فخلا القلع حيث ينقربه احدهما في هذه الحالة دون الاخراد ولم يضر وجه الراد انما ذلك نظرا باعتبار ان المورج ودمه في نظريه الى نقص الارض وعدمه ولزوم القلع وعدمه فينظر الى المورج هل يقرم القيمة او يرضى اولا (قوله او يرضى المورج الخ) ذكر السيد ابو السعود جثمان محل الشراط ورضي المورج بالاكاذيب شرط المستأجر بقاء ما يملكه او غيره بابر المثل بعد انقضاء المدة ولم يكتف فيه بشرط انما اذا اشترط ذلك فله الاحتفاظ بغير رضاه وهو محتمل مسئلة الفقيه الاتية بتقديم الكلام على ما راجع الى الاول على ما في الفقه صاحب الفقيه ما على انه قد قيل ان هذا شرط بقسلا لا اجارة لانه لا يقتضيه العقد وفيه تنفع للمستأجر اذ لا يشترط له هذه الشرط او ادان ذلك منه مرة عليه ولا يلائم العقد ايضا فليست (قوله ان باجر) بان يفتد بقاءها في الارض هدا اجارة بشرطها (قوله فلهما) مرتبط بقوله ولا فاعارة (قوله يجب انقيم) نظرا لاصلاح الوقف (قوله الخ) تمام عبارة الفقيه

في قوله لو صدره او لمها الخ
قوله لكن لو صدره او لمها الخ
قوله ما لم يستحصل الزرع
قوله الان يورس ما مضى الى المستقبل
قوله مطلقا اي سواء كان الزرع
قوله يحجره اي بسبب حجب الزرع
قوله ردله لا لا حتى تصاحبه في بقائه
قوله تصح اجرة انما مشهورة
قوله وسبب في المرفوعة
قوله امكن زرع الم لا
قوله فامهما اي الان يكون
قوله وسلمها فارغة
قوله وعليه تسوية الارض
قوله هو الخرب لها فاعليه
قوله اصلاحها حوى
قوله وما ذكره هنا من لزوم
قوله القلع والتسليم
قوله هو ما في الاسعاف
قوله والعمادية من ان البناء
قوله اذا كان لا يضر
قوله بالوقف يرفعه الباقي
قوله لانه ملكه ويجبر عليه
قوله وذلك في الفقيه
قوله ما يخالف ذلك
قوله حيث قال استأجر ارضه
قوله ووقفها وغرس فيها
قوله وبقي ثم مضت مدة
قوله الاجارة فامتنع ان
قوله يستأجرها بابر المثل
قوله اذ لم يكن في ذلك
قوله ضرر ولو ابي الموقوف
قوله عليهم الا انقطع
قوله ليس لهم ذلك اذ لو
قوله سلمت ابوالسود طريق
قوله التوفيق بين العبارتين
قوله فحمل ما في الاسعاف
قوله وغيره على ما اذا كان
قوله بقاء البناء والغرس
قوله بضر بالارض وما في
قوله الفقيه على ما اذا لم
قوله يضر وهو مخرج ما
قوله فيها حيث قال اذ لم
قوله يكن في ذلك ضرر
قوله وقت وقد ذكر بعضهم
قوله ان ما في الفقيه اذا
قوله انقضى به لا يعمل
قوله به فكيف وقد خالف
قوله ما فيها الكتب المشهورة
قوله او يحمل على اختلاف
قوله المشايخ واذا ابوالسود
قوله انه على ما في الفقيه
قوله لا يحتاج في ثبوت
قوله الخلو الى الحكم به
قوله من حاكم مالكي الاعلى
قوله وجه الاحتياط اذ لو
قوله ظهر صانع المصنف
قوله ان هذا في المثل
قوله وقوله ولو استأجر
قوله ارضه ووقف الخ حكم
قوله الوقف بخصوصه
قوله (قوله لعدم نهائيتها)
قوله اي لانه ليس انهيته
قوله مأمدة معلومة وبقاؤه
قوله ما يضر برب الارض
قوله بخلاف الزرع حيث
قوله يترك بابر المثل
قوله رعاية البعابين لان
قوله نهائيتها معلومة
قوله حوى (قوله اي البناء
قوله والغرس) اي قيمة
قوله كل واحد منهما فافرد
قوله الصغير نظرا الى كل
قوله واحد (قوله بان تقوم
قوله الخ) هو الذي ذكره
قوله غيره ولكنه لا يصح
قوله تصويرا ما ملوع
قوله فتدبر (قوله لان فيه
قوله نظرا لما) حيث اوجبنا
قوله تسليم الارض الى مالكها
قوله بعد انقضاء مدة
قوله الاجارة واوجبنا صاحب
قوله البناء والغرس قيمته
قوله ما ملوع لان اصل
قوله وضعه ما يحق (قوله
قوله وهذا الاستثناء من
قوله لزوم القلع)
قوله فالتمس دبر بلزم
قوله الباقي والغرس اقلع
قوله والتسليم الا اذا غرم
قوله المورج القيمة فلا
قوله يلزم به ما لا ينظر
قوله لكون الارض تنقص
قوله بالفتح او لا لان ذلك
قوله انظر انما هو من حيث
قوله اجرة وعده من اجرة
قوله وقد صاحب اجرة ارضه
قوله على الامام اربلي في
قوله قوله هذا ان قول
قوله المصنف ان لا يعرف
قوله من اجرة فتمت مقلودا
قوله كانت الارض تنقص
قوله بالفتح لان الواجب
قوله دفع الضرر عنه اذ كان
قوله ارضه تنقص بالفتح
قوله فضرر به فكان له
قوله دفع هذا الضرر بدفع
قوله القيمة الى المستأجر
قوله في غرضه لان المستأجر
قوله لا يضره لان ذلك
قوله الكلام في مستحق
قوله القلع والقيمة تقوم
قوله مقامه وان كانت
قوله الارض تنقص بفتح
قوله واراد ان يضره
قوله فانه يكون له ما
قوله ليس له من اجرة
قوله ارضه ما حبه لا منوتم
قوله ما في ثبوت المثل
قوله وعدم ترجيح احدهما
قوله على الاخر فلا بد
قوله من اتفاقهما في
قوله الترتيب فخلا القلع
قوله حيث ينقربه احدهما
قوله في هذه الحالة
قوله دون الاخراد ولم
قوله يضر وجه الراد انما
قوله ذلك نظرا باعتبار
قوله ان المورج ودمه في
قوله نظريه الى نقص
قوله الارض وعدمه
قوله ولزوم القلع وعدمه
قوله فينظر الى المورج
قوله هل يقرم القيمة
قوله او يرضى اولا
قوله (قوله او يرضى المورج
قوله الخ) ذكر السيد ابو
قوله السعود جثمان محل
قوله الشراط ورضي المورج
قوله بالاكاذيب شرط
قوله المستأجر بقاء ما
قوله يملكه او غيره
قوله بابر المثل بعد
قوله انقضاء المدة ولم
قوله يكتف فيه بشرط
قوله انما اذا اشترط
قوله ذلك فله الاحتفاظ
قوله بغير رضاه وهو
قوله محتمل مسئلة
قوله الفقيه الاتية
قوله بتقديم الكلام
قوله على ما راجع الى
قوله الاول على ما في
قوله الفقه صاحب
قوله الفقيه ما على انه
قوله قد قيل ان هذا
قوله شرط بقسلا لا
قوله اجارة لانه لا
قوله يقتضيه العقد
قوله وفيه تنفع
قوله للمستأجر اذ لا
قوله يشترط له هذه
قوله الشرط او ادان
قوله ذلك منه مرة
قوله عليه ولا يلائم
قوله العقد ايضا
قوله فليست (قوله ان
قوله باجر) بان يفتد
قوله بقاءها في الارض
قوله هدا اجارة بشرطها
قوله (قوله فلهما) مرتبط
قوله بقوله ولا فاعارة
قوله (قوله يجب انقيم)
قوله نظرا لاصلاح
قوله الوقف (قوله الخ)
قوله تمام عبارة
قوله الفقيه

ويجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون حفر الحياض وانما يحمل للمتولى الاذن فيما يزيد به الوقف خيرا وهذا اذ لم يكن له قرار العمارة فيها اما اذا كان فيجوز الحفر والغرس والحياض من تراها لوجود الاذن في مثلها لادالة اها بغيره (قوله وبني) الوار بمعنى ان قوله ليس اهم ذلك تقدم ما فيه وقد يجعل ما فيها على ما اذا كان لو زعم ما من يده هذا المستأجر يورسها لغيره هذا الاجر فينتد بتوجهه على القيم ان يقال له ما الفائدة في زعمها من هذا اثم اجارتهما من غيره مع اتحاد الاجر والله تعالى اعلم بالصواب وفي شرح المؤلف للملك في بعد ما ذكره مسئلة المصنف السابقة وهي فان مضت المدة قلعم ما ولها فارغة الخ قال ولودوقا فامتنع استبقاؤه ما فيها بابر المثل ولو جبر الا للضرورة وهذا بعيدان موضوع كلام المصنف في الملك وما ذكره في الفقيه موضوعه الوقت ويترد عليه ما رصنع المصنف كانه ينال عليه لكن يعكس عليه ان نص الاسعاف والعمادية مخرج في ان البناء اذا كان لا يضر في الوقف وجب رفعه فتدبر (قوله وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتركة) اي حجة حكمها وهي ما لو استأجر ارضه ووقفها ليقبى فيها او يغرس ثم مضت مدة الاجارة فامتنع ان يستأجرها بابر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اها طوري وفي ابى السعد فتحصل ان المستأجر اذا بنى بشرط استبقائه العمارة له بابر المثل بعد انقضاء مدة الاجارة ثبت له حق القرار حيث لا ضرر على الوقف وحيث لا يضر للمتولى فملكه لجهة الوقف الارضه وكذا ليس له تكيه القلع وهذه هي مسئلة الخلو التي اشار اليها في الجرح بقوله وبه يعلم مسئلة الارض المحتركة اها (قوله ورطبة) بالفتح هي البريم وقيل غير ذلك وهذا اولى بما في الطوري فانه عين ما في المصنف (قوله كالشجر) اي لا كالزراع والاولى تأخير هذه المسئلة بعد بيان حكم الزرع (قوله فتقطع الخ) هذا تقرير غير ظاهر لان الحكم الذي ذكره المصنف انها تبقى الارض بابر المثل حيث لا ضرر وان ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك ثم ظهر لي انه مرتبط بما قبل مسئلة الوقف (قوله اوزهره) الاولى التعبير بالثمر ليعلم الزهر وغيره (قوله كافي الثفل) بضم الفاء كما سبق وفيه ان الثفل والجزر ليسا من الرتبة بل يلقه ان مرة واحدة ثم لا يعودان (قوله وقوا بما في معاملة الخائسة) المعاملة المتأخرة ذكر في الهندية لودفع ارضه للزراع فيها الرطب اودفع ارضها لاصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لا يتد آتيا ولا لا يتهاء جده وقت معلوم فالعسالة فاسدة فان كان وقت جده معلوما يجوز ويقع على الجدة الاولى كافي الشجرة الثمرة (قوله رعاية البعابين) فروى جانب مالك الارض بايجاب بابر المثل وروى جانب المستأجر بقاء زرع الى انتهائه (قوله اما بعد ما فاجر المثل) والفرق انه بانتهاء المدة لم يبق حكم الذي تراضيا عليه من المدة لا ارتفاع العقد بانتقضها فاحتجج الى تسوية جديدة ولا كذلك قبل انقضاء المدة لانه بقي بعض المدة التي سمحها فاستغنى عن تسوية جديدة اها (قوله المستعير) اي مستعير الارض للزراع اذا اراد احبها الرجوع فيها للزراع لم يدرك فانها تترك في يد المستعير بابر المثل الى حصاده (قوله فتترك الخ) هذا فاصر على ما اذا استأجرها للزراع ولم يبين حكم ما اذا استأجرها للبناء والغرس والظاهر ان حكم المستأجر يجري فيه (قوله مطلقا) اي وان لم يدرك (قوله فاعلمه) وهو واجب الهدم لا التقرير وحوى وغيره (قوله اي بقاءه) اي بقاءه ما في الارض بابر المثل واطلق في الاجر فم ابر المثل في القضاء والمسمى في العقد (قوله حتى لا يجب الاجر الا باحدهما) امتنعت في الثمر بلالية ارض الوقف واليقيم والمعد للاستغلال فان وجوب ابر المثل لا يتوقف على القضاء ولا على العقد ابوالسعود (قوله لا ركوب والحمل) ولو استأجرها لاجل عمل عليها ان يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له ان يحمل عليها ولو حمل عليها فلا اجر عليه لان الركوب يسمى حلا يقال ركب فلان وحمل معه غيره ولا يسمى الحمل ركوبا باصلاحه خلاصه (قوله لا ليجبها) اي بقودها الى جنبه افاده في القاموس وذلك لعدم التعارف ولحمل مدة الانتفاع (قوله ولا يركبها) لم يصح بمضمومه وهو يفيد انه اذا استأجرها لم يصح نظر الركوب وغيره تبع له ويجوز (قوله اول اجل ان يزين بيته) بفتح الياء من زانه قلت من هذا النظم ما يفعل في الزينة في البلاد فلا يجوز فيه الاجارة ومثل حكم الزينة حكم ما لو استأجر ثوبا ليلبسطها في بيته ولا يجلس عليها ولا ينام فانه لا يجوز ذكره العلامة عبد البر (قوله ليصلى فيه) سواء كان المستأجر مسلما او كافرا لان الفساد من جعل مدة الانتفاع حتى لو تم باصحت الاجارة وذلك لا يختلف بالنسبة الى المذموم والكافر وكذا اذا جعلت العسالة كون المتفعة غير

(ولو استأجر ارضه ووقف وعمر فيها) وبني
(ثم مضت مدة الاجارة فلا مستأجره) بالوقف
(ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك)
(كذا في الفقيه قال في الجرح وبهذا تعلم مسئلة
الارض المحتركة وهي مشهورة ايضا في اوقاف
الخصاص (والرطبة) لعدم نهائيتها (كالشجر)
فتقطع بعد مضى المدة ثم المراد بالرطبة ما بين
اصله في الارض ادا وانما يقطع ورقه ويباع
اوزهره واما اذا كان له نهاية معلومة كافي
الثفل والجزر والاذنجان فينبغي ان يكون
كالزراع يترك بابر المثل الى نهائيتها كذا حره
المصنف في حواشي الكتبخانة بما في معاملة
الخائسة فليحفظ قلت بقي لوله نهاية معلومة
لكنه ما بعد ما قبله كالقصب فيكون كالشجر
كافي في حواشي الكتبخانة بما في معاملة
باجر المثل الى ادراكه (بجلاف موت احدهما قل
نهائيتها كافي) على حاله (الى الحصاد)
ادراكه فانه يترك بالسمي) على حاله (الى الحصاد)
وان استخفت الاجارة لان ابقائه على ما كان
اولى ما دامت المدة باقية ما بعد ما قبله الى ادراكه
(ويعلق بالمستأجر المستعير فيتركها لغيره)
باجر المثل (واما الغاصب فيتركها لغيره)
لظلمه ثم المراد بغيره بابر المثل (بغيره)
او يعقده ما حتى لا يجب الاجر الا باحدهما كافي
الفقيه فليحفظ بجر (و) تصح (اجارة
للركوب والحمل والنوب ليس لا) تصح (اجارة
للاداءة (لغيرها) اي لاجل ان يجعلها لغيرها
بين يديه (ولا يركبها) ولا تصح اجارة لها
(لا) جل (ان يربطها على باب داره او على باب داره)
فقال له فرس (او) لاجل ان (يربضه)
او طوقه (بانوب) لما قد سئل هذه منفعة
غير متصورة من العين وزادت فلا اجر
وكذا ان استأجر بابر المثل في اوطى بابها

مقصود ذكر العلامة عبد البر رآه على مصنف الوجهية انه لا يصح استنجار الصلاة من كافر (قوله او كافر)
منه يعلم فساد اجارة اجزاء القصص كل ليلة بقدر معلوم كالدلهممة وغيرها وهو مما يقوله بعض السام (قوله
وان لم يقدر هابرا كب ولا بس) بان عم كان يقول على ان اركب او البس من شئت جوى (قوله ونعين اول راكب
ولا بس) لتعيينه مراد من الاصل فصار كالنص عليه ابتداء بجر (قوله وان لم يبين من ركب) الصواب ان يقول
ولو استاجر هال الركوب مطلقا وذلك كان يقول لا ركوب ولم يرذا فاده الجوى (قوله فسدت البهالة) قال صاحب
الجر والفرق انه في الثانية صار الركوبان مثلامن شخصين كالجنسين فيكون المفعول عليه مجعولا فلا يصح
في الاولى رضى المالك بالقر الذي يحصل في ضمن الركوب فصار المفعول عليه معلوما (قوله وتقلب صحبة
ركوبها) سواء ركبها بنفسه او اركبها غيره ويجب الاجر المسمى استحسانا في القياس ابر المثل لانه استوفى
المنفعة بحكم عقد فادوجه الاستحسان ان المقصد وهو الجهالة قد زال فيزول الفساد لا ناخيل التعيين
في الانتهاء كالتعيين في الابتداء ولا ضمان بالهلاك لانه غير متعدي لعدم المخالفة زيلعي (قوله وان قد بر اركب
اولا بس) وليس له في التقيد الاجارة والاعادة والايديع ولولضرورة وله ذلك في صورة التعميم بجر (قوله ضمن اذا
عطيت) لا الناس في تارة ونون في العلم بالركوب والبس قرب خفيف يكون ركوبه اضرع على الدابة لجهله ورب
تقيل لا يضرع ركوبه بالدابة لعلقه قاله الاتقاني (قوله ولا اجر عليه) لانا بعلنا فله اتلاف من الابتداء والاتلاف
لا يقابل بالاجر (قوله وان لم) انه يكون غاصبا ومنافع الغصب غير مضعونة الا فيما استثنى (قوله اقعده فيه
حدادا) اي مع انه ليس له ذلك المتقدم من انه لا يمكن حداد ولا قصار او لاطحسانا (قوله وانه مما لا يوهن الدار)
فيه نظرا فقدم ان القصارة والحدادة مما يوهن بناء الدور والحوانيث هجوى (قوله لانه مع الضمان يمنع)
تعطيل لقوله ولا اجر له هجوى (قوله ومثله) اي ما ذكر من الدابة والثوب في التعميم وعدمه والضمان بالعطب
وعدم لزوم الاجر حال الشاي في حاشيته اذا استاجر دابة للركوب ولم يسم من ركبها لا تنصح الاجارة وكذا اذا
استاجر فوبالبس ولم يبين من يلبسه وكذا اذا استاجر قدر اللطخ ولم يسم ما يطبخ فيها وكذا اذا استاجر ارضا
للزراعة ولم يسم ما يزرع فيها وقد روي بذلك عن شرح الطحاوي (قوله كالفطاط) عندهما فانهما تتفاوت
بتفاوت الناس في نصبها واختيار محلها وضرب اوتادها وجعلها محمدا ككتفي الدار هجوى وفي البرازية واوتاد
الفطاط على المستاجر والاطناب على المجره (قوله ان يسكن غيره) وله ان يسكن رأثا على الواحد كما في
نظم هذا الكتاب لان الغصص لما تقدم من عدم التفاوت فانه فيه نظران ككتفي الجماعة ليس ككتفي الواحد
باعتبار حاجتهم الى الوضوء وكسر الخطب وغير ذلك فليست ام هجوى وافاد في الهندية انه اذا شرط ان لا يسكن
غيره مع ان لم يكن في الدار بتر باوعة ولا بروضه فلا منفعة للموثر بهذا الشرط وكثرة السكان توهم البناء فلا
يفسد لهذا الشرط واذا كان في الدار ما ذكر كان في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد
او جوب فساد هاراذ فسدت وسكن فيها المستاجر فعليه ابر المثل بالنسب ما يطبخ (قوله وان سمي نوعا دوا) الضمير
الى سمي يرجع الى امر المستاجر بوجه كثر بركر هو قدر رايه لشيء او اكثر ستون فغيره او ان يترك شيئا
مكا كين والمكول صاع ونصف فيكون اثني عشر مقام صباح وهذا عند اهل بغداد وكثرة اهلها منافع العلوم
وله تقدير آخر في عرف البصرة واسط له هجوى يتصرف (قوله لا حمل مثله) في الثقل والضرر كغيره وقد عين به
هجوى (قوله واخف) ككثير شعير ومسم وبعبكسه شمن (قوله لا اضرع) بالفتح جرا عطاء على مثله بالضم عطف على
حمل والاصل لا حمل الاخر بخلاف المضاي واقيم المضاي اليه مقامه فان رفع افاده الجوى (قوله مقدرة) اي معينة
قدرا ونوعا ودخل في ذلك زراعة الارض لو عين نوعا للزراعة له ان يزرع مثله واخف منه لا اضرع (قوله ومنه) اي
من غير الجائز المعلوم من قوله لم يجز (قوله قطنا) اوتينا انا وخطبا والاصل ان المسمى متى كان محمولا لحمل غيره
واستوبارنا الان المحمول بأخذ من موضع الحمل اقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول يكون اضرع بالدابة
من المسمى كالمسمى بالرحمل بجر كوزنه وان كان المحمول بأخذ من موضع الحمل اكثر من المسمى لا يضمن
لانه ايسر فلا يضمن بخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول موضع الحمل وبه بقى هجوى وفي الزيلعي ولو حمل عليه اقل
وزن الحظنة قطنا شمن لانه بأخذ من ظهر الدابة اكثر من الحظنة وفيه حرازة ايضا فان كان اضرع عليه من الحظنة
فصله وان حمل عليه انا وخطبا (قوله لا شمراني الاصح) يعني انه لو عين قدرا من الحظنة لحمل مثل وزنه

[illegible]

شعيراً فغطيت لا يضمن على ما ذهب إليه شيخ الاسلام في شرحه قال وبه كان ينبغي ان ضرر الشهد لا يضر الشرع
 في حق الدابة عند استوائهم ما وزنوا خفف من ضرر الحنطة لانه يأخذ من ظهر الدابة اكثر مما يأخذ الحنطة فيكون
 اخف عليها بالانسياط ومقابلته ما في النهاية وعزاه الى المبسوط انه يضمن (قوله ولو اردف من يستكمل بنفسه)
 الرديف من تحمله خلافه على ظهر الدابة وقيد به بقوله اردف لان المستأجر لو كان هو الرديف يضمن السكك نقله
 في الغاية عن الاسيبياني وبأنى تمامه (قوله ولا اعتبار بالنقل) قال السيد الجوى بعد قول المصنف ضمن النصف
 ولو كان انقل لان نقله لا يضمن عن النقل فرب تقيل بحسن الركوب لا بضر المركوب وخفيف بضر الحمل
 الانسان لا يوزن يقبان فاعتبر عدد الاركاب كعدد الحنطة في الجنائيات اه والحنطة تجمع جان كقضاة وقاض يعنى
 اذا جرح رجل رجل اربعة واجبة والاخر عشر حركات خطا فالتدنية بينهما انصافاً لانه رب جراحة واحدة
 اكثر تأثيراً من عشر جراحات اه عناية (قوله بكل حال) اى وان كان لا يستكمل (قوله لكونه في مكان واحد)
 فيكون اشق على الدابة زبل على (قوله لا يستكمل) مفهوم المستكمل (قوله وليس المراد ان الرجل يوزن) اى ويوزن
 الحمل لتصرف الزيادة اليه من (قوله كم يزيد) اى الحمل على ركوبه في الثقل اه من (قوله للمارس) اى من كونهم
 في مكان واحد (قوله وكذا وليس ثيباً كثيرة) قال في المنع ولو استأجر هاليركها ثم لبس من الثياب اكثر مما عليه
 ضمن وان لبس ما يلبسه الناس ضمن بحساب ما زاداه فالمراد بقوله اكثر مما عليه اى واكثر مما يلبسه الناس (قوله
 ركوبه بنفسه) هذا جواب عن سؤال حاصله ان الاجر والضمان لا يجمعان وفي هذه المسئلة اجتمعوا وحاصل
 الجواب ان الاجر في مقابلة ما استوفاه من منفعة ركوبه والضمان فيه في مقابلة ما استوفاه رديفه من
 منفعة ركوبه ولا ايجز باختلاف الحملان والسببان فلا تنافي كذا ينظر العلامة في السيرامى هو يضمن
 (قوله اى لنصف القيمة) هذا انما يظهر في المستكمل وقياس غير المستكمل ان يضمن ما زاد الثقل مع الاجر
 (قوله ثم ان ضمن الركب) اى المستأجر (قوله والا) اى ان كان مستقراً لارجع اه شلى (قوله لانها لو سالت) اى
 في جميع الصور (قوله لانه لو اقعده في السرج) لا اولى ان يقول لانه لو كان المستأجر هو الرديف ضمن وهو الذي
 نقله صاحب الغاية عن الاسيبياني ويقويه مسئلة ما لو اقعده في السرج (قوله ما يخالفه) حيث قال قوله فاردف
 رجلاً معه خرج مخزج العادة لان العادة ان المستأجر يكون اصلاً ولا يكون رديفاً فالمستأجر لو جعل نفسه
 رديفاً وغيره اصلاً لحكمه كذلك اه (قوله فليأمل عند الفتوى) اشار الى انه ما قولان واقول قد ايد ما في الغاية
 بقرع نظيره في الحكم (قوله لا يضمنان) محله ما اذا ملك العين المبيعة بالضمان فانه لا اجر في ملكه ولا وجه لذكر
 هذه العبارة لما علم من انه لم يملك شيئاً بهذا الضمان مما شغله بركوب نفسه وجميع المسمى بمقابلته ذلك وانما ضمن
 ما شغله بركوب غيره ولا اجر بمقابلته ذلك اه (قوله وان استأجره ليعمل عليه مقادراً) صورته اكثرها العمل
 عليها عشرة فحتم حظها عليها احد عشر محتوماً منها فبلغت المكان الذي سماه ثم عطيت من ذلك فله
 اكثر اء كاملاً وعليه جزء من احد عشر جزءاً من قيمة الدابة بقدر ما زاد عليها لان التلف حصل به من السكك وبعضه
 ما اذن وبعضه غير ما اذن فيسقط حصة الحمل المأذون ويوجب حصة الباقي ذكره الاسيبياني والحنائيم جمع
 المذنوم وهو الصاع ويشهد له حديث الخدرى الواسق متون محتوماً وانما سمي به لانه يجعل على اعلاه خاتم مطبوع
 لئلا يراد او تنقص سرى الدين عن المغرب (قوله ضمن ما زاد النقل) قال الاتقافى الثقل بكسر الشاء وفتح القاف
 خلاف الخفة والنقل بكسر الشاء وسكون القاف الحمل والثقل بفتح السين متاع المسافرين وانما قيل للجن والانس
 الثقلان لانهم حافظان الارض فكان ما نقلها اه (قوله فان حملها احبها مائة وحده) صورته استأجره ليعمل
 عليها عشرة فحتم على مائة مائة وحده وعطيت فلا ضمان اصلاً
 ولو قال المالك هو عشرة كافى العمادية فيقال له كان ينبغي ان ترزق قال العلامة المقدسي وفيه تامل وكأنه
 يشير الى الضمان بسبب انه لم يعلمه وهو محتمل (قوله عمادية) ونحوه في تمة الفتاوى (قوله وجب النصف على
 المستأجر بقوله وهو وفعل ربحاً) لانها ملكت بفعل بوجب الضمان وهو فعل المستأجر وفعل لا يوجب وهو فعل
 صاحب الدابة فيجب النصف على المستأجر وهو وفعل صاحبها من عن المحيط ونقل بعده عن الخلاصة انه يضمن
 ربع القيمة لان النصف ما اذن فيه والنصف الاخر يفران ويحملها يضمن نصف هذا النصف ونقله في حاشية
 الشلى عن تمة الفتاوى وفي حاشية سرى الدين عن الخلاصة والمبسوط (قوله حواظاً) جمعه جواظ بفتح الجيم

(ولو رد من المصنف) ولا اعتبار بالنقل لأن الأدب
 بقصص المصنف) وهذا (إن كانت) الداية (نطبق)
 غير موردون وهذا (إن كانت) الداية (نطبق)
 حمل الأثرين والأفائل) فإنه يضمن الشكل (وان
 الركيب (على عتق) لكونه في مكان واحد
 كانت تطبق حملهما) لكونه في مكان واحد
 (وان كان) الرديف (صغيرا) لا يضمن
 بقدرته (لأنه) شيء آخر وليس المراد أن الرجل
 كونه ناقصا لعدم الأدب (لأنه) شيء آخر وليس
 بوزن بل إن يسأل أهل الحقية كما يزيد ولو ركب
 على موضع الحمل من الشكل المأمور به ولو ركب
 ثيابا كثيرة (وإذا كان بعد بلوغ الناصب) وجب
 ما زاد حتى (وإذا كان بعد بلوغ الناصب) وجب
 جميع الأجزاء (وإذا كان بعد بلوغ الناصب) وجب
 أي لتعريف القيمة (وإذا كان بعد بلوغ الناصب) وجب
 لا يرجع وإن من الرديف وجب لو استأجر
 من المتأجر واللاقي به يكونها عطف لأنها
 لو سلمت ثم المسمى فقط ويكونه أردفه لأنه
 لو أقرعه في السرج صار غاصبا فلا يرجع عليه
 جبر عن أعباءه لكن في المراج الوهاج عن
 المسكن ما يخالفه فليسا بل عند القوي كيف
 وفي الأشياء وغيرها أن الأجر وافد مان
 لا يجهلها (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف
 بقدر العمل عليها (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف
 ما زاد (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف
 حمل صاحبها (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف
 المستأجر) لأنه هو المباشرة (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف
 أشبه (معا) وضوءه ودرهمل (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف
 على المستأجر) بزيادة (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف
 (وإذا كان) بزيادة (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف
 (واحد) منها (وإذا استأجرها) فليسا بل عند القوي كيف

والجواب انما هو بما قالوا الجملات ولا يجوز ميبوه كذا في مختار اللغة مع (قوله اي ما من الحكم) وهو
 ضمان ما زاد انقل في المسئلة الاولى (قوله تطبيق) قال في القاموس وقد طاقه وطافه اياه ابو السعود (قوله
 الابر العمل والضمان للزيادة) هذا جواب عما قال كيف اجتمع الابر والضمان وقد تقدم نظيره افاده في البحر
 (قوله انهما من جنس المسمى) لان الزيادة من جنس المزيد عليه (قوله اذاجلت) واما اذاهلك فهو ما في
 المصنف (قوله فقط) اي ولا يجب للزيادة شيء لانها منقصة مقصوبة (قوله وان حملها المستأجر) قال في البحر
 اما اذاجلتها الحال وحده فلا كلام واما اذاجلتها المستأجر زائدا على المسمى فنافع الغصب لا تضمن اه (قوله
 ومنه) اي من قوله لظهور وجوب المسمى فقط (قوله حكم الكاري في طريق مكة) اي اذازاد على المسمى شيئا
 وسلمت فانه لا يستحق بالزيادة شيئا وانما يجب عليه المسمى فقط لكن لا تحمل له الزيادة (فرع) في المنع عن الخاتمة
 ليس لرب الدابة ان يضع شيئا من متاعه مع حمل المستأجر فان وضع وبلغت المقصد لا ينقص من الاجر شيء وهذا
 بخلاف ما اذا حمل المالك شيئا من الدار المستأجرة فانه يسقط من الاجر بحسبه اه (قوله وضمن بضربها
 وكسحها) اي ضمنها اذا عطي بضربها وكسحها بلجامها وهو جديها الى نفسه بالجام يعنف لتقف جوهره وبها
 قطع كافي المختار (قوله لتقييد الاذن) اي بالضرب والكسح بالسلامة بخلاف ضرب افاضى الحد والتعزير فانه
 لا ضمان فيه بالهلال لان الضمان لا يجب بالواجب اه جوى (قوله ضمن) اي الدابة ووجبت عليه الكفارة جوى
 قوله لوقوعه) اي التأديب اي لحصوله وهذا تعليل غير السابق (قوله ونعريك) اي فرك اذن (قوله لا يضمنان
 بالمتعارف) لانه لا صلاح ونقعه يعود اليه وهو ما جاور عليه كعله بل اولى اذ ليس له ولاية الضرب انما يتقيد
 منه جوى وله ان يضرب القيم فيما يضرب به ولده به وردت الاخبار والافعال ايضا لا يضمن المستأجر بالضرب
 والكسح اذا فعل فعلا معتادا الاستفادته بمطلق العقد فكان ثابتا بالعرف هذا وفي الجوى عن الحافظة عن
 اسماعيل الزاهد استأجره بالركب فاضربها فانت ان باذن المالك واصاب الموضع المعتاد لا ضمان اجابا وان غيره
 ضمن اجابا الا اذا نض المالك عليه بعينه بان كان لا يتقيد الا بضربه فيه اه وفي المنع عن الروضة لانه يكره ولده
 الصغير على تعليم القرءان والادب والاهل لان ذلك فرض على الوالدين اه (قوله ان له مستأجر الضرب) وان كان
 مقيدا بشرط السلامة اه مخ وفي هذه العبارة ليفيد باحة الضرب المعتاد لا مستأجر (قوله لا يضربها اصلا)
 ثم قال بعد لا يتخصص ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخصص فيما زاد عليه اه وهذا بقيد جواز ضربه
 المعتاد للتأديب فتأمل (قوله ويخصص فيما زاد على التأديب) قال السيد الجوى في شرحه وقالوا يتخصص ضارب
 الحيوان لا بوجهه ومعناه ان كل احد يتخصص ضارب الحيوان بوجهه لانه انكار حال مباشرة المنكر ويملك كل
 احد ولا يتخصص الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يتسع ولو بوجه فان الله خلق آدم على صورته والوجه مجمع
 الخامن وهذا معنى قول محمد في الميسر بطلاب ضارب الحيوان لا بوجهه الا بوجهه وللعلامة ابن كمال رسالة
 في هذه العبارة جاء بها لا يزيد على ما ذكرناه اه بصرف وفي البحر عن الروضة ولو امر غيره بضرب عبده حل
 للامور ضربه بخلاف الحر وهذا نص على عدم جواز ضرب ولد الامير بامر اما المعلم فجازمه بالامر لانه يضربه
 نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم المالك بتعليم ابيه لتعليم الولد اه وبضرب زوجته على ترك الزينة
 وهو بريده او ترك الاجابة الى الفرائض وترك الفصل والخروج من المنزل وعلى ضرب جاريته غير منها ولم تنعظ
 بوعظه وعلى ضربها لولد الذي لا به قبل عند بكائه وعلى شتمه او شتم اجنبى وعلى تمزيق ثياب الزوج واخذ ما فيه
 وقوله انه باجاريته اياه وانته وان شتمه على ما عليه العامة لو كشفت وجهها لغير محرم او كملت اجنبيا او تكلمت
 مع الزوج ليسمع الاجنبى صورتها واعطت من يته مالم تجر العادة باعطائه اودعت عليه وفي ضربها وضرب
 ولده على ترك الصلاة روايتان اه (قوله وضمن نزع السرج) افاد الجوى والنسائي في شرحه ان مجرد نزع
 السرج موجب للضمان وفي الجوهره لو استأجره بالركب يسرج لم يركبها عرايا وان استأجره بالركوب لم يجز ان
 يحمل عليها ثوبا ولا يجوز ان يستاق عليها ولا يتكفى على ظهرها بل يكون ركا على العرف والعادة اه (قوله
 ووضع الايكاف) لعله اشبه عليه الايكاف الذي هو المصدر ومعناه وضع الاكاف بالاكاف الذي هو اسم
 لما وضع على ظهر الدابة فقد وضع ولا حاجة اليه ولذا قال الحاي لامعنى لتدبر هذا المضاف فان معنى الايكاف
 وضع الاكاف اه (قوله لو وكف بمثله ام لا) لان الاكاف يستعمل لما لا يستعمل له السرج وانزله بخلافه

والجواب انما هو بما قالوا الجملات ولا يجوز ميبوه كذا في مختار اللغة مع (قوله اي ما من الحكم) وهو
 ضمان ما زاد انقل في المسئلة الاولى (قوله تطبيق) قال في القاموس وقد طاقه وطافه اياه ابو السعود (قوله
 الابر العمل والضمان للزيادة) هذا جواب عما قال كيف اجتمع الابر والضمان وقد تقدم نظيره افاده في البحر
 (قوله انهما من جنس المسمى) لان الزيادة من جنس المزيد عليه (قوله اذاجلت) واما اذاهلك فهو ما في
 المصنف (قوله فقط) اي ولا يجب للزيادة شيء لانها منقصة مقصوبة (قوله وان حملها المستأجر) قال في البحر
 اما اذاجلتها الحال وحده فلا كلام واما اذاجلتها المستأجر زائدا على المسمى فنافع الغصب لا تضمن اه (قوله
 ومنه) اي من قوله لظهور وجوب المسمى فقط (قوله حكم الكاري في طريق مكة) اي اذازاد على المسمى شيئا
 وسلمت فانه لا يستحق بالزيادة شيئا وانما يجب عليه المسمى فقط لكن لا تحمل له الزيادة (فرع) في المنع عن الخاتمة
 ليس لرب الدابة ان يضع شيئا من متاعه مع حمل المستأجر فان وضع وبلغت المقصد لا ينقص من الاجر شيء وهذا
 بخلاف ما اذا حمل المالك شيئا من الدار المستأجرة فانه يسقط من الاجر بحسبه اه (قوله وضمن بضربها
 وكسحها) اي ضمنها اذا عطي بضربها وكسحها بلجامها وهو جديها الى نفسه بالجام يعنف لتقف جوهره وبها
 قطع كافي المختار (قوله لتقييد الاذن) اي بالضرب والكسح بالسلامة بخلاف ضرب افاضى الحد والتعزير فانه
 لا ضمان فيه بالهلال لان الضمان لا يجب بالواجب اه جوى (قوله ضمن) اي الدابة ووجبت عليه الكفارة جوى
 قوله لوقوعه) اي التأديب اي لحصوله وهذا تعليل غير السابق (قوله ونعريك) اي فرك اذن (قوله لا يضمنان
 بالمتعارف) لانه لا صلاح ونقعه يعود اليه وهو ما جاور عليه كعله بل اولى اذ ليس له ولاية الضرب انما يتقيد
 منه جوى وله ان يضرب القيم فيما يضرب به ولده به وردت الاخبار والافعال ايضا لا يضمن المستأجر بالضرب
 والكسح اذا فعل فعلا معتادا الاستفادته بمطلق العقد فكان ثابتا بالعرف هذا وفي الجوى عن الحافظة عن
 اسماعيل الزاهد استأجره بالركب فاضربها فانت ان باذن المالك واصاب الموضع المعتاد لا ضمان اجابا وان غيره
 ضمن اجابا الا اذا نض المالك عليه بعينه بان كان لا يتقيد الا بضربه فيه اه وفي المنع عن الروضة لانه يكره ولده
 الصغير على تعليم القرءان والادب والاهل لان ذلك فرض على الوالدين اه (قوله ان له مستأجر الضرب) وان كان
 مقيدا بشرط السلامة اه مخ وفي هذه العبارة ليفيد باحة الضرب المعتاد لا مستأجر (قوله لا يضربها اصلا)
 ثم قال بعد لا يتخصص ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخصص فيما زاد عليه اه وهذا بقيد جواز ضربه
 المعتاد للتأديب فتأمل (قوله ويخصص فيما زاد على التأديب) قال السيد الجوى في شرحه وقالوا يتخصص ضارب
 الحيوان لا بوجهه ومعناه ان كل احد يتخصص ضارب الحيوان بوجهه لانه انكار حال مباشرة المنكر ويملك كل
 احد ولا يتخصص الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يتسع ولو بوجه فان الله خلق آدم على صورته والوجه مجمع
 الخامن وهذا معنى قول محمد في الميسر بطلاب ضارب الحيوان لا بوجهه الا بوجهه وللعلامة ابن كمال رسالة
 في هذه العبارة جاء بها لا يزيد على ما ذكرناه اه بصرف وفي البحر عن الروضة ولو امر غيره بضرب عبده حل
 للامور ضربه بخلاف الحر وهذا نص على عدم جواز ضرب ولد الامير بامر اما المعلم فجازمه بالامر لانه يضربه
 نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم المالك بتعليم ابيه لتعليم الولد اه وبضرب زوجته على ترك الزينة
 وهو بريده او ترك الاجابة الى الفرائض وترك الفصل والخروج من المنزل وعلى ضرب جاريته غير منها ولم تنعظ
 بوعظه وعلى ضربها لولد الذي لا به قبل عند بكائه وعلى شتمه او شتم اجنبى وعلى تمزيق ثياب الزوج واخذ ما فيه
 وقوله انه باجاريته اياه وانته وان شتمه على ما عليه العامة لو كشفت وجهها لغير محرم او كملت اجنبيا او تكلمت
 مع الزوج ليسمع الاجنبى صورتها واعطت من يته مالم تجر العادة باعطائه اودعت عليه وفي ضربها وضرب
 ولده على ترك الصلاة روايتان اه (قوله وضمن نزع السرج) افاد الجوى والنسائي في شرحه ان مجرد نزع
 السرج موجب للضمان وفي الجوهره لو استأجره بالركب يسرج لم يركبها عرايا وان استأجره بالركوب لم يجز ان
 يحمل عليها ثوبا ولا يجوز ان يستاق عليها ولا يتكفى على ظهرها بل يكون ركا على العرف والعادة اه (قوله
 ووضع الايكاف) لعله اشبه عليه الايكاف الذي هو المصدر ومعناه وضع الاكاف بالاكاف الذي هو اسم
 لما وضع على ظهر الدابة فقد وضع ولا حاجة اليه ولذا قال الحاي لامعنى لتدبر هذا المضاف فان معنى الايكاف
 وضع الاكاف اه (قوله لو وكف بمثله ام لا) لان الاكاف يستعمل لما لا يستعمل له السرج وانزله بخلافه

ايضا انه لا يبيسط كالسرج فكان خلافا الى خلاف جنس المستحق فلم يسر مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن
 الكل على الاصح قاله شيخ الاسلام وقال ابو يوسف ومحمد الا كاف كالسرج فلا يضمن اذا كان يوقف بمثله الجمر
 الا اذا زاد على السرج المزروع فيضمن الزيادة لانه كالسرج فرضاه به كرضاه باذ كاف اه جوى ملخصا
 وفي الحق سابق عن العيون الفتوى على قولهما ثم قيل تعتبر الزيادة مساحة حتى اذا كان السرج يأخذ من
 ظهر الجمار قد شربين والا كاف قد راع يضمن نصف القيمة وقيل لا حتى اذا كان السرج منقوشا والا كاف
 ستة اشياء يضمن ثلثي القيمة شرب لالة عن البرهان (قوله بما لا يسرج هذا الجمار بمثله) كان اسرج الجمار يسرج
 البرزون اه جوى لانه يدرأه لافا اه كشف واما اذا اسرجه اسرج يسرج بمثله فملكك لا يضمن انفاقا اه
 (قوله مكان الايكاف) الاولى الا كاف بدون باه (قوله فيضمن بحسبه) قال في المنع وان كان لا يسرج بمثله يضمن
 انفاقا اه قال في العناية ولم يبين مقدار المنع عن اتباع رواية الجامع الصغير فانه قال هو ضامن وذكر في
 الاجارات يضمن بقدر ما زاد من المشايخ من قال ليس في المسئلة روايتان وانما المطلق محمول على المفسر ومنهم
 من قال فيهما روايتان في رواية الاجارة يضمن بقدر ما زاد وفي رواية الجامع الصغير يضمن جميع القيمة قال شيخ
 الاسلام وهذا اصح اه (قوله لا يلزم بمثله) واما اذا كان لجام ملخصا فلا ضمان (قوله وكذا الزائدة) اي لجام
 لا يلزم بمثله (قوله لان الجمار الخ) الانسب لانه يغير المعامل بكونه متعديا (قوله غير ماعينه) قيد بالتعدي لانه
 لو لم يبين لاضمان اه مخ (قوله بحيث لا يملكه الناس) اما لو كان بسلا فلا ضمان اذ لم يكن بينهما تفاوت
 اما اذا تفاوت يضمن لصحة التقييد قال العلامة المقدسي قد يتعين الادب وشرف في السهل او عكسه فاذا خالف
 ما الحكم اه اي هل يعد خلافا الى خير الظاهر انه وجد امر ان متعارضان الامن والوعر والسهولة والخوف
 فيتساقطان ويرجع الى التقدير والله اعلم بالصواب (قوله او حمله في البحر) اي اذا استأجر رجلا ليلعب المتاع في
 البر الى موضع كذا حمله في البحر (قوله لخطر البحر) اي لصعوبته وندرة السلامة فيه (قوله وان بلغ المنزل) قال
 الانصاف في السماع في بلغ بالثبوت اي وان بلغ الحال المتاع الى ذلك الموضع الذي اشترط ويجوز التخفيف على
 اسناد الفعل الى المتاع اه (قوله لم يحلف) وهو بلوغ المتاع المقصد فكان له لم يحلف (قوله لان الرطبة
 اضر من البر) لا تتسارع عروقها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شرمع اختلاف الجنس بخلاف
 مستأجر دابة لم يزد على المسمى يضمن بحسبه لثقله بما يؤذون فيه وغيره فتعدى بالغية اه جوى وقال
 السمرقندي الرطبة كالقضاء والبطيخ والبادنجان وما جرى مجراه (قوله لانه غاصب) اي اذ اتى وفي منفعة بالغصب
 وقيد لا اجر جوى (قوله الا فيما استقر) قال في المنع فاذ كرهنا من عدم وجوب الاجر وجوب ما نقص
 من الارض مذهب المتقنين من المشايخ واما مذهب المتأخرين فيجب اجر المثل على الغاصب اذا كانت
 الارض للوقف والليتيم او اعداهما صاحبها بالاستقلال كالحضانة ونحوه اه (قوله لانه بالاقل ضررا لا يضمن)
 كما اذا استأجره لزرع الرطبة فزرعها براء (قوله بجحاطة قبياء) وهو المنفرد من امام ويسمى قرطضا قال في
 مختصر النهاية وعليه قرطى اي قبياء وهو تعريب كرهته وقد تضمن طائفة وتصفيره فريطق اه (قوله وله)
 اي لصاحب الثوب اخذ قبياء لان اقبياء واقعيص متفاوتان شعرا واجزا وبهما واحد كرم ذيل ودخول فصار
 موافقا من هذا الوجه مخالفان حيث التقطع فيميل الى ما شاء فان مال الى الخلاف ضمنه قيمته وملكه
 الخياط اولى الوقت ياخذ ويدفع اجر مثله لا يجاوز المسمى لانه لم يرض بالمسمى الا في اقباميص والخياط لم يخطه
 بحسبنا اه (قوله وقد لم يلقباه) او بقباميص ولود كره لكان اولى لئلا يصاب قوله بتقييد الدبر بالقباء اتفاقا
 (قوله فان الحكم كذلك) وهو التخيير لا تحاداصل النفع من حيث دفع الحر والبرد ومن حيث المراقبة في اصل
 الخياطة ومن حيث السعة (قوله في الاصح) وقيل ينقطع حق المالك الى الضمان اه هدية ولا مانع من حمل
 ما في الدرر من التقييد بالقباء على ان يجتزأ عن السراويل نظرا لاسد القبولين (قوله لا يضمن الصباغ)
 اي وله اجر المسمى فيمليه ثم (قوله عند اهل قته) اي بحيث يقرر اهل ثلثة الصنعة فانه فاحش اه جوى عن
 الخلاصة (قوله كذا) راجع لكل واحد - قبله (قوله عقو) لعله لانه مما لا يحل بالثوب عادة وما يتساح فيه
 والاولى فهو عقو واصل المراد بنحو الاصح الاقل من اصبع نان (قوله فنه) لانه مما يحل بالمقصور فيعبد بالاقا
 (قوله نحن) كانه لانه غرور وقع في عقوده او ضرة (قوله لا يضمن) لانه قنعه بامر له ولكلام السابق اخباره

(وبار سراج على اليسر) هذا الجمار (قوله لا يضمن) لانه مما لا يحل بالثوب عادة وما يتساح فيه (قوله لا يضمن) لانه قنعه بامر له ولكلام السابق اخباره

(وبار سراج على اليسر) هذا الجمار (قوله لا يضمن) لانه مما لا يحل بالثوب عادة وما يتساح فيه (قوله لا يضمن) لانه قنعه بامر له ولكلام السابق اخباره

(قوله والامامة) بان يقول استأجرتك على ان تقوم على لان الامام يصلي لنفسه فلا يستوجب اجره على غيره سوى
 (قوله وتعلم القرآن) بان يقول استأجرتك على تعلية قراءة القرآن فله على الله عليه وسلم ان يقرأ القرآن
 ولا تأكلوا به ولا ان التعلية مما لا يقدر عليه المعلم الا بعين من قبل المتعلم فيكون ملتزما مالا يدور على تسليحه
 فلا يصح هداية (قوله والفقه) مثله التذكية والتدريس والعبرة مثل الحج اما الاستأجرة لتعليم ولله الكتابة
 او النجوم والطب او التعبير بآثار الاتفاق ولو استأجر كتابا يقرأ فيها شعرا كان اوقضا او غير ذلك لا يجوز ولا اجر له
 وان قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كمال الفقه بانه في نظره لا اعتنا من غير ان
 يدخله او استأجر ما يحيط بالنظر الى وجهه فيستأجر بذلك او استأجر حيا علموا من الماء لينظر فيه اذا سوى عامته
 فهذا كله باطل لا اجر عليه بحكم هذه العقود اهـ هندية (قوله ويقتى اليوم) بضم الياء اي في هذا الزمان لظهور
 التواني في الامور الدينية وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك وقالوا بان اصحابنا المتقدمون
 الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفاظ ورغبة الناس فيهم وكان لهم عطيات من بيت المال واقتفاء المتعلمين
 في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروءة ليعينوهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتنون بوجوب
 التعليم خوفا من ذهاب القرآن وتحرير بضاع التعليم حتى ينهضوا لاقامة الواجب فيكثره فهاض القرآن راما
 اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقتل من يعمل حصة ولا يفرغون له ايضا فان حاجتهم قد هم
 من ذلك فلم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فافتوا بجوازه لذلك وراوه حسنا ووافقوا الاحكام
 تختلف باختلاف الزمان اهـ من هذا طائفة في تعليم القرآن قال السمرقندي وخصه بالذكور لا لاشارة الى
 انه لا يجوز لسائر الطاعات المذكورة اهـ مكي والذكي في النقاية وشرحها للفهم ستا في ولا يصح للعبادات كالاذان
 والاقامة والتذكية والتدريس والحج والقرن وتعليم القرآن والفقه وقرآتهما لقوة الرغبات والامتثال
 بالعطيات من بيت المال وفي اليوم بعثت بهذه العبادات لفتور الرغبات ولعدم الحظ من بيت المال انتهى
 بتصرف وفي التبيين عن النهاية عن روضة الزندوسني كان شيخنا ابو محمد الخزازي يقول في زماننا يجوز
 للامام والمؤذن والعلم اخذ الاجرة اهـ (قوله ما قبل) اي من الاجر وفي الهندية اذا استأجر المعلم باجر معلوم
 ولم يبين عددا نصيبا يجوز اهـ ملقط واختار جواز الاستئجار على قراءة القرآن على القبول مدة معلومة
 وفي فتاوى آهوبت صبيه الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهران غاب دل لابي الصبي ان يأخذ ما اعطاه
 قال فبعث ذلك لاجل الاجرة يأخذ ما فضل عن اجرة الشهر اهـ وفي الحوى مانصه ونقل العلامة المقدسي من
 هاشم نسخة من القصة مانصه وفي الكواشي المستأجر للعلم ايسر له ان يأخذ الاجر اقل من خمسة واربعين
 درهما شرعيها هذا الم بسم شيامن الاجر كاذرة في الاصل اي الميسر في رجل قال للقاري اختم القرآن
 لي ولم يسم شيامن الاجر وختمه ليس له ان يأخذ اقل من خمسة واربعين درهما فخالفة النص الا ان يجب الاجر
 للمستأجر ما فوق المسمى الى خمسة واربعين درهما بعد العقد عليه او شرط ان يكون ثوب ما فوقه لنفسه فلا يأثم
 وعلى هذا قال القاري اقرأ حكمة درما قدرت من الاجر حين امره المستأجر بالختم باقل من خمسة واربعين
 قرآن من القرآن ذلك المقدار من الثلث او الربع او النصف او نحوها فلا يأثم وهذا مما يجب حفظه لا يتأله
 العوام والنحواس بذلك اهـ ومن خط العلامة المقدسي نقلت هذا اهـ ووجدت نقل عن نسخة الجهر للشيخ عبد الحى
 الشربلاني مانصه ذكر الكواشي مانصه المستأجر للعلم ليس له ان يأخذ الاجر اقل من خمسة واربعين درهما
 شرعيها هذا الم بسم شيامن الاجر كاذرة في الاصل في رجل قال للقاري اختم القرآن ولم يسم شيامن
 الاجر وختمه ليس له ان يأخذ اقل من خمسة واربعين درهما فخالفة النص الا ان يجب الاجر للمستأجر ان عقد
 على اقل من خمسة واربعين درهما فخالفة النص الا ان يجب الاجر للمستأجر ما فوق المسمى الى خمسة واربعين درهما بعد العقد
 عليه او بشرط ان يكون ثوب ما فوقه لنفسه فلا يأثم ثم ذكر العبارة الاخيرة وهي قوله وعلى هذا الخ ونقل ذلك
 كله عن اجازات الحارثي (قوله على رؤس بعض سور القرآن) كتابا له والفقه ويس (قوله لان العادة) لعلمها
 كانت وبانت اوهى في بعض البلاد في المنع هي المسماة في عرف ديارنا بالصرافة فان المؤدب يوم يأخذها يصرف
 لمتعلمين من عنده في اول النهار فترحون بذلك اليوم ورغبة في الراحة والبطالة والله تعالى اعلم اهـ وهذا غير
 ما اصطلح عليه اهل مصر فان الصرافة عندهم تكون اذا ختم لسبي القرآن قط (قوله لينسجه) من باب ضرب

والامامة وتعليم القرآن واسنن وبقية
 اليوم صحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة
 والادان وتعليم القرآن والفقه والامامة
 فوجب المسمى بوقوعه لغير النحل اذا لم يذكر
 شرح وبيان من الشرح (ويجوز به)
 به بقى (ويجوز به) على دفعه لغير النحل اذا لم يذكر
 هي ما يسمي انه علم على رؤس بعض سور
 القدر ان يجب بها لان العادة اهـ اهـ
 القدرى (قوله على رؤس بعض سور)

انتهى شلي عن الصباح (قوله نصفه) اي مثلا (قوله اي نصف الغزل) اي المنسوج (قوله لانه استأجره يجوز من
 عمله) اي من معموله قال في العناية قوله والمعنى فيه يعنى المعنى القهفي في عدم جواز ذلك هو ان المستأجر عاجز
 عن تسليم الاجر وهو بعض المنسوج او المحمول لان حصوله بفعل غيره والشخص لا يعد قادرا بدرجة غيره اهـ
 فالقدرة على التسليم شرط صحة العقد اهـ زيلعي قال في الهداية وهذا اصل كبير يعرف به فساد كثير من
 الاجازات قال الاتقاني اي جعل الاجر بعض ما يخرج من العمل اصل عظيم يعرف به حكم كثير من الاجازات
 كما اذا استأجره ليعصر له قميصا من من دهنه وكذلك اذا دفع ارضا ليعمر فيها شجرة على ان يكون الارض
 والشجر بينهما نصين لم يجوز والتجرب لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر ما عمل كذا في الشامل وكذا اذا استأجره
 ليغزل هذا القطن او هذا الصوف برطل من غزله وعلى هذا احتج القطن بالنصف ودياس الدخن بالنصف
 وحصاد الحنطة بالنصف ونحو ذلك كله لا يجوز اهـ شلي (قوله اوسى فقير بلا تعين) فيكون ديني في ذمته
 (قوله لا اجر له اصلا) لا المسمى ولا اجر المثل اهـ عناية (قوله لصيرورته شريكا) اي ومن حل طعاما مشتركا بينه
 وبين غيره لا يستحق الاجر لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع به نصه لنفسه فلا يستحق الاجر زيلعي (قوله
 وما استكاه الزيلعي) حيث قال وفيه اشكال لان احدهما ان الاجارة فائدة والاجرة لا تملك بالحقصة منها بالعقد
 عندنا سواء كان عينا او دينا على ما بيناه من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني
 انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجرة يتنا في الملك لانه لا يملكه اذ الملك الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق
 شيئا فكيف يملكه وباني يجب ملكه اهـ حلي (قوله اجاب عنه المصنف) حيث قال اقول يمكن الجواب عنه اما عن
 الاول فلان صورة المسئلة انه يعمل له الاجرة فانه قال ملك النصف في الحال بالتعجيل وهي تملك به كاتملك بشرطه
 اي التعجيل كما تقدم تقريره اهـ وقد سبقه الى هذا الجواب قارى الهداية وقاضى زاده والا كل في النهاية والعلامة
 المقدسي واما عن الثاني فلانه لما ملكه بالتعجيل كاذرنا وعمل تين بعد ذلك عدم استحقاقه لشي من الاجرة
 كالوحي لعل له الاجرة عند العقد فانه يحكم بكونها ملكه فاذا استحقها مستحق تين كونه ليس بملك لها انتهى قال
 قاضى زاده واما الثاني فلان المناقاة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قولهم لا يستحق الاجر ولا يجب الاجر
 ممنوعة اذ معنى الاول انه ملك الاجر استدا بموجب العقد وتسليم الاجر الى الاجير بالتعجيل ومعنى الثاني انه
 لا يستحق الاجر لطلان العقد قبل العمل بعد ان ملك الاجر بالتسليم بسبب انه صار شريكا في الطعام قبل اتمام
 شي من المعقود عليه فلا يذهب عليك انه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منه ما يؤدي الى الثاني اهـ وفيه ان
 ملات الاجرة انما هو بالعقد الصحيح وقد صدر هذا العقد فاصدا ولا يجب الاجر فيه الا بحقيقة العمل ولم يعمل بعد
 وايضا لا تعجيل بدون الافراز ولم يوجد الا انه وقع بوصف الصحة ثم فسد ولذا قال بعضهم ونقله الشلي ان ملكه
 للاجر في الحال منظور فيه الى التقدير يدل عليه ما اجاب العلامة المقدسي به من هذا التنافي بقوله قولهم انه
 لا يستحق شيئا اي على فرض كونه ملك النصف في الحال وبتقديره واذا ازم من تقدير ملك النصف عدم استحقاق
 شي من الاجر والمؤبر لم يجعل له شيئا الا هذا النصف فلا يستحق شيئا اصلا وهو قوب بما قاله بعض الفضلاء ان
 مرادهم بتنى الاستحقاق تنى الملك لان وجوده يؤدي الى عدمه وما هو كذلك يبطل فقولهم ملك الاجر في الحال
 كلام ورد على ميل القرض والتقدير فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المقررة ملك الاجر الاجرة
 في الحال بالتعجيل اهـ (قوله كثره مشايخ بلخ) قال في التبيين وكان مشايخ بلخ والنسقي يجيزون حل الطعام
 ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل اهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزاه قاسه على فقير الطحان
 والقياس يترك بالتعارف ولحق قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناول دالة فالنص يخص بالتعامل
 الا ترى ان الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشاينا رحمهم الله تعالى
 لم يجوزوا هذا التخصيص لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة وبه لا يخص الا ترى بخلاف الاستصناع فان التعامل به
 جرى في كل البلاد ويملكه بترك القياس ويخص الاثر اهـ وفي العناية فان قيل لا تترك بل يخص عن الدالة بعض
 ما في معنى فقير الطحان بالعرف كانهل بعض مشايخ بلخ في الثياب لمران عرفهم بذلك قلت الدالة لا عموم لها
 حتى يخص اهـ (قوله عند الامام) وقالوا جاز لانه يجعل المعقود عليه العمل حتى اذا فرغ منه نصف النهار

(نصفه) اي نصف الغزل (او استأجره من
 اجعل طعاما به نصفه او ثوبا بطعن به
 به نص دقيقه) فسدت في اشكال لانه
 استأجره يجوز من عمله والاصل في ذمته به
 على الله عليه وسلم عن فقير الطحان وتسمناه
 في بيع الزوايا والحيلة ان يوزله الاخر اهـ
 اوسى فقير بلا تعين ان يعطيه فقيرا هذا
 في يجوز ولو استأجره لاجل الاصل او غيره
 الطعام بنصفه الا ان يبيع اجاب عنه
 ثم يكمل ما استكاه الزيلعي
 المصنف قال وصرحوا بان دالة النص
 لا عموم لها فلا يخص عنها شيئا بالعرف
 كثره مشايخ بلخ (ان استأجره) اخبارا يجزى به
 كثره دقيق (البور بدوم) فسدت

عند انتم

فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فله ان يعمل في القدر لان المقصود هو العمل وذكر الوقت للاستعمال
لا يتعلق العقد به فكانه استأجر للعمل على ان يفرغ منه في اسرع الاوقات عناية (قوله لجمع بين العمل والوقت)
اي وكل من مصلح الاجارة لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة معقودا عليها وذكر العمل يوجب كونه
معقودا عليه واما احدهما باولى من الاخر والجهة المقتضية الى النزاع تفيد العقد وانما كانت تؤدى الى النزاع
لان نفع المستأجر في العمل حتى لا يجب عليه الاجر الا بتسليم للعمل ونفع الاجير في المدة لاستحقاقه الاجر
بتسليم نفسه وان لم يعمل فاذا مضى اليوم ولم يفرغ من العمل جاز ان يطلب الاجير اجرة نظرا الى المدة
ويمنعه المستأجر نظرا الى العمل فافضى الى النزاع وجعلها مازكر الوقت للتجمل فتحكم لتفاوت الاغراض فيه
قد يكون التجمل وقد يكون لكون المنفعة معلومة عناية (قوله حتى لو قال في اليوم جازت اجارا) اي اجارا لانه للظرف
والظرف لا يستغرق النظر فكانه قال ان عملت في بعض اليوم وذلك يفيد التجمل فكان العمل هو المعقود
عليه بخلاف قوله اليوم فان المنفعة تستغرق الوقت فيصلح ان يكون معقودا عليه وتلزم الجهة اه عناية
(قوله اوارض بشرط ان يتنميا) قال في القاموس ثناء تسمية جملتين اه وجهه من الافعال والتمهيد
ابو السعود عن الجوى والكلام على تقدير مضاف اي بقى كراها فان التنازل لا للارض الاصل ان ما كان
ملا فاعلم لا يكون فسداه والارضى انما استأجر لمنفعة المستأجر خاصة فكل فعل يتنفع به المستأجر خاصة
كالكراب والزراعة والسقي يكون ملا فاعلم العقد وكل فعل يتنفع به المؤجر خاصة يكون مخلفا للعقد مفسدا
كشرط ابقاء السرقي ورد الارض مكرورة تلبي عن الاتفاق بتصرف وفي المخ ان كان المراد ان يرد ما كزوبة
فلا شك في فساد ما كان شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين وهو المؤجر وان لم يكن المراد هذا فان
كانت الارض لا تخرج الربح الا بالكراب مرتين لا يفسد العقد لان الشرط بما يقتضيه العقد وان كانت
تخرج يدونه فان كان اثره يبقى بعد انتهاء العقد يفسد اذ فيه منفعة رب الارض وان كان اثره لا يبقى لا يفسد اه
(قوله اي بحرثا) الحرث هو الكراب وهو اثاره الارض للزراعة من كراب وبابه نصر وفي المثل الكراب على البقر
اي لا تكرب الارض الا بالبقر يعني ان محارمة ككل امر جرب بالكنه تلبي مزيدا (قوله او بكرى اثارها)
اي يحقرها من باب رمي جوى (قوله المقام) اما الحد اولا فالاجارة بشرط كراها بحجة لانه يجب على المستأجر
بكون شرطه وانه لا ياتي اثره بعد العام فلا يفسد وهو الصحيح قال الصدر الشهيد واختاره الوالد برهان الاثمة
عليه ذهب في النهاية روى بعضهم بين الكبار والفقار في انفسه لا اطلاق بحججه في الذخيرة واختاره
خواهر زاده وبه كان يفتي اه جوى بتصرف (قوله او سرقها) اي يضع فيها السرقي وهو الزبل لتجميع الزرع
(قوله لم يفسد) لانه لنفع المستأجر فقط فهو بما يلائم العقد (قوله او بشرط ان يزرعها بزرعة اخرى) اراد به
اجارة نوع اخر من جنسه لا قدره مما كراها السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب قال
سرى الدين ولو سكنى دار سكنى حانوت قال السارح في كتاب التسمية قال في اجارة الاصل ان اجارة الدار بمنافع
الحانوت لا تجوز اه وذكر الحنفية ان الدار والحانوت جنسان فيتمثلان في المسئلة وروايتان وفي منية المفتي
ان اجارة الدار بحال تجوز بخلاف الشرايين اه ابو السعود (قوله لما يجبي ان الجنس بانفراده يحرم النساء) حكى
ان محمدين جماعة اوردوا كتابا الى محمد بن الحسن بسأله لم لا يجوز اجارة سكنى دارا فاجاب بقوله انك اطلت
الفكرة واصابتك الحيرة وحيالت الحنان وكانت زلة عنيفة ما علمت ان اجارة السكنى بالسكنى كبيع اقوهى
بالقوهى نسبة اه وفيه نظر لان حرمة ذلك في المفردات وما نحن فيه ليس منها ولانه لو كان كذلك لما جاز
تخلاف الجنس ايضا لان الدين بالدين لا يجوز وان كان بخلاف الجنس ولان العقد بنقد ساعة فاعية بحسب
حدوث المنفعة قبل وجودها لا ينقد ما اذا وجدت قدما متوفيت فكيف يتصور فيها النسيئة فالاولى
ن يقال اجيزت الاجارة على خلاف القياس لتماحجه ولا حاجة الى استخراجه بجنسه فبقي على الاصل بخلاف
مختلف الجنس واذا استوفى احدهما عند الاتصاف فعليه اجر المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة بتحكم
عقد فاسد فعليه اجر المثل اه زبلى وروى عن ابي بشر انه لا يبي عليه لانه تقوم المنفعة بالمنفعة وقد فسدت اه
والحنافى يفتح المهمة وتخفيف النون نسبة الى حنان ام رجل محدث متم في دينه كان يتكر الخوض على
ابن معاصه في هذه المسئلة وحسبها يقول لابرهان لكم عام بالقوهى منسوب الى قوهستان كورة من كور

لعله انما كان في الوقت الذي ذكره في الاجارة
فليس في الاجارة من وقت في الاجارة
اي على ان يفرغ منه في اسرع الاوقات عناية
او ربما يشرع ان يزرعها (قوله او بكرى اثارها)
منه (قوله او بكرى اثارها) اي يحقرها من باب رمي جوى
(قوله او سرقها) اي يضع فيها السرقي وهو الزبل لتجميع الزرع
او ربما يشرع ان يزرعها (قوله او بكرى اثارها)
اي يحقرها من باب رمي جوى (قوله المقام) اما الحد اولا فالاجارة بشرط كراها بحجة لانه يجب على المستأجر
بكون شرطه وانه لا ياتي اثره بعد العام فلا يفسد وهو الصحيح قال الصدر الشهيد واختاره الوالد برهان الاثمة
عليه ذهب في النهاية روى بعضهم بين الكبار والفقار في انفسه لا اطلاق بحججه في الذخيرة واختاره
خواهر زاده وبه كان يفتي اه جوى بتصرف (قوله او سرقها) اي يضع فيها السرقي وهو الزبل لتجميع الزرع
(قوله لم يفسد) لانه لنفع المستأجر فقط فهو بما يلائم العقد (قوله او بشرط ان يزرعها بزرعة اخرى) اراد به
اجارة نوع اخر من جنسه لا قدره مما كراها السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب قال
سرى الدين ولو سكنى دار سكنى حانوت قال السارح في كتاب التسمية قال في اجارة الاصل ان اجارة الدار بمنافع
الحانوت لا تجوز اه وذكر الحنفية ان الدار والحانوت جنسان فيتمثلان في المسئلة وروايتان وفي منية المفتي
ان اجارة الدار بحال تجوز بخلاف الشرايين اه ابو السعود (قوله لما يجبي ان الجنس بانفراده يحرم النساء) حكى
ان محمدين جماعة اوردوا كتابا الى محمد بن الحسن بسأله لم لا يجوز اجارة سكنى دارا فاجاب بقوله انك اطلت
الفكرة واصابتك الحيرة وحيالت الحنان وكانت زلة عنيفة ما علمت ان اجارة السكنى بالسكنى كبيع اقوهى
بالقوهى نسبة اه وفيه نظر لان حرمة ذلك في المفردات وما نحن فيه ليس منها ولانه لو كان كذلك لما جاز
تخلاف الجنس ايضا لان الدين بالدين لا يجوز وان كان بخلاف الجنس ولان العقد بنقد ساعة فاعية بحسب
حدوث المنفعة قبل وجودها لا ينقد ما اذا وجدت قدما متوفيت فكيف يتصور فيها النسيئة فالاولى
ن يقال اجيزت الاجارة على خلاف القياس لتماحجه ولا حاجة الى استخراجه بجنسه فبقي على الاصل بخلاف
مختلف الجنس واذا استوفى احدهما عند الاتصاف فعليه اجر المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة بتحكم
عقد فاسد فعليه اجر المثل اه زبلى وروى عن ابي بشر انه لا يبي عليه لانه تقوم المنفعة بالمنفعة وقد فسدت اه
والحنافى يفتح المهمة وتخفيف النون نسبة الى حنان ام رجل محدث متم في دينه كان يتكر الخوض على
ابن معاصه في هذه المسئلة وحسبها يقول لابرهان لكم عام بالقوهى منسوب الى قوهستان كورة من كور

فارس والكون المدينة وقد تكلم الاكل وغيره في هذه المسئلة بما يطول فراجع ان شئت (قوله ولو استأجره لحل
طعام مشترك) ومثل الشريك عبده ودايته كما في لا نحو السفينة قال في المولى الحلية طعام بين رجلين لاحدهما
سفينة فاراد ان يحملها الى بلد وقال الشريك لرب السفينة اجر في نصف سفينتك فهو جاز ولو استأجر احدهما
عبدا صاحبه او دابته ليجعل عليها فانه لا يجوز الاصل ان كل شئ استأجره احدهما من صاحبه بما يكون له عمل
لا يجوز ولو عمل فلا اجر له وان لم يكن له عمل فهو جاز مثل الجوالق وغيره اه سري الدين (قوله فلا اجر له)
لا المسمى ولا اجر المثل زبلى (قوله لانه لا يعمل شئ الا يقع بعضه لنفسه) قال في العناية لقال ان يقول لا يخلو
من انه عامل لنفسه فقط او عامل لنفسه وغيره والاول ممنوع فانه شريك في الشئ حق لكن عدم استحقاقه للاجر
على فعل نفسه لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع غيره والجواب انه عامل لنفسه فقط لان عمله لنفسه اصل
وموافق لاقية ماس وعمله لغيره ليس باصل بل بناء على امر بخلاف القياس للعاجلة وهي تدفع بوجهه عاملا لنفسه
لحصول مقصود المستأجر فاعتبر بجهة كونه عاملا لنفسه فقط فلم يستحق الاجرة اه حلي وفي قوله وهي تدفع
الخ تامل وفي التبيين ولانه ما من جزء يحمل الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه
لان كونه عاملا لنفسه يمنع تسليم العمل الى غيره ودون تسليم لا يجبه الاجراء وتماه فيه (قوله لنفعه بملكه)
قال في التبيين وهذا لان حقيقة الاجارة هي عليك المنافع بعوض والمرتمن غير مالك للمنافع فلا يملكها
اذا تملك من غير المالك محال والراهن انما يتمكن من الانتفاع فيه من حيث انه مالك له اذ الملك هو المطلق
للتصرف لانه منوع منه بسبب ما يتعلق به من حق المرتمن فاذا بطل حقه بالايجار صار منتفعا به على انه ملكه
لزال المنافع اه وفي الحلي الاولى ان يقول لا انتفاع بملكه (قوله لا اجر عليه) وهل يحرم عليه اما اذا كان بغير رضى
المستأجر فلا شك في الحرمة واما اذا كان برضا فالظاهر انه لا حرمة لا فساد المستأجر حقه وحرره نقلا
(قوله او اوى شئ يزرعها) اي اود كراها يزرعها وليد كراي شئ يزرع (قوله فسدت) لان المعقود عليه مجهول فان
الارض تستأجر للزراعة وغيرها من البناء والمراح ونصب الخيم وكذا ما يزرع فيها بخلاف فقه ما يضر بالارض
ومنه ما لا يضر (قوله الا ان يعمر) بان يقول ازرع ما شئت ونقل سري الدين عن الهبي انه اذا استأجر ارضا باجر
معلوم مدة معلومة مقيلا ومراحا ان كان معنى ذلك عند الناس سواء اتفق اولم يتنفع فالاجارة فاسدة لانه يخل
الى انما سألوه بالمنفعة ولو صرح بذلك كانت فاسدة فكذلك اذا قال مقبلا ومراحا وان كان معناه انه يتنفع
بها او لا انتفاعات فهو ايضا محل توقف ونظيره وايده بما يؤيده على بعد وقوله لانه يخل الخ غير ظاهر لان معناه
انتفع بافعول او لا انتفاعا لسلوية المنفعة وقوله وان كان الخ غير ظاهر ايضا لانه عند التمهيم تضع الاجارة (قوله
عاد صحصا) الصواب حذفه لان عوده الى المعصاة لا يتوقف على مضى الاجل بل على الزراعة قبل مضى الاجل
وانما هذا قيد في يوم المسمى كيف والمثلة من مسائل الجامع اه غير وقد ذكر فيه مضى الاجل ونصه محمد عن
يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يؤجر الارض ولم يسم انه يزرع فيها شئ قال الاجارة فاسدة فان اختصما قبل ان
يعمل فيها شئ افسدتها وان زرعها ومضى الاجل فله الاجر الذي سمي اه فتدبر (قوله فله المسمى استحسانا)
واقياس ان يجب اجر المثل وهو قول زفر وعلى هذا الخلاف اذا اقط الاجل المجهول قبل مجيئه والخيار الزائد
على ثلاثة ايام قبل مجي اليوم الرابع اه تبين وانما ذكر هذه المسئلة هنا وان كان قيامها ان تذكر عند قوله وارض
للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيه اما انشاء اه لقاعدة وجوب المسمى عند مضى الاجل وقد زرع
(قوله وكذا الومل بعض الاجل) انما جاء هذا من قوله الذي زاده على المصنف وهو قوله عاد صحصا والا فالمصنف لا يرد
عليه شئ لان كلامه في وجوب الاجر وحينئذ لا بد من هذا التقييد (قوله قبل تمام العقد) الاولى المدة بدل العقد
(قوله وان استأجره ارا الى بغداد) في حكم هذه المسئلة ما اذا استأجر عبدا ولم يسم ما استأجره كما في شرح
السكافي وما اذا استأجر ثوبا للباس ولم يسم اللباس لا يجوز لان الناس يتفاوتون فان عين اللباس بعد ذلك يجوز
استحسانا كما قاله خرا الدين قاضي خان (قوله فله المقتادة) لك لم يضمن اما اذا حله غير المعتاد فلهك يجب ان
يضمن اتقاني وانما يجب الضمان في الحل المعتاد لان مطلق الاذن يتصرف الى المعتاد ولم يتعد المعتاد واعين
امانة في يد المستأجر لانه قبضه باذن مالكها ولم يوجد منه خلاف بعد فلا يضمن لان حكم القاسدة يؤخذ من

(قوله ولو استأجره حل طعام) مشترك (فيها)
قوله لا اجر له لانه لا يعمل شئ الا يقع بعضه لنفسه
بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر (قوله لانه لا يعمل شئ الا يقع بعضه لنفسه)
استأجره من المرتمن (قوله لانه لا يعمل شئ الا يقع بعضه لنفسه)
لنفعه بملكه وفي جوى او بقاوى لو استأجر
حما فدخل عليه لانه يسترد بعض المعقود
الحمام لا اجر عليه لانه يسترد بعض المعقود
عليه وهو منتفعة الحما في المدة ولا يستط
نق من الاجر لانه ليس بزرعها او لا يزرعها
ارض او لا يزرعها بخلاف الدار وقوهى
فسدت لان يعمرها وليد كراي شئ يزرع
السكنى كما مر وان فسدت (قوله المسمى) استحسانا
الاجل) عاد صحصا (قوله المسمى) استحسانا
وكذا الومل بعض الاجل) انما جاء هذا من قوله الذي زاده على المصنف وهو قوله عاد صحصا والا فالمصنف لا يرد
عليه شئ لان كلامه في وجوب الاجر وحينئذ لا بد من هذا التقييد (قوله قبل تمام العقد) الاولى المدة بدل العقد
(قوله وان استأجره ارا الى بغداد) في حكم هذه المسئلة ما اذا استأجر عبدا ولم يسم ما استأجره كما في شرح
السكافي وما اذا استأجر ثوبا للباس ولم يسم اللباس لا يجوز لان الناس يتفاوتون فان عين اللباس بعد ذلك يجوز
استحسانا كما قاله خرا الدين قاضي خان (قوله فله المقتادة) لك لم يضمن اما اذا حله غير المعتاد فلهك يجب ان
يضمن اتقاني وانما يجب الضمان في الحل المعتاد لان مطلق الاذن يتصرف الى المعتاد ولم يتعد المعتاد واعين
امانة في يد المستأجر لانه قبضه باذن مالكها ولم يوجد منه خلاف بعد فلا يضمن لان حكم القاسدة يؤخذ من

الصحة وفي الاجارة الصحة اذ لم يوجد منه خلاف لا يجب الضمان فكذا في الاجارة الفاسدة فكيف وقد انقلب
 العقد جازا بالجل المعتاد استخما اذ (قوله لما في الزراعة) من ارتفاع الجاهة بالزراعة قبل تمام العقد فيقال
 نظيره هنا قال الاستحياء عليه ما سمي من الكثرة لا ما جعلنا التمين بالفصل كالتمين بالقول في حالة لها حكم
 ابتداء العقد لان العقد في حق الحكم بنقطة عند حدوث المنفعة ولو بين في الابتداء صح فكذا في هذه الحالة اه
 (قوله فخصت الاجارة) لان الجمل يختلف باختلاف العمل فلا بد من بيانه ليصير العمل معلوما فاذالم بين
 صد العقد استحياء (قوله دفع الفاسد) الاولى ان يقول دفعه بالآراء لا بالادل اه شلي وسبقه اليه الاتفاق
 ابو السعود لان الدفع بالادل قبل التحقق والتثبت والرفع بعده وهو المناسب هنا (قوله لقيامه به) اي في الحال
 (قوله ثم جدد الاجارة) اي واقعت البيعة عليه كايذيل عليه كلامهم (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) اي اجر
 ما بعد الجرد مع ضمان الدابة لو ملك بعد الجرد اه شلي (قوله وعند محمد يجب المسمى) اي كله لانه لم من
 الاستعمال فسط الضمان تبيين (قوله قصر الثوب المحجود) ثم جابهه بقصور واقربه ولو الجنية (قوله فان قبل
 فله الاجر) لان العمل وقع لصاحب الثوب (قوله والا لا) لان العمل وقع للعامل لانه غاص بالاجود (قوله وكذا
 احصاها) ان صيغه قبل الجرد له الاجر وان بعد الجرد قرب الثوب بالخيل ان شاء اخذ الثوب واعطاء قيمة ما زل
 انصغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمة ثوب ايض ولو الجنية (قوله والنداج) اي ان نسجه قبل الجرد له الاجر وان
 بعده لا اجر له والثوب للنداج وعليه قيمة الغزل كذا كان حنطة فطعن اه ولو الجنية وبه يتضح ما في كلام المؤلف
 والاشياء من الاجال (قوله اجارة المنفعة بالثمنه الخ) هذه اعم من المسئلة السابقة في قوله اوان برزعهما
 برزاعة ارض اخرى وقد علت بعين الاولى ما ذكره المؤلف وقد تقدم البحث فيه الثانية ما ذكره صاحب الفتنه
 انه انما فسدت للاستغناء عن ذلك فان عنده من ذلك الجنس طمكا اي والاشارة انما جوزت بخلاف القياس
 الحاجة ولا حاجة قال المصنف وجزان يعمل الحكم بعمل شئ (قوله كاجارة السكنى بالسكنى) قد سلف انه لا يجوز
 اجارة سكنى دار بسكنى فانوت على ما ذكره محمد في الاصل ويجوز عن ما ذكره المصنف (قوله لفساد العقد)
 الاولى ان يقول يحكم عقد فاسد ويكون الجار متعلقا باستيفاء (قوله فان وقت لذلك وقتا) بان استأجره ليجتنب
 يوما الى الليل (قوله جاز) لان الاستخارة على المنفعة وهي تحصل بتسليم نفسه عمل اولو وقال في الوالدية لان
 هذا اجير وسعد بشرط صحت بمان الوقت وقد وجد (قوله والا لا) اي والخطب للعامل (قوله وعين الخطب فسد)
 قال في الهندية ولو قال هذا الخطب فالا جارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه اجر مثله اه (قوله وبه يفتي) اي ا
 ذكر من انه اذا ذكر اليوم يكون للمستأجر ويصح العقد وهو الذي في الحاوي اه الذي في الصيغة فقدم الجواز
 ولو ذكر اليوم كالتقيد بعبارة الخ (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب على ما ديان لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قسم الاعمال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على علي واذا المصنف آخر الباب ان
 استجار المرأة لطبخ والخبر وسائر اعمال البيت لا تمتد وقته عن الفمريات (قوله ولبيع جاز) حيث كان اقدر
 معلومة لثقتي (قوله فانه لا يبر) من منفعة السكنى نعم والى المار والارح يخرج من الدار في بعض الاوقات
 دعوى يكون مائة نهار في اسود ونكون الدار في يد المار من عن الحانية (قوله قول فاني خان) لعله في شرح
 الجامع الصغير والازادات له والا فاذ في قضاواه هو ما تقدم عنها (قوله الفتوى على صحتها) لان سكاها معه
 في بيعه تسليمه واتخذية لانه تابعة للزوج في السكنى ولان اجارته الدار من الزوج انعقدت صحة حتى لو لم
 العمل والمدة قال الشرياني في شرح الوهبانية الواو يعني اواه شلي (قوله والتمه) هو مجرى الماء (قوله لعموم
 البلوى) اي انه لا يصح استجار الماء لكونه القدر يد على استهلاكه في حيلة العدة ان يؤجر مجرى الماء مدة
 معلومة من المؤجر مع الماء بالاجارة ما ذكره مجرى الماء المحتاج اليه فيها هذا ما طهر في والله تعالى اعلم واستغفر
 الله العظيم

(باب من يضمن)

لما فرغ من ذكر انواع الاجارة صححها ففادها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي تترتب على عقد
 الاجارة فيحتاج الى بيانه انشائي وال في الاجير العتس ليشمل نوعيه وان كان سبب الضمان في ما تضمنه

(قوله دفع الفاسد) اي دفعه بالآراء لا بالادل اه شلي وسبقه اليه الاتفاق
 ابو السعود لان الدفع بالادل قبل التحقق والتثبت والرفع بعده وهو المناسب هنا (قوله لقيامه به) اي في الحال
 (قوله ثم جدد الاجارة) اي واقعت البيعة عليه كايذيل عليه كلامهم (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) اي اجر
 ما بعد الجرد مع ضمان الدابة لو ملك بعد الجرد اه شلي (قوله وعند محمد يجب المسمى) اي كله لانه لم من
 الاستعمال فسط الضمان تبيين (قوله قصر الثوب المحجود) ثم جابهه بقصور واقربه ولو الجنية (قوله فان قبل
 فله الاجر) لان العمل وقع لصاحب الثوب (قوله والا لا) لان العمل وقع للعامل لانه غاص بالاجود (قوله وكذا
 احصاها) ان صيغه قبل الجرد له الاجر وان بعد الجرد قرب الثوب بالخيل ان شاء اخذ الثوب واعطاء قيمة ما زل
 انصغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمة ثوب ايض ولو الجنية (قوله والنداج) اي ان نسجه قبل الجرد له الاجر وان
 بعده لا اجر له والثوب للنداج وعليه قيمة الغزل كذا كان حنطة فطعن اه ولو الجنية وبه يتضح ما في كلام المؤلف
 والاشياء من الاجال (قوله اجارة المنفعة بالثمنه الخ) هذه اعم من المسئلة السابقة في قوله اوان برزعهما
 برزاعة ارض اخرى وقد علت بعين الاولى ما ذكره المؤلف وقد تقدم البحث فيه الثانية ما ذكره صاحب الفتنه
 انه انما فسدت للاستغناء عن ذلك فان عنده من ذلك الجنس طمكا اي والاشارة انما جوزت بخلاف القياس
 الحاجة ولا حاجة قال المصنف وجزان يعمل الحكم بعمل شئ (قوله كاجارة السكنى بالسكنى) قد سلف انه لا يجوز
 اجارة سكنى دار بسكنى فانوت على ما ذكره محمد في الاصل ويجوز عن ما ذكره المصنف (قوله لفساد العقد)
 الاولى ان يقول يحكم عقد فاسد ويكون الجار متعلقا باستيفاء (قوله فان وقت لذلك وقتا) بان استأجره ليجتنب
 يوما الى الليل (قوله جاز) لان الاستخارة على المنفعة وهي تحصل بتسليم نفسه عمل اولو وقال في الوالدية لان
 هذا اجير وسعد بشرط صحت بمان الوقت وقد وجد (قوله والا لا) اي والخطب للعامل (قوله وعين الخطب فسد)
 قال في الهندية ولو قال هذا الخطب فالا جارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه اجر مثله اه (قوله وبه يفتي) اي ا
 ذكر من انه اذا ذكر اليوم يكون للمستأجر ويصح العقد وهو الذي في الحاوي اه الذي في الصيغة فقدم الجواز
 ولو ذكر اليوم كالتقيد بعبارة الخ (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب على ما ديان لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قسم الاعمال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على علي واذا المصنف آخر الباب ان
 استجار المرأة لطبخ والخبر وسائر اعمال البيت لا تمتد وقته عن الفمريات (قوله ولبيع جاز) حيث كان اقدر
 معلومة لثقتي (قوله فانه لا يبر) من منفعة السكنى نعم والى المار والارح يخرج من الدار في بعض الاوقات
 دعوى يكون مائة نهار في اسود ونكون الدار في يد المار من عن الحانية (قوله قول فاني خان) لعله في شرح
 الجامع الصغير والازادات له والا فاذ في قضاواه هو ما تقدم عنها (قوله الفتوى على صحتها) لان سكاها معه
 في بيعه تسليمه واتخذية لانه تابعة للزوج في السكنى ولان اجارته الدار من الزوج انعقدت صحة حتى لو لم
 العمل والمدة قال الشرياني في شرح الوهبانية الواو يعني اواه شلي (قوله والتمه) هو مجرى الماء (قوله لعموم
 البلوى) اي انه لا يصح استجار الماء لكونه القدر يد على استهلاكه في حيلة العدة ان يؤجر مجرى الماء مدة
 معلومة من المؤجر مع الماء بالاجارة ما ذكره مجرى الماء المحتاج اليه فيها هذا ما طهر في والله تعالى اعلم واستغفر
 الله العظيم

وانتصر على ذكر الضمان وان بين في الباب غيره لانه اهم وفي الحاوي عن الجمل آتت الرجل مؤجرة اذا جعلت له
 على فعله اجرة وفي باب فاعل من جامع الغوري وديوان الادب والمصادر والعين اجرة الدار واجرة الدار اجارة اه
 منهما صدران لا يبرعدودا الا انه في الاول على وزن فاعلت وفي الثاني على اكرمت (قوله فالاول) قال
 المصنف والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دورى اه قلت انما قدمه لكثرة اولئك في الانتفاع به قال
 الحاوي ولما كان له ان يعمل الاشخاص لكون العقود عليه عمله او اثره مسمى مشتركاه (قوله وشحوه) لاجابة اليه
 مع الكاف (قوله كان استأجره لري غنمه شهر بادرهم) قال في الهندية عن الاخيرة واذ جمع بين العمل والمدة وذكر
 العمل ولا نحو وان يستأجر راعيا مثلا لري له غنما سميا بدرهم شهر ابعينه فهو اجير مشترك الا اذا صرح في
 آخر كلامه بما هو حكم اجير الوحدان قال علي ان لا تری غنم غیری مع غنمی واذ ذكر المدة ولا نحو وان يستأجر
 راعيا شهرا لري له غنما سميا بدرهم بعينه اجير وحبوا ل الكلام الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير
 المشترك فيقول وتري غنم غیری مع غنمی اه (قوله ولا تری غنم غیری) الا فصع حذف حرف الهمزة للجائز (قوله
 وفي جوابه الفتاوى الخ) هذا الفرع صريح في الاجير المشترك وما ذكره حكمه وهو ظاهر لا يحتاج الى التنبه
 عليه (قوله حتى يعمل) قال الامام الاستحياء في شرح الطحاوي والاجير المشترك ما لم يفرغ من العمل لا يستحق
 الاجرة الا اذا عمل في بيت المستأجر فكل ما عمل استوجب له الاجرة بعد ان علم لذلك القدر في العمل اجرة اه مكي
 واقما كان استحقاق الاجر بالعمل لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بين العوضين فالم يسل المقود
 عليه للمستهأجر وهو العمل لا يسل للاجير العوض وهو الاجرا اه مخ (قوله وله خيار الرؤية الخ) اي للاجير قال
 في المتخ عن المجتبي شارط قه ارا على ان يقصر له ثوبا بامر وبادرهم ورضي به فلما رأى الثوب القصار قال لا ارضي
 فله ذلك وكذا الخياط والاصل فيه ان كل عمل يختلف باختلاف العمل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية العمل
 وما لا فلا كن استأجر لي كسكيل له هذه الخطة او يحجم عبده فلما رأى عمل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال
 والاصل ان الاستحجار على عمل في محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا بيع مالم يس عنده اه (قوله
 ولا يضمن ما هلك في يده) عند الامام سواء هلك بسبب يمكن التحرز عنه كالسرقة او بما لا يمكن التحرز عنه كالطريق
 الغالب والغارة وهو مروي عن عمرو بن وهب عن ابراهيم النخعي كما روى عنه امثل قولهما في الاتفاق روى
 في شرح السكاكي ان عليا كان يضمن الخياط والقصار ومن ذلك من الصناع احتياطا للناس ان يضعوا من
 اموالهم وقد كان من رايه بدأ ثم رجع ذكره اول كتاب الاجارات اه وروى محمد في الآثار عن ابي حنيفة عن
 حماد بن ابراهيم ان شريحا لم يضمن اجير اقط اه وكان حكمه شرع بمحضرة العمالة والتابعين من غير تكليف
 محل الاجماع اه وقد لا يضمن الا اذا هلك بامر لا يمكن التحرز عنه وروى عن عمرو بن وهب عن ابي حنيفة عن
 قال في التبيين وبقولهما يفتي لتغير احوال الناس وبه يحصل مائة اموالهم اه وفي الخاتمة والمحيط والتمه
 لفتوى على قوله اه فقد اختلف الافتاء ثم ان محل الخلاف اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثا فيه عمل
 اما لو اعطاه معصا ليعمل له غلافا او سيفا ليعمل له جهازا او سكاك ليعمل له نه ايا فضاء المصنف او المصنف
 او السكين فانه لا يضمن بالاجماع لانه لم يستأجره على ايقاع العمل في ذلك وانما استأجره على غيره اه وفي الحقيقة
 هذا انما هلك في يده لا بعمله وفي المحيط والخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحة فان كانت فاسدة فلا ضمان
 بالاتفاق لان العين حينئذ تكون امانة لكونه المقود عليه وهو المنفعة مضمونة باجر المثل ابو الوفاء عن شرح
 الجمع لابن مالك (قوله وان شرط عليه الضمان) قال في التبيين وان شرط الضمان على الاجير المشترك في العقد فان
 شرط عليه فيما لا يمكن التحرز عنه لا يجوز بالاجماع لانه شرط لا يقتضيه القدر وفيه منفعة لا يملكه فاسدت
 وان شرط عليه فيما يمكن الاحتراز عنه ففي الخلاف فعنده لا يجوز لانه يضمنه العقد وعنده تفسد لان العقد
 لا يقتضيه اه مختصرا (قوله خلا فالاشياء) اي من انه ان شرط ضمانه ضمن اجماعا اه شلي وهو منقول من
 الخلاصة قال الفقيه ابو الليث الشرط وعدمه سواء لانه امانة واشترط الضمان على الامين باطل وبه يفتي اه
 وفي البرازية والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وعدمه سواء (قوله وافتى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة) قال
 الحاوي وفي التمهيد لا خلاف العمالة رضى الله تعالى عنهم اي في ضمان الاجير المشترك اي وعدم ضمانه
 اختار المتأخرون الصالح على نصف القيمة اي وصحها قال البرازي وبعضهم افنى بالصالح جبراعا لا بالقوانين ومعه اه عمل

(الاجارة على ضربين مشترك ونخاص
 فالاول من يعمل لاواحدة) كالخياط
 ونحوه (او يعمل له عملا غير موقت) كان
 استأجره الخياط في بيته غير مقيد بجهة كان
 اجير مشترك كان لم يعمل لغيره (او موقفا
 اجير مخصص) سوان استأجره لري غنمه
 بلا تخصيص كان مشترك كالاجار
 شهر بادرهم كان مخصص وفي جوابه
 ولا يري غنم غیری وبه يتضح ما في آخر
 الفتاوى استأجر حاكما ليس بواجب مع
 الحائز نفسه من آخر العمل
 كالا العقد لان المقود عليه العمل
 لا المنة (ولا يستحق) كالتأجير
 يعمل كالمصنف ونحوه (ولا يضمن)
 وملاح ولال وله خيار الرؤية في كل عمل
 يختلف باختلاف العمل بشرط عليه كالمودع
 ما هلك في يده وان شرط عليه كالمودع
 ما هلك في يده وان شرط عليه كالمودع
 لان شرط الضمان في الامانة باطل وبه جزم
 اصحاب المتون فكل هو المذهب خلافا
 لما في الاشياء وافتى المتأخرون بالصالح على
 نصف القيمة

في كل نصف قول حيث حط النصف ووجب النصف مكي (قوله وقيل ان الاجير مصلحا) هو قول القاضي
الامام حنبل الميرار هرون (قوله وهل يجبر عليه) اي على الصلح (قوله حررني ثوب البصائر) نعم عبارة
وهو مذهبنا في صلح عملاء قولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف ووجب النصف فان قلت
كيف يصح الصلح جبر قلت الاجارة عقد يجبر فيها الجبر بقاء الا ترى ان من استأجر دابة او سفينة مدته معلومة
ونقصت مدتها في وسط البحر او ابلية حتى الاجارة بالخبر ولا يجبر الجبر في ابتداءها وهذه الحالة حاله ابقاء
يجبر فيها الجبر اذ وما في المنع بقيد ان نقول بالجبر مهجور رجع عنه قائله وعبارة هو وان شيخ الامام
طهري الدين اتي بقول بي حنيفة قال صاحب العدة فقلت له يوما من قال منهم بالصلح هل يجب اجبار المحصر
وامتنع قال كنت اتي بالصلح بالخبر في الابتداء فترجعت لمذااه وفي حاشية المكي ائمة مرقدنا فتوا بجوار الصلح
والاجراء (قوله تقي الاجارة بالخبر) يبين لوجه الشبه الذي تضمنه الكافي (قوله وبضمن ما هلك بعمله)
لان النصف حصل بعمل غير ما ذون فيه فيكون مضموما لان الداخل تحت الاذن هو الداخل تحت العقد وهو
عمل الصلح والاذن ثبت في ضمن العقد على السلم لان مطلق عقد المعاوضة يقتضي سلامة العقود عليه عن
معيوب فذلك كان النصف حاصل لا بما ليس بما ذون فيه فصار كما اذا وصف له نوعا من الدق فاتي بنوع آخر افاده
ان يلحق بعمل اجيره كعمله قال العلامة لاسيما في شرح الكافي وادانق اجيرا قصار ثوبا بخرقه فقتلته
على الاستاذ دور لا جبر لاننا نقول ان الاستاذ فكلما اتفقنا عليه اه شلي وفي التبيين لانه اجير الواحد
عند استاذه واجير الواحد لا يجب عليه ضمان ويجب على الاستاذ ما افسده الخلية بعمله لان لا حثاذا جبر مشترك
دون خلية لا يجزؤه (قوله من دقه) اي انفاص به او بتخلية اما لو استعان برب الثوب في دقه فتخرق ولا يدرى
نعم اي دق فعني قول الامام ينبغي ان لا يجب للضمان لانه امانة عنه وليس مضمون عليه فلا يجب الضمان
بالثوب وروى عن شافعي ان قصصا بضمن نصف القصصان كقصصا اذ اراد المالك اخذ ثوبه منه فذلك به
لاستيفاء لاخر تحديه صاحبه فتخرق كان عليه نصف الحرق اه حوى ملخصا عن الطهري قال في التبيين
ان صاحب الثوب مخير ثاء نعمته غير معمول ولا يعطه الاجير وان شاء نعمته معمول لا واعاء الاجراء وفي منية
نفتي وان حل اجير قصار ثوبا قصار ثوبا ان الاستاذ فقط على ثوب آخر فاخذه ان سقط على ثوب القصارة
يشترى الاستاذ ان فقط على غير ثوبها من الاجير واذا سقط من يد المودع ثوب على وديته ففسدها بمن نقله
يو سعور (قوله وروى في الخصال) زاتي من باب طرب الواسعود عن المصباح والذي في نسخ الكثر الجمال بالخير
ويشهد بكسار طرف من اقصاص الحبل الذي يشده الحبل ككافي لكبر (قوله وغرق السفينة من دقه) قيد بالمد
لانهم لم يقرع من ربح او موح او ثوب وقع عاليا او صدم جبل فذلك ما فيها لا بضمن في قول الامام رضي الله تعالى
عنه قلت ويجب على صاحب الطعام اي مثلام الاخر بقدر ما اذرت السفينة قبل الغرق لانه قطع مسافة
من المدة التي عقد عليها الاجارة ونعذر الماضي في الاجل الغرق فيجب من الاجر بحسبه وفروع المذهب تشهد
لذلك اه سرى الدين عن النجفي وهذا لما يظهر اذا كان صاحب المتاع معه والا فلي يوجد تسليم وقد سبق انه
لا يجب الا لاجير المشترك لا بالتسليم فتأمل وفي حاشية ابي السعود عن جامع الفصولين لو دخلها المالك فاخذ
المتاع فلو قبله ضمن عندنا ولو بلا فعله ضمن عندهما لا عندنا لو امكن التضرر والا لا بضمن بالاتفاق اه (قوله
وشعور) كانه عودا قوله او فرق في الدور حاصله انه ثوب ورقتة يعلم ما يتعمله من الدق الاجتهاد
فان كان في يده سلامة من جفاف فحده ونحوه فانه يفتي على ثوبه اطلع وضعه ولا يعرف ذلك بنفسه
ولا ما يتعمله من الجراح فلا يمكن تقييده بسلامة فخط اعتباره اه حلي (قوله على خلاف ما يحتمل صدر
شرعية) حيث قال يعني ان يكون المراد بقوله ما تلف بعمله علاج وزيد الميرار المعتاد على ما في في الحام
تمي حلي (قوله من قول افوتني قول بدر الشريعة) حيث قال بل يعني به ماله ما هلك من حيوان
وغيره ولا غير ما ذون فيه كالدق المحرق والثوب كافي المحيط وغيره فهو وغيره ما بالضرورة ولنا في المصنف
رحمته الله تعالى العمل به فن الباطل ما ظن انه بطل تفسير المصنف بما في الكافي ان ثوبه والثوب ورقتة مثله يعرف
بالاحتياط فمكن التقييد بالصلح اه حلي (قوله وفيه) اشار به الى الاستاذات خلاف وما في انفسنا
عن المحيط وغيره ارض وبق بالخليفة السبعة (قوله ان لا تجاور المعتاد) وليتبع ما فساد شر بلا يمين من حاشية

وقد بان الاجر مصلح الاضغان ونحوه
ومن اول مستور الحال يؤمن بالصلم
عنه ينفذ وهل يجوز له حرث ما
اربعه ثم كن غفيرة الجذر (وبين ما
اوله ينفذ في غفيرة من رقة وركن الغنا
لعله كجذر في الغفيرة) من مله جدر الغنا
وغرق الغفيرة الخاتم ونحوه كما في عماديه
امر بخلاف الدرر وعامل خلاف الغفيرة
واخر غفيرة فاسل لكن قوى الغفيرة هذا
صدر غفيرة غفيرة غفيرة في الغفيرة
فول صلا غفيرة غفيرة غفيرة في الغفيرة
فول صلا غفيرة غفيرة غفيرة في الغفيرة
فول صلا غفيرة غفيرة غفيرة في الغفيرة
فول صلا غفيرة غفيرة غفيرة في الغفيرة

وكان يصرح بان يمكن التحرر عنه افاده المحكي (قوله ودعا محكي) هي نظير ما في النية لان محل العمل غير مسلم اليه (قوله قلت وقد من الخ) لم يظهر لي وجه مناسبة ذكر هذا الفرع هنا ثم ذكر الزبلي في هذا الباب مناسبة وعاله بان الحفظ واجب عليه مقصودا (قوله ولا يضمن به بنى آدم) اى دبتهم مكي عن المعتد (قوله سطلانا صغيرا او كبيرا على الصحيح) كافي التبيين وقيل عدم الصمان اذا كان كبيرا يستعمل على الدابة ويركب وجده والا فهو كالمشاع اه مكي (قوله اوسط) صغير يرجع الى من المفسر لى آدم من غير نظر الى صلته (قوله لان الادبى لا يضمن بالعقد) قال في الجوهره لانه لو ضمنه لكان موجب ضمانه على العاقلة والعاقلة لا تضمن بالا قول وعقد الاجارة قول ولان بنى آدم في يد انفسهم اه مكي واشعل بليل اشافي لاسباب قول الصحيح من عدم الفرق بين الكبير والصغير (قوله لانه فيه) هذا ظاهر في الكبير ولان ولي الصغير فيه (قوله وان انكسردن في الطريق) الذين يفتح الدال قال في المصباح هو كالحب لانه اطول منه ووسع رأسا وجمعه دنان كسهم وسهام اه حوى ولا فرق في هذا الحكم بين كون صاحبه معه او لا وبالاول صرح في البزاية ابو السعود ومواء كان على ظهره اوداية كفى ممكن وقد بقوله في الطريق لانه لو انكسرد ما انتهى بالحمل الى المكان المشروط فلا ضمان عليه وله الاجر اه معدن عن المبسوط والفوائد الطهريه وعلة في العمادية بانه لما انتهى الى المكان المشروط لم يبق الحمل مضموما عليه لوجوب جميع الاجر له فصار الحمل مسلما الى صاحبه والمتوله من عمل غير مضمون لا يكون مضموما ومثله في جامع الفصولين غير انه نقل عن الذخيرة ان هذا قول محمد آخر اما على قوله الاول وهو قول ابى يوسف فان الحمل بضمن ولو انتهى الى المقصد اه مكي ملخصا (قوله ضمن الحال الخ) لانه لما انكسر في الطريق والحمل شئ واحد مكي اذا الحمل المستحق بالعقد ما ينتفع به وهو ان يجعله محمولا الى موضع عينه طهرانه وقع تعدا ابتداء وفي الحقيقة ابتداءه لم يلم وانما صار تعدا باعتدالكسرفان مال الى الوجه الحكمى فلا اجر له لانه ما استوفى من عمله شيئا أصلا وان مال الى الوجه الحقيقي فله الاجر بقدر ما استوفى والاجر والضمان لم يجتمعا في حالة واحدة لانه اذا ضمنه في مكان الكسر فقد جعل المتاع امانة عنده من حيث انه حل الى موضع الكسر فوجب الاجر في حال الامانة وانما صار مضموما في حالة الكسر وهذه حالة اخرى شاي ملخصا عن الكاكي (قوله بصنعه) بان زاحم الناس كافي الشلبي وغيره (قوله بان زاحم الناس) او اصابه حجر حوى لان ذلك بمنزلة الحرق والغرق الغالبين لم يلى عن شرح الطحاوى (قوله خلا قال ما) نقلا لوجوب الضمان في موضع الكسر ويعطيه اجره ولا يجزى لان العين مضمومة على الاجير المنزلة عنده اه زبلي (قوله ولا ضمان على تمام الخ) لانه الترمه بالعقد صار واجبا عليه والفعل الواجب لا يجامعه الضمان كما اذا حاد القاضي او عرروا من المضروب بذلك اه والاوى زيادة ونحوهم لاجل ان يحسن تفرع قوله ولو قطع الختان الخ عليه لان الختان ليس واحدا من هؤلاء الثلاثة فليشأمل (قوله وبزاع) البرغ حاصر بالهائم مكي عن السمرقندي (قوله وفصاد) خاص بالادبى مكي عن السمرقندي وفي شرح الحموى الجاه مبالغة حاجم من حجه وبابه قتل واسم الصاعقة حجارة بالكسر والبراغ من البرغ وهو الشق وانقصا مبالغة فاصد من فصد من باب ضرب اه (قوله لم يجاوز الموضع المعتاد) اى لم يتعد في الخجم والبرغ والقصد كافي شرح مسكين اه مكي (قوله ضمن الزيادة كلها) لم يبين طريق الضمان ولعله في البراغ ان تقوم الدابة وبه الجراحة المأذون فيها وتقوم وبها جراحة الزائدة ومثله الفصد والحجامة في الغلام واما في الحرقان كانت في الرأس يجري فيها حكم الشجاج وان كان حرا اعتبر عبد ابا كيفية المتقدمة ان كان ذلك في غير الشجاج ويعتبر ذلك من الدابة ويحرق ذلك (قوله وهى عضو كاسل كالاسان) قال في المنخ فان قيل هذا مخالف لجميع مسائل الدييات فانه كما ارداد اثرا بانه اتقص ضمانه اجيب بان محمدا قول في الدوادر انه لما برى كان عليه ضمان الحشفة وهو عضو مقصود لا تافى له في النفس فيقتدر بدله بدل النفس كفى قطع اللسان واما اذا مات فقد حصل تلف النفس بغير الخ وقال الرازى هذا من عجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبر والاقل بالمهلا لانه قوله لحصول تلف النفس اعاده وان قدمه قري بالمخافة من اضرار الفعل المأذون فيه وغيره (قوله لا يصح) حتى لو ملك لاضمان عليهم منخ (قوله قال له غلام) اى حر (قوله على عاقلة الفصاد) مرتبط بالصورتين كفى المنخ وذلك لان فعله غير مأذون فيه حيث لم يعتبر انهما لغير عليهما في الاقوال اه حلى (قوله لانه خطأ) اى من القتل خطأ لم يتم قتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد (قوله قال يجب اتصاف) لانه قتله بالمجرد

وفيه اهل رب التسامع متسامع على الدابة
وركبا فسادا المسكاري فتمت وفسد
التسامع لا يضمن اجماعا قلت وقد متناعن
الاشياء من غير الزيلبي ان اود بعنة باجر
مضمونة فاجعظ (ولا يضمن به بني آدم مطلقا
ممن عرق في السفينة او سقط عن الدابة
وان كان بسوقه او زوجه) لان الادري لا يضمن
بالعقرب بل بالجناية والاجتماعية لانه فيه
(وان اكسر دن في الطريق) ان شاء المالك
نضمن الخصال قيمته في مكان حمله ولا اجر
اوفي موضع الكسر واجر يحميه وهذا
لو انكسر بضعه والا بان زاحه الناس فانكسر
فلا ضمان خلافا لما (ولا ضمان على الجحام
وزراع) اي يطار (وقصدا لم يجاوز الموضع
المعتاد فان جاوز) المعتاد (ضمن الرباة كلها
اذا لم يملك) الجحني عليه (وان هلك ضمن
نصف دية النفس) لانها بما دون فيه وغير
مأذون فيه فينصف ثم فرع عليه بقوله
(ولو قطع الحتمان الحشفة وبرئ المقتوع
تجب عليه دية كاملة) لانه لما برئ كان
عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل
كاللسان (وان مات فالواجب عليه نصفها)
لحصول تلف النفس بغير اذن فيه
فيه وهو قطع الحشفة والاخر غير اذن فيه
وهو وتقطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط
على الجحام ونحو العمل في وسعه الا اذا فعل صاحب
لا يضمن لانه ليس في وسعه الا اذا فعل صاحب
المعتاد فيضمن عمادية وفيها مثل صاحب
الحيطة عن فساد قبله علام او عبد افسد في
ففسده نصف المعتاد فانما تبديه قال تجب
دية الحر فدية العبد على عاقلة الفصاد لانه
خطا او مثل عن دمه وانما تركه حتى مات
من السبلان قال تجب انصا

قوله وهو الاجير الخاص اعاد كذا في المتكلم قال فالاول اقرب الاول من التقسيم دون هذا افاده
 الحلبي (قوله ويسمى اجير واحد) قال في المغرب اجير الواحد على الاضافة خلاف الاجير المشترك فيه من الواحد
 بمعنى الواحد ومناه اجير المتأجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو حرك الحاء بضم لانه يقال رجل واحد
 يقتضيان اي منفرداه وقيل الواحد مصدر بمعنى التوحيد والمعنى عامل التوحيد والاضافة لادنى ملازمة اي
 المتوحد في العمل (قوله وهو من يعمل لواحد) قال الجوى في شرحه وعرفه بعض المتأخرين بانه من يعمل لواحد
 او ما في حكمه علاموقتا بالخصيص او ما في حكمه لثلايرد عليه ما لو استأجر اثنين او ثلاثة عبدا
 لخدمته مدة او لري غنم فان الظاهر انه اجير خاص بل صرح به في البرازية فانه قال واجير الواحد قد يكون
 رجلين بان استأجر رجلين لري غنمهما ثم نقل عن المسمى انهم اذا استأجروا واحدا او اثنين لري غنمهم مشتركة
 ويجوزة يعتقد واحد على ان لا يعمل لغيرهم كان خاصا وان جوزوا له عمله لغيرهم فمشتك في الله تعالى اعلم اهل ملخصا
 وفي القهستاني والاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه الى مستأجره واحدا او اكثر فلو استأجر رجلا
 او ثلاثة رجلا لري غنم لهما اقليم خاصة كان اجيرا خاصا كما في المحيط وغيره (قوله علاموقتا) خرج من يعمل
 لواحد قطمن غير قوت كالمطاط اذا عمل لواحد ولم يذكر المدة اه حلبي (قوله بالخصيص) خرج من يعمل لواحد
 فقط علاموقتا من غير تخصيص كالراعي اذا عمل لواحد فقط علاموقتا من غير ان يشترط عليه عدم العمل
 لغيره اه حلبي وفيه انه اذا استأجر شهرا لري الغنم كان خاصا وان لم يذكر التخصيص فعمل المراد بالتخصيص ان
 لا يذكر عموما سواء ذكر التخصيص او امله فان الخاص يصير مشتركا بالذات كالتعميم كما يأتي في عبارة الدرر (قوله
 الخدمة) اي خدمة المتأجر وزوجته واولاده ووظيفة الخدمة المعتادة من السحر الى ان تمام التماس بعد
 العشاء لا خيرا كله على المؤجر فلو شرط على المستأجر كلف الدابة فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال
 النقيب في زمانه العبد يا كل من مال المستأجر جوى عن الظهيرة والخالية وتقدم ما فيه (قوله باجر مسمى)
 متعلق بقوله استأجر وهما بيان لعقد الاجارة الصحيح فانه اذا لم يسم الاجر كان فاعدا (قوله بتسليم نفسه)
 فيستحق الاجر بذلك عمل او لم يعمل اه زيلعي الا اذا ابي العمل ولو حرك كرض او مطر فلا اجر له اه درمنقي
 (قوله وتحقيقه في الدرر) نصه اعلم ان الاجير للخدمة او لري الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم
 غيره او لا يري لغيره او ذكر المدة فالواحد ان يكون اجيرا خاصا او لا يخدم غيره ان لا يخدم
 الكلام اقول سرمانه اوقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافعة المستأجر في تلك المدة فيجتمع ان تكون لغيره
 فيها ايضا وقوله بعد ذلك تسمى الغنم بمثل ان يكون لا يباع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع
 عقده على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تصح
 في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول استأجرتك شهرا للخدمة او لصد فلا يتغير حكم الاول
 بالاحتمال فيبقى اجير واحد ما لم ينص على خلافه بان يقول على ان تري غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر واخر
 المدة بان استأجره لري غنمهما فانه اجير مشترك بينهما فلو لم يسم الاجر لم يكن اجيرا مشتركا بالاول الكلام لا يباع العقد
 على العمل في اوله وقوله شهر في آخر الكلام بمثل ان يكون لا يباع العقد على المدة فيصير اجير واحد ويجعل ان
 يكون لا يقدّر العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير اول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه اه حلبي وتعقب
 اشربلاني انه ورد لاجير خاص مسمى زاد كذا المدة ولا يصور ان يستأجر راعيا شهرا لري له غنما مسمى
 باجر معلوم فقال ان العقد اذا وقع على هذا الترتيب كان فاعدا وهي مسئلة اختلفت السابقة (قوله وبه صرح في
 العمادية) وهو الموافق لما مر من ان يلى للمتون فهو مسمى على تقييد الجوهره بقولها مادام يري مثناة يا
 افاده الحلبي (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) لان العين امانة في يده ما هلك في يده امانة فظاهر وما عهد صاحبه فلا
 تنجيم. لاجير المشترك انما هو ان يضمن اموال اناس حتى لا يفسد الاجير في حفظهم ولا يضمن
 الا ما يتدر على حفظه والاجير الخاص يعمل للمستأجر في موضعه ولا يتقبل عملا من غيره فقلنا لانه بالقياس اه
 (قوله وبه عمل) كالتفاد في الطبع والتأخر في الفل وهو ذلك اه حلبي لان الاجير اعلم نفسه للمستأجر
 صار عمله مشقولا الى المستأجر وانه كان له عمله نفسه اه وهذا اذا كان العمل معتادا اما لو ضرب ذاة ففادها
 وكسر رجلها فممن اذا ضرب لم يدخل في عقده على الرعي وهو يتحقق بدونه كصياح وفتح اذا غنم في العمادة

(والساقى روى) الاجير الخاص (ويسمى)
 اجير واحد (وهو من يعمل لواحد علاموقتا)
 بالخصيص ويستحق الاجر به (اجير مسمى)
 المدة وان يعمل كل المسمى باجر مسمى
 شورا (رعي) الغنم (المسمى باجر مسمى)
 بخلاف ما لو امر المدة بان استأجره لري
 شورا حيث يكون مشتركا او لا شرط ان
 لا يخدم غيره ولا يري لغيره فيكون خاصا
 وتحقيقه في الدرر ودين (نعم ان يعمل
 لغيره ولو عمل نقص من اجرة قبل ما عمل
 فتراوى احوال (وان هلك في المدة)
 اعلم ان رعي غنم رعيه او اجير مسمى
 مادام يري غنمها فانما هو الاجير المسمى
 تسليم نفسه جوهرة وطاهر التحليل تعالى
 (ولا يضمن ما هلك في يده) كذا في عمادة
 النوب من فادها انما عهد انفسا فيضمن

تساق كذلك ولا يضمن لوهلك شيء في رعي او رعي ولو ذبحها الراعي او الاجير ضمن لورعي حياتها
 او كان امرها مستكلا ولا يضمن لو تيقن موتها اذا امر بالري امر بالحفظ والحفظ الممكن حال تيقن الموت
 الذبح فيصير بمواريه والاذن للاجير موجود دلالة في هذه الحالة وهذا هو الصحيح ومثل الغنم البعير فلا يضمن
 الحمار والبغل اذا لا يصلح لهما ولا الفرس عنده اذا صحيح عنده كراهة التحريم ولو قال الراعي ذبحتها لمرضها واتكرو
 ربهما صدق وبها اذا فر بسبب الضمان ولو شرط على الراعي ان ياتي بعجة ما هلك لم يضمن هذا الشرط وصدق
 الراعي في الهلاك وان لم يات بالسمة جوى ملخصا عن جامع الفصولين واذا مات شيء من الغنم او اكله الذئب
 لم يضمن والقول قوله في ذلك مع يمينه لانه امين مكى عن الجوهره (قوله كالمودع) اي اذا تعدد الفساد فانه يضمن
 (قوله لكونها اجير واحد) قال بوالسعود والحاصل ان المسائل في الظن تعارضت فنها ما يدل على انها في معنى الاجير
 الواحد كفولهم بعدم الضمان في هذه المسئلة على ما ذكر في المصنف ونها ما يدل على انها في معنى المشترك
 كفولهم انها تستحق الاجر على التريقين اذا اجرت نفسها لهما قال الاتفاق والصحيح انه ان دفع الولد الى الترضع
 فهي اجير مشترك وان حملها الى منزله فهي اجير واحد اه ملخصا (قوله وكذا الضمان على حارس السوق وحافظ
 الخان) فانها من الاجير الخاص على ما ذكره الفقيه ابو جعفر ونقل عن صاحب المحيط انه اجير مشترك وفي
 الذخيرة الفتوى على الاول جوى عن البرجندى (قوله بالتريدي في العمل) لانه مسمى فوعين معلومين من العمل
 ومسمى لكل منهما ما لا معلوما فيجوز كما اذا خيره في البيع بين عبيدين اه تبيين (قوله في الاول) قال في البرهان
 لان العقد المضاعف الى اقدم بنيت في اليوم فلم يجمع في ليوم تبيين اه تبيين (قوله في الاول) قال في البرهان
 الى اليوم يبقى الى الفة لانه لم يقض بغير اليوم لما صار ذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت فيجتمع في العقد تبيين
 درهم ونصف درهم فيكون الامر مجبولا لاجهالة مانعة من ان تسلم والتسلم وهي تمنع جواز العقد اه مكى وهذا
 مذهب الامام وعندهما الشرطان جائزان وعند زفر الشرطان فاسدان وقد بين الدليل للجمع صاحب
 التبيين وقوله المصنف في شرحه (قوله ملخصا) اي بجمته (قوله ولم يشرحه) قد شرحه بام شرح ونقل عبارته الحلبي
 (قوله ويستفيض) اي بقوله الا في فيجب بخياطته في الاول الخ (قوله قال في حنفا) لا حاجة الى هذا بعد ما وعد
 بايضا اه حلبي (قوله وكذا الوحيه بين ثلاثة) اي من هذه المسائل كما (قوله ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع)
 لا بد قاع الحاجة بثلاث غير انه لا يشترط اشتراط اختيارها في البيع روايتان اه زيلعي (قوله وفي القداير المثل
 لا يراعى درهم) اي ولا ينقص عن نصف درهم لان التسمية الاولى باقية في العقد فتعتبر لمنع الزيادة وتعتبر الثانية
 لمنع النقصان وهذا ما في الجامع الصغير وهو ظاهر الرواية كما في سرى الدين وذكر الزيلعي انه لا يراعى على نصف
 درهم في الصحيح لانه هو المسمى فيه وتقدمه في الذكر على ما في الجامع (قوله لا يراعى على نصف درهم) عند الامام
 لانه لم يرض بتأخيرها الى القداير كغير من نصف درهم فاولى ان لا يرضى الى ما بعد القداير اي باكثر من نصف درهم
 والصحيح على قوله حاله ينقص من نصف درهم ولا يراعى عليه اه تبيين (قوله وفيه خلافهما) وشلاف زفر
 كما ملف (قوله ثورا) بفتح التاء وشدة الثون المضجومة (قوله او كانوا) هو المناسب لذكر الاحتراق افاده الحلبي
 (قوله لا ضمان عليه) لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباني الى النقصان اه زفر (قوله في
 وضعه) بان ترك الاحتياط في الوضع اه درريان وضع البعض خارج الكانون او غفل عنه حتى احترق ما كان
 خارج الكانون فخرق بهض البيوت (قوله لا يوقه مثلها) الاولى ان يقول بان لا يوقه مثلها في التنوير وعبرة
 لدرر كالمصنف سالمة من تركه كذا ثبت قال صاحب الاولى الان يصنع ما لا يصنع الناس من ترك الاحتياط
 في وضعه وايضا نادرا لا يوقه مثلها في التنوير والكانون اه عمادية (قوله استأجره مازا) اي مثلا (قوله ان علم انه
 لا يجده) الظاهر ان المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع حيث اعتبر حاله انه يصدق في دعواه انه لا يجده
 (قوله كذا راعى الخ) قال في المخ ولوندت بقره من البافور وركب الراعي اتباعها وفي رعية من ذلك ولا ضمان
 عليه فيما تلف بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند الامام وعندهما يضمن وانما لا يضمن
 عنده وان ترك الحفظ فيما يثبت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر واما اذا ترك لعذر فانه لا يضمن كما
 لو دفع الودعة الى اجنبي حالة الخريق فانه لا يضمن ولو ترك الحفظ لانه ترك بعذر وانما ترك الحفظ بعذر كذا يوضح
 الباقي وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ

كالمودع ثم فرغ على هذا الاصل قوله
 (قوله ضمان على ظن في مسمى ضاع في يدها)
 او سرق ما عليه من الحلبي (كأنه الاجير واحد)
 وكذا الضمان على حارس السوق وحافظ
 الخان (وصح زيد الاجير بالتريدي في العمل)
 كان خطه فارسي فقدرهم او روه ما يقدرهم
 ولم يشرحه ويستفيض قال شيخنا الرمي
 ومغنا يجوز في اليوم او غدا فنقصه (ومكانه)
 خطه اليوم فقدرهم او غدا فقدرهم
 كان سكتت هذه فقدرهم او غدا فقدرهم
 (والمعادل) كان سكتت عطا را قدرهم
 او غدا فقدرهم او غدا فقدرهم
 ذهبت الكوفة فقدرهم او غدا فقدرهم
 (والحل) كان سكتت ثلثة اشياء
 فقدرهم وكذا لو خيره بين ثلثة اشياء
 ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع وبجواب
 فقدرهم الا في تغيير الزمان فيجب بخياطته
 ما وجد الا في القداير المثل لا يراعى درهم
 في الاول ما مسمى وفي القداير المثل لا يراعى درهم
 درهم ولو خاطه بعد غدا لا يراعى درهم
 وفيه خلافهما (بني المستأجر نحو اود كانا)
 عبارة الدرر او كانوا (في الدار المستأجرة)
 واحترق بعض بيوت الحيران والدار لا ضمان
 عليه ملخصا (سواء بني باذن رب الدار لا
 الا ان يجاورها يصنع الناس في التنوير والكانون
 وايقاد نار لا يوقه مثلها في التنوير ان علم انه
 استأجره مازا لا يضمن كذا راعى (المر لا)
 لا يجده بعد الطلب لا يضمن على الباقي (الم لا)
 قطيعه شاة فادها انما عهد انفسا فيضمن
 (ان يضمن) كرفع الودعة حال الفرق وقالا
 ان كان الراعي مشتركا يضمن

لا ضمان عليه فيما بذلت اذ لم يجد من يبعثه لردّها او يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتساع الكل فأتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعندهما يضمن اه وفي جواهر الفتاوى بخار ترك البصر مع صبي ليحفظها فمهلكة فمرة وقت السقي باقية فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن لانه ما ضيع وان لم يكن له قدرة الحفظ ضمن لانه تركها بالحفظ اه بتصرف (قوله يوم الخلق) لانه يوم الاستهلاك (قوله فلا ضمان) لانه مما لا يمكن مراعاته (قوله ولا يسافر بعبد الخ) قال في البرازية استأجر عبدا ليخدمه ليس له ان يسافر به بل يخدمه في المصروف وقراه فيمادون السفر لان خدمة السفر اشق فلا تدخل بلانض ويخدمه نهارا والى العشاء ويخدمه وضيقا واهم انه وبكاف انواع الخدمة المباحة وليس له ان يضربه اه مكى فقد علمت ان المراد السفر الشرعي وقد توقف في ذلك سرى الدين وفي القهستاني وفيه ومن الى انه يخرج به الى القرى واقدية البلد (قوله لم يشقته) اي لشقة السفر اي الخدمة فيه على خدمة الحضر ولان مؤنة الرد على المولى وبالحق ضرر بذلك فلا يمكنه الا بانه اه تبين (قوله لا بشرط) او يرضى به بعده مكى عن البرهان (قوله لان الشرط املاك) اي اشد ملكا وادخل في الاتساع وهو فعل تفضيل من المبني لفاعل او المفعول اي اشد مالكية او مملوكة بالنظر لمن اشترط ولن اشترط عليه (قوله عليك) متعلق بمحذوف جال من الضمير في املاك (قوله ام لاك) فيه الجناس التام التلظي (قوله وكذا لو عرف السفر) الذي في التبيين الا ان يشترط ذلك او يكون وقت الاجارة متيا للسفر وعرف بذلك لان الشرط ملازم والمعروف كالمشروط (قوله بخلاف العبد الموه في خدمته) مثله المصالح على خدمته اه سرى الدين (قوله مطلقا) سواء شرط السفر به ام لا منع (قوله لان الاجر والضمان لا يجتمعان) اي في حالة واحدة فلو اوجبتا لاجر عند السلامة واوجبتا الضمان عند الملام في مفره لاجتماع في حالة واحدة وهي حالة السفر اه قوله من عبد اوصى اي اجر نفسهما (قوله اجرا) الاجر الواجب هنا اجر المثل كافي لنهاية وفي شرح الغني وعليه اجر المثل جوى (قوله لعودها بعد الفراغ صحيحة) قال في التبيين وهذا لان العبد محجور عن تصرف بضر المولى لانه تصرف يقع المولى الا ترى انه يجوز قبوله الهدية بغير اذن المولى لكونه نفعا في حق المولى وجواز الاجارة بعد ما سلم من العمل فحضر نفعا في حق المولى لانه اذا اجازت يحصل للمولى الاجر بغير ضرر ولو لم تجز ضاعت منافع العبد عليه بما تافه من انقول بالحوار فاذا اجازت الاجارة صح قبض العبد الاجرة لانه العاقد وقبض البذل الى العاقد ومتى صح قبضه لا يكون المستأجر ان يرد منه اه وذكر مثله في الصبي وهذا التعليل يقتضي لزوم المسمى وفي حاشية الشلبي عن الكاكي لو هلك الصبي من العمل فعلى عاقلة المستأجر الدية وعليه لاجر فيما عمل قبل الهلاك بخلاف العبد المحجور اذ لا ملك من العمل يجب عليه قيمته ولا اجر عليه اه لانه اذا ضمن صار مالكا من وقت الاستعمال فيصير مستوفيا لمنفعة عبيد نفسه فلا يجب عليه الاجر اه زيلعي (قوله اختصاصا) والقياس ان يكون له اخذه لان عقبا محجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لانه بالاستعمال صار غاصبا اه حلي (قوله ولا يضمن ناصب الخ) صورته اذا غصب رجل عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ ناصب الاجر من يد العبد فاكاه الا ضمان عليه زيلعي (قوله لعدم تقومه عند ابي حنيفة) وذلك لان الضمان يجب بان لا مال محرز تقوم وهذا ليس بمحرز لان الغاصب ليس بنائب عنه والعبد ليس في يد نفسه بل هو في يد الغاصب فاني يده يكون في يد الغاصب ايضا بعينه نفسه فلا يتصور ان يكون محرز اجزره اذ هو لا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يحزر ما في يده عنه وما لم يقع في يد المولى حقيقة او حكما بالاستئابة لا يكون معصوما فالاعية بخلاف مال الغير بغير اذنه من غير تاويل ونعامة في التبيين (قوله كالا يضمن اتناقا) اي عندنا وعند الاثمة الثلاثة يرجع المالك على الغاصب باجر المثل كالأجر العبد نفسه اه زيلعي عن الكاكي (قوله لو ابرته نفسه) لمباشرة للغة والقبيض نفع محض فيخرج المستأجر عن عهدة الاجر باذنه اليه جوى (قوله لانه العاقد) اي المولى كذا في يد عبارة العناية فليس عليه لقوله وجاز للعبد قبضه ما لو ابرته نفسه وان كان مالها وانظر ما اوجبه الغاصب على يملك العبد انقبض ومفاد التعليل انه لا يجوز قبضه (قوله اخذها) قال المهرقندي سواء اجر العبد نفسه او اجره الغاصب اه مكى (قوله كسر وقيل بعد القطع) قال الزيلعي كافي المسروق بعد انقطع فانه لم يبق متقوما حتى لا يضمن بالانقلاب ويبقى الملك فيه حتى يأخذه المالك اه (قوله صح على الترتيب المذكور) والمذكور لا ينصرف الى ما يلي العقد بغير الجواز كذا قال استأجر ثوبا من هذا

ولو خلع النكاح ان امكنه التبرير لا يضمن
والقول في تعيين الدواب انها اعلان وان لم
يكنه ضمن في يوم الخلق والخلق في قدر
افقة عمادة وليس اراي ان يترى على شئ
منها بل اذن ربها فان فعل فوطيت ضمن
وان روى ولا يملكه ولا ضمان جوى
ولا يسافر بعبد استأجره من نفسه
(الاشراط) ان اشترط ان لا يفر من
وصى العرف بالعرف جوى
كالمشروط بخلاف (قوله لا يملكه) اي في
قوله ان يسافر به اه قوله لا يملكه
(لو استأجر المستأجر به او من غيره من
لانه غاصب) ولا اثر عليه وان سار الى
والضمان لا يضمنان (قوله اوصى
المثل) ولا يضمنان من غير ان يملك
(محجور) ان يملكه من غير ان يملك
لعودها بعد ما سلم من العمل فحضر
ولا يضمن من غير ان يملكه من غير
من امره ان يملكه من غير ان يملك
تقومه عند ابي حنيفة لا يملكه من غير
ان يملكه من غير ان يملكه من غير
ان يملكه من غير ان يملكه من غير
المولى ان يملكه من غير ان يملكه من غير
(قوله جوى) ان يملكه من غير ان يملكه من غير
لانه املاك كسروك بعد انقطع فانه لم يبق
عبد المستأجر من غير ان يملكه من غير
من الترتيب المذكور

العبد من اوصى فانه ينصرف الى ما يلي العقد او ينظر الى تغير الحاجة فان الانسان انما يستأجر الشيء للحاجة تدعو الى ذلك والظاهر وقوعها عند العقد واذا انصرف الى ما يلي العقد والثاني معطوف عليه ينصرف الى ما يلي الاول ضرورة اه عناية (قوله حكم الحال الخ) اي يجعل الحال حكما بينهما فلو كان العبد مريضا او آتيا في الحال فالقول للمستأجر لان الظاهر شاهد له لان الباقي والمرض ظاهر في الحال وهو يدل على ما مضى فكان عدم التمكن من الانتفاع فيما مضى ثابتا ظاهرا فالمؤجر بقوله ما سبق الا في الحال يدعي انه كان مريضا من الانتفاع والمستأجر منكر فكان القول قوله وان كان صحيحا في الحال او غير آتيا فالقول للمؤجر لان التمكن منه ثابت فيما مضى ظاهرا بدلالة الحال فالمستأجر يدعي قوت التمكن فيما مضى والمؤجر ينكر فيكون القول قوله والحال وان لم يصلح حجة عندنا يصلح مرجحا اذ الترجيح اذ انما يقع ما لا يصلح حجة اه مكى عن البرهان (قوله فيكون القول قول من شهد له الحال) قال الزيلعي ولا يشك ما اذا شهد للمستأجر لدفعه الاستحقاق عنه بل يشك اذا شهد للمؤجر حيث استحق به الاجر ولا يصلح له وجوابه انه يستحق بالسبب السابق وهو العقد والظاهر شهد بقاءه لذلك الحين لاتفاقه ما على سبب الوجوب وبانكاره تعرض لنفيه فلا يقبل بلا حجة اه قال العلامة المقدسي وفيه انهم قالوا لا يجب الاجر بالعقد بل بالتجمل اه وفيه ان المذكور في كلامهم ان الاجرة لا تملك بالعدة بل بالتجمل او شرطه او بالامتناع والكلام في الملك غيره في الوجوب فتدبر (قوله فالقول قول من في يده اخر) هذا اذا بظهر اذا كان الثمر باقيا فاما اذا كان هالكا او مستهلكا لم يشك على الظاهر انه ينظر ليد من هلك عنده او استهلك ويحجر (قوله ولو عادت) اعادته ان عقدا لا جارة لا ينفسخ بقطع الماء (قوله فالقول للمستأجر) لانه يتي الضمان الزائد عن نفسه (قوله ولو في نفسه حكم الحال) هو من تنع عبارة الخلاصة وهو معلوم من قول المصنف حكم الحال (قوله والقول قول رب الثوب بيمينه) قال في التبيين اما اذا اختلفا في الخياطة والصنع فلان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فكان اعلم بكيفيته ولانه لو انكر الاذن بالكتابة كان القول قوله فكذا انكر وصفه اذ الوصف تابع للاصل لكنه يحلف لانه ادعى عليه شيئا لو اقر به لزمه فاذا انكره يحلف فاذا حلف فالحياط ضامن وصاحب الثوب بخير ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول فلا اجر له او قيمته معه ولا فله اجر مثله لا يجاوز به المسمى لانه موافق من وجه وهو اصل العمل بخلاف من وجه وهو الصفة فيميل الى ايه ما شاء اه (قوله في القميص الخ) اي اي ذلك ادعى فالقول له فيه (قوله وكذا في الاجر وعنده) لانه يسكر تقوم عمله ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه فكان القول للمنكر اه والموضوع انهما اتفقا على عدم التسمية كما تدل عليه العبارة المذكورة بعد (قوله ان كان الصانع معاملا له فله الاجر) قال في العناية بان تكررت تلك المعاملة بينهما باجر وفي التبيين بان كان يدفع اليه شيئا للعمل ويقاطعه عليه فله الاجر والا فلا لان ما تقدم من ممان المقاطعة يدل على انه يعمل باجر وقام ذلك مقام الاشتراط لان العادة جرت بالدفع للعمل الى من يحاط به من غير تسمية الاجرة للمعلم اه (قوله بشهادة اظهرا) قال في التبيين لانه لما فتح الدكان لاجله جرى ذلك مجرى ان يخصص عليه اعتبارا لظاهر المعتاد اه (قوله فيحتمل ان) فيه ان المالك يدعي التبرع بالعمل ان حصل فاذا لم يحصل العمل لا متبرع ان يمنع ولا حاجة للبين (قوله بضمنه الاستاذ) لانه ينقل عمله الى استاذه وهو واجب مشتمل بضمن واما التلميذ فانه اجر خاص فلا يضمن ما تلف في يده الا اذا تعدى (قوله ادعى نازل الحان الخ) اي انه فعل ذلك من غير اذن على وجه الغصب (قوله وكذا مال اليتيم) اقول مثله الوقف اه حلي يحمي (قوله والاجر واجب) اي اجر المثل (قوله كالتخراج) اي الموظف لاخراج المقاسمة وهو ظاهر اه حلي (قوله على المعتمد) يخالف لما ذكره لولو الجي من الفرق بينهما وهوانه اذ ازرع ارضه باجرية فاصاب الزرع آفة فذهب لا يجب الخراج لانه لم يسلم له الخاء لاحقيقة ولا اعتبارا لان القوت لم يكن من جمته حتى يصير مالا اعتبارا لان سبب الخراج ملك ارض نامية حولا كاملا ما حقيقة او اعتبارا فاذا فأت الخفاء في مدة الحول ظهر ان الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا قبل هذا ما يخالف هذا والاعتماد على هذه الرواية ابو السعود عن توير الاذهان عن الوالوجية (قوله وسقط ما بعد) خلاف المفتي به قال في المحيط الفتوى على انه اذا لم يبق بعد ذلك الزرع مدة يتمكن فيها من اعادة الزرع لا يجب الاجر على المستأجر والا يجب حيث تمكن من زرعها مثل الاول او دونه في الضرر ومثل ذلك لو منعها غاصب اي ان يتي من المدة بعد زوال الغصب ما يتمكن المستأجر من زرعها فيها لا يسقط الاجر ابو السعود

(اختلاف) الا بر المأجر (ان اباي اعيد
او من حقه او من ماله ارجى حكم الحال
فيكون القول قول من شهد له الحال
مع غيره كما يحكم الحال (لو باع بغير ابيه
واختلاف في بيعه) اي ان يبيع (معها) اي المستأجر
والقول قول من في يده (لغيره) والاصل ان
فالقول قول من شهد له الظاهر وفي الخلاصة
اقول ان يبيد له الظاهر وفي الاجر بحسب
اتقطع ماء ارجى سقط من الاجر بحسب
ولو عادت ولو اختلفا في قدر الانتفاع
فالقول للمستأجر ولو في نفسه حكم الحال
والقول قول رب الثوب بيمينه (في القميص
واقباه) وقال ابو يوسف ان كان الصانع
وعنده وقال ابو الوالا (وقيل) اي وقال
معاملا له (ان كان الصانع معاملا له فله الاجر
بلاجر وقام حاله بها) اي بهذه الصفة (سكان
القول قوله) بشهادة اظهرا (والا فلا يجر
بقي) زيلعي وهذا بعد العمل على ما قبله
فيما كان اختيار (فروع) فعل الاجر في كل
الصنائع يضاف لاسانه فالتلف بضمنه هو
الاستاذ اختيار يدعي نازل الحان والغصب
عامدية وفي الاشياء ادعى نازل الحان والغصب
الحرام وسكان المعدل لا يستغلل الغصب
لم يصدق والاجر واجب قلت وكذا مال اليتيم
على المأثري به فتنه وفيها الاجرة لا تزرع
كالخراج على المعتمد فاذا استأجره الزارعة
فاصلم الزرع آفة وجب منه لما قبل
الإصطلاح وسقط ما بعده

في حاشية الاشياء (قوله لكن حرم في الحاشية برواية عدم سقوط نبي) الذي نقله الشيخ صالح عن الحاشية
انه ان بقي من المدة قدر ما يتمكن من زراعتها مثل الاول او اقل ضررا لم يسقط وهو انما اراد لقوى اه ذكره
او لا يعود وهو موافق لمقدمناه عن انحيط وقد ذكر ان عليه الفتوى فيكون ماعداه من الاقوال غير مقي به
وقد نقل في الهندية عن الحاشية هذه المسئلة وحدها رواية عن مجمر ونصهار ان استأجر ارضا فغرت قبل ان
يروعها خفض المدة فلا امر عليه كما لو غص بها غاصب وان روعها فاصاب الزرع آفة قبل ان يروع او عرفت بعد
الزرع وماتت عن محمد في رواية كثير عليه الاجر كما لو غص في رواية اذا استأجر ارضا فزرعها فقل ماؤدا او نقطع
عنه ان يجانسهم الاجر الى انقاضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يترك الزرع فان حتى زرعه بعد ذلك
فيمكن له ان ينقص الاجر او يختار الفتوى انه ان ذلك الزرع لم يكن عليه لما مضى من المدة بعده لال الزرع امر
وكان ممنوعا من يروع مثل ذلك ضررا بالارض او اقل ضررا من الاول وان احتل الزرع وقصت غلته
كان عليه ان يحرر كملوا ولا يسقط ان كان لم يرفعها الى الحاشية كما في فتاوى فاضل خان وهكذا في المحيط اه
قوله فلا امر عليه (عدم) يمكن من الانتفاع بقياس ما سبق ان يقال الا ذابغت الارض وقد بقي من المدة
ما تمكن به من زرعها مستأجر لارض له او ما هراقل ضررا منه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب خمس و چہارم)

ذكر الفسخ انما انفسخ لعقد بعد وجود العقد لا لمحلته فساب ذكره آخر اه شاي (قوله تنسخ باقضا
والرضي بخيار شرط) ي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر مكانا من ارضي انه بالخيار ثلثة ايام ينسخ فيها
فلو نسخ في الثالث منها لم يجب احر البويين لان ابداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار بأنه لا بشرط
حضور صاحبه ولا علمه خلافا لمطرفين والاول المختار كما في المختارات انه فاستأجر هذا فبشرط ان اشتراط
قضاء الرضى قول الطرفين قد يروى فان اقصاه الرضى لا بد منه في الخيارين وهذا خلاف ما قلناه فاستأجر
انه قول في الفسخ بخيار الرضى وفيه اشعار بأنه لا بشرط في هذا الفسخ انقضاء ولا الرضى وقد بقي ان يكون فيه
خلاف بخيار شرط اه (قوله ورؤية) لانه عليه نصلا في الاسلام قال من اشترى شيئا ولم ير فله الخيار اذا رآه
والاجابة شرآ المتنازع فيها انما ظاهر الحديث لفظ اول لالة ايه مخ (قوله خلافا لما شافني) فقال لا ينسخ
بشرط الخيار في ارضي مع اشعار ما لم يره فانه الرأى (قوله وبخيار عيب اخ) قال في حاشية الشافعي عن
الاتقافى الاصل فيه ان العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان ارتد ذلك في المنافع ثبت الخيار للمستأجر كالعيب
اذا مرض والدابة اذا مرضت والدار اذا تلفت فبعضها لان كل جزء من المنفعة كالمنفعة عليه فحدث عيب فيه
قبل القبض يوجب الخيار وان لم يتردد ذلك في المنافع لا يثبت الخيار كالعيب المستأجر للخدمة اذا ذهب احد
عبيته وذلك لا يضر بالخدمة او سقط شرطه كالدراستة منها ما لا يلتزم به في سكاها لان المقدور على
منفعة دون العيب وهذا المتس حاصل باعين دون منفعة والاعتصام بعير المنة قد عليه لا يثبت الخيار
لا يثبت له الخيار الا استوفى منفعة به بمره لا بمره كالا كالمشتري ارضي بالعيب ثم اذا حدث ما يوجب
فسخ او يجوز فسخ لا يجوز رده فثبت ان حضورهما او حضور ما بهما شرط الفسخ اه وفي الحوى عن
ربيع ان خيارا عيب في اوجده بطرق خيارا عيب في البيع فانه يتقدم المشتري بالرد في البيع قبل القبض
رأى بعد القبض فبشرط انقضاء الرضى وفي ظاهره مرد المستأجر بالرد في القبض وبعده كما في الرجعي
تعي وان سقطت له رده او ان يفرح به اه (صاحب الدار او ارضي) اه وان ارعاه ففسخ او لا يفسخ واعتبه
منه اه من القول وهو يصدق حال غيبة صاحبه حوى عن عيسى فلو قل انموذ في الشرح وحاصله انه
وانه ثبت له رده او كان مرفوعا فله ردهم بتمهاده او كان باقيا لا يسقط من من الا وهو او يرداه
على ربه لانه يثبت فداؤه باقيا فله رده ولا يستحق من الا وهو فلو في قوله انموذ في الشرح وانهم يثبت
يرفع من الا وهو فداؤه لانه خلاف ظاهر الرواية اه قول العلامة المتسمى بحمل ما يرد على مالوك ان
يحمل بمره ففسخ فاحسن وطاهر ارضي من خلافه فثبت له اه (قوله حاصل قول المدة) ثم استأجرها
فخرجت منه اه (قوله وانه لا يفسخ ارضي) لا يفسخ اذا علمت سلامة داره وسلم فان ارضي ففسخ
والانتم تحدث ساعة في ساعة فاجد من العيب كما حدث قبل القبض في حق باق ثم قوله ففسخ فصار شرط

قوت و هو ما عناه في الزوال الحية كسر
في الحاسة برزخ عدم قوط في حيث
قول اصل روت قد و من او عرف
و نيت لوم لا ر لانه قد روع و عرف
قيل ا ر برع و لا ر ع لانه
(بب و ع ا و ج ر م)
(فصح) باقتضاه او ا ر سى (بب ا ر س ط
و ر ز ب) حاصل دل اعق او بعده
(عيب) (فوت ا و ع) بعده عيب
اقتض او قبل

ورؤية وعيب يشترى الى ان الاجارة لا تنفخ بهذه الاشياء ولكن ثبت له حق الفسخ وبه افق شمس الائمة
السرخسي وفتح الاسلام وانزل لذلك بما روى هشام عن محمد انه لو استأجر بيتا فانهم ثم يراه الآخر فليس
للمستأجر ان يمنع من اقبض والاخر فله اذ ايل على ان العقد لم ينفع وهو الاصح وقال بعضهم يفسخ
واختياره القدر وري اليه ذهب صاحب التحفة وبنو نصر البغدادي في شرحه (قوله وانقطاع ماء الرعي) سواء كان
الانقطاع دائما او في بعض الايام والري يكتب بالياء وهو مؤثاه مكي عن المعدن وفي الجوى عن الدراية
قال محمد لو نقص ماء الرعي ان كان النقصان فاحشا له حق الفسخ والافلا لان مدة الاجارة لا تخلو عن نقصان
غير فاحش غامدا او تخلو عن نقصان فاحش قال القدر وري في اشرح اذا صار بطعن اقل من نصف طعنه فهو
فاحش اه ولا يخفى ان النقصان غير لانقطاع وقل في الهندية انه يثبت له حق الفسخ في طعن النصف ولكن
اذا اتمر عليه وجب عليه الاجر كاملا (قوله وان لم تنفسخ) اي بدون فسخ (قوله كامرا) اي في قوله قريساوي
الخلاصة انقطع ماء الرعي سقط من الاجر بحسبه ولو عادت اه وفي قول المصنف تفسخ فانه يفيد عدم
الانفساخ (قوله لو استأجر حيا بغير شربها) اما لو استأجرها بشربها وانقطع الشرب عنها فن يوم فدل الزرع
من انقطاع الشرب الاجر عنه سقط هندية عن الكبرى والمحيطين (قوله فاقع ماء الرعي) قول في الهندية
اذا استأجر من آخر ارض او رعيها ولم يجد ماء به قهايس زرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع
ماء النهر الذي يري منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار اه وهو محمول على لانقطاع الذي لا يري
معه السقي (قوله سقط عنه الاجر) مطلقا كذا اوجب به ركن الاسلام السندی واجاب شمس الائمة ان لم يقطع
انترق بالتمام سقط اه اي وان استطاع ان يرفق به لا (قوله في الجمل) اي ليس كالا فاع المعتاد في مثله (قوله
ودبر الدابة) باق جرح طهر الدابة او خضمها قاله اس الانهر (قوله وسقوط حائط دار) اي اخل بالدار اما اذا كان
لا ينتفع به في مكانها لم يثبت الخيار بل اختلف بين الائمة الاربعة جوى (قوله والبيت) اي بيت الرعي
(قوله فاذا مات وفاته لزمه حصته) ظاهر اه لا يلزمه اجر حصته الا بالامتناع وفي الجوى عن نص الاصل انها
لا تنفسخ في الرعي وله ان ينقص فان لم ينقص يرفع عنه من الاجر بحسبه اه واختلف في معنى قوله بحسبه قيل
مراده حساب ايام لانقطاع هذا انقطع عشرة ايام سقط عنه حصته عشرة ايام وقيل بقدر حصته الماء اي يرفع عنه
اي وينظر الى كم يسكن هذا الخيل مجردا عن المد والاول اصح بدليل قوله اذا انقطع وسقى الشهر لا يجر له وهذا
لان الرعي لا يستأجر له كسبل بل طعن قصد او السكنى تدل نعم وان بدل لا يقابل التمتع اه كذا في المحيط وطاهر
قوله وهذا لان الرعي الم يفيد انه لا يلزمه اجر بيت الرعي اذا انقطع الماء وفي فتاوى قاضي خان ان استأجر
بيتا بالري والجرين فله حصه فوق الرعي فان انقطع الماء لم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت ينتفع به بدون
الرعي ينقسم الاجر عليه او يسقط حصه الجرين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن منتفعا به لا ينقسمه الرعي لشي
على المستأجر وان لم يرد البيت اذ فلتامل وقوله واذول اصح بعيدا من الاقوال غيره مر جوحة (قوله فان لم يجل)
بالعيب كعور العبد وسقوط شعره وحائط دار لا يوجب خيرا في الانتفاع بها (قوله اوازله المؤسر) كذا ابني
الدار المهذومة وضوء اذ اراد العيب افاده قهستاني (قوله بالخل) بصيغة اسم المفعول (قوله لزال السبب)
اي الموجب للرد قبل التمتع والعقد بخمس ساعة فلو وجد فيما ياتي بعده فقط خياره اه تبين (قوله
وقطعها) اي الذي يوجب تركه لا لا روق في بعض العبارات تطين سطحها (قوله كان للمستأجر ان يخرج منها)
اي ولا اجر عليه حينئذ كما لا يخفى (قوله واصلاح ماء البئر الخ) هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل وجه فلامعنى
انصافها بكلام على حدة اه حلي (قوله والبلوعة والمخرج) وان ملئنا من قبل المستأجر وهذا استحسان
وقياس ان يجب ذلك على المستأجر لان العمل حصل من جهته وجه الاستحسان ان المشغول بهذه الاشياء
باطن الارض وشغل باطن الارض لا يمنع التمسك بعد انقضاء العقد وماذا فاقه اذا سلمه المؤجر له مشغولا كذلك
محب الاسر كما لا وعى المستأجر رضى تراز والزاد المجتبع في الدار من كسه لانه ليس من باب السكنى مخ وان
المكران يكون الرماذ من علة نقول قوله (قوله لانه لا يجبر على اصلاح ملكه) قال الجوى يفهم من هذا التعليل
ان الدار كانت وقفا يجبر الماسطر على ذلك اه (قوله لو عقد على ما صنفه واحدة) اما اذا تعددت الصفقة فكل
تخص بمحكمها (قوله وفي حاشية الاشياء) مثله في الهندية عن الحاشية (قوله ان العذر ظاهر) كسئلة قلع

(كخرب الدار واقطاع ماء الرحي) واقطاع ماء (الارض) وكرد الوكانت نسي بما الساء
فان قطع المطر فلا يجز خايتاى وان لم تنفس
على الاصح كما مروى في الجوهرة لوجا من الماء
ما يزرع بعضه فاما المستأجر بالخيار ان شاء
فسخ الاجارة كلها او ترك ودفع بحسب
ما روى منها وفي الاول الحجة لو استأجرها
بغير شرط فاقطع ماء الزرع على وجه
لا يرجح فله الخيار وان انقطع فايلا قلبا
ويرج منه السقي فالاجر واجب وفي لسان
الحكام ان تأجر ما في قرية فقرعوا
ورحلوا سقط الاجر عنه وان غر بعض
الناس لا يسقط الاجر (او يحل) عطف على
يقوت (به) اي بالنفع بحيث ينفع به في الجهة
(كرض العبد وبرا الدابة) اي قرعتها وسقوط
حائط دار وفي الذين لو انقطع ماء الرحي
والبيت مما ينفع به اعيار الشجر فعليه من
الاجر بحصته ابقاء بعض المعنود عليه
فذا المتوفاه لرسه حصته (فان لم يحل)
العيب (به) اوزاله المؤجر او انقطع باخش
(سقط خياره) لروال العيب (وعاد الدار)
المستأجر (وطييم) واصلاح الميزاب وما كان
من البناء على رب الدار) وكذا اكل ما يحل
بالسكنى (فان ابي صاحبها ان يفرط) كان
للمستأجر ان يخرج منها اوان يكون
المستأجر (مستأجرها وهي كذلك) وقد راها
رضاء بالعيب (واصلاح ماء البئر والباوعة
والخروج على صاحب الدار) لكن (لا اجر
عليه) لانه لا يجبر على اصلاح ماكه (فان فعله
المستأجر فهو مسترغ) ولان يخرج ان ابي
ربها خايتاى الا اذا رها كما مروى في الجوهرة
ولان يتفرق بالسقي بلا قضاء ولو استأجر
دارين فسقط ان تعبت احدهما به
تركهم ما لو عقد عليهما صفقة واحدة فثقت
وفي حاشية الاشياء سخر بالنهاية في العبد
ما لا يتفرق

وانما قلنا وبإي لانه لو طالبه بآخر أرض وسكت وأقام بها الزمة الا بركا فيه نظر ثم قال في الاشياء السكوت
في الاجارة رضى وقبول قال الراعي لا أرض بالمسي انما رضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمت وكذا لو قال
ساكن اسكن بكذا ولا فاعقل فسكر لزمت ما سمى (قوله ولو معد الاستغلال) الاولى ولو غير معد للاستغلال
فان المعنى انه لا يظهر الانقضاء الا في هاتين صورتين ولو غير معد لانه هو الذي يتوهم فيه الانقضاء عند
عدمهما (قوله لانه فصل مجتهد فيه) قال في المنع لان موت احد المتعاقدين يوجب انفاخ الاجارة عند اخلافها
للساقي فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما يطالبه الوارث بالتفرغ او بالتزام ابر آخر وفيه انه وان كان الساقى
رضى الله تعالى عنه يقول بعدم الانفاخ بالموت لا يلزم الخفى ان يجرى على مقتضاء بل الخفى يجرى بمذهبه
فليتأمل (قوله وهل يلزم المسمى) اى نظيره في الشهر الثاني وهذا اذا رجع الى قوله وفي الخاتمة استأجر دارا
الخ واما اذا رجع الى قوله ولو سكن المستأجر بعد موت المؤجر الخ فهو محمول على انه مات المؤجر قبل انقضاء
المدة فتدبر (قوله ظاهر القنية الثاني) ونسبه الى ابي يوسف (قوله بالمسمى حتى يدرك) اعلم انه لا يأتى اعتبار
المسمى الا اذا كانت المدة باقية فلو قال في المدة ليقابل قوله بعد وبعد المدة بآخر المثل لكان حسنا والمراد يكون
الزرع بقلانه لم يدرك (قوله اى لجوازها بالتمام) الظاهر انه لا يعطى وانما ينزل عقدا بالفاظ فقول الوارث
مثلا تركتها في يدك يا بقدر الذي اخبرك به مورتي بمنزلة قوله أجزتك كما بكذا وقول المستأجر ثم ارضيت قبول
دلالة ثم يظهر اذا وجد منهما مجرد الرضى (قوله المستأجر والمرث من الخ) قال في الهتدية ولو مات الابر وعليه
ديون فالمستأجر احق به من الغرماء كما هو في الرهن اه (قوله والمشتري) اى لو اشترى العين شراء صحيحا
ولم يقبضها من البائع حتى مات وعليه ديون فالمشتري احق بها من ما ارى الغرماء (قوله ولو فاسدا فاسوة
الغرماء) اى لو كانت الاجارة والرهن فاسدا فان المستأجر والمرث من يكون اسوة للغرماء في دينه قال في حاشية
المكي ويحاشاه ما قدمه قبل باب ما يجوز من الاجارة عن الاشياء من التسوية بين العقد الصحيح والفساد في
الحكم بان له الحبس لو العين في يده وقد صرح في العادة بان له الحبس في الصحة والفساد لاستيفاء الاجرة
لمجته اذا مات المؤجر ارتفعت الاجارة لو العين في يده وانه احق بتمتعها اذا مات الابر واما قبل القبض فصرح
في العادة والخاتمة بان له ليس له احداث يده على المؤجر اجارة صحيحة او فاسدة اذا مات المؤجر ووضعت لاستيفاء
المثل منها اه ولو كان عقدا شرعا فاسدا ولم يقبضه من ياتعه فهو راسوخة لهم اما اذا قبضه فانه يكون احق به من
سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبسه حتى يأخذ ماله فيأخذ المشتري وراهم الثمن بعين الزمانة ومثلها
لو هالك اه مختصرا (قوله والفساد) اى فساد النكاح فيما اذا اشترى امرأته من سيده الرجل بطريق الوكالة
اه حلي (قوله بموت المستأجر) اى الوكيل المستأجر اه حلي وقد وجد في نسخ (قوله المستحق عليه) وهو المؤجر
والمستحق من استؤجر له (قوله الا الخ) استثناء من المصنف (قوله قلت واطلاق المتن) تذكر هذه العبارة
صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قال وضعية الى صاحب الاشياء قال العلامة عبد البر والذي في غالب كتب
لذهب يقتضى عدم بطلان الاجارة في الوقت بموت المؤجر واولا الواقف وغيره من القيم والوصى والقاضى وذلك
مقتضى تعطيلهم ان المستحق اذا كان ناظرا للاسفل بموته وان كان مستحقا لجميع الربع اذا ملك له في الرقة
واتماحقه في القلة وذكره الشرنبلالى (قوله ثم مات) اى او قتل على رثته (قوله لبطلان الوقت برونه) وبصر
ميراثا ولو كان على الفقراء وهذا كما ترى فيما اذا كان الواقف ذكر اما المرتدة فوقفها يصح ماض على ما سبقت
عند الامام الا ان يكون يقوم بغير اعيانهم مثل الحج والعمرة وما اشبه ذلك فلا يجوز اه من شرح الشرنبلالى
لوهبانية (قوله تنسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه اه حلي (قوله لكنه يخالف) اى في ذكر المستأجر
قال الحلي وهو يخالف لـ الرمتون الا ان يكون المراد بالمستأجر الناظر اذا استأجر ارضا من شخص من
مال الوقف ليستظمها الوقف اه (قوله وفيها ايضا) هذا ايضا ما يرد على مانعه صاحب الاشياء فيما اذا كان
المؤجر متولى وقف خاص وجميع غايته فلاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وادار بقوله فتنبه الى
الرد المذكور (قوله ففى الاستحسان الخ) وفي القياس انها تطل لان اجارته بمنزلة اجارة المالك ملكه لعدم المزاحم
فترجى مشابهته للمالك على مشابهته للوصى والوكيل ذكره صاحب الروضة وقد سبق ما قاله العلامة عبد البر
(قوله فلا تنسخ) هذا هو الصواب ووقع في نسخة المنع الخى عندى تنسخ الاجارة وليس بصواب (قوله وتنسخ)

الفا

والزاد على بنى العهد بالحق شفى بيزك
وبعد المدة بامر الملك بنى جامع الفصولين
لورضى الوارث وهو كبريائه الاجارة ورضى
به المستأجر رانجى اى فقبل ارضى بالبقاء
انشاء عقدان بخوار ما بالاعطى فثامله فى
حاشية لاشياء المستأجر والمزهرى والمستقرى احق
والغير من سائر افرامه الواعد معه الواعد مدا
قاصدة العرماه فليحفظ (قن) الا بالاجرة وما التوكيل
(لا) نفسه (كروكيل) اى بالاجرة لان التوكيل
ولا يستأجر ارامات طول الاجرة لان التوكيل
والاستعارة توكيل بشره لمدا فصار كالتوكيل
بشره والاعيان فيصير مستأجر انفسه فيصير
مؤجرا له وكيل وهو معنى قول ان التوكيل
والاستعارة بمنزلة المنة كذا نقله النصف عن
الشيخية قلت ومثله فى شرح مجمع ودرارية
والعمادية نقول النصف قلت دراستقيم
على ماد كره كره من ان المنة يثبت لتوكيل
ثم ينقل الى المولى وما على ما هو فى كره وهو
انه يثبت لتوكيل بشره فلا يستقيم وقوله اعلم تنهى
الذات كفى ان كره فلا يستقيم على ماد كره
قلت وقوله شح بابا به غير مستقيم على ماد كره
اكرهى بضالته فاعلى ع. م. عن قرب
اوكيل لان كره غير مستقر ولوجب لعنق
وافساد هذا المستقر ثم لا يستأجر
الذات ان الاجرة لانفسه يموت المستأجر
واسبق به مستقيم تنهى وقوله ع. (وروى)
وب وجدودس (ومتولى اوقف) بقاء المستحق
عليه والمستحق حتى زمان انعقوله فالتدبر
الا راكل متولى وقف خاص به وجميع غلته
له كفى وقف الاشياء معزاية فهو اية قول
واطلاق المنون بخلافه فباطل اطلاق المنون
اوقى قارى انه يدانية مسكن وانما هو لغته
كم قوله لمصنف فى حاشيته على الاشياء وله اجرة
فى انشاء بعد ربع اوقف لانفسه اجرة
بموت مؤجر اوقف لانفسه مستحق ماد كرها
اوقف انفسه فان اطلاق اوقف برزده و
مؤجره برزده على مذهب زمانات تنفسح

ايضا يموت احد مستأجرين) قال في الهندية رجلان استأجرا من رجل ارضا ثم مات احد المستأجرين لا تبطل
الاجارة في حق الحي ولا تنسخ الامن عذروا ما الربع الحاصل على نصف الارض فمهما استأجر وعليه نصيبه
من الاجرة والربع الحاصل على النصف الاخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة لا تنسخ
بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفى الربع ويترك في يد ورثته بالاير المسمى لا باجر المثل حتى يدرك
الزرع وهو الصحيح بخلاف ما لو انقضت المدة وقسم الزرع فانه يترك في يده باجر المثل اه جواهر الفتاوى (قوله
او مؤجرين) قال في الهندية ولو كان الايرانيين والمستأجر واحد انفسج مع احدهما فنسخت في حصته دون
الاخر وكذا الزمان احدهما اه (قوله او غيره) ليس في عبارة الاشياء ولكنه صحيح المعنى بان يذهب مع وكيل
المستأجر قال البيهقي ونظائر تلخيص الكبرى ان الخروج الى القرية واجب عليه بنفسه او بوكيله (قوله
والدخول) لا فائدة في ذكره لعدم اشتراط الدخول وما في بيوع الفتاوى من ذكره في ذخيرة الساطر وعبارتها
كافي البيهقي تخليته المكان البعيد باطلا فلو استأجر قرية وهي بعيدة عن المصر واعترف المستأجر بانه تسلمها
فالتخليه باطلا واقتراره باطل حتى يمضي مدة يذهب فيها ويتسلم العين او يقر بعد مضي مدة يمكنه فيها التسليم
او يرسل رسولهما او وكيلهما فيتسلمها اه ومثل الاجارة البيع وقد ذكر صاحب التلمية ذلك في البيع
كافي الاشياء

(قوله اي بقايا الخ) هذا تفسير مرادوا لافلاصا دمج حصيدة بمعنى محصورة والاولى ان يكون بيانا لنقد
مضاف وهو بقايا ثم الحكم ليس قاصرا على ما ذكره ولذا قال الجوى في الترح والمواد بها تمام ما يقي في الارض
من اصول اقص المخصوص او ما يحصد من الزرع والنبات اه وانما خص هذا المراد لمراد المادة بحرقه
(قوله في ارض مستأجرة او مستعارة) وبفهم حكم المملوكة بالاولى اه مكى (قوله بنفس الوضع) يتعلق بأمرته
اه حاي (قوله لا مانعته الريح) اى التى هبت بعد وضعها كما يعلم مما سباني حاي (قوله على ما عليه افة نوى)
مقابله ما ذكره شمس الاثمة الحلواني انه اذا وضع جرة في الطريق او مر بنا في ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب
(قوله فانه شخشا) يريد به عدم الاطلاق الرمى (قوله لانه نسب) اى بشرط الضمان فيه التعدي ولو لم يجد كمن
حفر بئر في ملكه قتلقت به واحد بخلاف ما اذ ارمى سم ما هو في ملكه قتلقت به شيء فانه يضمنه لان 'المباشرة' عليه
لا يبطل حكمه بعد اه (قوله ان لم يضرط الرياح) بان كانت هادئة اى ساكنة من هادن هادئا وناسكن
وفي بعض الكتب هادئة من هداهاهم مزاي سكن اه وبما أخذ من هذا التعبير ان المراد بعدم اضرارها
سكونها فالواقف الحصائد حال قيامها قايما خافها فزادت بعد ونقلته انه يضمن لعدم سكونها عند الوضع وحرقه
(قوله وكذا كل موضع كان له اوضاع حق الوضع فيه) هي كما ذكره سابقا راشي بيت المال وسئل فيما ينظر اذا اوقد
تسديدل المنارة فاحرق شيئا فيها وانقل منه الى آخر وكذا اذا اضاء تسديدل المسجد او المدرسة (قوله ثم آخر)
اى ثم وضع آخر فالعطوف محذوف وهو وضع وقال الحلبي هو عطف على فاعل الوضع المحذوف اى كوضع
شخص جرة في الطريق ثم وضع آخر اخرى اه فاني تأمل (قوله وان زال بمنزل كثره وسيل) قال في المنع عن الخائبة
وان زال بمنزل نحو ان يضع جرة في الطريق فذهب بها الريح وانزات ما عن مكانها واخرقت شيئا لا يضمن الواضع
وكذا الوضع بجرا في الطريق فناء السيل ودحره وكسر شيئا لا يضمن الواضع لان بنيانه زالت بالمانع والريح اه
وهذا مستغنى عنه بالاستثنا لا في كلام المصنف (قوله وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور الخ)
هذا لم يذكره صاحب الخائبة بل اعتبر حق الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع كما في الطريق
وانما الذي اعتبر حق المرور وعدمه صاحب الخلاصة وذكر ان عليه الفتوى قال في المنع وفصل في الخلاصة
فيما لو سقط منه جرة في موضع ليس له فيه حق المرور بين ان يقع منه فيضمن وبين ان ذهب بها الريح لا يضمن قال
وهذا المهر وعليه الفتوى وغالب الكتب على ما ذكره فاضلي خان فثبت كلام الخلاصة في الساقط من غير اختيار
لا في الموضوع به ويتم ما فرق تشدير (قوله من الكبر) هو بالكسر رزق ينفع فيه الحداد واما المبنى من الطين فكور
والجمع ككبار وكيرة كعنية وكبران اه فاموس فالمناسب الكور لانه هو الذي يخرج منه (قوله فخرج
الشرار الى الطريق) مفهومه انه اذا انقلب شيئا في دكانه مع رجل دخل به عنده لا يضمن لعدم التعدي فهو كحفر
البئر في ملكه ومثل ذلك بل اولى اذا اصابت شرارة في دكانه ذخيرة بدقة فخرجت وقتلت شخصا فيما ينظر

وهي حرة نذرية (قوله واحرق شيئا) اي اوقاعين شخص فدينه على عقله اه شلي عن الانقياد (قوله
 ولولا يضرب به واخرجه الرمح لا) بقى ما اذ اضربه واخرجه الرمح هل يزول فعلة بنقل الرمح او يعتبر بجزء (قوله
 لا تحتله) بان كانت صعودا وارض جاره هو طابعه انه لو سقى ارضه فغدا في جاره ضمن ولو كان يستقر في ارضه
 ثم يتعدى الى ارض جاره فلو تقدم اليه بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كانه ادى على حائط ولو لم يتقدم لم يضمن
 شر بلالية عن جامع الفصولين وتظاهر قوله بان كانت صعودا الخ انه يضمن بمجرد السقي وان كانت تحتله
 بقرينة قوله بعد ولو كان يستقر في ارضه وفيه حرج على رب الارض الصاعدة فالتصور بخلاف المصور فتأمل
 (قوله ضمن) لانه لم يكن متعافيا فعلة بل كان متعديا بلعي (قوله اقد الخ) قال ملا مسكين صورته خياط
 ارباع اقد في حائوته خياط ارباعا على ان يتقبل العمل ويطرح عليه ويكون الاجر بينهما اذ في قوله
 صح استحسانه وانقياسه ان لا يصح والطحاوي اخذ في هذه المسئلة بالقياس وقال القياس عندى اولى من
 الاستحسان اه شلي عن الكاكي ووجه القياس انه استجار بصف ما يخرج من عمله وهو مجمل كغير الطحان
 (قوله لانه شركة الصانع) فيه تعريض بصاحب المداية حيث جعلها شركة وجوه وردة الزبلي بان شركة
 الوجوه وان يشتركا على ان يشتربا شيئا بوجوهها ويصعلا في هذه بيع ولا يشترأ بل هي شركة الصانع وهو
 ان يكون العمل على ما وان كان احدهما يتولى العمل بمجداقة والاخر يتولى القبول بوجاهته فيكون العمل
 واجبا عليهما والقبول جائزا لهما ما اذ ليس في كلامهما الاختصاص احدهما بالتقبل والاخر بالعمل وتخصيص
 الشيء بالذکر لا يدل على نفي ما وراءه اه حلي واجاب العلامة عزى زاده بان صاحب الهداية لم يرد بشركة الوجوه
 ما هو المصطلح عليها بل مراده بها ما وقع في تقبل العمل بالوجاهة يرشد اليه قوله هذا بوجاهته يقبل
 وهذا مجداقته يعمل اه الا انه غير المتبادر من الاطلاق اذ الفاظ الفقهاء في كتبهم تصرف الى مصطلحهم
 (قوله كاستجار رجل) اي غير معين (قوله ليحمل عليه محلا) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وبالعكس المودج
 اكبر الجاهلي اه مغرب (قوله وراكبين) التقييده اتفاقا اذ الراكب الواحد كذلك مكي (قوله وله الحمل المعتاد)
 وعلى المكارى تسليم الحزام والقرب والسرج واليرة التي في نف البعير والجمال للفرس والبردة للجمال فان تلف
 منه شي في يد المكري لم يضمنه واما الحمل والقطا فعلى المكري وعلى المكارى اشارة المحل وحطه وروق الدابة
 وقودها وعليه ان ينزل الراكبين للطمارة والصلاة والفرض ولا تجب للاكل وصلاة النقل لانهم يكتم فعلهم ما
 على الظهور وعليه ان ينزل الراكبين للطمارة والصلاة والفرض ولا تجب للاكل وصلاة النقل لانهم يكتم فعلهم ما
 لانه اني لجهالة حموي (قوله وكذا اذا لم ير الطراحة واللعاف) اي فانه يجوز العدة قال في الشامل استأجر بعيرين
 الى مكة ليحمل على احدهما حملا لانيه ورجلان والمالهما من الوطاء والذفر فزراهما ولم يروطاهما على الاخر كذا المختوما
 من السويق وما يكون من الماء لم يبين قدره وما يصلح من الخيل والاريت والمعاليق ولم يبين وزنه او شرط ان
 يحمل من مكة هدايا ما يحمل الناس فهو فاسد قياسا لجهالة الحمل وجاز استحسانا لان انما لم جرى ويحمل
 قربتين من ماء وادونين من اعظم ما يكون اه قال في التبيين وجه الاستحسان ان المعقود عليه هو الراكب
 وهو معلوم والحمل تابع وما فيه من الجهالة يزول بالصرف الى المعتاد وكذا اذا لم يروطاهما وهو المهاد والذفر وهو
 ما يليقه المرء على نفسه اه (قوله حلا) بفتح الحاء وسكون الميم مصدر (قوله قلت فابغله الحجاج) ويصرف
 المطلق في ذلك الى المتعارف (قوله مقدار من الزاد) او من غير الزاد من المكيل والموزون هذا واذا فاده المؤلف بعد
 بقوله ويحوى (قوله رد عوضه) وقال بعض اصحاب الشافعي ليس له ان يرد عوض ما اكل قال السكاكي وهذا
 الخلاف اذا اطلق اما اذا شرط الاستبدال يستبدل بخلاف ولو شرط عدمه لا بدل بخلاف ولو سرق
 او هلك بغير اكل او باكل غير معتاد يستبدل بخلاف اه شلي (فرع) يصح استبدال العبة وهو ان يستأجر
 دابة ليتنقل بها في الركوب ينزل احدها ويركب الاخر وان لم يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما لم يجز بان يعرف
 بذلك اه حموي وغيره (قوله اذا انكر) ظاهره ولو لم يكن الإنكار وقت قول المالك ويجزى (قوله لانه مرج)
 الاول ان يقول كما قال المصنف اي صح بعدم الرضى (قوله فلو قال للساكن الخ) صورته استأجر حائونا
 كل شهر بثلاثة دراهم فبعد ما مضى مدة له رب الحائون فغن رضى كل شهر بخمسة والاضرع الحائون
 ففعل واستمرسا كيجب لكل شهر خمسة لان السكون رضى اه ثوبرا لذهال واطهار ان محل دلت

وهي حرة نذرية (قوله واحرق شيئا) اي اوقاعين شخص فدينه على عقله اه شلي عن الانقياد (قوله
 ولولا يضرب به واخرجه الرمح لا) بقى ما اذ اضربه واخرجه الرمح هل يزول فعلة بنقل الرمح او يعتبر بجزء (قوله
 لا تحتله) بان كانت صعودا وارض جاره هو طابعه انه لو سقى ارضه فغدا في جاره ضمن ولو كان يستقر في ارضه
 ثم يتعدى الى ارض جاره فلو تقدم اليه بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كانه ادى على حائط ولو لم يتقدم لم يضمن
 شر بلالية عن جامع الفصولين وتظاهر قوله بان كانت صعودا الخ انه يضمن بمجرد السقي وان كانت تحتله
 بقرينة قوله بعد ولو كان يستقر في ارضه وفيه حرج على رب الارض الصاعدة فالتصور بخلاف المصور فتأمل
 (قوله ضمن) لانه لم يكن متعافيا فعلة بل كان متعديا بلعي (قوله اقد الخ) قال ملا مسكين صورته خياط
 ارباع اقد في حائوته خياط ارباعا على ان يتقبل العمل ويطرح عليه ويكون الاجر بينهما اذ في قوله
 صح استحسانه وانقياسه ان لا يصح والطحاوي اخذ في هذه المسئلة بالقياس وقال القياس عندى اولى من
 الاستحسان اه شلي عن الكاكي ووجه القياس انه استجار بصف ما يخرج من عمله وهو مجمل كغير الطحان
 (قوله لانه شركة الصانع) فيه تعريض بصاحب المداية حيث جعلها شركة وجوه وردة الزبلي بان شركة
 الوجوه وان يشتركا على ان يشتربا شيئا بوجوهها ويصعلا في هذه بيع ولا يشترأ بل هي شركة الصانع وهو
 ان يكون العمل على ما وان كان احدهما يتولى العمل بمجداقة والاخر يتولى القبول بوجاهته فيكون العمل
 واجبا عليهما والقبول جائزا لهما ما اذ ليس في كلامهما الاختصاص احدهما بالتقبل والاخر بالعمل وتخصيص
 الشيء بالذکر لا يدل على نفي ما وراءه اه حلي واجاب العلامة عزى زاده بان صاحب الهداية لم يرد بشركة الوجوه
 ما هو المصطلح عليها بل مراده بها ما وقع في تقبل العمل بالوجاهة يرشد اليه قوله هذا بوجاهته يقبل
 وهذا مجداقته يعمل اه الا انه غير المتبادر من الاطلاق اذ الفاظ الفقهاء في كتبهم تصرف الى مصطلحهم
 (قوله كاستجار رجل) اي غير معين (قوله ليحمل عليه محلا) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وبالعكس المودج
 اكبر الجاهلي اه مغرب (قوله وراكبين) التقييده اتفاقا اذ الراكب الواحد كذلك مكي (قوله وله الحمل المعتاد)
 وعلى المكارى تسليم الحزام والقرب والسرج واليرة التي في نف البعير والجمال للفرس والبردة للجمال فان تلف
 منه شي في يد المكري لم يضمنه واما الحمل والقطا فعلى المكري وعلى المكارى اشارة المحل وحطه وروق الدابة
 وقودها وعليه ان ينزل الراكبين للطمارة والصلاة والفرض ولا تجب للاكل وصلاة النقل لانهم يكتم فعلهم ما
 على الظهور وعليه ان ينزل الراكبين للطمارة والصلاة والفرض ولا تجب للاكل وصلاة النقل لانهم يكتم فعلهم ما
 لانه اني لجهالة حموي (قوله وكذا اذا لم ير الطراحة واللعاف) اي فانه يجوز العدة قال في الشامل استأجر بعيرين
 الى مكة ليحمل على احدهما حملا لانيه ورجلان والمالهما من الوطاء والذفر فزراهما ولم يروطاهما على الاخر كذا المختوما
 من السويق وما يكون من الماء لم يبين قدره وما يصلح من الخيل والاريت والمعاليق ولم يبين وزنه او شرط ان
 يحمل من مكة هدايا ما يحمل الناس فهو فاسد قياسا لجهالة الحمل وجاز استحسانا لان انما لم جرى ويحمل
 قربتين من ماء وادونين من اعظم ما يكون اه قال في التبيين وجه الاستحسان ان المعقود عليه هو الراكب
 وهو معلوم والحمل تابع وما فيه من الجهالة يزول بالصرف الى المعتاد وكذا اذا لم يروطاهما وهو المهاد والذفر وهو
 ما يليقه المرء على نفسه اه (قوله حلا) بفتح الحاء وسكون الميم مصدر (قوله قلت فابغله الحجاج) ويصرف
 المطلق في ذلك الى المتعارف (قوله مقدار من الزاد) او من غير الزاد من المكيل والموزون هذا واذا فاده المؤلف بعد
 بقوله ويحوى (قوله رد عوضه) وقال بعض اصحاب الشافعي ليس له ان يرد عوض ما اكل قال السكاكي وهذا
 الخلاف اذا اطلق اما اذا شرط الاستبدال يستبدل بخلاف ولو شرط عدمه لا بدل بخلاف ولو سرق
 او هلك بغير اكل او باكل غير معتاد يستبدل بخلاف اه شلي (فرع) يصح استبدال العبة وهو ان يستأجر
 دابة ليتنقل بها في الركوب ينزل احدها ويركب الاخر وان لم يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما لم يجز بان يعرف
 بذلك اه حموي وغيره (قوله اذا انكر) ظاهره ولو لم يكن الإنكار وقت قول المالك ويجزى (قوله لانه مرج)
 الاول ان يقول كما قال المصنف اي صح بعدم الرضى (قوله فلو قال للساكن الخ) صورته استأجر حائونا
 كل شهر بثلاثة دراهم فبعد ما مضى مدة له رب الحائون فغن رضى كل شهر بخمسة والاضرع الحائون
 ففعل واستمرسا كيجب لكل شهر خمسة لان السكون رضى اه ثوبرا لذهال واطهار ان محل دلت

اذا قاله في ابتداء الشهر اما اذا مضى منه ايام ثم قال له ذلك يسكون على المسمى الاول ويجزى (قوله فسكت)
 اي المستأجر (قوله لم مسمى) لان تركه على الرعية بعد قوله ما ذكر رضى منه بمسمى (قوله ثم لما
 طالبه) اي وقد اقام ينة على ما قال (قوله ان يؤجر المؤجر) ولو كان دابة كافي المشرع اه يبري (قوله قيل وقيله)
 اشار بقيل الى ان الرابع عدم العدة وقد نبيه عليه العلامة عبد البر (قوله للزوم تعليق المالكات) لان المالك للعين
 مالك لمنافعها وقد قام المستأجر مقامه (قوله الصحيح لا) قال شمس الاغة لا تجوز الثانية ولا تملك الاولى لان
 الثاني فاسد فلا يرفع الصحيح وهو الاصح من (قوله ان قبضه منه) اي ان قبض الاير العين المستأجرة بعد
 ما استأجرها بطلت لانه لو قبضه منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فلهذا الاولى قال في المحيط وان لم
 يقبضه منه فعلى المستأجر الاول الاجر من (قوله فتأمل) الذي يظهر ما في الوهمانية نظرا للعله ولتصحيح
 فاضى خان والمضمرات اه حلي قلت الذي يظهر التوفيق (قوله وهل تسقط الاجرة الخ) هذا لا يخرج عن
 التوفيق فان المؤجر اذا قبض بطلت الاجارة الاولى وسقط الاجر عن المستأجر وان لم يقبض لا يطل والاجر على
 المستأجر ذكر هذا الخلاف في شرح العلامة الشرنبلالي (فرع) قال في الاشياء آجرها المستأجر باكثر
 مما استأجرها لا تطيب له الزيادة ويتصدق بها الا في مستثنين ان يؤجرها بخلاف جنس ما استأجره اي استأجره
 وان يعمل فيها عملا كبناء كافي البرازية وزيد عليها اخرى وهو ما اذا آجر مع العين المؤجرة شيئا آخر له ومثل
 البناء الحفر والتطين والتجصيص وعمل المسناة وكري التهر على ما قاله الخصاص وبعض اصحاب ويرفع اتراب
 لا تطيب وان تسيرت الزراعة وعلو اعدم حل الزيادة بان الفضل ربح ما لم يضمن لان المنافع لا تدخل في ضمان
 المستأجر بدليل انه لو هلك العين وصار لا يمكن الانتفاع بها هلكت على المالك وكذا لو غصبها من يده غاصب
 فانه يسقط الاجر لفوات التمكن فكانت الزيادة ربحا لم يضمن وقد نهي عنه صلى الله عليه وسلم اه ابو السعود
 بتصرف عن البيهقي (قوله رجوع الوكيل بالاجر على الامر) سواء منهم من الامر او لاه دور (قوله يستحق اتقاضي
 الخ) الظاهر ان محل ذلك عند طلب احد الاخصام منه فله طلب الاجرة من الطالب (قوله قدر ما يجوز غيره) اي
 على هذه الكتابة افاد هذه انه لا يراد اجرة معلومة منه (قوله ليكتب شهادته) لعل المراد بها خطه الذي يكتب
 على الوثيقة والا فالكلام في القاضي لا الشاهد ولا تنس ما من الاجرة قدر ما ياخذ غير تلك الكتابة (قوله لو في
 البلدة غيره) ينبغي ان يجري هذا التخصيص في القاضي اذ لا فرق والاطلاق يناسب ما تقدم (قوله ليكتب له
 تعويذا) او كتابا يرسله لصديقه مثلا (قوله ان بين قدر الكاغد والخط) لانه اذا بين الكاغد ظهره قدر ما يسمعه
 من السطور وعرضه والنفوت في الزيادة لبعض الكلمات مغتفر وقوله والخط الظاهر ان المراد به عدد الاسطر
 لانه لا يلزم من بيان الكاغد بيان عدد الاسطر وحينئذ فلا حاجة الى قوله بعد وكذا المكتوب ولم يوجد في نقل المنع
 عنها وليس المراد به بيان خط الكاتب فان انظاره يجارى العادة فانه يرى خطه اولا (قوله بخلاف المشتري)
 اي فانه يكون خصما للكل (قوله مع المشتري) الاولى مع المستأجر فان المستأجر مدع مثلا والمشتري مدعي عليه
 ولا بد من حضورهما انما الكلام في الاجر وهو تابع للمستأجر في حضوره لان جهتهما واحدة (قوله قولان)
 فهم ذلك المؤلف من عبارة الذخيرة الدالة على الاشتراط ومن عبارة فتاوى القاضي الدالة على عدمه (قوله
 وضخم) كما اذا قال فاستحقك هذه الاجارة رأس الشهر ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد فاستحقك لم يجز على
 ما عليه الفتوى وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجاعا قه ثانيا (قوله والمعاملة) هي المساقاة (قوله والوكالة)
 ولوعزله في الوكالة المضافة قبل الوقت لا تغزل عند الثاني وعند محمد تغزل (قوله والكفالة) كقوله كفلت
 بنس فلان غدا (قوله والابصاء) بان قال جعلت فلانا رصا بعد موتى لان الابصاء لا يتصور في الحال الا اذا جعل
 مجازا عن الوكالة من (قوله والوصية) لانها تعليق مضاف الى ما بعد الموت من بان يقول ثلث مالي لفلان بعد
 موتى حموي (قوله والقضاء والامارة) وبمعان معلقين كافي الحموي وفيه الفرق بين القضاء والامارة ان مبنى
 الامارة على الساطنة والغلبة ومبنى القضاء على الامانة والعدالة والمالك من ملات اقلية او اقلية والسلطان من
 ملات ثلاثة فاكتر والوزارة اسم جامع للمجد والشرف والمروءة وهي تلوا المالك اه (قوله والوقف) يصح مضافا
 امانا عليه فقال في الفصول وتعليق الوقف بالشروط يصح وفي رواية لا يصح ومثي الاكل في ثرائفه على عدم
 العدة كما مضى عليه المصنف في هذا الكتاب اه حموي وفي القهستاني ونصح العارية والاذن في التجارة مضافا

والا فانه قيل ان قال الراعي لا ارني المولى
 بكذا فسكت لم مسمى اي لو سكت ثم لما طالبه
 قال لم اجمع كلامك هل يصدق ان به صمم نعم
 والا لا اعلاما بالظاهر (قوله استأجر ان يؤجر المؤجر)
 بعد قبضه قيل وقيله (من عير من حرة وامان
 مؤجره ولا) يجوز ان تخل ثالث به يعني للزوم
 تعليق المالكات وهل يطل الاولى بالاجارة لانه
 الصحيح لا يوه اية قلت وصححه فاضى خان وغيره
 وفي المضمرات وعليه الفتوى وقد منعان العير
 معزى بالجوهر الاصح نعم واقره المصنف فنه
 ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد انه ان قبضه
 من بعد ما استأجره بطلت الاجارة الاولى
 فتأمل وهل تسقط الاجرة مادام في يد المؤجر
 خلاف مسدود في شرح الوهمانية (وكالة
 باستجار عقاره فعلى) الوكيل (وقبض ولم يسلمها)
 اي لم يسلم الوكيل العين المؤجرة (اليه) اي ان
 الموكل (حتى مضت المدة) فالاجر على الوكيل
 لانه اصل في الحقوق (ورجع الوكيل بالاجر
 على الامر) لنيابته عنه في القبض فصار فاضا
 حكيم (وكذا) الحكم (ان شرط) الوكيل (تقبل
 الاجر وقبض) الدار (ومضت المدة ولم يطلب
 الامر فاضا بقبضه ما لم يظهر المنع) وان طلب
 الامر الدار (واي) او وكيل (لتقبل) الاجرة
 (لا) يرجع لانه لما حوس الدار بحق لم يبق له
 يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه
 الاجر (يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق)
 والحاضر والسجلان (قدر ما يجوز غيره كالمثلي)
 فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان
 الراجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة
 بالبيان ومع هذا فكيف اولي احترام عن القيل
 وانقال وصيانة الماء الوجه عن الابدال بزارية
 وتماه في قضاء الوهمانية وفي الصيرفة حكم
 وطلب اجرة ان يكتب شهادته جاز وكذا المثلي
 لو في المدة غير وقبل مطلقا لان كاتبة است
 بواجبة عليه وفيه استأجره ان يكتب له نوبيا

حق الغرماء والورثة وحق الغرماء انما يتعلق باعيان ماله لا بتفاتها لانها بما لا يبقى بعد الموت حتى يتصور
التعلق عند ذلك اه عبد البر يتصرف (قوله من ذلك) اي الاجر الذي اجر به الميراث (قوله واجر غفارة فوفاه)
اي مجلدا مستقبلة (قوله له مستاجر) اي لا للغرماء وهو متعلق باجره وليس مبتدا واجدر خبر الا انه
لو هلك عنده لا يسقط دينه بخلاف الرهن والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب المكاتب)

الانساب ان يقول كتاب الكتابة اي لان علم الفقه يبحث عن فعل المكلف وهو الكتابة لا المكاتب قال البر جندی
ويجوز ان يكون المكاتب مصدر ماضي فلا اشكال اه قال الشريفة الجوى وقية تأمل (قوله مناسبتة الخ) اي
ورقية العبد ملك لسيده ومنفعة ملك للعبد وانما قدمت الاجارة لشيء بالبيع في التحليل والشرائط وجرانها
في غير المولى وعبد كذا قيل وفيه ان البيع قد تقدم اول الجزاء الثاني ومضى كتب كثيرة بعده فان قيل قدمت
تكون اقرب اليه يقال ان هذا بعيد ثم مناصبة مثله قال في شرح الوهبانية كان الاولى ذكر المكاتب عقب
الاعتاق لانه من فروعه وتعرفه يدل على انه فرع منه واجيب عن هذا بجوابين الاول ان مناصبته للاجارة
كاذكره المؤلف نظر فيها للذاتيات وامان ذكره عقب العتق فقد نظر الى ان الكتابة فيها الولاء والولاة حكم من
احكام العتق والحكم عارض والمناسبة بالذاتيات اقوى الجواب الثاني انه لو جعل مع العتق انواع من العتق
على مال والتدبير والامتياز كثر المسائل جدا من جنس واحد وذلك يوجب السأمة والملل وفي القهم
النقص والحلل فاولوه الاجارة للمناسبة المذكورة ذكر والولاة بعد العتق وبعده لتعلقه بالجلالة والاول للاكل
والثاني للعلامة على بن غانم المقدسي قال الشريفة الجوى ومن محاسنه ان العبد يصل الى شرف الحرية في الدنيا
ويكسب اسباب السعادة في العقبى والمولى يصل الى المال حالا والثواب ما لا ياتي ان حسنت نيته (قوله وهو جمع
الحروف) الاولى وهو الجمع قال المصنف في المنع والمكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى مكاتبه بكسر
الشاء واصله من اكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرية اذا خرزتها والكتيبة هي الطائفة المجتمعة من الجيش وهذا
الكتاب لانه يجمع الابواب والفصول والكتابة لانها تجمع الحروف وسمى هذا العقد كتابة ومكاتبه لان فيه ضم
حرية ليدل على حرية الرقبة اولان فيه جمع بين نجمن فصاعدا اولان كلاهما يكتب الوثيقة وهو ظاهر انتهى
وفي البرهان الكتابة ان يقول الرجل لمولاه كاتبك على الف درهم ومعناه كتبت لك على نفسي ان تعتق مني
اذا اوفيت المال وكتبت الى على نفسك ان يتي ذلك او كتبت عليك الوفاء بالمال وكتبت على العتق اه وهذا بعيد
ان كلاهما بصيغة اسم الفاعل وقال في المصباح عن الازهرى الكتابة والمكاتب ان يكتب الرجل عبده او امته
على مال منجيم ويكتب العبد عليه انه يعتق اذا ادى الخوم او قال غيره بمعناه وتكاتب كذلك فالعبد مكاتب
بالفتح اسم مفعول وبالكسر اسم فاعل لانه كاتب سيده فالفعل منهما والاصل في باب المفاعلة ان تكون بين اثنين
فصاعدا يفعل احدهما بصاحبه ما يفعل الاخر به فحينئذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى (قوله
تحرر بالمولود) فانا اومد براومة اوام ولد احموى (قوله بدا) اي تصرفا في البيع والشرا او نحوهما احدى
(قوله لى من جهة اليد) اي فهو منصوب على التمييز اي تميز نسبة التحرر الى المملوك اي ان التحرر المستند
الى المملوك انما هو بالنظر الى يده ويصح ان يكون منصوبا على البدل من محل المفعول وهو المملوك يدل بعض
من كل والمعنى تحرر يد المملوك والوجهان يجريان في رقبة (قوله حالا) اي عقب التلفظ بالعقد حتى يكون
العبد احرى بنفسه وكسبه اه حموى فله شبه بالعبد والحر فثبته بالعبد لانه لا يعتق الا اذا ادى بدل الكتابة
وشبه بالنجم من جهة انه احرى بمكاسبه ويجب على المولى الضمان بالكتابة عليه او على ماله ولهذا قيل المكاتب
طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ماحة الحرية فصار كالنعماء اذا استطير تابع وان احتج تطار (قوله يعني عند
اداء البدل) اي فليس المراد بالمال اشتراط التأخير في عقد الكتابة وفتح على تلك العناية قوله حتى لو ادها لا اعتق
فتدبر (قوله وركتها الايجاب) والتعقب بلفظ الكتابة او ما يؤدى معناه (اشار الناظم الى الفرق بين الكتابة والعتق
على المال وتعلق العتق فقال في العناية بالكتابة عقد بين المولى وعبد بلفظ الكتابة او ما يؤدى معناه من كل وجه
فقوله عقد يخرج تعلق العتق على مال فان المراد به ما يحتاج الى ايجاب وقبول وذلك غير مشروط في التعليق
بتم بالغوى كذا في التمهيد واما الاعتاق على مال فانه وان كان عقدا احتياجا الى ايجاب وقبول لكنه خرج

ومن ما تدور واوجز عذارة
فوفاه له مستاجر الخاسر اجل
كتاب المكاتب
مناسبتة لاجازان في كل منهما
لنحسب وسقطة اعير (كتابة) اعق من
اكتب روى جمع الحروف
حرية ليدل على حرية الرقبة
العتق من جهة يد (حالة الرقبة)
مألا روى عن ابي عبد الله
عتق حرة ركنه رجب بآب
الكتابة وما يؤدى معناه

بقوله بلفظ الكتابة او ما يؤدى معناه والفرق بينهما من حيث المعنى ان المكاتب بالعجز يعود رقيقا دون المعتق على
مال اه وقد ذكر الجوى مسائل فيها الاقتران بين هذه العقود غير ما ذكر (قوله او ما يؤدى معناه) سياقي بيانه وكقول
السيد اذ ان الف درهم كل شهر مائة وانت حر فهو مكاتبه جازة لانه عطف الحرية على اداء الالف منجما فترتب
الحرية على ادائها ولو قال اذا اديت الى الف كل شهر مائة درهم فانت حر اول الخوم كذا واخرها كذا تقبل فهو
مكاتبه اه قال الانصاف اعلم ان الكتابة لا تجوز قياسا لما فيها من اثبات الدين على العبد والمولى لا يستوجب على
عبد شيئا ولكن جوزت احتسابا بالكتاب والسنة واجماع الامة اه (قوله معلومة دره وجنسه) فان لم يكن كذلك
كانت فاسدة لان تلك الجهة تؤول الى المنازعة وسواء كان البدل مالا او منفعة درر (قوله منجما او مؤجلا)
الفرق بينهما ان المؤجل ما جعل لجميعه اجل واحد والنجم كاسيا في ما فرق على آجال متعددة لكل بعض منه
اجل (قوله احصتها بالحال) ونقل في الدرر عن الشافعي رضى الله تعالى عنه انها لا تجوز الا مؤجلة بنجمين
(قوله انتفاء الجبر في الحال الخ) قال في الدرر لان القرض من الكتابة وصول المولى الى بدله والحرية الى العبد
بادائه وهذا لا يتحقق الا بذلك اه (قوله وعوده ملكه اذا عجز) هذا من الاحكام المنة لمقة بالعبد واما بالنظر الى المولى
فاسترداده الى ملكه اذا عجز به عبر في الدرر (قوله ولو القن صغيرا يعقل) اي البيع والشراء فانه اذا عقل كان من
اهل القبول وان تصرف نافع في حقه فيجوز اه درر (قوله فان ادته فانت حر) قال العلامة نوح لا بد منه لان
ما قبله يحتمل الكتابة والعتق على مال ولا يمتنع من جهة الكتابة الا بهذا القيد واما قوله وان عجزت فانت
قن لا حاجة اليه وانما ذكره مثالا للعبد على الاداء عند الخوم اه (قوله لا يطلق قوله تعالى فكاتبوهم) اي وقد
تساوى الصغير والكبير وكل من يتأتى منه الطلب والحال والمؤجل والنجم (قوله على الصحيح) وقال دارالظاهرى
يجب عليه اذا طلب العبد ذلك وعلم المولى فيه الخير لان الله تعالى امر به والامر للرجوع وقال بعض مشايخنا
هو لا حاجة واشترط علم الخير فيهم خرج على وفق العادة فان العادة جرت بانه لا يكتبه الا اذا علم فيه الخير فهو
كقوله واذا حلتم فاصطادوا ولنا ان الامر قد يكون للندب وهو الظاهر هنا بدليل ما بعده من قوله وآوهم من
مال الله الذى آتاكم فانه للندب فكذلك امر الكتابة وهذا الحل يؤدى الى انه لا فائدة في ذكر الشرط لان الكتابة
جازة وان لم يعلم فيه الخير وكلام الله لا يكون لغير فائدة اصل فيكون التعليق بالشرط للندب كقوله تعالى ومن لم
يستطع منكم ما ولا الية افاده صاحب التبيين (قوله والمراد بالخير ان لا يضر بالمسلمين) وقيل الوفاء واداء الامانة
والصلاح وقيل المان فان الخير يطلق عليه ومنه قوله تعالى ان ترك خيرا وما تفقوا من خيروه وان يكون كسوبا
يتر على اداء البدل فاقد الزيل (قوله ونصفه ما دون له في التجارة) وعتق بالاداء نصفه وما فضل من الكسب
نصفه له ونصفه للمولى وسمى في نصف قيمته حموى عن مختصر الطحاوى (قوله خرج من يده دون ملكه) تفرع
على ذلك انه لا يدخل في قوله كل مملوك لى حر لانه اوجب العتق لكل مملوك مضاف اليه المملوكية المطلقة وهذا
غير متحقق في المكاتب لانه يملك رقبة لا يدا وكذا لا يعتق المكاتب ان قال له السيد ان كنت عبدي فانت حر
لان في كونه عبدا تصور اه ولولا الجية (قوله حتى يؤدى كل البدل) وهو مذهب زيد بن ثابت وبه اخذ علماء
الامصار ومذهب على كرم الله تعالى وجهه انه يعتق بقدر ما ادى اعتبار الجزاء بالكل ومذهب ابن مسعود
انه يعتق اذا ادى قدر قيمته والباقي دين في ذمته وعند ابن عباس يعتق بالعقد (قوله ثم فرع عليه) تبع المصنف
في هذا التمهيد ولا يظهر الا ان يراد التفرع بمعنى وهو غير ظاهر ايضا لان مقتضى بقاء ملكه فيما ان لا يفرم
غيره ولم يذكر في الكزول فيما اطاعت عليه من شروحه ان هذا مفرع على ما قبله (قوله العقر) هو في الحر اترمه
المثل وفي الاما يراد به عشر قيمته ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا او ارس ودفع الى السيد الجوى
فيه (قوله ان وطئ مكاتبته) ولومر اربكون العقر لانه اصارت احرى بكسبها واجزائها تتناول الى المقصود
بالعقد وهو الحرية باداء البدل ومنافع البضع ملحقه بالجزاء والاعيان اه ولو شرط ما فسدت الكتابة ونعتق
باداء البدل ولا يثبت له اثني من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وهكذا حكم اعانة فوفات شرط من شروط
العقة واما الباطلة وهي التي فاتها شرط من شروط الاذمة فلا يثبت بها اثني من الاحكام بمعنى مطلقا ولو بعد
الاداء لان عاقبته باء البدل يعتق به كسائر الشروط شرعية لا يثبت بها اثني من الاحكام (قوله
لحرمة) اي الوطئ (قوله اوجنى عايها) قال الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره واذا جنى المدبر على مولاه

(وشرطها كون ابدل)
(معلوما) قدره وجنسه وكون الرق في الحل
فانما لا كونه (مقتدا به في الاداء)
(وحكمها في جنس العبد فاما الجبر في الحال)
(وثبوت الحرية في حق البدل الرقبة)
(المولى) جانب (المولى) دون ولاية
بالاداء (وقى) جانب (المولى) كانت حالة والمالك
مستأجرا ابدل في الحال ان كانت حالة والمالك
في البدل ابدل في نفسه (وعوده ملكه اذا عجز
كاتبه ولو) الف (صغيرا يعقل) كله (او مدبر)
حال (اي تقدر كله) او فاعل جعلت
اي مقسط على اسمه معلوما (او قال جعلت
عليك الف اذمة بنجمين فانت حر وان عجزت فقتن
كذا فان ادته فانت حر وان عجزت فقتن
وقيل العبد ذلك (صح) وصار مكاتب
لاطلاق قوله تعالى فكاتبوهم والامر
للسيد على العتق والمرد بالخير لا يضر
للسيد به بل العتق فلو يضر فالافضل تركه
ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبده جاز
ونصفه الاخر ابدل في العتق فلو يضر فالافضل تركه
منه ليدل على حرية الرقبة (قوله عتق
حق العتق رقابة في الشارح طائفة (و) داحض
الكتابة (خرج من يده دون ملكه) حتى
يؤدى كل البدل لحدوث ابدل
عبد ما بقي عليه درهم ثم فرع عليه قوله
(وعقر المولى) اعقر ان وطئ مكاتبته
لحرمة عليه (او جنى عايها) فانه يفرم ارشها
(ن) حتى (على ولدها وتلق المولى) (ما عاها)
لانه بعد اكتابة صار كل منهما كالا جنى

مذ كانتا وان جاءت به لاقل فلا عقر عليه افاده الاتقاني وغيره ادمكي (قوله يجوز ان نسما) اى اعترفت بالعجز عن اد ايدل الكتابة وانما اخيرت لانه تلقاها بحتم تاريخه عاجلة بيدل و آجلة بغير بدل وفي كل منهما فائدة وهو تبديل الحرية بيدل وحصول الحرية بلا بدل فختار ايعما شائت واذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنه مال الكتابة لانها ما التزمت البدل الاتسليم لها فانه سها بمقابلته بجهة الكتابة فاذا سلمت لها بجهة اخرى لم ترض بتسليمه له ولورثته مجانا فلا يجب عليها (قوله وبثبت نسبه بلا تصدبها) وان ولدت ولدا آخر لم يثبت نسبه منه من غير دعوى حرمة وهما عليه حتى اذا عجزت نفسها اولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلوق بعد التجيز يثبت نسبه من غير دعوى الا اذا نفاه صريحا كسائر امهات الاولاد ولوليدع الثاني وماتت من غير وفادى هذا الولد في بدل الكتابة لانه مكاتب فعالها ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطلت عنه السعاية لانه بمنزلة ام لولدها وهو ولدها فيقبضها اه مختم حكمها اى المكاتبه مع سيدها بخلاف حكم جاريتها مع السيد فانه لا يثبت النسب من لمولى الا بتصدق المكاتبه لانه انما له حق الملك فيها لا حقيقته فيحتاج فيه الى تصديقها اه (قوله صح) اى عقد الكتابة لعدم المسافة بينهما حتى لو ادا بدل الكتابة قبل موت المولى عتقا لبقاء الرق فيها وان كانت ام الولد غير متقومة عنده حموى (قوله وعتقت ام الولد مجانا بموته) قبل اد ايدل الكتابة والباقى بموته له صاحبه وفي قوله بالاستيلاء للسبب اى عتقت من غير شيء بسبب انها استولدت له وحكم الالة يلا بعد الكتابة باق فانه لا سافيه فلا تطالب بيدل الكتابة لانها انما التزمت المال فع التسلل لها وقيمتها بجهتها والحال ان لم تسلل بهذه الجهة فلا يجب البدل (قوله وسعى المديون ثلثي قيمته الخ) لانه سلم بالتدبير اسبق على الكتابة الثلث فيكون البدل بمقابلته الثلثين تجوز الاعتاق عنده فعنده لما كان مخيرتا بتي ما رواه الثلث عبدا وبقيت الكتابة فيه فتوجه لعتقه جهتان كتابة موجله وسعاية مجله فخير اكون احد البدين موجلا وفي الخيار فائدة لجواز ان يكون اكثر البدين اسيرا باعتبار الاجل واقلهما اعسرا اذا ملكونه خلا فمكان في الخيار فائدة وان كان جنس المال متحدا ه رطلي وعند ابى يوسف يسرى في الاقل منهم او عند محمد يسرى في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة (قوله ولود بر مكاتبه صح) هذه المسئلة عكس المسئلة التي قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة اه حموى (قوله صح) اى التدبير لانه يملك تجيز العتق فيه فيملك التعليق بشرط الموت (قوله بتي مديرا لبقاء تدبيره) (قوله والا) اى بان لم يهرز نفسه ومضى على الكتابة فان ادى بدلها قبل موت سيده عتق وان مات المولى قبل الاداء لحكمه ما ذكره المصنف (قوله او ثلثي القيمة) لان الثلث يثنق بالتدبير المتأخر فيسقط به ثلث بدل الكتابة وهذا قول الامام وهما عينا الاقل للسعاية وهو الاظهر كما في المواهب حموى (قوله فانه يعتق مجانا) لحصول مقصود العبد وهو الحرية بدون بدل الكتابة والكتابة تفسخ بالتراضي اجماعا وقد وجد من السيد باق دامه على العتق ومن العبد حصول غرضه بلا عوض ولامنة اكسابه (قوله صح) اى عند الامام ومحمد استحسانا وانقياسا ان لا يجوز لانه يتباين عن الاجل نصف بدل الكتابة وهو ايسر بمال والدين مال فكان ربا وجه الاستحسان انما يجعل ذلك الصلح فسخا منهم للكتابة السابقة وتجديدا للعقد منها على خمسمائة حالاه حموى وبانقياس عند ابو يوسف (قوله ولا يترك غيره) ما ذكره لما لا غير يخرج هذا البدل من ثلثه صح انما قيل فيه لان الوصية تصح بعينه فلان تصح بتأجيله اولى كذا طهرلى وحرره (قوله ادى المكاتب ثلثي البدل) اى ثلثي الالفين حالان انما قيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير ممنوعا من المال بسبب التأجيل كما يصير ممنوعا من التبرع وتبرع المريض يعتبر من ثلث المال وجميع المسمى هنا بدل الرقبة بدليل انه ثبت فيه احكام الابدال اه (قوله ثلثي القيمة) وفي الق والباقي الى اجله لانه ان يترك الزيادة بان يكتبه على قيمته فكان له ان يوتر الزيادة وهى الق ودوم بالطريق الاولى فعنده الاجل فيما زاد على القيمة يصح من راس المال وباعتبر في قدر النجاة من الثلث (قوله لقيام البدل مقام رقبة) تجايل قوله اى ثلثي البدل (قوله تسقط في ثلثه) اى الحمايق في التأجيل قال في التبيين ولهما ان جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالمبدل فكذا بالبدل والتأجيل اقاط معين فيعتبر من ثلث الجميع اه مختصرا (قوله وسقط الباقي) لانه قد ادى المكاتب اكثر مما كوتب عليه ولانما تصرف المريض في الثلث والمراد انه سقط الباقي من الامين وسقط اجبا يسقطه (قوله لو قوع الحمايق في القدر والتأثر) اى وهو لا يات الاقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تأجله لان الورثة تعلق

[illegible]

جميعه وهذا بخلاف الاولى فان الزيادة على القيمة كانت حتى المريض حتى يملك اسقاطها بالكتابة بان يبيعه بيمينه
فتأخيرها اولى لانه اهون من الاسقاط وهذا الشارة الى الفرق بين هذه وما قبلها على خلاف قول محمد (قوله
الغائب) لاجابة الى ذكره اذ لا يختلف الحكم في هذه المسئلة في الحاضر والغائب (قوله وقيل المولى) الذي
في عبارة التبيين وقيل الرجل وهو الذي في عبارة ملاسكين وقال السيد الجوى في حاشيته هذا صريح في ان
الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة كالبيع فليجوز انتهى (قوله ثم ادى الحر القاسق) محله ما اذا لم يرد العبد
الكتابة قال في التبيين ولو قال العبد لا قبله فادى عنه الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز لان العقد اراد بمرده
ولو ضمن الرجل لا يلزمه شيء لان الكفالة يبدل الكتابة لا يجوز انتهى (قوله بحكم الشرط) اى بحكم وجوده
كما اذا علقه بغيره من الشروط (قوله يعتق استحسانا) والقياس ان لا يعتق لان العقد موقوف والموقوف
لا يحكم له ولم يوجد التعليق اه تبيين (قوله في كل ماليس بضرر) عبارة التبيين لان الكتابة صحيحة نافذة فيما
يتفق العبد وهو ان يعتق عند ادائه المشروط موقوفة فيما يرجع الى وجوب البدل عليه نظر للعبد وتخصيصا
للعقد بدلا لمكان (قوله ولا يرجع) اى الامر على العبد لانه متبرع وحصل مقصوده وهو عتق العبد وقيل
ان ضمنه رجوع على المولى بما اداه اليه لبطلان الضمان ببدلها كما في الصحة وان ادى بغير ضمان لا ومحله
اذا ادى كل البدل فان ادى بعضه فله ان يرجع على المولى سواء ادى ضمان او غيره لانه لم يحصل غرضه
وهو العتق (قوله واذا بلغ العبد) اى قبل الاداء سواء كان بعد تحقق ركنى العقد او بعد الايجاب (قوله
صار مكانا) لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته في الانتهاء فتقبل في الابداء ولو قبل في الابداء او كاه به
نفذ فكذلك اذا اجاز اه (قوله صح العقد استحسانا) والقياس ان يجوز عن نفسه خاصة لولايته عليها لاجل
غيره لعدمها (قوله في الحاضر اصابة وفي الغائب تبعا) هذا وجه الاستحسان يعنى ان المولى خاطب الحاضر
فصار اوجب الغائب تبعا له والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل في كتابتها
ولدها المولى وفي الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها في العقد تبعا لها حتى يعتقوا باذنها وليس عليهم شيء من
البدل ولان هذا لتعليق العتق باذنا الحاضر والمولى يتفرده في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من
الغائب اذ تبيين (قوله وايضا ادى بدل الكتابة عتقا) لوجود شرط عتقهما وهو ادى بدل الكتابة ويجوز للمولى على
القبول اما اذا دفع الحاضر فلان البدل عليه وهو اصل فيه واما اذا دفع الغائب فلانه ينال به شرف الحرية فيغير
المولى على القبول لكونه مضطرا اليه كما اذا ادى ولد المكاتب فانه يجبر على القبول وان لم يكن البدل عليه اه
ز يلى (قوله بل لا رجوع) اى لاحدهما على الاخر اما الحاضر فلانه قضى دينه عليه فلا يرجع به على غيره وان
عتق به كما لو ادى المكاتب البدل وعنده اولاده وآبائه فانه لا يرجع عليهم بشيء وان عتقوا معه لكونهم اسباعا
واما الغائب فلانه ادى بغير امره وليس مضطرا فيه من جهة بل يطلب نفعا مبتدأ اه (قوله ولا يطالب العبد
الغائب بشيء) ولولا اكتساب شيئا ليس للمولى ان يأخذه من يده وليس له ان يبيعه من غيره لانه مكانه تبعا انتهى
(قوله اغل ولا يعتبر كرده) لان الكتابة قد نفذت وتمت من غير قبوله فلا يعتبر بعد ذلك قبول ولا يتغير برده (قوله سقط
عن الحاضر حصته) لان الغائب دخل في العقد مقصوداى وان لم يكن مقصودا بالخطاب فكان البدل منقسم
عليهما وان لم يكن مطالب اليه (قوله ادى الغائب حصته بالا والاردو قيقا) لانه دخل مقصودا بخلاف المولى
في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذا مات كذا في الدرر فان قلت هذا ساقى ما تقدم من انه داخل في العقد
تبعا قلت هو اصل باعتبار اضافة العقد اليه تبعا باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولى في الكتابة فانه تبعا
من كل وجه لعدم وجود وقت العقد كذا ابو خذ من العناية اه حلي (قوله ولو ابر الحاضر) اى من كل البدل
وكذا يقال فيما بعده وان ابر اموه بلبعض طالبه بالباقي اذ لا مطالبة له على الغائب ولا عتق لهما ما لم تبرأ
ذمة الحاضر من الجميع فليتأمل (قوله لما مضى) اى من التبعة والقياس ان لا يجوز للمولى عن الاكل ثبوت
الجواز هنا قياسا واستحسان لان اوله تابع لها بخلاف الاجنبى وارى انه الحق اه (قوله من ذكر) ولو احدى
الاثنتين فان قيل اذا ادى احدهما ينبغي ان لا يعتق الا بالآخر لانه لا اصابة بينهما ولا تبعة فالجواب ان
احدهما ان ادى كان اذ آزره كاه لانه تابع لهما من كل وجه ولو ادت عتقا فكذا اذا ادى احدهما اه جوى (قوله
الى آخر ما مضى) قال في التبيين وقبول الكتابة وردهم لا يعتبر ولو اعتق الامم بقى عليهم من بدل الكتابة بمحضهم

(حرفاً للمولى عبد كاتب عبد الله ولائاً) الغائب
(على انفرادهم على ابي ان ادب البيل الحاضر
مرفكاً للمولى على هذا الشرط وقيل) المولى
(نم ادى) الحر (الغائب) العبد يحكم الشرط
وكذا المولى قبل ان ادب الفضولى فى كل ما بين بضر
لنفوذ تصرف العبد لانه متبرع (واراد العبد
ولا يرجع الحر على العبد لانه متبرع (واراد العبد
العبد) هذا الامر (قبل صار كتاباً) انما
يحتاج لقبوله لاجل لزوم البيل عليه (قال عليه
الحاضر لمسيده كاتبى) العبد (الحاضر) مع
العائب فكتابهم ما قبل (العبد) الحاضر اصالة والعائب بها
العقد استخاراً فى الحاضر اصالة والعائب بها
(واما الذى بدل الكتاب عقاباً جيعاً) بالارجوع
وموجب المولى على القبول (البديل من احدهما
ولا يطالب) العبد (العائب بشئ) اعدم التزامه
(وقبول) الكتابة (او) لا يقبل (كرهه) ايها
ولو حرر مقطوع الحاضر حصته والاولاد
الحاضر او مات ادى الغائب حصته مالا والاولاد
فما ولو ابر (الحاضر) او وهب له عقاباً جيعاً (وان
كتاب الامنة عن نفسه) (اي ادى)
لها) وقيل (م) على الان لانه متبرع وموجب
من ذكر (لم يرجع) على الان لانه متبرع وموجب
على ان قبول الى آخر ما

المولى لحاجته الى الولاء وغيره جازان بقي بعد موت العبد لحاجته الى مقصوده وهو شرف الحرية اه (قوله)
وحكم بعقده في آخره من اجزاء حياته) هذا عند الجمهور اما لان سبب الاداء موجود قبل الموت فيقتد
الاداء اليه فيكون اداء خلفه كما انه بنفسه واما بان يقام التركة الموجودة منه في آخره من اجزاء حياته مقام
التحقيق بين المال وبين المولى وهو الاداء المستحق عليه وقال البعض انه يعتق بعد الموت بان يقدر حيا فادى للعق
كما يقدر المولى حيا مال كما معتق بعد موته ولم يقدر الميت حيا في حق ما يحتاج اليه في احواله كحجبه
وقضاؤه ونه وتنفيد وصاياه قاله الزيلعي (قوله كما يحكم بعقود اولاده) هذا يقتضي انه لا يحكم بعقود اصوله وفروعه
الذين اشتراهم في كانه مع انه يحكم بعقودهم فالصواب ان يقال كما يحكم بعقود من دخل في كتابه اه حلي
وفي القرو وحكم بعقود بنه موافق لاداء في كتابه او شرهه حال كانه او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بجمرة
اي بكتابة واحدة فان كلا منهم يتبعه في الكتابة وبعقده عقودا اه (قوله لورثته) فان كان له ورثة من اقربا
اخذوه وان لم يكن لهم فالباقى لسيده بطريق الارث اه حوى (قوله ولو لم يترك مالا) لا حاجة اليه مع قول
المصنف ولا وفاة اه حلي (قوله وتترك اولاد في كتابه) قال في الجوهر صورة مكاتيب اشترى يارية فوطئها
في حيا فولد فاعترف به في الرق ثم مات عنه فان تركه معه ابوه وولد آخر مشترى في الكتابة فهو موقوف على
رأيه بدل كتابة من ولده المولود في الكنية وليس للمولى بيعهم وله ان يبتاعهم فادى المولود في بدل
عقود وعقودا جميعا وان غرر رد في رقد رد ولا معه لان يقولون نحن نؤدى المال الساعة فيقبل ذلك منهم
قبل قضاء ثمانى بغير ترك المولود في الكنية اه مكي وعدم جواز التسري لا ينافي فيكون السبب اذ اوطئ
فولدت فاداه ابو السعد (قوله على نجومه المقسطة) لان الولد المولود في الكتابة يتكاتب بعبا اليه وكان
شاهيل رتب لايه فيقبل له فلا يسقط التاجيل بموت الاب بخلاف الميراث اذ مات وعليه دين فوجبل بحل لان
حق التاجيل لم يثبت لورثته انما ادى الاب حكم بعقود الاب والاداء على الموجود من سبب العقود وهو الاداء
بشرط ان لا يمتد الى آخره من حراحيه تاداه ثم انما يظهر هذا اذا كان الركب اياه قبل اخصه فادى فان كان
مستعرا وحل نجم من غير ذم يجرى فيه حكم ابيه فيعبر له كونه في كتابة ولزوجه له مال وهو صغير لا يعقل
هل يقيم ثمانى عنه من يبيع بغيره على استوم بغيره كل ذلك بعد رتب هذا رتب الشر لا لى قال وسعرا حكم
بغيره كان لولده صغيرا وسعرا ويحصل قدره كسب ويأمل فيه ويهمل من حذبه اجاب رحمه الله تعالى عن
هذا التأمل بان القاضى يصيب له تخذه او يصا فيجمع له مالا وتفقد رقبته ومثل الصغير المقعد والزمن والمجنون
اه (قوله وسوا بينهما) اعتبارا للمشتري فيع بالمولود فيها وله ان الاجل ثبت شرط في العقد فيثبت في حق من
دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف المقلد اليه ولم يسر حكمه اليه لان اتصاله بخلاف المولود في الكتابة
لانه متصل وقتها فيسرى حكمه اليه واذا دخل في حكمه يسمى على نجومه اه دور (قوله واما الابوان) اي اللذان
اشتراهما في كتابه (قوله فيردان الرق) لانهما لم يدخلاه عنده استخفافا بغيره فخلان عندهما قايما فاداه القهستاني
(قوله كاهات) اي بجمرد موته ولا يقبل منه ما يدل حال ولا موجب عند الامام اه حلي (قوله وقالان ادبا حالا
عقودا والا) المصرح به في شرح المجمع والشرى لى ان الاصول كالفرع عندهما في السعي على النجوم فليقتصر
من اين اخذ الشارح هذا الكلام اه حلي وبعبارة الشرى لى ان قول تركة ولدا اشتراهما فيها الحاشية الى ان
الوالدين ليسا كأولاد فيها فان كسرا كاه وهذا عند ابي حنيفة وعندهما اذا مات المكاتب وترك ولدا مشترى
اربا او اما يسمى على نجوم المكاتب كأولاد المولود في الكتابة كذا في مختصر الظهيرية ويدل عليه قول القم - ستانى
قياسا فان اقياس على الفروع يقتضى السعي على النجوم مثل الفروع وقوله حالا بالتخفيف اى حال الموت
والمراد بعده وهو بالتشديد بعد (قوله لورثته سراع ابن سر) قال في التبيين لانه لما ادى بدل الكتابة حكم
بحقه في آخره من اجزاء حياته بعبده ولده في ذلك وقت يكون سراع ابن سر يديره مات سراع ابن سر اه
(قوله وابنه الكبير) التقييد بالكبر خطأ فالحق ان الفروع حيث قال او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بجمرة
اه حلي وقد يقال انما ذكرنا كبر لتوهم استقلاله بسبب كبره (قوله ضرورة انما ياد العند) اما اذا كان الابن
مكاتب بعقده على حدة لم يرث الابن منه شيئا لانه لا يعتق بعقود ابيه بل يعتق مادامه فبناخر عقده عن عتق ابيه
فلا يرث لان الرق مانع من اذ لا كسرى حوى عن غير ابيان لولده بعبده فبناخر عقده فبناخر رتب ادى الابن

(وحكم بعقده في آخره من اجزاء حياته)
(والباقى من ماله ميراثا لورثته ولو لم يترك مالا)
(وترك اولاد في كتابه او ولد في كتابه او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بجمرة)
(اي بكتابة واحدة فان كلا منهم يتبعه في الكتابة وبعقده عقودا)
(قوله لورثته) فان كان له ورثة من اقربا اخذوه وان لم يكن لهم فالباقى لسيده بطريق الارث اه حوى
(قوله ولو لم يترك مالا) لا حاجة اليه مع قول المصنف ولا وفاة اه حلي
(قوله وتترك اولاد في كتابه) قال في الجوهر صورة مكاتيب اشترى يارية فوطئها في حيا فولد فاعترف به في الرق ثم مات عنه فان تركه معه ابوه وولد آخر مشترى في الكتابة فهو موقوف على رأيه بدل كتابة من ولده المولود في الكنية وليس للمولى بيعهم وله ان يبتاعهم فادى المولود في بدل عقود وعقودا جميعا وان غرر رد في رقد رد ولا معه لان يقولون نحن نؤدى المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء ثمانى بغير ترك المولود في الكنية اه مكي وعدم جواز التسري لا ينافي فيكون السبب اذ اوطئ فولدت فاداه ابو السعد (قوله على نجومه المقسطة) لان الولد المولود في الكتابة يتكاتب بعبا اليه وكان شاهيل رتب لايه فيقبل له فلا يسقط التاجيل بموت الاب بخلاف الميراث اذ مات وعليه دين فوجبل بحل لان حق التاجيل لم يثبت لورثته انما ادى الاب حكم بعقود الاب والاداء على الموجود من سبب العقود وهو الاداء بشرط ان لا يمتد الى آخره من حراحيه تاداه ثم انما يظهر هذا اذا كان الركب اياه قبل اخصه فادى فان كان مستعرا وحل نجم من غير ذم يجرى فيه حكم ابيه فيعبر له كونه في كتابة ولزوجه له مال وهو صغير لا يعقل هل يقيم ثمانى عنه من يبيع بغيره على استوم بغيره كل ذلك بعد رتب هذا رتب الشر لا لى قال وسعرا حكم بغيره كان لولده صغيرا وسعرا ويحصل قدره كسب ويأمل فيه ويهمل من حذبه اجاب رحمه الله تعالى عن هذا التأمل بان القاضى يصيب له تخذه او يصا فيجمع له مالا وتفقد رقبته ومثل الصغير المقعد والزمن والمجنون اه (قوله وسوا بينهما) اعتبارا للمشتري فيع بالمولود فيها وله ان الاجل ثبت شرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف المقلد اليه ولم يسر حكمه اليه لان اتصاله بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل وقتها فيسرى حكمه اليه واذا دخل في حكمه يسمى على نجومه اه دور (قوله واما الابوان) اي اللذان اشتراهما في كتابه (قوله فيردان الرق) لانهما لم يدخلاه عنده استخفافا بغيره فخلان عندهما قايما فاداه القهستاني (قوله كاهات) اي بجمرد موته ولا يقبل منه ما يدل حال ولا موجب عند الامام اه حلي (قوله وقالان ادبا حالا عقودا والا) المصرح به في شرح المجمع والشرى لى ان الاصول كالفرع عندهما في السعي على النجوم فليقتصر من اين اخذ الشارح هذا الكلام اه حلي وبعبارة الشرى لى ان قول تركة ولدا اشتراهما فيها الحاشية الى ان الوالدين ليسا كأولاد فيها فان كسرا كاه وهذا عند ابي حنيفة وعندهما اذا مات المكاتب وترك ولدا مشترى اربا او اما يسمى على نجوم المكاتب كأولاد المولود في الكتابة كذا في مختصر الظهيرية ويدل عليه قول القم - ستانى قياسا فان اقياس على الفروع يقتضى السعي على النجوم مثل الفروع وقوله حالا بالتخفيف اى حال الموت والمراد بعده وهو بالتشديد بعد (قوله لورثته سراع ابن سر) قال في التبيين لانه لما ادى بدل الكتابة حكم بحقه في آخره من اجزاء حياته بعبده ولده في ذلك وقت يكون سراع ابن سر يديره مات سراع ابن سر اه (قوله وابنه الكبير) التقييد بالكبر خطأ فالحق ان الفروع حيث قال او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بجمرة اه حلي وقد يقال انما ذكرنا كبر لتوهم استقلاله بسبب كبره (قوله ضرورة انما ياد العند) اما اذا كان الابن مكاتب بعقده على حدة لم يرث الابن منه شيئا لانه لا يعتق بعقود ابيه بل يعتق مادامه فبناخر عقده عن عتق ابيه فلا يرث لان الرق مانع من اذ لا كسرى حوى عن غير ابيان لولده بعبده فبناخر عقده فبناخر رتب ادى الابن

قبل ابيه لا مانع من اذنه اه ابو السعد (قوله اى معتقة) فسر الحرة فبناخر لان حرة الاصل لا ولده لا حرة على ولدها اه عزى زاده ويدل على هذا التفسير قوله ولوقضى بالولاء لقوم ايه (قوله في الولد) اى بعبا خطأ مكي عن المعدن لان العاقلة لا تعقل العمد وهذا في البالغ اما الصغير فعمده خطأ (قوله ضرورة ان الاب لم يعتق بعد) لان العتق انما هو بالاداء بالفعل قال في التبيين لان المكاتب وان تركه مالا وهو الذي لا يحكم بعقده الا عند اداء بدل الكتابة اه قال الحلبي وهو علة لقضاء بالعبودية على عاقلة الام (قوله لعدم المناقاة) بل هو تقرير لها لان من قضية قيام الكتابة ان يكون موجب جنسية على موالى الام فاذا قضى بها القاضى عليهم كان القضاء تقرير للكتابة فتبقى الكتابة على حالها فاذا ادى بدل الكتابة عتق المكاتب وظم والابن ولا في جانب الاب فينجز اليه ولا لولا لان الولاء كالتب والنسب لا يثبت من قوم الام الا عند تعذر ثبانه من قوم الاب اه تبيين مختصرا (قوله ولا رجوع) اى لعاقلة الام على موالى الاب لانهم حين عقولوا كان الولاء ناشلهم وانما يثبت لقوم الاب مقتصر على زمان اعتاقه لان عبده وهو العتق يقتصر فلا يرجعون به كذا علة الزيلعي في كتاب الولاء في تكملة الذي يرى مانعة ثم في حيلة الارض اذا ظهر للولد ولا من قبل الاب عند اداء السبدل فوالى الام لا يرجعون بمعاذ لوان جنسية الولد في حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بعقده في آخره من اجزاء حياته فلا يستند عقده الى اول عقد الكتابة اما لو عقولوا عن جنسية بعد موت الاب قبل اداء السبدل رجعوا لان عتق الاب استند الى حال حياته فحين ان ولده كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجبورين على الاداء فيرجعون بما ادوا اه ابو السعد بزيادة من سري الدين عن التهاية (قوله لان في العين الخ) حذف اسم ان وهو ضمير الشأن والمراد بالعين ما يميز النقاد الموجودة في التركة (قوله لا مكان الوفاة في الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاة من الدين في الحال بان يكون المليون حاضر ساعة موت المكاتب فيطالب بما عليه فيدفع حال قلت المراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد وقول المصنف فهو تمييز لان هذا اختلاف في الولاء مقصود وذلك ينطبق على بقاء الكتابة وانتفاضها فانها اذا اقيمت مات عبدا واستقر الولاء لموالى الام ولا يثبت اتصال بها الاداءات حرا او اسقلا لولا الى موالى الاب وهذا فصل مجتهد فيه فيقتضاه ما لا يقتضيه القضاء فظهر ان كان تميز اه حوى قال في التبيين والحكم بالارث من الولد لموالى الام كالحكم بالولاء لهم حتى تنفص به الكتابة ولا يجوز نقضه وقال الاتفاق واما اذا مات الاب بعد موت المكاتب فاختص موالى الاب وموالى الام في ميراثه فقضى القاضى بالولاء لموالى الام كان ذلك القضاء فحتم للكتابة لان خصصهم وقت في بقاء الكتابة وانتفاضها ولا يستقر الولاء لاحد الوالدين الا بناء على ذلك ان بقيت واديت الكتابة وعتق الاب كان الولاء لموالى الوالدين وان انتقضت كان لموالى الام فوالى الام يقولون انتقضت حيث اعتقدوا ان المكاتب مات عبدا وهو مذموب بعض العصابة اذا مات المكاتب عن وفاء وموالى الاب يقولون بقيت حيث اعتقدوا ان المكاتب مات حرا كما هو مذموب بعض العصابة وانتقل الولاء اليها بجمردته ثم اذا قضى القاضى بالولاء لموالى الام وقع ذلك في فصل مجتهد فيه فنقد فكان القضاء تمييزا ثم اذا خرج الدين كان للمولى لانه كسب عبده اه (قوله لانه في فصل مجتهد فيه) علة لما تضمنه قول المصنف فهو تمييز من النقاد لانه لا يكون تمييزا الا اذا كان باعزا وانما كان نافذ احسانا له عن البطلان وهو ان لم منه بطلان الكتابة مع انها حق المكاتب وهو واجب الرعاية اولى بالصيانة عن البطلان من صيانة حق المكاتب لما ذكر من ان القضاء وقع في فصل مجتهد فيه وهو نافذ بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اولى من صيانة كتابا يختلف العصابة في بقائها (قوله وطالب) اى حل قهستاني (قوله فيجزئ ليرد المال) وهذا لا لاجماع لانه يتبدل الملك ما ركن آخر ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب في الصحيح وهذا عند محمد ظاهر لانه بغيره ملك المولى اكسابه ملكا بعبده اه حلي وجب نفس اجارة المكاتب اتمه نظرا اذا عجز وكذا عند ابي يوسف فانه وان تقر بملك المولى في كسبه عنده بغيره فله نوع ملك فيه وبالعز بتما كذا ذلك الحق وليس الحب في نفس الصدقة اذ لو كان فيها لما فارقها انما هو في فعل الاخذ لكونه اذلالا وهو لا يجوز للفقير بلا حاجته ولا للهابشي لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى اه حوى (قوله واصله حديث بررة) قال في التبيين يتبدل الملك كيتبدل العين فصار كعين آخر واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في حديث بررة في الهبة صدقة ولنا هدية قال ذلك حين اهدت اليه وكانت مكاتب اه قال قارئ الهدية بل كانت حرة اه وبه علم ان الاولى له ولان ان باقى بغير الغائبية (قوله

(فان ترك) المكاتب (ولدا من حرة)
(اي معتقة) عبا حلى (لم يترك مالا)
(اي بعبا خطأ) (قوله في الولد) (اي بعبا خطأ)
(قوله ضرورة ان الاب لم يعتق بعد) لان العتق انما هو بالاداء بالفعل قال في التبيين لان المكاتب وان تركه مالا وهو الذي لا يحكم بعقده الا عند اداء بدل الكتابة اه قال الحلبي وهو علة لقضاء بالعبودية على عاقلة الام فاذا قضى بها القاضى عليهم كان القضاء تقرير للكتابة فتبقى الكتابة على حالها فاذا ادى بدل الكتابة عتق المكاتب وظم والابن ولا في جانب الاب فينجز اليه ولا لولا لان الولاء كالتب والنسب لا يثبت من قوم الام الا عند تعذر ثبانه من قوم الاب اه تبيين مختصرا (قوله ولا رجوع) اى لعاقلة الام على موالى الاب لانهم حين عقولوا كان الولاء ناشلهم وانما يثبت لقوم الاب مقتصر على زمان اعتاقه لان عبده وهو العتق يقتصر فلا يرجعون به كذا علة الزيلعي في كتاب الولاء في تكملة الذي يرى مانعة ثم في حيلة الارض اذا ظهر للولد ولا من قبل الاب عند اداء السبدل فوالى الام لا يرجعون بمعاذ لوان جنسية الولد في حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بعقده في آخره من اجزاء حياته فلا يستند عقده الى اول عقد الكتابة اما لو عقولوا عن جنسية بعد موت الاب قبل اداء السبدل رجعوا لان عتق الاب استند الى حال حياته فحين ان ولده كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجبورين على الاداء فيرجعون بما ادوا اه ابو السعد بزيادة من سري الدين عن التهاية (قوله لان في العين الخ) حذف اسم ان وهو ضمير الشأن والمراد بالعين ما يميز النقاد الموجودة في التركة (قوله لا مكان الوفاة في الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاة من الدين في الحال بان يكون المليون حاضر ساعة موت المكاتب فيطالب بما عليه فيدفع حال قلت المراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد وقول المصنف فهو تمييز لان هذا اختلاف في الولاء مقصود وذلك ينطبق على بقاء الكتابة وانتفاضها فانها اذا اقيمت مات عبدا واستقر الولاء لموالى الام ولا يثبت اتصال بها الاداءات حرا او اسقلا لولا الى موالى الاب وهذا فصل مجتهد فيه فيقتضاه ما لا يقتضيه القضاء فظهر ان كان تميز اه حوى قال في التبيين والحكم بالارث من الولد لموالى الام كالحكم بالولاء لهم حتى تنفص به الكتابة ولا يجوز نقضه وقال الاتفاق واما اذا مات الاب بعد موت المكاتب فاختص موالى الاب وموالى الام في ميراثه فقضى القاضى بالولاء لموالى الام كان ذلك القضاء فحتم للكتابة لان خصصهم وقت في بقاء الكتابة وانتفاضها ولا يستقر الولاء لاحد الوالدين الا بناء على ذلك ان بقيت واديت الكتابة وعتق الاب كان الولاء لموالى الوالدين وان انتقضت كان لموالى الام فوالى الام يقولون انتقضت حيث اعتقدوا ان المكاتب مات عبدا وهو مذموب بعض العصابة اذا مات المكاتب عن وفاء وموالى الاب يقولون بقيت حيث اعتقدوا ان المكاتب مات حرا كما هو مذموب بعض العصابة وانتقل الولاء اليها بجمردته ثم اذا قضى القاضى بالولاء لموالى الام وقع ذلك في فصل مجتهد فيه فنقد فكان القضاء تمييزا ثم اذا خرج الدين كان للمولى لانه كسب عبده اه (قوله لانه في فصل مجتهد فيه) علة لما تضمنه قول المصنف فهو تمييز من النقاد لانه لا يكون تمييزا الا اذا كان باعزا وانما كان نافذ احسانا له عن البطلان وهو ان لم منه بطلان الكتابة مع انها حق المكاتب وهو واجب الرعاية اولى بالصيانة عن البطلان من صيانة حق المكاتب لما ذكر من ان القضاء وقع في فصل مجتهد فيه وهو نافذ بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اولى من صيانة كتابا يختلف العصابة في بقائها (قوله وطالب) اى حل قهستاني (قوله فيجزئ ليرد المال) وهذا لا لاجماع لانه يتبدل الملك ما ركن آخر ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب في الصحيح وهذا عند محمد ظاهر لانه بغيره ملك المولى اكسابه ملكا بعبده اه حلي وجب نفس اجارة المكاتب اتمه نظرا اذا عجز وكذا عند ابي يوسف فانه وان تقر بملك المولى في كسبه عنده بغيره فله نوع ملك فيه وبالعز بتما كذا ذلك الحق وليس الحب في نفس الصدقة اذ لو كان فيها لما فارقها انما هو في فعل الاخذ لكونه اذلالا وهو لا يجوز للفقير بلا حاجته ولا للهابشي لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى اه حوى (قوله واصله حديث بررة) قال في التبيين يتبدل الملك كيتبدل العين فصار كعين آخر واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في حديث بررة في الهبة صدقة ولنا هدية قال ذلك حين اهدت اليه وكانت مكاتب اه قال قارئ الهدية بل كانت حرة اه وبه علم ان الاولى له ولان ان باقى بغير الغائبية (قوله

فانما انطيطبه له لان المحرم على الغنى ابتداء الاخذ ما فيه من المال فلا يرد له من غير ضرورة اي وقد وجدت
 فاذا اخذ في حالة الفقر فبعد ذلك ليس فيه الا الاستدامة فيطيطبه له اي زيلعي (قوله لان المال لم يتبدل) لان
 المباح له يتناوله على ذلك المسح اه انما في (قوله بما لا يجنبه) قيد به لانه لو كان عالما عند الكتابة يصير
 مختارا للفداء جوي عن مسكين (قوله بما جنى) اي بوجبه (قوله فبقر) راجع الى الصورتين (قوله لوال المذبح)
 اي من المذبح وهو الكتابة (قوله وان قضى به عليه) هذا ما يخص المكاتب (قوله يبيع فيه لا يتقال الحق من
 رقبته الى قيمته بانتقضاء) بشرى ان الواجب هو القيمة لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية
 لكرخي والمبسوط وعلى هذا يكون تاويل كلامه اذا كانت القيمة اقل من ارش الجنابة اه حلي عن العناية
 (قوله في كسبه) اي لان موجب الجنابة عند تعذر دفعه على من يكون له الكسب الا ترى ان زيادة المدير
 واما الولد فوجب على المولى الاقل من قيمته ومن الارش لانه احق بكسبه اه بتبيين (قوله ويلزمه الاقل من قيمته
 ومن الارش) لان دفعه متعذر به بسبب انكسبه (قوله قبل افضاء) اي الحكم بارش الجنابات السابقة يعني
 اذا كانت اقل من الارش والا فالواجب الاقل من القيمة ومن الارش كما في شرح الجمع وشرى ليلية والمراد
 بالارش الارش لانه قد تكرر المعنى يجب عليه الاقل من قيمة واحدة ومن جلة الارش ومعلوم ان هذه القيمة
 الواحدة اذا كانت لارباب الارش تقسم عليهم بالخصص ويدل عليه ما في عزى زاده حيث قال لزمته قيمة
 واحدة فيسعى للاوليا في الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة لان دفع نفسه متعذر لكونه مكاتباً كذا في شرح
 الجمع بقى هل يطالب بقيمة الارش بعد عتقه بمرافاده الحلي (قوله ولو دمه فقيم) في في المبسوط واذا جنى
 المكاتب جنابة خطأ فانه يسعى في الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة فاذا جنى جنابة اخرى بعد ما حكم
 عليه بالاقل في الجنابة الاولى يلزمه بالجنابة الثانية ايضا الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة وان كانت الجنابة
 الثانية قبل ان يحكم عليه بموجب الجنابة الاولى فليس عليه اذ قيمة واحدة عندنا اه هندية (قوله بطلت)
 اي في حق المولى ويؤاخذ بها بعد العتق عند الامام خلافا لما نص شرح الجمع لوقته خطأ فصالح على مال
 او اقر به ففرض عليه باقية ثم عزوا اقراره بقتل عدم ثم اخرج وليؤد حتى يحذفه مطالب بعد العتق عند ابي حنيفة
 واه لا مطلقا اي يطلب به في الحال ويباع فيه بعده اه ومثله في البرهان شرى ليلية وهذا وفي الهندية عن
 المبسوط وان قرأ المكاتب بجنابة خطأ او عدم انقصاص فيه واقراره بما زاد من مكاتبه وان عزز ورد في الرق
 بطلت عنه قضى عليه به اولم يقض وهذا قول الامام وذكر في كتاب الجنابات ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا
 يؤخذ بما قضى عليه من اخاصة وما اداه قبل الجز لم يسترد عندهم جميعا اه وفيما عن السكافي وان اخرج
 المكاتب عن دم عداقره ولم يؤد بدل الصلح حتى عزز في الرق فالصلح في حق المولى فامد ولا يؤخذ به الا بعد
 العتق عند الامام وعندنا يؤخذ به في الحال اه (قوله لم تنسخ الكتابة) لان احق العبد في الدور لانها
 سبب الحرية وسبب حق المرحه اه مكي (قوله ويؤدى المال الى وراثته) اي وراثته كغيره وروى اصعب
 قه تاني وذلك لانهم قاموا مقام الميت ولودع المكاتب الى وصي الميت عتق مواته كان على الميت دين اولاً لان
 الوصي قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يمتد له دفعه الى من
 لا يستحق اقتبض منه فصار كالدفع الى اجنبى وان لم يكن عليه دين لم يمتد ايضا حتى يؤدى الى كل واحد من
 الورثة اه حلي عن الوصي - صفة ادمار لانه اذا يدفع على هذا الوجه لم يدفع الى المستحق مكي عن الجوهرة
 قوله بخلاف موت المملوك فانه بطل الاجل لانه لا يمتد قد خربت وانتقل الدين الى ائتمه وهي عين اه زيلعي
 قوله لا يبيع تاجيله الامن اثنتي لادى في ثلث في شرى ليلية فلو دونه وهو مريض لا يبيع تاجيله
 الا في الثلث فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نحره اه (قوله وان حرره الخ) هذا الاعتاق من جهة الميت
 حتى ان الولاء يكون له كور من عصبته دون الاناث اه جوهرة (قوله استحصانا) والذين ليس ان لا يفتق لانهم
 لم يملكو لان المكاتب لا يقبل النقل بسبب الاسباب فكذلك اباء الارث ولذا لا يملكون ولولا ذلك
 لكان لهم وجه الاستحصان ان هذا يجعل ابراه عن بدل الكتابة فانه قسم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعتاق
 ابراه انتضاء او اقرارا بالانتضاء منه قه اذمته لانه لم يبق عليه دين فيعتق لبراه اذمته كما ذاب ابراه المولى من بدل
 انكسبه كاه اه حلي عن التبيين (قوله لا يفتق عتقه) لانه لا يقبل ابراه الارث وانما ينقل اليهم ما في ذمته ولا

فانما انطيطبه له بخلاف قه ابراه اعني او ابراه
 جوي عن مسكين (قوله بما جنى) اي بوجبه (قوله فبقر) راجع الى الصورتين (قوله لوال المذبح)
 اي من المذبح وهو الكتابة (قوله وان قضى به عليه) هذا ما يخص المكاتب (قوله يبيع فيه لا يتقال الحق من
 رقبته الى قيمته بانتقضاء) بشرى ان الواجب هو القيمة لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية
 لكرخي والمبسوط وعلى هذا يكون تاويل كلامه اذا كانت القيمة اقل من ارش الجنابة اه حلي عن العناية
 (قوله في كسبه) اي لان موجب الجنابة عند تعذر دفعه على من يكون له الكسب الا ترى ان زيادة المدير
 واما الولد فوجب على المولى الاقل من قيمته ومن الارش لانه احق بكسبه اه بتبيين (قوله ويلزمه الاقل من قيمته
 ومن الارش) لان دفعه متعذر به بسبب انكسبه (قوله قبل افضاء) اي الحكم بارش الجنابات السابقة يعني
 اذا كانت اقل من الارش والا فالواجب الاقل من القيمة ومن الارش كما في شرح الجمع وشرى ليلية والمراد
 بالارش الارش لانه قد تكرر المعنى يجب عليه الاقل من قيمة واحدة ومن جلة الارش ومعلوم ان هذه القيمة
 الواحدة اذا كانت لارباب الارش تقسم عليهم بالخصص ويدل عليه ما في عزى زاده حيث قال لزمته قيمة
 واحدة فيسعى للاوليا في الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة لان دفع نفسه متعذر لكونه مكاتباً كذا في شرح
 الجمع بقى هل يطالب بقيمة الارش بعد عتقه بمرافاده الحلي (قوله ولو دمه فقيم) في في المبسوط واذا جنى
 المكاتب جنابة خطأ فانه يسعى في الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة فاذا جنى جنابة اخرى بعد ما حكم
 عليه بالاقل في الجنابة الاولى يلزمه بالجنابة الثانية ايضا الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة وان كانت الجنابة
 الثانية قبل ان يحكم عليه بموجب الجنابة الاولى فليس عليه اذ قيمة واحدة عندنا اه هندية (قوله بطلت)
 اي في حق المولى ويؤاخذ بها بعد العتق عند الامام خلافا لما نص شرح الجمع لوقته خطأ فصالح على مال
 او اقر به ففرض عليه باقية ثم عزوا اقراره بقتل عدم ثم اخرج وليؤد حتى يحذفه مطالب بعد العتق عند ابي حنيفة
 واه لا مطلقا اي يطلب به في الحال ويباع فيه بعده اه ومثله في البرهان شرى ليلية وهذا وفي الهندية عن
 المبسوط وان قرأ المكاتب بجنابة خطأ او عدم انقصاص فيه واقراره بما زاد من مكاتبه وان عزز ورد في الرق
 بطلت عنه قضى عليه به اولم يقض وهذا قول الامام وذكر في كتاب الجنابات ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا
 يؤخذ بما قضى عليه من اخاصة وما اداه قبل الجز لم يسترد عندهم جميعا اه وفيما عن السكافي وان اخرج
 المكاتب عن دم عداقره ولم يؤد بدل الصلح حتى عزز في الرق فالصلح في حق المولى فامد ولا يؤخذ به الا بعد
 العتق عند الامام وعندنا يؤخذ به في الحال اه (قوله لم تنسخ الكتابة) لان احق العبد في الدور لانها
 سبب الحرية وسبب حق المرحه اه مكي (قوله ويؤدى المال الى وراثته) اي وراثته كغيره وروى اصعب
 قه تاني وذلك لانهم قاموا مقام الميت ولودع المكاتب الى وصي الميت عتق مواته كان على الميت دين اولاً لان
 الوصي قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يمتد له دفعه الى من
 لا يستحق اقتبض منه فصار كالدفع الى اجنبى وان لم يكن عليه دين لم يمتد ايضا حتى يؤدى الى كل واحد من
 الورثة اه حلي عن الوصي - صفة ادمار لانه اذا يدفع على هذا الوجه لم يدفع الى المستحق مكي عن الجوهرة
 قوله بخلاف موت المملوك فانه بطل الاجل لانه لا يمتد قد خربت وانتقل الدين الى ائتمه وهي عين اه زيلعي
 قوله لا يبيع تاجيله الامن اثنتي لادى في ثلث في شرى ليلية فلو دونه وهو مريض لا يبيع تاجيله
 الا في الثلث فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نحره اه (قوله وان حرره الخ) هذا الاعتاق من جهة الميت
 حتى ان الولاء يكون له كور من عصبته دون الاناث اه جوهرة (قوله استحصانا) والذين ليس ان لا يفتق لانهم
 لم يملكو لان المكاتب لا يقبل النقل بسبب الاسباب فكذلك اباء الارث ولذا لا يملكون ولولا ذلك
 لكان لهم وجه الاستحصان ان هذا يجعل ابراه عن بدل الكتابة فانه قسم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعتاق
 ابراه انتضاء او اقرارا بالانتضاء منه قه اذمته لانه لم يبق عليه دين فيعتق لبراه اذمته كما ذاب ابراه المولى من بدل
 انكسبه كاه اه حلي عن التبيين (قوله لا يفتق عتقه) لانه لا يقبل ابراه الارث وانما ينقل اليهم ما في ذمته ولا

اعتاق البعض ابراه عما يصادف حصته لا غير ولو برئ منه بالاداء لم يفتق فكذلك ابراه جوهرة ولا يبرأ من
 الدين ايضا لان البراه لم تنبت الاقتضاء فاذا بطل المقتضى للبراه اي وهو الاعتاق بطل المقتضى ايضا وهو
 الابراه لانه لم ينبت الابره وكذا الوقبض نصيب الكل بغير امرهم لا يفتق الا اذا اجاز واقبضه او قبضه بامرهم
 لانه اذا قبضه بغير امرهم لم يبرأ عن نصيب غير القابض ولهذا كان لهم ان يطالبوا به المكاتب زيلعي مختصرا
 (قوله على الصحيح) وقيل يفتق اذا اعتقه السابقون ما لم يرجع الاول اه وجزم به القهستاني فان قلت حيث
 جعلته ابراه انتضاء او اقرارا فالمانع من ان يجعل الاعتاق من واحد كذلك لانه يملك الابراه في نصيبه والاقرار
 باستيفائه قلنا لا يصح لانما جعله ابراه انتضاء تعميم لعنقه والعتق لا يثبت في المكاتب ابراه بعض البديل
 او اذمته لا في بعضه ولا في كله لان عتقه معلق بسقوط جميع البديل ولهذا الوارث المورث عن بعض البديل لم يفتق
 منه شيء واذا لم يمكن اثبات المقتضى لا يثبت المقتضى فلا وجه لبراه البعض افاذه الاكل في العناية (قوله طلقها
 ثنتين) كذا في الفرلان اعتبارا بالنساء فان بعض نسخ المتن طلقها ثلاثا لا وجه لانه بطلانها لا يثبت حصلت
 الحرمة الغليظة (قوله وكذا الحلي) اي اذا طلق امة طلقين ثم ملكها لا تحل حتى تنكح زوجا غيره ومثل الحارثي
 والمديروا بن ام الولد والمدة هي ولذا قال الحلي هذه المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء (قوله كاتبا عبدا
 كاتبة واحدة الخ) قيد بالعبد الواحد احتراماً عن عيدين رجلين كاتباهما كاتبة واحدة ثم عزز احدهما كان
 لمولاه ان ينسخ الكتابة وان كان مولى الاخر غائبا غندية عن المحيط (قوله لانها) اي السيدين كسبه واحد
 وهو لا يقبل التجزى (قوله يعجز بطلب احدهم) اي بعد طلب العبد لان احد الورثة ينتصب خصما عن السابقين
 (قوله بكرة) اي يعقد واحد (قوله ولم يعلم) اي القاضي لم ينصرح بمفهومه فيحتمل ان يقال ان القاضي اذا كان
 عالما وقضى بعجزه صح ويحتمل ان المراد ان القضاء به ليس له وجه الا عند عدم العلم ومع ذلك لا يتقدفاذا كان عالما
 فعدم التقاض بالاولى ويجوز وقال الحلي ورأيت بهامش المجتبى على قوله ولم يعلم القاضي ما نصه وفيه نظر انتهى
 لكن اذا حملناه على الوجه الثاني لا نظير (قوله فليس للآخر رد في الرق) الذي في الهندية عن المحيط فان غاب
 هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الاخر واستدعى المولى في نجم او نجمين فجوز فاراد ان يرداه او اعاضى
 فليس له ذلك اه (قوله فاقول للمكاتب عندنا) لانه ينكر الزيادة ويستحق الضمان عن نفسه (قوله وفيما سوى دين
 الكتابة) كدين اتمه لادى دين اخذه من سيده حال اذنه ثم كاتبه او فرض او تمن ما يباعه له (قوله قولان) ظاهره
 انه ما على حد سواء (قوله وفي غير جنس الحق الخ) قال العلامة عبد البر الحلي لغة المنع وسببه دافع عول يحبس
 والفاعل مكانه والغصير فيه للسيد وفيها الكتابة وفي البيت ثلاث مسائل الاولى لو كان المولى استولى على مال
 لمكاتبه من غير جنس بدل الكتابة له مطالبة المولى به وبجبه الحاكم عايه الثانية من مفهوم ذلك انه لو كان من
 جنس بدل الكتابة فاصبه به وكانت مسئلة الظفر فليس له المطالبة الثالثة المشار اليها بقوله والعبد فيها مخير
 اي لا يجبر على قبولها وله فسخها بغير رضى المولى لانها عقد لازم في حق المولى فقط اه افاذا كان هذا حكم الكتابة
 مطلقا وانما في به تقيما للنظم (قوله لا ولاد) متعلق بولاد زوجين متعلق باستقرار صفة لا ولاد والضمير في حررا
 للزوجين ولولى ايهم متعلق بولاد والحاصل ان المعتقة اما ان تزوج نفسها من عبد او مكاتب فولادها مملوكا اليها
 الا اذا اعتق الاب بعد فانه يحرر ولا ولد له ماله ليس للام اي المولى اذ دخل في الولاء فغير مصدر مسمى
 بمعنى المدخول وان تزوجت بعين قوم فكذلك لانه استوى الجاهلان اذ في كل ولا عتاقة والاب هو الاصل
 في الولاء كالنسب فكان اثبات الولاء من جانب اولى وان زوجت نفسها من عربي فكذلك لانه اجتمع شرفان في
 جهتين في جانب الام شرف العتاقة وفي جانب الاب شرف نسب العرب وهو فوق ولا العتاقة فيكون الاثبات
 من جانب اولى وان زوجت نفسها من رجل اسلم من اهل الحرب فولادها مملوكا للمولى الام عندهما سواء والى الاب
 اولم يوال وقال ابو يوسف ان كان للاب مولى فلم يولد له ولزوجت نفسها من عجمي له انا في الاسلام فعندهم الولاء
 للاب وعندنا في يوسف لقوم الام افاذه العلامة عبد البر (قوله في) ضميره كالغصير الذي يبعده للمكاتب (قوله فاما
 لميت) اي قام ولد المكاتب الذي قدم مات ولدها (قوله من الولد) باسكان اللام متعلق بمحذوف صفة لميت (قوله
 بيع) اي لاجل ابراه بدل الكتابة ولو قالت اؤدى بدل الكتابة كلها في الحال لم يقبل ذلك منها وساع في قول
 الامام كذا رواه ابو سليمان عنه ذكره عبد البر (قوله والحلي) بالجر عطف على ميت اي اذا كان معها ولد له ولد

على الصحيح لانه لم يملكه ولا يجوز عده من الولي
 عانده (مكاتب تحت امة طلقها ثنتين فلكم
 لا يجل له) ان يراها (حتى تنكح زوجا غيره)
 وكذا الحر كما تقرر في محله (كلاما عبدا كاتبة
 واحدة) اي يعقد واحد (وعجز المكاتب لا يزوج
 افعاضى حتى يجتمعها) لانها كواحد مجتبى
 الورثة فان القاضي يعجز بطلب احدهم بطلب
 وفيه كاتبة عبدي ولم يعلم بكاتبة الاخر لم يصح
 في الرق او القاضي ولم يعلم بكاتبة الاخر لم يصح
 فان غاب هذا المردود (فروع) اختلاف المولى
 لا يترده في الرق فان غاب المولى المالك عندنا
 والمكاتب في قدر البديل فالقول للمكاتب عندنا
 ولا يجزى المكاتب في دين مولاه من راجية فليست
 وفيما سوى دين حررا
 وفي عتاق الوهابية
 وفي غير جنس الحق يجزى سدا
 مكاتبه والعبد فيها مخير
 ولا ولاد زوجين حررا
 لمولى ايهم من اللام معبر
 توفي وما توفي فاما ميت
 من الولد بيع والحلي تسمى وتخصير

حتى حصل الاكراه بعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل من مكره الى المكره وبما يصلح ان يكون المكره آله
 للمكره فصار كان المكره فعل ذلك نفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان واتلاف ماله ومضى كان الاكراه بوعيد
 تلف على قول من الاقوال ان كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل ويتعلق بثبوته بالقول كالطلاق والعناق لحكمه
 ان يعتبر المكره آله للمكره في حق الاتلاف لانه يصلح آله للمكره وفي حق التلف الذي لا يصلح آله فيه يعتبر
 فصولا على المكره وان كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل كالبيع والابارة ولا قرار حكيم ذلك الاكراه فساد
 ذلك اتقول وكذلك اذا كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل الا انه لا يتعلق بثبوته بالقول حتى ان من قصد ان يكفر يكون كافرا قبل ان
 كاذرة فانه يستوى فيها الهرزل والحد ولا يتعلق بثبوته بالقول حتى ان من قصد ان يكفر يكون كافرا قبل ان
 يتلف فلا تصح ردة المكره اه تصرف (قوله ان يني) وان كان مال الكالم يضمن لان التمن كان امانة في يد المكره لانه
 اخذه باذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان اه (قوله يجوز بالاجازة القولية والفعلية) الاولى
 التعبير بالزوم والافهوا فاذ كاسبق الا ان يقال المراد انما تنفي الحرمة بالاجازة اما الفاسدة غيرها كما اذا باع
 درهما بدرهمين لا يجوز اصلا وايضا البيع الفاسد لا يجوز ولا يتقلب صححها بالاجازة وعلى ما قدمنا فاعني
 جواز اتقلا به صححها بالاجازة (قوله وان تداولته الايدي) بخلاف غير فاسد من العقود الفاسدة لان الامتداد
 ثم لحق الشرح وهذا الحق العبدى المكره وهو مقدم لحاجته وغنى الرب تعالى كرماني (قوله منه) اي من البائع
 المكره بالفتح (قوله تعتبر القيمة) اي اذا اعتقه المشتري ولم يرض البائع بعد بان لم يجزه (قوله دون وقت القبض)
 بخلاف الفاسد فتعتبر القيمة فيه وقت القبض (قوله والرابع التمن) اي اذا اكره البائع والتمن اذا اكره المشتري
 (قوله لا اخذه باذن المشتري) اي والبائع (قوله بخلافها) اي الصور الاربع (قوله وان لم يوعده) فاذا
 وعده يكون اكره ابا لا في قول في الهندية السلطان اذا هدر رجلا وقال لا تقتل او تشرب هذا الخمر
 او تما كان هذه الميتة او لما كان لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه تناول اذا كان في غالب
 رايه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يمت اول حتى قتل كان آثما في ظاهر الرواية عن اصحابنا وذكر شيخ الاسلام انه آثم
 ما عود به الا ان يكون جاهلا بالاجازة حال الضرورة فلم يتناول حتى قتل يرجح ان يكون في سعة من ذلك
 فاما اذا كان عالما بالاجازة كان مؤاخذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فاما اذا كان في غالب رايه انه يمازحه
 بذلك ويعدده ولا يقتل لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم رايه في ذلك وكذا لو وعده بثلث عضوه ان
 قال لا قطعن يذبح وما اشبهه وكذا لو وعده بشرب مائة سوط وما اشبه ذلك مما يخاف منه تلف نفسه او عضوه
 اعضاءه السلطان اذا اكره رجلا بالقتل على ان يقطع يده وسعه ان يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم صاحبه في
 ذلك فعلى المكره التمسك ولو اكره بالقتل على ان يقتل نفسه لا يسهل ان يقتل نفسه ولو قتل نفسه لاشي على المكره
 ولو قال السلطان لرجل القتل في هذه التاروا لا تقتل ان كان النار قد وضعت في يده لا يجوز وسعه ان يلقى
 نفسه فيما كان في ومات فعلى الامر انقص في قول الطرفين وان كان بحيث لا يجوز منها لكن له في الفاه قليل
 راحة كان له الاتقاء فان هلك كان على الامر انقص عند الطرفين وعند ابي يوسف تجب الدية في مال الامر
 ولا يفسل هذا الميت وان لم يكن فيه قليل راحة لا يسهل ان يلقى نفسه فان فعل فله ان يهدر في قواه ومثله
 لو قال القتل في هذا الماء او قال له لتقتل نفسك من شاة جيل والاقتل غير انه ان وجد ادنى راحة وسعه
 ان يلقى نفسه فان فعل فله فدية على العاقلة عند الامام وفي قول صاحبيه لا يسهل ان يلقى نفسه فان فعل
 وهلك فعلى الامر انقص وهو فرع القتل بالقتل اه مختصر ابي المثنى وشريحه ولو اكره بقتل على تردى من
 جبل او اقحام اي دخول نار او ما يهلكه وكل من هذه الثلاثة مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر عنده وقال لا يلزمه
 لصبر ابي يوسف مع الامام في رواية وكذا الخلاف لو وقعت نار في سفينة في البحر ان صبر حتى ترقق فله الخيار عند
 الامام وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد بن ثابت رواية واحدة اه (قوله يقتل الخ) هذا في الاكراه المجرى وهو
 التكامل (قوله اوتلف عضوه) الاولى حذف تلف ويحتمل ان يقرأ بالنصب عطفا على مثل الجرود (قوله فيقتل)
 منه الاكراه اي اربعة وعشرون على الايقاع كما ياتي اه حاشي وهذا احدي روايتين عن الامام وقال ابي يوسف اذا ددوا
 بما يحل به الدم فهو اكره معتبر وقال محمد اذا خلا من ماني موضع لا يمنع عنه فهو كالسلطان اه من شرح العلامة
 بـ بالبرهان لا يشرى لاني (قوله اكره المحرم) اي بالقتل بقرينة ما بعده ومثله غيره من الماني فان قتل الصيد فلا

(قوله في قول من الاقوال ان كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل ويتعلق بثبوته بالقول كالطلاق والعناق لحكمه)
 (قوله يعتبر المكره آله للمكره في حق الاتلاف لانه يصلح آله للمكره وفي حق التلف الذي لا يصلح آله فيه يعتبر فصولا على المكره وان كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل كالبيع والابارة ولا قرار حكيم ذلك الاكراه فساد ذلك اتقول وكذلك اذا كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل الا انه لا يتعلق بثبوته بالقول حتى ان من قصد ان يكفر يكون كافرا قبل ان كاذرة فانه يستوى فيها الهرزل والحد ولا يتعلق بثبوته بالقول حتى ان من قصد ان يكفر يكون كافرا قبل ان يتلف فلا تصح ردة المكره اه تصرف (قوله ان يني) وان كان مال الكالم يضمن لان التمن كان امانة في يد المكره لانه اخذه باذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان اه (قوله يجوز بالاجازة القولية والفعلية) الاولى التعبير بالزوم والافهوا فاذ كاسبق الا ان يقال المراد انما تنفي الحرمة بالاجازة اما الفاسدة غيرها كما اذا باع درهما بدرهمين لا يجوز اصلا وايضا البيع الفاسد لا يجوز ولا يتقلب صححها بالاجازة وعلى ما قدمنا فاعني جواز اتقلا به صححها بالاجازة (قوله وان تداولته الايدي) بخلاف غير فاسد من العقود الفاسدة لان الامتداد ثم لحق الشرح وهذا الحق العبدى المكره وهو مقدم لحاجته وغنى الرب تعالى كرماني (قوله منه) اي من البائع المكره بالفتح (قوله تعتبر القيمة) اي اذا اعتقه المشتري ولم يرض البائع بعد بان لم يجزه (قوله دون وقت القبض) بخلاف الفاسد فتعتبر القيمة فيه وقت القبض (قوله والرابع التمن) اي اذا اكره البائع والتمن اذا اكره المشتري (قوله لا اخذه باذن المشتري) اي والبائع (قوله بخلافها) اي الصور الاربع (قوله وان لم يوعده) فاذا وعده يكون اكره ابا لا في قول في الهندية السلطان اذا هدر رجلا وقال لا تقتل او تشرب هذا الخمر او تما كان هذه الميتة او لما كان لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه تناول اذا كان في غالب رايه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يمت اول حتى قتل كان آثما في ظاهر الرواية عن اصحابنا وذكر شيخ الاسلام انه آثم ما عود به الا ان يكون جاهلا بالاجازة حال الضرورة فلم يتناول حتى قتل يرجح ان يكون في سعة من ذلك فاما اذا كان عالما بالاجازة كان مؤاخذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فاما اذا كان في غالب رايه انه يمازحه بذلك ويعدده ولا يقتل لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم رايه في ذلك وكذا لو وعده بثلث عضوه ان قال لا قطعن يذبح وما اشبهه وكذا لو وعده بشرب مائة سوط وما اشبه ذلك مما يخاف منه تلف نفسه او عضوه اعضاءه السلطان اذا اكره رجلا بالقتل على ان يقطع يده وسعه ان يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم صاحبه في ذلك فعلى المكره التمسك ولو اكره بالقتل على ان يقتل نفسه لا يسهل ان يقتل نفسه ولو قتل نفسه لاشي على المكره ولو قال السلطان لرجل القتل في هذه التاروا لا تقتل ان كان النار قد وضعت في يده لا يجوز وسعه ان يلقى نفسه فيما كان في ومات فعلى الامر انقص في قول الطرفين وان كان بحيث لا يجوز منها لكن له في الفاه قليل راحة كان له الاتقاء فان هلك كان على الامر انقص عند الطرفين وعند ابي يوسف تجب الدية في مال الامر ولا يفسل هذا الميت وان لم يكن فيه قليل راحة لا يسهل ان يلقى نفسه فان فعل فله ان يهدر في قواه ومثله لو قال القتل في هذا الماء او قال له لتقتل نفسك من شاة جيل والاقتل غير انه ان وجد ادنى راحة وسعه ان يلقى نفسه فان فعل فله فدية على العاقلة عند الامام وفي قول صاحبيه لا يسهل ان يلقى نفسه فان فعل وهلك فعلى الامر انقص وهو فرع القتل بالقتل اه مختصر ابي المثنى وشريحه ولو اكره بقتل على تردى من جبل او اقحام اي دخول نار او ما يهلكه وكل من هذه الثلاثة مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر عنده وقال لا يلزمه لصبر ابي يوسف مع الامام في رواية وكذا الخلاف لو وقعت نار في سفينة في البحر ان صبر حتى ترقق فله الخيار عند الامام وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد بن ثابت رواية واحدة اه (قوله يقتل الخ) هذا في الاكراه المجرى وهو التكامل (قوله اوتلف عضوه) الاولى حذف تلف ويحتمل ان يقرأ بالنصب عطفا على مثل الجرود (قوله فيقتل) منه الاكراه اي اربعة وعشرون على الايقاع كما ياتي اه حاشي وهذا احدي روايتين عن الامام وقال ابي يوسف اذا ددوا بما يحل به الدم فهو اكره معتبر وقال محمد اذا خلا من ماني موضع لا يمنع عنه فهو كالسلطان اه من شرح العلامة بـ بالبرهان لا يشرى لاني (قوله اكره المحرم) اي بالقتل بقرينة ما بعده ومثله غيره من الماني فان قتل الصيد فلا

شي عليه في القياس ولا على الذي امره في الاستحسان على اتقائل الكفاية اما الا من فلا شيء عليه وان كانا
 مجرمين جميعا فعلى كل واحد منهما ما كفارة اه (قوله لا المشتري) فلو كان مكره هاربا لم يبيع في يده من غير تعد
 لا يضمن ويملك امانة حوى عن الصغرى (قوله ضمن قيمته) ولو كان قبض البائع التمن وقادته انه لو كانت القيمة
 ازيد منه رجع البائع بالارد (قوله ضمن قيمته للبائع) الاولى حذفه والاقتصار على وله ان يضمن ايا شاء
 (قوله لقيضه به قد فاسد) اي لقيضه قبض تلك باختياره بعقد فاسد اه مكي (قوله من المكره بالكسر) لان
 المكره آله فلو كان المكره بالكسر دفع مال المكره بالفتح الى المشتري (قوله رجع على المشتري بقيته) لانه باء
 الضمان ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون مال الكالة من وقت وجود السبب بالاستناد (قوله نفذ اى جاز لما امر)
 الذي مرتب عليه بلزم وعلمه بان عقود المكره نافذة غير لازمة والحرمة السابقة لا تنفي بالضمان بعد الهلاك ليل
 بالتوبة وعسيرة الزبلي ولو ضمن المشتري ثبت ملكه فيه فلا يرجع على المكره كما لا يرجع غاصب الغاصب
 اذا ضمن ولانه ملكه بالشرع والقبض لانه اشتراه وهو مبيع حقيقة من كل وجه غير انه توقف نفوذه على سقوط
 حتى المكره في الفسخ فاذا ضمن قيمته نفذ ملكه فيه كسائر المبيعات اه ولو عجز الزبلي بالشبوت بدل النفاذ لكان
 اوضح ولو اقر صدر عبارته (قوله كل شرأ بعده) الاولى ان يجعل هذه مسئلة مستقلة موضوعها عند تداول
 الايدي وما قبله موضوعه في مشتري واحد والكلام في ثبوت ملكه (قوله لو ضمن المشتري الثاني) اما لو ضمن
 الاول فينفذ الكل (قوله فيجوز ما بعده لا ما قبله) لانه اذا ضمنه لم يسقط حقه لان اخذ القيمة كاسترداد العين
 فتسقط المبيعات التي قبله ويكون اخذ الثمن استردادا للمبيع (قوله بخلاف ما اذا اجاز المالك احد المبيعات)
 ولو كان المجرى هو الفاعل لا خير ابو السعود (قوله لزال المانع بالاجازة) جازا الكل اه (قوله او ضرب) اي غير
 متلف الا ان يقول لا ضرب من على عينه اذ كثر نهاية (قوله اذ لا ضرر في اكرهه غيره لمجي) قال في النسخ لان هذه
 المحرمات انما يباح عند الضرورة كما في الخمصة لقيام المحرم في احوالها ولا ضرورة عند عدم الخوف على النفس
 او انعضوا وفي القهستاني قال به ضامة بل ان الخيف في زمانه التعذيب فيباح تناول عند التهديد به كما في
 الكسوف ويبنى ان يباح عند التهديد باخذ كل المال اه (قوله بل فرض) مسائل الاكراه ثلاثة اقسام قسم
 العزيمة فيه الاقدام على ما اكره عليه ولو امتنع حتى قتل بآثم وهو شرب الخمر وتناول الميتة وما يجري مجراه وقسم
 العزيمة الامتناع والاقدام رخصة وهو اكره عليه ولو امتنع حتى قتل بآثم وهو شرب الخمر وتناول الميتة وما يجري مجراه وقسم
 اراء تخفاف بالدين وقسم العزيمة الامتناع ولا رخصة في الاقدام عليه بحال وهو قتل نفس معصوم محترم او قطع
 عضوه اه اتقاني (قوله اثم) لانها في هذه الحالة مباحة وادراك النفس او العضو بالامتناع من المباح
 حرام اه زبلي (قوله تلفاته) قال في التبيين لانه موضع الخفاء وقد دخله اختلاف العلماء وقصده في زعمه
 الاحتراز عن المصيبة وكان معذورا فلا يثم اه (قوله بالخطاب) اي بالاحكام التكليفية (قوله في اول الاسلام)
 اي اسلام المحدث (قوله كافي الخمصة) اي الجماعة الشديدة فانه يثم اذا تم تناول ما ذكر لان الله تعالى استثنى
 حال الضرورة بقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد
 فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم والمستثنى يكون حكمه ابد اخلاف حكم المستثنى منه ولم يفصل بين ان تكون
 الضرورة بسبب الخمصة او الاكراه (قوله وقد روي) مراده به الامام ابو الحسن علي القدوري (قوله وقلبه مطمئن
 بالايمان) اي ثابت لم تتغير عقيدته اه (قوله ثم ان روي لا يكفر) بان قصد بقوله كفر بالله اثم ايا كاذبا ولم يقصد
 الانشاء حوى وكذا اثم نبي الله صلى الله عليه وآله وقال انما خطري ان يزل من النصارى فانه يكفر قضاء لادانة قهستاني
 (قوله لادانة) لانه انى بغير ما اكره عليه حوى (قوله كفر وبانت امره اذ ديانة وقضاء) لانه لما خطر له هذا امكنه
 الخروج عما طلب منه وانعدمت الضرورة فكان ما تاعاه حوى وفي صورة ثالثة وهو ان يقول لم يخطري بيالى
 شيء ولكن كفرت وقلبي مطمئن بالايمان لاني من استحسن انالاه لما يخطري به الى سوى ما اكره عليه بتحقت
 الضرورة فبغير رخص وكذا لو اكره على مجود اصيل فان لم يخطري به شيء لم يثم وان خطر به الى ان يصل الى الله
 مستقبلا او غيره يبنى ان يقصد ذلك لان الهلة بدون استقبال تجوز عند الضرورة فان تركه وقصد الصلاة
 للصليب كفر وبانت امره اذ تركه المخرج اه وقد علم من هذا ان الثور يثم انما يلزم عند خطوره اه (قوله ويؤجر)
 اجر الشهداء لان خبيبا صير حتى صلب وناه على الله عليه ولم سيد الشهداء (قوله لترك الاجراء المحرم)

(قوله في قول من الاقوال ان كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل ويتعلق بثبوته بالقول كالطلاق والعناق لحكمه)
 (قوله يعتبر المكره آله للمكره في حق الاتلاف لانه يصلح آله للمكره وفي حق التلف الذي لا يصلح آله فيه يعتبر فصولا على المكره وان كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل كالبيع والابارة ولا قرار حكيم ذلك الاكراه فساد ذلك اتقول وكذلك اذا كان قول لا يستوى فيه الحد والهرزل الا انه لا يتعلق بثبوته بالقول حتى ان من قصد ان يكفر يكون كافرا قبل ان كاذرة فانه يستوى فيها الهرزل والحد ولا يتعلق بثبوته بالقول حتى ان من قصد ان يكفر يكون كافرا قبل ان يتلف فلا تصح ردة المكره اه تصرف (قوله ان يني) وان كان مال الكالم يضمن لان التمن كان امانة في يد المكره لانه اخذه باذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان اه (قوله يجوز بالاجازة القولية والفعلية) الاولى التعبير بالزوم والافهوا فاذ كاسبق الا ان يقال المراد انما تنفي الحرمة بالاجازة اما الفاسدة غيرها كما اذا باع درهما بدرهمين لا يجوز اصلا وايضا البيع الفاسد لا يجوز ولا يتقلب صححها بالاجازة وعلى ما قدمنا فاعني جواز اتقلا به صححها بالاجازة (قوله وان تداولته الايدي) بخلاف غير فاسد من العقود الفاسدة لان الامتداد ثم لحق الشرح وهذا الحق العبدى المكره وهو مقدم لحاجته وغنى الرب تعالى كرماني (قوله منه) اي من البائع المكره بالفتح (قوله تعتبر القيمة) اي اذا اعتقه المشتري ولم يرض البائع بعد بان لم يجزه (قوله دون وقت القبض) بخلاف الفاسد فتعتبر القيمة فيه وقت القبض (قوله والرابع التمن) اي اذا اكره البائع والتمن اذا اكره المشتري (قوله لا اخذه باذن المشتري) اي والبائع (قوله بخلافها) اي الصور الاربع (قوله وان لم يوعده) فاذا وعده يكون اكره ابا لا في قول في الهندية السلطان اذا هدر رجلا وقال لا تقتل او تشرب هذا الخمر او تما كان هذه الميتة او لما كان لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه تناول اذا كان في غالب رايه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يمت اول حتى قتل كان آثما في ظاهر الرواية عن اصحابنا وذكر شيخ الاسلام انه آثم ما عود به الا ان يكون جاهلا بالاجازة حال الضرورة فلم يتناول حتى قتل يرجح ان يكون في سعة من ذلك فاما اذا كان عالما بالاجازة كان مؤاخذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فاما اذا كان في غالب رايه انه يمازحه بذلك ويعدده ولا يقتل لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم رايه في ذلك وكذا لو وعده بثلث عضوه ان قال لا قطعن يذبح وما اشبهه وكذا لو وعده بشرب مائة سوط وما اشبه ذلك مما يخاف منه تلف نفسه او عضوه اعضاءه السلطان اذا اكره رجلا بالقتل على ان يقطع يده وسعه ان يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم صاحبه في ذلك فعلى المكره التمسك ولو اكره بالقتل على ان يقتل نفسه لا يسهل ان يقتل نفسه ولو قتل نفسه لاشي على المكره ولو قال السلطان لرجل القتل في هذه التاروا لا تقتل ان كان النار قد وضعت في يده لا يجوز وسعه ان يلقى نفسه فيما كان في ومات فعلى الامر انقص في قول الطرفين وان كان بحيث لا يجوز منها لكن له في الفاه قليل راحة كان له الاتقاء فان هلك كان على الامر انقص عند الطرفين وعند ابي يوسف تجب الدية في مال الامر ولا يفسل هذا الميت وان لم يكن فيه قليل راحة لا يسهل ان يلقى نفسه فان فعل فله ان يهدر في قواه ومثله لو قال القتل في هذا الماء او قال له لتقتل نفسك من شاة جيل والاقتل غير انه ان وجد ادنى راحة وسعه ان يلقى نفسه فان فعل فله فدية على العاقلة عند الامام وفي قول صاحبيه لا يسهل ان يلقى نفسه فان فعل وهلك فعلى الامر انقص وهو فرع القتل بالقتل اه مختصر ابي المثنى وشريحه ولو اكره بقتل على تردى من جبل او اقحام اي دخول نار او ما يهلكه وكل من هذه الثلاثة مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر عنده وقال لا يلزمه لصبر ابي يوسف مع الامام في رواية وكذا الخلاف لو وقعت نار في سفينة في البحر ان صبر حتى ترقق فله الخيار عند الامام وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد بن ثابت رواية واحدة اه (قوله يقتل الخ) هذا في الاكراه المجرى وهو التكامل (قوله اوتلف عضوه) الاولى حذف تلف ويحتمل ان يقرأ بالنصب عطفا على مثل الجرود (قوله فيقتل) منه الاكراه اي اربعة وعشرون على الايقاع كما ياتي اه حاشي وهذا احدي روايتين عن الامام وقال ابي يوسف اذا ددوا بما يحل به الدم فهو اكره معتبر وقال محمد اذا خلا من ماني موضع لا يمنع عنه فهو كالسلطان اه من شرح العلامة بـ بالبرهان لا يشرى لاني (قوله اكره المحرم) اي بالقتل بقرينة ما بعده ومثله غيره من الماني فان قتل الصيد فلا

واما فيما بينه وبين الله تعالى ان لم يبعده فليس يعلم اه (قوله للشبهة) المتكثرة قد رآنا قتل لاحتمال عدم الردة
 حوى ولو قال لاحتمال عدم اسلامه حقيقة اولالكان اولى وعبارة المنبوع ولو اكره الكافر على الاسلام فاسلم
 فان كان حريسا يصح بالاجماع وان كان ذميا يصح اسلامه عندنا وهو استحسان والقياس ان لا يصح وهو قول
 الشافعي رحمه الله تعالى اه سرى الدين (قوله وتوكيله بطلاق وعناق) فينفذ تصرف الوكيل ويرجع الموكل
 على المكره بما اتلف عليه استحسانا والقياس ان لا يرجع لان الاكراه وقع على التوكيل به وبه لا يثبت الاتلاف
 وانما يتلف بفعل الوكيل بعد ذلك باختياره وقد لا يقبل اصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل وجه الاستحسان
 ان غرض المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طرفا الى الازالة فيضمن
 ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه الاكراه زيلعي (قوله وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بطلاق
 الوكيل وعناقه (قوله فقياس) وجه القياس ان الوكالة تبطل بالهزل فكذلك الاكراه كالبيع وامثاله وجه
 الاستحسان ان الاكراه لا يبيع بغيره فلو كان يوجب فساد فكذا التوكيل لا يفسد مع الاكراه والشروط
 الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات اه (قوله وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه) من حيث
 منع الصحة لان الاكراه يفتى بفسخ الرضى ويؤثر في عدم الازم وعدم الازم يمكن المكره من الفسخ
 فالاكراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق فلا يحتمل الفسخ لا يبعد فيه الاكراه مخ (قوله ثمانية عشر) هي
 طلاق ونكاح ورجعة وحلف بطلاق او عناق او طهارا او ابلا او عناق عبد او ابياب حج او صدقة على نفسه وعفو
 عن دم عمد وجب له وقبول طلاق على مال لو اكرهت واسلام نصراني والتبدير والامتيلاد والرضاع واليمين
 والنذر (قوله نعم) هولاء احب التهر ونظم السكال بعضها اتمثال

يصح مع الاكراه عناق ورجعة ونكاح وابلا وطلاق مفارق
 وفي نكاح واليمين ونذره وعفو وقتل شاب منه مفارق

قلت وما عدا هذه المذكورات يرجع اليها (قوله لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مدونه) لانه اقراره برفع الذمة التي
 فله اختيار عند زوال الاكراه ان شاء امضاء وان شاء فسخه (قوله لان البرأءة لا تصح مع الهزل) اي فيؤثر فيها
 الاكراه (قوله على طلب الشفعة) الاولى عن وبه عبر في الخاتمة وهو في نسخ كذلك (قوله لا يطل شفعته)
 ان اذا اطلب عند اتكمن قال في الهندية ولو اكره على تسليم الشفعة بعد طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفع
 حين علم بها اراد ان ينكح بطلبها فاكراه على ان لا ينطق باطلب يوما واكثر كان على شفعته اذا خلى عنه فان طلب
 عند ذلك والابطل شفعته كذا في النظر بوجه اه (قوله ولا رتبة بلسانه) لانه لا يكره من غير تبدل الاعتقاد
 (قوله فلا تين زوجته) لان النقطة غير موضوعة لفرفة والاكراه دليل على عدم تغير الاعتقاد (قوله والقول
 له استحسانا) وجهه ما تقدم والقياس ان يكون القول لها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر يجب لمصالح البيوت
 بها فيستوى فيها الطابع والمكره مخ (قوله وقد ساعدت التنازل خلافه) الذي تقدم عنها وعن الجملانية
 التفصيل وهو انه اذا ورى تين قضاء لادبانه وان لم يصد التوبة مع خطورهما تين قضاء وديانة وقد افاد ذلك
 الزباني وذكر انه مع اغناء قوله سابقا على انكراهه عنه ليعرف عليه قوله فلا تين زوجته (قوله فقطعت
 يده او قتل على ما ذكر) اي الاقرار على معنى لام التعليل ولا يجوز فعل ذلك به وقد ذكر صاحب المحيط ذلك بحكم
 بم القاضى وعبارته ولو اكره على ان يفر على نفسه بفساح او حد فاقول يلزمه شيء فان اقيم عليه باقراره وهو
 معروف بما اقربه الا انه لا ينة عليه لم يقتض من المكره استحسانا ومن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفا
 بذلك اقتض من المكره فبما فيه قصاص ومن مالا يصاح فيه اه (قوله للشبهة) اي شبهة انه هل ما اقربه (قوله
 فهو اكره) سواء كان اكره على البيع بالقيمة او انى او استغنى عنى انى انى في هذه اوقاف ذكره شرح يكون
 كراهية به وهو ان الاكراه لا يفسخ ولا يفسد (قوله ان منكره لا يفسد) وان كان يفسد فلا اكراهية الا ان
 يكون لغيره (قوله وكذا الزنا وسائر افعالات) قال في الهندية ولو اكره على ان يقتل مسلما او يرقى ليس له ان يفعل
 احدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان رقى حدقا سا ولا يحد استحسانا وعليه مهرها وان
 قتل المسلم يقتل الامر فلو كان الاكراه في هذا المقتضى من اقراره بالحد لا يكون اقرارا بقتل المسلم
 قتل غنى قصاصا ولا يقتل الامر اكره اكره ولو اكره رجل على ان يقتل مسلما فلا يملك ان يتلف ما لا يملك

قوله للشبهة (قوله للشبهة) المتكثرة قد رآنا قتل لاحتمال عدم الردة
 حوى ولو قال لاحتمال عدم اسلامه حقيقة اولالكان اولى وعبارة المنبوع ولو اكره الكافر على الاسلام فاسلم
 فان كان حريسا يصح بالاجماع وان كان ذميا يصح اسلامه عندنا وهو استحسان والقياس ان لا يصح وهو قول
 الشافعي رحمه الله تعالى اه سرى الدين (قوله وتوكيله بطلاق وعناق) فينفذ تصرف الوكيل ويرجع الموكل
 على المكره بما اتلف عليه استحسانا والقياس ان لا يرجع لان الاكراه وقع على التوكيل به وبه لا يثبت الاتلاف
 وانما يتلف بفعل الوكيل بعد ذلك باختياره وقد لا يقبل اصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل وجه الاستحسان
 ان غرض المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طرفا الى الازالة فيضمن
 ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه الاكراه زيلعي (قوله وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بطلاق
 الوكيل وعناقه (قوله فقياس) وجه القياس ان الوكالة تبطل بالهزل فكذلك الاكراه كالبيع وامثاله وجه
 الاستحسان ان الاكراه لا يبيع بغيره فلو كان يوجب فساد فكذا التوكيل لا يفسد مع الاكراه والشروط
 الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات اه (قوله وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه) من حيث
 منع الصحة لان الاكراه يفتى بفسخ الرضى ويؤثر في عدم الازم وعدم الازم يمكن المكره من الفسخ
 فالاكراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق فلا يحتمل الفسخ لا يبعد فيه الاكراه مخ (قوله ثمانية عشر) هي
 طلاق ونكاح ورجعة وحلف بطلاق او عناق او طهارا او ابلا او عناق عبد او ابياب حج او صدقة على نفسه وعفو
 عن دم عمد وجب له وقبول طلاق على مال لو اكرهت واسلام نصراني والتبدير والامتيلاد والرضاع واليمين
 والنذر (قوله نعم) هولاء احب التهر ونظم السكال بعضها اتمثال

كان له ان يأخذ مال الغير ولا يملكه سواء كان ذلك المالك اقل من الدين او اكثر لان اتلاف مال الغير من خص وليس
 بباح فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لان اتلاف مال الغير من خص وقتل المسلم ليس
 بمرخص وان اتلف مال الغير يضمن الا امر كذا في فتاوى قاضي خان وان ابي عنه احق قتل فهو افضل اه (قوله
 فباعه صحيح لعدم تعينه) لانه طامع في البيع لا راد آه المال يقتضى بطريق الاستعراض والاستعاضة من غير
 بيع الجارية مثلا هندية (قوله بع كذا) ظاهر كذا منهم انه لا يكون اكرها الا تعين المبيع اما اذا امره بطلاق
 البيع لا يكون اكرها (قوله قد صار مكرها فيه) اي ويسع المكره فاعده ولو اكره على بيع الجارية بثلث درهم
 فباعها بدينار فيمتا الف درهم فسد البيع في قول المأثنا منهم الله تعالى هندية (قوله بالضرب) ظاهر
 اطلاقه بيم الضرب غير المبرح فالمراد الاكراه ولو غير ملجئ فالهبة بمنزلة البيع يؤثر فيه الاكراه غير الملجئ
 وفي فتاوى قاضي خان قيده بالضرب المتلف وعبارته كذا في الهندية اذا اكره الرجل امره بضرب متلف لمصالح
 من الصداق او تبيده كان اكرها لا يصح صلحهما ولا ابرأؤه في قول ابي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى (قوله فليس
 باكره) لان كل فعل من هذه الافعال جائز شرعا والافعال الشرعية لا توصف بالاكراه (قوله منع امراته
 المريضة) الظاهر ان المراد به المرض الذي يحتاج في مثله الى والدتها فاما المرض الخفيف فلا ينضمها عن الخروج
 فيه شرعا كما اذا كانت صحيحة ومثل الابوين احدهما فيا ينظر ويحرم (قوله فوجب بعض المهر) وهبة
 الكل كهبة البعض (قوله الزفاف) اي الذهاب الى بيت الزوج (قوله انها متوفت ميراثا) هو مثال فخله
 اكرها على انها قبضت دينها منه (قوله لانها في معنى المكره) هذه العلة تظهر فقيها اذا اراد التزوج عليها
 او التسرى فان ذلك مما ينسب صبرها ونظم ذلك صاحب الفتاوى ان يبره يقال
 وما منع زوجته عن اهلها * لتب المهر يكون مكرها
 كذلك منع والدته * خروجها يعلم من بيته

قال المصنف في تحفة الاقران ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لزوج ابنته البكر من وجعل فلما
 ارادت الخروج الى بيت زوجها منعه الاب الا ان يشهد عليها انها متوفت منه ما تصرف فيه من ميراث امها
 فافترت بذلك ثم اذن لها فالحكم فيه عدم صحة الاقرار كونها في معنى المكره لما ذكر من المنع والحياة يغلب
 في الابكار وبه اثنى ابوالسعود العمادى اه وانت تعلم ان البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من
 يقدر على المنع من الاولياء كالاب للعله الشاملة فليس قيده او كذلك البكارة ليس قيدها كما هو مشاهد في ديارنا
 من اخذ مهره من كراهة ابن حتى من ابن ابن الم وان بعدوان منعته اشهر ما اوقام اه (قوله المكره باخذ
 المال) الاولى التعيين على (قوله لا يضمن ما اخذ الخ) قال في البسوط وان لصا اكره رجلا بوعده تلف حتى
 اعطى رجلا ماله واكره الاخر على ذلك حتى قبضه منه ودفعه فملاك المال عنده فالضمان على الذي اكرههما
 دون القاض وكذلك لو اكره القاض على قبضه ليدفعه الى الذي اكره فقبضه وضاع عند قبضه ان يدفعه اليه
 فلا ضمان على القاض اذا حلف بالله ما اخذ ليدفعه اليه طامعا وما اخذ الا ليرده على صاحبه الا ان يكره
 على دفعه اه هندية (قوله قال القول للمكره مع يمينه) لانه يتي الضمان عن نفسه وعنده فريضة على صدقه وهي
 اكرهه (قوله والدفع) اي اذا اكره على دفع ما عنده من نحو الوديعة لشخص (قوله انما يسهه مادام حاضرا
 عنده المكره) قال في الهندية ولو اكره بوعده تلف على ان يأخذ مال فلان في دفعه اليه وجوب ان يكون في سعة
 من اخذ ودفعه اليه والضمان فيه على الامر وانما يسهه هذا مادام حاضرا عند الامر فان كان ارسله ليفعل
 تخاف ان يقتله ان ظفربه ان لم يفعل او يفعل ما هديه لم يحل الاقدام على ذلك الا ان يكون رسول الامر معه على
 ان يرده عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكره هدهه بالحس او القيد
 لم يسهه الاقدام على ذلك كذا في البسوط اه (قوله اكره على اكل طعام نفسه ان جاءه الارجوع) فان قلت
 بشكل بما اذا اكل طعام غيره مكرها جاءه حيث يضمن المكره لا المكره وان حصل النفع للمكره قلت المكره هنا
 اكل طعام المكره لا طعام الغير لان الاكراه على اكل اكره على اقتض عدم اكل اكل بلا قبض وكما قبض
 المكره صار قبضه مقولا الى المكره صار ثمة فقه وقال له كل ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا هنا وفي طعام
 نفسه لا يمكن جعل المكره حيا فكل اكل لان ضمان الغصب يجب بازالة اليد ولا تصور الازالة مادام

فباعه صحيح لعدم تعينه والحيلة ان يقول من
 ان اعطى ولا مال في فاذا قال انظر اربع كذا
 فقد صار مكرها فيه بزارية (خوفه اربع كذا
 بالضرب حتى وهبته مهرها لم يصح) الهبة
 (ان قدر الزوج على ان يفسد فليس باكره خاتمة
 بطلاق او تزوج منع امراته المريضة عن
 وفي مجمع الفتاوى منع امراته المريضة عن
 الميراث الى ابو جبار لانها كالمكره قلت
 بعض المهر فله جواب حادثة الفتوى وهي زوج
 ويؤخذ من رجل فلما ارادت الزفاف منعه
 بنه البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعه
 الاب الا ان يشهد عليها انها متوفت منه
 ميراث امها فافترت بذلك ثم اذن لها فالحكم
 فلا يصح اقرارها بكونها في معنى المكره وبه
 اثنى ابوالسعود العمادى اه وانت تعلم ان البيع
 شرح منطوقه تحفة الاقران في بحث الهبة
 (المكره باخذ المال) الاولى التعيين على (قوله لا يضمن ما اخذ الخ) قال في البسوط وان لصا اكره رجلا بوعده تلف حتى
 اعطى رجلا ماله واكره الاخر على ذلك حتى قبضه منه ودفعه فملاك المال عنده فالضمان على الذي اكرههما
 دون القاض وكذلك لو اكره القاض على قبضه ليدفعه الى الذي اكره فقبضه وضاع عند قبضه ان يدفعه اليه
 فلا ضمان على القاض اذا حلف بالله ما اخذ ليدفعه اليه طامعا وما اخذ الا ليرده على صاحبه الا ان يكره
 على دفعه اه هندية (قوله قال القول للمكره مع يمينه) لانه يتي الضمان عن نفسه وعنده فريضة على صدقه وهي
 اكرهه (قوله والدفع) اي اذا اكره على دفع ما عنده من نحو الوديعة لشخص (قوله انما يسهه مادام حاضرا
 عنده المكره) قال في الهندية ولو اكره بوعده تلف على ان يأخذ مال فلان في دفعه اليه وجوب ان يكون في سعة
 من اخذ ودفعه اليه والضمان فيه على الامر وانما يسهه هذا مادام حاضرا عند الامر فان كان ارسله ليفعل
 تخاف ان يقتله ان ظفربه ان لم يفعل او يفعل ما هديه لم يحل الاقدام على ذلك الا ان يكون رسول الامر معه على
 ان يرده عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكره هدهه بالحس او القيد
 لم يسهه الاقدام على ذلك كذا في البسوط اه (قوله اكره على اكل طعام نفسه ان جاءه الارجوع) فان قلت
 بشكل بما اذا اكل طعام غيره مكرها جاءه حيث يضمن المكره لا المكره وان حصل النفع للمكره قلت المكره هنا
 اكل طعام المكره لا طعام الغير لان الاكراه على اكل اكره على اقتض عدم اكل اكل بلا قبض وكما قبض
 المكره صار قبضه مقولا الى المكره صار ثمة فقه وقال له كل ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا هنا وفي طعام
 نفسه لا يمكن جعل المكره حيا فكل اكل لان ضمان الغصب يجب بازالة اليد ولا تصور الازالة مادام

(قوله فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب) اما المجنون فمقدم عنه والصبي غير العاقل كالمجنون والعاقل لا يفت
على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف الولي على عدم الموافقة اذ يبلغ حد الشهوة ولهذا لا يتوقف بيان
على ايازته ولا يتخذ ان يباشره اه مخ (قوله فحكمه كمين) قال في الشربلية في اطلاق تشبيه افعاله بافعال
الصبي تأمل بل يجب ان يكون هذا في تصرف صدر منه حال عدم افاقته واما تصرف وجد منه حال افاقته فهو
فيه كالعاقل كما ذكره الزيلعي اه وسئل ما وقع في النهاية وقع في غاية البيان قال الشلبي في حاشية الزيلعي اقول
والذي يظهر لي توفيق الله اي في التوفيق بينهما اي بين ما في غاية البيان اي والنهاية وبين ما في الزيلعي وهو
الذي نقله الشربلية عنه ان الحق التفصيل فان كان لا فاقته وقت معلوم فقد في ذلك الوقت فالحكم فيه
النفذ كالعاقل وان لم يكن لا فاقته وقت معلوم فقد في حال الافاقة فالحكم فيه الوقت كالصبي فينبغي ان
يحمل ما قاله الزيلعي رحمه الله على الاول وما ذكره الاتقي في رحمه الله تعالى على الثاني اه ومثل ما في النهاية
والنهاية في المنار لحاشية الدين واما ذهاب العقل اذ لا فان تصرفه لا تطفه الاجازة والفرق بين الافاقة المعلومة
وغيره انه في المعلومة تحقق محوه بحسب عادته ما غيره فيحصل انه حال جنونه ~~ت~~ ككلام العقلاء (قوله
ولا اعتناهما) لما فيه من الضرر (قوله ولا اقرارهما) لان اعتبار الاقوال بالسرع والاقوال يحتمل الصدق
والكذب فامكن رده (قوله نظرهما) على ثلاثه ثقله (قوله وصح طلاق عبد) لقوله صلى الله عليه وسلم كل
طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه اه مخ (قوله اخر الى عتقه) لزوال المانع حينئذ وهذا في العبد المحجور والكبير
اذا كان صغيرا لا واخذ به بحال من الاحوال حموى عن المبسوط وهذا ما لم يطرا عليه اذن فان اذله بعد
قراره بانه مال سائر بشر عه قربه فان قال ما قررت به كان حقا باو اخذ به في الحال وان قال ما قررت
به كان باطلا لا يؤخذ به اه فذهب لمصنف وانما انزول في نفذه لان نفاذه لا يعر عن نعلق الدين برقبته
وكسبه وكذا هذا خلاف ما في السير درر (قوله مدر) لان المولى لا يستوجب على عبده ما لا اه درر (قوله ويجوز
وقود ان موجبهما (قوله قيم في الحال) ولولا يحضر مولاه وارقيم عليه ينة محضته شرط عندهما خلاف
ما في يوسف (قوله بقاءه على اصل الحرية في حقهما) لان ما من خواص الانسانية وهو ليس بمملوك من حيث
هو آدمي بل من حيث هو مال ولا ثم يصح اقرار مولى به ما عليه وبطلان حق المولى ضحي اه حموى (قوله عند
يدورين نفع وضرر) بخلاف الاتهاب حيث يصح بلا اذن المولى اكونه نفعه بمحض وبخلاف الطلاق واعتناق حيث
لا يحتاج لكونهما ضررا بمحض وان اذن المولى اه درر مز يد (قوله من هؤلاء المحجورين) قال خواهر راده اي من
الصغير والعبد وذكر جمع واراد اختصية في قوله تعالى فقد سعت قلوبكم وقال في شرح السامع اراد الصغير والاميد
ونحوه الذي يجنب ويضيق لا الذي ذهب عنه فان تصرف مثل هذا لا يصح وان لحقه الاجرة ولم يذقده بقوله
وهو بعبده اه شلبي ا قوله يعرف ان البيع مالباح) ويعرف العين البديرة من انفا حش وبفصد تحصيل الربح
ارادة اه ريلعي (قوله ابرو اليه) جعل في لاداية المولى شاملا للعبادات وخصه ابن فرشته في شرح الجمع
ما في ضي ومن له ذمة تجار في مال الصغير كلاب والجد والوصي فلا يجوز باذن الاخ والم والم واجاب المقدسي
بجمل هذا التعميم على ما هو في فعله كالنكاح فتصح ايازته من الاخ والم حموى وفي الهندية ولو اذن القاضي
للصبي بالتصرف والاب ياي صح واذا تصرف الابن العاقل ثم اذله المولى بالتصرف فاجاز ذلك التصرف نفذ
مراجبة وانما كان له ابر بعبده لا ابر اكن به ذمة الصفة فيحمل ان ~~ت~~ ون في عتقه مصلحة فيجيزه المولى او المولى
ان رأى فيه ذمة اه (قوله كان ضمان عبيد بعد العتق على مام) اي عن البدائع وذكر في النهاية انه يعين
في الحال وكذا في الغاية فانه قال فع ما اذا كان النصب ظاهرا يعين في الحال قياسا فيه لان افعال العبد
معتبرة ولو كان النصب ظهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال الفقيه اه ومن عبارة الغاية بينهم التوفيق فمن
اوجب الضمان في الحال حمول قوله على ما اذا ثبت مويد به ظاهرا ومن اخره الى عتقه حمول قوله على
ما اذا ثبت باقراره وفي الحلبي لو جنى على النفس يقتض منه في الحال ان جنى على النفس بما يوجب القصاص
ويذفع وبغدي ان جنى عليها بما لا يوجب القصاص اوجب على الطرف عدا او عدا اه (قوله واحد بما فعله)
هنا من حداب اومع وهو يتوقف على التكليف (قوله وان قتل) اي العبي المحجور وليس بالتفديد بالجر
في هذا ما تراه حتى لا يذم دونه في اوجب رفة لحكم كذب ابو السوء درر (قوله لو اختلف ما اقرسه) اطلاق الجواب

[illegible]

في نسخ ابي حفص وفي نسخ ابي سليمان انه قوله ما قال ابو يوسف هو ضمان وهو الصحيح اه يرى عن الذخيرة
ولو انك مال غيره بلا سبق ايداع او اقراض ضمن بالايجاع اه شرح تورير الاذهان (قوله وما اودع عنده
بلاذن وليمه) قيد بعدم الاذن لانه لو اذن له وليمه في اخذ الوديعة بضمن انفاقا كما في المصنف والاولى حذف قوله
بلاذن وليمه ويكون قوله به بلاذن راجعا الى المسائل الاربع واحترز به عما اذا اتلف ما اودع عنده اياه فانه
بضمنه واطلق عدم الضمان في الوديعة وهو مقيد بما سوى الرقيق اما هوذا اودعه واستهلكه بضمن اجماعا يبرى
عن البدائع (قوله وما اعيره وما بيع منه) لانه ضمان عقد عندهما والصبي ليس من اهل الزام الضمان وعند
ابي يوسف ضمان فعل وانه من اهل التزام الفعل قنية (قوله ما اذا اودع صبي محجور ومثله) قال في جامع القصوين
وهي من مشكلات ايداع الصبي قلت لانه كمال لانما يضمنها الصبي اى في الصور المستثناة للتقليط من
مالكها وهذا لو وجد اه اشباه (قوله وهي ملك غيرها) اى وقد اودعه بغير اذن المالك وفي البيري عن منية المفق
لو اودع عبد محجور اما لا ودفعه الى مثله لم يضمن الاول ما لم يعتق وليس له تعين الثاني اه (قوله ولا يحجر على
حر مكاف بسفه) وفي نسخة يحذف على وهذا عند الامام قال الاتفاق وجه قول ابي حنيفة الكتاب والاجماع
والمعقول ثم قال واما الاجماع فهو ان السفه اذا طلق او اعتق او تزوج يصح منه هذه التصرفات بالاتفاق وكذا اذا
اقر على نفسه بالحدود والقصاص صح بالاتفاق فلو كان محجورا عليه لم يصح تصرفاته اصلا لسلب ولايته فاذا صح
تصرفه في النفس وهي الاصل وجب ان يصح تصرفه في المال وهو التبع بالطريق الاولى بدلالة الاجماع (قوله
هو تذيير المال الخ) قال القهستاني السفه بفحنتين في اللغة الخفة وفي الشريعة تذيير المال واتلافه على خلاف
مقتضى العقل والشرع فارة كتاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء اه وفي
شرح الحموى السفه العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجى والسفيه من عادته
التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفا لا لغرض ولا ليعده العفلا من اهل الديانة غرضه ما مل
دفع المال الى المقتنين واللعابين وشراء الحسامات الطيارة ثم قال والفحش في التجارة من غير محبة اه ونحوه
للزبلى والمراد انه كان رشيدا ثم سفه ما اذا بلغ مفايقه كفي الذخيرة انه يمنع عنه ماله ما لم يبلغ ثمان وعشرين
سنة عنده وقال لا يمنع عنه ماله مادام السفه قائما اه ابو السعود قال في الاشياء ولم ارحكم شهادة السفه ولا شئت
انه ان كان مضيعا لمانه في الشر فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الحيرة تقبل شهادته وعند الشافعي رضي الله
نعمالي عنه لا يحجر في وجوه الخير واختلاف في المنس قال الامام لا يحجر بالفلاس بل يحبس الى ان لا يظهر له مال
فيخرج ولا يحول بينه وبين غرماته وقال اذا اقلس حيل بينه وبينهم الا ان يبرهنوا ان له مالا اه وفي الهداية
وقالا اذا طلب غرما المنس الحجر عليه حرج القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقرار حتى لا يضر
بالغرماء وباع ماله ان امتنع المنس من بيعه وقسمه بين الغرماء بالخصص عندهما (قوله فيحجر عليه عندهما)
استدرك مع ما ياتي مع عدم صحة التبريع ايضا اه حلي (قوله وفسق) اى من غير تذيير مال فان الفاسق اهل
للاولانية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله قهستاني وهذا يقيدان الفاسق غير محجور
عليه اتفاقا وهو الذي تنفذه عبارة الزبلى والبرهان والدرر قال فيها والرشد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ
مصلح ماله لا يحجر عليه ولو فاقا عندنا وعند الشافعي وفي الدين ايضا اه (قوله ودين) قال في الهندية الحجر
بسبب الدين ان يركب الرجل ديون تستغرق امواله وتزيد على امواله وطلب الغرماء من القاضي ان يحجر عليه
حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقربه لغريم آخر فالقاضي يحجر عليه عندهما ويعمل بحججه حتى لا تصح هبته
ولا صدقته به وذلك وعند ابي حنيفة رحمه الله انه الى لا يحجر عليه ولا يهب ماله حتى تصح منه هذه التصرفات
انتهى وفيها ثم لا خلاف عندهما ان الحرج بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الحرج بسبب الفساد
والسفه قال ابو يوسف رحمه الله انه لا يثبت الا بقضاء القاضي ايضا وعند محمد يثبت الحرج بنفس السفه ولا يتوقف
على القضاء اه محيط وفي ذكر الفساد الذي هو الفسق نظر لما مر واذا قهستاني ان المناياخ اختلفوا في الحرج
بالدين هل هو خلاف سبب او مبنى على القضاء بالفلاس وعلى هذا لا يمكن القضاء بالفلاس ثم الحرج بناء عليه
عنده لان القضاء بالفلاس لا يتحقق حال الحياة خلافا لمائة شرط لصحة اقباضها بالحجر عندهما القضاء بالفلاس
ثم الحرج بناء عليه والحجر بالقهديم جميع الاموال والدين يخص المال الموجود حتى تمت تصرفه في مال خدث

وما اودع عنده بل اذن وليه وما اعطاه وما يع
منه بل اذن ويستغنى من ايداعه ما اذا اودع صبي
مجهور وشاه وهى ملك غيرهما فلا الا تغني
الدافع والاخذ (ولا يجبر على تركه بغير
هو خير المال فانه يبيع على خلاف مقتضى
الشرع او العقل ورور وفوق الحريكان بصرفه
قضاء المساجد ونحو ذلك فيجبر عليه عند
وتماضي في فوائده من الاشياء (ونفس دين)

بعدمه بالكسب اه (قوله وغدا) قال في الكافي واما الجرح بسبب الغفلة وهو ان لا يكون مقصدا ولكنه علم القلب
لا يمتد الى التصرفات الراجعة وبغير في التجارات ولا يصبر عنها فان القاضي يحجر على هذا المكلف اه وفي المغرب
رجل مغفل على صيغة اسم المفعول من التفتيل وهو الذي لا فطنة له اه ولا يقبل شهادته والظاهر ان المغفل في
الجرح غير في الشهادة وهو انه في الجرح لا يمتد الى التصرف الراجع وفي الشهادات من لا يمتد كرايه او يستعمله
ولا قدرته على ضبط المشهود به اه اشباه (قوله بل يمنع مقت ما جن) من المجنون والاسم المجانبة بالضم فيها
وفي الجهرية بمن الشيء بمن مجونا اذا صلب وغلط وقولهم رجل ما جن كانه اخذ من غلط الوجه وقلة الحياء
وليس يعرف محض اه واما عيب المنع وغيره لا يوجب اشارة الى انه ليس بجرح حقيقة كما ياتي في التنبيه عليه (قوله
يه لم الحيل المباطلة) ولا ياتي بعبارة من تحيل الحرام او تحريم الحلال زياني (قوله وطبيب جاهل) وهو الذي
يسقي المريض دواء مهلكا علم به الا اذا اقوى عليه الدواء لانه لا بد من زيادة من الزيادة
(قوله ومكارفلس) وهو الذي يتقبل الكرامة ويصرفها الى غير وجهها ولا يبال ولا يهتم بحمل عليه ولا له مال يشتري به
الدواب والناس يعتمدون عليه ويدفعون الكرامة اليه ويصرفها ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاءه اوان الخروج
يحتج فتذهب اموال الناس وثقت حاجاتهم من الفرو والحب لان دفع الضرر العام واجب وان كان فيه الحاق
الضرر الخاص اه منع قال السيد الحموي في شرحه واسباب الجرح ثلاثة وهي ما ذكر من الضعف والرق والجنون
وقد اخرج في هذه الثلاثة ثلاثة اخرى وهي المفتي الجاحل والطبيب الجاهل والمكاري المغفل روي ذلك عن الامام
في البيانية والحق هذه الثلاثة ثلاثة اخرى المحتكر وارباب الطعام فانعدوا في البيع بالقيمة ذكروا في الحظر
وما لو اسلم عبد لذي وامنع من بيعه بعه القاضى ذكره ابن فرقة في شرح الجمع في الجرح فادعى قوله ما السفيه
والمغفل والمديون في الشئ من الضياء في شرح الجمع وما روي عن الامام انه كان لا يرى الجرح الا على ثلاثة
المفتي الجاحل والطبيب الجاهل والمكاري المغفل فليس المراد حقيقة الجرح وهو المفتي الذي يمنع نفوذ
التصرف الا ترى ان المفتي لو اخطى بعد الجرح واصاب في الفتوى جاز ولو اخطى بعد الجرح واخطا لا يجوز ذلك للطبيب
لو اخطى الادوية بعد الجرح فتدبره فدل انه ما اراه به حقيقة الجرح وانما اراد المنع الجسدي بان يمتنعوا عن عملهم حسا
لان المفتي الجاحل يفسد اديان المسلمين والطبيب يفسد ابدانهم والمكاري يفسد اموالهم فانه اذا اجر الابل وليس
له ابل ولا طهر بحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالتاس يعتمدون عليه فيدفعون اموالهم لاجل الكرامة
ويتصرفون فيما اخذوه في حاجته فاذا جاءه اوان الخروج يفتي فيضيع اموال المسلمين فيفسد هذا الشخص متعدد
الى العامة ايها كاخويه والحق الضرر الخاص لدفع الضرر العام جاز فان كان منهم عن ذلك من باب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر لان باب الجرح فلا يلزمه التناقض كذا في البدائع اه (قوله به اي يتولمها بفتي)
وفي التوضيح واختار قولهم ما قد تاتي بوجوده من بعض المرامش عن الشر ببلال كيف يفتي بقوله ما في الجرح
وقد اختلف فيه فعمد بجرحه مجر والسفاهة او يوسف بقضاء القاضى اه قلت اذا جرح يات على القاعدة التي قدمها
المصنف اول كتاب القضاء من عمل القاضي والمفتي على قول الامام ثم ابي يوسف يكون الاعتماد على قول ابي يوسف
واختار قول الامام المحمدي وسد الشريعة والناسي وغيرهم (قوله كصغير) اي كطفل لم يبلغ اوبالغ وهو معتوه اه
توابع الادمان (قوله ان في نكاح وطلاق) وبدره مهر المثل لا الزائد عليه ولو طلقها قبل الدخول وجب نصف
المسمى كذا في شرح الوهبانية (قوله وعشاق) ويسى العتيق لو اغتقه في الصفة ولو عن كفاية ولا يجوز به عن
تكفيره والسعاية قول ابي يوسف وقال محمد لا سعاية عليه كذا في الهداية وحكي صاحب الميسر
الاخلاف على غير هذا الوجه (قوة واستيلاء) اي اذا استولى امته صارت ام ولد تعتق بموته من كل ماله
وقيد في شرح الشربلاي للوهبانية يكون الولد موجودا وان اقر بالاستيلاء وليس معها ولد تعتق بموته
من كل ماله وتسعى في قيمته بعد موته اه (قوله وتديير) فان مات المولى قبل ان توفى من الرشد يسعى في قيمته
مدبرا لانه يموت المولى عن تركه فكماله اعتقه حال حياته فعليه السعاية في قيمته وهذا انما ياتي على قول من اوجب
السعاية وهو محمد واما على قول من لا يوجبها فيحتاج الى بيان فانه العلامة عبيد المروا استدلل الشربلاي
على عدم وجوب السعاية باشيان ذكرها في شرحه فراجع ان شئت (قوله وجوب زكاة) ويدفعها القاضي
اليه لانه لا بد من قيمته اه (قوله ما يملكه) من ماله لا يملكه الا من يملكه في غير وجهه اه (قوله وع) اه

وعنه (قوله بل يمنع مقت ما جن) من المجنون والاسم المجانبة بالضم فيها
اي قوله ما جن مجونا اذا صلب وغلط وقولهم رجل ما جن كانه اخذ من غلط الوجه وقلة الحياء
وليس يعرف محض اه واما عيب المنع وغيره لا يوجب اشارة الى انه ليس بجرح حقيقة كما ياتي في التنبيه عليه (قوله
يه لم الحيل المباطلة) ولا ياتي بعبارة من تحيل الحرام او تحريم الحلال زياني (قوله وطبيب جاهل) وهو الذي
يسقي المريض دواء مهلكا علم به الا اذا اقوى عليه الدواء لانه لا بد من زيادة من الزيادة
(قوله ومكارفلس) وهو الذي يتقبل الكرامة ويصرفها الى غير وجهها ولا يبال ولا يهتم بحمل عليه ولا له مال يشتري به
الدواب والناس يعتمدون عليه ويدفعون الكرامة اليه ويصرفها ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاءه اوان الخروج
يحتج فتذهب اموال الناس وثقت حاجاتهم من الفرو والحب لان دفع الضرر العام واجب وان كان فيه الحاق
الضرر الخاص اه منع قال السيد الحموي في شرحه واسباب الجرح ثلاثة وهي ما ذكر من الضعف والرق والجنون
وقد اخرج في هذه الثلاثة ثلاثة اخرى وهي المفتي الجاحل والطبيب الجاهل والمكاري المغفل روي ذلك عن الامام
في البيانية والحق هذه الثلاثة ثلاثة اخرى المحتكر وارباب الطعام فانعدوا في البيع بالقيمة ذكروا في الحظر
وما لو اسلم عبد لذي وامنع من بيعه بعه القاضى ذكره ابن فرقة في شرح الجمع في الجرح فادعى قوله ما السفيه
والمغفل والمديون في الشئ من الضياء في شرح الجمع وما روي عن الامام انه كان لا يرى الجرح الا على ثلاثة
المفتي الجاحل والطبيب الجاهل والمكاري المغفل فليس المراد حقيقة الجرح وهو المفتي الذي يمنع نفوذ
التصرف الا ترى ان المفتي لو اخطى بعد الجرح واصاب في الفتوى جاز ولو اخطى بعد الجرح واخطا لا يجوز ذلك للطبيب
لو اخطى الادوية بعد الجرح فتدبره فدل انه ما اراه به حقيقة الجرح وانما اراد المنع الجسدي بان يمتنعوا عن عملهم حسا
لان المفتي الجاحل يفسد اديان المسلمين والطبيب يفسد ابدانهم والمكاري يفسد اموالهم فانه اذا اجر الابل وليس
له ابل ولا طهر بحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالتاس يعتمدون عليه فيدفعون اموالهم لاجل الكرامة
ويتصرفون فيما اخذوه في حاجته فاذا جاءه اوان الخروج يفتي فيضيع اموال المسلمين فيفسد هذا الشخص متعدد
الى العامة ايها كاخويه والحق الضرر الخاص لدفع الضرر العام جاز فان كان منهم عن ذلك من باب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر لان باب الجرح فلا يلزمه التناقض كذا في البدائع اه (قوله به اي يتولمها بفتي)
وفي التوضيح واختار قولهم ما قد تاتي بوجوده من بعض المرامش عن الشر ببلال كيف يفتي بقوله ما في الجرح
وقد اختلف فيه فعمد بجرحه مجر والسفاهة او يوسف بقضاء القاضى اه قلت اذا جرح يات على القاعدة التي قدمها
المصنف اول كتاب القضاء من عمل القاضي والمفتي على قول الامام ثم ابي يوسف يكون الاعتماد على قول ابي يوسف
واختار قول الامام المحمدي وسد الشريعة والناسي وغيرهم (قوله كصغير) اي كطفل لم يبلغ اوبالغ وهو معتوه اه
توابع الادمان (قوله ان في نكاح وطلاق) وبدره مهر المثل لا الزائد عليه ولو طلقها قبل الدخول وجب نصف
المسمى كذا في شرح الوهبانية (قوله وعشاق) ويسى العتيق لو اغتقه في الصفة ولو عن كفاية ولا يجوز به عن
تكفيره والسعاية قول ابي يوسف وقال محمد لا سعاية عليه كذا في الهداية وحكي صاحب الميسر
الاخلاف على غير هذا الوجه (قوة واستيلاء) اي اذا استولى امته صارت ام ولد تعتق بموته من كل ماله
وقيد في شرح الشربلاي للوهبانية يكون الولد موجودا وان اقر بالاستيلاء وليس معها ولد تعتق بموته
من كل ماله وتسعى في قيمته بعد موته اه (قوله وتديير) فان مات المولى قبل ان توفى من الرشد يسعى في قيمته
مدبرا لانه يموت المولى عن تركه فكماله اعتقه حال حياته فعليه السعاية في قيمته وهذا انما ياتي على قول من اوجب
السعاية وهو محمد واما على قول من لا يوجبها فيحتاج الى بيان فانه العلامة عبيد المروا استدلل الشربلاي
على عدم وجوب السعاية باشيان ذكرها في شرحه فراجع ان شئت (قوله وجوب زكاة) ويدفعها القاضي
اليه لانه لا بد من قيمته اه (قوله ما يملكه) من ماله لا يملكه الا من يملكه في غير وجهه اه (قوله وع) اه

اي اذا كان قادرا على الزاد والراحلة واذا اراد عرفة لم يمنع من ذلك ولو اراد ان يقرن ويسوق الهدى لم يمنع من ذلك
ولكن القاضي يضع مقدار النفقة والكرا والهدى على يد امين ينقعه عليه في الطريق وفي الميسر وفي التصريح
بعدم التمكن من غير حجة الاسلام وعرفة واحدة وهو في العروة استحسان اخذ بالاحتياط في الدين لا اختلاف
العلماء في فرضيتها اه من شرح عبد البر (قوله وعبادات) المراد بها ما كان بذنيا كالصوم والصلاة لا ما هو
اعم من البدني والمالي والمركب منه ما عطفها على ما قبلها من عطف المباني لاسن عطف العام وذكر السبي
في ديباجة شرحه لتخصيص المفتاح انه في كل موضع يدعي فيه انه من عطف العام على الخاص يصح ان يراد
بالعام ما عد ذلك الخاص فيكون من عطف المباني قال وهذا هو التحقيق وصرح بذلك معدي اندي فيما
علقه على العناية اه ابو السعود (قوله وزوال ولاية ابية وجده) اي فتكون ولاية ما تقدم للقاضي وهذا بخلاف
الصغير فان ولايتهما عليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعبادة) كما لو اقر على نفسه بوجوب النصارى في النفس
او في اديانها اه حموي (قوله وفي الانفاق) اي على نفسه وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه من
ماله ذكره عبد البر وغيره واما وقته فقال في الاشياء باطل واختلفوا فيما لو كان باذن القاضي فصححه البلخي
وابطله ابو القاسم اه (قوله وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث) انما جازت لانها موافقة للحق بتقريبه الى
الله تعالى وليس فيه سرف ولا ما يستخفه المسلمون فينفذ من الثلث لان الجرح نظر له حتى لا يترك ماله فينتهي
بالفقر الذي هو الموت الاحمر وهذا المعنى لا يوجد في الوصايا لان وجوبها بعد موته وقد استغنى عن المال في امر
ديناه وفي انفاذهما نظر لامر آخره واكتساب اثنا الجليل بعد موته اه من شرح عبد البر (قوله كباغ) اي
غير محجور ولا فهو بالغ اه حلي (قوله وفي كفارة كعبه) قال العلامة عبد البر لو نذر صدقة او هديا او طاهرا
وحلف لا يدعه القاضي ان يكفر بالمال بل يصوم لكل عين ثلاثة ايام وكذا يصوم في كفارة الظهار والقنل ولو
اعتق عبده في كفارة ظهار سعى في قيمته ولم يجز عن تكفيره ولا يجوز الا صومه كذا في خزائن الاكل وغيرها (قوله
والحاصل) مستغنى عنه بما قدمه قريبا (قوله يتقدم المحجور) اي اجماعا (قوله وما لا فلا) كيبعه وشراؤه
وهبته واقراره بالمال واجارته وما شابه ذلك من التصرفات التي يلحقها الفسخ والنقض فلا يجوز ذلك من المحجور
عليه كما لا يجوز من غير البالغ ومن المعتوه اه عبد البر (قوله فان بلغ غير رشيد) ذكر الاكل في خزانته ادرك
التي لم يجعل الوصي بدفع المال اليه بل يتاخر ويجري به بالشئ بعد الشئ فان وجده مصلحا دفع اليه ماله وان كان
ما جناه فسد انما في بيته وبين ان ياتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح اول صلح وفي البدائع لا يابس
للولي ان يدفع اليه شيئا من امواله وبأذن له بالتجارة للاختبار فان اتى منه رشدا دفع اليه الباقي ابو السعود
عن البيهري (قوله فصاع تصرفه قبله) لا وجبه للتدريج وعبارة الدرر ولو صرح تصرفه قبله اه فعبر بالوالتى
للاعتناء او العطف وانما يصح تصرفه لان البالغ العاقل لا يجبر عليه عند الامام وهذا منع للتدابير لا جرح
اه حلي (قوله وقال لا يدفع) ولو صار هرا كافي الدر المنقبي وغيره الخلاف يظهر فيما اذا دفع اليه المال
بعد ما بلغ هذه المدة ففسد الايضن الوصي بالدفع اليه عنده خلافا لما ابو السعود (قوله فان اتى من) اي عرفتم
او ابصرتم ذكره البكري في تفسيره (قوله هو كونه مصلحا في ماله) هو معنى قول صاحب التنقيح معنى الرشيد ان
يقف فيما يحل ويمسك عما يجرم ولا يعمل فيه بالتبذير والامراف اه (قوله فقط) اي لا في دينه وقال الامام
الشافعي رضى الله تعالى عنه الرشيد بالصلاح فيه اه (قوله ولو فاسقا) تفسيره المستفيد من التقيد بقوله فقط
(قوله ليبيع ماله) ولو عقارا بان قليل حوى عن الفقيه وانما كان له حبه لان قضاء الدين واجب عليه
والماطلة ظم فيجبه الحاكم دفعا للظلم وايضا لا للحق لمستحقه ولا يكون ذلك اكراما على البيع اه منع (قوله
وقضى دراهم دينه من دراهمه) لان للدائن ان يأخذ ماله اذ اظهر يحنس حقه بغير رضى الدين فكان للقاضي
ان يعينه اه منع (قوله اعتصانا) والقياس ان لا يجوز للقاضي بيعه لان هذا الطريق غير متعين لقضاء الدين
فصار كالعروض وقوله لا يتحداهما في التمنية اشارة الى وجه الاستحسان قال في المنع وجه الاستحسان انهما
متحدان جنسا في التمنية والمالية واهما يمتنع احدهما الى الاخر في الزكاة فتختلفان في الصورة حقيقة وحكي اما
حقيقة فطاهروا ما حكاه فلا نه لا يجزى بينهما اربا الفضل لا اختلاف ما في النظر لا يتحداهما في التمنية للقاضي ولاية
التصرف وبالنظر الى الاختلاف بطلب عن الدائن ولاية الاخذ علما بالتبني بخلاف العروض لان الاغراض

(وعبادات وزوال ولاية ابية وجده) اه
اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحة وصاياه
بالقرب من الثلث وهو في هذه (كباغ)
ولي شدة اية كعبه اشياء والحاصل ان كل
ما يتولى فيه العقل والجهد تقدم من المحجور
وما لا يلائم ان افادني غايته (قوله لم)
العصى (عبر بغيره بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه)
وعشر من ثلثه (قوله بغيره بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه)
القدر والذ كور من المدة (قوله بغيره بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه)
وجوابي لو منع منه بعد طلبة من زول
طلبه لانهم لم يكن رشيدا (قوله بغيره بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه)
سختا (وان لم يكن رشيدا) وقال لا يدفع حتى
يؤتى رشده ولا يجوز له ان يستعمله من ثلثه
الذ كور في قوله تعالى فان اتى من رشدا دفع اليه الباقي
(قوله بغيره بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه) وقال لا يدفع حتى
عابس (وقاضى دينه من دراهمه) اه
ماله لانه دينه من دراهمه (قوله بغيره بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه)
دراهم (قوله بغيره بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه) اه
دينه والعابس (عرضه) اي يقولها بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه
(لا يبيع ماله) اي يقولها بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه
(خلاف لما فيه) اي يقولها بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه
(قوله بغيره بغيره ماله حتى يبلغ ثلثه) اه

تعلق بصورها واعيانها (تنبيه) قال المحوى في شرحه تعلق العلامة المقدسي عن جده الاشقر عن شرح القدرى لا لخصب ان عدم جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطابقتهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة من اى مال كان لا سيما في ديارنا لمساوئهم العقوق قال الشاعر

عفا على هذا الزمان فانه * زمان عقوق لازمان حقوق
وكل رقيق فيه غير موافق * وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال) قال في الهندية ويباع في الدين النقود ثم العروض ثم ما لا يربى بالابسة لا يبرى ويترك عليه نص من ثياب بدنه وقيل دستان هداية والديت البدلة ثلثي واذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه ويبيع ما لا يحتاج اليه في الحال فيبيع اللبدي الصيف والنطع في الشتاء والعمره على المطلوب اذا استحق لاعلى القاضى ويبيع الكانون من الحديد ويخذ من الطين اه يتصرف (قوله يلزمه بعد الدين) لانه تعلق بهذا المال حق الاولين فلا يمكن من ابطال حقهم بالاقرار فيهم (قوله ما لم يكن ثيابا بيضاء) بان يشهدوا على الانقراض او الشراء بمثل القيمة هندية (قوله او علم فاض) المتعمد عدم جواز القضاء بعلمه (قوله كمال اهل مكة) اى قبل قضاء الدين فان مالكة يكون اسوة للفرما بلا خلاف هندية (قوله الا لا يجزى في الفعل) وهو مشاهد في اركانهم لا تنفاه التهمة منع (قوله فبانه اسوة للفرما) ويجب عليه ان ينظره ياتي دينه لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك متاعه بعينه عند رجل قد اقلص فمروا حق به من غيره وفي رواية احمد من وجد متاعه عند مفاس بعينه فهو احق به المراد به المغصوب والعواري والودائع والاجارة والرهن فذلك ماله بعينه واما المبيع فليس بمال البائع ولا متاعه بل هو مال المشتري لغرضه عن ذلك البائع وضمانه بالمبيع واقتضى (قوله فان اقلص) قال في المصباح اقلص الرجل كانه صار الى حال ليس له فلوس كما يقال اقلص الرجل اذا صار بحال يتمر عليه او بعضهم يقول صار ذا فلوس بعد ان كان ذا درهم فهو مفلس والجمع مفاليس وحقيقته الانتقال من حال اليسر الى حال العسر وفلسه القاضى تغليبا نادى عليه وشهره بين الناس بانه صار مفلا اه (قوله لكن بغير اذن بائعه) لانه ليس له ان يقبضه فهو وطالم بذلك اقتضى فلا يعتبر شرعا (قوله كان له استرداده وجبه بائعا) اى فلا يكون اسوة للفرما (قوله واما جاز ما صنع المحجور) فنسب مع الاطلاق اجازة منعه شرعا لانه وان خير به بانه حيث كان قضاء الاول فتوى لا يتوقف اجازة منعه على اجازته (قوله وبعده) ليس هذا بمتوهم حتى يحتاج الى نص عليه (قوله لان حجر الاول مجتهد فيه) قال ابن ابي عمير في شرح المجموع اذا جرح فاض ثم اطلق آخر قلنا ان قضاء من الجابر الاول فتوى لا قضاء وهذا على قول محمد بن طاهر لانه لم يثبت بهذا القضاء ما ليس بثابت بل بين ما كان ثابتا فانه كان محجورا عليه قبل وهو حد افتوى وايضا ما وجد شرط القضاء من المقتضى له وعليه والدعوى والانكار فيكون فتوى وعند ابى يوسف وان كان يحتاج الى القضاء لكنه قضاء من وجه فتوى من وجه لانه لم يوجد شرطه حتى لو وجد يصير متفقا عليه مثل ان توجد خصومة بين المحجور ومن عاقبته فية قضى عليه بابطال التصرف وبصح الحجر اما لو رفع الى الحاكم بانه باطل ما ليس لقاض آخر ابطال قضاء الاول ولا اجازة ما منعه لان قضاء الاول حصل في موضع الاجتهاد فقد ذلك وكان ذلك قضاء تاما لوجود المقتضى له والمقتضى عليه وهو ناهى بالانفاق والابطال من اثنائى حصل بخلاف الاجماع لانه ابطال قضاء اجمع الملبون على نفاذه اه واقاد الاتفاقي عن اشارات الاسرار ان السفيه عند محمد بن يعقوب محجور ابدى انفسه لان عمل الجبر السفيه وهى متفقة بخلاف المديون وقال ابو يوسف بتوقف الحجر على السفيه على انقضاء القضاء وقد ساف وانما ذكرناه ثانيا لا بد الفرق والفرق لمحرمين حجر السفيه حيث لا يتوقف على قضاء وبين حجر المديون حيث يتوقف وهو ان حجر السفيه لمعنى فيه وهو سوء اختياره لا الحق الغير فاشبه المبتون والمجنون بغير نفس المبتون ولا يتوقف على قضاء فكذلك ما كان بمنزلة اما الحجر على المديون فليس لمعنى فيه بل لمعنى الحق للفرما حتى لا يتلف حقهم - صرف فيتوقف على القضاء لان له ولاية عليه في حجره اه (قوله ما لم يعلم) اى ان القاضى حجر عليه وهذا في السفيه انه بائع ور

ومن سأل ما لا يحتاجه في الحال ولو لم يعمل
بالبسة لا يبرى ويترك عليه نص من ثياب بدنه وقيل دستان هداية والديت البدلة ثلثي واذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه ويبيع ما لا يحتاج اليه في الحال فيبيع اللبدي الصيف والنطع في الشتاء والعمره على المطلوب اذا استحق لاعلى القاضى ويبيع الكانون من الحديد ويخذ من الطين اه يتصرف (قوله يلزمه بعد الدين) لانه تعلق بهذا المال حق الاولين فلا يمكن من ابطال حقهم بالاقرار فيهم (قوله ما لم يكن ثيابا بيضاء) بان يشهدوا على الانقراض او الشراء بمثل القيمة هندية (قوله او علم فاض) المتعمد عدم جواز القضاء بعلمه (قوله كمال اهل مكة) اى قبل قضاء الدين فان مالكة يكون اسوة للفرما بلا خلاف هندية (قوله الا لا يجزى في الفعل) وهو مشاهد في اركانهم لا تنفاه التهمة منع (قوله فبانه اسوة للفرما) ويجب عليه ان ينظره ياتي دينه لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك متاعه بعينه عند رجل قد اقلص فمروا حق به من غيره وفي رواية احمد من وجد متاعه عند مفاس بعينه فهو احق به المراد به المغصوب والعواري والودائع والاجارة والرهن فذلك ماله بعينه واما المبيع فليس بمال البائع ولا متاعه بل هو مال المشتري لغرضه عن ذلك البائع وضمانه بالمبيع واقتضى (قوله فان اقلص) قال في المصباح اقلص الرجل كانه صار الى حال ليس له فلوس كما يقال اقلص الرجل اذا صار بحال يتمر عليه او بعضهم يقول صار ذا فلوس بعد ان كان ذا درهم فهو مفلس والجمع مفاليس وحقيقته الانتقال من حال اليسر الى حال العسر وفلسه القاضى تغليبا نادى عليه وشهره بين الناس بانه صار مفلا اه (قوله لكن بغير اذن بائعه) لانه ليس له ان يقبضه فهو وطالم بذلك اقتضى فلا يعتبر شرعا (قوله كان له استرداده وجبه بائعا) اى فلا يكون اسوة للفرما (قوله واما جاز ما صنع المحجور) فنسب مع الاطلاق اجازة منعه شرعا لانه وان خير به بانه حيث كان قضاء الاول فتوى لا يتوقف اجازة منعه على اجازته (قوله وبعده) ليس هذا بمتوهم حتى يحتاج الى نص عليه (قوله لان حجر الاول مجتهد فيه) قال ابن ابي عمير في شرح المجموع اذا جرح فاض ثم اطلق آخر قلنا ان قضاء من الجابر الاول فتوى لا قضاء وهذا على قول محمد بن طاهر لانه لم يثبت بهذا القضاء ما ليس بثابت بل بين ما كان ثابتا فانه كان محجورا عليه قبل وهو حد افتوى وايضا ما وجد شرط القضاء من المقتضى له وعليه والدعوى والانكار فيكون فتوى وعند ابى يوسف وان كان يحتاج الى القضاء لكنه قضاء من وجه فتوى من وجه لانه لم يوجد شرطه حتى لو وجد يصير متفقا عليه مثل ان توجد خصومة بين المحجور ومن عاقبته فية قضى عليه بابطال التصرف وبصح الحجر اما لو رفع الى الحاكم بانه باطل ما ليس لقاض آخر ابطال قضاء الاول ولا اجازة ما منعه لان قضاء الاول حصل في موضع الاجتهاد فقد ذلك وكان ذلك قضاء تاما لوجود المقتضى له والمقتضى عليه وهو ناهى بالانفاق والابطال من اثنائى حصل بخلاف الاجماع لانه ابطال قضاء اجمع الملبون على نفاذه اه واقاد الاتفاقي عن اشارات الاسرار ان السفيه عند محمد بن يعقوب محجور ابدى انفسه لان عمل الجبر السفيه وهى متفقة بخلاف المديون وقال ابو يوسف بتوقف الحجر على السفيه على انقضاء القضاء وقد ساف وانما ذكرناه ثانيا لا بد الفرق والفرق لمحرمين حجر السفيه حيث لا يتوقف على قضاء وبين حجر المديون حيث يتوقف وهو ان حجر السفيه لمعنى فيه وهو سوء اختياره لا الحق الغير فاشبه المبتون والمجنون بغير نفس المبتون ولا يتوقف على قضاء فكذلك ما كان بمنزلة اما الحجر على المديون فليس لمعنى فيه بل لمعنى الحق للفرما حتى لا يتلف حقهم - صرف فيتوقف على القضاء لان له ولاية عليه في حجره اه (قوله ما لم يعلم) اى ان القاضى حجر عليه وهذا في السفيه انه بائع ور

على قول ابى يوسف اما على قول محمد بن يعقوب من غير قضاء كما سبق وفي الهندية عن الحاشية وان بلغ اليتم سفيها غير رشيد تقبل ان يحجر القاضى لا يصح محجورا عليه عند ابى يوسف وتقدر تصرفاته وعند محمد بن يعقوب محجورا من غير حجر اه (قوله بل باطلاق القاضى) هذا مذهب ابى يوسف وعند محمد بن يعقوب بالرشد من غير اطلاق اقاذه في الاشياء (قوله ينبغي تقديم بقاء السفيه) قال في التمهيدية ولوان رجلا كان صالحا ثم فسده بعد ذلك فحجر عليه القاضى وقد كان انسان اشترى منه شيئا فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشترىته منك حال صلاحك وقال المحجور بل اشترىته في حال الجور فاقول للمحجور عليه ان اقاما جميعا البيعة فالبيعة بينة الذي يدعى الصحة ولو اطلق عنه القاضى فقال المشتري اشترىته بعد ما اطلق عنك وقال المحجور بل اشترىته في حال الجور فالقول قول المحجور عليه نقلة في الهندية فاذا دان القول للمحجور وعليه في صورتين ومن القواعد انه عند تعارض بينتي الصحة والفساد تقدم بينة الصحة وعند الانفراد تقدم بينة المثبت على قول الاخر فيحت مصنف الاشياء لم يوافق المنقول واقاد الشيخ صالح محمى الاشياء بحثا تفصيلا في المقام حاصل ان الخلاف بين الخصمين اذا كان بعد الحجر ينبغي تقديم بينة الرشدا لانه ما ثبت خلاف الظاهر اذ الظاهر ابقاء ما كان على ما عليه كان فكانت بينة الرشدا اكثر اثباتا والاثبات شرعت للاثبات واما اذا كان قبل الحجر فالظاهر الرشدا وبينة السفيه ثبتت خلافا والبيعة بينة من يثبت خلاف الظاهر وفي ذخيرة الشاظر ادى زوال السفيه واقام البيعة وادعى خصمه بقاء السفيه واقام البيعة تقدم بينة زوال السفيه لانها تثبت امر الم يكن ثابتا اه (قوله وفي الوهبانية) البيت الاول ليس لفظ الوهبانية وهو

ولم يعطه مالا لم يلح تفصل * ومن يدعى اقراره قبل يحجر
او يبيع والمحجور قال بوقته * فن يدعى التأخير ليس يؤخر

فغيره الى ما ترى وهو حسن الا انه كان ينبغي التنبيه عليه ومعناه كما قال شارحهما لو قال بعد ما صلح انى كنت اقررت وانا محجور على اى استهلك لك دراهم وتل رب المال اقررت بذلك حال صلاحك او قال اقررت به حال افسادك ولكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك حقا فاقول قول المقر لانه اضاف الاقرار الى حالته مع هوده تنافي صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكرا لاه قرأ فيجعل القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قال بعد ما صلح قد كنت اقررت لك بذلك في حال افسادك وكان ذلك حقا فانه قضى عليه بذلك والحق المصنف به البيع اما لو قوفه على نقل اولانه قامه عليه اه (قوله قبل يحجر) الظرف مضاف الى الجملة (قوله ولو بايع) اى المحجور (قوله وقل) اى القاضى للمشتري لا تؤذى التين الى المحجور واحترزه عما اذا اجاز البيع ولم ينه عن اداء التين اليه فان دفعه اليه جاز لان في اجازته البيع اجازة دفع التين كلوكيل في البيع فانه وكيل في قبض التين (قوله يخسر) خيره كخبر ادى المسترجع الى المشتري ووجهه انه لما ساء صار حق اقتبض للقاضى فاذا دفعه للمحجور وعليه بعد ذلك كانه دفعه الى الاجنبى ولا خيار للمشتري في ذلك لانه ضيع ماله بالدفع اليه بعد ما ساء القاضى فلا يستحق بسببه تخفة فاو لا خيارا اه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل بلوغ العلام)

البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الصغر ولما كان الصغر احد اسباب الجبر اى وكان له نهاية وجب بيان انتهائه وهذا الفصل ليدانه منح قال القاضى عياض وغيره الغلام يقع على الصبي من حين تولد في جميع حالاته اى ان يبلغ ويطلق على الرجل باعتبار ما كان كما يطلق عليه شيخ باعتبار ما يؤول اليه وفي اقاموس الغلام الطائر الشارب والكهل ضد او من حين تولد الى حين يشبه اه (قوله بالاحتلام) قال في المعدن الاحتلام جعل اعلا ما يراه الناس من الجماع فيحدث منه انزال المني غالبا فقلنا لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من انواع انتمام كثر الاحتمال اه (قوله والانزال) اى بوطى او بجلد غيره (قوله والاصل هو الانزال) لان الاحتلام لا يعتبر الا به والاحتمال لا يتأتى الا به (قوله والحجارية) اى البنت وهى اثنى الغلام (قوله ولم يذكر الانزال صريحا) اى قياسا لانه لا بد منه في الاحتلام والحبل (قوله فان لم يوجد منه مائى) اى عماد ذكر ولم يذكره بنات العانة وروى عن ابى يوسف في غير رواية الاصول انه اعتبر بنات العانة وامانته وندى فلا يحكم بالبلوغ به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم به قول في الكساف في تفسيره وروى عن على انه كان يعتبر القامة

بل بالخلق اعطانى ولو ادى الرشدا وادى
خصمه بقاء السفيه على السفيه وبرهنا ينبغي تقديم
بينته بقاء السفيه في الوهبانية
ومن يدعى اقراره قبل يحجر
فن يدعى بوقته فهو اجد
ولو بايع والقاضى اجاز وقال لا
تؤذى فادامه من بعد يحجر
فصل
بلوغ العلام الاحتلام والاحتمال وادى
والاصل هو الانزال (والحجارية الاحتلام وادى
منها) فان لم يوجد منه مائى (اى عماد ذكر)
منها مائى غير مائة ينبغي

لانه لو ثبت كونه ماذونا بالاذن في شره أجبده أو قبل بفلس أصح أقروا به حيث قد على نفسه بمال عظيم حتى يثبت
بذلك رقيقته وكسبه فلا يتجاسر أحد بعد ذلك على استخدام المملوك خوفا من ذلك فتعطل مصالحهم فلهذه
الضرورة لم يجعل الاذن في كل شيء إذنا عاما بل جعل ذلك استخداما وتوكيلا اه (قوله وبالخصي استخدام)
اي اذا صلح له اما ادا لم يصلح له فانه يكون اذنا كما اذا غصب العبد متاعا وامره السيد ان يبيعه فانه يصير ماذونا لانه
لا يمكن ان يجعل استخداما للسيد وهو ظاهر ولا للمالك لانه لم يجعل له وفيهم ان الاذن يكون عاما وخاصة فالعام
كان يقول اذنت لك في التجارة والتجارات اوفي البيوع الطعام واقعد في الخرازة اوفي الصباغة اواذنت لك شبرا
مثلا او تجر في البر ولا تجر في الخريف هذا من العام اما في الانواع كلها اوفروع مخصوص غير ان التخصيص لا يفيد
على ما سبق وسوانتهى عن غير ذلك النوع صريحا او سكوت عنه والخاص ان يقول لعبد ان يتردد بهم لحما
او اشترى كوة لنفسك او فلان ففعل فانه يكون ماذونا له في ذلك خاصة (قوله فعبد رآه سيده) افاد في التبيين انه
اذا رأى اجنبيا يبيع ماله وسكت فان سكوته لا يكون اذنا له وكذا الزائف مال غيره وصاحبه ينظر وهو سكت
لا يكون اذنا له به حتى كان له ان يطالبه بالعتق وان وعده بمئة اخيره قوله الا في ماذون وساغ الابتداء به لو وقوعه
موصوفا له منع (قوله لم يجز) اي لم يكن اذنا في حق ذلك التصرف الذي ماله السكوت كذا كره زوى زاده لافي
سائر التصرفات كما فهمه في الشربلية حتى قال المحفوظ تقديم مافي المتون والشروح على مافي الفتاوى اه
ابو السعود (قوله حتى ياذن بالنطق) اي في ذلك التصرف الذي رآه يفعله (قوله لكن سوى بينهما الزبلي) حيث
قال ولا فرق في ذلك اي في ثبوت الاذن بالسكوت بين ان يبيع عينا مملوكا لأمولى او لغيره باذنه او بغير اذنه يبيعا
صحيا او فاسدا كذا ذكره صاحب الهداية وغيره اه وهذا الاستدلال ليس في محله لان كلام الزبلي في
صيرورته ماذونا بعد هذا الفعل وهذا غير مافي الزاوية والدور لان موضوعه في نفس الفعل المسكوت عليه وهذا
يقضى حرقه في الفعل الاول فذكر لا يجزى يكون ماذونا به وفيه بعده وان كان له مال يصير ماذونا به بعده
لا فيه وكلام اسراج يقتضى انه لا فرق في الحكم فيه ما فانه قل ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينه صار
ماذونا ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهد المولى انه ان يجيزه باقول سواء كان ماباعه للمولى او لغيره ويصير
ماذونا فيما يتصرف به بعد هذا وقال في الدور بعده قوله ولا يكون ماذونا في ذلك الشيء اقول سره ان العبد المحجور
فما يصير ماذونا اذا رأى اذنه عبد ابيع واشترى في حق مال الاجنبى وفيما اذا باع المحجور بمحض من مولاه
لمسكاته وصار ماذونا ومن يصير ماذونا به ان يصير ماذونا ودون حر لا يزوم والبطان اه (قوله وبجرم
بالتسوية ابن كمال وصاحب المتن) الذي فهم انه يصير ماذونا اذا رآه سيده يفعل وسكت من غير تعرض لتفاد
هذا التصرف المسكوت عنده قوله ووجهه في الشربلية) اي يرجع اسواى بين مال الاجنبى والسيد ولكنه
ذكر بعده انه انما يصير ماذونا في المستقبل لافي هذا الشيء وتحصل انه لا فرق في الحكم بين الفعل الاول فلا يصير
ماذونا به وبين ما بعده فانه يصير ماذونا به سواء كان ذلك في مال الاجنبى ام السيد وهو الذي يحفظ وكتب
سرى الدين على قوله وذكره اثنى خادى فتساواه اذا رأى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا
مانه به وهم الخالفة بينه وبين الهداية وليس كذلك فان مراد قاضى خان ان سكوت المولى لا يصير اذنا في حق
التصرف الذى صادفه السكوت لافي حق ما يتصرف به في باب التجارة وليس في كلام صاحب الهداية دلالة
على كون السكوت اذنا في حق التصرف الذى صادفه السكوت فيما اذا باع عينا للمولى اه (قوله ويشترى ما اراد)
الواو بمعنى او بقرينة قول الشرح ان شره له لعل المراد بالتعميم ان المراد بشره ما يبيع انواع المتري ولو محروما
ولذلك قال القهستاني ويشترى ولو كان خيرا (قوله الا اذا كان المولى قاضيا) فانه لا يصير ماذونا والتصرف الذى
يبشره لا يتقد كفى الظهيرة قال في الرمز وظهر لى في توجيهه ان القاضى ممن لا يباشر الاعمال بنفسه فلا يدل
تكرار الاعمال من عبده على انه يتصرف بنفسه بل هو سكران (قوله لا يكون ماذونا في ذلك الشيء) هذا ظاهر
بأنسبه لما اذا رآه المولى يبيع ماله او يشتري ما اذا رآه في مال الاجنبى فلا يتصور ان يكون سكوت المولى اذنا في
ذلك الشيء حتى ينفى وقد علمت ان كلام المصنف فرضه في مال الاجنبى فلو قال المصنف وكذا لو رآه يبيع ماله
فسكت يكون ماذونا لافي بيع ذلك الشيء لكان لوضع وفي التبيين لمران رجلا دفع الى عبده رجلا متاعا له لبيعه
فباعه بغير اذن المولى فراء المولى ولا شيء كان ماذونا في التجارة به وذلك البيع على صاحب المتاع ولا ما

والنظمي استخدام (ورثت) الأذن دلالة
وعبراه سببه يبيع ملكا أخيه) فلو لم
مولاه لم يرد في إذن بالحق بآية ورور
عن الجماعة لا يرد في حقهم ما ازياني
وعبره وزم بالسوية ابن سهل وصاحب
الكتاب ورده في خبر بلائيق في ماني ثمن
والشروح اول ماني ثمن بآية (مارور)
(ويشترى) مارور وسكت) السيد (مارور)
خبر المند (الأذكار) (بيع) (ورثت)
وكان (لا) يكون سادوا على المولى يبيع ذلك
اوشتره فلا يفسد ان يبيع ما دون قبل ان يبيع
المتاع من يبيع ذلك لكن قبله فماني
ما دونه واصل ذلك لكن قبله فماني
من ذلك خبره يبيع دور النهر آمن مال مولاه

في الهبة قيل ترجع الى الأمر وقيل الى العبد اه (قوله فيصح فيه ايضا) قال في التبيين ولورأى المولى عبده
يشترى شيئا يدراهم المولى او دنانيره فلم ينه بصير ما ذواته فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترده
ولا يبطل البيع بالاسترداد اه فقد صار ما ذواتي نفس ذلك العقد وقد يكون مال المولى احد النقدين لانه لو كان
ماله مكسلا او موزنا فاسترد المولى يبطل البيع ان كان مينا واذا لم يكن مينا واسترد المولى لا يبطل البيع ذكره
فاضي خان (قوله وعليه) اي على ما في الدخيرة (قوله فيفتقر) الاولى حذف الفاء (قوله الى الفرق) اي بين البيع
الاول حيث لا يكون ما ذواته بخلاف المشتري الاول فانه يكون ما ذواته اي ويكون للمولى ان لم يسترد
الثمن قال الحموي وجه الفرق انه في الشراء يدخل المبيع في ملكه فلا يتضرر بخلاف البيع فان المبيع يزول عن
ملكه فلا يجعل مكونه اذنا في ذلك البيع وعزاه الى ابن ملك والبدائع وفيه ان في كل ادخال وانراجا وما اذا استرد
الثمن فقالوا لا يبطل البيع اي ويكون هذا الشراء اما ذواته ويحتاج الى الفرق ايضا قال الحلبي ولعل الفرق
ما ذكره في باب التصولي من ان الشراء اسرع نقذا اه وجعل مري الدين العقد موقوفا على اجازة المولى اي فان
اجاز بالقول نفذ وان ابطل بطل فليست اهل (قوله بلا قيد) بيان لم قبله وذلك بان يقول اذنت في التجارات او في
التجارة ولم يبد بشرآء بعينه او نوع من انواعها اه منق (قوله فيدفع ويشترى ولو بفن فاحش) قال الامام
الاسي جاني في شرح الكافي شراء العبد المأذون وبيعه بما يتغابن الناس فيه حال او اجلا او لماسا ترفي قولهم
جميعا وكذلك بما لا يتغابن الناس فيه في قول الامام كان عليه دين اولم يكن ولا يجوز في قولهم ما مختصرا لان
الفن الفاحش جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصي والقاضي من مال
الصغير والتبرع غير داخل فيه فلا يجوز وللامام انه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في ضمن
الشيء له حكم ذلك الشيء اطلقه في المختصر فتأمل ما اذا انهاء عن البيع بالفن الفاحش او اطلق لما في البرازية قاله
لا تبسغبين فاحش فباع بفن فاحش صح لانه لا يعلل التخصيص اه منق وروي هسايين البيع والشراء في الفن
الفاحش وروي بينهما في تصرف الوكيل اي فجاز له البيع مطلقا ومن شرطه ان يملك الثمن او بما يتغابن الناس فيه
لان الوكيل يرجع على الأمر به بملقه فكان الوكيل في الشراء متبعا في انه اشتراه لنفسه فلما ظهر له الفن اراد ان
يلزم الأمر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون لانه لا يرجع بمالقه من الهبة على احد فكان البيع والشراء في حقه
سواء اه ابو السعود (قوله ويوكل بهما) اي بالبيع والشراء لانه من انواع التجارة وله لا يتمكن من مباشرة
الكل فيحتاج الى المعين اه منق (قوله ويرهن ويرهن) لانهم من انواع التجارة اذ هما باقيا واسف وبوتقرر ذلك
بالهلال منق (قوله لانه من عادة التجار) جعله في المنعلة للاخير ويحتمل رجوعه الى الكل ويدل عليه اقتضار
النسخ (قوله وجب على عبده) لانه كانه اشتراه يرد اصله وله الشراء (قوله ويبيع من مولا بمثل الثمن) وجوازه
بالاكثر منها اولوى (قوله فلا) كانه لانه تبرع وهو ليس من اهل (قوله ويبطل الثمن) واذا بطل الثمن صار كانه باع
بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراده يبطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة للمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهر
النيرة (قوله خلافا لما صححه شارح الجمع معز بالحيصط) حيث قال ولا يبطل الثمن وان لم المبيع اول لانه يجوز
ان يتقدم البيع ويترأخ وجوب الثمن دينا كما تخرق المبيع بالبيان الى وقت سقوطه ل صاحب المحيط هذا
انقول هو الصحيح اه حلبي (قوله تخرج مجانا) قد علمت من كلام الجوهر ان المولى استرد المبيع وفي العيني
وعن ابي يوسف ان المولى استرد المبيع ان كان قائما في يد العبد ويحبسه حتى يستوفي الثمن واه اذ اناع العبد
من ماله وسلم اليه المبيع قبل قبض الثمن فانه لا بد قط الثمن لانه يجوز ان يثبت للعبد المأذون المديون على مولا
الامر ان لو استهلك المولى شيئا من اقسام عبده المديون ضمن للعبد منق (قوله والام يميز بينهما بيع) لان المولى
حينئذ يكون باعنا او مشتريا من نفسه اه ابو السعود (قوله فيما كان من التجارة) لم ارمقهوم التقييده ولعله
يحتج به عن المبيع اذا كان لا لكل واللبس فانه لا يفسخ فيه وحرره (قوله بحق ما) كغصب غصبه ووديعة استهلكها
او شهد واعي اقرار بمثل ما شهد وعليه بيع او اجارة او شراء منق (قوله يعني لا تقبل على مولا) حتى لا يماط
بيع الهبة مع (قوله ولو حضر) اي المولى وعبده المحجور (قوله قضى على المولى) بخاطب ببيع العبد لانه
انلاف وتعد ولا يحرمه (قوله على المحجور) لاسا حله لانه لان الموضوع فيه (قوله تصنع على العبد) فيؤخذ
بعد عقته (قوله وقيل على المولى) جعل في النسخ الاول ولهما والقيل قول ابي يوسف (قوله ولو شهد واعي اقرار

اى ويجمع فيه ايضا عليه فينظر الى الفرق والله
 الموفق (و) ثبت (س) بحاطوا وارس (مطابقا) بلا
 قيد (س) كل تجار منه اجابا) اما القويد
 فمعد ياريم خلافا للثبوت في (يبيع) ويبنى
 ولورين فاحش) خلافا لهما (والدابة) لانه من
 ورين ورين (و) يصلح عن قصص وحب على
 عادة التجار (و) يلا من مولاه قبل القيد او قبل
 عبده ويبيع من مولاه قبل القيد او قبل
 منها (ولا يور) يبيع (مولا منه قبل القيد) من العبد
 ولا يورى من المبيع قبل القيد (س) يجمع
 ويبيط (ان) خلافا لما جمعه سارح (س) يبيع
 معز بالعبط (و) يورى من مولاه قبل القيد او قبل
 لانه لا يجبه له على عبده من قبل القيد او قبل
 لو كان ان يورى من مولاه قبل القيد او قبل
 كله (و) المادون (و) يورى من مولاه قبل القيد او قبل
 (و) يورى المولى منه باكثر خط او اقل منه الخ
 اى يورى السيد بان يورى من التجار قبل القيد او قبل
 الغرام (و) يورى المولى من التجار قبل القيد او قبل
 عايه) اى على العبد والاقبل يورى لى قبل
 لم يجسر مولا (و) يورى من التجار قبل القيد او قبل
 على مولا بل عليه فيؤخذ به بعد العنق
 ولو حضر معان الدعوى باستهلاك مال
 او غصبه قضى على المولى وان باسئلا لا يدفعه
 او رضاعه على المحبوس مع على العبد وقيل
 على المولى ولو شهدوا على اقراره يدين

(قوله هذا) اي قوله وان لم يحضر مولاه وقوله قيد الاولى ان يقول تعميم في الكسب والانتساب (قوله لانه الحصر في كسبه) مستعنى عنه بما تقدم قبله قريبا (قوله ثم ابايد الكسب) لا مكان توفير حق الغرماء مع تحصيل مقصود المولى اه كافي (قوله وعند عدمه) اي اصلا او عدم ايضائه (قوله فله اخذه مطلقا) سواء كان عليه دين ام لا (قوله ومفاده) اي مفاد كونه حق المولى (قوله وارده عند آخر) ظاهره ولوصدرا لا يدع بعد الاذن وفيه تأمل (قوله للمولى تصميته) قد تقدم ما يفيد ان السيد ليس له ان يأخذ وديعة عبده لاحتمال انها مال ابيه الا اذا ثبت انها له ارضى من كسبه (قوله لانه كادع ما صاب) يفاد من هذا التعليل ان للمودع ان يرجع على العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) لا اخذ خالص حقه افاده في الدور وظاهره تعلق الدين بما اخذه منه بعد حقوق الدين وليس كذلك الا اذا اخذته اكثر مما كان يأخذه قبل حقوق الدين فبعد الفضل (قوله وطواب المأذون بما في) لتقرر الدين بذمته وعدم وفاء رقبته وكسبه (قوله ولا يباع نائبا) لان المشتري حينئذ يتنعم عن شرائه فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء اه دور وكذا الواسطه سيده بعد بيعه الغرماء لا يباع نائبا من يده لان هذا ملك جديد يجب جديده وتبدل الملك كسب العبد العيني حكما فصار مكانه عبد آخر وفي نفقة الزوجية يباع مراه لان الحقيقة تتجدد ساعة فساعة فيكون دينا سادتا بعد البيع اه ابو الوالد عود (قوله ولمولاه اخذه عتقه مثله) ولولم يكن يأخذ ولا افاده الفهستاني عن اكره في وانه كل ما يحصل من اجرة الغلام اورد بيع الارض او كراها او نحو ذلك قيد بقوله بوجود دينه لانه قبل وجود الدين له ان يأخذ اكثر من غلة مثله ذكره الفهستاني (قوله يعني لو كان المولى يأخذ) قد علمت ان اخذه قبل ليس بقيد (قوله احصانا) والقياس ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى (قوله فيسند باب الاكساب) اي فيه والضرر على الغرماء (قوله ان علم هو نفسه) لانه لو انخرجه من غير علمه لتضرر بضرره بعد الحجر ويزوم قضا ما يلزم به بعد المولية من خالص ماله ولا ينخرجه دون علمه ولعلم اكثر اهل سوقه لان الاذن والحجر هو العبد وانما ثبت في حق غيره به او لا يثبت حكمه في حقه لعدم العلم فكذا في حق غيره فذا يباع بعد ذلك اهل سوقه او غيرهم فهو جائز لان حكم الاذن قائم اد (قوله واكثر اهل سوقه) القياس ان لا يكتفى بالعلم الجميع دفعا للضرر عنهم وجه الاحتسان ان اعلام الكل متعذرا وتستر فيه مخرج وهو مدفوع فيكتفى بالاكثر لان الاشهر او المقصود يحصل بذلك ولو حجر عليه بحضرة الاقل لم يصح الحجر عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز البيع لانه لما اراد ان يذنه في حق من لم يعلم صار ما ذناله في حق من علم ايضا لان الحجر لا يقبل التخصيص ولا يتجزأ كالاذن وفي المغنى وان كان الاذن شاملا غير متشتر فيما بين اهل سوقه بان اذن للعبد بمحض رجل واحد او اثنين او ثلاثة ذنوا بحجره بمحض من هؤلاء وعلم العبد بحجره انخرجه (قوله كني في حجره علمه به فقط) فلولم يعلم به احد غيره ثم حجر عليه والعبد لا يعلم به فاشترى وباع كان ما ذنوا بالحجر باطل لان حكم الحجر لا يلزمه الا بعلم اه اتقاني (قوله وفي البراز يباع عبده المأذون الخ) قال الاتقاني اذا ثبت الحجر فمضى كما اذا باع المولى المأذون او وهبه من رجل قبضه الموهوب له بحجر حكما ولا يشترط علم احد اه فلورجع في الهبة لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كافي الحيط (قوله وان عليه دين لا) اي لا يصح الحجر عليه (قوله ما لم يقبضه المشتري) فان المشتري يملك البيع في انما يقبضه (قوله لصادق البيع) علمه لقوله لا ياتي ما يقبضه واه لغرماء الخيارات ثلاثة اشياء (قوله ان ديونهم حالة نم) فان كان دين العبد مؤجلا لا يصح الحجر المولى عن بيعه اه خاتمة (قوله الا اذا كان بالتمن وفاء) اي لدين المأذون (قوله وجنونه مطبقا) افاده مفهومه اه اذا كان متقطعا لا يصح العبد (قوله وكذا يجنون المأذون) اي مطبقا وان كان يجنون ويضيق لم ينصير قال محمد آخر الجنون المطبق السنة وما فوقها وما دون ذلك ليس يطبق (قوله وان لم يعلم احده) لان الاذن غير لازم ولا يكون لازما من التصرف يعطى لدوامه حكم الاستدعاء كما يذنه لشد اكل ساعة لكنه من الحجر كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية في تلك الحالة كما يشترط في الاستدعاء وقد زالت الاهلية بالموت والجنون وكذا بالتعلق لانه موت حكمه ساقط به تنقيد مبرور الحرة الا حق وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار يحجره عليه فلا يشترط فيه علمه ولا علم اهل سوقه لان الحجر حكما اه (قوله وينخرجه حكما باقاة) لان المولى لا يرضى بتصرف عبده القرد الممارج عن طاعته عادة فكان يحجره عليه دلالة الحجر مما ثبت دلالة كالاذن (قوله كان جبراد لاله) لان العبادات جرت بتخصيص امهات الاولاد وانه لا يرضى

بخرجهما

هذا قوله في كسبه المستعنى عنه بما تقدم قبله قريبا (قوله ثم ابايد الكسب) لا مكان توفير حق الغرماء مع تحصيل مقصود المولى اه كافي (قوله وعند عدمه) اي اصلا او عدم ايضائه (قوله فله اخذه مطلقا) سواء كان عليه دين ام لا (قوله ومفاده) اي مفاد كونه حق المولى (قوله وارده عند آخر) ظاهره ولوصدرا لا يدع بعد الاذن وفيه تأمل (قوله للمولى تصميته) قد تقدم ما يفيد ان السيد ليس له ان يأخذ وديعة عبده لاحتمال انها مال ابيه الا اذا ثبت انها له ارضى من كسبه (قوله لانه كادع ما صاب) يفاد من هذا التعليل ان للمودع ان يرجع على العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) لا اخذ خالص حقه افاده في الدور وظاهره تعلق الدين بما اخذه منه بعد حقوق الدين وليس كذلك الا اذا اخذته اكثر مما كان يأخذه قبل حقوق الدين فبعد الفضل (قوله وطواب المأذون بما في) لتقرر الدين بذمته وعدم وفاء رقبته وكسبه (قوله ولا يباع نائبا) لان المشتري حينئذ يتنعم عن شرائه فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء اه دور وكذا الواسطه سيده بعد بيعه الغرماء لا يباع نائبا من يده لان هذا ملك جديد يجب جديده وتبدل الملك كسب العبد العيني حكما فصار مكانه عبد آخر وفي نفقة الزوجية يباع مراه لان الحقيقة تتجدد ساعة فساعة فيكون دينا سادتا بعد البيع اه ابو الوالد عود (قوله ولمولاه اخذه عتقه مثله) ولولم يكن يأخذ ولا افاده الفهستاني عن اكره في وانه كل ما يحصل من اجرة الغلام اورد بيع الارض او كراها او نحو ذلك قيد بقوله بوجود دينه لانه قبل وجود الدين له ان يأخذ اكثر من غلة مثله ذكره الفهستاني (قوله يعني لو كان المولى يأخذ) قد علمت ان اخذه قبل ليس بقيد (قوله احصانا) والقياس ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى (قوله فيسند باب الاكساب) اي فيه والضرر على الغرماء (قوله ان علم هو نفسه) لانه لو انخرجه من غير علمه لتضرر بضرره بعد الحجر ويزوم قضا ما يلزم به بعد المولية من خالص ماله ولا ينخرجه دون علمه ولعلم اكثر اهل سوقه لان الاذن والحجر هو العبد وانما ثبت في حق غيره به او لا يثبت حكمه في حقه لعدم العلم فكذا في حق غيره فذا يباع بعد ذلك اهل سوقه او غيرهم فهو جائز لان حكم الاذن قائم اد (قوله واكثر اهل سوقه) القياس ان لا يكتفى بالعلم الجميع دفعا للضرر عنهم وجه الاحتسان ان اعلام الكل متعذرا وتستر فيه مخرج وهو مدفوع فيكتفى بالاكثر لان الاشهر او المقصود يحصل بذلك ولو حجر عليه بحضرة الاقل لم يصح الحجر عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز البيع لانه لما اراد ان يذنه في حق من لم يعلم صار ما ذناله في حق من علم ايضا لان الحجر لا يقبل التخصيص ولا يتجزأ كالاذن وفي المغنى وان كان الاذن شاملا غير متشتر فيما بين اهل سوقه بان اذن للعبد بمحض رجل واحد او اثنين او ثلاثة ذنوا بحجره بمحض من هؤلاء وعلم العبد بحجره انخرجه (قوله كني في حجره علمه به فقط) فلولم يعلم به احد غيره ثم حجر عليه والعبد لا يعلم به فاشترى وباع كان ما ذنوا بالحجر باطل لان حكم الحجر لا يلزمه الا بعلم اه اتقاني (قوله وفي البراز يباع عبده المأذون الخ) قال الاتقاني اذا ثبت الحجر فمضى كما اذا باع المولى المأذون او وهبه من رجل قبضه الموهوب له بحجر حكما ولا يشترط علم احد اه فلورجع في الهبة لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كافي الحيط (قوله وان عليه دين لا) اي لا يصح الحجر عليه (قوله ما لم يقبضه المشتري) فان المشتري يملك البيع في انما يقبضه (قوله لصادق البيع) علمه لقوله لا ياتي ما يقبضه واه لغرماء الخيارات ثلاثة اشياء (قوله ان ديونهم حالة نم) فان كان دين العبد مؤجلا لا يصح الحجر المولى عن بيعه اه خاتمة (قوله الا اذا كان بالتمن وفاء) اي لدين المأذون (قوله وجنونه مطبقا) افاده مفهومه اه اذا كان متقطعا لا يصح العبد (قوله وكذا يجنون المأذون) اي مطبقا وان كان يجنون ويضيق لم ينصير قال محمد آخر الجنون المطبق السنة وما فوقها وما دون ذلك ليس يطبق (قوله وان لم يعلم احده) لان الاذن غير لازم ولا يكون لازما من التصرف يعطى لدوامه حكم الاستدعاء كما يذنه لشد اكل ساعة لكنه من الحجر كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية في تلك الحالة كما يشترط في الاستدعاء وقد زالت الاهلية بالموت والجنون وكذا بالتعلق لانه موت حكمه ساقط به تنقيد مبرور الحرة الا حق وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار يحجره عليه فلا يشترط فيه علمه ولا علم اهل سوقه لان الحجر حكما اه (قوله وينخرجه حكما باقاة) لان المولى لا يرضى بتصرف عبده القرد الممارج عن طاعته عادة فكان يحجره عليه دلالة الحجر مما ثبت دلالة كالاذن (قوله كان جبراد لاله) لان العبادات جرت بتخصيص امهات الاولاد وانه لا يرضى

بخرجهما واختلاطهما بالرجال في المعاملة ودليل الحجر كصريحه (قوله ما لم يصح بخلافه) بان ياذن لها لان الصريح يفوق الدلالة فكان الاولى بالاخذ به ونظيره اذا قدم مائة لانسان يكون اذا منعه بالاكل حتى حصل له التساؤل ثم اذا انما صريحه عن الاكل لانتعير الدلالة كذا في التبيين (قوله لا تصحير بالتدبير) ولوان في العادة لم تجر بتحصين المدبرة فلم يوجد دليل الحجر فثبت على ما كانت (قوله وفيه ما فيهما) لانه انقلب بالتدبير والاستيلاء محللا لتعلق به حق الغرماء لانه بقطعه امتنع بيعهما وبالسبع يقضى حقهم اه (قوله فقط) اي ويتعلق ما بقي من ديونهم بما بعد العتق (قوله اقراه بعد حجره) اي وقبل بيع سيده له اما اذا اقرب بعد ما باعه سيده لغيره فلا يصح لانه لا يستول في ملك غيره صار كعين آخر لما عرف ان تبدل المالك كتبدل العين فصار اقراه كاقراه عبد آخر فلا يقبل فيما في يده كما لا يقبل فيما اخرجه من يده اه تبيين (قوله او دين عليه) اي ولم يكن عليه دين مستغرق اما اذا كان عليه دين مستغرق فاقرب بعد الحجر دين آخر فلا يقبل اقراه لان حق اصحاب الديون يتعلق بما في يده فلا يقبل اقراه في حقهم فيقدمون على المقر له كالمريض يقر دين وعليه دين الصحة ثم ان الدين لا يقبل اقراه الا اذا كان له كسب قبل الحجر اما اذا حصل الاكساب بعده بغير احتساب فلا يقبل اقراه والدين لا يتعلق به لان حق الغرماء لم يتعلق بكسب المحجور عليه اه والاوولى ان يقول او دين (قوله صحيح) احتسنا عند الامام لان المعصع للاقرار قبل الحجر عليه هو الذي لا يصح اقراره قبل الحجر عليه فيما اخذه المولى واليه باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكما فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراه دليل على تحققها اه (قوله لا يملك سيد مامعه) لان ملك المولى انما يثبت في كسب العبد التاجر خلافة عنه عند فراغه عن حاجته كالوارث والمحيط به الدين مشغول بحاجته فلا يملكه قبه ولا يدخل في ملكه اه (قوله فلم يمتنع عبده من كسبه بتصرف مولاه) لانه لا عتق فيما لا يملك ابن آدم (قوله ولو اشترى الخ) هو وما بعده مفرغ على عدم ملك السيد كسب المأذون المستغرق بالدين (قوله ضمن ولو ملكه لم يضمن) ضمان المثلث من الرقيق يجمع عليه لكن عندهما بضمن حال لانه ملكه وانما شبهه لتعلق حق الغريم وعنده في ثلاث شين لانه ضمان جنابة لعدم ملكه كذا في التبيين (قوله صرح بحجروه اجماعا) اي عندهما وهو ظاهر وعنده في قوله الاختيار ان الشرط هو الفراغ وبهذه فارغ وبهذه مشغول فلا يجوز ان ينعى الملك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز ان ينعى بقدره لان البعض ايسر باولى من البعض فثبت الملك في الكل اه مخ (قوله وصح اعتاقه) اي اجماعا انما الخلاف في الاكساب عند الاستغراق (قوله الاقل من دينه وفيه) انطلق حكمهم بالرقة وهو داتلة او لاحق لهم الا في قدر الدين فاذا اوفاهم قدره حصل مقصودهم (قوله وباباع احدهما لا يبرأ الاخر) بخلاف القياس مع غاصب الغاصب لان الضمان في هذا على احدهما فاذا اختار تضمين احدهما برأ الاخر وشاق وجب على كل واحد منهما دين على حدة مخ (قوله وصح تدبيره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع تصريح المصنف به انما لم يرد عليه بحجوها (قوله ويخير الغرماء) ان شاءوا شتر المولى قيمة العبد وان شاءوا استعصوا العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا دليل لهم على العبد حتى يمتنع وبني العبد ما ذنوا على حاله وان استعصوا العبد اخذوا من العمة ديونهم بكاملها وبني العبد ما ذنوا على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء (قوله لم يضمن قيمتها) اي اذا اعتقه مامديونين (قوله ولو اعتقه المولى الخ) هذا امر يتبع بقوله وصح اعتاقه لا بمسئلة المدبر قال الزبلي ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فاهم ان يضمنوا مولاه القيمة وليس هذا كاعتاق الراهن عبد الرهن باذن المرتهن وهو مصر لانه قد نزع عن الرهن باذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين باذن الغريم اه اي في عتقه اما المدبر فلا ضمان باعتاقه مطلقا لما ذكره المؤلف من التعليل فتدبر (قوله باقل من الديون) اما اذا كان بقدر الديون او ازيد فلا فائدة في رد البيع واذا اذ الحوى عن الزمان التضمين محله اذا باع باقل من قيمته اما لو باعه بغيره او بكثيرة ض وهو في يده فلا فائدة في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم كذا في شرح الجامع للفقهاء في البيت اه (قوله وغيبه المشتري) بالغين الملية كذا في الدوا المتني (قوله لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع) هذا اذا كان قبل قضا ما قاضى لهم بالقيمة اما اذا كان بعده ففيه تفصيل ذكره في التبيين ونصه ولو ظهر العبد بعد ما اختاروا تضمين احدهم ليس لهم عليه دليل ان كان القاضى قضى لهم بالقيمة بينة او بين لان حكمهم تحول بالقضاء الى القيمة وان قضى بالقيمة يقول المصنف مع عيته وقد ادعى الغرماء اكثر منه فهم بالخيار فيه ان شاءوا شتر القيمة وان شاءوا ردوها واخذوا

مالم يصح بخلافه (قوله ما لم يصح بخلافه) بان ياذن لها لان الصريح يفوق الدلالة فكان الاولى بالاخذ به ونظيره اذا قدم مائة لانسان يكون اذا منعه بالاكل حتى حصل له التساؤل ثم اذا انما صريحه عن الاكل لانتعير الدلالة كذا في التبيين (قوله لا تصحير بالتدبير) ولوان في العادة لم تجر بتحصين المدبرة فلم يوجد دليل الحجر فثبت على ما كانت (قوله وفيه ما فيهما) لانه انقلب بالتدبير والاستيلاء محللا لتعلق به حق الغرماء لانه بقطعه امتنع بيعهما وبالسبع يقضى حقهم اه (قوله فقط) اي ويتعلق ما بقي من ديونهم بما بعد العتق (قوله اقراه بعد حجره) اي وقبل بيع سيده له اما اذا اقرب بعد ما باعه سيده لغيره فلا يصح لانه لا يستول في ملك غيره صار كعين آخر لما عرف ان تبدل المالك كتبدل العين فصار اقراه كاقراه عبد آخر فلا يقبل فيما في يده كما لا يقبل فيما اخرجه من يده اه تبيين (قوله او دين عليه) اي ولم يكن عليه دين مستغرق اما اذا كان عليه دين مستغرق فاقرب بعد الحجر دين آخر فلا يقبل اقراه لان حق اصحاب الديون يتعلق بما في يده فلا يقبل اقراه في حقهم فيقدمون على المقر له كالمريض يقر دين وعليه دين الصحة ثم ان الدين لا يقبل اقراه الا اذا كان له كسب قبل الحجر اما اذا حصل الاكساب بعده بغير احتساب فلا يقبل اقراه والدين لا يتعلق به لان حق الغرماء لم يتعلق بكسب المحجور عليه اه والاوولى ان يقول او دين (قوله صحيح) احتسنا عند الامام لان المعصع للاقرار قبل الحجر عليه هو الذي لا يصح اقراره قبل الحجر عليه فيما اخذه المولى واليه باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكما فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراه دليل على تحققها اه (قوله لا يملك سيد مامعه) لان ملك المولى انما يثبت في كسب العبد التاجر خلافة عنه عند فراغه عن حاجته كالوارث والمحيط به الدين مشغول بحاجته فلا يملكه قبه ولا يدخل في ملكه اه (قوله فلم يمتنع عبده من كسبه بتصرف مولاه) لانه لا عتق فيما لا يملك ابن آدم (قوله ولو اشترى الخ) هو وما بعده مفرغ على عدم ملك السيد كسب المأذون المستغرق بالدين (قوله ضمن ولو ملكه لم يضمن) ضمان المثلث من الرقيق يجمع عليه لكن عندهما بضمن حال لانه ملكه وانما شبهه لتعلق حق الغريم وعنده في ثلاث شين لانه ضمان جنابة لعدم ملكه كذا في التبيين (قوله صرح بحجروه اجماعا) اي عندهما وهو ظاهر وعنده في قوله الاختيار ان الشرط هو الفراغ وبهذه فارغ وبهذه مشغول فلا يجوز ان ينعى الملك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز ان ينعى بقدره لان البعض ايسر باولى من البعض فثبت الملك في الكل اه مخ (قوله وصح اعتاقه) اي اجماعا انما الخلاف في الاكساب عند الاستغراق (قوله الاقل من دينه وفيه) انطلق حكمهم بالرقة وهو داتلة او لاحق لهم الا في قدر الدين فاذا اوفاهم قدره حصل مقصودهم (قوله وباباع احدهما لا يبرأ الاخر) بخلاف القياس مع غاصب الغاصب لان الضمان في هذا على احدهما فاذا اختار تضمين احدهما برأ الاخر وشاق وجب على كل واحد منهما دين على حدة مخ (قوله وصح تدبيره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع تصريح المصنف به انما لم يرد عليه بحجوها (قوله ويخير الغرماء) ان شاءوا شتر المولى قيمة العبد وان شاءوا استعصوا العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا دليل لهم على العبد حتى يمتنع وبني العبد ما ذنوا على حاله وان استعصوا العبد اخذوا من العمة ديونهم بكاملها وبني العبد ما ذنوا على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء (قوله لم يضمن قيمتها) اي اذا اعتقه مامديونين (قوله ولو اعتقه المولى الخ) هذا امر يتبع بقوله وصح اعتاقه لا بمسئلة المدبر قال الزبلي ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فاهم ان يضمنوا مولاه القيمة وليس هذا كاعتاق الراهن عبد الرهن باذن المرتهن وهو مصر لانه قد نزع عن الرهن باذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين باذن الغريم اه اي في عتقه اما المدبر فلا ضمان باعتاقه مطلقا لما ذكره المؤلف من التعليل فتدبر (قوله باقل من الديون) اما اذا كان بقدر الديون او ازيد فلا فائدة في رد البيع واذا اذ الحوى عن الزمان التضمين محله اذا باع باقل من قيمته اما لو باعه بغيره او بكثيرة ض وهو في يده فلا فائدة في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم كذا في شرح الجامع للفقهاء في البيت اه (قوله وغيبه المشتري) بالغين الملية كذا في الدوا المتني (قوله لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع) هذا اذا كان قبل قضا ما قاضى لهم بالقيمة اما اذا كان بعده ففيه تفصيل ذكره في التبيين ونصه ولو ظهر العبد بعد ما اختاروا تضمين احدهم ليس لهم عليه دليل ان كان القاضى قضى لهم بالقيمة بينة او بين لان حكمهم تحول بالقضاء الى القيمة وان قضى بالقيمة يقول المصنف مع عيته وقد ادعى الغرماء اكثر منه فهم بالخيار فيه ان شاءوا شتر القيمة وان شاءوا ردوها واخذوا

القاضي الصبي أو المعتوه) بخلاف الولي كانه قدم قريبا (قوله أو بعد نفسه) قد سبق توجيهه (قوله إذا كان الخ)
هذا تركيب مختل والاول ان يقول أو بدل إذا قال في الهندية وان كان للصغير أو المعتوه أب أو وصي أو جد أو أب
فرأى القاضي ان يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة فاذن له وأبواه فاذن جاز وان كان ولاية القاضي مؤثرة
عن ولاية الأب والوصي كذا في المحيط وحجرهما عليه لا يصح في حياة القاضي كذا في المغني وان مات القاضي
أو عزل ثم حجر عليه أحد من هؤلاء فحجره باطل وكذا الحجر عليه ذلك القاضي بعد عزله وولاية الحجر عليه إلى القاضي
الذي يستقضي بعد موت الأول أو عزله وإذا أذن القاضي للصغير في التجارة وأبواه حي كاره جاز ذلك هكذا
في المغني ومثل الأب الوصي كما في التتارخانية عن نوادر إبراهيم عن محمد اه وقد وقع التعبير إذا في المنع أيضا
(قوله عند طلب ذلك منه) ليس بقيد كما يفيد قول صاحب المحيط فرأى القاضي ان يأذن للصبي أو المعتوه في
التجارة وكما يفيد بيت الوهبانية الثاني (قوله أو أوثق) يعني ان ما ورثناه من أبيهما فقلان دور (قوله صح على
الظاهر) لانه بانضمام رأي الولي اتحق بالبالغ وكل من المالين أي الكسب والأرث لمكة فيصح إقراره فيهما
ومقابل الظاهر ما روي عن الإمام انه لا يصح فيما ورثه لان محبة إقراره في كسبه لم حاجته إلى ذلك في التجارات
ولا حاجة في الموروث (قوله لا يكون ما ذونا قبل العلم به) فلو قال أذنت لعبدي في التجارة وهو لا يعلم لا يصير ما ذونا
كالوكالة عندية (قوله صار ما ذونا) أي في إحدى الروايتين لانه ضمنى والرواية الأخرى لا يصير ما ذونا في ضمنى
الابا العلم كانه صدق (قوله بخلاف قوله بابعوا ابني الخ) قد علمت ان العبد على إحدى الروايتين لا يصير ما ذونا بذلك
فكان حكمهما على هذه الرواية واحدا وكذا الروايتان متقولتان في الصغير إذا قبل في حقه ذلك كما يعلم من شرح
توير الأذهان (قوله ولا يشته) أما إذا كان للمالك بيعة تشهد له به يصح اذنه لانه لو باعه في هذا الوجه جاز به
فصح اذنه ومثل ذلك ما لو كان الناصب مقرا كما ذكره البيري (قوله على الصحيح) وقيل يصير محجورا وهو الذي
اقتصر المصنف عليه حيث قال وبإياقه (قوله ولو أذن القاضي) مستغنى عنه بما تقدم قريبا في المصنف (قوله
الصغير) أي المحجور وعليه الاستحالة ولا يشتمن عندهما وان هلك فلا ضمان إجماع أما ان كان ما ذونا في قبض
أو دعة أو التجارة أو كان سكا ساقا سئلكم ما عليه ضمانها اه (قوله وتحليفه) أي إذا ادعى على صبي ما ذونا شيئا
ه كراختلف في تحليفه ذكر في كتاب الإقرار يحلف وعليه الفتوى اه من شرح العلامة عبد البر (قوله ولو رهن
فمحجور) سواء كان عبد أو صبي اه نقل به عليه عبد البر (قوله قال) لم يقدم سرجع الصغير ثم رأيت في شرح
الشرع لا في منظومة ابن وهبان ذكر مانعه قال المصنف وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء اه (قوله قلت الخ)
البحث للشرع لا بعد ان ذكر ان من جهة التصرفات الموقوفه فرضه وحاصل بحثه ان افترض من الضار المحض
ولا يفيد ولا جبرفت وهو الذي قدمه المراف قال الحلبي وهو اعتراض على غير مذكور في الوهبانية ولا معلوم
منها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(کتاب النعشب)

وجه المسألة بين الكتابين ان المأذون يتصرف في الشيء بالاذن الشرعي والعاصب يتصرف فيه لا باذن شرعي
فكان بينهما مساوية المتبادرة الا انه قدم كتاب المأذون لانه مشروع والعصبة ليس بمشروع والعصبة على ضربين
حده ما يتعلق به الاثم وهو ما وقع بالعلم وشأنه لا يتعلق به الاثم وهو ما وقع بالجهل كمن اتلف مال غيره وهو
يسأله وللعصبة ما يتعلق به ما جيعا فاسباب الغنم تتعلق بما فيه اثم وبما لا اثم فيه واما الاثم فلا يحصل الا مع
تقصد لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الحماة اثم ما ادها الا تقاضى وحرمة العصبة ثابتة بالكتاب والسنة
ما لكتاب فهو تعالى ولا تافا كذا اموالكم ينكم بالباطل واما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع
بعد يوم نحر فان دما كبر مواثم عليكم حرام غزوة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تنقون ربكم
لاهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم من غصب شيئا من ارض طوفه الله من
سبع ارضين متفق عليه (قوله هو لفة اخذ الشيء) قال في الصباح غصب غصبا من باب شرب فم وغاصب
ويجمع على غصاب ككافر وكفار ويقع على المفعولين يقال غصبته ماله ويطلق على حل الانسان على فعل مالا
يرضاه يقال غصبني فلان على فعل كذا ابو السعود عن الدرر والطوري وفي الشنقي وقد يسمى المفضوب غصبا
سمية بالمصدر اهـ كذا قوله لا يذم في قوله لا يفعل في العين كما ذكرنا من اجل اخرج المأذون على الـ

خان

فان الازالة موجودة فيه لكن لا يفعل في العين اه طبعي (قوله ولو حكا) فان يد المودع يد المودع قبل الجود
وبعد ازالت يد المودع حكا واخره بعد قوله باثبات يد مبطله لكان اولي فان في ذلك اثبات يد مبطله حكا
فليس يكون راجعا اليها قوله كجوده وكقصيرد المالك عنه كما اذا استخدم عبد ليس في يده مالكة وكضربه على
يد رجل عليها طرا او في ادره فطرا او وقعت في البحر بضربه فانه بضرب اه درستني (قوله قبل ان يحوله)
انما يقيد به اعتبار الازالة فقط كما سيظهر (قوله باثبات يد مبطله) اي مع اثبات يد مسكين قال القمستاني
الاصل ازالة اليد المحقة لا اثبات اليد المبطله واهذا لو كان في يد انسان ديرة فغضب على يده فوقع في البحر ضمن
وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثمرستان منصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد اه وهذا صريح
في ان الغصب هو الازالة فقط وكلام غيره صريح في انه لا بد فيه من الازالة والاثبات جميعا ونقل القم-
الزاهدي ما به يحصل التوفيق في كلامهم حيث قال انه على ضربين ما هو موجب للضمان فيثربط له الازالة
وما هو موجب للرد فيثربط له الاثبات افاده ابو السعود (قوله لا يضمن) اي بالهالك لعدم ازالة اليد وتضمن
عند الشافعي لا اثبات اليد ولو طلبت الزاوة فقتعها ضمن بالاجماع فتداني وكذا لا يضمن ما صار مع
المغصوب بغير صنعه كما اذا غصب دابة فتبعها اخرى او ولدها لا يضمن السابغ لعدم الصنع منه وكذا لو حبس
المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكر اه تبين وعند محمد الغصب تفويت يد المالك لا غير فيضمن
العقار لتحقق الغصب فيه فان تفويت يد المالك موجود فيه (قوله فلا يتحقق في مبيته وصر) وكف من زاب
وقطره ماء ومنفعة اه نهستانى (قوله متقوم) اي مباح الانتفاع شرعا قهستانى وهو غير ظاهر في خبر الذي
(قوله فلا يتحقق في خمره لم) ومثله الخنزير والمعارف عنده ما قهستانى ولو كانت الخنزير في يمينها فان الغصب
يجرى في مال الكافر لا لمحاله افاده ابو السعود عن عزمي زاده قال في المجتبى غصب من مملوك خرا فعليه
شمان الرد وان لم يكن عليه ضمان القيمة اه قوله فلا يتحقق اي غصب الضمان لا غصب الرد فتأمل (قوله قابل
لنقل) هو معنى قول بعضهم ازالة اليد فعل في العين فاستغنى به عنه افاده الحلبي قلت قد يوجد الفعل في غير
اقابل كما اذا هدم الدار وركب الارض (قوله فلا يتحقق في العقار خلافا ل محمد) لعدم ازالة اليد لانه محله لا نقل
والتصرف في المالك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد لا الضمان حتى لو هلك العقار بان
غلب عليه الماء او انقطع شربه او ذهب به السبل في يد الغاصب لا يضمن عنده ما وبضمن عند محمد والصحيح
الاول في غير الوقت والثاني في الوقت (قوله بغير اذن مالكة) يعني عنه قوله باثبات اليد المبطله اذ لا تكون مبطله
الا اذا كانت بغير اذن المالك (قوله عن الوديعة) اي والعارية فان فيهما ازالة يد محقة عن مال متقوم مشترم
قابل للنقل لكنه باذن المالك وليس فيهما اثبات يد مبطله (قوله بالاتلاف) الاولى ان يقول بالتلف لان الاتلاف
يوجب الضمان مطلقا مكاما وقفا (قوله وفيه لا ينالك كلام) حاصله ان دخول السرقة في الحد ولا ينال في
دخولها في الغصب فهي داخله فيه باعتبار اصلها وفي الحد وباعتبار بعض خصوصيات ادخلها فيها ونظيرها
ينبع الفضولي فانه غصب مع انه مذكور في البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صار من مسائل
البيوع قال ومن ذهب عنه هذه الدقيقة تصدى لاجراجها عن الحد الذي كور زيادة قوله لا على مبيع الخفية اه
وق حاشية مسكين للعلامة ابي الهوديد انما هي فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم تحقق العللة المذكورة
كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يرل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمثلث اذ لم يشهد مع القدرة على
الاشهاد مع انه لم يرل يد او تضمن الاموال بالاتلاف تسييا كخبر البصري غير المالك وايسر ازالة اليد احدى ولا اثباتها
فالجواب ان الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي كما في العناية وقال
الدرزي في التكملة وقد يخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان ساواه في حكمه كجود الوديعة لانه لم يوجد
الاخذ ولا النقل اه اذا علمت هذا ظهر سقوط ما اورد الشلبي معز بالغايبه من انه اذا قتل انسانا في مقبرة
وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصبا مع عدم اخذ شيء وما اذا غصب بخلافه فاستهلكه حتى يبس لبن امه بضمن قيمة
البهل ونقصان الام وان لم يفعل في الام شيئا لم علمت من ان وجوب الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من
حيث وجود التعدي اه وبه يظهر ما في قول الشرح سابقا كجود ما اخذه قبل ان يحوله فان الضمان فيه
من حيث التعدي لا من حيث الغصب (قوله فاستخدام العبد) اي عبيد القروان لم يعلم انه عبيد القبر كما اذا اخبره

ولو حكم بجمعوه لما اخذوه قبل ان يقول (بابان)
بدمبلة) واعتبر الشافعي اثبات البدقطة
والتحرر في الزوائد من دستان مفعول لا منهن
عندنا خلافا له در (في مال) فلا يتحقق في سنة
ومر (مقوم) ولا يتحقق في غير مسلم (محررم)
فلا يتحقق في مال حرب (قابل النقل) ولا يتحقق
في العقار خلافا لمحمد (يعر اذن ما اسكه) اخبر
به عن الوديعة واعلم ان الموقوف منه، من
بالاذن مع ان له ايس مما يملك اصلا صرح به
في البدق مع ولو قال بلا اذن من له الاذن كما هو
ابن السكال لكان اولى (لا يجيبه) احترزه عن
السرقة وفيه لانا السكال كلام (فاستخراهم
العبد)

[illegible]

هذه مسئلة مستقلة لا ارتباط اهلها بما قبلها وان اودعه كلامه وعبارته المجتبى كما في المنع زرع ارض غيره ونبت
فالمالك ان يامر الزارع بقلعه فان ابى بقلعه بنفسه وقبل النبات يجبر صاحب الارض ان شاء تركه ما حثي
نبت فإمر بقلعه وان شاء اعطاه ما زاد البذر فتقوم مبدورة يذر له حتى القلع وتقوم غير مبدورة فيعطى
فضل ما ينبت ما عمن ابى يوسف انه يعطيه مثل بذره والا الاول اصح اه (قوله هو المختار) اى قول الشافى فهم ما قولان
مصححان (قوله وعامة في المجتبى) هو ما نقلناه عنه وفيه ولوزرعها احد الشرى يكن بغيراذن صاحبه فندفع اليه
صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما اقبل النبات لم يجز وبعده يجوز وان اراد قلع الزرع من نصيبه بقاءه
لا ارض فيقلعه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع قال استاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره
القدورى في شرحه اه وانظر ما وجه هذا الصواب فان الظاهر الاول لان الزرع في نصيب الشرى بغير حق
(قوله ما نقص بقلعه) قال مسكين كما يضمن النقصان في القتل المغصوب اذا انتقص عند الغاصب سواء كان
بفعله او بغير فعله كالعمور والثلل وذهاب السمع والبصر اه فالنقصان بفعله ليس على ما ينبغي (قوله كما في قطع
الاشجار) فانه يضمنها اتفاقا (قوله ولو قطعها رجل آخر الخ) قال في الهندية اما اذا كان المغصوب غير متقول
كالدرور والحقار والحوادث فانهم باقية بما يوجب او جاء سيل فذهب بالبناء والاشجار او غلب سيل على الارض
فتفتت وقبت تحت الماء فلا ضمان عليه عند الامام وابى يوسف كذا في شرح الطحاوى وان حدثت هذه
الاشياء بفعل احد من الناس فضايمه على المتلف عندهما وان بفعل الغاصب وسكناه فالضمان عليه بالاجماع
اه ونقل عن الخلاصة لو نقص المغصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرده على المغصوب منه مع
ضمنان النقصان الا ان يكون النقصان بجنابة غير الغاصب فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ويرجع عن
الحائى وان شاء ضمن الحائى ولا يرجع اه (تنبيه) قال العلامة مسكين النقصان انواع اربعة يراجع السعر
وبقوات اجر العين وبقوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصياغة في الذهب
اللبس في الخطة وبقوات معنى مرغوب فيه فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذ ارد العين في مكان
النقص والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال والثالث يوجب الضمان في غير مال الربا نحو ان يغصب
حنطة ففتت عنده او امانة فضة فهشم في يده فصاحبه بالخيار ان شاء اخذ ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاء تركه
وضمنه مثله فتبادى عن الربا والرابع وهو بقوات المعنى المرغوب فيه في العين كالعبد المحترف اذا نسى الحرفة في يد
غاصب او كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان ايضا هذا اذا كان النقصان قليلا اما اذا كان كثيرا
فغير المختار بين اخذه وتركه مع اخذ جميع قيمته وتعرف المدة الفاصل بينهما من مسئلة انخرق السبر
انما حش اه (قوله كالغصب عبد الخ) اى فانه يضمن نقصانه (قوله له خوله الخ) لا يظهر لان التصديق بالقلعة
غير ضمان النقصان (قوله ضمن النقصان) محله اذا كان النقصان في العين وكان غير ربوي فان كان لثراجع السعر
فلا ضمان بعد ان رده في مكان النقص لان ذلك لقله الرغبات فيه لان النقصان في العين بقوات يبرهان كان ربويا
لا يمكن ان يضمن النقصان اى نقصان الاوصاف مع اه ترد العين لانه يؤدي الى ارباذا الجود لا قيمة لها
في الاموال الربوية ولا يمكنه يجزئ ان يأخذ ولا شيء له وبين ان يتركه على الغاصب ويضمنه مثله من جنسه
او قيمته من خلاف جنسه افاده الزيلعي مع ايضاح (قوله وتصديق بما بقي من الغلة والاجرة) الذي زاده
المؤلف وهو قوله بما بقي بخلاف الجوهر المتزول وما ذكره حافظ الدين وغيره من ان التصديق بالغلة جميعها قال الزيلعي
وكان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن عندهما لا بالغلة كلها اه فقد ذكر ذلك على وجه البحث ولا متابعة
عليه ثم قوله تصديق الغاصب مثل الاجرة وهو كذا لان وجوبها به فده اذا لم ينفع لا تنقزم الا بالاعقد
والعائد هو الغاصب وقد صارت ما لا يعقده فهي له (قوله لكن نقل المصنف الخ) لوجه لهذا الا انه قد رآه فانه
قبل هلاك عين المغصوب يتصدق بكل الغلة وكذا بعده غير انه بعد الهلاك عنده ليس له ان يستعين بالغلة في اداء
الضمان اذا كان غنيا وله ان يستعين بها اذا كان فقيرا ويتصدق بالباقي هذا ما في البرازية وفي اعقباتى وفيه
اشعار بان كلام من الاجروا مع صار ملكا له ما لم ياكل شيئا او امر ما غلبت اليد وهو ان تصرف في ملك الغير
والى انهما لا يصرهان في حاجتهما الا اذا كانا فقيرين فالغنى منهما لا تصرف تصديق بمثله اه لمطابقا وظاهرا كلام
الزيلعي انه اذا هلك عنده وجب عنه كان له ان يستعين بملكه لان الحبس كان لاجل المالك فاذا اخذه لا يظهر الحبس

فيعلم ان ما زاد البذر وبعده في الجنبى وعن
 انما في مثل يده وفي اصبعه يسهل هو الخمار
 ولو فعله فقهه وثابه في القس (بها) بهن
 انما في آتى (بها) عصب يسهل
 الزنجار ولو فعله رجل آتى عصب يسهل
 هو العاصب (بها) عصب يسهل وهذا سادس
 في مدة الاجارة لا تحت قوله ان سادس
 في شرح السدس وجر المستعار وقس من
 فقهه لا سبعة من (بها) عصب يسهل
 النقصان (بها) عصب يسهل من (بها) عصب
 خلافا لابي يوسف كذا في التتقى لكن فصل
 المصنف

في حقه اما اذا اهلك عند المشتري من الغاصب وقد استغله الغاصب قبل ثم ان المالك ضمن المشتري قيمته ورجعه
على الغاصب بالتمن فاقبل للغاصب ان يستعين بالقله في اداء الثمن الى المشتري لان الخبث كان لحق المالك
والمشتري ليس بمالك فلا يزول الخبث بالاداء اليه فلا يؤذيه اليه الا اذا كان لا يجده غيره فيرجع هو على غيره من
اعقر آما اعتبار انه ملكه وهو محتاج اليه اه وهو الذي ينبغي التعويل عليه لظهور وجهه وعلى ما في البرازي
جري ابن الصنع ونظم في ذلك بيتا قال

وبدفعها في قبة قبل مطلقا • ونعم منع في الغنى مقرر

قوله (وإذ في البيع) أي بفراغ المال (قوله إذا كان ذلك متعينا بالآشارة) وذلك كالمعرض فانه لا يحل له تناول
الربح قبل ضمان الفدية به، وبصدق به لان العقد يتحقق بعينه حتى ينسخ العقد به لا قبل القبض فتمكن
الخبث فيه (قوله أو بالنشر أي بدراهم الودعة الى اخره) الاخصر الاوضع ان يقول أو غير متعين وقده (قوله يعني
يتصدق بربح حصل الخ) وله ان يؤديه الى المال ويجعل له التناول ويجعل الخبث قهستاني (قوله فكذا
يتصدق) فانه وان لم يتعين بالآشارة الا ان ضمن التقدير ثبوت الخبث قهستاني (قوله قيل وبه يعني) في القهستاني
عن الذخيرة وعليه الفتوى دفعا للحرج في هذا الزمان واذا برت هذه الاربعة في الربح تجري في تناول المشتري
قاب الربح تابع لاصل فليتأمل (قوله والمحتمل انه لا يحل له مطلقا) في الصور الاربعة ووجهه كافي التبيين انه
بالقدمته امتداد ملازمة المشتري والآشارة استفاد جوازها قبل تعلقه في حق القدر والوصف قيتبت فيه
شبهة الحرمة للملك بسبب خبث اه وفي الجوى عن صدر الاسلام لو شري يانف غصب طعاما يباح له الاكل
ولو شري امة قيل يباح له الوطني والصحيح انه لا يحل له الاكل ولا الوطني لان في السبب نوع خبث ولهذا المعنى ترى
بعض النظمه الذين فيهم قليل تقوى يشترون الاشياء بمن وبصر فونها الى حوايجهم ثم يقضون الاثمان وفي جامع
الحوي عن نوادر ابن جماعة ولو غصب ثوبا فاشري به طعاما لا يسهل ان يوكله حتى يؤدي قيمة الثوب ولو غصب
دراهم فاشري به طعاما موعده اكله لان الثوب اذا استحق ينقض البيع واذا استحق الدراهم لا ينقض البيع
ولو غصب كراويا فاشري به امة لا يحل وطوفا ولو غصب ثوبا فاشري به امرأة موعده وطوفا لانه واستحق ما جعل
مهره لا ينقض النكاح اه مختصرا وهذا بقيد انه اذا اشترى بدراهم اغصب المعينة وقدها لا يحرم التناول لعدم
تمام العقد باعيانها وهذا اوسع على الناس ونظام كلام الصدران الصحيح خلافه (قوله واختار بعضهم
الفتوى) (لا حاجة اليه مع المصنف) (قوله وعندنا في يودف) (لا حاجة اليه لان خلافه معلوم في جنس المسائل
جيبا وقد ذكره اتفاقا) (قوله خلافا لابي يوسف) (قوله كالأختلاف الجنس زبلي) عبارته وهذا الاختلاف بينهم
فيما اذا صار الربح بالتقلب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم وان
كان من يده بخلاف جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وفي يده من يده طعام أو عرض لا يجب عليه التصديق
بالإجماع لان الربح اعمائين عند اتحاد الجنس وما يصير بالتقلب من جنس ما ضمن لا يظهر الربح اه وقال
القهستاني لو تزوج باحد هما امرأة واشترى ثوبا أو امة أو طعاما في وقت ضمنه حل له الانتفاع ولم يتصدق
في قوامه لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منهما مختلف لدراهم والده نايران التي ضمننا انهي موضع (قوله
وغير المقصوب) قيد بتغير الغاصب لانه لو تغير نفسه كأن صار للعيب زيبا فان المال كان خيارا شاء اخذه
وان شاء ضمن الغاصب ومثله اذا صار الرطب قمر الكاف الدرر (قوله فزال اجمعه) قد ربه لان من غصب شاة
وذبحها فاكلها بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيتها وسلمها له وان شاء ضمنه نقصانها لان اسم الشاة لم يزل
عنها اذ يقال شاة مذبوحة وانما خسر المالك لان ذبحها استهلاكا من وجه دون وجه اه (قوله واعظم منافع)
كالو غصب الخنطة وطعن فان المقاصد المتعلقة بعين الخنطة كحدها هريسة ونحوها تزول بالطعن اه من
(قوله بلا ضرب) كذا قيد به في السراج فلو صاغ الدراهم بعد سبككم سادراهم لا يقطع بالاولى وسواء كانت
مثل الدراهم الاولى ام لا وحرره (قوله لكن ينبغي اعظم منافع) من جعلها غنما والذين بها (قوله كاطنه ملاحضه و)
حيث ذكر اه لا حاجة الى ذكر اعظم المنافع لان قوله زال اجمعه مغن عنه لانه يلزم اه (قوله ضمنه وملكه)
اما الضمان فلكونه متعينا واما الملك فلا نه احدث صنعة متقومة لان قيمة الشاة تزداد بطحنها وشيها وكذا قيمة
الخنطة تزداد بطحنها احدث ما ضحك المالك هالكا من وجهه حتى تبدل الاسم وقامت اعظم المنافع وحق

عن البرزخية ان الغنى يتصدق بكل الغنى
 اجمع (كما انصرف في المعصوب والوديعه)
 بان باعه (ورج) فيه (اذا كان ذلك متعينا)
 بالاشارة او بالشرع يتصدق بالوديعه والعصب
 وتقدمها) يعني يتصدق بالاشارة وان
 اذا كانا معا يعني بالاشارة وان تقدمها
 فعلى اربعة اوجه فان اشار اليه او تقدمها
 يتصدق وان اشار اليه وتقدمها (او اطاع) ولم يشر
 (الى غيرها) يتصدق في الصور الثلاثة
 (وتقدمها لا) يتصدق (وبه يعني) والتخاراه لا يملك
 الا كثر في قيل ولو بعد الغنى هو العصب
 كذا في المتن واخبار الحرم وفيه ثمة
 فتاوى الدوائر في رطبنا كذا لا يتصدق بشي
 قول الكرخي في رطبنا كذا لا يتصدق بشي
 على قوله واو عند أبي يوسف لا يتصدق بشي
 منه كما اختلف الجهم في ذكره الزباني فليحفظ
 (فان عصب وغير) المعصوب (فزال اسماء
 واعلم منافعهم) أي اكثر فاصله احترام اراعن
 وراهم سببها بلا ضرب فاه وان زال اسمها كان
 رافعهم منافعهم ولذا لا يتقطع حق المالك عنه
 ببق اعظم منافعهم وغير فلم يكن رواي الاسم منافعها
 كافي المحيط وغير كلفه سلاخسرو وغيره
 عن اعظم منافع المعصوب (على العاصب مجزئ
 او خلت) كاختلاف بربره (او يجرى)
 جبرج) كدفعه (تنبه) وذلك بلا حل
 فتمام قبل ادائها (اخر في مالها باده
 البرزخية

فما أصيب ثبوت بل يؤمر بقلعه اه قال في الدر المنثور هذا الم يكن اي البناء من تراب تلك الارض والا فالبناء
 رب الارض لانه لو امر بقلعه يصير ترابها كما كان وقيل ان لم يكن للتراب قيمة فالبناء لربها والا فلا ياتي وعليه قيمة
 التراب كما في الخاتمة (قوله لو قيمة الساحة اكثر) بالحاكم المصلحة من بلابية وفي النجاشية وشرحها الله سئالي امر
 بالقلع والرد الى الارض فارغة الى المالك ولو كانت القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يؤمر به
 حينئذ ويضمن القيمة وهذا اوفق اسائل الباب كما في النهاية وفيه اثنان المتأخرين كصدر الاسلام وانه
 احسن ونحن نقف بجواب الكتاب اجماعا لا شيئا خفا كما في العم ادى انتهى (قوله ولما لك الخ) اي وان رضى
 بالحاق الضرر به امره بالقلع (قوله اي مستحق القلع) قال في المتح وطريق هذا الضمان ان تقوم الارض بدون
 البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحق القلع فيضمن افضل فان قيمة البناء والشجر المستحق للقلع
 اقل من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا نقصت منه اجرة القلع فالبقي قيمة الشجر المستحق للقلع فان كانت قيمة
 الارض ما توفيقه الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة
 وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة اه (قوله فقيح الحصة) اي النصف والرابع اي ان جرى العرف بها والا لجر
 اي للارض والخارج للزراع اه (قوله بكل حال) اي سواء رضى الناظر ببقاء الزرع او طلب قلعه اما المالك
 فلا تجب الحصة والاجر الا اذا رضى ببقائه فكذا استظهره الحلبي وينبغي ان يقيد بالمالك الذي لم يجر العرف
 فيه بزوجه بالحصة والا فهي مسئلة المؤلف (قوله فصولين) الذي في الفصولين غصب ارضا فزعم ان اقتبست
 فلما كانت ان يأمر الغاصب بقلعه ولو اتي فلما كانت قلعه فان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب
 ولما كانت تضمن نقصان ارضه اه هذا الذي في الدر المنثور واما مسئلة الزرع فتقدم ان له قلعه ويغصبه ما زاد
 البذر او مثل بذر فليحفظ وقدمه في شرح قول الملتقي وما نقص منه بفعله كسكنه وزرعه فغصبه وقدمه
 المؤلف هنا ايضا فانت ترى عبارة جامع الفصولين وعبارته في شرح الملتقي وفي الهندية غصب من آخر دار
 او ارض فبني فيها بناء او زرع فيا زرعها فقطع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط ان لا يكسر خشب
 الغاصب ولا آجره ونحو ذلك كذا في حاوي الفتاوى وقد ذكر فيما ذكرنا من ارض الوقف بغير اذن جوابا بالفسري
 وقال بعده وقال بعضهم ينبغي ان يجب الثلث والرابع على عرف ذلك الموضع اه وفي حاشية الشلبي من الاجارة
 عن المحيط انه في حق البناء والغرس الجواب التحدي في الصور الثلاث وهي الاجارة اي اذا انقضت مدتها وبالمرابة
 وانقص حتى يجب عليه ما القاع والتسليم وفي الزرع يختلف الجواب ففي الغصب يلزم القلع على الغاصب
 في الحال لانه متعدد في الزراعة وفي الاجارة بتركه الى وقت الادراك استحسانا بابر المنش وفي العارية المؤقتة وغير
 المؤقتة لا يأخذها صاحبها الى ان يستحصل الزرع استحسانا لانه ما كان متعددا في الزراعة بحجة العارية ولا درالة
 الزرع نهاية معلومة فيتركه وقالوا ينبغي ان يترك بابر المثل كما في الاجارة نظرا للباقيين اه ثم رأيت بعد في الهندية
 مانعه مثل شيخ الاسلام عطاه بن حنيفة عن زرع ارض انسان بغير اذنه بغير اذن صاحب الارض هل لصاحب
 الارض ان يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية انهم يزرعون الارض بثلاث نظارح
 او اربعة او نصفه او شيء مقدرا ما يجب ذلك القدر الذي جرى به العرف فيلزم له هل فيه ردية قل نعم في آخر
 المزارعة اه وبما استوفيت من هذا المحول على ما ذكرنا من ارض يعرف بزرعة لارض بماد كروم من غير اذن صاحبها
 وما ذكرنا من ارض يعرف بزرعة لارض بماد كروم من غير اذن صاحبها
 المعد لا متغلا ولا ياتي في الهندية من كتاب المزارعة عن قاضي خان انه انما ينظر الى العادة اذ المزمع انه زرعها
 غصبا بان اقر الزارع عند الزرع انه انما يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل عن لا يأخذ الارض مزارعة
 ويألف من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض اه (قوله غصب ثوبا بغيره) قيد بالصبيغ
 لانه لو انصبغ بغيره بالفاخر في فلا يجبر المالك بل يؤمر بدفع قيمة الصبيغ لانه لا نهاية من ربه اه حوى (قوله
 لا عبرة للالوان) وما ذكره من ان السواد تضاف عنده لا عند ما يختلف غيره ذلك لاختلاف الزمان فان
 بني امية في زمانه كانوا يمتنعون عن لبس السواد ونحو القياس في زمانه ما كانوا يلبسون وقد شاور الرئيس
 ابا يوسف في لون لباس فقال له احسن الالوان ما كتب به القرآن فاستحسنه هارون وبعثه من بعده (قوله
 ظالمات مخبر) انما خبر هود بن الثعالب لانه رب اسد ولا حروفه ثم لا يصل خبر تعدد التسمية (قوله لتغيره

لوق الساحة اكثر من قيمة الارض
 فقيمة الارض لانه لو امر بقلعه يصير ترابها كما كان
 وقيل ان لم يكن للتراب قيمة فالبناء لربها والا فلا ياتي وعليه قيمة التراب
 كما في الخاتمة (قوله لو قيمة الساحة اكثر) بالحاكم المصلحة من بلابية
 وفي النجاشية وشرحها الله سئالي امر بالقلع والرد الى الارض فارغة الى المالك
 ولو كانت القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يؤمر به حينئذ
 ويضمن القيمة وهذا اوفق اسائل الباب كما في النهاية وفيه اثنان المتأخرين
 كصدر الاسلام وانه احسن ونحن نقف بجواب الكتاب اجماعا لا شيئا خفا
 كما في العم ادى انتهى (قوله ولما لك الخ) اي وان رضى بالحاق الضرر به
 امره بالقلع (قوله اي مستحق القلع) قال في المتح وطريق هذا الضمان ان تقوم
 الارض بدون البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحق القلع فيضمن افضل
 فان قيمة البناء والشجر المستحق للقلع اقل من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع
 اذا نقصت منه اجرة القلع فالبقي قيمة الشجر المستحق للقلع فان كانت قيمة
 الارض ما توفيقه الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم
 فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة اه
 (قوله فقيح الحصة) اي النصف والرابع اي ان جرى العرف بها والا لجر اي للارض
 والخارج للزراع اه (قوله بكل حال) اي سواء رضى الناظر ببقاء الزرع او طلب
 قلعه اما المالك فلا تجب الحصة والاجر الا اذا رضى ببقائه فكذا استظهره الحلبي
 وينبغي ان يقيد بالمالك الذي لم يجر العرف فيه بزوجه بالحصة والا فهي مسئلة
 المؤلف (قوله فصولين) الذي في الفصولين غصب ارضا فزعم ان اقتبست فلما
 كانت ان يأمر الغاصب بقلعه ولو اتي فلما كانت قلعه فان لم يحضر المالك حتى
 ادرك الزرع فهو للغاصب ولما كانت تضمن نقصان ارضه اه هذا الذي في الدر
 المنثور واما مسئلة الزرع فتقدم ان له قلعه ويغصبه ما زاد البذر او مثل بذر
 فليحفظ وقدمه في شرح قول الملتقي وما نقص منه بفعله كسكنه وزرعه فغصبه
 وقدمه المؤلف هنا ايضا فانت ترى عبارة جامع الفصولين وعبارته في شرح
 الملتقي وفي الهندية غصب من آخر دار او ارض فبني فيها بناء او زرع فيا زرعها
 فقطع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط ان لا يكسر خشب الغاصب ولا آجره
 ونحو ذلك كذا في حاوي الفتاوى وقد ذكر فيما ذكرنا من ارض الوقف بغير اذن
 جوابا بالفسري وقال بعده وقال بعضهم ينبغي ان يجب الثلث والرابع على عرف
 ذلك الموضع اه وفي حاشية الشلبي من الاجارة عن المحيط انه في حق البناء
 والغرس الجواب التحدي في الصور الثلاث وهي الاجارة اي اذا انقضت مدتها
 وبالمرابة وانقص حتى يجب عليه ما القاع والتسليم وفي الزرع يختلف الجواب
 ففي الغصب يلزم القلع على الغاصب في الحال لانه متعدد في الزراعة وفي الاجارة
 بتركه الى وقت الادراك استحسانا بابر المنش وفي العارية المؤقتة وغير المؤقتة
 لا يأخذها صاحبها الى ان يستحصل الزرع استحسانا لانه ما كان متعددا في الزراعة
 بحجة العارية ولا درالة الزرع نهاية معلومة فيتركه وقالوا ينبغي ان يترك بابر
 المثل كما في الاجارة نظرا للباقيين اه ثم رأيت بعد في الهندية مانعه مثل شيخ
 الاسلام عطاه بن حنيفة عن زرع ارض انسان بغير اذنه بغير اذن صاحب الارض
 هل لصاحب الارض ان يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية انهم
 يزرعون الارض بثلاث نظارح او اربعة او نصفه او شيء مقدرا ما يجب ذلك القدر
 الذي جرى به العرف فيلزم له هل فيه ردية قل نعم في آخر المزارعة اه وبما استوفيت
 من هذا المحول على ما ذكرنا من ارض يعرف بزرعة لارض بماد كروم من غير اذن
 صاحبها وما ذكرنا من ارض يعرف بزرعة لارض بماد كروم من غير اذن صاحبها
 المعد لا متغلا ولا ياتي في الهندية من كتاب المزارعة عن قاضي خان انه انما ينظر
 الى العادة اذ المزمع انه زرعها غصبا بان اقر الزارع عند الزرع انه انما يزرعها
 لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل عن لا يأخذ الارض مزارعة ويألف من ذلك
 يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض اه (قوله غصب ثوبا بغيره)
 قيد بالصبيغ لانه لو انصبغ بغيره بالفاخر في فلا يجبر المالك بل يؤمر بدفع
 قيمة الصبيغ لانه لا نهاية من ربه اه حوى (قوله لا عبرة للالوان) وما ذكره
 من ان السواد تضاف عنده لا عند ما يختلف غيره ذلك لاختلاف الزمان فان بني
 امية في زمانه كانوا يمتنعون عن لبس السواد ونحو القياس في زمانه ما كانوا
 يلبسون وقد شاور الرئيس ابا يوسف في لون لباس فقال له احسن الالوان ما كتب
 به القرآن فاستحسنه هارون وبعثه من بعده (قوله ظالمات مخبر) انما خبر هود بن
 الثعالب لانه رب اسد ولا حروفه ثم لا يصل خبر تعدد التسمية (قوله لتغيره

بالنقل) الا وضح لتفاوته (قوله ومما) اي القيمة بمعنى البديل اه حلي وانما يحتاج لهذا بالنظر اقول من جعله قويا
 (قوله وغرم ما زاد الصبيغ) لان الصبيغ مال متقوم ويحسب اليه لا يسقط تقوم ماله فيجب صون حقه ما لم يمكن
 ولم يذ كر حاكم ما اذا نقص الثوب بالصبيغ وقد ذكره الحوى وغيره فقال الاول ولو صبيغه فنقص كما ان كانت قيمته
 ثلاثين فصارت عشرين فعند محمد ينظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبيغ فان كانت الزيادة خمسة ياخذ ثوبه وخمسة
 لانه وجب له عشرة وعليه للغاصب خمسة قيمة صبيغه فالخمس بالخمس ويرجع الباقي من النقص وتعامه فيه وفيه
 رجل عنده وديعة انسان وهي ثياب لجعل المودع ثوبه في ثوبها صاحب الوديعة فضاع ثوب المودع فبين
 صاحب الثياب ذكره العمادى في الثاني والثلاثين واذا رد الغاصب للغاصب في موضع يخاف عليه لا يجبر
 الغاصب منه على التحويل ولوتين الثوب الذي في يد لال انه مسروق فقال ردته على الذي اخذته منه ببرا
 اذا ثبت الرد بالخذ ذكره العمادى (قوله قبل اتصاله) الا وضح وقت اتصاله كسابقه (قوله يبرأ عن ضمانه) اذا ثبت
 ذلك بالبينة اما بغير دونه فلا اه حوى عن العمادى فلو حذف المصنف القيمة من قوله اذا كان قبضه القيمة
 معروفا فيرجع الى المستثنين لكان انساب (قوله اقيام القيمة مقام العين) وفي رد العين يبرأ عن الضمان حتى
 لا يكون للمالك تضمينه فكذا الحكم في القيمة افاده الحوى (قوله اوبينة) اي اتمامها غاصب الغاصب (قوله
 لا باقرار الغاصب) اي الاول (قوله الا في حق نفسه) فليس له ان يطالب الثاني اما المالك فله مطالبته لقصور
 حجة الاقرار (قوله وغاصبه) لا حاجة اليه فيما يظهر لان معناه انه لا تتوجه عليه مطالبته من الغاصب الاول
 وهو معنى ما قبله ويحتمل ان يكون المراد ان المالك اذا رجع عليه يرجع على الاول فذكره فائدة (قوله واذا اختار
 تضمين احدهما) اي جميع البديل او بعضه فليس له بعد ان ضمن البعض لاحدهما ان يضمن ذلك البعض للآخر
 (قوله وقيل بملك) قال في المتح وتعلقا عن العمادى اما اذا اختار تضمين احدهما فله يبرأ الاخر عن الضمان حتى
 لو توى المال على الذي اختاره هل يرجع على الاخر فيه رويته وان هكذا رأت بخط صدر الاسلام صاحب المغنى
 الاستروشنى اه (قوله فلو تلف مال غيره الخ) نحوه ما اذا اتخذ احد الورثة حال غيبة الباقيين ضيافة من التركة
 لجماعة ثم قدم الباقون واجازوا ما صنع ثم ارادوا تضمينه لهم ذلك لان الاتفاق لا يتوقف حتى تلحقه الاجارة
 ابوالموود عن البيهقي (قوله وعليه قتلحق الاتفاق) قال الشيخ صالح ابن المصنف الان يقال المراد بالافعال
 غير الاتفاق فلا يقول المشايخ كلهم مع امكان الحمل اه قال الحوى يعني ان الافعال منها ما يكون اعداها
 ومنها ما يكون ايجادا فيجمل قول المشايخ على الفعل الذي لا يكون اعداها اه (قوله لا يملكه) وان زادت قيمته
 بالكسر حوى عن القنية (قوله ورد ابرتها) حوى كانت قد رابر المثل ام لا افاده ابوالموود في حاشية الاشياء
 (قوله شرح وهبانية) للشيخ عبد البر ذكره فيما اذا خرق رجل طيبا من رجل ثم رفاه قال صاحب الذخيرة اقومه
 صحيحا وسرفوا فاضاعته فضل ما يمت ما يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يهزه اذا اصلحه (قوله لان
 ضرر المخرق عام) فهو كما اذا حمل المدون على المسلمين فدفع رجل عنهم ذلك العدو لانه غيره حتى تلفت فانه لا يضمن
 من قيمتها شيئا افاده المصنف (قوله الا في الغزو) يحتمل ان يكون معناه ان الغازي له دخول بيت اهل الحرب مثلا
 بغير اذنه ويحتمل ان يكون معناه ان الجهاد اذا تعين وتختلف عنه بعض الناس يبعث الامام من يدخل عليهم
 بيوتهم ليخرجهم اليه وعليك المراجعة فاني ضعيف الفكر وانقلب والقالب مع كثرة المموم والاحزان (قوله
 وفيما اذا سقط ثوبه الخ) مثله ما لو اخذ ثوب شخص مثلا وهرب فقبضه حتى دخل داره فانه لا بأس ان يدخل عليه
 داره حتى يأخذ حقه لانه موضع ضرورة وموضع الضرورة من ثلثة حوى عن التجميع ويجوز له دخول بيت
 المودع بغير اذنه لاجل اخذ الوديعة اذا انكرها افاده صاحب الاشياء ومثل ذلك الهجوم على بيت المقدسين
 كانه في التزمير (قوله فله نبش) اي واخرجه (قوله وله تسويته) اي بالارض والزراعة فوقه اشياء (قوله وان
 وقفا كذلك) هذا اذا كانت وقفا لدفن الموتى اما اذا كانت وقفا على نحو مسجد فهي كالمملوكة ابوالسعود عن
 حاشية المقدسى (تنبيه) لا يجوز اخراج الميت بعد دفنه من غير عذر طالت مدة دفنه او قصرت ويجوز بالعذر
 كان يظهر ان ارضه مفسومة واخذها بالتفيع بالنفقة لان كثيرا من التعمية دفنوا بارض الحرب ولم يخرجوا
 ليحولوا افاده صاحب شرح تور الاذهان (قوله ولا يكره لوالارض منسقة) قال في الوالولية رجل حفر
 قبرا في مقبرة وقف فاراد الاخر ان يدفن فيها ميتته ان كان في المكان سعة لا يراحم الاول وان لم يكن فله ان

ومما هنا شلاية ايم القيمة مقامه
 في الاختيار وورثنا قولين عن المحتج (وان شاء
 اخذ المصبيغ او الثوب وعزم ما زاد الصبيغ)
 غرم (للمن) لا يملكه لا يملكه لا يملكه
 وانصبيغ لم يبق مثله قبل اتصاله بالمصوب
 بالماء بحيث يرد غاصب الغاصب في موضع يخاف عليه لا يجبر
 على اتمامها غاصب الغاصب في موضع يخاف عليه لا يجبر
 المصوب في يد غاصب الغاصب في موضع يخاف عليه لا يجبر
 الى الغاصب (قوله قبل اتصاله) الا وضح وقت اتصاله كسابقه
 العين (اذا كان قبضه القيمة معروفا) قضاه
 اوبينة او تضمين المالك لا باقرار الغاصب
 الا في حق نفسه وغاصبه عمادية (غصبها
 ثم غصبه آخر منه فاراد المالك ان يأخذ بعض
 الغصان من الاول وبعضه من الثاني له دلالة
 سراجية والمالك بالخيار في تضمين احدهما
 واذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمن
 الاخر وقيل بملك عمادية (الاجارة لا يلحق
 الاتفاق ولو تلف مال غيره الخ) نحوه ما اذا اتخذ احد الورثة حال غيبة الباقيين ضيافة من التركة
 ابوالموود عن البيهقي (قوله وعليه قتلحق الاتفاق) قال الشيخ صالح ابن المصنف الان يقال المراد بالافعال
 غير الاتفاق فلا يقول المشايخ كلهم مع امكان الحمل اه قال الحوى يعني ان الافعال منها ما يكون اعداها
 ومنها ما يكون ايجادا فيجمل قول المشايخ على الفعل الذي لا يكون اعداها اه (قوله لا يملكه) وان زادت قيمته
 بالكسر حوى عن القنية (قوله ورد ابرتها) حوى كانت قد رابر المثل ام لا افاده ابوالموود في حاشية الاشياء
 (قوله شرح وهبانية) للشيخ عبد البر ذكره فيما اذا خرق رجل طيبا من رجل ثم رفاه قال صاحب الذخيرة اقومه
 صحيحا وسرفوا فاضاعته فضل ما يمت ما يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يهزه اذا اصلحه (قوله لان
 ضرر المخرق عام) فهو كما اذا حمل المدون على المسلمين فدفع رجل عنهم ذلك العدو لانه غيره حتى تلفت فانه لا يضمن
 من قيمتها شيئا افاده المصنف (قوله الا في الغزو) يحتمل ان يكون معناه ان الغازي له دخول بيت اهل الحرب مثلا
 بغير اذنه ويحتمل ان يكون معناه ان الجهاد اذا تعين وتختلف عنه بعض الناس يبعث الامام من يدخل عليهم
 بيوتهم ليخرجهم اليه وعليك المراجعة فاني ضعيف الفكر وانقلب والقالب مع كثرة المموم والاحزان (قوله
 وفيما اذا سقط ثوبه الخ) مثله ما لو اخذ ثوب شخص مثلا وهرب فقبضه حتى دخل داره فانه لا بأس ان يدخل عليه
 داره حتى يأخذ حقه لانه موضع ضرورة وموضع الضرورة من ثلثة حوى عن التجميع ويجوز له دخول بيت
 المودع بغير اذنه لاجل اخذ الوديعة اذا انكرها افاده صاحب الاشياء ومثل ذلك الهجوم على بيت المقدسين
 كانه في التزمير (قوله فله نبش) اي واخرجه (قوله وله تسويته) اي بالارض والزراعة فوقه اشياء (قوله وان
 وقفا كذلك) هذا اذا كانت وقفا لدفن الموتى اما اذا كانت وقفا على نحو مسجد فهي كالمملوكة ابوالسعود عن
 حاشية المقدسى (تنبيه) لا يجوز اخراج الميت بعد دفنه من غير عذر طالت مدة دفنه او قصرت ويجوز بالعذر
 كان يظهر ان ارضه مفسومة واخذها بالتفيع بالنفقة لان كثيرا من التعمية دفنوا بارض الحرب ولم يخرجوا
 ليحولوا افاده صاحب شرح تور الاذهان (قوله ولا يكره لوالارض منسقة) قال في الوالولية رجل حفر
 قبرا في مقبرة وقف فاراد الاخر ان يدفن فيها ميتته ان كان في المكان سعة لا يراحم الاول وان لم يكن فله ان

العمادية (قوله غرم الشاكي ديتيه) اي والغرامة ان كانت افاده المصنف (قوله لندوره) فمعاينة لا تنفذ اليه
 غالباً اه مخ ورمق في القنية لجم الامنة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فاني بقائه فضررب المشكو
 عليه فكسر منه اويده عن الشاكي ارشه كالمال اه (فرع) وجعل له هدف في داره فرمى الى الهدف فجاوز
 سهمه دارة فاضد شيئا في دار رجل وقتل نفسه كان ضامنا للمال في ماله ودبة القليل على عاقلة ظهيرة
 (تنبية) لو كتب عامل اساي اسل بلد بامر سلطان ودفع الى اعوان فاخذوا منهم دراهم فالمظلة على كل من
 الثلاثة في الدنيا والاخرة ولو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ وكذا في كل موضع لم يصح الامر اه
 درمستي (قوله ولو قال اتلف مال مولد الخ) ولو امره باتلاف مال وجعل آخره مولا ثم يرجع على امره
 وعلمه بان الامر مستعمل لثمن فصار غاصبا ذكره في الشربلية عن جامع الفصولين فليست له (قوله)
 واعلم ان الامر لا ضمان عليه) فلو امره باخذ مال الغير ضمن الاخذ لا الامر لا يصح وفي كل موضع لا يصح
 الامر لا ضمان الا مرسى شرح تنوير الاذهان (قوله اذا كان الامر سلطانا) اذا امر السلطان كراهة الامور
 وعلم انه لو لم يقتل امره يعاقبه بخلاف غير السلطان فيكون الضمان على السلطان لا على مأموره ابو السعود
 (قوله اوبا) صورته امر الاب ابنه البالغ ليقدر ان اراد فاضه ففعل وتعدت الى ارض جاره فالتفت شيئا يضمن
 الاب لان الامر صرح فالتفت الفعل اليه كالمولود بالشرع لا بخلاف ما لو استأجر نجارا الى فط حصاره على قارة
 انظر في قوله وقف به انسان قال الضمان على النجار له دم حصة الامر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر
 هذا التصور انه ليس المراد كل امر من الاب للبالغ حتى لو امره باتلاف مال او قتل نفس يكون ضمانه على الابن
 نعم اذا الامر (قوله اويده) بان كان الامر مولى العبد المأمور فالسيد الا امره هو الضامن (قوله او المأمور
 صعبا) قال في العمادية لو قال اصبي محجورا راعده هذه الشجرة فانقضت في ثمارها تصدوطة يجب ديتيه على
 علة الامر جوى (قوله او عبد امره باتلاف مال غير سيده) قد تقدم حكمها قريبا ومثله اذا امره بالاباق
 او يقتل نفسه (قوله واذا امر بغيره) قال في جامع الفصولين لو قال احقر لي فانه يرجع على الامر وان لم يقل
 لي لا يرجع على الامر جوى وفي عدة القناري قال رجل لا ترقب لي بابا في هذا الحائط فثقب والحائط لغيره يضمن
 ويرجع بيدي وفي المحيط لو قال له احقر في هذا الحائط يا ولدي فثقب في حائطه لم يرجع عليه بالضمان فان كان ما كنا فاعا
 واستأجره لغيره يرجع بالضمان عليه اه (قوله بان ارسله في حاجته) قال في الخاتمة رجل يث غلاما صغيرا في
 حاجته لغيره احد فرأى الغلام غلاما يلعبون فانتفى بهم وارتنى سطح بيت فوقه فثقت فمات الذي بعثه في
 حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال (قوله وفيه ما به رجل الخ) سكر مع المتن اه حلي (قوله اي في عمل غيره) اي
 ولو كان ذلك الغير نفس الغلام (قوله لانه استعماله كله في نفعه) كذا في المنع وفيه نظر (قوله ضمن قيمة العبد عاقلة
 لنقصان) لان اذنه لا يعتبر وظاهره ولو اذنا لان ذلك ليس من التجارة ومثله الصبي (قوله صار غاصبا للمال)
 في لو ان العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد مخ (قوله بخلاف الحر) فانه لا يضمنه ولا يملكه ببعاله (قوله)
 ولو نسي الحرفات) يعني اذا غصب عبد احترقا فافسدت الحرفة في يد الغاصب يضمن النقصان وكذا اذا نسي القرء ان
 (قوله او شاخ) اي اذا غصب شاة فصارت عجوزا عنده يضمن النقصان وكذا اذا كانت ناهضة فانكسر رديها
 عنده وكذا الغلام اذا غصبه لمبالفوات قوة الشباب والعله الشاملة للسكل فوات وصف مقصود منه يزيد
 في ماله كالتور اذا غرق واصغر عند الغاصب افاده عبد البر (قوله تقوم لاسلطان) اي او لواحد من امرائه وفرع
 على ذلك العامر موسى فقها منه تقوم شهرة القيمة املا في المال واموال الايتام والاقارب الخراب للامراء
 والنواب كما هو المعتاد في بلادنا ويظهر بعد ذلك انه اخص من قيمته العادلة بفن فاحش لا يتفان في مثله اي
 فانهم يضمنون وقوا العلامة عبد البر (قوله ومثل احدى فردين) المراد احد اثنين لا يتفان صاحبهما
 الانتفاع المقصود لهما معا كصراعي باب وزوجي خف او مكعب والمصنف ابن وهبان خرج على ذلك اتلاف
 احد ابراه الكتاب او كرايسه اذا كان الكتاب غير موجود اه (قوله يسلم) اي يسلم له المالك ان شاء
 ولم يشترط النقية تسليم الباقي لانه يغصب احدهما صار غاصبا لهما معا (قوله والجميع) اي يدل الجميع (قوله)
 هو مختار) كالمكسر حلقته ثم يفاض فانه لا يضمن الا الحلقة (قوله ان السلطان) اي في قول ابن وهبان تقوم
 بساكن ان قوله وانما يثبت الخ مائة شرح عن هذا تنوير الاذهان في قوله لا يضمن

واعلم ان الامر لا ضمان عليه الا في هذه الحالة
 (قوله لو كتب عامل اساي اسل بلد بامر سلطان ودفع الى اعوان فاخذوا منهم دراهم فالمظلة على كل من الثلاثة في الدنيا والاخرة ولو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ وكذا في كل موضع لم يصح الامر اه درمستي)
 (قوله ولو قال اتلف مال مولد الخ) ولو امره باتلاف مال وجعل آخره مولا ثم يرجع على امره وعلمه بان الامر مستعمل لثمن فصار غاصبا ذكره في الشربلية عن جامع الفصولين فليست له (قوله) واعلم ان الامر لا ضمان عليه) فلو امره باخذ مال الغير ضمن الاخذ لا الامر لا يصح وفي كل موضع لا يصح الامر لا ضمان الا مرسى شرح تنوير الاذهان (قوله اذا كان الامر سلطانا) اذا امر السلطان كراهة الامور وعلم انه لو لم يقتل امره يعاقبه بخلاف غير السلطان فيكون الضمان على السلطان لا على مأموره ابو السعود (قوله اوبا) صورته امر الاب ابنه البالغ ليقدر ان اراد فاضه ففعل وتعدت الى ارض جاره فالتفت شيئا يضمن الاب لان الامر صرح فالتفت الفعل اليه كالمولود بالشرع لا بخلاف ما لو استأجر نجارا الى فط حصاره على قارة انظر في قوله وقف به انسان قال الضمان على النجار له دم حصة الامر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر هذا التصور انه ليس المراد كل امر من الاب للبالغ حتى لو امره باتلاف مال او قتل نفس يكون ضمانه على الابن نعم اذا الامر (قوله اويده) بان كان الامر مولى العبد المأمور فالسيد الا امره هو الضامن (قوله او المأمور صعبا) قال في العمادية لو قال اصبي محجورا راعده هذه الشجرة فانقضت في ثمارها تصدوطة يجب ديتيه على علة الامر جوى (قوله او عبد امره باتلاف مال غير سيده) قد تقدم حكمها قريبا ومثله اذا امره بالاباق او يقتل نفسه (قوله واذا امر بغيره) قال في جامع الفصولين لو قال احقر لي فانه يرجع على الامر وان لم يقل لي لا يرجع على الامر جوى وفي عدة القناري قال رجل لا ترقب لي بابا في هذا الحائط فثقب والحائط لغيره يضمن ويرجع بيدي وفي المحيط لو قال له احقر في هذا الحائط يا ولدي فثقب في حائطه لم يرجع عليه بالضمان فان كان ما كنا فاعا واستأجره لغيره يرجع بالضمان عليه اه (قوله بان ارسله في حاجته) قال في الخاتمة رجل يث غلاما صغيرا في حاجته لغيره احد فرأى الغلام غلاما يلعبون فانتفى بهم وارتنى سطح بيت فوقه فثقت فمات الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال (قوله وفيه ما به رجل الخ) سكر مع المتن اه حلي (قوله اي في عمل غيره) اي ولو كان ذلك الغير نفس الغلام (قوله لانه استعماله كله في نفعه) كذا في المنع وفيه نظر (قوله ضمن قيمة العبد عاقلة لنقصان) لان اذنه لا يعتبر وظاهره ولو اذنا لان ذلك ليس من التجارة ومثله الصبي (قوله صار غاصبا للمال) في لو ان العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد مخ (قوله بخلاف الحر) فانه لا يضمنه ولا يملكه ببعاله (قوله) ولو نسي الحرفات) يعني اذا غصب عبد احترقا فافسدت الحرفة في يد الغاصب يضمن النقصان وكذا اذا نسي القرء ان (قوله او شاخ) اي اذا غصب شاة فصارت عجوزا عنده يضمن النقصان وكذا اذا كانت ناهضة فانكسر رديها عنده وكذا الغلام اذا غصبه لمبالفوات قوة الشباب والعله الشاملة للسكل فوات وصف مقصود منه يزيد في ماله كالتور اذا غرق واصغر عند الغاصب افاده عبد البر (قوله تقوم لاسلطان) اي او لواحد من امرائه وفرع على ذلك العامر موسى فقها منه تقوم شهرة القيمة املا في المال واموال الايتام والاقارب الخراب للامراء والنواب كما هو المعتاد في بلادنا ويظهر بعد ذلك انه اخص من قيمته العادلة بفن فاحش لا يتفان في مثله اي فانهم يضمنون وقوا العلامة عبد البر (قوله ومثل احدى فردين) المراد احد اثنين لا يتفان صاحبهما الانتفاع المقصود لهما معا كصراعي باب وزوجي خف او مكعب والمصنف ابن وهبان خرج على ذلك اتلاف احد ابراه الكتاب او كرايسه اذا كان الكتاب غير موجود اه (قوله يسلم) اي يسلم له المالك ان شاء ولم يشترط النقية تسليم الباقي لانه يغصب احدهما صار غاصبا لهما معا (قوله والجميع) اي يدل الجميع (قوله) هو مختار) كالمكسر حلقته ثم يفاض فانه لا يضمن الا الحلقة (قوله ان السلطان) اي في قول ابن وهبان تقوم بساكن ان قوله وانما يثبت الخ مائة شرح عن هذا تنوير الاذهان في قوله لا يضمن

لاموال الايتام والاقارب الخراب للامراء والنواب والحكام كما هو المعتاد ويظهر فيه الغبن الفاحش وقد يعلم القاضي حالهم لا سيما في الايتام والات من جهة السوء والقيمة وحيد في القول بتضييع القاضي ايضا اه (قوله ومال يقيم) لو اخره عن كلام الشربلية وقامه على الوقف تسلم من المؤاخذه فان الشربلية لم يذكر (خاتمة) مات من عليه دين نسيه هل يؤاخذ به يوم القيامة ان كان دين تجارة يرجح ان لا يؤاخذ به وان كان من جهة الغصب يؤاخذ به رجل مات اياه ودينه دين قد نسيه والابن يعلم به فانه يؤديه فان نسي الابن حتى مات هو ايضا لا يؤاخذ به في الاخرة مرق شيئا من ابيه ثم مات اياه لا يؤاخذ به في الاخرة لان الدين وضمان المسروق انتقل اليه وانما بالسرقة لجنابته بها لومر من الملم من ذى او غصب منه يصاقب يوم القيامة وبخاصة الذي ومها اشد لان الكافر من اهل النار ابد ويقع له التخفيف في النار من عذاب غير الكفر بالظلمات التي لم قبل الناس فلا يرجع منه ان يتركه او المسلم يرجع منه العفو واذا اخضم الكافر لا وجه ان يعطى فواب طاعة المؤمن ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كرهه فتمت العقوبة وخصوصة الدابة على الاذى اشد من خصوصة الاذى على الاذى وقوله لا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كرهه فتمت العقوبة وخصوصة الدابة على الاذى اشد من خصوصة الاذى على الاذى وقوله لا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كرهه فتمت العقوبة وخصوصة الدابة على الاذى اشد من خصوصة الاذى على الاذى وقوله لا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كرهه فتمت العقوبة وخصوصة الدابة على الاذى اشد من خصوصة الاذى على الاذى

(كتاب النفقة)

(قوله من اذنت الخ) كان القياس تفديها على الغصب لشرعيتها ولكن قدم الغصب لكثرة الحاجة الى معرفته لانه يقع كثيرا في المعاملات كالبياعات والاجارات والشركات والمضاربات والمزارعات وغيرها لا سيما هذا الزمان فانه زمان الظلم والحيف والتعدي وما احسن قول المتنبي الظلم في خلق النفوس فان تجد به ذائعة فله لا ينظم قال الشريف الحموي لما اقتضت مناسبات الكتب السابقة تقديم الغصب لم يتج الى هذا الاعتذار (قوله هي لغة الضم) قال الامام الزبلي هي مأخوذة من الضم وهو الضم ضد الوتر ومنه شناعة النبي صلى الله عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم به الى القاتلين يقال شنع الرجل شنعا اذا كان فردا فصار له ثان والشنع فيما نحن فيه يضم المأخوذ الى ملكه فلذا يسمى شفعة اه قال المطرزي لم يسع من الشفعة ففعل واما قولهم الدار التي يشفع بها فمن استعمال القضاة او القضاة لم يجعلها لغة الضم وانما قال هي لغة فله بالضم بمعنى مفعول الى ان قال فهي في الاصل اسم للملك المشفوع عنه اه وافاد في المصباح انه استعمل في المذنبين وكذا ذكر ذلك في المغرب (قوله وشرا عاتيك) الاولى تلك كما وقع في الكثرة وغيره لانها من اوصاف الشفيع وهو ملك لا يملك قال الاتقاني هي عبارة عن حق الملك في اللقار وتبعه الحموي ويدل على تقدير هذا المضاف قولهم وتستقر بالاشهاد ان الاشهاد لم يثبت الملك وقولهم حكمه ما جواز الطلب لان حكم الشيء يعقبه او يقاربه ابو السعود فليست له (قوله جبر على المشتري) قال العلامة المقدسي فان دفعها المشتري اي برضا لم تسم شفعة مع ان الضم موجود فيها وقال الحموي الظاهر ان الجبر بناء على الغالب وقوله على المشتري ينبغي تركه قال في اوضح الاصلاح ولم يقل على مشتريه لانها قد تكون على البائع اذا اقر البائع بالبائع وانكر المشتري اه حلي قال في التبيين وركتها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجوده فيها اه وميز كره المصنف واخذوا بالمشتري عما ملكه بلا عوض كمال الهبة والارث والصدقة او بعوض غير عين كالمهر والاجارة والخلع والضلع عن دم عده فانه لا شفعة في شيء من ذلك فيه ما هو ببعوض فانه اشتراة انتهى قد سألني (قوله وسبها الخ) قال الزبلي لانها تجب لدفع ضرر الدخيل عنه على الدوام بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعداء الجدار والبقاد النار ومنع ضوء النار واثارة القبار وابقاف الدواب والصغار لا سيما اذا كان يضادده كما قيل اضيق السجون معاشرة الاضداد اه (قوله بشركة) شمل الشركة في البقعة والشركة في الحقوق كما في وشمل قليل الشركة وكثيرها كما لو ارضه عليه قوام الدين الاتقاني (قوله وشراطها ان يكون المحل عقارا) فلا تجب في غيره الا معاه

كتاب النفقة
 من اذنت الخ مال العبد بغير رضاه (قوله)
 لغة الضم وشرا (عليك البقعة جبر على)
 (وسبها اتصال ملك الشفيع بالمشتري)
 بشرطة او جوار (وشراطها ان يكون المحل عقارا)

مذبح وحرى و... (قوله وان جده) بان شرطه في البيع لان التمر لا يدخل في البيع الا بالشرط
 اتمره لعدم التبعية كالمناخ الموضوع فيها (قوله وان جده) بان شرطه في البيع لان التمر لا يدخل في البيع الا بالشرط
 لانه ليس يقع اه ز بلعي (قوله وان جده) بان شرطه في البيع لان التمر لا يدخل في البيع الا بالشرط
 عام في قطع انما هو بالامانة خاص بالخلل اه جوى (قوله فليس للشفيع اخذه) جده جوا بالشرط مع ان جوابه
 يأتي في قوله سقط حصته من اذن في الاول ثم هذا يفيد انه ليس للشفيع اخذه في صورة يمه بالختم مع ان
 الشرا وقع عليه قصد اوله لانه احدث فيه فعلا تفريه عما كان فليتأمل (قوله للمام) اي من زوان اتبعية
 بالانفصال لكن قد علمت انه انما يدخل التمر بالشرط (قوله وقد انقضاها بخرها) الاولى حذفه لانه
 انفصل الذي بعد (قوله سقط حصته من اذن في الاول) لانه لما دخل بالتسمية صار املا في سقط حصته
 من اذن بقوله اه تبين (قوله لحدوثه بعد القبض) اي فلا يدخل عذرا لاخذ في البيع فلا يقابل شي من اذن
 (قوله لتحويل المصنف اياه) اي ولا يجوز له ابطالها منفردا من غير مقتضى شرعا (قوله مشروط) اما الهبة
 بلا عوض مشروط فلا شفعة فيها ان وقعت في العقار لانها تبرع عن المالكين (قوله ولا شئوع فيها) اي
 في البرلين اما اذا كانت في شئع فان كانت فيما يقسم فهي فاسدة ولا فهي صحيحة وتجري فيها ما للشفعة وهذا
 قياس ما قدم في الهبة (قوله وقت التقاض) هذه رواية وفي رواية وقت العقد هندية (قوله وقت البيع عند
 الثاني) مقتضى ما قدم في القضاء من تقديم قول ابي يوسف على قول محمد بن بكر بن هذا هو المعتبر (قوله بقوله
 هل تنفذ وجوبها) هو احد اقوال ثلاثة وانما اقتصر المصنف عليه لانه احسن الاقوال كما قاله الحلواني الثاني
 لا يقضي له لانه يزعم بطلان دعواه انما يثبت بقضي له لان الحاكم يرى وجوبها وهو المشهور واذا فاده المصنف
 قوله ايجاب الطلب اي عند القاضي الاوضح حذف ايجاب (قوله وكذا لو طلب من انقاضي احضاره)
 اي المشتري سواء كان حاضرا ام لا كما يفاد من البيروني وفيه ان الطلب عند القاضي على التراخي في ظاهر الرواية
 المتفق به فهو يخرج على القول الاخر كالمسئلة التي قبلها (قوله فامتنع) اي القاضي او من وجبت عليه الشفعة
 افاده ابو السعود (قوله بخلاف بيت اليهودي) اي فلا يكون عذرا في تأخير الطلب وسهلا حد انصراني جوى
 (قوله اخذها بخمس) كذا في الهندية عن ابن الفضل (قوله لان الخ) التعليل لا يظن را اذا كانت قيمتها مائة
 عند العقد (قوله اذا قبض الكل) الاوضح كل من العوضين وذلك لان الهبة بشرط العوض تعطي حكم الهبة
 اتمه حتى لا تتم الا بالقبض وقد سبق انه احد روايتين وقيل ثبتت الشفعة بالعقد (قوله كان له ان يأخذ الدار
 بالشفعة) لانه وقت انعقاد العقد فاسد ولا اعتبار المصنف بالتقاضي الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله
 وفي هبة يورث وقت شفاها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما ثبت في الهبة)

(قوله لا تثبت قصد الخ) اما الشفعة الغير الفدية تثبت في غير العقار كالشجر والتمر يؤخذان بالشفعة تبعاً
 لله ارجوى وكذا الرعي تبعاً لبيتها وكذا في التمر تبعاً لاداعي (قوله ملك) بالتعريف والتشديد واقتصر الجوى
 على الثاني (قوله خرج الهبة) اي التي لم يشرط فيها العوض وهذه المحترزات اني بها المصنف بقوله الاول
 حذفها (قوله هو مال) ولو مهر ايان باعها العقار مهر مثلها اربا لمسي عند العقد او بعده فانه تثبت فيه الشفعة
 لانه ماله مال عام لان ما اعطاه من اقرار يدل على ان ربه من مهر افاده اربلي (قوله خلافا للشافعي)
 شاء على ان الشفعة يجب لدفع اجرة انقسام وعندنا دفع ضرر وضوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدته
 والنصوص تشهد له مذهب لانها مطلقة (قوله ونهر) اراد به محل جريان الماء الذي لا يقبل النسيئة (قوله
 بالسكون) قال في الصحاح العرض بالسكون المشاع وكل شئ هو عرض سوى الذنائب والدرهم ويقضين
 حضام الدنيا (قوله ماله يسبق) تفسير مراد (قوله وفك) لان الاخذ بالشفعة على خلاف القياس في العقار
 فلا يجوز الحاق المنقول به لانه ليس في معنى العقار (قوله خلافا للمالك) وجهه قوله انما يسكن كالعقار
 (قوله ولو لمع حق التراد) تقدم ما فيه والاعتماد على عدم الوجوب (قوله ولا في ارض الخ) لان الشارع
 لم يشرع التملك بالشفعة الا بما تعلق به المشتري صورة بمعنى ارضه بلا صورة ولا يمكن ذلك اذا ملك العقار
 بهذه الاشياء لانها ليست باسوان ولا شئ اها حتى يأخذ الشفعة بملكها (قوله ودارقشتم) لان في النسيئة

معنى انه مراد له الجوى واما الجوى والشفعة لم يشرع الا في المبادلة المطلقة وهي المبادلة من كل وجه (قوله او مهر)
 الاولى او مهر او انصب عطفها على اجرة اما اذا كانت الدار بدل المهر بان دفع لها الدار بما عليه من اذن فان
 الشفعة تثبت فيها كما تقدم (قوله وان قول بل بيعها مال) صورة تزوجها على دار على ان ترد عليه الف درهم
 (قوله او ادريه) بعت بخيار البائع لان خياره يمنع خروج البيع عن ملكه وبقاء ملكه يمنع الشفعة (قوله
 وجبت) لوجوب الدار ببيع وزوال المانع (قوله او بعت الدار بغير فاسد) سواء كان قبل القبض او بعده اما قبل
 القبض فلا ينافي بقاء الملك له حتى يكون ملكا للبائع باقيا على حاله فلا يثبت حق للشفيع فيه واما بعد
 القبض فهو وان كان يفيد ملكه لكن حق البيع باق فيها الا ترى انه واجب الزرع لدفع الفاسد ولهذا يحرم على
 المشتري التصرف فيه (قوله كان بنى) او بعت او جعلها مهر فانه يقص ذلك ويأخذ الشفعة ببقائه اه تبين
 (قوله خلافا لما زعمه المصنف) اي من انه متعلق بردي في نظم المسائل الثلاث وكلام التبيين صريح في مخالفتها
 (قوله لانه قد صح) على كل المسائل اي فلا يمكن ان تجعل عقدا جديدا فاما الى قديم ملك البائع والشفعة
 تجب في الانسان الا في التمر والبقا على ما كان (قوله بعد القبض) هذا التقييد لصاحب الهداية لان الرد
 قبل القبض فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء قال في التبيين وانما يستقيم هذا على قول محمد بن بكر لان بيع العقار
 عنده قبل القبض لا يجوز كافي المنقول فلا يمكن حمله على البيع واما عنده ما فيجوز بيعه قبل القبض فما للمانع
 من حمله على البيع اي بالنظر الى الشفعة اي فكان المشتري باعه من البائع قبل قبضه منه بالنظر الى الشفعة
 وعنده فيه (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل اي الذي استغرق نفسه وماله بالدين وبصيغة اسم المفعول اي
 الذي استغرقه الدين والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يبطئها)

اخبر البطلان عن اثبوتها لا يحتاج الى بيان وجه اعلم ان تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده يصح علم
 الشفعين وجوب الشفعة اوله علم من ان سقط اليه هذا الحق اوله علم لان تسليم الشفعة امقاط حق ولهذا يصح
 من غير قبول ولا يرتد بالرد واقاط الحق به وجوب الحق دون علم المسقط والمقط اليه كالتطلاق والعتاق اه
 مخ (قوله ترك الخ) استغنى عنه (قوله وقد تقدم ترجمته) اي على القول بعدم امتداده الى آخر المجلس (قوله او ذي
 يد) الاولى ان يقول واحد العاقلين لما تقدم انه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقار في يده وكذا على
 البائع وان لم يكن الدار في يده امهنا كما ذكره شيخ الاسلام (قوله لانه غير لازم) قال في الغرر يبطئها ترك طلب
 المواثبة وترك الاشهاد عليه قال في الدرر وما الثاني في ان يترك الاشهاد على طليم ما حين علم بالبيع قادر عليه
 بان كان عنده رجلان او رجل واحد وان فسكت ولم يشهدهما على طلبه فانه ايضا دليل الاعراض انتهى ونقله
 الحكي عنه واقره واعتزله الشرنبلالي بانه سهولان الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه كما سيذكر اه وقال
 في الهندية واما طلب الاشهاد وهو ان يشهد على طلب المواثبة حتى يتأكد الوجوب بالطلب على الفور وامن
 الاشهاد بشرط العصة الطلب لكن لتوثيق حق الشفعة اذا انكر المشتري طلب الشفعة فلا بد من الاشهاد وقت
 الطلب توثيقا اه المراد منه وقد ظهر في طريق الجمع بين هذا الكلام المتناقض انه ان كان وقت طلب المواثبة
 احد العاقلين او كان عند الدار وتمكن من الاشهاد ولم يشهد عند طلب المواثبة بطلت لا عراضه والا فلا يشترط
 الاشهاد الا لا مقاطع الجمع في جامع الفصولين بل يعمل بعد طلب المواثبة بالاشهاد حتى اذا تراخي بطلت
 الشفعة فتأمل (قوله مع القدرة) بان ليس احد دفعه او يكون في الصلاة اه مخ (قوله كما مر) اي من انه يقول
 اشترى فلان هذه الدار وانما فيه ما قد كنت طلبت الشفعة واطلبها الا فاشهد واعليه (قوله علم بالسقوط
 اول) قال في المنع لانه لا يبعد نزول الجمل بالاحكام في دار الاسلام انتهى والاوضح ان يذكره فيما اذا سكت
 لانه هو الذي يتوهم كون الجمل فيه عذرا اما عند التسليم منه فلا وجه له (قوله ولو تسلمها من اب ووصي) لانه
 ترك التجارة فصاح عن ملك التصارة اه درر (قوله او اقل) اي يقين كثيرا قال الجوى وذكر في الحصر والمختلف اذا
 علم الاب شفعة الصغير والشرا ما قبل من قيمته بكثير فعن الامام انه يجوز لانه امتناع عن ادخاله في ملكه لا ازالة
 عن ملكه فلم يكن تبرعا وعن محمد انه لا يجوز لانه بمنزلة التبرع بماله ولا رواية عن ابي يوسف اه وان بيعت باكثر
 من قيمته يقين فاحش قيل يصح التسليم انفسا فالتعاضد نظر الصبي وقيل لا يصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك

بأعه وهما مائة و... (قوله وان لم يكن)
 لا يثبت في... (قوله وان لم يكن)
 فهو ملك... (قوله وان لم يكن)
 الحصاد... (قوله وان لم يكن)
 بالشفعة... (قوله وان لم يكن)
 وسجن... (قوله وان لم يكن)
 لا احتمال... (قوله وان لم يكن)
 وجبت... (قوله وان لم يكن)
 تثبت... (قوله وان لم يكن)
 فاعلى... (قوله وان لم يكن)
 دون... (قوله وان لم يكن)
 اذا قبض... (قوله وان لم يكن)
 بالشفعة... (قوله وان لم يكن)
 (باب ما ثبت في الهبة)
 خرج الهبة... (قوله وان لم يكن)
 (يقسم) خلافا... (قوله وان لم يكن)
 مع الرعي... (قوله وان لم يكن)
 لا يمكن... (قوله وان لم يكن)
 بعقار... (قوله وان لم يكن)
 العام... (قوله وان لم يكن)
 ابن... (قوله وان لم يكن)
 (و) لاني... (قوله وان لم يكن)
 (و) ان... (قوله وان لم يكن)
 اوضح... (قوله وان لم يكن)
 الدار... (قوله وان لم يكن)
 في حصة... (قوله وان لم يكن)
 ولم يسطر... (قوله وان لم يكن)
 سقوط... (قوله وان لم يكن)
 (او يبيع) الدار... (قوله وان لم يكن)
 فان سقط... (قوله وان لم يكن)
 (نبت) الشفعة... (قوله وان لم يكن)
 او عيب... (قوله وان لم يكن)
 لما زعم... (قوله وان لم يكن)
 ذابح... (قوله وان لم يكن)
 البطر... (قوله وان لم يكن)

واحد واري الاخر في ذلك اذا كان في الاختلاف سواء من غير اعتبار قتلهم وكثرهم (قوله والمنفعة) تقدم
 مافيه وفي فتاوى خير الدين ومن لا يطلب علة عما فلا يحجب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب
 اذا انقلب ليس له نصيب واذا حضر وطالب مستوفيا بشرط الطاب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه سقط انتهى
 (قوله واجرة القسام) اي في انعقاد عند الامام لان عمل القسام لصاحب القابل وانكسر سواه فيكون الاجر
 عليه ما وعدهما على قدر الانصاء لانه مؤنة لحقهم بسبب الملك فتشدد بقدرا المثل وقيدنا بالعقار لما في خزانة
 الاكل استأجر على قسمة طه ام يقيم ما مكايلا فاجرة القسام والنقل على قدر الانصاء اه وفيما اهل بلدة
 استأجروا رجلا ليذهب الى السلطان فيرفعوا امرهم ورواها له وقتا فاجرة عليهم على قدر منافعهم انتهى
 (قوله والطريق) الاختلاف فيه المراد به ما يكون في سكة غير نافذة لان العام غير ملوك لاحد ومثل الطريق
 ساحة الدار اذا اختلف فيها ذوا السيوف لاستوثقهم في الانتفاع بها كرر ونوضي وكسر حطب ووضع استعة
 بخلاف اشرب فانه على قدر الارض لانه يحتاج اليه لشي الارض فتعدي كبر الاراضي تكبر الحاجة اليه ومثل
 ما ذكر في قسمة على الرؤس الضيافة التي جرت له اذ تها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لاعلى قدر الوظائف
 والحلوان الذي جرت به العادة في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس بناء على انه من ريع الوقت لاعلى قدر الوظائف
 ولا يختص به الناصر وصيد الحرم اذا قتل جماعة فقيمة على عدد رؤسهم ولا تنظر الى تفاوت جنابهم يخرج
 او يخرج من افاده او العود في حاشية الاشياء (قوله لاشعة لم ترد) انظر ما لو عاد الى الاسلام هل تبيت له وهل
 اذا تبيت يشترط الطلوع عند العقد او بعد الاسلام والظاهر الاول ويحرم (قوله لا تبطل شفاعته) انه ان يطلبها
 اذ ابلغ (قوله ان الانحياز وقت القبض ممتعة) سواء كانت ممتعة عند العقد او انعمت بعد العقد قبل القبض كما افاده
 المصنف سابقا (قوله فيما يشترى) بالبناء للفاعل واب تازعه ياخذ ويشترى فيعمل احدهما ويحذف من الآخر
 نظيره (قوله وروى) مستند او رواه لا يستأنف وجله يؤخر خبره وللبلوغ متعلق به اي يؤخر الحاشية للبلوغ ولكنه
 يطلب ويشهد يوم اشترى كفي خزانة الاكل وقدر صاحب النهاية اخذ الاب بما اذا لم يكن في الاخذ ضرر
 طاهر اي لا يصغر كسره الاب مال صغير لنفسه ومثله الوصي بما اذا لم يكن فيه منفعة كسره لشي قيمته
 بخلاف شراؤه بعين ولو يسر اي اذا اشتراه الوصي الصغير بثلثه الاخذ بالشفعة (قوله وليس له) اي لا شفيع
 (قوله تقرقن دارين بعتا) اي صفقة واحدة وهو شفيع ما (قوله ولو غير جار) اي لاحدهما وانما هو شفيع
 لاحدهما فقط واشترى ما لم يشترى صفقة واحدة (قوله فالتفرق اجدر) اي احق قال العلامة عبد البر في
 اشارة الى ترجيح القول بغير ريق وقته الزواني في شرح المظومة عن صاحبين وقد ان عليه الفتوى
 وفي نسخة واشترى باو او يكون لو وصليه (قوله وما شرا فاقط التحيل) اي لا باس باسقاط الشفعة بالحيلة
 والاضمة من اصابة المصداق في فاعله والمفعول محذوف اي الشفعة ومفعول شرا محذوف تقديره الميقت
 او قل منزلة الا لازم اي ما حصل منه ضرر والمراد بالضرر الكراهة ولو كان سقط بالرفع كان المعنى ان الحيلة
 لا سقط لها وقوله سقط اي فاصد الا سقاط يعني انه لا باس به وان تعمده وقد سبق مافيه (قوله وتحليفه) اي
 احدا عاقدين قال قاضي خان بعد ذكر حيلة من الحيل المبطل للشفعة في هذا الموضع ان اراد الشفيع ان يحلف
 المشتري او ياتع بالله ما فعل هذا فاعراضا عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعي عليه شيئا او اقر به لا يلزمه اه عبد
 البر (قوله في النكر) اي انكارا احدا عاقدين التحيل (قوله لا شك انكر) اي انه منكر شرا فاقط التفضيل على
 غير باه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب القسمة)

هي مشروعة بالكتاب العزيز قال تعالى ونعم ان الماء قسمة بينهم وقال تعالى واذا حضر القسمة وبالسنة
 الشريعة لانه صلى الله عليه وسلم يشرع في اختتام الموارث وعلى جوارها انعقد الاجماع ولان فيها
 فساد الشراكا واطهار العدل باصال الحق الى مستحقه (قوله مناصبته الخ) اقرب في المناصب ان الشفيعين
 مثلا يقتسمان ما اخذاه بشفعة الملك او الجوار (قوله اسم للاقسام) كذا في المغرب اوام من التقسيم كافي
 القاموس والانصاف بلفظ القامع الا ان يكون مصدر قسم بالفتح فهو ثنائي (قوله كالقود) مثله الاول مكي
 عن القاموس (قوله في مكان معين) متعلق بجمع (قوله على وجه الخصوص) فان كلام الشراكا منقطع

واحد واري الاخر في ذلك اذا كان في الاختلاف سواء من غير اعتبار قتلهم وكثرهم (قوله والمنفعة) تقدم
 مافيه وفي فتاوى خير الدين ومن لا يطلب علة عما فلا يحجب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب
 اذا انقلب ليس له نصيب واذا حضر وطالب مستوفيا بشرط الطاب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه سقط انتهى
 (قوله واجرة القسام) اي في انعقاد عند الامام لان عمل القسام لصاحب القابل وانكسر سواه فيكون الاجر
 عليه ما وعدهما على قدر الانصاء لانه مؤنة لحقهم بسبب الملك فتشدد بقدرا المثل وقيدنا بالعقار لما في خزانة
 الاكل استأجر على قسمة طه ام يقيم ما مكايلا فاجرة القسام والنقل على قدر الانصاء اه وفيما اهل بلدة
 استأجروا رجلا ليذهب الى السلطان فيرفعوا امرهم ورواها له وقتا فاجرة عليهم على قدر منافعهم انتهى
 (قوله والطريق) الاختلاف فيه المراد به ما يكون في سكة غير نافذة لان العام غير ملوك لاحد ومثل الطريق
 ساحة الدار اذا اختلف فيها ذوا السيوف لاستوثقهم في الانتفاع بها كرر ونوضي وكسر حطب ووضع استعة
 بخلاف اشرب فانه على قدر الارض لانه يحتاج اليه لشي الارض فتعدي كبر الاراضي تكبر الحاجة اليه ومثل
 ما ذكر في قسمة على الرؤس الضيافة التي جرت له اذ تها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لاعلى قدر الوظائف
 والحلوان الذي جرت به العادة في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس بناء على انه من ريع الوقت لاعلى قدر الوظائف
 ولا يختص به الناصر وصيد الحرم اذا قتل جماعة فقيمة على عدد رؤسهم ولا تنظر الى تفاوت جنابهم يخرج
 او يخرج من افاده او العود في حاشية الاشياء (قوله لاشعة لم ترد) انظر ما لو عاد الى الاسلام هل تبيت له وهل
 اذا تبيت يشترط الطلوع عند العقد او بعد الاسلام والظاهر الاول ويحرم (قوله لا تبطل شفاعته) انه ان يطلبها
 اذ ابلغ (قوله ان الانحياز وقت القبض ممتعة) سواء كانت ممتعة عند العقد او انعمت بعد العقد قبل القبض كما افاده
 المصنف سابقا (قوله فيما يشترى) بالبناء للفاعل واب تازعه ياخذ ويشترى فيعمل احدهما ويحذف من الآخر
 نظيره (قوله وروى) مستند او رواه لا يستأنف وجله يؤخر خبره وللبلوغ متعلق به اي يؤخر الحاشية للبلوغ ولكنه
 يطلب ويشهد يوم اشترى كفي خزانة الاكل وقدر صاحب النهاية اخذ الاب بما اذا لم يكن في الاخذ ضرر
 طاهر اي لا يصغر كسره الاب مال صغير لنفسه ومثله الوصي بما اذا لم يكن فيه منفعة كسره لشي قيمته
 بخلاف شراؤه بعين ولو يسر اي اذا اشتراه الوصي الصغير بثلثه الاخذ بالشفعة (قوله وليس له) اي لا شفيع
 (قوله تقرقن دارين بعتا) اي صفقة واحدة وهو شفيع ما (قوله ولو غير جار) اي لاحدهما وانما هو شفيع
 لاحدهما فقط واشترى ما لم يشترى صفقة واحدة (قوله فالتفرق اجدر) اي احق قال العلامة عبد البر في
 اشارة الى ترجيح القول بغير ريق وقته الزواني في شرح المظومة عن صاحبين وقد ان عليه الفتوى
 وفي نسخة واشترى باو او يكون لو وصليه (قوله وما شرا فاقط التحيل) اي لا باس باسقاط الشفعة بالحيلة
 والاضمة من اصابة المصداق في فاعله والمفعول محذوف اي الشفعة ومفعول شرا محذوف تقديره الميقت
 او قل منزلة الا لازم اي ما حصل منه ضرر والمراد بالضرر الكراهة ولو كان سقط بالرفع كان المعنى ان الحيلة
 لا سقط لها وقوله سقط اي فاصد الا سقاط يعني انه لا باس به وان تعمده وقد سبق مافيه (قوله وتحليفه) اي
 احدا عاقدين قال قاضي خان بعد ذكر حيلة من الحيل المبطل للشفعة في هذا الموضع ان اراد الشفيع ان يحلف
 المشتري او ياتع بالله ما فعل هذا فاعراضا عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعي عليه شيئا او اقر به لا يلزمه اه عبد
 البر (قوله في النكر) اي انكارا احدا عاقدين التحيل (قوله لا شك انكر) اي انه منكر شرا فاقط التفضيل على
 غير باه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

بصيب غيره فالطالب للشفعة يسأل القاضي ان يحصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع به فيجب على
 الحاكم ان يحصيه اليه اه تبين (قوله ككبل وذرع) بحث فيه المقدسي بان اجرة الكيل والوزن على
 الانصاء اتفاقا واختلفوا في اجر القسام قيل على الرؤس وهو قوله او الانصاء وهو قوله او مقتضى ذلك ان
 تكون اجرة الكيل والوزن مختلفا فيها واسباب ابو السعود بان الكيل والوزن ان كان للشفعة قيل على اختلاف افاده
 الزيلعي اه (قوله وشروطها) عدم فوت المنفعة بالقسمة اي شرط الجبر عليها فاذا كانت تفوت بها المنفعة لا يقسم
 لان الغرض المقصود منها توفير المنفعة فاذا ادت الى فواتها لم يجبر الحاكم عليها اه (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط
 وحمام) اي يطلب احدهما بهما اما اذا طلب الجميع فلا مانع وصححت كما ياتي مستأه حلي (قوله وحكمها الخ)
 قال في المنع هو الاثر المترتب عليها (قوله وتشتمل مطلقا الخ) اي في المثل والقبض بان الاشتغال عليها ان ما يأخذ
 كل واحد منهما ما يشتمل كل جزء من اجزائه على نصفين نصف كان له فكان اخذه افرارا ونصف كان لصاحبه
 اخذه عوضا عما كان في يد صاحبه من نصيبه فكان اخذه مبادلة مكي عن الشنقي (قوله والا فرار هو الغالب
 في المثل) لعدم التفاوت بين ابعاضه اذ ما يأخذ كل مثل ما يأخذ الاخر ضرورة معنى فامكن جعله عين حقه
 (قوله والمبادلة غالبية في غيره) كالحيوانات والعروض والعقار وانما غلبت المبادلة فيها لتفاوتها فلا يمكن ان
 يجعل كل اخذ عين حقه لعدم المبادلة بينهما يمين (قوله ان سلم حظ الاخيرين) كذا في نسخة والاولي الاخيرين
 بدون باء بعد الحاء كما هو في كثير النسخ ولولا ما قبل ان يصل الى الغائب والوصي كان الهلاك عليهما اه
 (قوله امره الدهقان) اي مالك الارض (قوله ان ذهب ما فرزه الدهقان اولاً) اي وقد هلك قبل ان يصل نصيب
 الدهقان اليه (قوله فهلك الباقي عليهما) لانها تم القسمة بالا باصال اي والباقي بينهما قال في الهندية عن
 الذخيرة والاصل في هذه المسئلة واجناسها انه في قسمة الكيل والموزون اذا هلك نصيب احدهما قبل القبض
 تنقض القسمة ويعود الامر الى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكيل او الموزون في يده
 دون نصيب الاخر لا تنقض وعن هذا الاصل قلنا ان الدهقان اذا هلك لا كار قسم الغلة واعزل نصيب من
 نصيبك ففعل ثم ذلك نصيب احدهما قبل ان يقبض الدهقان نصيبه ان هلك نصيب الدهقان فالقسمة تنقض
 ويرجع الدهقان على الاكار نصف ما قبض لان نصيب الدهقان هلك قبل قبضه وان هلك نصيب الاكار
 لا تنقض القسمة اه وما في المواقف مخالف لهذا فلو قال ان ذهب ما فرزه الدهقان اولاً فالباقي بينهما وان ذهب
 نصيب نفسه اولاً قه وعليه ولا تنقض القسمة لوافق الاصل المذكور فليتأمل (قوله وان يحفظ نفسه اولاً فالهلاله
 على الدهقان خاصة) يتأمل في وجهه مع الاصل السابق والظاهر اعتماده ولذا نسب قاضي خان في فتاواه هذا
 الى بعض المشايخ فظاهره وجود الخلاف والاصل المذكور نقله في الهندية عن الذخيرة معتمداه (قوله اي على
 قسمة غير المثل في متحد الجنس) يعلم منه حكم قسمة المثل في الجنس الواحد بالاولى فلا وجه لاعتراض
 الشربلالي به على صاحب الدرر (قوله سوى رقيق غير المغنم) اي منفرد عند الامام ويجوز عند صاحبه
 قوله رضى الله تعالى عنه فحس التفاوت لا اختلاف الاغراض والمقاصد والمعاني الباطنة كالذهب والمكاسة
 فتعذر المعادلة فيلحق بالاجناس بخلاف سائر الحيوانات بدليل ان الذكر والانثى منها جنس ومن الرقيق
 جند ان وقد يغير المغنم لان رقيق المغنم يجوز قسمة اتفاقا اذ حق الغنائم في ماليتها لا عيبها حتى كان للإمام
 بيعها وقسمة الثمن بخلاف التركة فان الحق فيها متعلق بالعين والمالية ولو كان مع الرقيق غيره مما يقسم جازت
 انقسمة فيه تبعا (قوله لما فهم من معنى الافراز) وفيما تكمل المنفعة والمقاصد متقاربة لا تحاد الجنس وجاز
 الاجبار عليها الدفع الضرر عنهم لان للطالب للشفعة يسأل القاضي ان يحصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن
 الانتفاع بمكة اه تبين ملخصا (قوله على ان المبادلة الخ) هذه العلامة مرتبطة بما استقيده من قوله لما فهم من معنى
 الافراز اي لما فهم من معنى المبادلة على ان المبادلة الخ (قوله ويصوب) اي الامام او القاضي اه وروى في
 (قوله يوزق من بيت المال) لان القسمة من جنس على القضاء من حيث انه يتم بما قطع المنازعة فاشبهه رزق
 القاضي ولان منفعته تعود الى العامة كمنفعة للقضاء والمفتين فيكون كفايته في بيت المال لانه اعد لمصالحهم
 كمنفعة هؤلاء اه (قوله وما في بعض النسخ واجب غلط) ظاهره انه ما تراضوا او اما اذا يشر القاضي بنفسه في
 الجوارق ولان (قوله لانهما ليست بقضاء حقيقة) الا ترى انه لا يقتصر عليه ان يقسم بينهم بالمباشرة وبمباشرة

(وركنها هو اربعون) اي يحصل في الافراز
 وان يبرر اربعين (قوله ككبل وذرع) بحث فيه المقدسي بان اجرة الكيل والوزن على
 عدم فوت منفعة بالقسمة (قوله وحكمها الخ) اي في المثل والقبض بان الاشتغال عليها ان ما يأخذ
 حائط وحمام (قوله وحكمها الخ) اي في المثل والقبض بان الاشتغال عليها ان ما يأخذ
 الكسرة (قوله وحكمها الخ) اي في المثل والقبض بان الاشتغال عليها ان ما يأخذ
 معنى (المبادلة) وهو اخذ عوض حقه (قوله والا فرار هو الغالب في المثل) لعدم
 الافراز (قوله والا فرار هو الغالب في المثل) لعدم (قوله والا فرار هو الغالب في المثل) لعدم
 كالعدوى المتشابه فان معنى (المبادلة) فيه ايضا ان كان عن الكسرة وهو القسمة
 فيه ايضا ان كان عن الكسرة وهو القسمة (قوله في غير المثل) اي غير المثل وهو القسمة
 غالبية (قوله في غير المثل) اي غير المثل وهو القسمة (قوله في غير المثل) اي غير المثل وهو القسمة
 اي تقر هذا الاصل (قوله في غير المثل) اي غير المثل وهو القسمة (قوله في غير المثل) اي غير المثل وهو القسمة
 اتفاقية (قوله في غير المثل) اي غير المثل وهو القسمة (قوله في غير المثل) اي غير المثل وهو القسمة
 مكيل امور من بين ما شروها نصيبه فقلت اقسمة ان
 فاخذ الحائرا والا كصبرة بين دهقان
 سلم حظ الاخيرين والدهقان بقسمه ان ذهب بما
 وزرع اسمه الدهقان اولاً فله الباقي عليه وان
 امره الدهقان اولاً فله الباقي عليه وان
 جعل نفسه السابق ان يبي
 قوله بعض السابق ان يبي
 عليا اي على قسمة غير المثل (قوله في متحد الجنس) يعلم منه حكم قسمة المثل في الجنس الواحد بالاولى فلا وجه لاعتراض
 منه (قوله في متحد الجنس) يعلم منه حكم قسمة المثل في الجنس الواحد بالاولى فلا وجه لاعتراض
 الشربلالي به على صاحب الدرر (قوله سوى رقيق غير المغنم) اي منفرد عند الامام ويجوز عند صاحبه
 قوله رضى الله تعالى عنه فحس التفاوت لا اختلاف الاغراض والمقاصد والمعاني الباطنة كالذهب والمكاسة
 فتعذر المعادلة فيلحق بالاجناس بخلاف سائر الحيوانات بدليل ان الذكر والانثى منها جنس ومن الرقيق
 جند ان وقد يغير المغنم لان رقيق المغنم يجوز قسمة اتفاقا اذ حق الغنائم في ماليتها لا عيبها حتى كان للإمام
 بيعها وقسمة الثمن بخلاف التركة فان الحق فيها متعلق بالعين والمالية ولو كان مع الرقيق غيره مما يقسم جازت
 انقسمة فيه تبعا (قوله لما فهم من معنى الافراز) وفيما تكمل المنفعة والمقاصد متقاربة لا تحاد الجنس وجاز
 الاجبار عليها الدفع الضرر عنهم لان للطالب للشفعة يسأل القاضي ان يحصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن
 الانتفاع بمكة اه تبين ملخصا (قوله على ان المبادلة الخ) هذه العلامة مرتبطة بما استقيده من قوله لما فهم من معنى
 الافراز اي لما فهم من معنى المبادلة على ان المبادلة الخ (قوله ويصوب) اي الامام او القاضي اه وروى في
 (قوله يوزق من بيت المال) لان القسمة من جنس على القضاء من حيث انه يتم بما قطع المنازعة فاشبهه رزق
 القاضي ولان منفعته تعود الى العامة كمنفعة للقضاء والمفتين فيكون كفايته في بيت المال لانه اعد لمصالحهم
 كمنفعة هؤلاء اه (قوله وما في بعض النسخ واجب غلط) ظاهره انه ما تراضوا او اما اذا يشر القاضي بنفسه في
 الجوارق ولان (قوله لانهما ليست بقضاء حقيقة) الا ترى انه لا يقتصر عليه ان يقسم بينهم بالمباشرة وبمباشرة

القضاء فرض عليه هـ تبين وفي الغرض ان يشر القاضى بنفسه فعلى رواية كون القصة من جنس عمل القضاء لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها منه جاز الاول اصح تمام قطع المنازعة هـ (قوله مطلقا) سواء طلبوا جميعا او طلب احدهم وروى الحسن عن الامام ان الاجر على الطالب لنفعه وضرب المتنع (قوله خلافا لهما) بخلافه على ان نصيبا لانه مؤنة الملك وله ان الاجر مقابل بائع وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في التقليل وقد ينكسر فتعذر اعتباره فاعتبر اصل التميز (قوله زائد في الماتى) مرتبط بقوله لان اجرة السكك والوزان بقدر الاصل بااجاء هـ (قوله ان لم يكن لقصة) بان اشترى سككلا او موزونا او امر الناس بايكيله ليعلم قدره فالاجرة بقدر السهام اهـ درمى (قوله ونعمامه فيما علقته عليه) حيث قال فيه وعلى الاطلاق ان الاجر في الكيل والوزن بقدر الانصاف وان كان للقصة فله ذلولة اى للامام تفاوت عمله والاجر بقدر العمل بخلاف القسام كافي البرهان اهـ موضحا (قوله يجب كونه هـ لا الخ) قال السمرقندى فيه اشارة الى انه لا يجوز فاسقا خائنا جاهلا اهـ مكى وعلى الوجوب بانه من عمل القضاء قال القصة تاتي في التعليل اشارة بان هذين الامرين اى العدالة والاهل لم غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين في القضاء كذا كرم فابعد بالوجوب الوجوب اهـ في الذي من جمعه الى الاولوية كما سار اليه الاختيار وخزانة المفتين اهـ والاول هو الظاهر لان تولية السابق والجاهل القضاء سرام فكذا القاسم اهـ ولواقتصر المصنف على ذكر العدالة لاغناء عن ذكر الامانة لانه العدالة تستلزمها افاده ابو السعود (قوله ثلثا يتحكم بالزيادة) اى على اجر المثل (قوله التمام) جمع قاسم (قوله خوف فواتهم) اى لئلا يتواطؤوا على مغالة الاجر فيؤدى الى الاضرار بالناس اهـ وقال في المخرج لانهم اذا اشتركوا يتواكفون اى يكمل بعض الامر الى بعض وعند عدم الشركة يادرون الى خوف القوت فيرخص الاجر بسبب ذلك اهـ موضحا (قوله الا اذا كان فيهم صغير) اهـ تشبيها منقطع كما يفيد قوله بعد لعدم لزوم ما حدث الخ واستثناء من محذوف اى وزنت وفي شرح المحوى عن السكاكي واذا قسم الورثة وبعضهم غائب فاقسمه موقوفة على اجازة الغائب فان مات قبل ان يجيزه اجازوا وصحت استحسانا وهو قول الامام وابي يوسف اهـ (قوله ولو شركا الخ) قال في الهندية ولو كانوا مشركين لم يقسم مع غيبة احدهم وان اقاموا اليثة على الشراء حتى يحضر الغائب اهـ (قوله وقسم نقل الخ) لان نقل معروض فانلف في القصة حفظه وايصال الحق الى مستحقه (قوله او ملكه مطلقا) اى من غير بيان سبب (قوله او شرآه) الاول اى يقول اوبسبب ليم نحو الهبة فالوجه في هذه المسائل ان اليد دليل الملك لانه في ايديهم والاقرار دليل الصدق فلا منازع لهم وفي الملك المطلق ليس في القصة قضاء على الغير اذ لم يعترفوا بالملك لغيرهم فيكون مقتصر عليهم فيجوز قوله لم يتبدل المنفعة بالقصة (قوله في المبسوط) لو كان بناء بين رجلين في ارض رجل فبنيوا بناءه ثم اراد تقسيم البناء وصاحب الارض غائب ظمهما ذلك بالتراسى وان امتنع احدهما لم يجبر عليه وان اراد ادم البناء في هذه القصة انلاف الملك فالتقاضى لا يفعل ذلك ولكن اذا اراد ان يملكه لم يملكه من ذلك وان اخرجهما صاحب الارض هدماه ثم التفت ان احصل القصة بينهما يفضله اقصاى عند طلب بعض الشركاء اهـ وقد اخل الشرح بهذا الاختصار (قوله حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) لان مال المورث باق بعده وانه حتى يفتنى منه دونه وغير ذلك فالقصة قضاء على الميت فلا بد من اليثة (قوله وقال لا يقسم باعتراهم) لدلالة اليد على الملك ولعدم المنازعة وبذكر القاضى في صك القصة انه قسمها باعتراهم قال في الجوهرة وفائدة ان حكم القصة يختلف بين ما اذا كانت باليثة او بالاقرار ففى كانت باليثة يتعدى الى الميت والاقرار يقتصر عليهم حتى لا يبرهنوا له ولا يفتنى مدبره وامهات اولاده ولا يحل له ان يبرهن على الميت لانهم يظنونه باليثة وانما علمنا بانراهم واقراهم لا بعدد اهـ (قوله كافي الصور الاخر) هي صورة الشراء بالملك المطلق (قوله ولان برهننا) اى ولا يقسم ان برهننا الخ (قوله معهما) اى في ايديهما (قوله انه لهما) اى ملك لهما (قوله اتفاقا في الادع) وقيل انه قول الامام وقال لا تقسم بينهما ليدوا فاذ زيل على ان هذه هي مسألة المطلق في المقار وماذ كراول من قسمتها رواية السمرقندى وما ذكرنا رواية الجامع الصغير (قوله معهما) اى تمامها (قوله وفيهم غير) اى سائر ذل المحوى في شرحه وهنا مسألة لا بد من معرفتها وهى ان القاضى انما يقسم ويصاغر الصغير اذا كان له غير سائر اياما اذا كان غائبا فلا يقسم عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول ابى يوسف فانه يقسم عنه وصيا بجميع اليثة عليه

لان اجرة السكك
وان كان قد انصافا باجاءا وكذا سائر الممنوعين
كسائر الممنوعين وان لم يكن انفسه فان كان له اهل
زاد الماتى ان سرق اى من يدى سارقين
الخلاف كان سرقا (قوله يجب كونه هـ لا الخ)
وبما علقته عليه (قوله) قال السمرقندى فيه اشارة الى انه لا يجوز فاسقا خائنا جاهلا اهـ مكى
وعلى الوجوب بانه من عمل القضاء قال القصة تاتي في التعليل اشارة بان هذين الامرين اى العدالة والاهل لم غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين في القضاء كذا كرم فابعد بالوجوب الوجوب اهـ في الذي من جمعه الى الاولوية
كما سار اليه الاختيار وخزانة المفتين اهـ والاول هو الظاهر لان تولية السابق والجاهل القضاء سرام فكذا القاسم اهـ ولواقتصر المصنف على ذكر العدالة لاغناء عن ذكر الامانة لانه العدالة تستلزمها افاده ابو السعود (قوله ثلثا يتحكم بالزيادة) اى على اجر المثل (قوله التمام) جمع قاسم (قوله خوف فواتهم) اى لئلا يتواطؤوا على مغالة الاجر فيؤدى الى الاضرار بالناس اهـ وقال في المخرج لانهم اذا اشتركوا يتواكفون اى يكمل بعض الامر الى بعض وعند عدم الشركة يادرون الى خوف القوت فيرخص الاجر بسبب ذلك اهـ موضحا (قوله الا اذا كان فيهم صغير) اهـ تشبيها منقطع كما يفيد قوله بعد لعدم لزوم ما حدث الخ واستثناء من محذوف اى وزنت وفي شرح المحوى عن السكاكي واذا قسم الورثة وبعضهم غائب فاقسمه موقوفة على اجازة الغائب فان مات قبل ان يجيزه اجازوا وصحت استحسانا وهو قول الامام وابي يوسف اهـ (قوله ولو شركا الخ) قال في الهندية ولو كانوا مشركين لم يقسم مع غيبة احدهم وان اقاموا اليثة على الشراء حتى يحضر الغائب اهـ (قوله وقسم نقل الخ) لان نقل معروض فانلف في القصة حفظه وايصال الحق الى مستحقه (قوله او ملكه مطلقا) اى من غير بيان سبب (قوله او شرآه) الاول اى يقول اوبسبب ليم نحو الهبة فالوجه في هذه المسائل ان اليد دليل الملك لانه في ايديهم والاقرار دليل الصدق فلا منازع لهم وفي الملك المطلق ليس في القصة قضاء على الغير اذ لم يعترفوا بالملك لغيرهم فيكون مقتصر عليهم فيجوز قوله لم يتبدل المنفعة بالقصة (قوله في المبسوط) لو كان بناء بين رجلين في ارض رجل فبنيوا بناءه ثم اراد تقسيم البناء وصاحب الارض غائب ظمهما ذلك بالتراسى وان امتنع احدهما لم يجبر عليه وان اراد ادم البناء في هذه القصة انلاف الملك فالتقاضى لا يفعل ذلك ولكن اذا اراد ان يملكه لم يملكه من ذلك وان اخرجهما صاحب الارض هدماه ثم التفت ان احصل القصة بينهما يفضله اقصاى عند طلب بعض الشركاء اهـ وقد اخل الشرح بهذا الاختصار (قوله حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) لان مال المورث باق بعده وانه حتى يفتنى منه دونه وغير ذلك فالقصة قضاء على الميت فلا بد من اليثة (قوله وقال لا يقسم باعتراهم) لدلالة اليد على الملك ولعدم المنازعة وبذكر القاضى في صك القصة انه قسمها باعتراهم قال في الجوهرة وفائدة ان حكم القصة يختلف بين ما اذا كانت باليثة او بالاقرار ففى كانت باليثة يتعدى الى الميت والاقرار يقتصر عليهم حتى لا يبرهنوا له ولا يفتنى مدبره وامهات اولاده ولا يحل له ان يبرهن على الميت لانهم يظنونه باليثة وانما علمنا بانراهم واقراهم لا بعدد اهـ (قوله كافي الصور الاخر) هي صورة الشراء بالملك المطلق (قوله ولان برهننا) اى ولا يقسم ان برهننا الخ (قوله معهما) اى في ايديهما (قوله انه لهما) اى ملك لهما (قوله اتفاقا في الادع) وقيل انه قول الامام وقال لا تقسم بينهما ليدوا فاذ زيل على ان هذه هي مسألة المطلق في المقار وماذ كراول من قسمتها رواية السمرقندى وما ذكرنا رواية الجامع الصغير (قوله معهما) اى تمامها (قوله وفيهم غير) اى سائر ذل المحوى في شرحه وهنا مسألة لا بد من معرفتها وهى ان القاضى انما يقسم ويصاغر الصغير اذا كان له غير سائر اياما اذا كان غائبا فلا يقسم عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول ابى يوسف فانه يقسم عنه وصيا بجميع اليثة عليه

ونقسم المالك اذا في المفتاح اهـ وفي الهندية الفرق بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصى هو ان الصغير اذا كان حاضرا ينصب الوصى لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا الا انه يجوز عن الجواب فينصب عنه ومما يصيب خصمه واما اذا كان غائبا لا تصح الدعوى عليه فلم يتوجه الجواب عليه فلا تقع ضرورة لنصب الوصى كذا في النهاية اهـ (قوله على اصل الميراث) اى انها ميراث لهم ما عن والدهما مثلا (قوله ايضا) اى كافي المسئلة السابقة بل هذه اولى بذلك لان فيها قضاء على الغائب والصغير افاده الزيلعي (قوله خلافا لهما) قال في الغرض وعندهما يقسم بينهما باقرارهما وبزل حق الصغير والغائب وبشهادة اهل بيتهما باقرار الكبار الحاضرون وان الغائب او الصغير على حجة (قوله لا يقسم) لانه لا يصلح مقايمة ومقايمة ما ومخاضها ومخاضها لانه ان كان خصما عن نفسه فليس يخصم عن الميت او الغائب وعكسه وعن ابى يوسف يقسم خصما عن الغائب حوى (قوله ولو واحد هـ صغيرا) فينصب القاضى وصيا عن الصغير ويقسم اهـ هندية (قوله او موصى له) فانه منزل منزلة احد الورثة هندية وقال في التبيين ولو كان الحاضر صغيرا وكبيرا نصب القاضى عن الصغير وصيا وقسم اذا اتيت اليثة لان الدعوى على الصغير الحاضر صحيحة الا انه يجوز عن الجواب فينصب عنه وصيا يصيب عنه بخلاف ما اذا كان الصغير غائبا فلا يقسم عنه لعدم صحة الدعوى عليه وكذا اذا حضر وارث كبير وموصى له بالثلث في الميراث والقصة راقاما اليثة على الميراث والوصية تقسم لان الموصى له شريك في الميراث فصار كواحد من الورثة فان نصب هو خصما عن نفسه والوارث عن الميت وعن بقية الورثة فصار كالواحد من الورثة وان نصب احد الورثة خصما عن بقية الورثة خصما عن الباقيين فيه قال في التبيين بخلاف الارث لان الملك الثابت به ملك خلافة حتى يرد بالغيب فيما اشترى الوارث ويرد عليه فيما باعه هو وصير مغرورا بشرآ المورث فان نصب احدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القصة قضاء بمحضرة المتخاصمين وصح القضاء لقيام اليثة على خصم حاضر وفي الشراء قامت على خصم غائب فلا يقبل ولا يقضى عليه ثم قال ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة اليثة وعدمها في الصحيح (قوله او بعضه) مكر مع قول المتن اثنى منه اهـ حلى (قوله مع الوارث الطفل) او كان في يد ام الصغير اهـ هندية (قوله او الغائب) مثله مودعه لان المودع امين برده فلا يكون خصما عنه فيما عليه فلا يجوز له ان يقضى على اغائب يحضر امينه اهـ مكى عن الشئى (قوله وقسم المال المشترك) يستثنى منه الحيوان اذا ارادوا اتلافه بالقصة (قوله وبطلب ذى الكثير) اى وان ابى صاحب القليل لانه بايانه يردان يتنفع بملك غيره فلا يمكن من ذلك مكى عن السمرقندى ولو طلب صاحب القليل مع انه لا يتنفع به لا يجيبه لانه متعنت في طلب الضرر على نفسه اهـ تبين (قوله يقسم بطلب كل) وهو اجتihad شيخ الاسلام خواهر زاده لانه ان طلب صاحب القليل القصة فقد رضى بضر نفسه وان طلبها صاحب الكثير فقد طلب ان ينفع نصيبه فيجيب كل واحد منهما اهـ وقيل يقسم بطلب ذى القليل لا الكثير لان صاحب الكثير يريد الاضرار بغيره وصاحب القليل راض بضر نفسه (قوله لكن المتون على الاول) اى انه لا يقسم بطلب ذى القليل ولكن تجب المهاداة بينهما اهـ جوهره قوله الارضاها فاذ اراضوا تسعوه بينهم لان الحق لهم وهم اعرف بحاجتهم ولكن القاضى لا يباشر ذلك وان طلبوا منه لان القاضى لا يشتغل بما لا فائدة فيه ولا سيما اذا كان فيه اضرار او اوضاع مال لان ذلك حرام ولا يتنعم من ذلك لان القاضى لا يتنعم من اقدم على اتلاف ماله في الحكم وهذا من جملة زيلعي (قوله ثلثا يود على موضوعه بالنقض) يعنى ان موضوع القصة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو مفقود هنا اهـ حلى (قوله طالب احدهما القصة) اى وبلى الاخر هندية (قوله وقسم عروض) اى جبر اطلب احدا الشركاء قصة جمع بان يجعل البعض لواحد والبعض الاخر للاخر لا لحد انتصود فيقع غير اخلاف القاضى الجبر فيها فيقسم كل مكمل وموزون كثيرا وقليل ومعدوده تقارب وتبذ وبضة وحديد ونحاس ولا يقسم الثوب الواحد لانه لا بد فيه من القطع وفيه اضرارها ولا فو بان اختلفت قيمتهما الحاجة الى زيادته اى مع الاوكس (قوله بعضه ما في بعض) كان يعطى احدهما بغير الاخر ما بين جاعلا بعض هذا في قابله ذال اذا اختلاط بين الجاهلين فلا تقع القصة تجبر ابل تقع معارضة فيه بخلافه اراضى دون الجبر لان ولاية الاجبار بالقاضى تثبت بمعنى التمييز المعارضة اهـ درر (قوله وحده) اهـ ترزبه اهـ اذا كان مع الرقيقين آخر ما يقسم فان القصة تجوز في

على اصل الميراث عنده ايضا خلافا لهما
كسائر (فان برهن) وارث (واحد) لا يقسم
اذ لا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغيرا
او موصى له (او كافوا) اى اشركاه (بستين)
اي شرا لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب
في الشراء الارث (او كان) في صورة الارث
بخلاف الارث (مع الوارث) الفصل
العقد او بعضه (كأن) يقسم بالخصم
او الغائب او كان (كأن) يقسم بالخصم
القضاء على الفضل او الغائب (بطلب
حاضر عنهما) (وقسم) (المال المشترك) (بطلب
احدهم) ان يتنعم على (بخصته) (الارضاها)
وبطلب ذى الكثير ان لا يتنعم الا بطلب
حصته (وفي الخاتمة يقسم بطلب كل)
القتوى لكن المتون على الاول فعلى المعول
(وان تضر السكك لم يقسم الارضاها)
يعود على موضوعه بالنقض في الختبي
حانوت لهما بملان فيسهل طالب احدهما
القصة ان امكن لكل ان يعمل فيه بعد
القصة ما كان يعمل فيه فلها قسم والا
(وقسم عروض) اقتصد جوسها لا الجسار
بعضها في بعض لوقوعها معارضة لا يرا
فيما انراضى دون جبر القاضى (ر)
(الرقيق) وعندهما يقسم التنازل في الادى

الماء

3 6 27

جیو امریکا

حيث يجوز ونصرف الى اول ثم يخرج منه والفرق ان ثمر الخذل لا دراكه وقت معلوم فيصرف اليه ويعرف في
 الرتبة اول برزمنه لانه لا يعرف متى يخرج حتى لو كان معروفا جازله دم الجمل والوقد مع المصنف شارح الوفاة
 في عدم التفصيل (قوله ويقع على اول برز) هو دفع الجمل وتشد يد الزاى مع تدويرها كجاءه لم من عبارة الزاى يعنى
 يجوز (قوله انتهى برزها) هل في مختار اعداد الخذل بالذال لطلق القطع كفى قوله تعالى عطاء غير مجدوذ
 اى غير مقطوع وما بالزاى مخصوص بقطع مثل البر والخل والصوف وغيرها (قوله جازيلان مدة) لان اذراك
 البرزلة وقت معلوم من (قوله لشربها الشربة فيما لا ينو بعمله) لان الرتبة البرزلة لا تنجز الا بشربها وانما
 اشراط الشربة في الانجاز المرفوعة اليه مع التام مقصد كذلك هذا مع (قوله يعنى يزيد بالعمل) هل في
 التقاية وشربها ولا تصح المسافة ان ادرك الثمر اى انتهى في العظم وقت العقد لانه لا اثر له العمل حينئذ (قوله
 كالمراة) فانه اذا دفع الزرع وقد استخصد على ان يحصد ويدرسه ويذره فانه لا يصح وعن ابي يوسف انه يصح
 والاصل ان الثمر والزرع متى كان في حد الزيادة تصح المسافة والا فلا كفى النظم وذكرنا في خان انه احتاج
 الى السقي او الحفظ جازت المعاملة والا فلا قال في المخ عن الخلاصة وانما يعرف خروج الانجاز عن حد الزيادة
 اذا بلغت واثمرت وفي الهندية دفع كرمه معاملة ولا يحتاج انجاز الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان لولم يحفظ
 تذهب اثمرة قبل الادراك جازت ويكون الحفظ لثمار الزيادة وان كانت لا تذهب بعدم الحفظ لا يجوز وليس
 للمعامل نصيب من الثمار (قوله فكان كنفير الطمان) وجهه انه استأجره ليجعل ارضه يستأجر بالآلات الاجير
 على ان تكون اجرة نصف البستان الذى يظهر بعمله والآلة ولا شك ان هذا كاستئجار الطمان ليطحن قدرا
 معلوما يجوز منه والا فلا حذف قوله فكان كنفير الطمان لان هذا دليل الامام فانه يقول بعدم صحته لذلك
 وصحتها قولهما ولا يعتبران هذا وانما الفساد في هذه الصورة لاشتراط الشربة فيما هو موجود قبلها فليست
 (قوله واجر مثل عمل) لانه اثنى بعمله اجر او هو نصف الارض ونصف الخارج ولم يحصل له منه شئ فيجب عليه
 اجر مثله قال انقستاني وفيه اشارة الى انه لو دفعه للفرس على ان يكون الشجر بينهما يصح والى انه لو شرط ان
 انجر او اشجر وانجره ما يصح اه المراد منه (قوله ان يبيع) اى العامل نصف الفراس نصف الارض فيكون
 لكل نصف كل (قوله ثلاث شين) اى مدة يبيع فيها الشجر (قوله فهو اصحاب الكرم) وهذا بخلاف الصيد
 نذاخر في ارض انسان ارباض فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس من
 جنس الارض وليس يحصل به مانع من التناهي (قوله لا بعد ذهاب لحمها) اى وبعد ذهابها لقيمة للتواة فسكانت
 كالمسئلة الاولى (قوله لم يجبروا على العمل) ولرب الارض خيار ثلاث ان شاء سهرم البسر مثلا معهم
 واقتسموه وان شاء ما عاظم نصف قيمه البسر وصار البسر كله له وان شاء اتفق على البسر حتى يبيع ويرجع بحصة
 النفقة في حصة العامل من اثمرة (قوله يقوم العامل كما كان) وان قال انما اخذه بسرا مثلا فذلك لان انشاء العقد
 دفع ثمنه عنه وقدره على نفسه وكونه رب الارض اخبارات اثلاث المتقدمة (قوله خيار في ذلك
 لورثة العامل) لانهم يقومون مقام العامل وقد كان في حياته هذا الخيار وبعد موت رب الارض فذلك يكون
 لورثته بعد موته وليس هذا من ثوبت الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيما هو حتى يستحق له وهو ترك
 اثمارة الخليل الى وقت الادراك وان ابا ان يبيع راعليه كان الخيار لورثة صاحب الارض على ما وصفنا ذكر هذه
 التفاصيل صاحب الهندية (قوله ان شاء عمل على ما كان) حتى يبلغ الثمر اى وان شاء لم يعمل وله اجر مثل عمله
 فجامضى على ما يظهر (قوله وتفصح بالهدر) منه فله كفى المخ عن الزاوية (قوله ومنه كرم العامل على ابراهيم
 من مرسى بقدره مع عمل على ابراهيم لانه لم يملكه ثمر اياه من يعمل بالاجر ويؤيد ما ذكره في قبل
 الادراك لانه بعد انتهت المعاملة فلا يمكن النسخ ولو ادر ترك العمل لم يمكن في الصحح وقيل له ذلك في رواية اده
 حوى (قوله وسفقه) بانصر بكن بيع مائة فدهى غصن الخذل صماح والمتعارف انه ورقة (قوله دفعه للفرس) اى
 عن المالك لانه يلقطه بالسرقة شرب (قوله والاصل المخ) ذكر في الهندية اصلا آخر هو ان كل ما كان من عمل
 المعاملة مما يحتاج اليه الشجر والكرم والطاب واصل الباذنجان من السقي واصلاح الثمر والحفظ وتلقي الخذل
 فعلى العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم والارض من السرقة وتلقي الارض التي فيها الكرم
 والشجر والطاب ونصب الفراس ونحو ذلك على قدر حصة ما كان كذلك الخازن انما (قوله ان شاء عمل على ما كان)

(قوله يعنى يزيد بالعمل) هل في
 (قوله ويقع على اول برز) هو دفع
 (قوله انتهى برزها) هل في مختار
 (قوله لشربها الشربة فيما لا ينو
 (قوله يعنى يزيد بالعمل) هل في
 (قوله فكان كنفير الطمان) وجهه
 (قوله واجر مثل عمل) لانه اثنى
 (قوله ثلاث شين) اى مدة يبيع
 (قوله فهو اصحاب الكرم) وهذا
 (قوله لم يجبروا على العمل) ولرب
 (قوله يقوم العامل كما كان) وان
 (قوله وسفقه) بانصر بكن بيع
 (قوله والاصل المخ) ذكر في الهندية
 (قوله تفصح بالهدر) منه فله كفى
 (قوله ومنه كرم العامل على ابراهيم)

ذكر في الهندية اصلا حسنا قال الاصل ما مر من ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا والحظ
 جاز في الموضوعين فاذا دفع بخلا بالنصف معاملة تخرج الثمر فان لم يتناه عظمه جازت الزيادة من مالهما كل ولو
 تاهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الارض ولا يجوز الزيادة من رب الارض للعمل شيئا اه فان حل
 ما ذكره على ما اذا تاهى العظم حصل للتوفيق اما قبل لتناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وانشاؤه حينئذ من
 الطرفين جاز كما يشير اليه اصل الهندية فتدبر (قوله لم يجز) وانما جرح بقدر ملكهما اده مع (قوله فيقع العمل
 لنفسه) اى اصاله وتغيره شعاعا للمساقي ان يساقى غيره لان الدفع الى غيره ثابت للشربة في مال غيره بغير اذنه
 ولا يصح اه عبد البر (قوله وان اذن المولى) اى المالك لولت بلفظ اطلق مكان اذن له كان اولى لما توهمه لفظة
 الاذن من خصوص اذنه لولت في دفعه لمن شئت معاملة اى وهو لا يشترط بل لو قال اعلم برأيت ملك ذلك كايضا
 من شرح العلامة عبد البر والهندية (قوله دون ذبح) اى من غير ذبح (قوله يحلها) اى احلها الشارع وجوابه
 للشيء الشاة اى الغيازة في البحر آواه ولا يقدر عليها صاحبها ان يذبحها يكتفى فيها لا مقر في اى مكان لم يكن (قوله
 وادى المساقى والمزارع بكفر) الجواب ان المراد بالكفر السقوى الزرع كافر لانه يسترا لحب فكل مزارع وساق
 اذا ذبح بكفر والظاهر انه استفهم عن احد هما وجوابه ان الكافر هو المزارع لانه الذى يتأق منه السق (خاتمة)
 قال المصنف في المخ منصفه في فتاوى محمد بن الفضل في قوله تعالى يا ايها الناس كلوا مما فى الارض حلالا طيبا
 قال الحلال معلوم واما الطيب فمن اخذ ارضه من ارضه لمعامله او زرع ارضه محافضا على الصلوات في مواقيتها
 بجماعة اى قد حصل الطيب لكنه اذا اخذ ارضه واحدة عن وقتها لا اشتغله المراجعة لا يكون زرع طيبا وكذا
 لو زرع لو غرس بغير طم ارضه او منع الاجرة عن الاجير او اخرجه ما جف عرقه وكذا اذا اخرج الثمن بعد جلول الاجل
 اوداه متفرقا دون رضى البائع قال فلا يكون زرع طيبا ويستحب ان يذرع على طهارة ثم يقوم في ناحية ويصلى
 ركعتين ثم يقول اللهم اى عبد ضعيف وسئلت ذرا البذل فسلم الى وبارك لي فيه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع من آفاته ويسار له فيه واذا ادرك الزرع يجب اى يندب وكذا ان يكون اكيد
 على طهارة ويستقبل القبلة والى الا يكون فيه بركة وذو ارض من كبله يصلى ركعتين ثم يقول يا رب القيت بذرا
 قليلا واعطينى شيئا كثيرا فاجعلها ثروت طاعة ولا تجعلها قوت معصية واجعلنى من الشاكرين وكذا فى
 غرس الانجاز والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الذبايح)

منها ناهى زارعة الخ) فيه سراديب المسألة براديب المسافة اى الذبايح مد كورة بعد المسافة
 لا بعد المراجعة فله صواب ان يقال في المسألة ان كل من المسافة والذبايح تربية ما باكل الانسان من
 فاكهة وثمره ثم حيوان حوى وشرايط الذبح العبادية والاختيارية والاضرارية كون الذبايح عاقلا فلا
 تؤكل ذبيحة الجنون والوصى الذى لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبح ويقدربا به يؤكل ذبيحته وكذلك
 احكران ونهال يكون سلب اركيا فلا تؤكل ذبيحة اهل الشر ولا المرد ولو غلاما مراعتا عند الامام
 والكتاني الذى يؤكل ذبيحته لا فرق فيه بين كونه حريا او من بني تغلب والمعتبر اعتقاده وقت ذبحه دون ما سواه
 واعتادوا يؤكل ذبيحة الكتاني اذا لم يشم ذبحه ولم يسمع منه شئ او شوهه وسمع منه تسمية الله تعالى وحده واذا
 لم يسمع منه شئ يحل على انه قد سمى الله تعالى تحيينا للظن كما بالمسلم ولو سمع منه ذكرا لله تعالى لكنه عنى
 بالله تعالى المسيح قالوا يؤكل الا اذا قص فقال بسم الله الذى هو ثالث ثلاثة فلا يحل ومن شروط التسمية حالة
 الذبح عند نداء تكريم الله تعالى اى اسم كان وسواء قرن باسم الله الصفة بان قال الله اكبر او اعظم
 او الرحمن او الرحيم اول يقرن بان قال الله الرحمن او الرحيم ويصح الذبح بالتليل والتسميع جمل التسمية اولا
 ولا تشترط العربية بل يصح باى لسان كان ولو بحسين للعربية ولا بد من كونها من الذبايح حتى لو سمى غيره
 لا تحل وان يريدها التسمية على الذبيحة فان اراد افتتاح العمل او اراد بالجد الشكر لوسج اوهل واراد وصفه
 بالوحيدة والتعز عن صفات الحمد ثبات او اراد بالجد الشكر لوسج اوهل واراد وصفه
 اى صلى الله عليه وسلم وان لا يشوبه معنى الدماء فلو قال اللهم اغفر لي لم يكن تسمية لانه دعاء والدعاء لا يقصد به
 تعظيم محض وان تكون عند الذبح فلا يجوز تدمع عليه الا بثمان قليل لا يمكن التكرار عنه ووثق بالاضطرار

وان زاد العامل جاز لانه اسقاط ذبح الشجر
 لشر بكن فيقع العمل لنفسه في الواجبات
 واما المساقى ان يساقى غيره
 وان اذن المولى له يساقى
 ولى معاملتها
 وادى المساقى والمزارع بكفر
 كتاب الذبايح
 مناهى العزارة كوزن ما لا يافى الحال
 الا تقاع بالنبات والمعم فى المال الذبيحة
 اسم ما يذبح بالكرام وما لا يذبح
 قطع الذبايح

كذا في مبدوط السرخسي رحمه الله تعالى شرب ليلية قوله من قضاها انقسامه وريد كربونته صحاح وانما
 كره لخالفه السنة (قوله بلوغ السكين الخناق) المناسب ابلاغ السكين اه حلي والخنق بالكسر والفتح والضغ
 لغة فعلا اه رقي الخنع ان يدرا سوا حتى يظم رمذبحه او قل ان يكسر رقبته قبل ان تسكن من الاضطراب
 وكل ذلك مكروه ولما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة اه تبين (قوله وكل تعذيب بلا فائدة) منه ذبح
 واحدة بمحضرة اخرى (قوله قبل ان تبرد) يضم الراء من البرودة قال القهستاني وفيه اشعار بانه
 (ان عصارته كره) وقال بعضهم ان السخ قبله لم يكره كما في الخفة (قوله وهو نفس باللازم) فيلزم من ردها
 سكونها من غير عكس فانها قد تبكت عن الاضطراب وينتحرر ردها (قوله وترك التوجه الى القبلة) قال
 في الاصل ارايت الرجل يذبح ويسعى ويوجه ذبيحته الى غير القبلة متعمدا او غير متعمد قال لا بأس بأكلها قال
 خوارزمزاده في شرح المبسوط اما الحل فلان الاباحة شرعا متعلقة بقطع الاوداج والتسمية وقد وجد او توجه
 القبلة سنة مؤكدة وترك السنة لا يوجب الحرمة ولكن يكره تركه من غير عذر اتفاقا (قوله ان كان صيدا) راجع
 الى قوله حللا والى قوله خارج الحرم فان كان محرما وذبح غير الصيد فانه حلل لان فعله فيه مشروع بخلاف
 الصيد وان كان داخل الحرم لا تحل الذكاة وآية الذابح محرما وحلالا ولو كائنا لانه منهي عنه فلا يكون
 مشروعا وهذا معنى الاطلاق المذكور (قوله لا تحل الذكاة في الحرم) ظاهر تقييده بالحرم اه اذا اخرجته الى
 الحل وذبحه حل واظهر خلافه ويراجع (قوله ولو الذابح مجنون) كذا في النقاية وتقدم عن الهندية خلافه
 لان من شرطه العقل ويجعل القهستاني التقييد بالعلمين الذين هما يعقل ولا يضبط التسمية لا تحل ذبيحتهما
 الاوداج راجعا الى كل المعنويات التي من جهل المجنون فالمراد انه ذبح حال افاقته وهو ظاهر وقد افاد ذلك
 المصنف في شرحه حيث قال حتى لو كان الصبي والمجنون بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا تحل ذبيحتهما
 (قوله او امرأه) حاشا لوقسا اوجب القهستاني عن التثنية (قوله يعقل التسمية والذبح) او يعقل كون الحل بهما
 او كون الحل بقطع الاوداج اقول افادها القهستاني (قوله ويقدر) اي على قطع الاوداج قهستاني (قوله
 ان اخرج) وهو عاجز عن الذكر فيه يكون معذورا وتقوم الملة مقامه كالساعي بل اولى لانه اكرم اه منع (قوله
 من وثني) لانه مشرك وهو وثني بعد ارتداد الصم (قوله ويجوز) قوله عليه الصلاة والسلام من ذبح
 ستة اهل الكتاب غيرنا حتى نسأهم ولا آكل ذبايحهم (قوله ويرتد) وان انتقل الى مله اهل الكتاب لانه لا يقر
 على ما انتقل اليه قوله (قوله) اني ملتقط من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبايح الجن اه اشارة الى ظاهر
 ان ذلك محله ما لم يتصور بصورة الاحدى ويذبح والا تحل نظرا الى ظاهر الصورة ويجوز (قوله وجبري لو اوه
 مني الخ) قال المصنف في محله في اقواله انية لا تجوز ذبيحة الجبري ان كان اوه حيا وان كان جبريا حلت
 تلك واظهار ان صاحب القواعد اخذ من الفتية نفس عبارة بعد ان روى بعض المشايخ وعن ابي علي انه
 قال في ذبايح الجبري ان كان يذبحهم كذبح المسلمين كان يذبحهم من اهل العدل لا من اهل الجبر
 المرعدين اختلف وراى على اولى الجبابرة رئيس اهل الاعتزال وبانجيرة اهل السنة والجماعة فانهم يسمون
 اهل السنة بذلك كما يفتي عنه كلام البيهقي الجمعي منهم في تفسيره والمراد باهل العدل انهم كاعلم ذلك في علم
 الكلام فقد غير احب القواعد بانجيرة بالجبرية والله تعالى اعلم اذ قال ابن المصنف في زواهر الجواهر بعد ان ذكر مشوا
 مانعة لايه واظهار ان المصنف لم يفتي الى افرق بين الجبرية وانجيرة وقد عات انجيرة واما الجبرية ففهم من
 اهل الادواء والبدع وانجيرة اسنان ومدار كلام الجبرية على نفي الاستطاعة والقدرة عن العباد اصلا ويرى
 الخلق مجبورين في انفعالهم اه قال في تبين المحارم واما الجبرية فيقولون لا يجب للمباديل كل انفعالهم
 مخلوقة له تعالى وهم ثلاث فرق الجبرية والنجارية واضرارية اه وقال ايضا قال كثير من المفسرين ان المراد
 من الذين فرقوا بينهم اهل البدع والشبهات من هذا ملامة زودي عن رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا بدع في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة ولا في الآخرة ولا في الآخرة ولا في الآخرة
 اه هو آمن هذه الامة قال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فابعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم ان الطرق
 المختلفة التي هي ماعدا صراط يقتل الهمودية والنصرانية وسائر الملل والافواء والبدع فتشتروا في الضلالة وقال
 تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا قال بعض المفسرين المراد من حبل الله الجماعة لانه عقده بقوله

[illegible]

ولا تفرقوا الموارد من الجماعة عند اهل العلم اهل الفقه والعلم ومن فارقه من قدر شرب عرق في الضلالة وخرج عن
نصرة الله تعالى ودخل في النار لان اهل الفقه والعلم هم المتكلمون بسم الله على الصلاة والسلام
وسنة الخلفاء الراشدين بعده ومن شذ عن جمهور اهل الفقه والعلم والسواد الاعظم فقد شذ فيما يدخله في النار
فعليناكم معاشر المؤمنين باتباع الفرقة الناجية السعيدة اهل السنة والجماعة فان نصرة الله وحفظه وتوقيفه
في موافقتهم وخذلانه وسخطه وقته في مخالفتهم وهذه الطائفة الناجية قد اجتمعت اليوم في مذاهب اربعة
وهم الخفيون والمساكين والاشاعريون والحنبلون وروى الله ومن كان خارجا عن هذه لاربعة في هذا
الزمان فهم من اهل البدعة والنار اه قال فان قلت ماوقوفك على انك على صراط مستقيم وكل واحد من
هذه الفرق يدعي انه عليه قلت ليس ذلك بالادعاء والتثبت باستعمالهم الوهم انقاصوا نقول الزاعم بل بالنقل
عن جهابذة هذه الصنعة وعلما اهل الحديث الذين جمعوا اصحاب الاحاديث في امور رسول الله صلى الله عليه
ورحموا احواله وافعاله وسر كانه ومكانه واحوال الصحابة والمجاهدين والانصار الذين اتبعوه واما ان مثل
الامام اجنادي وروى غيرهما من اشخاص المشهورين الذين اتفق اهل المشرق والمغرب على صحة ماوردوه
في كتبهم من امور النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله تعالى عنهم ثم بعد النقل ينظروا الذي تمسك به يديهم
واقنعوا اثرهم واهتدى بسيرهم في الاصول والفروع فيحكم بانهم من الذين هم هم وهذا هو الفارق بين الحق والباطل
والمتبين من هو على صراط مستقيم وبين من هو على السبيل الذي على عينه وشماله قال واختلف العلماء من
السلف والخلف في تكفير اهل الاوهو والبدع ولا شك ان من كان مذهبه وبدعته مؤديا الى الكفر وهو غير متأول
فيه فهو كافر بالاجماع واما من كان منهم في مذهبه وبدعته على طريق التأويل والاجتهاد واخطأ المقتضى الى
المهوى والبدعة من تشبيهه او نفى بجملة او نفى صفات كمال عماليق به سبحانه وتعالى اختلف السلف
والخلف في تكفيره فقال بعضهم اهل الاوهو اكلمهم كنار وهذا قول كثير من السلف والفقهاء والمتكلمين من
الخلف ومنهم من صوب التكفير الذي قالوا به ومنهم من ابرأهم من سواد المسلمين وهو اكبر الفقهاء
والمتكلمين فقالوا هم فساق عصاة ضلال ويورثهم من المسلمين ويحكم لهم باحكامهم قال ابن الهمام في شرح
الهداية ثم يقع في كلام اهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من
غيرهم ولا عبرة بغير ائمتهم والمنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه واما قوله عليه الصلاة والسلام لا من
اسرائيل تفرقت على اثنتي عشرة ملة كلهم في النار الا واحدة وهي ما اتانا عليه واصحابي قال التور بشي
في شرح المصالح المراد من الامة هنا من يجمعهم دائرة الدعوة من اهل القبلة لانه اضافهم الى نفسه فقال
امني واكثر ماورد من الحديث على هذا الاسلوب المراد منه اهل القبلة والمعنى انهم تفرقوا فرقتين **كل**
واحدة منها بخلاف ما قد تدبره الاخرى وقوله كلهم في النار الا واحدة يعني كلهم يفعلون وبدع قدون ما هو
موجب دخول النار فان كان كفرا وما تواعا عليه دخلوا النار لا يخرجون منها ابدا وان لم يكن كفرا هم والى الله
تعالى ان شاء عقابهم وان شاء عذبهم ثم يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة واستشكل ظاهر قوله عليه
الصلاة والسلام كا هم في النار بانه ان اريد التأيد فيها لا يصح لان مات من اهل البدع على الايمان فلا بد من
دخول الجنة وان اريد ان دخولهم محتم وان كانوا يخرجون لا يصح لان المؤمن العاصي في مشيئة الله تعالى
وان اريد انهم مستحقون لدخولها وهم في المشيئة فعصاة اهل السنة كذلك فواجه التخصيص واجب بان
التخصيص لشدة مواخذتهم بالعباد فان عذابهم في النار يكون أشد عذابا من عصاة الفرقة الناجية
لنوع اعتقادهم في طريقة تبيينه وبان الكل يجمعوا لاجمعي اى يجمع هذه الفرق في النار ويجمع هذه الفرق
في الجنة ولا يلزم ان يكون كل الفرق في النار ولا كل الفرق في الجنة من غير سابقة عذاب اه تصرف واعلم انه
قد ظهر لك مما نقلناه ان الجبرية مؤمنة ناجون ومن حكم الايمان حل النجاسة سواء كان ابوه منيا وجبريا
واما المجبرية الذين هم اهل السنة فالحل في حقهم ظاهر من ان يذكروا قول بعضهم ان صاحب القوادى يمكن انه
اطلع على نص بذلك لا يصح وما كان ينبغي للمؤلف ان يذكر هذه المسئلة ويقرها مع انها مبنية على عقيدة فاسدة
واما المظاني في هذا المقام لميسر الاحتياج في العقيدة وبيان الماديات (قوله لانه ما كررت) على من الزاهد
اقوله وجبري لوابوه منيا (قوله لانه يقر على ما نقل اليه عندنا) لان الكفر كله له واحدة وقال بعض اهل

[illegible]

المذهب يقتل قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه (قوله لانه اخف) لان الكفاي اقل شرا من المشرية
 فيحكم بتبعية الولد في احكامه (قوله وتارك تسمية عمدا) لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وعلى
 حرمة افقد الاجماع قبل الشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابو يوسف والمشافع ان متروك التسمية عمدا
 لا يسوغ فيه الاجتماع حتى لو قضى القاضي يجوز بيعه لا ينفذ قضاؤه لكونه مخالفا لاجماع اهـ (قوله حل)
 لان الشارع جعل النامي ذكرا للعدو وهو انسيان فقد اقام الله مقام الذكرا اقام الاكل تاسيا مقام
 الاسم الذي الصوم لذلك (قوله وان ذكر مع اسمه تعالى غيره) اي كلاما يغير عطف بقرينة ما بعده وفي الجوهرية
 وان قال بسم الله وصلى الله على محمد وتوكل والاوى ان لا يقول ذلك اهـ (قوله فيكون مبتدأ) بصيغة اسم
 الفاعل (قوله حرم دور) عن غاية البيان وفي الجوى عن النوازل انه يحرم بالجواز المتقول في الهندية عن النهاية
 الحل في الاوجه الثلاثة وعلمه بان الرسول مذكور على غيره بيل العطف (قوله قيل هذا اذا عرف النحو) هذا
 الخلاف انما هو في صورة العطف كما ذكر في الشربلية وكذا كلام المؤلف بعد (قوله بل يحرم مطلقا
 بالعطف لعدم العرف زيلعي) عبارته والاوجه ان لا يعتبر الاعراب مطلقا بل يحرم مطلقا بالعطف لان كلام
 الناس اليوم لا يجري عليه قال الشيخ الشبلي في حاشيته هكذا وفي جميع ما وقعت عليه من النسخ وهو غير
 طاهر لان الكلام فيها اذا لم يكن هناك العطف والظاهر ان لا يجرى مطلقا دون العطف اهـ ويؤيده
 ما نقلناه عن الهندية عن النهاية (قوله لانه اهل به لغیر الله) الاوى قول القم - ثانی لان تجريد التسمية فريضة
 اهـ (قوله لا اذ كرمها) يؤخذ من المقام ان هذا النهي التحريم فانه ذكره على الذبيحة تحرم وتصير ميتة على
 ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العباس ابي بكر وذكروه صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاوى
 يجوز (قوله فان فصل صورة) اي حسابا بالجماع ومعنى اي حقيقة واذا وجد الوصل حسا وعدم حقيقة كان وصل
 من غير عطف فانه لا يحرم ايضا (قوله لا بأس به) بل هو مطلوب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 اذا اراد ان يذبح يقول اللهم هذا منك وله ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
 امرت وامن المسلمون بسم الله والله اكبر ثم يذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه (قوله عن شوب الدعاء) اي
 خلطه بالدعاء (قوله لانه دعاء وسؤال) فلم يجز ذلك لانه تعالى (قوله فقال الحمد لله) اي لا لجل العباس لانه يريد
 الحمد على النعمة دون التسمية (قوله قلت ينبغي حله) هذا الحل بعيد من المقام لكنه هو الذي في الحاشية (قوله
 وبين ما مر في الجملة) حيث قال المصنف فلو وجد اعطاه لم ينب عنه على المذهب اهـ قال الذي ينبغي فهمه
 ان المصنف هنا جرى على غير المذهب في الخطبة وقال الولي الجاني ولوقال مقام التسمية الحمد لله او سبحان الله
 بر بيه التسمية اجزاء وان اراد التعميد ولا يرد التسمية لم يحل وكذلك لو قال الله اكبر لان هذه اللفاظ ليست
 صريحة في باب التسمية انما الصريح بسم الله فكان هذه اللفاظ كناية والكناية انما تقوم مقام الصريح
 بالنسبة كما في باب الطلاق انتهى (قوله لانه يقطع فور التسمية) فيه ان ذلك يقتضي كون الذبيحة ميتة وهو
 يقتضي وجوب الحذف لاستحبابه الا ان يجعل على اخور المقارب على ان زيادة او لا تقطع القورية وقد تقدم
 عن الهندية ما نصه ان وقتها في الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تفردها عليه الا بزمان قليل لا يمكن
 التصر في كذا في البدائع اهـ (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) وكذا نقل عن علي وابن عباس قال البخاري
 والمصنف ان يقول بسم الله والله اكبر اهـ (قوله سمع) اي عند العامة وهو الصحيح لانه اني بالمأمورية الصريح
 (قوله فلا تحل) لانه نوى غير ما امر به خائفة (قوله) لو قال بسم الله ولم يظهر الماء ان قصد ذكر الله تعالى حل
 وان لم يصدده وترك الهاء فقد لا يحل لان الوجه الاول قصد فيه التسمية والعرب قد تخطف حرفا فخفا
 وفي الوجه الثاني لانه بعد التسمية على الذبح وان شئت فقله صاحب الذخيرة بان المقول عن ائمة اللغة ان الترخيم
 لا يجوز الا في الله اخامة اهـ وفيه ان المقصود وجود طير للفظه (قوله واراد به متابعة المأذن) اي لا الدخول
 في الصلاة وهذا ظني الشك الثاني فلو لا فلابد من اتيه حتى يكون شرا فاندبر (قوله من الذابح) فلو
 من غيره لا تحل كما سلف (قوله حال الذبح) بان معنى ومعه في كلام المؤلف (قوله اذا لم يقعد عن طلبه) قال
 في المتن فان قلت ذكرنا انه اذا وضع مخبلا لم يده جاز الوضوء ثم وجد الحمار ميتة لا يحل قلت قال في البرازية
 وانتوفيق انه يجوز على ما اذا قعد عن طلبه والا فلا فانه التسمية عند الوضع اهـ ومحل هذا انما هو عن مصره حاملا

قوله لا بأس به بل هو مطلوب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا اراد ان يذبح يقول اللهم هذا منك وله ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وامن المسلمون بسم الله والله اكبر ثم يذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه (قوله عن شوب الدعاء) اي خلطه بالدعاء (قوله لانه دعاء وسؤال) فلم يجز ذلك لانه تعالى (قوله فقال الحمد لله) اي لا لجل العباس لانه يريد الحمد على النعمة دون التسمية (قوله قلت ينبغي حله) هذا الحل بعيد من المقام لكنه هو الذي في الحاشية (قوله وبين ما مر في الجملة) حيث قال المصنف فلو وجد اعطاه لم ينب عنه على المذهب اهـ قال الذي ينبغي فهمه ان المصنف هنا جرى على غير المذهب في الخطبة وقال الولي الجاني ولوقال مقام التسمية الحمد لله او سبحان الله بر بيه التسمية اجزاء وان اراد التعميد ولا يرد التسمية لم يحل وكذلك لو قال الله اكبر لان هذه اللفاظ ليست صريحة في باب التسمية انما الصريح بسم الله فكان هذه اللفاظ كناية والكناية انما تقوم مقام الصريح بالنسبة كما في باب الطلاق انتهى (قوله لانه يقطع فور التسمية) فيه ان ذلك يقتضي كون الذبيحة ميتة وهو يقتضي وجوب الحذف لاستحبابه الا ان يجعل على اخور المقارب على ان زيادة او لا تقطع القورية وقد تقدم عن الهندية ما نصه ان وقتها في الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تفردها عليه الا بزمان قليل لا يمكن التصر في كذا في البدائع اهـ (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) وكذا نقل عن علي وابن عباس قال البخاري والمصنف ان يقول بسم الله والله اكبر اهـ (قوله سمع) اي عند العامة وهو الصحيح لانه اني بالمأمورية الصريح (قوله فلا تحل) لانه نوى غير ما امر به خائفة (قوله) لو قال بسم الله ولم يظهر الماء ان قصد ذكر الله تعالى حل وان لم يصدده وترك الهاء فقد لا يحل لان الوجه الاول قصد فيه التسمية والعرب قد تخطف حرفا فخفا وفي الوجه الثاني لانه بعد التسمية على الذبح وان شئت فقله صاحب الذخيرة بان المقول عن ائمة اللغة ان الترخيم لا يجوز الا في الله اخامة اهـ وفيه ان المقصود وجود طير للفظه (قوله واراد به متابعة المأذن) اي لا الدخول في الصلاة وهذا ظني الشك الثاني فلو لا فلابد من اتيه حتى يكون شرا فاندبر (قوله من الذابح) فلو من غيره لا تحل كما سلف (قوله حال الذبح) بان معنى ومعه في كلام المؤلف (قوله اذا لم يقعد عن طلبه) قال في المتن فان قلت ذكرنا انه اذا وضع مخبلا لم يده جاز الوضوء ثم وجد الحمار ميتة لا يحل قلت قال في البرازية وانتوفيق انه يجوز على ما اذا قعد عن طلبه والا فلا فانه التسمية عند الوضع اهـ ومحل هذا انما هو عن مصره حاملا

للسهم اما اذا وجد ميتا في الحديد او وجد وفيه حياة مثل حياة الذبوح فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما افاده
 القم ستاني عن الهداية (قوله قبل تبدل المجلس) ظاهره ان المجلس اذا طال لا يقطع القورية وهو خلاف ما تقدم
 عن الهندية وعليه الاعتماد (قوله يقطع الفور) نقله في الهندية عن اصاحي الزعفران عن المحيط وقال من غير فصل
 بينا اذا قل او اكثر واجزوا الفرقين هذه والمسائل المذكورة قبلها (قوله وجب بالحاء الخ) قال في التبيين النحر
 قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق اعلى العنق تحت اللعنين اهـ وعبر المصنف بقوله
 وجب بسم الله صاحب الهداية وقد قال في الكنز من نحر الابل اهـ ولعل مراد صاحب الهداية التسمية لا المستحب
 الاصطلاح بزيادة قوله اما الاستحباب فلو افقة السنة المتواترة اهـ فلا مخالفة افاده الشر بنبلال (قوله والحكم
 في غنم وبقر عكسه) الظاهر ان الغزال وبقر الوحش ونحوهما كذلك وانظر حكم الاوز والدجاج والارنب
 ونحوها وذكر في الهندية عن خزائن المفتين لو ذبح في ما يجب فيه النحر او نحر فيما يجب فيه الذبح جاز ترك السنة
 وفي شرح الكنز لا يبارى النعام والاوز كالا بل بنحر والابل كل ماله عنق طويل اي فانه بنحر وفي القم - ثانی
 عن التفت ان ادب الذبح ان يضع يده بالرفق وعلى اليسار ويوجهه الى القبلة ويشد ثلاث قوائم فقط ويذبح باليمين
 ويحدد الشفرة ويسرع في الذبح واجزاء الشفرة على الخلقوم (قوله كان تردى في بئر) فانه يجرح ويؤكل اذا علم موته
 من الجرح والا لا وان اسهل ذلك اكل لان الظاهر ان الموت منه سمع (قوله مر يد اذا كانه) ظاهره ان الذكاة يشترط
 فيها النية ولم يقدّم ذكر ذلك في الشروط وان كان هذا الحكم يخص هذه المذلة فليست تار وجهه (قوله بغيره حل
 في رواية) الاوى ان يقول في قول لانه عزاء الى بعض المشايخ وقال البعض الاخر لا يحل اكله الا اذا قطع العروق
 (تنبيه) في الهندية دجاجة تعلقت بشجرة وما احبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف عليها القوات والموت ورمادها
 لا تؤكل وان خاف القوات تؤكل والحامسة اذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها او غيره قالوا ان كانت
 لا تهدي الى المنزل حل كلها - واه اصاب السهم المذبح او وضعه آخر لانه يجوز من الذكاة الاختيارية وان كانت
 تهدي الى المنزل فان اصاب السهم المذبح حل وان اصاب موضعا آخر اختلفوا فيه والصحيح انها لا تحل اهـ
 (قوله ان الجنين مفرد بحكمه) اي ان ذكي حل والا لا ولا يتبع امه فالشرط الثاني مفسر للاول (قوله وقالان
 تم خلقه) بما يتفرع على قولهما كما في الهداية ان الجنين اذا خرج حيا لم يكن من الوقت مقدرا ما يقدر على
 ذبحه فمات يؤكل وظاهر تقييده بتمام الخلق انه اذا لم يتم لا يحل انتقاؤه ويحتمل ان يقال يكره منها فيحل ويجزى
 (قوله وحله الامام الخ) قال الاكل في شرح الهداية انما يجب المصنف عن هذا الحديث لانه لا يصلح للائمة دلال
 لانه روى ذكاة امه بالرفع والنصب فان كان منصوصا فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا فكذلك لانه اقوى
 في تشبيهه من الاول كقوله وعينك عيناها وجيدك جيدها (قوله وليس في ذبح الام اضاعة الولد) ظاهره انه
 لا كراهة في الهندية عن الحاشية بقرة او شاة اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لانه فيه تضییع للولد وهذا
 قول الامام لانه يقول الجنين لا يتذكي بذكاة امه اهـ (قوله ولا يحل ذناب) لما فرغ من الذابح عقبها ببيان
 ما يحل منها وما لا يحل والوسيلة الى التي مقدم عليه في الذكر (قوله يصيد بناه) قال الجوى في شرحه والمراد من
 ذى ناب السبع الذي يقتصر بنابه ومن ذى مخالب هو الذي يصطاد بمخالبه وهو المراد بالاجماع لان كل صيد
 لا يخالو عن مخالب وكل حيوان غير الطير لا يخلو عن ناب اهـ والدليل على النهي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل
 كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخالب من الطير واه مسلم وابوداد وجعاعة والسري في النهي ان طبيعة هذه
 الاشياء مذمومة شرعا فيخشى ان يتولد من لحم اشئ من طباعها فيصير اكرام النبي آدم كما انه احل ما احل
 اكرامه (قوله او مخالب) مفعل من الخلب وهو مزق الجوار زيلعي (قوله كل مختلف منتهب) قال في الجوهرية
 الحاشية ما تخطف في الهواء مثل البازي والحداة والمنتهبة هي ما تنهب من الارض مثل الذئب ونحوه اهـ
 وفي الغاية الاختطاف والانتهاك به في الخطف والنهب قيل في الفرق بينهما ان الاختطاف من فعل الطير
 والانتهاك من فعل باع الهائم ولما كان السبع شاملا لهذين النوعين فسر السبع هذين الوصفين اهـ (قوله
 عادة) اي وقد يختلف ذلك (قوله ولا الحشرات) وكذلك الهوام يتشديد الميم قال الاتفاق في جمع الهامة وهي الدابة
 من دواب الارض وجميع الهوام نحو اليربوع وابن عرس والقنفذ مما يكون سكناه الارض والجدر مكره اكله
 لان الهوام مستحبة وقد قال تعالى ويجزى عليم الخبائث ولانها تنال النجاسات في اهاب وذلك من

(والغدير الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس) حتى لو اذبح من شاة واحدة واحدة
 الاخرى فذبحهم ما ذبحوا واحدة واحدة تسمية واحدة
 حلا بخلاف ما لو ذبحهم ما على التتابع لان
 الفعل يتعدد فيعدد التسمية ذكره الزيلعي في
 الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل اكل او شرب ثم
 ذبح ان طال وقطع الناحية واذا احدها في
 الطول ما يستكره الناحية (وجوب الحمار بنحر الابل)
 ينقطع الفور بزيادة (وجوب الحمار بنحر الابل)
 في اسفل العنق (كره ذبحها وكره نحرها برك السنة)
 عكسه) فندب ذبحها وكره نحرها برك السنة لان
 وسنعه مالا (ولا بد من ذبح صيد مسنأس) لان
 ذكاة الاختيار (وكنى بمرحهم) كقوله وغنم
 (وجزى) فيجرح كصيد (او يذبحه) كسمن
 تردى في بئر او ذبحه حتى لو قتله المصول
 عليه مر يد اذا كانه حل وفي النهاية بقرة تفسر
 ولا ذبحها فادخل رها بيه وذبح الولد حل وان
 جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه
 وان قدر لاقت وتقتل المصنفان من الهالك
 ما لو ادرك صيده حيا واشرف نوره على الهالك
 وضاق الوقت على الذابح ولم يجد آلة الذبح
 فخرجه حل في رواية وفي منظومة القم - ثانی
 ان الجنين مفرد بحكمه لم يشذك بذكاة امه
 فحذف المصنفان وقالان ثم خافه اكل اقله
 صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه وحله
 على التشبيه اي ذكاة امه بذكاة امه
 الامام على التشبيه في ذبح الام اضاعة الولد
 روى بالنصب وليس (ولا يحل ذناب يصيد بناه)
 لعدم تيقن مجوز (بصيد بنحر الابل)
 نخرج نحو البعير (بصيد بنحر الابل)
 فافهم فخرج نحو الخنازير (بصيد بنحر الابل)
 ناب والسبع كل مختلف منتهب جرح قابل
 عادة او طير) بيان لذى مخالب

الظهيرية قوله لا واجب له ان يحجب الكل لانه اوجب على نفسه ماله تعالى من جنسه ايجاب اء قلت وقال الصدر الشهيد في الفتاوى الظاهرات ان يجب عليه العسر وفي مختصر المحيط انه الاصح والله اعلم اه (قوله قال المصنف) قال وكلام ملاحس وفيهم ان المراد الاعتقادي اه وليس بعد النص الا الرجوع اليه (قوله لعمدة قسمة الغنم لا الرقيق) قال في المنع وقد فرق البرزلي بين ما بان الشاة تحجز في فيها القسمة جبر افامكن جمع حتى كل في الشاة الزاحمة وارقيق لا تجوز فيه القسمة فربما يمكن جمع في واحد اه (قوله والافضل) اي في الاخضية اي الاكثر نور وقد سبق (قوله ولو جنى بسكل فاسكن دمر) هو احد قولين قدمهما بقوله فالاخضية كلاهما اذ قيل لا تدل على كونه الاخضية فردا هو احد قول تقدمت والمراد انه فرض على (قوله ولا يأكل) طاهره ولو كان غنما مع دمر يحرم بانها واجبة في ذمته غير متعينة عليه حتى جاز له ان يبدلها بغيرها مع الكراهة (قوله والا) بان مضى اياما فله ان يملكه الاخضية حلي (قوله ان يثني) بتسديد النون وتسكين اليا (قوله مروه) بصيغة اسم بفعل وتشد يدانيا (قوله هي شاة) هذا بيت اصحاب المنع وهو غير موزون اه حلي فان الموجود في النسخ شرط كجزوه واترانه بشرط فيه (قوله لا تفصل الخ) الاولى حذفه والاقصاره على ما قلناه ليعلم ان شر بكثر وانما موزن بالذبح (قوله ثم واحد) هذا نصيب للعلامة عبد البر واصله ثم كلاهما فقل ولو قال المصنف ثم واحد احلي مسم اوبد كرسد لكان اولى لان طاهره ضمن ان الموجب للمهر ترك كليهما معا وليس مراد (قوله يحبس باجاء) المهر ويحجز في السير المنع والصر من حصر عن دراعيه ذاك كف قال الشيخ الامام ابو كرم ابن الفضل بن في ان يوكل كل واحد انما به يدع حتى يذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره بامر به جاز ايضا اه عدايه (قوله ليعر) متعلق بما بعده وهذا البيت تصويب من العلامة وزيادة لادام للصورة (قوله يصح) لان الشاة قسم جنس يتناول طائر وامرزا قوله خلاف العكس) اي لو ذكاه في شرآه عن فاشترى شاة من الضان ويرم الا مروه في حذبة (قوله وشقود) اي اجره يحسرى الوكيل قول في الهندية وان ذكاه بان يشتري الاخضية فاشترى الوكيل واستجر اساقا فادها بدله لا يلزم الا امر اه طه يربز قوله ولو قال سوداء الخ باوون لمضرد فزهد تصوب من العلامة عبد البر في لظهيرية ولو ذكاه بان يشتري له بقرة سوداء الاخضية فاشترى بيضا رجاء او بيضاء وهي التي اجتمع فيها السواد والياض لم الا امر قول المصنف وينفي مروه ان يشتري بيضا فاشترى سودا فان يقع لا مراه لكون الاخضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه احسن الالوان فينبغي ان يكون افضل وعنه صلى الله عليه وسلم دم عقرآ اركى عند الله من دم سوداء اه (قوله لان كان في قرناه عينا) بقصر عينا بالشد يد في بغيره الواقع في كلام عبد البر اذا يوه يستقيم الوزن يعني اذا ذكاه ان يشتري له كبش اقرن امين لا الاخضية فاشترى كبش اجم ليس اعين لا يلزم الا امر لان هذا ما يرغب الناس فيه لا الاخضية بخلاف ما امر به اه (قوله بنتين) هذا تصليح من العلامة عبد البر وقد سبق ما فيه (قوله وعن بيت بالامر) اي بامر ان يقتدى عنه وهذا من تصليح العلامة الشارح (قوله الزم) به مزة قطع وكسر الزم اي الزم الزينة ولو سي (قوله ولا فكل) اي ان كانت الاخضية عنه بغير امره فكل لان الذبح في هذه الصورة يقع على ملك الذابح والثواب للميت (قوله وهذا المحرم) اي المختار وقيل انه يتناول منها مطلقا وقيل لا يتناول منها مطلقا فتدبر (قوله ومن حال طفل الخ) هو طاهر وقد سبق (قوله وعن ابه) اي من ماله وابه لغة ومنه قول الشاعر به اقتضى عدى في كرمه وسينابه به فطلم (قوله وهو طاهر) اي طاهر الزوايا (قوله فيجزي) من حتى ان اذبحها المنفعة وبر اصيد وليس على الموهوب بعد الرجوع في الاخضية والمنفعة ان يتصدق بشئ روى حذبة عليه ان يتصدق بقيمة المذبح وسقط عنه الجزاء وعن ابى يوسف لا يصح لثواب الرجوع (حذفة حقيقة عن اعلام دع الحاربه زهد في شاة في سابع الولادة وصياغة اساس وحاق شعره مباح لاسنة وله واجب كنه في جبر ابردى ودر كرم حتى افيقة من شاة ومن شاة جعل وهذا خبرنا الا باحسة فيمع كونه سنة قد كرمي سابع افعيه ولا يفي عن اعلام ولا عن اخباره وانه اشارة الى كراهية كذا في ابد آه اه هدية من اسكر حية لاشد تعالى الله واستعمر الله العظيم

ای حفر الصادق التي واباحة آخروالمدكور هنا المحذور والمباح ويلزمهم المحذور والامامة وذكر الماسفه

المدرسة

[illegible]

15

ع

1

كتاب المحرمات والأحكام
 مناسبتة طاهرة من استعانة منكرها والمحرمة
 المباح والمباح ما اجيز له من غير ما عليه حالها
 استحقاق ما لم يرد في العروة اى كراهة فحريم
 بغير اختيار بل كراهة تنزيه فالحل اذ لم
 (محرمان) اى كراهة تنزيه فالحل اذ لم
 محرم (وغيرها) اى المحرم اذ لم
 افعال واشبهة الى المحرم كسبية الواجب الى
 فحريم (فثبت بان يجب به الواجب بغير
 الثبوت وبأنه لا يرد في العروة اى كراهة
 اشبهت السنة المؤكدة في ليلتي في محذور
 ومثل السنة المؤكدة من المحرم ما علق به
 الجليل القوي من السابيل اى كراهة
 دون استحقاق القوية بالانسان
 السنة المؤكدة منه لا يعلق به عقوبة
 ولكن يعلق به المحرم من كراهة ليل
 صلى الله عليه وسلم الحديث من كراهة ليل
 شفاعتي قبل السنة المؤكدة من كراهة ليل
 اوبس بحرام انتهى

مكان الشعب مسلمة من قصة رواه البخاري ولا جد عن عاصم عن الاحول قال رأيت عند انس قذح النبي صلى الله عليه وسلم فيه ضبة فضة ولان الاستعمال قصد التبرع الذي بلاقيه العضو وما سواه تسع له في الاستعمال فلا يكره كالجبة المكشوفة بالخمر والعلم في التوب وصغار الذهب في فص الخاتم وكالعمامة المعلمة بالذهب اه تبين (قوله والخلاف في المقضض الخ) عبارة العيني وهذا الاختلاف فيما يخلص واما التجويع الذي لا يخلص فلا باس به بالاجماع لانه مستهلك فلا عبرة بقائه لو اءاه (قوله ولا يرده يقول الواحد) اى لا يرده على ياتعه ولو شره ان نفسه ولو كان الخمر مسلماته ذكر ابن قاضي عناية ما قصه شري مسلم لما فاخبره فقه انه ذبيحة مجوسى ينبغي له ان لا يأكله ولا يرزول ملكه لان خبره يستلزم شيئا احدهما الحرمه فيقبل فيها فلا يؤكل والاخر زوال ملكه فلا يقبل فيه اه فلم اذا يملك رده اه ابو السعود (قوله واصله ان خبر الكافر الخ) قال الاتفاقى واصله ان خبر الواحد في المعاملات حجة لاجماع المسلمين على ذلك بالكتاب والسنة فان الله تعالى جعل خبر الواحد حجة في كتابه قال تعالى وجامع اقصى المدينة ورجل يسي الاية وقال تعالى فابعثوا احدكم بورقكم هذه الى المدينة وقد فوارثنا السنة من العمارة واتباعين بذلك اه فانه كان لا يحجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبيد من العلوج كانوا يستعملونهم ويصدقونهم على مقالهم ذكره ابو الليث وفي الهندية يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان او قاسقا حرا كان او عبدا ذكره ابن ابي شيبة كان او كافر او ذميا او غير ذميا ومن المعاملات الوكالات والمضاربات والرمالات في الهدايا والاذن في التجارات كذا في الكافي واذا صح قول الواحد في اخبار المعاملات عدلا كان او غير عدل فلا بد في ذلك من تغليب رأي فيه ان خبره صادق فان غلب على رأيه ذلك عمل عليه والا فلا كذا في السراج اه (قوله وعليه) اى على قبول خبر الكافر في المعاملات (قوله يعنى الحاصلين في ضمن المعاملات) يدل عليه ما ذكره حافظ الدين في كتابه حيث قال يقبل قول الكافر في الحلى والحرمه حتى لو كان له اجير مجوسى او خادم مجوسى فاوله ليشترى له لحافا اشتري وقال اشترى من يهودى او نصرانى او مسلم وسعه اكله وان كان غير ذلك لم يسعه اكله ثم قال واصله ان خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكذب ومساس الحاجة الى قبوله لكثرة المعاملات وكونه من اهل الشهادة في الجملة اه قال في التبيين فينخذ تدخل الديارات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة وكمن من بني ميصح ضمنا وان لم يصح قصدا الا ترى ان بيع الشرب وحده لا يجوز في معال الارض يجوز اه (قوله كجائزهم الزبائى) وحكم على حافظ الدين بالسهر وقال لان الحلى والحرمه من الديارات ولا يقبل قول الكافر فيها (قوله اريد دخول الدار مثلا) قال في السراج ولو اذن في دخول الدار عبدا وجعل اربانه الصغير فالقياس ان يتحرى الا انه جرت العادة من الناس انهم لا يمتنعون من ذلك فيجوز لاجل ذلك اه (قوله وقيد في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم) قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير فيما يخبر بعد ما يتحرى ووقع تجربه انه صادق اذا قال هذا المال مال ابى او مال فلان لا جنبي او مال مولاي وقيد به اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالنا وقد اذن لنا ابو ان تصدق به عليك لونه لئلا يتبني له ان يقبل ذلك اه ذخيرة وفي الحوى والواجب العمل بقوله الطائ من صفات الخمر فلورأى للمعبد بيع شيئا لم يشتره حتى يسئل فان اخبر ان مولاه اذن له فيه وعقوبة فلا باس بشرأى منه وكذا في الهبة قال كان اكبروايه كذب اوشك لم يتضرر له لان الامر حجة والاذن طارى فلا يخل انباه بالشك وانما قيلت في الاذن لانه من المعاملات وهى اضعف من الديارات وقد قيل فيها الحديث قبول شهادة اعرابى وحده في حلال رمضان اه (قوله ولو نحو زبيب وحلوى) اى بما ياكله الصبيان (قوله لان الظاهر كذبه) هذا يقتضى حرمة بيع ذلك منه قال في المنع لان الظاهر كذبه وقد عثر على فلوس اه فاخذها ليشترى بها حاجة نفسه اه وهذا لا يظهر في كل الصبيان بل في ابادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطيتهم ما يشترونه به شهوة انفسهم وكذلك غالب ائمة راء (قوله لكثرة وقوعها) واصله ان المعاملات يقبل فيها خبر كل بمنزرا كان او عبدا مسلما او كافرا صغيرا او كبيرا العموم الضرورة الداعية الى عدم اشتراط العدالة فان الانسان فلما يجيد المجتمع انشراؤه العدالة ليعامله او يستخذه ويضعه الى ولائته ويتردد ذلك ولا دليل مع السامع بعمل به سوى الخبر فلم يقبل خبره لا ممتنع باب المعاملات وقد عرفت ارجح عظيم وبها مفتوح ولان المعاملات اكثر وقوعا فاشتراط العدالة فيه ما يردى الى المرح فيشترط فيها التبراه زبلى لمنصا (قوله وشرط العدالة في الديارات)

[illegible]

لأنه لا يكثر وقوعها كالعمالات فلا يخرج في اشتراط العدالة ولا حاجة إلى قبول قول الفاسق لأنه ممتنع فيها وكذا الكافر والصغير متهما ولا نهى بالترمان الحكم فليس لهما أن يلزما غيرهما اه (قوله ان أخبرهما مسلم عدل) ولا حاجة إلى الارقاة لان خبره لا يثبت الكذب زباني وفي شرح المواف للمتنق مع العدالة يسقط احتمال الكذب فلا معنى للاحتياط بالارقاة اما التحري فمجرد ظن فيؤكد بالارقاة ثم يعمل بغالب ظنه فان غلب على ظنه انه صادق فقيم ولا يتوضأ به وان كان اكبر رأيه انه كاذب يتوضأ به ولا يتيمم لترح جانب الكذب وهذا جواب الحكم واما الاحتياط فانه يتيمم لان التحري مجرد ظن فلا يمنع احتمال ضده اه (قوله وفي الجوهره الخ) اشار به إلى انه لو قدم التيمم على الوضوء كان محتملا وان كان الاحوط في تأخير (قوله واما الكافر اذا غلب صدقه) أي في اخباره بنجاسة الماء قال في الحائية ولو كان المخبر بنجاسة الماء صديقا ومعتوها مقلان ما يقولان فالاصح ان خبرهما في هذا كخبر الذي لا به ليس لهما ولاية الا لزام اه (قوله فارقته احب) فلو توضأ به وصلى جازت صلاته اه (قوله قلت لكن لو تيمم قبل اراقته) أي وقد غلب على رأيه صدقه في اخباره بنجاسته لم يجز تيممه لان اخباره ليس يلزم والحاصل انه يتوضأ عند غلبة صدق الكافر وارقاه افضل من الوضوء فيكون عادما للماء فينقل التيمم وهذا بخلاف الفاسق اذا غلب صدقه فانه يتيمم وارقاه المأمع التيمم افضل ولا يجوز له ان يتوضأ به (قوله بخلاف خبر الفاسق) أي اذا غلب على رأيه صدقه في النجاسة (قوله لصلاحيته ملازم في الجملة) فان انقضى اذا قبل شهادته وقضى بها فقد قضاؤه وان حرم عليه قبولها (قوله حكم بطهارته) لثبوت الخبرين ورجوع إلى الأصل (قوله بخلاف الذبيحة) هذا حد قواين وقال ابو جعفر تزول الكراهة (قوله في اواني طاهرة) اختلطت اختلاطا مجاورة (قوله تحري) أي للطهارة والشرب والاكل (قوله الالعش) راجع إلى الاراني وعبارة الشرب لاني في نور الايضاح لا للشرب بظاهره انه لا يجوز له الاكل عند غلبة الميتات وتساويها اما اذا دعت ضرورة جاز التساول منها لانها تتبع اكل الميتة (قوله مطلقا) سواء كان اكثرها طاهرا او نجسا لانه لا خلف للثوب في صدر العورة والماء يخلطه التراب فان تحرى طهارة ثوب تعين عليه الصلاة فيه ولو تبدل اجتهد به وتحرى طهارة غيره لان الاجتهاد لا يتقضى بمثل الا في القبلة لانهم لا يتاحتمل الانتقال إلى جهة اخرى بالتحري لانه امر شرعي والنجاسة في الثوب امر حسي لا يصير الثوب طاهرا بالتحري وعقابه في مراقب الفلاح (قوله دعي إلى ولية) هي طعام العرس وقيل الوليمة اسم لكل طعام والعرس في الأصل اسم من الاعراس ثم سمي به الوليمة اه حوى عن المغرب وولاية العرس تكون بعد الدخول وقيل عند العقد وقيل عندهما ابن ملك في شرح المنارق عند قوله صلى الله عليه وسلم اولم ولو شاف ابو السعود وفي الهندية عن الترمذاني اختلف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة والا فضل ان يجيب اذا كان وليمة والا فهو بخير والاجابة افضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن اه ولا يجيب دعوة الفاسق المعلن ليعلن انك غير راض بنفسه وكذا دعوة من غالب ماله من حرام ما لم يخبره ان حلاله بالعكس يجيب ما لم يتبين انه حرام واكل الربا وكاسب الحرام لو اهدى اليه ارضا منه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل ما لم يخبره ان ذلك المال اصله حلال وورثه او استقرضه وان كان غالب ماله حلالا فلا بأس بقوله هديته والاكل اه ولا ينبغي التخلف عن اجابة دعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا اجاب فقد فعل ما عليه اكل اولم يأكل فلا بأس بعدم الاكل والا فضل ان يأكل لو غير صائم هندية وفي النية اجابة الدعوة سنة سواء كانت وليمة او غيرها وبه قال احمد ومالك في رواية وقال الشافعي اجابة وليمة العرس وغيرها تحية وبه قال مالك في رواية ثم غير الوليمة من الدعوات تسحب اجابته عند ايراد دعوة يصد بها قصد ما من التطاول وان شاء الجرد والتكروم واشبه ذلك فلا ينبغي اجابته الا سيما اهل العلم لان في الاجابة اذلال انفسهم قبل ما وضع احد فيه في قصعة غيره الا ذل له اه مكى وفي الوه بانية ودعوة ذي محل جوابها لان بها شربا من البرئ بشر (تنبيه) يكره السكوت حالة الاكل لانه تشبه بالجوس مراجعة ولكن يتكلم بالمعروف وحكايات الصالحين اه غرائب وفي المجتبى الوضوء بالديق والديق والماء جاز بمرئ لاشنان عندهم (قوله وثقة لعب) بكسر العين وسكونها سكي (قوله واغناء) بالكسر والماء السماع او بكسر والغنى السارو وفي الشمر وفي البيانية داعي بالكسر واغنى ضد الفقر يكتب باباء وبالمد السماع يكتب بالالف ومنه قول ابن دريد في المقصور والممدود والاري الغنى يدع والاعنى الى الاعلى والغناه

(آن اخبرني ما سلم عدل) من غير عما بعده
 من قوله (ولو عدل) او اذ (واتدركنا) خبر
 (افما سبق) بنجاسة الماء (و) خبر (الماء) و
 ثم يدل بقالب ظنه وواراق المائتين فيها
 اذا غلب على رأيه صدقه ووضاً وفي الجوهرة
 غلب) على رأيه كذبها واما الكافر
 ونجمه بعد الصدق على كذبه فارادته احب
 اذا غلب في خلاصته وخاصة كانت كذب
 قهراً في خلاف خبر السابق
 اراقته لم يجر نية بخلاف الكافر وفي
 لصلاحه من مزايا الجبل بخلاف الكافر وفي
 اخبر عدل بطهارته وعدل بعد استمه حكم
 بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر الذبيحة في اوان
 طاهرة ونجاسة وكيفية والسواء لا الاغلب
 طاهر انتهى بخلاف مطلقا (دعي الى ولية قوله
 وفي انساب بنجرى مطلقا (دعي الى ولية قوله
 احب او عا)

وهو ظاهر لا يخفى فيه اه وفي المصباح انقرب قال البت هو ما يعمل منه الابريسم مثل الحنطة والذيق اه
 (قوله ونحوه في الاختيار) حيث ل وما كان سدا ظاهرا كالغبار قبل يكره لان لاسه في منظر العين لابس
 حرير وفيه خلاه وقيل لا يكره اعتبار بالجمعة (قوله اعتبار بالجمعة) اي في الحل والحرم ولا عبرة بالسداد
 ظاهر اول في المتن وشرحه ولا يابس ان يلبس ما سده ابريسم وجمته غيره سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا
 للبرير كالنظن والكثبان والصوف والخزوقيل لا يلبس الا اذا غلبت الجمعة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط
 واقربه انقرب ستاني وغيره اه يتصرف (قوله افتوا بخلافه) اي بخلاف القول بالكرهية او بالسعوى اي كراهية
 ما سده ظاهرا (قوله وهذا) اي اطلاق الخزعلي صوف غم ايجرة في المتن الخزعلي زمانهم كان من اوابر ذلك
 الحيوان المائي الذي يسمى بالبرية خز او بالتركية قنذر واليوم يتخذ من الحرير الغض فيجب ان يكون كالقز اه
 (قوله وجعل عكسه في الحرب فقط) انظر هل المراد خصوص وقت الاشتغال به فقط او ما هو اعم والظاهر
 الاول وحرمه (قوله حرم بالايجاع) في حكاية الابعاج نظيره لم مما ياتي (قوله خلافا لها) هذا اذا كان مقيما
 يحصل به انقائه العدو في الحرب اما اذا كان رقيقا لا يحصل به الانتقاء لا يحمل ليه بالايجاع لعدم الفائدة كذا في
 الجوهره ولكن ظاهر الهداية بعيد عن ذلك فانه قال ولا يابس بلبس الحرير والديباغ في الحرب عندهما لما روي
 الشعبي انه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والديباغ في الحرب ولان فيه ضرورة فان الخالص منه
 ادفع لعمرة السلاح اي اذنته واهيب في عين العدو ليرى انه شرب ليلية وعليه فالحرير مطلقا عند ما يجوز
 ليه في الحرب فكيف ما سده غير حرير وجمته منه فلا يصح حكاية الابعاج السابقة فتدبر (قوله ولم ار ما لو
 خلطت الجمعة بالبريسم وغيره) في الجوى بقى الكلام فيما سده وجمته مخلوط بهضهما غير حرير فليست كذا في
 الرمزا والظاهر اعتبار الغالب كذا كره المؤلف وقال في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وفيه ان
 يلحق بمثل الاواني الثوب المنسوج لجمته من حرير وغيره فيل ان كان الحرير داخل وزنا واستويا بخلاف ما اذا
 زاد وزنا ولم اره الا ان اه قال البيهري علم حكمه بما في التقنية حيث قال وما كان من الثياب الغالب عليه غير
 الحرير كالخز ونحوه لابس به اه ملخصا (فرع) قال ابو يوسف اكره ثوب القز يكون بين النظم ابرة والبطانة ولا يرى
 يحس القز باس لان الخشوع غير ملبوس فلا يكون ثوبا اه زياي (قوله والمزعر الاحمر والاصفر) يعني ان المزعر
 يسميه مكره واما الاصفر من غير المزعر ان فلا كراهية فيه ولا يابس به الا لوان من الابيض والازرق والاشقر اه
 منع (قوله لا يابس بلبس الثوب الاحمر) وقد روي ذلك عن الامام كافي المتن (قوله ومفاده ان الكراهية تنزيهية)
 لان كلمة لا يابس تستعمل غالبا في اكره اه منع (قوله في الصفة) اي تحفة المؤلف (قوله قلت وللشربلالي
 فيها) اي في الحرير في لبس اللون بها وفي نسخة فيه اي الاحمر وهي الظاهر قال في حاشيته ثم بعد ثلاثين سنة قلت
 واكره تنزيهية محمولة على ارادة التشبه بالنساء والتكبر وتفتي بانقائه ما لقول الائمة الثلاثة يحمل ليس الاحمر
 وهم ابو حنيفة وعائذ والشافعي رحمهم الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبس احدا الحرير وتاويلها
 بذات الخطوط مردود والدليل انقضى اثبت اه وهو قوله تعالى خذوا زينكم عند كل مسجد لان المأمور
 ياخذ به عام وحكم العام ابرأه على عومه كما هو مقرر وانما سالا تحفة الاكل المصدر لبيان جواز لبس الاحمر اه
 وفيه ان ارادة قلت عا بالاسماء والاصناف مكره وقيل لا يابس (قوله منقذاه) وان كان في حرب او غيرها
 (قوله الاجتنام) يعني التناكح وهو ما سالا ختام ونظام ذكره العارف النووي في شرح مسلم (قوله ومنطقة)
 بكسر الميم اسم لمنسجعة الناس بالحياة شاي عن المصباح بان يكون طرفها من القصة وفي القصة عن ابي
 انقضى الكرماني لا يابس باستعمال منطقة حلقته افقة وقال الشافعي اما المنطقة فالحاق عيون الاثر في القصة
 البعري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان منطقة من ادم بثور ثلاث منقذاه او برز بها طرفها افقة اه
 والبيروني الذي اخذت بشرة الى ظاهره اه وقد وقع السؤال عن قصة المنطقة هل هي مقدرة ام لا ثم رأيت
 انقوساني قال فيقول ان كان كذا يكره فليس له ان يكون كذا في كل امة او كذا في امة واحدة فيمنع من كذا في امة واحدة
 او السعد وتصرف (قوله وحلية سيفها) بشرط ان لا يضع يده على موضع من افقة هي على الصفة
 وحائل السيف من حلة حلتها من الاثر في الاثر في السعد (قوله منقذاه) اي افقة فيدله كذا وجميعه
 اه شاي عن العيني (قوله اذ لم يرد به التزني) ولا التحير ولا يجوز من الذهب ان يخلص منه شيء والا فلا يابس به

وهو ظاهر لا يخفى فيه اه وفي المصباح انقرب قال البت هو ما يعمل منه الابريسم مثل الحنطة والذيق اه
 (قوله ونحوه في الاختيار) حيث ل وما كان سدا ظاهرا كالغبار قبل يكره لان لاسه في منظر العين لابس
 حرير وفيه خلاه وقيل لا يكره اعتبار بالجمعة (قوله اعتبار بالجمعة) اي في الحل والحرم ولا عبرة بالسداد
 ظاهر اول في المتن وشرحه ولا يابس ان يلبس ما سده ابريسم وجمته غيره سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا
 للبرير كالنظن والكثبان والصوف والخزوقيل لا يلبس الا اذا غلبت الجمعة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط
 واقربه انقرب ستاني وغيره اه يتصرف (قوله افتوا بخلافه) اي بخلاف القول بالكرهية او بالسعوى اي كراهية
 ما سده ظاهرا (قوله وهذا) اي اطلاق الخزعلي صوف غم ايجرة في المتن الخزعلي زمانهم كان من اوابر ذلك
 الحيوان المائي الذي يسمى بالبرية خز او بالتركية قنذر واليوم يتخذ من الحرير الغض فيجب ان يكون كالقز اه
 (قوله وجعل عكسه في الحرب فقط) انظر هل المراد خصوص وقت الاشتغال به فقط او ما هو اعم والظاهر
 الاول وحرمه (قوله حرم بالايجاع) في حكاية الابعاج نظيره لم مما ياتي (قوله خلافا لها) هذا اذا كان مقيما
 يحصل به انقائه العدو في الحرب اما اذا كان رقيقا لا يحصل به الانتقاء لا يحمل ليه بالايجاع لعدم الفائدة كذا في
 الجوهره ولكن ظاهر الهداية بعيد عن ذلك فانه قال ولا يابس بلبس الحرير والديباغ في الحرب عندهما لما روي
 الشعبي انه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والديباغ في الحرب ولان فيه ضرورة فان الخالص منه
 ادفع لعمرة السلاح اي اذنته واهيب في عين العدو ليرى انه شرب ليلية وعليه فالحرير مطلقا عند ما يجوز
 ليه في الحرب فكيف ما سده غير حرير وجمته منه فلا يصح حكاية الابعاج السابقة فتدبر (قوله ولم ار ما لو
 خلطت الجمعة بالبريسم وغيره) في الجوى بقى الكلام فيما سده وجمته مخلوط بهضهما غير حرير فليست كذا في
 الرمزا والظاهر اعتبار الغالب كذا كره المؤلف وقال في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وفيه ان
 يلحق بمثل الاواني الثوب المنسوج لجمته من حرير وغيره فيل ان كان الحرير داخل وزنا واستويا بخلاف ما اذا
 زاد وزنا ولم اره الا ان اه قال البيهري علم حكمه بما في التقنية حيث قال وما كان من الثياب الغالب عليه غير
 الحرير كالخز ونحوه لابس به اه ملخصا (فرع) قال ابو يوسف اكره ثوب القز يكون بين النظم ابرة والبطانة ولا يرى
 يحس القز باس لان الخشوع غير ملبوس فلا يكون ثوبا اه زياي (قوله والمزعر الاحمر والاصفر) يعني ان المزعر
 يسميه مكره واما الاصفر من غير المزعر ان فلا كراهية فيه ولا يابس به الا لوان من الابيض والازرق والاشقر اه
 منع (قوله لا يابس بلبس الثوب الاحمر) وقد روي ذلك عن الامام كافي المتن (قوله ومفاده ان الكراهية تنزيهية)
 لان كلمة لا يابس تستعمل غالبا في اكره اه منع (قوله في الصفة) اي تحفة المؤلف (قوله قلت وللشربلالي
 فيها) اي في الحرير في لبس اللون بها وفي نسخة فيه اي الاحمر وهي الظاهر قال في حاشيته ثم بعد ثلاثين سنة قلت
 واكره تنزيهية محمولة على ارادة التشبه بالنساء والتكبر وتفتي بانقائه ما لقول الائمة الثلاثة يحمل ليس الاحمر
 وهم ابو حنيفة وعائذ والشافعي رحمهم الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبس احدا الحرير وتاويلها
 بذات الخطوط مردود والدليل انقضى اثبت اه وهو قوله تعالى خذوا زينكم عند كل مسجد لان المأمور
 ياخذ به عام وحكم العام ابرأه على عومه كما هو مقرر وانما سالا تحفة الاكل المصدر لبيان جواز لبس الاحمر اه
 وفيه ان ارادة قلت عا بالاسماء والاصناف مكره وقيل لا يابس (قوله منقذاه) وان كان في حرب او غيرها
 (قوله الاجتنام) يعني التناكح وهو ما سالا ختام ونظام ذكره العارف النووي في شرح مسلم (قوله ومنطقة)
 بكسر الميم اسم لمنسجعة الناس بالحياة شاي عن المصباح بان يكون طرفها من القصة وفي القصة عن ابي
 انقضى الكرماني لا يابس باستعمال منطقة حلقته افقة وقال الشافعي اما المنطقة فالحاق عيون الاثر في القصة
 البعري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان منطقة من ادم بثور ثلاث منقذاه او برز بها طرفها افقة اه
 والبيروني الذي اخذت بشرة الى ظاهره اه وقد وقع السؤال عن قصة المنطقة هل هي مقدرة ام لا ثم رأيت
 انقوساني قال فيقول ان كان كذا يكره فليس له ان يكون كذا في كل امة او كذا في امة واحدة فيمنع من كذا في امة واحدة
 او السعد وتصرف (قوله وحلية سيفها) بشرط ان لا يضع يده على موضع من افقة هي على الصفة
 وحائل السيف من حلة حلتها من الاثر في الاثر في السعد (قوله منقذاه) اي افقة فيدله كذا وجميعه
 اه شاي عن العيني (قوله اذ لم يرد به التزني) ولا التحير ولا يجوز من الذهب ان يخلص منه شيء والا فلا يابس به

عند السكك لان الطلاء مستهلك درم متقي (قوله ولا يتعمم الا بالافضة) قد وردت آثار في حواش التخميم او كان لا ينبغي
 صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده حتى توفي ثم كان في يدي بكر الى ان توفي ثم في يد عرالي ان توفي ثم في يد
 عثمان الى ان وقع من يده في بئر اريس فانفق ما لا عظميا في طلبه فلم يجده فوقع الخلاف والتشويش بينهم من ذلك
 الوقت الى ان استشهد رضي الله عنه (قوله جواز البشب) بالباء او الفاء او الميم وفتح اوله وسكون ثانيه
 وتحريكه خطأ قال في الدر المنقي وقيل انه اميس بحجر فلا يابس به وهو الاصح ويستثنى ايضا العقيق وهو الاصح
 ذكره العيني وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام من تختم بالعقيق لم يرل في بركة وسرور اه ومن الناس من اباح
 التخميم بالذهب والحديد والجوهر فتستثنى عن التزني (قوله وعلم ملاحسرو) اي جواز التخميم بغير الايجار
 حيث قال فالخاص ان التخميم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفير حرام عليهم بالحديث
 وبالجر حلال على اختياره من الائمة وقاضي خان اخذ من قول الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لان حل
 العقيق لما ثبت به ما ثبت حل سائر الاجزاء لعدم الفرق بين حجر وجر وحرام على اختيار صاحب الهداية
 والكافي اخذ من عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصير في باب الاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين
 المأخذ من التقاوت اه (قوله وحديد) الا اذا لوى عليه فضة او ايس فضة حتى لا يرى هندية عن المحيط (قوله
 ومغفر) بالضم الخامس بعدل منه الاواني قال ابو عبيد العامة بقوله بالكسر جوى (قوله للماسي) اي من قوله
 لحصول الاستغناء بها وغير ظاهرها فان هذا دليل للاقتصاري في الفضة دون الذهب والدليل على حرمة هذه
 الاشياء انه عليه الصلاة والسلام رأى على رجل خاتم منة فقال مالي اجد عليك رأحة الاصنام ورأى على آخر
 خاتم حديد فقال مالي ارى عليك حلية اهل النار وروي عن ابن عمر ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وعليه خاتم ذهب فاعرض عنه (قوله ثبت كراهية بيعها) اي مصوغة قال الحلواني لا يكره بيع الثوب الذي فيه
 تصاوير قال الجوى ويفهم منه ان نسخ النقشات الحرير التي لا يلبسها الا الرجال كذلك اه وهذا بعيد عدم كراهية
 البيع انما قال العلامة ابن السبكي تخصصه البائع بعدم الكراهية بعيد ان الكراهية ثبتت على المشتري وافرقت ان
 البيع اخرج لها عن ملكه ويده ففيه اعراض بخلاف الشراء كما في قوانين التسمية على المحرم من الطعام والحديد
 بعد الفراغ اه جوى (قوله وصيغها) صوابه وصوغها اي لان المادة واوية العين قال في انقاموس صاغ الماء
 يصوغ رصب في الارض وكذلك الام في الطعام والله فلا تصيغه حسة خلقه والشيء هياء على مثال مستقيم
 فانصاغ وهو صاغ وصانع وصياغة بالصياغة بالكسر حرفته (قوله وغيرها) اي من الاجزاء مثلا وظاهرها هم
 العظم وفي الهندية عن الغرائب التخميم بالعظم جائز ولم ار من ذكر جواز الذهب اثرة العليان بالذهب بل ذكرهم حل
 المساجد في يقتضي حرمة غيره وفي حاشية المكي عن البناية واما الانسان المتخذ من الذهب على حوالى الخاتم
 فانهم يجوزونها من غير تكبير ويلبسون تلك الخواتيم اه وقولهم والعبرة الخ لا يقتضي حل الدائرة التي هي محل
 القص من الذهب بل لما وقع الخلاف في التخميم بالاجزاء فادب هذه العبارة ان هذا الاختلاف محله اذا جعلت
 الحلقه منها واما القص فلا يبالى به من اي نوع منها جعل ويجوز الجواز نص (قوله في حجر القص) في المغرب وكان
 ابو حنيفة لا يرى بأسا بالقص يكون فيه الحجر فيه مسمار ذهب وفي نسخة اخرى بمسما والذهب يجعل في حجر
 القص اي في ثقبه وهذا غلط لان الحجر حجر الضب او الحية او اليربوع وهو غير لائق هنا وانما الصواب الحجر
 كما في الرواية الاخرى اه ونظامه في المكي وفي شرح الجوى وانما محل المسما من الذهب لانه تابع للفضة كالهلم
 فلا بعد لابس الذهب اه (قوله ويجعله ليطن كفه) اي الرجل واما المرأة فتجعل القص الى ظاهر الكف لحاجتها
 الى التزين فاذا المكي (قوله قلت وامله كان وبان) اي انقصل وانقضى اذ لم يعد ذلك في هذا الزمان قال في شرح
 المتن ولا شعورنا بهذا التعارف هذه الاعصار فتنبع امر المختار او ثبت الخيار كما جزم به في بعض الاخبار اه
 وفي شرح العلامة عبد البر وقد املاني شيخ الاسلام الوالد في سنة سبع وسبعين ان الامام الكبير ايا بكر
 السرخسي الشهير بشمس الائمة صحح اطلاق التخميم باليشب كالعقيق وقال انه ليس له ثقل الجارة وانشدنا قوله
 فيما يجوز التخميم به وما لا يجوز وفي اي اصبح يكون

تخميم كيف شئت ولا يبالى به بخصرك العين والشمال
 سوى حجر و صفر او حديد او الذهب الحرام على الرجال

ولا يتعمم (الا بالافضة لحصول الاستغناء)
 به انقرب (بغيرها كجبر) وصحح السرخسي
 جوار الشبب والعقيق وعم من لا يخسر
 (وذهب وحديد و صفر) وروى صاحب من لا يخسر
 (وذهب للماسي) فان ثبت كراهية لبسها التخميم
 وغيرها لم يعم اوصية بالماتية من الاعانة
 ثبت كراهية بيعها وما ياتي الى ما لا يجوز
 على ما لا يجوز وكل ما ياتي الى ما لا يجوز
 لا يجوز وتامة في شرح الوهابية (والعبرة
 بالحلقه) من الفضة (لا بالقص) فيجوز من
 حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل عيار
 الذهب في حجر القص ويجعله ليطن كفه
 في يده اليسرى وقيل اعمى اذاه من شعار
 الروايف فيجب التحرز عنها ثم ساقى غيره
 قلت ولعله كان وان فبصر

قال له ان يطأها ولا شك ان اسمة المفضا كالزوجة وهذه خلاف المتقدمات انه لا يجوز له وطؤها من بخل
 (قوله وقد يجاب بأنه اعلى) اى تقييد حل النظر للامة بكونها حلالا الوطى (قوله والاولى تركه) اى لكل من
 الحائضين قال فى التبيين الان الاول ان لا ينظر كل واحد منهم الى عورة صاحبه لقوله عليه السلام اذا انى
 احدكم أهله فليست تراه استطاع ولا يتجردان تجرد العير ولا ينظر الى العورة بورث النسيان قال على رضى
 الله تعالى عنه من اكثر النظر الى سوءته عوقب بالنسيان وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يقول الاول ان
 ينظر الى فرج امرأته وقت الوفاك ليكون المبلغ فى تحصيل معنى المذمة عن ابى يوسف فى الامالى انه قال سألت
 اباحنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته او نفس حى فرجه فيحترق عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا وار جوا
 يعظم الاجرام (قوله لانه بورث النسيان) ويضعف البصر (قوله ولو زنى) وقيل اذا كانت المصاهرة بالزنى
 لا يجوز له ان ينظر الا الى وجههم او كفهما كالاجنبية والا اول اصح اعتبار الحقيقة لانها محرومة عليه على التأييد
 زيلعى لمخصا (قوله من قصره) اى الكلام على الاول فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله ولا يدين
 زينة) لم يرد نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة قال اس موضع النواج
 والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والعضد موضع الدملوح والساعد
 موضع السوار وانكف موضع الخاتم والخصاب والساق موضع الخنخال والقدم موضع الخضب اه تبين
 ان عمر بن زين مختصة بالملوح والعصفور والمذموم مقصور منه مصباح قوله وحكمكم امه غيره الخ
 فان زنى رحمه الله تعالى وحكمكم فى النظر والمس والخل والازوال مع امه غيره كالحكم فى النظر والمس مع
 عدم ذلك الاما ضرورة فى ابداء موضع ريقها الباطنة من الاجانب لان الامه انما تنظر لاجل خدمة
 دحر ابيت وخرجه فتكون مقصورة لعمال تجرد داحل ابيت وخارجة ملو حرم عليها ابداء هذه المواضع
 من الاجانب وحرم على الاجانب النظر اليها مضاف الى امر على الناس وماضاق امره اتسع حكمه كما فى المحارم
 وكذا فى المس ضرورة لان امة تحتاج ان تستخدم زوج ولا تم بارفع من رجله وكذا امة الابن تحتاج ان تستخدم ابا
 الابن فحس الضرورة الى الاباحة ولا ينبغي ان يمس شيئا لا يحل النظر اليه لا مكشوف ولا غير مكشوف الا ان
 يضطر الى حملها وانزول بها فلا يمس حينئذيان يأخذ بطنها او ظهرها كما فى المحارم اه شلى وفى التبيين وكان
 عمر رضى الله تعالى عنه اذا رأى امة متفتحة علاها بالدارة وقال اتى عنك الخارية اذا فارتشمين بالحر اترأه اى
 ضرب اعلاها وهو الراس اه غايه (قوله كان يميل لرأس فاطمة) ويقول اجد من امرى الجنة وكان اذا قدم
 من مفريد أيم اقبلها او اعقبها اه تبين (قوله وان لم يمس ذلك او شك الخ) قال فى التبيين وان احتاجت الى
 الراكب والازوال فلا يمس بان يمسها من وراء ثيابها او يأخذ ظهرها وبطنها دون ما تحتها اذا امن الشهوة
 وان اذافها عليها وعلى نفسه او ظنا او شكاً فليجنب ذلك بجمده ثم ان امكنها الركوب بنفسها يمتنع عن ذلك
 صلاوا ليجامع تنصف بنياهم كى لا يمس حرارة عضوها الى عضو وان لم يجد النساب فليدفع الشهوة عن
 نفسه بقدر الامكان (قوله ولا يحل مس وجهها) وان جاز النظر اليه مع الكراهة كما فى اسراجية (قوله ولذا
 ثبت حرمة المصاهرة) هذا التعليق يشمل المحارم والامام حتى لو مس عمتها او امته بشهوة حرمت بنتها (قوله
 واما الجوز التي لا تشفى) قال فى الهندية ولا يحل له ان يمس وجهها ولا كفها وان كان يمس الشهوة وهذا
 ان كانت شاة تشفى وان كانت لا تشفى فلا يمس بمصاحفها ومس يمس كفها فى الذخيرة وكذلك اذا كان
 شيئا يمس على نفسه وعليه فلا يمس ان يمسها وان كان لا يمس على نفسه او عليها فليجنب ثم ان محمد ارضى
 الله تعالى عنه اباح المس للرجل اذا كانت المرأة عوراء لم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيما اذا كان
 الماس حى المرأة قال اذا كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا يمس بالمصاحفة فقلت عند الفتوى كذا
 فى المحيط (قوله حتى جاز المس) اى ولا يكون اذى المحارم وامة الغير ولم يذكر محمد الخلوة والمسافرة باماء الغير وقد
 اختلف المشايخ فى الخل وعدمه وهما قولان معدهما (قوله الخلوة بالاجنبية حرام) الذى فى الحادى والفتنية
 انصحب بكرة (قوله رجس) بهم وهذا فى شبهة واحدة شاة فتبين ان ينعوها منه اذا سوا
 عليها مثله كما فى شرح توير ودهان وسماره كل من يمس حرم من زوجته على اختيار محمد وتمامه فى
 حاشية من سمعوه عن ربه (قوله لا يمسها الا بالام) وادامت المرأة الاجنبية على رجل

[illegible]

ان كانت عورتا والرجل على السلام بلسانه تصوت تسجعة وان كانت شابة ودعليه السلام في نفسه والرجل
اذا سلم على امرأته اجنبية فالجواب فيه على العكس الخائية امرأة عطست ان كانت عورتا ودعليها وان كانت
شابة ودعليها في نفسه خلاصة ولعل المراد التثنية واذا عطس الرجل فشمته المرأة فان كانت عورتا
ودالرجل عليها وان كانت شابة برد في نفسه ذخيرة شابة جيلة عطست لا برد عليها غير المحرم جهرا كذا في
الغرائب هندية (قوله زائدة) عبارة المجتبي تفيد عدم زيادتها ونصها بعد ان رتب بين وفي الحديث دليل على
انه لا بأس بان يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا يعنيه انما ذلك في كلام فيه امه
(قوله وله من ذلك الخ) لان المعرفة به اى بالمس فوق المعرفة بالنظر لانه يعرفه بل بشرته العري في ثيابها
(قوله لان ظهرها وابطانها عورة) قال في البرهان فلوستر الظهر والبطن والركبتين كفى امه (قوله قيل والقدم)
اقول قد تقدم عن الكثر في اول باب شروط الصلاة استثناء القدم من العورة قال في البحر لا يتلاءم خصوصا
الفقرات وفيه اختلاف الرواية عن الامام والمشايخ وصح في المروية وشرح الجامع الصغير لقاضي خان انه
ليس بعورة واختاره في المحيط وصح الاقطع وقاضي خان في فتاويه انه عورة واختاره الاسيحيابي والمروغيني
وصح صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلاة وعورة خارجها ورجح في شرح النية كونه عورة مطلقا
باحاديث امه مكى (قوله اذا آجرت نفسها الخ) الذي في المحوى وعن ابي يوسف حل النظر لانه لا يرد عادة
في خبز وطبخ وغسل ثياب اذا استوحرت لباسها وعبارة كالمؤلف تفيد تعقيب الدخول بالمستأجرة لهذه الاشياء
وهل ذلك خاص بوقت الاشتغال بهذه الاشياء او لا والمتبادر الاول اقتضاه على موضع الضرورة وفي الهندية
ما قلناه وفي جامع رامكة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز النظر الى ذراعها ايضا عند الغسل والطبخ امه
والظاهر ان لازمة وعليه فالحل مقيد بوقت الاشتغال لان هذه العبارة غير مقيدة بالمستأجرة (قوله
واما في ما تنافع من الشابة) اى فنع نظر الوجه من الشابة ولومن غير شهوة (قوله الا النظر والمس الحاجة
كقاضي وشاهد) ويجب عليهما ان يقصدا آاء الشهادة والحكم لاقضاء الشهوة تحرزا عن القبيح به و
الاسكراه زاي (قوله وكذا امر يدنكا حها) لقوله صلى الله عليه وسلم لاخبرة بن شعبة حين خطب امرأة انظر
اليها فانه اخرى ان يؤدم بينكما رواه الترمذي والنسائي وغيرهما والادب بالفتح يقال ادم الله بينهم اى اصلح
والف امه اختير وفي غاية البيان الادم اى الاصلاح والتوفيق من ادم الطعام وهو اصلاحه بالادام
وجعله موافقا للطعام وان يؤدم اصله بان يؤدم وحذفهما عن وان كثرا وفي التبيين ولا يجوز له ان يمس
وجهما ولا كفها امه (قوله وشرا ثيابا) اى يجوز له النظر والمس بشهوة لكل موضع جازان ينظر اليه كالصدر
والساق والذراع والرأس وتقلب الشعر (قوله ومدوا ثيابها) الاولى وللمدواة ليم الذكروا كان يعلم منه روى
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه كان به هزال فاحس قليل له ان الحفنة تزيل ما يك من الهزال فلا بأس ان تبدي
ذلك الموضع للشفة وهذا صحيح لان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والسيل وذ كرشمس الائمة
الحلوى في شرح كتاب الصوم ان الحفنة انما تجوز عند الضرورة واذا لم يكن فحة ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة
بان يتقوى بسببها على الجماع لا يحل عندنا واذا كان به هزال يخشى منه التلف يحل ومالا فلا ذخيرة (قوله
وكذا نظر قابله وخنان) وبغض البصر ما استطاع مبراجية (قوله وفيه) اى وجوبا كما يستفاد من عبارة
الخائية وهى امرأة اصحاب ما فرح في موضع لا يحل للرجل ان ينظر اليه لم امرأة تداءى بها فان لم يجد والمرأة
تدأى بها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء والوجع او البلاء لانه يستمر منها كل شئ الاموضع
تلك القرحة ثم يدأى بها الرجل وبغض بصره ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات الخمار
وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية امه (قوله كالرجل من الرجل) لوجود الجانسة وانعم دام
الشهوة لبالان المرأة لا تشبه المرأة كالا يشبه الرجل لان الضرورة داعية الى الانكشاف يمتنع
امه ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى بطن امرأته بشهوة مبراجية (قوله حرم استحصانا) وفي التبيين يستحب لها
ان تغض بصرها امه (قوله هو الصحيح) قال في الهندية نظر المرأة الى الرجل كنظر الرجل الى الرجل تنظر جميع
جسمه لا ما بين سرة حتى يجاوز ركبته وما ذكرناه من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعا وشيئا انها
لو نظرت الى بعض ما ذكرناه من الرجل لا يقع في قلبها شهوة فاما اذا علمت انه يقع في قلبها شهوة او شك فاحجب

وبما بان ان افظة لافى ^{في} القهستاني
 وبكلامها ^{اي} ما حل نظر (اذا اراد الشراء
 من ذلك) وان خاف ^{من} الاختيار ^{للمضرة} فله ان يتردد
 وبه جزم في الاختيار ^{على البيع} لان ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 لا يرضى ما بين السرة ^{من} كربة لان ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 عورة (و) نظر ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 (الى وجهها) وكذا ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 والذراع اذا ^{من} اجبرت ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 (وعندها) كالاجنبى على ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 وكذا ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 ولا يسألهما ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 وما لا ينظر ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 او ان ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 مقدر بغير ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 واما في ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 (الاجنبى) والمسلم ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 يحكم ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 الشهادة في ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 ولوعن ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 (وتشترطها) ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 موضع ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 تنقذ ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 ان يعلم ^{من} الاجنبية ولو ^{سواء} قبله
 الجنب اخف

الى ان تغض بصرها ذكره محمد في الاصل فقد ذكر الاستحباب في هذه واماما اذا كان النظر الى المرأة الاجنبية هو
الرجل قل فيجب عليه وهذا دليل الخرسه وهو الصحيح في اهلين جبهه القول في الشرع لاياله والفرق في الاستحباب
عليه غالبه وهو كالتحقق اعتبارا فاذ انتهى الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين ولا كذلك اذا اشتمت
المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فسكانت من جانب واحد والتحقق من الجانبين في
الافشاء الى الحرم اقوى من التحقق من جانب واحد اه (قوله والذميمة كالرجل الاجنبى) قال في السراج
ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانها نصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تحارها
وعندها ولا يحل ايضا لامرأة مؤمنة ان تكشف عورتها عند مشركة او كابية الا ان تكون امة لها اه
(قوله وقلامة تظفر رجلها) اهله اعتبر قول من جعل القدمين عورة وامام من لم يجعلهما من العورة يكون حكمه
حكم تظفر اليد (قوله النظر الى ملاء الاجنبية بشهوة حرام) ظاهره وان لم تكن فيها ولكن مقتضى قولهم ان
النظر الى ثيابها التي لم تحدد عورتها كالنظر الى الخفية كفى الزياى الى جدار بيت هي فيه كفى الهندية ان
لا يحرم ولو كانت المرأة فحشا فان شعرها او شعر غيرها) اهله في شعر الغير ظاهرة فان فيه استعمال جز من
آدمى وهو حرام وقد يراد من يجوز له رؤية شعرها يظن انه شعرها فتكون كل من الواصلة والمستوصلة معا
في الحرمة وامما الوصل بشعرها ان كان فيه غرر الزوج بان شعرها وطول اصاله فقد ثبتت الكراهة على بعد واما
اذا لم يكن فيه ذلك لم يظفر في وجهه وفي بعض سراج الجامع الصغير للسيوطى الواصلة التي تصل شعرها بشعر
اجنبى ولو اتي من الشعر نجس اه وفي الهندية الانتفاع باجزاء الادنى لا يجوز قيل للخلعة وقيل للكرامة وهو
الصحيح لاجتماع (قوله لن الله الواصلة والمستوصلة) فيه عوار للعن على غير ايمان يوصف فيه صحيح كقوله صلى
الله عليه وسلم لعن الله السارق والمراد البعد عن منازل الابراء لا عن رجة الله تعالى فان ذلك لا يكون الا لكافر
(قوله والواصلة) من وثيقه كوعده عقرها بارة ثم ذر عليها حلبى (قوله والواصلة) من الوشر والمراد به هنا
تجديد المرأة لسانها ثم تقيتها او تشره الى تسال ان يفعل بها ذلك ان هربت كانت من الاشرام من الوشر
وان لم تمزج وجه الكلام المنشرة والمستوصلة اه قاموس (قوله والنامصة والمتنصبة) النماص ازالة شعر
الوجه بالمنقاش ويقال له النماص وهو حديدة يؤخذ بها الشعر قال بعض سراج الجامع الصغير للسيوطى
يقال ان النماص مختص بالزينة من الحجابين ليرققه ما لا يسوي ما هو حرام وفي حديث لعن الله النماصة
والمنصورة اى التي تشر وجهها او وجه غيره بالحرمة او المستنصبة في وجهها احسن يوسف لينة ولونها
واقشورة التي يقبل بها ذلك كلها تشر على الجسد قال بعض من كتب عليه ويجوز الحف والتجوير والتقيش
والتطريف باذن الزوج لانه من الزينة ويجوز الوصل بشعر غير آدمى باذن الزوج اه وظاهر هذا التقييد
ان الحرمة مختصة بما اذا كان بغير اذن الزوج ويمكن حل المذهب عليه لانه لا يسكران النص وهو التحفيف من
الزينة والزينة من المرأة او وجهها ثم رأيت في المجتبى يأخذ من حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبه
وجهه الحسنين اه (قوله وانما هي) فعيل من خصاه ترخ خصيته خصاه على فعال (قوله والمحبوب) من قطع ذكره
وخصيته (قوله والحائض) اى في الردى من الفعال وهو ان يمكن غيره من نفسه لانه كغيره من الرجال بل هو من
اتفاق فيه من النساء واما اذا كان تحتها لتكسر واين في اعضائه واسنانه ولا يشبه النساء فقد رخص له
بعض مشايخنا في الاختلاط بالنساء وهو احدنا ويأت في قوله تعالى اوالتابعين غير اولى الاربعة وقيل الاربعة
الذى لا يدري ما فعل بالنساء بانها هم بطنه وهو شئ كبير وفي الاماكن الاربعة الحاجة والمراد بالتابعين غير اولى
الاربعة هم الذين يتبعون القوم ايصيوا من فضل طعامهم له همة اهم الا ذلك ولا حاجة لهم في النساء وقيل هو
العنبر وقيل هو الشيخ الهرم الذى ذهب ثمنه وقيل هو الخنشاء قال في التبيين والاصح ان الاية من المتشابهة
وقوله يعضوا من ابصارهم شكهم فباخذبه (قوله كالفعل) لقوله تعالى قل لا مؤمنين يعضوا من ابصارهم وهم
ذكور مؤمنون فيدخلون تحت هذا الخطاب وغيره من النصوص العامة وقالت عائشة الخاء امثلة فلا يبيح
ما كان حراما قبله وهذا لان المحصى ذكره انتهى وبجماع وقيل هو المشبه بالاعلان آتية لا تفرق فار كالفعل وكذا
له وجب لا يفتش ويصدق انظر حكمه فاعلم الرجل الى كل من رفع ثيابه الا ان قطع عضو او يرميه
او يبيح شيئا كان حراما في ابي قوله وقيل لا بأس به وجب ما لم يرفع ثيابه لان من امة والا صوابه

لا يعل

[illegible]

لا يحل لعوم النص اه تبين (قوله والديانة) عطف على التجربة (قوله ويجاز عزه عن امته الخ) لانه عليه الصلاة والسلام حبي عن العزل عن الحرة الابانها وقال المولى امة اعزل عنها ان ثبت اه (قوله به) ظاهر المصنف انه يعتبر اذن العرس حرة كانت ارامة وهو باتفاق في الحرة وقوامه في الامة لانه تكميل لحقها والوطى حق الزوجة وعند الامام الاذن الى مولاهما ووجهه ان الولد حق المولى لانه يملكه فكان الاذن في العزل اليه وحكي بعضهم الاتفاق عليه (قوله اومولى امة) الاولى ومولى امة بالوارد وهو اتفاق اقول الامام وهذا المثل من المؤلف محل مراد خلاف ما يعطيه ظاهره وقد جعل المصنف في شرحه مثله الامة المزوجة مثله غير داخله في المتن (قوله وقيل يجوز زبونه لفساد الزمان) قال في الهندية ترجل عزل عن امرأته بغير اذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان فظاهر جواب ان كتاب ان لا يصغه وذكر هنا بسوءه هذا الزمان كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز لا كروى اه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاستبراء وغيره)

يقال استبرأ الجارية أى طلب برأف فرجها من الحمل - فدامتنا اصطلاحا واما معناه لغة فهو طلب البرائة مطلقا وهو مهموز والمتصرف منه مهموز اه وهو واجب لو انكره كفر عنديه فهو للاجماع على وجوبه كالتواكر المعروفين من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكفر بشيئة بخبر الواحد - فتانى وعن ابى يوسف انه اذا تيقن بفراغ رجها من ما البالغ فليس عليه الاستبراء لانه نيق فراغ الرحم وهو حاصل فى هذه الصورة كالمطقة قبل الدخول - مكى عن البرهان وله سبب وعلة - وحكم اما وجوبه فحديث سبأيا واطلاس بلا لاقوطا الحبلى حتى يضعن ولا الحيالى حتى يستبرأن بحجضة ووجه الاستدلال انه صلى الله عليه وسلم لم ينعى عن الاستمتاع بايق نهى مع وجود الملك المقتضى له واليد الممكنة منه وذلك لا يكون الا للوجوب - وهذا فى المسبية ثم تعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالنساء والهبة واما ما فيه فهو استحداث الملك لانه الموجد فى مورد النص واما علته فهو ارادة الوطى فانه لا يملك الا فى محل فارغ فهو يجب معرفة فراغه لكن الارادة امر باطنى لا يطلع عليه وبعض من يستحدث الملك فلا يريد ذلك فاذا راح الحكم على دليل الارادة وهو التمكن من الوطى فان صحح المزاج اذا تمكن منه اراده وان تمكن انما يثبت بالملك واليد فانصبها ميا وادى الحكم عليهم ما وجودا وعدم تاييد واما حكمه فهو التعرف عن برائة الرحم هيانة للمياه المحترمة عن الاختلاط والانساب عن الاتباء وذلك عند حقيقة النفل او فوجهه بما يستحرم بان لا يكون من يبق اه مخير بصرف (قوله وغيره) اراد بغيره مسئلة المعاقبة والمصاحفة والقبلة مكى عن البناء (قوله - اجتماع) أى الاتقاء بها وطأ وغيره (قوله ونحوها) كسبة ورجوع عنها او منع او صلح او كناية او عتق عبد بان تكون الامة بدلا فى هذه الاشياء او صدقة او وصية او بدل اجارة (قوله وقيدت بالاجتماع) قال الفهستانى به وقول النفاة واذ احدث للملك ملك امة واحترز بحدوث الملك عما اذا رجعت الابنة او ردت المغنوبة او فكت المهرهنة او عجزت المكاتبه او انتقضت الابرة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ - لا خلاف كما فى الجيظ (قوله ولو بكر الخ) لانه اعتبر السبب وهو حدوث الملك واليد لا الحكمه وهى تعرف برائة الرحم لانها لا تصلح ميا بالعدم اضافة الحكم اليها لأخرها عنه بنقضاء النفل (قوله او شترية) قيلاه او مشترية بقلب الياء الفاعل حرهما وانفتاح ما قبلها (قوله ككاتبه) فان حيله لا يملك اكسابه فيصح بيع جاريته لسيده (قوله لوم شترقا بالدين) عند الامام لان المولى حينئذ لا يملك اكسابه عنده وعند هذه الايجاب استبراء على السيد لملكه اكسابه (قوله او من محررها غير رجها) كالمشترقة من اختها رضاعا والمشتراة من ابن واطم اشترى بلامية عن العنابة (قوله او من مال صبي) شامل لما اذا باع ابو الصغير او وصيه امته فان المشتري منه ما يجب عليه الاستبراء وما اذا كان الاب هو المشتري من مال ولده وهو الذى صرح به المؤلف (قوله وكذا دونه) فصل لى بكذا وقوع الخلاف فيه دون ما قبله (قوله فى الاعص) وقال بعضهم لا تحرم الدواعى لان الوطى انما حرم للتلاصق بالماء ويستببه النسب وهذا معدوم فى الدواعى ورد بان الوطى حرم لاحتمال وقوعه فى ملك الغير ايضا بان كانت حاملا عند البيع ويذى البائع الولد فدها فيظهر ان وطأ صدف ملك الغير وهذا المعنى موجود فى الدواعى اه درر وقال فى الهداية لم يذكر الدواعى فى المسبية يعنى فى ظاهر الرواية وعن محمد انها لا تحرم لانه لا يجهل وقوعها فى غير الملك لانه لو طهرها حبل لا تصح دعوى الحرى

(وجاز و نزل عن امته بعد اذ نها
 وعن عمر صه) ای بادن من اموال است و قبل
 بجوزید و نه فساد الزمان ذکره ابن سلطان
 (مان الاستر آوغیره)
 (من ملک) استماع (النه) بیوع من انواع المالك
 کسر آوارث و بی ووقعه یا بیوع استماع لخرج
 القبض و نحوها و قدین بالا استماع لخرج
 شمس آه ارجحه کنه بی (و کبر الوستفایه
 من عبد او امر آه) و عسله مکاتبه و طادونه
 (و مستغفره) یا الدین و الا الاستبراء (او من
 غیره) غیر حرامها کلا تعقی علیه کما
 (و صی) و شرطه (حرم علیه و طوفه) کما
 (دوایه) اف الاصح لاحتمال وقوعه فی غیر
 بلکه ثانی و ثانی تبیین و شرطه فی غیر
 بجهت فتن تبیین و شرطه فی غیر
 و هی صغیر و ایست

بجلاف المسترأه شر بلائله (قوله بظهورها حبل) اى ويدعى البائع الولد الى البحر ما قد مضى عنه الدرر وقد علمت ان هذا لا يظهر فى السببه (قوله ومنقطعة حيض) اراد بها من لم تحض اصلا هـ حلى (قوله بطل الاستبراء بالايام) لان القدرة على الاصل قبل حصول المصود بالبدل يبطل حكم البدل كالمعتدة بالاشهر اذا مضت فيها (قوله ولو ارتفع حيضها) قال فى الكفاي واذا ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهى ممن تحيض تركها حتى اذا تبين انها ليست بمحامل وقع عليها وليس فيه تقدير فى ظاهر الرواية الا ان ما يخفى فالواقيين ذلك يتم من او ثلاثة اشهر وكان محمد يقول يستبرأ اربعة اشهر وعشرة ايام اعتبارا باكثر مدة العدة وهى عدة الوفاة فى الحرمة ثم رجع وقال يستبرأ بنهرين وخمسة ايام وعليه الفتوى اهـ ملخصا لان هذه المدة صلت للتصرف عن شغل يتوهم بالنكاح فى الاما فلان فصل للتعرف عن شغل يتوهم بذلك المين وهو دونه اولى (قوله والمستحاضة يدعى الخ) هذا لما يظهر فيه علمت عاداتها اول الشهر وحيث لا يتعين كون مدة الحيض عشرة ايام يظهر ايضا فمن نزل على الدم اول البلوغ غرة الشهر ثم استمر بها الدم فان حيضها عشرة وطهرها عشرون ويظهر حمل كلامه عليها ولا يظهر فى المجرة تليح وعبارة انفسه ستانى عن المحيط فلا يشتري مستحاضة لا يعلم حيضها يدعى من اول الشهر عشرة ايام عقيد بدم العلم (قوله ونحوها) كفى شهر ولادة (قوله لا تنقأ الملك) اى الكامل المسند الى عقد صحيح والا لاشترأ القاصد عقيد الملك بالقبض كما علم فى محله هـ حلى ولذا يجب الاستبراء على البائع قال الجوى ويجب بفسخ بيع قاصد بعد القبض (قوله ويجب بشرأ نصيب شريك) ولو كان جزءا من مائة جزء بان كان ذلك الجزء بمكمله الملك فى جميع الامة اما لو ملك ابتداء جزءا من امة لا يجب الاستبراء قليلا ذلك الجزء او كثيرا لان السبب لم يتم حيث اداه حلى (قوله ويجتزى بحقيقة) اى ونحوها (قوله مخاضت) اى مثلا لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك واليد والحرمة لمانع اهـ تبين (قوله او كتابها بعد الشراء قبل الاستبراء مخاضت) شيا فى ان الكتابة من مسقطات الاستبراء فلا يشترط الحيض حيث قلنا بل (قوله ولا يجب عند عود الابقه اى فى دار الاسلام) قال الاتفاقى وفى الابقه تفصيل لا بد منه قال فى شرح الطحاوى ولما ثبت فى دار الحرب ثم عادت الى صاحبها بويه من الوجوه فلا استبراء عليه اى قول اى حقيقه لانهم لم يملكوها وعندهما علم بالاستبراء لانهم ملكوها ولو اخذوها فى دار الاسلام وهى آبقه واخر زهره فى دارهم ملكوها فى قوامهم جميعا فاذا عادت الى صاحبها فعلم بالاستبراء فى قوامهم جميعا هـ فعلى هذا يكون المراد من الابقه التى اقيت فى دار الحرب ولم يجرزها الصدوق ثم رجعت الى مولاها هـ وبه ذاته لم يافى كلام المؤلف (قوله اى اذا لم يصعب الغاصب) جوابه اذا لم يصعب الغاصب بدله عليه ما قال به بعضهم فان باعهم او لمها للمشتري ثم استرد هذا المصوب منه بقضاء او رضى فان كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وقت المشتري من الغاصب او لم يداها فان لم يعلم المشتري وقت الشراء ان الغاصب ان لم يداها لا يجب الاستبراء وان وطئ فى اقداس لا يجب وفى الاستحسان يجب اهـ ذكر ابو السعود واما اذا ماها الغاصب فوطئ زنى ولا استبراء به كما اذا وطئ المشتري منه وقد علم انها غصب وبوجه فى بعض النسخ اذا لم يصعب (قوله لا استبراء على البائع) لان الاقالة فسخ من الاصل فكان البيع لم يكن ولو بعد القبض يجب جوى (قوله كذا لو باعه بجنار) اى بجنار شرط البائع ويجب الرجوع الى روية او عيب اهـ جوى (قوله وكذا الوبايع مدبرته او ام ولد) اى ورد البيع لعدم استحداث الملك فان البيع فيه لا يجوز وينبغي تعيينه المدبرة بالمعلقة (قوله ان لم يداها المشتري) اهـ اذا داهها استبرأ به وفيه ان بيع المدبرة وام الولد باطل لا يملك البيع فيه بالقبض فوطئ المشتري - حيث زنى لا استبراء له فليصر (قوله وان قبله فاختار وجوبه) انظر ما لو تحقق به الاستبراء به بدا تزويج والمثلة بجالها والظاهر عدمه وظاهر عبارة وجوبه (قوله شرى معتدة الغنم) اى من يادها فى هذا المعلقة (قوله لعدم حل وقتها للبائع) هذا متقوض بالمستبراء ممن حرما كما ان وقال الاتفاقى اشترى جارية وهى ممتدة من زوج عدة وفاة او طلاق وقد بقي من عدتها يوم اربعين يوما وانقضت عدتها بعد قبض المشتري فلا استبراء عليها فان انقضت عدتها قبل القبض فلا فعل له الا بالاستبراء كذا فى شرح الطحاوى ثم رأيت هنا التخصر ذكر العلامة ابو السعود ثم اعظمه ان الصواب ان يبطل قوله للبائع بقوله لم يشتري (قوله وقت وجود السبب) وهو ملك المشتري ويده (قوله ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء) اعلم ان ابان يوفى قول لا بأس بها ساقط لانه عدم من التزام حكم خوفه ان لا يتمكن من الوفاة له من غير ما قاله

[illegible]

لانه فرار من الاحكام الشرعية وليس هذا من اخلاق المؤمنين والمأخوذة قول ابي يوسف ان علم ان البائع لم يقربها وقول محمد اذ قرأها وذلك اقله عليه الصلاة والسلام لا يحل له جاني يؤمنان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد فاذا لم يقربها البائع في هذا الطهر لم يحقق هذا التهي قال ابو السعود فاذا لم يعلم شيئا فالتطهر الاغتسال بقول محمد لو هم الشغل ورأيت في حاشية العلامة فوج ما يفيد اه (قوله ويقبضها) انما اشترط القبض قبل الشراء لانه لو قبض بعد الشراء لا يقطع الاستبراء لانه به ينفسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء واجاب بعض المتأخرين بان هذا قول بعض المشايخ وصاحب الهداية اختار خلافه وايده بما في الذخيرة والمحيط من الاطلاق وفي الكافي عال بما يفيد العموم قال العلامة المقدسي وتلخص ان الاقوال ثلاثة قول باسقاط تقديم القبض والدخول كفي الظهيرة وقول باسقاط القبض ودون الدخول كقول المشايخ المذكورين وقول بالاطلاق والاكتفاء بالعقد وهذا اوسع والثاني اعدل بخلاف الاول فليتأمل اه
جوى والقول بالاطلاق قول السرخسي والقول باسقاط القبض قول الحلواني قال القهستاني وبما ذكرنا اى من قوله اولاً لانه بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعاً على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملاك الرقبة ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو قول الامام فلا عليه بترك قول الحلواني اه (قوله ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال طهري الدين رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل له المشتري وطؤها في هذه الصورة لو تزوجها وطئها ثم اشتراها لانه حينئذ عليه كها وهي في عتده اما اشتراها قبل ان يوطئها فمكشاً بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق فيه وهو استحداث حل الوطئ بمالك الجين وقال هذا المذهب كفي الكتاب وهذا دقيق حسن اه الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اه كلام الدرر اه حلبي (قوله وان كان تحت ثوبه) اى اواربع امام (قوله فيقطع الاستبراء) لانه عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها دلالاً لا يجب عليه الاستبراء وان حل بعد ذلك لان الاعتبار وقت وجود السبب اه تبين (قوله يشتري نفها او يهب له نصفها) فصدق انه لم يشترجارية اى كامله ولم يوجب له كذلك وهذا يفيد ان السبب والثناء في يستوجب زائدتان والاولى كانتا للطلب وهوب له اتمه كامله من غير طلبه لم يثبت فليتأمل اى ويجب الاستبراء لاستحداث الملك واليد (قوله والنكاح) الاولى الانكاح اه حلبي (قوله وقد نقله) اى الفرق المصنف حيث قال وله وجه اى الفرق انه بالكتابة خرجت عن يد السيد حيث صارت حرة يد او صارت احق باكسابها فصارت ملكاً قد زال بالكتابة ثم تجدد بالتجهيز ولكن لم يحدث فيها ملك الرقبة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء وايده بقول انه بامه وحاصل ذلك ان الامة اذا لم يخرج عنه ملك المولى وله فخرجت عن يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اه والله ليل على خروجهما عن يده ان المولى لو وطئ المكاتبه لزمه العقراه وقد اوسع المكي الكلام على هذه الحيلة (قوله التصریح بتقسيم الكتابة بكونها قبل القبض) حيث قال وهو ان يكتابها المشتري ثم يقبضها فيه نسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها وهى اهل الحل وهو ما اذا كانت على مال كثير او يضم بقرىب فتجوز نفسها اه (قوله فلم ار القيد المذكور) قد يقال ان الشرع لا يمتنع من قبضه في النقل على المواهب بل قال وغيره اعتباره بمجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب لم يصرح بالقبض يمكن ان غيره صرح به (قوله لا يجتمعان نكاحاً) اشار به الى ان المراد ذلك فذكر الاختين عملي لا لقبيل وناهيه يشل الام وينتهى واعليه نص القهستاني مع انه اذا قبلها ما بشهوة وجبت حرمة الماهرة فيحرمان عليه جميعاً (فرع) لو تزوج امة ولم يوطئها فشترى اختها ليس له ان يستمتع بالمشترأة لان الفراش ثبت بالنكاح ولو وطئها ما سار جامعاً في الفراش اه جوى عن الغاية (قوله الشهوة في القبله لا تعبر) فيه ان القبله من وفيه تشترط الشهوة وقد عذب بالشهوة في جانب القبله تعلقه بالدين في الكثر (قوله بل في المس والنظر) اخذه المؤلف بالمفهوم ولم يصرح ابن كمال به او عبارته مع منته ومن فعل بشهوة احدى دعاوى الوطئ هي القبله والمس بشهوة بل لا وجه له لانه غير معتبر في القبله (قوله حرمتا عليه) قال الاتفاقى والجمع بين الاختين نكاحاً لا يجوز بالايعام اما لجمع بين الاختين وطأ بمالك الجين فلا يجوز على ما عليه عامة العصابة وهو المروي عن علي رضي الله تعالى عنه وعند عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يجوز لانهم ما حلتم ما آتوا وحرمت ما آتوا والاصل في الابضاع الحل بعد وجود السبب وقد وجد وهو ملك الجين واراد

اداعلم ان البائع لم يقر بها في طهره اذ لم
 والالا (بفعلها به يفتي) وهى اذ لم تكن تحتها
 حرة) اذ ربيع اما (ان ينكحها) ويقضها
 (ثم ينكحها) فتحل له الحال لانه بالنكاح
 لا يجيب ثم اذا اشترى زوجته لا يجيب ايضا
 وتفسل في الدرر عن طهره الدين اشترط
 وطهره قبل النكاح وذكر وجهه (وان كان
 تحتها حرة) فالحالة (ان ينكحها) اذ ربيع
 يزوجه من يثق به كما سبق (قل اشترى او
 ان ينكحها (المشترى قبل قبضه) لها ولو
 بعده لم يمسقط (من موثق به) ليس تحتها حرة
 (او يزوجها بشرط ان يكون اسرها بيدها)
 او بيده بطلانها متى شاء ان خاف ان
 لا يبطقها (ثم ينكحها) الامة (ويقض
 او يقض فيطلق الزوج) قبل الدخول بعده
 قبض المشتري فيقط الاستبراء وقيل
 المسئلة التي احداها يوسف عليها مائة الف
 درهم ان زبيدة خلقت الرشيدان ينكح
 عليها جارية ولا يستوهبا فقال ينكح
 نصفه او يوجب له نصفه والمتقط (او كتابها)
 المشتري (بعد الشراء) والقبض كما يفيد
 اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة
 والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف
 عن شيخه جملها كما سذكره لكن في الشرح لا يلية
 عن المواهب التصريح بتقييد الكتابة
 بكونه قبل القبض فاجوز رقات ثم رقت
 على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم ارا قبله
 المذكور قد مر (ثم يمسح برضاها فيجوز له
 الوطني بلا استبراء) لزوال ملكه بالكتابة
 ثم يجوده بالتخييل لكن لا يحدث ملك حقيقة
 فلم يوجد سبب الاستبراء هذه اهل الحيل
 تارة خائبة (له امتنان) لا يجتمعان نكاحا
 (اختيان) ام لا (قبلها) فلو قبل او وطني
 احدهما يجعل له وطورا وتعليها دون
 اذ اشترى (بشهوة) الشهوة في القبل لا تنب
 بل في المس والتفكر ان كان

سلطنة وولاية (قوله وقيل سنة) لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم انه كان في سرية من سرى ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة قال فدفنوا من النبي صلى الله عليه وسلم قبلا نائدا وكانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قامت اليه تقبله وتجلسه مجلسها واخرج ابوداود عن الزارع بن عامر قال فدخلنا تباعد من رواحنا وتقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله واخرج الترمذي ان قوما من اليهود قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الشريفي لا تعلم من مجموع ما ذكرنا اباحة تقبيل اليد والرجل والراس والكشح كما علم من الاحاديث المتقدمة اباحتها على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين اذا كان على وجه المبرة والاكرام فاما اذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الحليل والحليلة اه (قوله اي العالم) ظاهره ان الاجود في السلطان اليد حفظا لاهية الامارة ولجود (قوله اجود) لعل معناه كثر ثوابا (قوله اجابه) قدمه لاعتقاده فان الاحاديث تفيد جوازها كما تقدم (قوله كما يكره تقبيل المرأة) فم اخرى اي بشهوة والاولى حذفه فانه نقله سابقا عنها (قوله مقدم للقبول) اي الواقع في عبارة المصنف (قوله فهو مكروه) اي يخرج ما يدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه (قوله واما تقبيل يد صاحبه عند انقائه) فلا يخرج عن الاقوال المتقدمة فلا وجه لحكاية الاجماع عليه (قوله حرام) اي فهو حرام (قوله لانه يشبه عبادة الوثن) من حيث ان فيه صورة السجود لقدر الله تعالى (قوله التواضع لغير الله حرام) المراد التواضع لتخصيل اغراض الدنيا وشهوة حرام كتواضع المحب لخبو به فاما تواضعه لغيره فكثير في السن ولمعلم فيرجع الى الله تعالى (قوله يجوز قبل يدك) قال الشريفي لا يخلو في الاختلاف فيه اي القيام فم منع ذلك لما روى ابوداود باسناده الى ابي امامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم متوكفا على عصا فمنا اليه فقال لا تقوموا كما تقوم الاعاجم بعضهم لبعض ومنهم من اباحه استدلالا بقيام النبي صلى الله عليه وسلم لتساطحة رضي الله تعالى عنها ومنهم من فصل على ما قاله قاضي خان قوم يقرؤون القرآن او واحد دخل عليه واحد من الاشراف قالوا ان دخل عليه عالم او اباؤه واستاذهم جاز ان يقوم لاجله وفيما سوي ذلك لا يجوز اه وفي مجمع الفتاوى لا ينافي قيام القاري جائزا اذا علم منه او استاذه الذي علم القرآن او اهل بيته او اومه ولا يجوز ان يقيم لغيرهم وان كان الجاني من الاجل ولا اشراف ونقل الشريفي لا يخلو عن ابن وهبان ما نصه اقول وفي عصرنا ينبغي ان يستحب ذلك لقيام القاري ثركه من اخذوا الغشاء والعبادة لاسيما اذا كان ذلك في مكان اعتد فيه القيام وما ورد من التواعد عليه انما وفي حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم وعدم وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم والحجبة ولم يفعله اي القيام للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على كراهته لانه لم يكن من عادتهم وقد ورد قوما السيدكم اه اي حين قدم عليهم سعد الظاهر انه احد السعديين امامهم بن معاذ اما سعاد بن عبادة سيد الاوس والخزرج (قوله تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبله الديانة (قوله قيل بدعة) هذا الصنيع يقتضي الضعف (قوله ويشول عهدري) اي ما عهدته النبي او ما يابا العمل بما فيه فالعهد الوصية ذكره في القاموس في جملة معان اخره (قوله ومنشوروي) قال في القاموس المنشور والرجل المنشر الامر وما كان غير مخنوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربي فيه تجريد عن بعض المعنى (قوله وقيل سنة) كانه لانه من تعظيم النعمة (قوله لا تقطعوا الخبز بالسكن) انظر هل انتهى للتنبيه اوله ثم رأيته في المجتبى لا يكره قطع الخبز والخبز بالسكن اه (قوله واكرهه) من اكرامه بوسه والمحافظة على ما يقع منه وعدم الاسراف فيه حتى ينفق منه بقايا تضع هملا ورميه في نواح الدور (قوله فان الله اكرمه) اي يجعله قواما لكرمه من نواح الخبز وهو انهم لا يبخرونه بذكره والله تعالى اعلم والله اعلم

(فصل في البيع)

لا بد في البيع ان يشتمل على البشارة ما يعلم الحكم به والشرع ما يجوز منه وما لا يجوز منه فكل ما يبيعه الاثر الذي الاسواق وغالب حالهم الحرام ويجري بينهم الربا والعقد القايمة واجيب بانه على ثلاثة اوجه الاول ان علم ان العين التي يغلب على اذن اتم اخذها من الغير بانقل فائمة وباعوه في الاسواق فانه لا يبيعه في شرأ وندمهم وان تداولته الايدي الثاني ان يعلم ان العين فائمة الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز منه فعلى اصل الى حنيفة بالخلط يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي ان يشتري منه حتى يرضى المصنف بدفع العوض فان اشترا يد دخل

قول (قوله وقيل سنة) لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم انه كان في سرية من سرى ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة قال فدفنوا من النبي صلى الله عليه وسلم قبلا نائدا وكانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قامت اليه تقبله وتجلسه مجلسها واخرج ابوداود عن الزارع بن عامر قال فدخلنا تباعد من رواحنا وتقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله واخرج الترمذي ان قوما من اليهود قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الشريفي لا تعلم من مجموع ما ذكرنا اباحة تقبيل اليد والرجل والراس والكشح كما علم من الاحاديث المتقدمة اباحتها على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين اذا كان على وجه المبرة والاكرام فاما اذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الحليل والحليلة اه (قوله اي العالم) ظاهره ان الاجود في السلطان اليد حفظا لاهية الامارة ولجود (قوله اجود) لعل معناه كثر ثوابا (قوله اجابه) قدمه لاعتقاده فان الاحاديث تفيد جوازها كما تقدم (قوله كما يكره تقبيل المرأة) فم اخرى اي بشهوة والاولى حذفه فانه نقله سابقا عنها (قوله مقدم للقبول) اي الواقع في عبارة المصنف (قوله فهو مكروه) اي يخرج ما يدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه (قوله واما تقبيل يد صاحبه عند انقائه) فلا يخرج عن الاقوال المتقدمة فلا وجه لحكاية الاجماع عليه (قوله حرام) اي فهو حرام (قوله لانه يشبه عبادة الوثن) من حيث ان فيه صورة السجود لقدر الله تعالى (قوله التواضع لغير الله حرام) المراد التواضع لتخصيل اغراض الدنيا وشهوة حرام كتواضع المحب لخبو به فاما تواضعه لغيره فكثير في السن ولمعلم فيرجع الى الله تعالى (قوله يجوز قبل يدك) قال الشريفي لا يخلو في الاختلاف فيه اي القيام فم منع ذلك لما روى ابوداود باسناده الى ابي امامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم متوكفا على عصا فمنا اليه فقال لا تقوموا كما تقوم الاعاجم بعضهم لبعض ومنهم من اباحه استدلالا بقيام النبي صلى الله عليه وسلم لتساطحة رضي الله تعالى عنها ومنهم من فصل على ما قاله قاضي خان قوم يقرؤون القرآن او واحد دخل عليه واحد من الاشراف قالوا ان دخل عليه عالم او اباؤه واستاذهم جاز ان يقوم لاجله وفيما سوي ذلك لا يجوز اه وفي مجمع الفتاوى لا ينافي قيام القاري جائزا اذا علم منه او استاذه الذي علم القرآن او اهل بيته او اومه ولا يجوز ان يقيم لغيرهم وان كان الجاني من الاجل ولا اشراف ونقل الشريفي لا يخلو عن ابن وهبان ما نصه اقول وفي عصرنا ينبغي ان يستحب ذلك لقيام القاري ثركه من اخذوا الغشاء والعبادة لاسيما اذا كان ذلك في مكان اعتد فيه القيام وما ورد من التواعد عليه انما وفي حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم وعدم وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم والحجبة ولم يفعله اي القيام للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على كراهته لانه لم يكن من عادتهم وقد ورد قوما السيدكم اه اي حين قدم عليهم سعد الظاهر انه احد السعديين امامهم بن معاذ اما سعاد بن عبادة سيد الاوس والخزرج (قوله تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبله الديانة (قوله قيل بدعة) هذا الصنيع يقتضي الضعف (قوله ويشول عهدري) اي ما عهدته النبي او ما يابا العمل بما فيه فالعهد الوصية ذكره في القاموس في جملة معان اخره (قوله ومنشوروي) قال في القاموس المنشور والرجل المنشر الامر وما كان غير مخنوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربي فيه تجريد عن بعض المعنى (قوله وقيل سنة) كانه لانه من تعظيم النعمة (قوله لا تقطعوا الخبز بالسكن) انظر هل انتهى للتنبيه اوله ثم رأيته في المجتبى لا يكره قطع الخبز والخبز بالسكن اه (قوله واكرهه) من اكرامه بوسه والمحافظة على ما يقع منه وعدم الاسراف فيه حتى ينفق منه بقايا تضع هملا ورميه في نواح الدور (قوله فان الله اكرمه) اي يجعله قواما لكرمه من نواح الخبز وهو انهم لا يبخرونه بذكره والله تعالى اعلم والله اعلم

في ملكه مع الكراهة انشأ الله تعالى العين المفصولة او المأخوذة بالربا وغيره فان العالم بهدم بقاءها يجوز له ان يشتري والاولى ان لا يشتري افاده في الهندية وفي رسالة الشريفي في الموافقة في الرد على من نسب الى مذهب ابي حنيفة ان الحرام لا يتعدى الى ذمتين مانصه وقال نصير رحمه الله في ايام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر شي لانه حرام ذلك الغير ولا يباع منهم شي بالدرهم لانهم خلطوا الدراهم واطلاقه عدم الحل بالشرأ والبيع بتلك الدراهم ظاهر على قول مشايخنا قبل اداء الضمان اه (قوله كره بيع العذرة) اي وبطل فم ستاتي وفي البرجندي عن الخزانة بيع جميع الايدي باطل الا اذا غلب عليه تراب اه ومنتقى ويقال عذرة عذرة كافي القاموس والعذرة وزن كلمة ولا يعرف تخفيفها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم باقونها فيه فهو حجاز من باب نجاسة الطرف باسم المظروف وقيل بالعكس وجعلها صاحب القاموس من باب المشترا اه افاده العلامة نوح وفي القهستاني وكذا يبيع كل ما انفصل من الايدي كالشعر والظفر ولا واجب دفعه (قوله بل يبيع بيع السرقة) اي من غير خلاف والسرقة يفتح السين وكسرها وبالجم والشاف قال في المصباح السرقة كلمة اعمية واصلا سرقة كين بالكاف فغربت الى الجيم والشاف قال الاصحى انما كسر اوله لموافقة الابنية العربية ولا يجوز الفسخ لفقد فعلين بالفتح وهو الروث واليعر والخني كافي حاشية الجوهري من اول الفن الثاني وافاده ابوالسعود (قوله اي الزبل) بالكسر وكاسر السرقة فاموس (قوله وصح بيعه بالخلوة) بان يحمل اليها نحو التراب او الرماد دون العكس فان حل الخس ممنوع قهستاني (قوله في الصحيح) مقابلة ما في الهندية والمحيط والاختيار من صحة بيع المحلوط مطلقا من غير تقييد بالقبلة قال القهستاني فاما ان يحمل المطلق على المقيد او يحمل على الروايتين او على الرخصة والاستحسان اه فالملحق على الرخصة والمقيد على الاستحسان (قوله بل بها خالصة) قال الفقيه ابواليث في شرح الجامع الصغير روى عن ابي حنيفة في الانتفاع بالعذرة روايتان في احدى الروايتين يكره وفي الثانية لا يكره فعلى قياس الرواية بعدم الكراهة ينبغي ان يجوز بيعه اه اتفاقا (قوله اي في الحكم) فيصح الانتفاع بها بالخلوة بغالب او مطلقا على ما تقدم لا يغير المحلولة على احدى روايتين (قوله اعلمه بيعه) لانه مال متقوم في حق الكافر فملكه البائع فيحل الاخذ منه (قوله لبطانة) لان الخراج يسجل بمال متقوم في حق المسلم في حق ملك المشتري فلا يحل له اخذه من البائع (قوله باعه مسلم) ولو بطريق الوكالة (قوله كالمسطة الزباني) حيث قال وعلى هذا قال الرومات ورجل وكسبه من بيع الباذق او انظم او اخذ الرشوة يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيأ وهو اولى بهم ويردونه على اربابهم ان عرفوهم والاتصدقوا بها لان مبيع الكسب الخبيث التصديق اذا تعذر الرد على صاحبه اه (نذير) في المتن من محمد رحمه الله تعالى في امرأته باعته او صاحب طبل او زمارة اكتسب ما لان كان على شرط رده على صاحبه ان عرفهم بريد فوله على شرط انهم شرطوا في اوله ما لا يارآه النباحة او يارآه الغناء وهذا لانه حينئذ يكون المال بمقابلة العصبية فاخذه بعصبية والسبيل ان يرد ان عرف صاحبه والتصديق به ان لم يعرف له يصل اليه فم ماله ان لم يصل اليه عين ماله اما اذا كان الاخذ غير عصبية بان لا يكون على شرط والدفع حصل من المالك برضاء فيكون له ويكون حللا له بندية بتدبير (قوله الاوارث) الذي في البرازية انه ان علم المال الحرام بعينه لا يحل له اخذه وان لم يعلم بعينه اخذه حكا واما في الديانة فانه يتصدق به بنية الخصما افاده الجوهري (قوله لا ناخذهم هذه الرواية) ذكر في المحيط عن التشارخانية حل المال لاوارث وان علم بحرمته رواية غير ما خوذ بها وفي فتاوى اهل سمرقند ولنا ناخذهم هذه الرواية بل هو حرام على الورثة اه (قوله فتنه) اشار به الى ضعف ما في الاشياء (قوله وبار تحلية المصنف) قال في الخاتمة لا بأس ان يجعل المصنف مذهبا او مقصدا وعن ابي يوسف انه يكره جميع ذلك واختلاف في قول محمد اه هندية وفي العيني وبار ايضا تحلية اي تحلية المصنف بالذهب والفضة واللازورد ونحوها لان في ذلك تعظيم اه ونظا هذه ولو غير قوله بان يخلص منه شي من احد التقدين وبار شرأ اه وقال محمد لا يجوز بيعه ولا شرأ اه مكي عن السمرقندي (قوله كافي نقش المسجد) هي مسئلة خلافية قال في الهندية لا بأس بنقش المسجد بالحص والساج وما بالذهب والصرف الى الفقراء افضل اه مراجعة وعليه اغتوى مضمرات وكره بعض شايخنا النقوش على الحراب وحائط القبلة لان ذلك يشغل قلب المصلي وذكر القبة ابو جعفر ان نقش الحيطان مكروه قل ذلك او كثر

(فصل في البيع)
(كره بيع العذرة) راجع الادبي (خاصة لا)
يكمل بيعه بيع (السرقة) اي الزبل
خلافا لاسنادهي (وصح) بيعه ارجلوط
تروا اورماد علب عليا في الصحيح (ج)
الانتفاع بمحلوطها اي العذرة بل بها
خاصة على ما يحسنه الزباني وغيره خلافا
لتصحيح المداينة فقد اختلف الحكم
وفي المتن ان الانتفاع كالبيع اي في الحكم
فانهم (وجار اخذ من) على كابر من من
شتر (أعنه بيعه) بخلاف (بين على) (المسلم)
لبطانة الا اذا وكل ذبا ببيعته فموزع
خلافا لهما وعلى هذا الروايتان مسلم وزباني
شتر باعه مسلم لا يحمل لورثة كالمسطة الزباني
وفي الاشياء الحرمه تنت في البيع فالحرام حلال
الا اذا علم به قلت ومي في البيع فالحرام حرام
في المجتبى مات وكسبه حرام فالمرات حلال
شتر من زوال لا ناخذهم هذه الرواية وهو حرام
مطلقا على الورثة فتنه (و) جاز (تحلية
المصنف) لا يفي من تعظيمه كافي نقش

فاما نقش السقف فقليل رخص فيه وانكثير مكرهه (نفيه) غرس الشجر في المسجد ان كان يقع الناس
 بصله ولا يضيئ على اساس ولا يفرق الصفوف فلا بأس به وان كان يقع نفسه ورق او غمر او يفرق الصفوف او كان
 في موضع يقع به المشاجرة بين البيعة والمسجد بكرة اهنية ولم ار حكم ما اذا احتاج المسجد الذي جعل فيه الواقف
 محل لوضوء خضر بترما يمتنع منها بطهارة والظاهر جواز ذلك لان لا يضر بالمسجد لان هذا اولى من غرس
 الشجر ثم رتب في لهدية آخر الباب الاول من احياء الموات فتلا عن انكبرى اراد ان يحفر بئر في مسجد من
 المساجد اذ اليك في ذات ضرر بوجه من الوجوه وفيه تقع من كل وجه فله ذلك كذا قال هنادي كوفي باب
 المسجد قبل كتاب الصلاة انه لا يحفر في المسجد بئر من حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على المذكور هنا
 (قوله وتعييره) هو ان يجعل على كل عشرة آيات من اقران الكريم علامة (قوله اي اطهارا عرابه) قال
 في اقسام من نقط الحرف بحجمه ومعلوم ان الانعام لا يضر به الاعراب انما يظلم بالشكل فكان المراد به
 ما يعمه قال في ابرهات واصل الرواية انه كراهه التعشير والنقط في المصحف لان فيه مازل التجرب يدور قد قال
 ابن مسعود جردوا اقران ولا تطلقوا به ما ليس منه اه والتجرب يدور على معنى الاول تجريده في التلاوة ولا
 تخافوا به غيره ونشأ في جردوه في خط من اسقط والتعشير اه مكي (قوله وعلى هذا) اي على اعتبار حصول
 روى (قوله ونحوها) كاحدة علامة على آيات السجود (قوله فلا بأس بكوا غدا اخبار ونحوها) قال
 في هدية مثل اوجه سدوره الله تعالى عن انكوا غدا من الاخبار ومن المتعلقات يستعملها الوراقون
 في للاف فقال زك في المصحف اوفى كتب افقه اوفى التفسير فلا بأس به وان كان في كتب الادب ونحوهم
 بكرة لم يرد ذلك كذا في اغرائب رابين المراد بالاخبار هل المراد الاحاديث او الاخبار (قوله ويكره تصغير
 مصحف الخ في المنع عن اقبية ينبغي لمن اراد كتابته اقران ان يكتبه باحسن خط وايته على احسن ورقة
 رايض قرطاس رشم قلم وارب مداد وبفرج السطور ويغتم الحروف ويصم المصحف اه (قوله ونحوه) الذي
 في منع ونحوه في الهندية ولا يجوز ان يفي كاعديه مكتوب من افقه وفي الكلام الاول ان لا يفي وفي كتب
 الطب يجوز ولو كراهه ان فيه اسم الله تعالى واسم النبي يجوز ونحوه ليل في شيء ونحو بعض الكتابة بالريق
 يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو كاسم الله تعالى
 او كغيره (قوله ويجوز دخول الذي مسجد) ولو جازيا كذا في الاشياء وفي الهندية عن التثمة يكره للمسلم الدخول
 في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لان حيث انه ليس له حق الدخول اه فتاخرانية
 كره مسجد يكره كل مسجد وسد من الناس ورسول اهل الحرب منه ومقتضى استدلالهم على الجوار بارال
 رسول تدعى الله عليه وسلم ومنه نفي في المسجد جوارره ويجوز (قوله انهي تكويين) قال في الهداية والاية
 محمولة على الحضور واستيلاء واستعلاء او طائفتين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية وقال الاتفاق والامة عند
 احكام المحمودة على ان ينعوا من وفي المسجد الحرام لقيام به صلحه وبه زولن عن ذلك اوعلى طوافهم عراة كما كانوا
 يفعلون كذلك في الجاهلية فاه والله تعالى يثنيه المسجد الحرام عن ذلك لان نفس الدخول ممنوع يدل على هذا
 ما حدث به البخاري في جامعه الصحيح باسناده الى حيد بن عبد الرحمن بن عوف ان ابا هريرة اخبره ان ابا بكر
 الصديق رضي الله عنه في حجة الوداع في مكة التي امره فيها النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رده
 يؤذن في الناس ألا يجعن بعد العشاء شرك ولا يطوفن بالبيت عراة اه فهذا النهي اما منصرف للمؤمنين
 ان ينعواهم عن ذلك اولهم وللكفار بناء على انهم يخاطبون بزورع الشريعة وليس هذا نهايتكوبيا لانه
 ما لا يختلف مدلوله عنه عقلا وهنالايس كذلك فتدبر وقال الحلبي تكويين نسبة الى التكوين الذي هو صفة
 فية ترجع اليها صفات الافعال عند الماتريدي فعني لا تقربوا الا خلق الله تعالى فيم القران ومثال الامر
 التكوين ان يتباطوا او كراهه شال الامر التكوين ويقاله استدويين اقبوا الصلاة والفرق ان الامثال
 لا يختلف عن الاول عقلا بخلاف الثاني اه (قوله وقد جردوا صورا بالسبل جنب) هذا انما يجعن لو ذكر
 في الشافعي الذي من جازته رزق لا يخلو عن الجنابة موجب بكرة المسجد عنه وحاصل كلامه
 ان هذا الدليل لا يمت لانه قد جردوا فيه تأمل لان الحل عند مذهب الصوريين المسلم والكلام فيما هو اعم
 من العبور (قوله فعني لا يقربوا) تعربع على قوله تكويين وفي هذا التقريب ثلث يعلم بالنظر ان يتوقف على

(قوله ونحوه) اي اطهارا عرابه
 جعل ابرهات واصل الرواية انه كراهه
 التعشير والنقط في المصحف لان فيه
 مازل التجرب يدور قد قال ابن مسعود
 جردوا اقران ولا تطلقوا به ما ليس
 منه اه والتجرب يدور على معنى الاول
 تجريده في التلاوة ولا تخافوا به
 غيره ونشأ في جردوه في خط من
 اسقط والتعشير اه مكي (قوله وعلى
 هذا) اي على اعتبار حصول روى
 (قوله ونحوها) كاحدة علامة على
 آيات السجود (قوله فلا بأس بكوا
 غدا اخبار ونحوها) قال في هدية
 مثل اوجه سدوره الله تعالى عن
 انكوا غدا من الاخبار ومن المتعلقات
 يستعملها الوراقون في للاف فقال
 زك في المصحف اوفى كتب افقه اوفى
 التفسير فلا بأس به وان كان في
 كتب الادب ونحوهم بكرة لم يرد
 ذلك كذا في اغرائب رابين المراد
 بالاخبار هل المراد الاحاديث او
 الاخبار (قوله ويكره تصغير مصحف
 الخ في المنع عن اقبية ينبغي لمن
 اراد كتابته اقران ان يكتبه باحسن
 خط وايته على احسن ورقة رايض
 قرطاس رشم قلم وارب مداد وبفرج
 السطور ويغتم الحروف ويصم
 المصحف اه (قوله ونحوه) الذي في
 منع ونحوه في الهندية ولا يجوز
 ان يفي كاعديه مكتوب من افقه
 وفي الكلام الاول ان لا يفي وفي
 كتب الطب يجوز ولو كراهه ان فيه
 اسم الله تعالى واسم النبي يجوز
 ونحوه ليل في شيء ونحو بعض
 الكتابة بالريق يجوز وقد ورد
 النهي عن محو اسم الله تعالى
 بالبصاق ولم يبين محو كتابة
 القرآن بالريق هل هو كاسم الله
 تعالى او كغيره (قوله ويجوز
 دخول الذي مسجد) ولو جازيا
 كذا في الاشياء وفي الهندية
 عن التثمة يكره للمسلم الدخول
 في البيعة والكنيسة وانما يكره
 من حيث انه يجمع الشياطين لان
 حيث انه ليس له حق الدخول اه
 فتاخرانية كره مسجد يكره كل
 مسجد وسد من الناس ورسول
 اهل الحرب منه ومقتضى استدلالهم
 على الجوار بارال رسول تدعى
 الله عليه وسلم ومنه نفي في
 المسجد جوارره ويجوز (قوله
 انهي تكويين) قال في الهداية
 والاية محمولة على الحضور
 واستيلاء واستعلاء او طائفتين
 عراة كما كانت عادتهم في
 الجاهلية وقال الاتفاق والامة
 عند احكام المحمودة على ان
 ينعوا من وفي المسجد الحرام
 لقيام به صلحه وبه زولن عن
 ذلك اوعلى طوافهم عراة كما
 كانوا يفعلون كذلك في
 الجاهلية فاه والله تعالى
 يثنيه المسجد الحرام عن ذلك
 لان نفس الدخول ممنوع يدل
 على هذا ما حدث به البخاري
 في جامعه الصحيح باسناده الى
 حيد بن عبد الرحمن بن عوف
 ان ابا هريرة اخبره ان ابا بكر
 الصديق رضي الله عنه في حجة
 الوداع في مكة التي امره فيها
 النبي صلى الله عليه وسلم قبل
 حجة الوداع في رده يؤذن في
 الناس ألا يجعن بعد العشاء
 شرك ولا يطوفن بالبيت عراة
 اه فهذا النهي اما منصرف
 للمؤمنين ان ينعواهم عن ذلك
 اولهم وللكفار بناء على انهم
 يخاطبون بزورع الشريعة وليس
 هذا نهايتكوبيا لانه ما لا
 يختلف مدلوله عنه عقلا
 وهنالايس كذلك فتدبر وقال
 الحلبي تكويين نسبة الى
 التكوين الذي هو صفة فية
 ترجع اليها صفات الافعال
 عند الماتريدي فعني لا تقربوا
 الا خلق الله تعالى فيم القران
 ومثال الامر التكوين ان يتباطوا
 او كراهه شال الامر التكوين
 ويقاله استدويين اقبوا
 الصلاة والفرق ان الامثال لا
 يختلف عن الاول عقلا بخلاف
 الثاني اه (قوله وقد جردوا
 صورا بالسبل جنب) هذا انما
 يجعن لو ذكر في الشافعي الذي
 من جازته رزق لا يخلو عن
 الجنابة موجب بكرة المسجد
 عنه وحاصل كلامه ان هذا
 الدليل لا يمت لانه قد جردوا
 فيه تأمل لان الحل عند مذهب
 الصوريين المسلم والكلام
 فيما هو اعم من العبور (قوله
 فعني لا يقربوا) تعربع على
 قوله تكويين وفي هذا التقريب
 ثلث يعلم بالنظر ان يتوقف على

استفرا تام بانه لم يقع ذلك والاولى ما جرى عليه غيره من اهل المذهب (قوله عام تسع) بالجر بدل من عامهم
 (قوله ونادي على يده) المنادي على اليه ياربين آية من اول سورة براءة هو على كرم الله تعالى وجهه وقدره
 عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلفقه واخكمه في ذلك ليكون الا مريدك من اهل بيته عليه السلام
 (قوله ولا تناس ما في فضل الجزية) حيث قال واما دخول المسجد اطرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع
 الصغير عدمه والسير الكبير حرصيف محمد رحمه الله تعالى والظاهر اه اورد فيه ما استقر عليه الحال اه وذكر
 قبل هذا ويضعون من استيعار مكة والمدينة لانها من ارض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع
 في ارض العرب دنان ولو دخل بخارة جزولا بطل اه (قوله وجاز عيادته) من اضافة المصدر الى مفعوله اي
 وجاز عيادته المسلم الذي سواه كان يوديا ونصرانيا مكي عن السمرقندي قال في المصباح عدت المربض عيادة
 زرت والدكر عتد وجهه عواد والاني عتد وجهه عواد لا الف وانما جازيا يروي ان يهوديا مرض بجوار النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال قوسوا نعود بجوارنا اليه يودي فعاد وعده عند رأسه وقال قل لا اله الا الله محمد رسول الله
 فنظر المربض الى ابيه فقال اوده اجه فاجابه وشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ثم مات فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم الحمد لله الذي انقذني نسمة من النار ولان العيادة نوع بوقال الله لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم
 في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤم (قوله وفي عيادة الجوى قولان) قال الاتفاق ونص محمد في الجوى
 على انه لا بأس به ياتيه ولكن المشايخ اختلفوا فيه (نفيه) من العيادة المذكورة اذ اعلمت انك تنقل على المربض
 فلا تعده فتدقيل بجالسة الثقيل حتى الروح ولا تهول على المربض ولا تحرك رأسك ولا تنقل ما علمت انك على
 هذه الحال الشديدة بل هون عليه المرض وطيب قلبه وقول له اوالا تجبريتا وابل وادكره ما يزيد رجاءه في رحمة
 الله تعالى بشي من التعويذ ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه اذا طلبه وقول له ادا دخلت عليه كيف
 تجدك كدابه عن السلف ولا تنقل له اوص اوسل على المسجد كذا او تصدق على المساكين لا تنس نفسك فانه
 من اعمال الجاهلية اه مجتبى (قوله وجاز عيادة فاسق) وهذا غير حكم الجاهلية كذا صاحب المنقذ بكرة
 للمشهور والمقتدى به الاختلاط برجل من اهل الباطل وانشر الايقد الضرورة لانه يعظم امره بين الناس
 ولو كان رجل لا يعرف يد اربه ليدفع الظلم عن نفسه من غير انم فلا بأس به اه (قوله وجاز خصاء الهائم) بالمد وهو
 نزع الخصية ويقال خصى ونخصي فيجوز استماله في فعل ومفعول كافي المصباح (قوله حتى الهره) والظاهر ان
 الدجاج كذلك وقد قيل ان الهيمة كل حي لا يميز قال في القاموس الهيمة كل ذات اربع قوائم ولوفى الماء او كل حي
 لا يميز اه وعمومه لندجاج ونحوه على انفسه والشاقي طاهر (قوله قبل والقرس) ذكر خمس الاثمة الحلواني انه
 لا بأس به عند احكامنا ذكره في الاسلام انه حرام (قوله وقيدوه بالمنفعة) اي اودع الضرر قال في الهندية
 بعد ذكر خصاء الخيل واما في غيره من الهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة واما اذا لم يكن منفعة اودع ضرر
 فهو حرام كذا في الذخيرة وعللوا جواز الخصاء بان فيه تطيب اللحم وترك التسكاح والنزق (نفيه) لا بأس بكى الهائم
 للعلامة ولا بأس بكى الصبيان اذا كان له امانا بهم لان ذلك مداواة وكذا لا بأس بذيح الهره اذا كانت مؤذية
 ويكره ضررها وتعرف بك اذ لم ولا بأس بنقب اذن البنات الاطفال لانهم كانوا يفيون ذلك في زمن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولانه ايلام لمنفعة الزينة اه مري الدين عن المحيط (قوله على الخيل) الاحسن الرخصة لان
 الخيل اسم جمع يستوي فيه الذكر والانثى اه (قوله للتداوى) اي لا لاجل تقع (قوله وجوز في النهاية الخ) قال
 في الهندية ولان رضا اشار اليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من ائمة بلخ انه ينظر ان كان يعلم يقينا
 انه يصح حل تناول وقال الفقيه عبد الملك عن استاذه لا يحل تناول ذخيرة ونقل عن الثمراني يجوز للعليل
 شرب الدم والبول واصل كمال الميتة للتداوى اذا اخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجعن من المباح ما يقوم
 مقامه وان قال الطبيب يتحل شفاؤه فيه وجهان اه وفي خزنة الفتاوى واكل خمره الحرام للداواة لا بأس به
 اه (قوله وجاز رزق القاضي) لانه حبس نفسه لمصلحة المسلمين والحبس من اسباب النفقة وعلى هذا كانت
 العصابة والتابعون وقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض عماله (قوله والام يحل) لانه مال الغير فيجب
 رده على صاحبه اه زيلعي وظاهره ولو اختلف بعضه بعض وجهته اربيه ومنه يعلم قول من يقول المجموع
 من حرام مكث وغيره اذا اختلف وجهته اربيه يحل تناوله لمن هو مصرف بيت المال (قوله وهل يجزى فيه

عام تسع حين امره الصديق
 ونادي على يده بسورة براءة
 لا يجتمع بعد طهارة من غير ما
 عريان رواه الشيخان وغيرهما
 ولا تناس ما في فضل الجزية
 (قوله وجاز عيادته) من اضافة
 المصدر الى مفعوله اي وجاز
 عيادته المسلم الذي سواه كان
 يوديا ونصرانيا مكي عن السمرقندي
 قال في المصباح عدت المربض
 عيادة زرت والدكر عتد وجهه
 عواد والاني عتد وجهه عواد
 لا الف وانما جازيا يروي ان يهوديا
 مرض بجوار النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال قوسوا نعود بجوارنا
 اليه يودي فعاد وعده عند رأسه
 وقال قل لا اله الا الله محمد رسول
 الله فنظر المربض الى ابيه فقال
 اوده اجه فاجابه وشهد ان لا اله
 الا الله وان محمد رسول الله ثم
 مات فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم الحمد لله الذي انقذني نسمة
 من النار ولان العيادة نوع بوقال
 الله لا ينهاكم الله عن الذين لم
 يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم
 من دياركم ان تبرؤم (قوله وفي
 عيادة الجوى قولان) قال الاتفاق
 ونص محمد في الجوى على انه لا
 بأس به ياتيه ولكن المشايخ
 اختلفوا فيه (نفيه) من العيادة
 المذكورة اذ اعلمت انك تنقل على
 المربض فلا تعده فتدقيل بجالسة
 الثقيل حتى الروح ولا تهول على
 المربض ولا تحرك رأسك ولا تنقل
 ما علمت انك على هذه الحال
 الشديدة بل هون عليه المرض
 وطيب قلبه وقول له اوالا تجبريتا
 وابل وادكره ما يزيد رجاءه في
 رحمة الله تعالى بشي من التعويذ
 ولا تضع يدك على رأسه فربما
 يؤذيه اذا طلبه وقول له ادا
 دخلت عليه كيف تجدك كدابه
 عن السلف ولا تنقل له اوص اوسل
 على المسجد كذا او تصدق على
 المساكين لا تنس نفسك فانه من
 اعمال الجاهلية اه مجتبى (قوله
 وجاز عيادة فاسق) وهذا غير
 حكم الجاهلية كذا صاحب
 المنقذ بكرة للمشهور والمقتدى
 به الاختلاط برجل من اهل الباطل
 وانشر الايقد الضرورة لانه
 يعظم امره بين الناس ولو كان
 رجل لا يعرف يد اربه ليدفع
 الظلم عن نفسه من غير انم
 فلا بأس به اه (قوله وجاز
 خصاء الهائم) بالمد وهو نزع
 الخصية ويقال خصى ونخصي
 فيجوز استماله في فعل ومفعول
 كافي المصباح (قوله حتى
 الهره) والظاهر ان الدجاج
 كذلك وقد قيل ان الهيمة
 كل حي لا يميز قال في القاموس
 الهيمة كل ذات اربع قوائم
 ولوفى الماء او كل حي لا يميز
 اه وعمومه لندجاج ونحوه
 على انفسه والشاقي طاهر (قوله
 قبل والقرس) ذكر خمس الاثمة
 الحلواني انه لا بأس به عند
 احكامنا ذكره في الاسلام انه
 حرام (قوله وقيدوه بالمنفعة)
 اي اودع الضرر قال في الهندية
 بعد ذكر خصاء الخيل واما في
 غيره من الهائم فلا بأس به
 اذا كان فيه منفعة واما اذا لم
 يكن منفعة اودع ضرر فهو حرام
 كذا في الذخيرة وعللوا جواز
 الخصاء بان فيه تطيب اللحم
 وترك التسكاح والنزق (نفيه)
 لا بأس بكى الهائم للعلامة
 ولا بأس بكى الصبيان اذا كان
 له امانا بهم لان ذلك مداواة
 وكذا لا بأس بذيح الهره اذا
 كانت مؤذية ويكره ضررها
 وتعرف بك اذ لم ولا بأس بنقب
 اذن البنات الاطفال لانهم
 كانوا يفيون ذلك في زمن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولانه ايلام لمنفعة الزينة
 اه مري الدين عن المحيط (قوله
 على الخيل) الاحسن الرخصة لان
 الخيل اسم جمع يستوي فيه
 الذكر والانثى اه (قوله للتداوى)
 اي لا لاجل تقع (قوله وجوز
 في النهاية الخ) قال في الهندية
 ولان رضا اشار اليه الطبيب
 بشرب الخمر روى عن جماعة من
 ائمة بلخ انه ينظر ان كان
 يعلم يقينا انه يصح حل تناول
 وقال الفقيه عبد الملك عن
 استاذه لا يحل تناول ذخيرة
 ونقل عن الثمراني يجوز
 للعليل شرب الدم والبول واصل
 كمال الميتة للتداوى اذا اخبره
 طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم
 يجعن من المباح ما يقوم مقامه
 وان قال الطبيب يتحل شفاؤه
 فيه وجهان اه وفي خزنة
 الفتاوى واكل خمره الحرام
 للداواة لا بأس به اه (قوله
 وجاز رزق القاضي) لانه حبس
 نفسه لمصلحة المسلمين والحبس
 من اسباب النفقة وعلى هذا
 كانت العصابة والتابعون وقد
 فرض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لبعض عماله (قوله والام
 يحل) لانه مال الغير فيجب رده
 على صاحبه اه زيلعي وظاهره
 ولو اختلف بعضه بعض وجهته
 اربيه ومنه يعلم قول من يقول
 المجموع من حرام مكث وغيره
 اذا اختلف وجهته اربيه يحل
 تناوله لمن هو مصرف بيت المال
 (قوله وهل يجزى فيه

عام تسع حين امره الصديق
 ونادي على يده بسورة براءة
 لا يجتمع بعد طهارة من غير ما
 عريان رواه الشيخان وغيرهما
 ولا تناس ما في فضل الجزية
 (قوله وجاز عيادته) من اضافة
 المصدر الى مفعوله اي وجاز
 عيادته المسلم الذي سواه كان
 يوديا ونصرانيا مكي عن السمرقندي
 قال في المصباح عدت المربض
 عيادة زرت والدكر عتد وجهه
 عواد والاني عتد وجهه عواد
 لا الف وانما جازيا يروي ان يهوديا
 مرض بجوار النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال قوسوا نعود بجوارنا
 اليه يودي فعاد وعده عند رأسه
 وقال قل لا اله الا الله محمد رسول
 الله فنظر المربض الى ابيه فقال
 اوده اجه فاجابه وشهد ان لا اله
 الا الله وان محمد رسول الله ثم
 مات فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم الحمد لله الذي انقذني نسمة
 من النار ولان العيادة نوع بوقال
 الله لا ينهاكم الله عن الذين لم
 يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم
 من دياركم ان تبرؤم (قوله وفي
 عيادة الجوى قولان) قال الاتفاق
 ونص محمد في الجوى على انه لا
 بأس به ياتيه ولكن المشايخ
 اختلفوا فيه (نفيه) من العيادة
 المذكورة اذ اعلمت انك تنقل على
 المربض فلا تعده فتدقيل بجالسة
 الثقيل حتى الروح ولا تهول على
 المربض ولا تحرك رأسك ولا تنقل
 ما علمت انك على هذه الحال
 الشديدة بل هون عليه المرض
 وطيب قلبه وقول له اوالا تجبريتا
 وابل وادكره ما يزيد رجاءه في
 رحمة الله تعالى بشي من التعويذ
 ولا تضع يدك على رأسه فربما
 يؤذيه اذا طلبه وقول له ادا
 دخلت عليه كيف تجدك كدابه
 عن السلف ولا تنقل له اوص اوسل
 على المسجد كذا او تصدق على
 المساكين لا تنس نفسك فانه من
 اعمال الجاهلية اه مجتبى (قوله
 وجاز عيادة فاسق) وهذا غير
 حكم الجاهلية كذا صاحب
 المنقذ بكرة للمشهور والمقتدى
 به الاختلاط برجل من اهل الباطل
 وانشر الايقد الضرورة لانه
 يعظم امره بين الناس ولو كان
 رجل لا يعرف يد اربه ليدفع
 الظلم عن نفسه من غير انم
 فلا بأس به اه (قوله وجاز
 خصاء الهائم) بالمد وهو نزع
 الخصية ويقال خصى ونخصي
 فيجوز استماله في فعل ومفعول
 كافي المصباح (قوله حتى
 الهره) والظاهر ان الدجاج
 كذلك وقد قيل ان الهيمة
 كل حي لا يميز قال في القاموس
 الهيمة كل ذات اربع قوائم
 ولوفى الماء او كل حي لا يميز
 اه وعمومه لندجاج ونحوه
 على انفسه والشاقي طاهر (قوله
 قبل والقرس) ذكر خمس الاثمة
 الحلواني انه لا بأس به عند
 احكامنا ذكره في الاسلام انه
 حرام (قوله وقيدوه بالمنفعة)
 اي اودع الضرر قال في الهندية
 بعد ذكر خصاء الخيل واما في
 غيره من الهائم فلا بأس به
 اذا كان فيه منفعة واما اذا لم
 يكن منفعة اودع ضرر فهو حرام
 كذا في الذخيرة وعللوا جواز
 الخصاء بان فيه تطيب اللحم
 وترك التسكاح والنزق (نفيه)
 لا بأس بكى الهائم للعلامة
 ولا بأس بكى الصبيان اذا كان
 له امانا بهم لان ذلك مداواة
 وكذا لا بأس بذيح الهره اذا
 كانت مؤذية ويكره ضررها
 وتعرف بك اذ لم ولا بأس بنقب
 اذن البنات الاطفال لانهم
 كانوا يفيون ذلك في زمن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولانه ايلام لمنفعة الزينة
 اه مري الدين عن المحيط (قوله
 على الخيل) الاحسن الرخصة لان
 الخيل اسم جمع يستوي فيه
 الذكر والانثى اه (قوله للتداوى)
 اي لا لاجل تقع (قوله وجوز
 في النهاية الخ) قال في الهندية
 ولان رضا اشار اليه الطبيب
 بشرب الخمر روى عن جماعة من
 ائمة بلخ انه ينظر ان كان
 يعلم يقينا انه يصح حل تناول
 وقال الفقيه عبد الملك عن
 استاذه لا يحل تناول ذخيرة
 ونقل عن الثمراني يجوز
 للعليل شرب الدم والبول واصل
 كمال الميتة للتداوى اذا اخبره
 طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم
 يجعن من المباح ما يقوم مقامه
 وان قال الطبيب يتحل شفاؤه
 فيه وجهان اه وفي خزنة
 الفتاوى واكل خمره الحرام
 للداواة لا بأس به اه (قوله
 وجاز رزق القاضي) لانه حبس
 نفسه لمصلحة المسلمين والحبس
 من اسباب النفقة وعلى هذا
 كانت العصابة والتابعون وقد
 فرض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لبعض عماله (قوله والام
 يحل) لانه مال الغير فيجب رده
 على صاحبه اه زيلعي وظاهره
 ولو اختلف بعضه بعض وجهته
 اربيه ومنه يعلم قول من يقول
 المجموع من حرام مكث وغيره
 اذا اختلف وجهته اربيه يحل
 تناوله لمن هو مصرف بيت المال
 (قوله وهل يجزى فيه

دور مكة وجوب النعمة فيها اه (قوله قال) اى صاحب الكتابين (قوله وبهذا يظهر الفرق) اى بين ايام
الموسم وغيرها (قوله والتوفيق) فمن قال بكرة الاجارة حل على ايام الموسم ومن نقاها حل على غيرها
(قوله وهكذا) اى كما كان الامام يفتى (قوله تحوزا عن الترد والابق) افاد بذلك ان الجواز لهذا القصد فلم يكن
شي من ذلك بكرة لما فيه من الايداء للصواب المحترم ومثل العبد الامة اذ لا فرق (قوله وبه) بول هديته تاجر
اى غير الكسوة والتقدير لما بانى قال الكرختى فى كتاب المأذون من مختصره لواهدى المأذون هدية ادعا
رجلا الى منزله فقدم او اعاد رجلا آية ليركبها او يلبسها فذلك جائز لا بأس به ولا ضمان على الرجل الحر
فى شيء من ذلك ان عطيت الدابة تحت او تحرق الثوب من لبسه ولا بأس ان يقبل من العبد صدقته بالسير اه
مخلصا من حاشية الشلبي (قوله وكذا كونه) بفتح الكاف مصدر كسونه حوى وفى القاموس كسوة
بالضم بلدة معروفة بمشقى والثوب وبكسر وفى المختار كسونه نوبا كسوة بالكسر فاكتسى اه ونظاها من
المصدر بانى بالكسر (قوله اى قبول هدية العبد) اشار به الى انه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله
فتدبر قال فى التبيين والقياس ان لا يجوز الكل لانه تبرع والعبد ايس من اهله ~~لكن~~ يجوز للضرورة
استحسانا لانه لا يجد ما منه كاضافة ليجتمع اليه المجاوزون او يجلب قلوب المعاملين فكان من ضرورات
التجارة ومن ملك شيأ ملأ ما هو من ضروراته وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان الفارسى
قبل ان يعتق وقبل هدية بريرة وقال هو لها صدقة ولنا هدية ~~لكن~~ كان عليه الصلاة والسلام يجيب دعوة
المملوك اه والمجاهزون بالزناى جمع مجاهز وهو الغنى من التجار وكانه اراد به المجهرز وهو الذى يبعث التجار
بالجهاز وهو فاخر المتاع او يسافر به فخره الى الجاهز اه عزى زاده (قوله واستخدام المصطفى) لان فيه تحريض
الناس على الخلاء الذى هو مثله وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فيقرم اه منع (قوله وقيل بل
دخوله) الاول بل فى دخوله وعلى القيل انتصر القهستاني ونقله الكرماني والعله تقيد الاطلاق فكان هو
المتعمد (قوله ولو لم يشترط) الاول لم يشترط لانه اذا اتحاد الحكم فى الصورتين ويكون عطف على قوله يشترط
قال فى الترتيب وجعل المسئلة فى التجنيس والمزيد على ثلاثة اوجه اما ان يشترط عليه فى القرض
ان يأخذها تبرعا او شرآ او لم يشترط ولكن يعلم انه يدفع لهذا او قال قبل ذلك فى الوجه الاول والثانى لا يجوز
لانه فرض جرم منفعة وفى الوجه الثالث جائز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا اخذ يقول فى كل وقت يأخذ هو
على ما قاطعتك عليه اه (قوله وهو ينفق ماله) وكفايته الحاجيات ولو كان فى يده ثلث مائة من ساعته ولم يبق (قوله
وكذا تحريم اللعب) بكسر الهمزة وسكون الهمزة وفتح اللام وكسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر
والاسم اللعبة بالضم ما يلعب به قاموس واللعب ما لا فائدة فيه اصلا كشف (قوله بالنرد) هو اسم معرب
ويقال له النرد شير ايضا فتح الهمزة وكسر الشين والواو اسم ملك وضع له النرد كفى المهمات وفى زين العرب
قيل ان الشير معناه الخلو فيه نظرا لواهو من موضوعات شاربون ارض شيرناى مملوك السامانية وهو حرام
مسقط لاعداله بالاجماع اه قهستاني (قوله والشرط) معرب شروى وانما كره لان من اشتغل به ذهب
عناؤه والنيوى وجاء العناء الاخرى فهو حرام وكبيرة عندنا وفى اباحتها اعانة الشيطان على الاسلام والمسلمين
كافى (قوله فاضى الشرق والغرب) هو الامام الثانى ابو يوسف لان ولايته شملت المشرق والمغرب اه
عبد البر (قوله ولم يحل بواجب) ولم يكثر عليه الخلف بالكذب فى ادب القضاة لان سقط عدالة اللاعب
بالشرط الا اذا قام عليه او شله ذلك عن الصلوات او كثر الخلف بالكذب فاما بدونه هذه المعاني فلان سقط
عدالته لا اختلاف العلماء فى حرمة له اه عبد البر (فرع) اللعب بالاربع عشرة حرام وهو قطعة من خشب
تخضع لثلاثة اسطر ويحتمل فى ثلاث الحفر حصى من ارباع بها اه منع (قوله وكذا كل مهر) اى لعب وعبت
فثلاثة بمعنى واحد كفى نمرح اتاويلات والاملاق شال لثمن الفلفل واسمها كالكز والضريرة
والضفيرة وضرب الاوتار من الضرب والربط والارباب والانه يانوز والزامار والصخر والبوق فانما كاه امكر وهه
لانها زى الكفار واتماع ضرب الدف والمزمار والغناء وغير ذلك حرام وان مع بقية يكون معذور او يجب
ان يجتهد ان لا يسمع اه قهستاني (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وقال صلى الله عليه وسلم لا تقض
الملائكة شيأ من الاهى سوى النضال والرهان اى المسابقة بالرى والفرس والابل والاربع قهستاني

[illegible]

(قوله وما صلته لنفسه) قل في محتمر النهاية بقوله فصل القوم وتنازلوا أي رموا المسبق وتنازله إذا رماه
 اه وفي الجواهر مرة دجا الأثر في رخصة المصاهرة لتحصيل القدرة على المقابلة دون التلصق فانه مكرهه والظاهر
 ان يقال مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بانقوس (قوله وكره جعل الثقل) بضم الغين المجعولة ويطلق على
 العاقل أو شدته أو سوارق الجوف ويكسرهما الحقد كالفعل (قوله طوقه راية) فسر القهستاني بالطوق من
 حديد جامع اليد إلى العنق مانع عن تحريك الرأس يجعل في عنق العبد اه وكلام المؤلف يفيد المغايرة بين
 الطوق والراية وهو خلاف ما في الزيلعي والجوي وعبارة الأخير به بقول الكثر جعل الراية في عنق العبد الراية
 العلامة التي تجعل في عنق الغلام اه لم انه أتى وهو طوق مسمر بمسما عظيم يمنع من تحريك رأسه اه وهذا
 يفيد الاتحاد قد بر (قوله يعلم) من اعلم وصغيره للطوق وهو وجه تسميته بالراية شلي (قوله بمعتقد العز) من العقد
 وهو بكسر القاف كأي الجوى ووجه الكرامة في هذا انه لوهم ان عزه متعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق
 بالحدوث حادث وعزه قديم لانه وصفاته قديم اه حوى وهكذا عبارة أكثر المشايخ قال قاضي زاده الظاهر ان
 ما هو بواقفه هنا ليس اياهام مطلق فلهذا عزه تعالى بالحدث اذ قد تقر في علم اصول الدين ان ظهور المحدثات
 كلها أو بروزها من كتم العدم إلى دأثرة الوجود بحسب تتعلق إرادة الله تعالى وقدرة بذلك والحدوث انما هو
 في العلاقات دون الصفات ولا نقصان في ذلك بل هو كمال محض فكذلك الحال في صفة عزه تعالى وانما امر ادهم
 بما هو بواقفه منه اياهام متعلق عزه تعالى بالحدث تعلقا خاصا وهو ان يكون ذلك المحدث مبدأ أو منشا لعزه تعالى
 كما توهمه كلمة من في قوله من عرشك اذ الظاهر المتبادر منها ابتداء الغاية حتى قال بعضهم ان جميع معاني من
 ترجع إلى معنى ابتداء الغاية ولا شك ان التعلق بالحدث على هذا الوجه غير متصور في عزه تعالى ولا في صفة من
 صفاته اه وفيه ان التعلق لا توصف بالحدوث لانهم اترقوا إلى مرتبة الوجود عند من يجعلها احوالاً وعند
 الماثر يبدى ترجع إلى صفة التكوين وهي مسئلة صفات الافعال (قوله للآخر) وهو ما روى انه كان من دعائه
 صلى الله عليه وسلم اللهم اني اسألك بمعتقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجدك الاعلى
 وكمالك التامات فمن دعائه نتقني حاجته فان الله تعالى يقضيها ثم قال عليه الصلاة والسلام لا تعلموها السفهاء
 فانه دعوة مستجابة (قوله فيما يخالف القطعي) وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله (قوله اذا التمسناه) الاولى ان يقول
 والتمسناه أي الذي هو كذا الدعاء (قوله انما يثبت بالقطعي) أي ثم يجري فيه طريقة السلف والخلف في
 التفويض والتأويل أي وهذا خبراً حاد وقوله فيما يخالف القطعي ليس في عبارة الهداية وفي شرح الجوى ولوجعل
 العز صفة لا عرش كان جائزاً لانه وصف باسكرم والحدوث كذا بالعرش ولا يشك احد انه موضع الهيبة واطهار كمال
 القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه قال العلامة المقدسي وعلى هذا تكون من بيانية أي بمعتقد العز الذي
 هو عرشك وهذا وجه وجيه الاختاره الفقيه اه (قوله الآية) أي بذاته وصفاته واسمائه والافضل في الدعاء
 ان يسط كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت ولا يضع احداهما على الأخرى وان يكونا بجذآء الصدر ويمسح
 بهما وجهه على الصحيح واذا كان لا يمكنه ان يذعوا لاهو مسا فالدعاء افضل ويكره الدعاء عند ختم القرآن
 جماعة لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكذا لا يصلي احد على احد) أي استقلالاً قال في الخاتمة
 ويكره ان يصلي على غير النبي صلى الله عليه وسلم وحده فيقول اللهم صل على فلان ولوجع في الصلاة بين النبي
 صلى الله عليه وسلم وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه جازاه والمراد غير الملائكة امامهم فيجوز
 عليهم الاستقلال في الفرائض والصلوات ويجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله الاعلى النبي)
 ال للجنس والمناسب زيادة الملائكة (قوله لانه لا حق للخلق) فندى قال انه لا حق لهم وجوباً على الله لكن الله
 سبحانه جعل لهم حقا من فضله او ابراء بالحق الحرمة والعلوية فيكون من باب الوصيلة وقد قال تعالى واستغوا اليه
 الوصيلة وقد عد من آداب الدعاء التوسل على ما في الحصن وجاء في رواية اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك
 وبحق منسأ اليك فاني لم اخرج امرا ولا بطرا الحديث اه ملا على في شرح القافية (قوله وان كان الاولى فعله)
 لما في صحيح البخاري من حديث البراء قال امرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسمع ونها ناعن سبع امرا باتباع الجنائز
 وغياضة المربض واجابة الدعاء ونصر المظلوم وبراء القسم ورد السلام وتسميت العاطس الحديث (قوله سأل)
 أي الخلق من صدقاتهم (قوله بهيئتي ان لا يعطيه شيئا) محمول على ما اذا لم يعلم ضرورته (قوله يسأب على قرأته)

(وكرر) جعل اخل) ملوف له راية (في عن
 العبد) يعلم بايقه وفي زماننا لا بأس بلعابه
 الاباق خصوصا في العبي (بجلا في اختيار
 كما في شرح الجمع للعبي (كرر) قوله في دعائه
 فانه حلال كما سر (ولو بقدم العبي
 بمقدار الزمن عزس) وبه اخذ ابو الشاذل
 ابي يوسف لا بأس بامتناع لكونه خيرا وحده فيما
 والاحوط الامتناع اذا المتساهل حانبة مغزا
 بخلاف القاطن هداية وفي الشارح حانبة مغزا
 بالقطعي هداية وفي يوسف عن ابي حنيفة
 للمفتي عن ابي يوسف لا بأس بالامتناع من قوله
 لا ينبغي لاحد ان يدعوا الله الابه والدعاه
 المأذون فيه المأذونية ما استقبل من قوله
 تعالى وتعالى اسماء الحسنى فادعوه بها قال
 وكذا لا يصل احد على احد الا على الذي
 صلى الله عليه وسلم (كرر) قوله بحق
 رسولك وايضا لك واوليائك ارجئ البيت
 لانه لاحق الخاق على الخاق تعالى ولو قال
 لا يخرجني الله اوابا بعد ان فعل كذا لا يزيه
 ذلك وان كان الاول قبله درو وفي اختارات
 قال ابن المبارك قال لوجه لله اعظم
 الله يجزي ان لا يعطيه في القرآن ولا يعسل
 ما حق الله وفيه من القرآن ولا يعسل
 بوجهه في باب على قوله ما كان يعلى ويعصى

وان كان يثبت العمل في شواهد من جهة واحدة من اخرى (قوله قيل لم) طاهره ضعفه وقد دل تعالى ادعوا
 وبكم تضربا وخفية وورد خير الذكر ما خفي والظاهر كما جمع به بعضهم في الذكر انه يختلف باختلاف الاحوال
 من احتضار وغيره ورواها وغيره (تنبيه) يستحب قال الله تعالى ولا يقول قال الله بل لا ارداف وصف صالح
 للتعظيم كذا في الوجيز رجل مع اجسام من اجسام الله تعالى يجب عليه تعظيمه فيقول سبحانه الله او اما اسمه
 ذلك ولو مع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب عليه ان يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القراءة ان
 لحسن تابع ولو قرأ القرآن ان قرأ على اسم نبي فقرأه انقره ان على تأليفه ونظمه افضل من الصلاة في ذلك الوقت
 وان فرغ فعله فهو افضل وان لم يفعل فلا شيء عليه منقطع وعند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة
 فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح اولى من قراءة القرآن وان كان السلف يسجدون في هذه
 الاوقات ولا يقرؤون القرآن (قوله ذكره احتكار قوت البشر) الاحتكار حبس الطعام للفلاح انتعال
 من حكر اذا لم ينقص وحكر بالشيء اذا استبد به وحسه عن غيره وتقيده بقوت البهائم والبشر قول ابي حنيفة
 وعليه الفتوى وقال ابو يوسف كل ما انشرب بالعمامة حبه فهو احتكار وان كان ذهابا او فسخا او بوا كذا في الكافي
 اه شربا لية وقال في التبيين ثم المدة اذا قصرت لا تكون احتكار لعدم الضرر واذ اطالت المدة يكون احتكارا
 مكرها وتحقق الضرر ثم قيل هي مقدرة باربعين ليلة لقوله عليه السلام من احتكر طعاما اربعين ليلة فقد
 برى من الله وبرى الله منه وقيل بالشهر لان مادونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير آجل ويقع التفاوت في الاثم
 بين ان يتربص العزة الظاهره بالعين المهملة والزاى المجمة اى قلة الاقوات اى الغلاء وبين ان يتربص القحط
 والمعياد بالله تعالى وقيل المدة للمعاينة في الدنيا اى بخلاف التعزير وما لا اثم فيحصل وان قلت المدة اه ببعض
 تصرف قال ملاسكين والاصل ان التجارة في الطعام غير مسموعة اذا كانت على قصد الاحتكار وترتب الغلاء
 وقصد الضرر بالناس اما اذا لم يكن شيء من ذلك فهو محمود اه قال هشام عن محمد الحكرة في الخطة والشعر
 واتجر الذي هو قوت الناس وانفق الذي هو قوت البهائم وايس في الثياب حكرة ولا في الارز ولا في العسل ولا في
 السمن ولا في الزيت وقال ابو يوسف في الزيت حكرة اه وجه قول ابي يوسف عموم النهي عن الحكرة بلا فصل لان
 الضرر يلحق بحكرة هذه الاشياء كالخطة وقول محمد ان الادهان والعسل ليس بها قوام الابدان فلا يضر عدمها
 كافي سواها وهذا لان الحاجة اللازمة لها آتية في الاقوات دون غيرها فلا يكره حبس غير الاقوات قال
 اقدوري في شرح مختصر الكرخي قول محمد ان حبس الارز ليس باحتكار محمول على البلاد التي لا يتقوت
 اما في الموضوع الذي هو قوتهم مثل طبرستان فهو احتكار واما الثياب فلان قوام الابدان وبقاء الحياة لا يتوقف
 عليها اه من حاشية الشامي (قوله وقت) بالتفاف والتقاء المنة من فوق القفص فتكسر الفاهين وهي
 الرطب من علف الدواب اه حلي وفي المكي عن المغرب اليابس من الامتعت اه (قوله في بلد يضر باهله) بان
 كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان المصر كبيرا لانه حابس ملكه من غير اضراء بغيره اه تبيين (قوله
 لحديث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) قال الفقيه انما اراد بالجالب الذي يشتري الطعام للبيع فيجلبه الى
 بلده فيبيعه فمورزوق لان الناس يتفعون به فيأله بركة دعاء المسلمين والمحتكر يشتري الطعام للمنع ويضر
 بالناس لان في ذلك تضيقا على المسلمين فلم يجوز له ان يشتري رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلثي الجلب وعن
 ثلثي الزكبان اه ثم اللعن على قسعين احدهما الطرد من رحمة الله وذلك لا يكون الا للكافر والثاني الا بعدا عن
 درجة الا برار ومقام الصالحين وهو المراد بقوله المحتكر ملعون وتفسيره لان المؤمن عند اهل السنة لا يخرج
 عن الايمان بارتكاب كبيرة كذا في الكفاية اه شاي يوقع تصرف وفي الله حسنا وفي شرط بعضهم الاشترا وقت
 الغلاء نظير زيادته كفي الاختيار فلو اشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكرة كافي الترمذي (قوله ومثله
 ثلثي الجلب) اى في التفصيل بين كونه يضر اهل البلاد او لا ومورنه كافي ملاسكين ان يخرج من البلد
 الى اقالمة التي جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلاد وهو يرد حبه ويمنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل
 القافة البلدة لو اذ لم يلبس المتاع سعر البلدة على التجار فان لبس فهو محتكر اه (قوله يبيع ما فعل عن قوته
 وقوت اهله) الى زمن يبيع فيه السعة كافي النهاية والتبيين شربا لية (قوله وفا على الصبح) لان ابا حنيفة
 رضى الله تعالى عنه يرى الجبل دفع ضرر عام وقيل لا يبيع عند ابي حنيفة لانه لا يرى الجبل على الحر العاقل البالغ

قوله في بلد يضر باهله بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان المصر كبيرا لانه حابس ملكه من غير اضراء بغيره اه تبيين
 قوله في بلد يضر باهله بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان المصر كبيرا لانه حابس ملكه من غير اضراء بغيره اه تبيين
 قوله في بلد يضر باهله بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان المصر كبيرا لانه حابس ملكه من غير اضراء بغيره اه تبيين
 قوله في بلد يضر باهله بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان المصر كبيرا لانه حابس ملكه من غير اضراء بغيره اه تبيين

وهما يريانه (قوله اخذ الطعام من المحتكرين) اى وبقى لهم قوتهم وقوت عيالهم كما لا يخفى (قوله ولا يكون
 محتكرا الخ) الظاهر ان المراد انه لا ياتم المحتكر وان كان عليه اثم بانتظار الغلاء والقحط لنية السوء للمساكين
 (قوله وهو المختار) ذكره في المتن واخره في الهراية بدليله فدل على اختياره (قوله ولا يسع حاكم) اى يكره
 ذلك كما في النزاهة والشمى (قوله لقوله عليه السلام) لما غلا السعر في المدينة فقالوا يا رسول الله لو سمرت قد كره
 وتعامه كفاي المقاصد الحسنة واى لا رجوان التي الله وليس احدكم يطالبني بمظلة في دم ولا مال قال واسناده على
 شرط مسلم ثم اسنده الى جماعة من الصحابة بلفظ غلا السعر في المدينة قال فذهب الصحابة الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالوا غلا السعر فنهوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المعطي ان الله ملكا اسمه
 عمارة على فرس من حجارة الباقوت طوله مذبصرة يدور في الاصفار ويوقف في الاسواق فينادي اى لا يغلو كذا
 وكذا ألا يرخص كذا وهو صحيح ولم يصب ابن الجوزي في عدة في الموضوعات (قوله تعد يا حاشا) بينه الزيلعي
 وغيره بالبيع بضمف النجمة (قوله على الوالى) فانقرق بين المذهب وبين مذهبه الارام وعدمه افاده ابو السعود
 (قوله لو نفع) صوابه لو زاد (قوله لا يحل للمشتري) اى ان يأخذ بقدرا الحاكم (قوله رجع المشتري
 بالنقصان في الخبر لا اللهم) جعل الزيلعي وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير اهل البلد وعمله
 بان سعر الحبل يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا فيكون شارطا في الخبر مقدارا
 معينا باعتبار العادة وروى اللحم وقال قبله ولو اصاب طم اهل بلدة على سعر انشربوا اللحم وشاع ذلك فيما بينهم
 فاشترى رجل منهم خبزا بدينار او لحما فاعطاه البائع ناقصا لمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع عليه
 بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالمشروط وان كان المشتري من غير اهل تلك البلدة كان له ان يرجع
 بالنقصان في الخبر دون اللحم اه (تنبيه) اذا باع بغير ما سعه الحاكم اجازة لقاضي اى لا يفسخه وليس المراد
 انه متوقف على اجازة القاضي كما فهمه ابو السعود قال في التبيين وينبغي لقاضي او السلطان ان لا يهل
 بعقوبته اذا رجع اليه هذا الامر ولا بالتسبيل بأمره بان يبيع ما فضل عن قوته وقوت اهله على اعتبار السعة
 وينهاه عن الاحتكار ويعظه ويرجمه عنه فاذا رجع اليه ثانيا فعل به كذلك وهدده وان رفع اليه ثالثا حبه
 وعززه حتى يمتنع ويرزق عن الناس اه (قوله فيسعر عليهم الحاكم) عبارة القمستانى فيسعر وهي الاندب
 (قوله على ما قال ابو يوسف) من كراهة الاحتكار مطلقا وفيه ان هذا في الاحتكار لا في التسعير لان يكون
 اعتبار ذلك في التسعير ايضا وقوله يفتي جواب اذا قد علم ان التسعير انما هو عند التعدي في اقوتين وغيرهما
 (قوله والاحتياط) اى فيما اذا جلب حاما بجماعه ولم يد صاحبها اه حلي (قوله ولم يقيد بجماعه) اى من الاطلاع
 على العورات وكسر الزناج بالرى وفي المنع قال شيخنا ميرزا الدين ابن النخعة في شرحه ولم ار اطلاق
 التعزير في غير النظم الوهابى لاحد من المتقدمين (قوله ولعله اعتمد عادتهم) فكان لا يما في ذلك في زمانهم
 الامن يطاع ويرى ويتجاهر به (قوله وان للاستئناس) اى حبسها للتأنيص واصواتها (قوله ولا يخرج
 من ملكه باعتاقه) حتى اذا وجد ما قبل ان يأخذها القرا خذها الا ان قبضها غيره لما يأتى بعد (قوله اشد من
 ظلم الذي) لانه لا ناصر له الا الله وورد اشد غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصر الا الله تعالى (قوله
 اشد من ظلم المسلم) لانه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفر على
 ظالمه فيعذب بها بدله ذكره بعضهم (قوله خلا لما ذكر في مسائل شتى) حيث جعل حل المسابقة بالجعل قاصرا
 على الفرس والابل والارجل والرى (قوله فكان مندوبا) انما يكون كذلك بالهبة اما اذا قصد التلمس
 او الغفر او ترى شيئا من الظاهر الكراهة لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة
 معصية بالنية (قوله اما بدونه الخ) طاهره انه مرتبط بكلام الامة الثلاثة وما يأتى له فيقيد هذا المذهب
 وحينئذ يشترط الاقتصار على الاثني (قوله لومه بالعقد) اى ارباب القبض بحيث ينفقه ويقض له به ولا يرجع عليه
 فائس بمنزلة الهبة وفي المجتبى مانعه وفي بعض النسخ فان سبقه حل المال وان ابي حنيفة عليه اه وفي الهندية عن
 الخلاصة والمراد بالجواز الحل لا الاستحسان (قوله لانه يصير قارا) من القمر الذي يزداد تارة وينقص اخرى
 وهى القمر ارقار الان كل واحد من المقامرين يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه وان يستفيد مال صاحبه
 فيجوز ان لا يزداد والانتفاض في كل واحد منهما ورواه بالنص اه (قوله والام يحز) قال محمد في الكتاب ادخال

وفي المراج لو خاف الامام على اهل بار الهلاك
 اخذ الطعام من المحتكرين وقرع عليهم قادا
 وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بجبر بل
 للضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك
 ساوله بلارضاه وقلة الزيلعي من الاختيار
 واقره (ولا يكون محتكرا بحسب علة ارضاه)
 بلا خلاف (وتجلبوه من بلد اخر) خلافا للثاني
 وعند محمد ان كان يجب منه عادة كره وهو المختار
 (ولا يسع حاكم) أقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تسعروا فان الله هو المسعر القاضى الباطن
 الرازق (الاذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا
 فاحشافيسر بمشورة اهل الراى) وقال مالك
 على الوالى التسعير عام الغلاء وفي الاختيار ثم اذا
 سعه وخاف البائع ضرب الامام لو نقص لا يحل
 للمشتري وحلته ان يقول له بعتى عمتج ولو
 اصطلحوا على سعه والخبر واللحم ووزن نقصا
 رجع المشتري بالنقصان في الخبر لا اللحم لشبهة
 سعه عادة بخلاف اللحم قلت وافاد ان التسعير
 في القوتين لا غير وفيه صرح القمستانى في العامة
 اذا تعدى ارباب غير القوتين وظلوا على العامة
 فيسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف
 وينبغي انه يجوز ذكره القمستانى فان ابا يوسف
 يعتبر حقيقة الضرر كما في رقتدبر (يكره اسالة
 الجماعات) ولو في رجمها ان كان يضر بالناس
 نظرا وجلب والاحتياط ان يتصدق بها
 ثم يشترى بها الزهوب له مجتبى (فان كان بطريها
 فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر
 رجالات الناس برمي ذلك الجماعات عزروا مع
 اشد المنع قال لم يمنع بذلك جمعا اى الجماعات
 (المختص) وصرح في الوهابية بوجوب
 التعزير وبيع الجماعات ولم يقيد بجماعه وله
 اعتمد عادتهم وان لا يستئناس فباح كراه
 عصا في بيعتها ار قال من اخذها فبى له
 ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل يكره لانه
 تضيق المال جامع القتاوى وفي المختارات سبب
 دابته وقال هى ان اخذها لم يأخذها من
 اخذها وصرح في المجبى وجاز ركوب الثور وتحميه به
 والكراب على الجمل ولا جمل وضرب اذ ظلم الدابة
 اشد من ظلم الذي وظلم الذي اشد من ظلم المسلم

(ولا يار با سابقه في روى وافر) وانفل
والجار كذا في المتن والمجمع وقوله المصنف هنا
خلافا لما ذكر في مسائل شتى قتيبه (والا بل
و) على (الاقدام) لانه من اسباب الجهاد فكان
مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام
بالجمل وامادونه فيباح في كل الملاعب كباقي
(حل الخيل وطرد البهائم) لا يصير مستحقا ذكره
البرجدي وغيره روى انه روى بانه لا يستحق
يا شرط شي نعمه اعمدة رخص انتهى ومفاده
زوجه بالعقد كاي قول الشافعية فيبصر
شرط المال في السابقة (من جانب واحد
وحرم لشرط) فيما (من الجانبين) لانه يصير
خارا اذا دخل ثلثا محلا (ينهما) برص
كقولهم سدا يتوهم ان يسبقهما والا لم يجز
ثم اذ لم يبقهما احد من مزار سدا لم يبقهما
وفيما بينهما اهما سبق اخذ من صاحبه (و) كذا
الحكم (في المنفعة) فاذا شرط لمن معه
اصرا حرج وان شرطه لكل على صاحبه لا
درر ومجتي والمصارعة ليست يذعة لا
لتنهي ففكره برجدي واما الباقي بلا جعل
فجعل في كل شي كذا في روى رخص الشافعية
المسابقة بالاقدام والغير والغير والساحة
والصوليح والبندي والسفن وروى الجبر
واشائه باليد والشيء والوقوف على رجل
ومعرفة ما يدور من روى وافر واما بالحق
وكذا جعل كل لعب خطر لحاق تغلب سلامة
كرى رام وميد طية ويحل التفرج عليهم حينئذ
وحدث حديثا عن ابن اسحاق في حديث جعفر
الاعاجيب والفرابي من كل ما لا يقين كذبه
يقصد اسرجه لا يخلو بل وما يقين كذبه كان
يقصد ضرب الامثال والمواظفة وتعليم نحو
الجماعة على السنة الادمين او حيوانات
ذكره ابن حجر (ويستحب قلم اطافره) الالجماعه
في دار الحرب فيستحب توقير شارب اطافره
(يوم الجمعة) وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا
اخر اليه تاخيرا فاحشا فيكره لان من كان
ظفره طويلا كان رزقه ضيقا

الثالث انما يكون حيله للحوار اذا كان الثالث يتوهم منه ان يكون سابقا ومسبوقا فاما اذا كان يقين انه
يسبقهما لانه اوضح ان يصير مسبوقا فلا يجوز هندية وفيها الا اذا دخل محلا بينهما فقال كل واحد منهما
ان سبقني قلت كذا وان سبقك في كذا وان سبق الثالث فلا شيء له ونقله عن الخلاصة ثم ذكر بعد ما فيه فادخلا
بينهما ثالثا ولا لثالث ان سبقنا فالان لا وان سبقنا فلا شيء لثالثا وجوز استحسانا اه وهذا ايضا ان ادخل
الثالث له صورتان فليست بروى التبيين موزة بالثانية فقط قال وانما جاز لان الثالث لا يغرم شيئا على التقادير
كلم اقطعا ويقينا وانما يحتمل ان يأخذ من لا يأخذ فخرج بذلك عن ان يكون خارا فصار كما اذا شرط من جانب
واحد لان انما هو الذي يستوي فيه الجانبان في احتمال الغرامة اه (قوله اخذ منهما) اي جازله ذلك كما سبق
وحمل الاخذ منهما ان ذكره ذلك اما اذا ذكره شي معين فالظاهر قصر الحمل عليه (قوله وكذا الحكم في المنفعة)
فيعمل اذا دخل ثلثا كما اذا كانت المسئلة ذات اوجه ثلاثة وجعل الجمل للثالث ان ظهر العوالم معه وان كان
مع احدهما فلا شيء عليه (قوله فاشترط لمن معه الصواب ص) هذه صورة القمار لاحتمال الزيادة والنقص
في كل والحلال ان يجعل الجمل لزيد مثلا ان ظهر صوابه وان ظهر مع الآخر فلا شيء له (قوله والمصارعة الخ)
قال في جواهر الفتاوى ليست ببيدة وقد جاء الاثر فيها الا انه ينظر ان اراد التلوي بكرهه ذلك ويمتنع عنه وان اراد
تحصيل القوة ليقدر على المسئلة مع الكثرة فانه يجوز وبسبب عليه اه (قوله في كل شي) ظاهره روى الطير
والبرق والسفن والسباحة واما الصوليحان وهما الكثرة والقواعد فتعني بانه ام وكالذي بعده (قوله كباقي) اي
في مسائل شتى وقد ذكره المصنف والابن علي هناك (قوله المسابقة بالاقدام) مبتدأ وخبر ولا ادري وجه ذكر
هذه العبارة غير ان همت ان اقواعد فتعني بانه ام وكالذي بعده (قوله كباقي) اي في مسائل شتى وقد ذكره المصنف والابن علي هناك
التم والمحرر والله اعلم (قوله والبندي) اي المتخذ من الطين (قوله واشائه باليد) ليعلم الاقوى منهما (قوله
واشائه) لعل مراده التشابك بالاصابع لينظر من يثقل من غيره (قوله بل وما يقين كذبه) قال القتيبه رحمه
الله تعالى السمر على ثلاثة اوجه احدها ان يكون في مذاكرة العلم فهو افضل من النوم والثاني ان يكون
السمر في اساطير الاحاديث الكاذبة والسحر والفضول فهو مكروه والثالث ان يتكلموا بالموائمة ويحتنبوا
الكذب وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه افضل واذا فعلوا ذلك ينبغي ان يكون رجوعهم الى ذكر الله عز
وجل والتسبيح والاسمعة فار حتى يكون ختمه بالخير والسؤال عن الاخبار المحدث في البلدة وغير ذلك الخشائانه
لا بأس بالاختيار والاختيار خلاصة اه وهذا يقيد عدم حل جماع الاكاذيب اه وبأقوله في الفروع كراهة
النقص بما ليس له اصل معروف وظاهر قوله الاساطير الكاذبة يعم ما لو كان جمعه بقصد ضرب المثل الى آخر
ما في المؤلف (قوله وتعليم نحو الجماعة) عطف على ضرب (قوله واوجبوات) ككتاب كليله ودمته (قوله
ويستحب قلم اطافره) وقطعهما بالاسنان مكروه بورث البرص فاذا قلم اطافره او بر شعره ينبغي ان يذوق ذلك
الظفر والشعر الخ زوقان روى فلا بأس وان التماس في الكيف وفي المتفلسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء
كذا في الحانسية يذوق اربعة الظفر والشعر وشرقة الحنظل والدم كذا في العناية هندية (قوله فيستحب توقير
شاربه اطافره) الانسب في التعبير فيوقر اطافره وكذا اشار به وفي المخ ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه كتب اليه وقرأ الاطافير في ارض العدو قائم بالاح لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما
يمكن من دفعه باطافيره وهو نظير قص الشارب فانه سنة وتوقيره في دار الحرب للغاوى مندوب ليكون اهدى
في عين العدو اه ملخصا (قوله يوم الجمعة) ورد في بعض الآثار التي عن قص الاطافير يوم الاربعاء فانه بورث
البرص وعن ابن الحاج صاحب المدخل انه لم يقص اطافره يوم الاربعاء فتذكر ذلك قوله ثم رأى ان قص الاطافير
سنة حاضرة ولم يسمع عنده النبي قصه بها فالحق ما اصابه البرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال الم
تسمع نبي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يسمع عندي ذلك فقال بكيفك ان تسمع ثم سمع صلى الله عليه وسلم على
بذنه فزال البرص جميعا قال ابن الحاج رحمه الله جددت مع الله قوة اى لا تخالف ما سمعت عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ايدوا في حديث آخر أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من فوجا واخرجه
الحاكم من طريقين آخرين لا يبدو جنداه ولا برص الا يوم الاربعاء ذكره بعضهم عيادة المريض يوم الاربعاء وفي
منهاج الحامى وحب الايمان للشيخ ابن الدعاة استحباب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله

عليه وسلم استحبابه على الاحزاب في ذلك اليوم ذلك الوقت وكان جابر يقرئ ذلك في مهماته وذكر انه ما بدى
شي يوم الاربعاء الا تم فينبغي البدء بخواتم التدريس فيه وسئل صلى الله عليه وسلم عن يوم الخميس فقال يوم
قضاء الجوارح لان ابراهيم الخليل عليه السلام دخل فيه على ملك مصر فقضى حاجته واعطاه هاجر ومن ثم
زيد في رواية والدخول على السلطان اه (قوله اعاده الله من البليات) ووردا انه يخرج منه داء ويدخل فيه شفاء
(قوله يعني كقول علي رضي الله تعالى عنه) مشرا بكل حرف الى اسم اصبح من النبي واليسرى وسأني انه باطل
عنه (قوله قتلوا الخ) هما بيتان من مجز واليزر يكسر الباء الموحدة فيهما (قوله وجهها وجها) وفيه البسطة
بالسجدة التي ترفع عند الشهادتين والتميم باليمنى (قوله ولم يثبت في اصابع الرجل نقل) في الهندية
عن الفرأب وينبغي ان يكون ابتداء قص الاطافير من اليد اليمنى وكذا الانتهاء بها في اليد اليسرى ويحتمل
بايمهما وفي الرجل يقتصم اليمنى ويقتصم اليسرى اه (قوله انه يستحب كيف ما احتاج اليه) قال في الخاتمة
رجل وقت قلم اطافره وحلق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جوار ذلك في غير يوم الجمعة واخره في يومها تاخيرا
فاحشا كان مكروها قال من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره تبرا كالا لاشبار فهو
مستحب اه وحكى ان هارون الرشيد سأل ابا يوسف رحمه الله عن قص الاطافير في الليل قال ينبغي فقال
ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر اه (قوله وما يعزى الخ) كلام مستأنف مبتدأ خيره قال
شيخنا (قوله ويستحب حلق عاتقه) قال في الهندية وينبغي حلق العاتق من تحت السررة ولوعالج بالنورة
في العاتق يجوز كذا في الفرأب وفي جمع الجوامع حلق عاتقه بيده وحلق الجمام جاز ان غرض بصره توارخانية
(قوله وتقليم يذنه) بخوار الزالة الشعر من ابطيه ويجوز فيه الحلق والتف اول وفي المجتبى عن بعضهم كلاهما
حسن ولا يحق شعر حلقه وعن ابي يوسف لا بأس به (قوله وكذا تركه) اي تحريرا كانه يذنه عبارة المجتبى وهي بعد
مارق لم بعض المشايخ المستحب ان يلقم اطافره ويحني شاربه ويحلق عاتقه وتقليم يذنه بالاعمال في ككل
اسبوع مرة والا فضل يوم الجمعة فان لم يفعل في كل خمسة عشر فان لم يفعل فلا عذر في ترك ذلك في اوراق
الاربعة ويستحق الوعيد اه (قوله حلق الشارب بدعة) وقع في بعض عبارات التعبير بالقص وفي بعضها
التعبير بالحلق في الهندية ذكر الطحاوي في شرح الآثار ان قص الشارب حسن وتقديره ان يؤخذ منه حتى
يقص من الاطراف وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والحلق سنة وهو احسن من القص هذا قوله رحمه
الله تعالى وما احببه رحم الله تعالى كذا في محيط السرخسي اه وعبارة المجتبى وحلق الشارب بدعة
والسنة فيه القص مع حلقه سنة تنسبه الى ابي حنيفة وما احببه والقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى
من الشفة العليا سنة بالايجاع (تنبيه) تف القتيق بدعة وهما جانبان العنققة وهي شعر الشفة السفلى كذا
في الفرأب ولا يثبت انه لان ذلك يورث الاكثة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القتيبة اه
(قوله ولا بأس بتف الشارب) الظاهر حلقه على القليل والتعبير بلا بأس يقيد ان الاولى تركه لما انه يورث وقار
كما ورد (قوله والسنة فيها القبضة) والقص فيها سنة وهو ان يقبض الرجل لميته فاذا زاده بها على قبضة قطعه
كذا ذكر محمد في كتاب الآثار عن الامام رضي الله تعالى عنه قال وبه تأخذ اه محيط السرخسي (قوله الخ) الخ
محول على ما اذا قصدت التشبه بالرجال وان كان لوجع اسبابه فلا بأس به كذا في الهندية عن الكبري ويدل على
هذا التقيد المعنى الذي ذكره (قوله واما حلق راسه) في روضة الزندوسقي ان السنة في شعر الرأس اما الفرق
واما الحلق وذكر الطحاوي ان الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة توارخانية ولا بأس بالرجل ان يحلق وسط
راسه ويرسل شعره من غير ان يثقله وان ذلك مكروه لانه يصير شاربها من الكثرة والجحوش في ديارنا
ويجوز حلق الرأس وترك القودين ان رسلها ما وان شدها على الرأس فلا قية بكره القزع وهو ان يحلق البعض
ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة اصابع كذا في الفرأب وفيها كان بعض السلف يترك سبيله وهذا اطراف
الشوارب اه (قوله وروى مذاكرة العلم) اي مع النية الحسنة قال في الهندية طلب العلم والذقة فريضة اذا سمعت
النية افضل من جميع اعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا سمعت النية لانه اعم لكن بشرط ان لا يدخل
النقصان في فراغه وصحة النية ان يقصد وجه الله تعالى والاخرة لا طلب الدنيا والجاه ولو اراد الخروج
من الجهل ومنفعة الخلق واحياء العلم قيل نعم نيته ايضا كذا في الذخيرة لا كدرى فان لم يقدر

وفي الحديث من قلم اطافره يوم الجمعة اعاده الله
من البليات الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام
در روى صلى الله عليه وسلم من قلم اطافره
من العالم ثم مد عنه ايداعني كقول علي رضي
الله عنه (قوله الطفاكم سنة وادب) (عينا خوابس
بساها او خب) وبانه ونماه في روى انه صلى الله
الساعة وفي شرح الغزوية وروى الى الخصر
عليه وسلم بدأ بمسحته اليمنى الى الخصر
ثم يقتصم اليسرى الى الابهام ويقتصم باليهام
اليمنى وذكره الخزاز في الاحياء ووجهها
ولم يثبت في اصابع الرجل نقل والاولى
تقليمها كقولها قلت وفي المواهب الهدية
قال الحداد ابن حجر انه يستحب كيف ما احتاج
اليه ولم يثبت في كفيته شي ولا في تبيين يوم له
عن الذي صلى الله عليه وسلم وما يعزى من الظم
في ذلك الامام على ثم لا ينحرف قال شيخنا اه
باطل (و) يستحب (حلق عاتقه ونظف يذنه
بالاعمال في كل اسبوع مرة) والافضل يوم
الجمعة وجاز في كل خمسة عشر بدعة وقيل
الاربعة مجتبى وفيه حلق الشارب بدعة وقيل
سنة ولا بأس بتف الشارب وفيه قطعت شعر راسها
والسنة في القتيبة وفيه قطعت شعر راسها
انت ولغت زاد في البازية وان باذن الروح
لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم
على الرجل قطع لميته والمعنى المؤثر التشبيه
بالرجال انتهى قلت واما حلق راسه ففي
الوهابية قال
وقد قيل حلق الرأس في كل جمعة
يجب وبعض الجواز بعد
لعمل به فالاول افضل لانه متعدد وروى
مذاكرة العلم سبعة خبرين احب اليه

عاشا عنهم بالصالحات المكتوبة والسير الهم افضل ان امكدهم ولاخ الكبير مثل الاب بعد الاب وكذا الحدوان علا
والاحث الكبيرة والخاله مثل الام بعدها وانهم مثل الاب في الصلة على قول وماعد الوالدين وان عليا ولاخ
والخاله يكتب في المكتوب او لهدية والسير الهم افضل ان قد رولس فيه مقدار من الزمن معين بل لا يقطع الوصلة
بينهم في كل زمان كثر وعذ في الصلة عشر خصال رضي الله تعالى وادخل السرور وافراح الملائكة وحس
النساء وادخل النعم على البليس والزيادة في العمر والبركة في الرزق وسرور الاموات وزيادة المودة وزيادة اجر بعد
موتهم لانهم يدعون له كلما ذكره واحسانه واختلاف في تأويل زيادة العمر بها فقال بعض هو على حقيقته وقيل
زيادته بان يكتب له ثواب بعد موته وقيل بان يكون له علقا طوله في اللوح المحفوظ على صلته وتماه فيه (قوله)
وبسم الله على اهل الذمة في الهندية قال مجاهد اذا كتب الى اليهودي او النصراني في الحاجة يكتب بالسلام
على من اسبغ الهوى اه (قوله كما ذكره للمسلم مصالحة الذي) هو في غير الحار اما الحار فقال في الفسنة ولا بأس
بمصالحة المسلم به انه النصراني اذ يرجع بعد العيبة ويتأذى بترك المصالحة اه ولما ذكر محمد رحمه الله تعالى الاكل
مع الجورى ومع غيره من اهل الشرك انه هل يحرم ام لا وحكى عن الامام عبد الرحمن الكاتب انه ان ابتلى به
المسلم مرة او مرتين فلا بأس به واما الدوام عليه بكرة كذا في المحيط وفي اضية النوازل المجموع والنصراني اذا
دعا رجلا الى طعامه تذكره الا بانه وان قال اشترت اللحم من السوق فان كان الداعي نصرانيا فلا بأس به
وما ذكره في النوازل في حق النصراني مخالف (رواية محمد رحمه الله على ما تقدم هندية عن الذخيرة) قوله فاولها
هكذا اي بالتقيد بقوله له حاجة (قوله المتن) اي تنوير الابصار واذا المصنف ان في كراهة بداهة بالسلام
قولين والصحيح الكراهة وذكر في الهندية اقوال ثلاثة نالها التفصيل بين الحاجة فلا يكره وعدمها فيكره (قوله)
وهو الاحسن لان الحكم الاصل هو الكراهة وعدم الكراهة لعارض الحاجة وفي التبيين ولا بأس بالسلام
على الذي ولا يريد على قوله وعليكم فانه عليه السلام لم يرد حين ردى على اليهودى ولا يبدأ بالسلام لان فيه تعظيمه
وتكرمه وان كان له حاجة اليه فلا بأس بداهة ولا يدعوه بالمعفرة ولودعاه بالهدى جاز لانه عليه السلام قال
هم امة قومي فانهم لا يملكون ولودعاه بطول العمرة قيل لا يجوز لان فيه اتماهى على الكفر وقيل يجوز لان في
طول عمره نفع مسلمين بداهة الجزية فيكون دعاء الهم اي للمسلمين (قوله اي الاسلام خير) ي خصال الاسلام
قوله وتعرف من) فترد الامن الاقرار (قوله فاضطراره الى اضية) هذا عند الامكان وعدم خشية الضرر وهو
لان بقصد من المروءة على عين اكابر المسلمين من العلماء والاشراف ويجعلونه قرة (قوله وكذا يخص منه القاص) في
التجارية المأخوذ وفي الهندية وباني السكافر والمستدع بوجه مكفهر اى عوس وفي المجتبى قال محمد بكرة
السلام على مساق اذا كان معلنا او افلا ومحمد اذا لم يعف من الماء ان اوله معه ضرورة (قوله واما من شك فيه)
اي هل هو مسلم او غيره واما الشك في كونه فاستأصا لاصلا ماعلا اعتباره بل ينظر بالمسلمين خيرا (قوله على العموم)
اي اذا خذ من قوله صلى الله عليه وسلم على من عرف ومن لم تعرف (قوله ان الحديث المذكور) وهو قوله صلى
الله عليه وسلم وتقرأ السلام على من عرف ومن لم تعرف اى انه باق على عونه لا يخص منه احد ولكن كان
حكمه في السنة الاسلام حيث كان غيرا لقوله (قوله فلا بأس) المتبادر منه ان الاول عدم الرد (قوله ولا
يزيد على قوله وعليك) لانه قد يقول اسم ان الموت او اسلام يكره السين اى الجارية (قوله نجيلا) اى لكونه
كافرا لما تعظم له لهذا القصد الظاهر انه لا يكره وان كان يكره ويجوز (قوله ان نوى بقلبه) واما اذا لم نوى شيئا
بكره كما في الشك وذكر التبرى اخذ من سائر ما له لا يكره وليس بعد انشئ الرجوع اليه والظاهر ان الذي
ليس بقيد (قوله ولا يجب رد السلام السائل) ولما في الباب كالا يجب رد السلام على التماس في المحكمة كذا
في احكامية (قوله ولا من يسلم وقت الخطبة) لان السلام نية الزاين وليس هذا وقت زيارة كالحال في المسجد
لترأة وانما يصح ولا نصرا صلاة ويسمع ان لا يجيبوا الا في اضية كالسلام عند مذكرة العلم وعند الاذان
ولا فامة وانما لا يرد في هذه المواضع كذا في الفتاوى ومع بعضهم الوجوب حال التسلاوة (نفيه) يسلم
ايراك على المائى وانما على اتقاء وقابل على التماسه على الكبر خلاصة ويسلم الذي يأتى من
حلته وذلك لان وضع السلام بما هو راءه خوف من الملاقين ومن احدهما في الغالب او التواضع المناسب
حال المؤمن او المتعظيم في السلام بقصد سران اما لسبب وذا را استدفاعا مكرهه فلا يك يسلم على المائى

و غلام

والقائم على انقاعه لازالة الحواف واقتليل على الكثير للترضع والصغير على الكثير للتوقير وهذا في غير الوارد
اما هو فينبى اكل حال سواء كان صغيرا او كبيرا او قليلا او كثيرا ذكره العارف سنان ونسبه الى النووي والقواعد
نوافقه واختلفوا في ايها افضل ابراهيم الرادوقيل المسلم محيط (قوله ولو قال يا فلان) اي بهذا الفاظ وعبارة
العارف سنان في تبين المحارم فتبين المراد التعيين بالاسم وجعل فيه خلافا وعبارة رجل كان جالسا
في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه بعض اقرب سقط السلام عن المسلم عليه وقيل
ان سمي وجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمر ولا يسقط (قوله سقط) لان قصده التسليم على الكل
يجوز ان يشار للجماعة بخطاب الواحد هندية وفي تبين المحارم ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد
عنهم اه (قوله بدليل حل ذبحته) هذا اليمين اذا كان الذبح فرضا ولا يحضر في اقتراضه وسيأتي تضعيفه
ولعل وجهه انه اذا كان ذا كراة تعرض التسمية فاذا اتى بها كفاه فتاب ذكره عن الغرض (قوله وشرط في الرد
وجواب العاطس اسماعه) كما لا يجب الرد الا بالاستماع غيبانية (قوله فلو اصر بره فخر بك شفتيه) وهل
يشرط الجهر بحيث لو كان يسمع السمع (قوله والصبي) اي الذي يعقل واختلف في التسليم على
المصبيان فقيل لا يسلم عليهم وقيل التسليم عليهم افضل وبه اخذ الفقيه (قوله ويسلم على الواحد بلفظ الجمع)
قال في الهندية ينبغي لمن يسلم على احد ان يسلم بلفظ الجماعة وكذا الجواب سراجية وهل الابتغاء للاستئذان
في السلام وللوجوب في الرد والاستئذان فيهما مجرى والافضل للمسلم ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
والجيب كذلك يرد وبأني وواو العطف في قوله وعليكم السلام وان حذفها جزاء ولو قال المبتدأ سلام عليكم
او السلام عليكم فله الجيب ان يقول في المصوتين سلام عليكم والسلام عليكم وبالا ف واللام اولي تناوخانية
(قوله ولا يزيد على وبركاته) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم مال كل شيء انتهى ومنتهى السلام البركات اه
محيط (قوله على الفور) ظاهره انه اذا اتره لغيره ذكره فخر بما ولا يرتفع الاثم بالرد بل التوبة (قوله ويجب رد
كتاب اخية) لان الكتاب من لغائب بملة الخطاب من الحاضر مجتبي واناس عنه غافلون (فرع) ان سلم ثانيا
في مجلس واحد لا يجب رد انما في تناوخانية (قوله يجب عليه ذلك) لانه من ابصار الامانة المستحقا و ذكر محمد
رحمه الله في باب الجعائل من السير حد بثايدل على ان من بلغ انسا سلاما من غائب كان عليه ان يرد الجواب
على المبلغ الا انه كذلك على الغائب انتهى هندية عن الذخيرة وكان الاول طلب لكونه احسن اليه بابلاغه
السلام وهل جزاء الاحسان الا الاحسان وهل الرد على المبلغ واجب ظاهر عبارة الامام محمد بن
(قوله لومه لنا) يفتى عنه ما سبق وفي الهندية به جيران لومهم بتركون الشرحيا منه وان اطهر خشونة
يريدون القواش به ذر في هذه المسألة طاهرا انتهى (قوله كاكل) ظاهره ان ذلك مخصوص بحال
وضع القيمة في انهم والمضغ اما قبل وبعد فلا يكره لعدم الجزومة صرح الشاذلية وفي وجيز الكردى مرعى
قوم بأكلون ان كان محتجا وعرف انهم يدعون سلم ولا فلا انتهى وهذا ينضوي كراهة لسلام على الاكل
مطابقا لا فيجاء ذكره (قوله كمالى) الاولى حذف الياء (قوله وقارئ) وروى عن محمد مستمع خطبة برد في الذخيرة
الخلاف بين ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بناء على انه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ
من الخطبة على قول محمد برد وعلى قول ابى يوسف لا انتهى (قوله وانه لا يجب رد سلام عليكم بحزم الميم)
كاه لمخافة السنة التي جاء بالتركيب العربي ومثله فيما يظه والجمع بين ال والتثنية واما اذا اتى به مجردا
هتما فظاهر وجوب الرد لانه على حذف تقديره ملاهى او سلام الله كما ذكره ابن هشام في المغنى (قوله يقول
السلام علينا الخ) ويسلم في كل دخلة تناوخانية (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون مسلما على الملائكة
الذين معه وصالحى الجن الحاضرين وغيرهم وه لو ان الجن مكفون بما كلفناه ومقتضاه انه يجب عليهم الرد
ولا يخرجون عنه الا بالاستماع ولم ارحكمه وقد يقال انهم امرؤا بالا تناوخ عن اعين الانس لعدم الانس
والجينة ورد طاهر امن قبيل الاعلان فتدبر (قوله الا اذا لم يخط) فالكرهة للتخطى الذى يلزمه غالبا
الا بداهة واذا كانت هناك الفرجة يجر منها لا تخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مفهومه (قوله في الصلاة) اي
وهي كانت في المسجد فم الدليل اياه اذا كان ذلك جائزا في الصلاة وهي افضل الاعمال والصلاة فلان تجوز
في المسجد وهو دونها اولى (قوله احب الاسماء) اي اكثرها نوبا (قوله عبد الله وعبد الرحمن) لما رواه

الله وعبد الرحمن

وأى ذلك خاتمة (قوله يجراره) بكسر الجيم جمع جرة وهو ما يعمل من الخنزف ويجمع بضاعة على جر فأموس
(قوله وقيل لا الأباذنه) قال في الخاتمة والوجيز وهو الأصح فهو ما قولان مصححان (فرع) العين والحوض
الذي دخل فيه الماء بغير امرار أو احتيال فهو بمنزلة النهر الخاص (قوله إذا كان يجدها بقره) ليس في ملك
أحد هندية وإنما جازته المنع والحالة هذه لعدم الضرر (قوله بشرط أن لا يكسر صفته) الصفه بالفتح والكسر
جانب النهر مغرب وفي الديوان بالكسر جانب النهر والفتح جماعة الناس اه ويجمع المفتوح على صفات كجة
وحبات والمكسور على صنف كعدة وعدد (قوله ونحوه) كالحوض والبئر (قوله لأن له حينئذ) أى حين أذ لم يجر
مأميا جازمه يحصل به مقصوده (قوله المسلمون شركاء في ثلاث) شركة إباحة لا شركة ملك فمن سبق إلى شيء
من ذلك في وعاء وغيره وأحرزه فهو أحق به وهو ملك له دون من موافق يجوز له عليه جميع وجوه التملك وهو
موروث عنه ويجوز فيه وصاياه انتهى تلبي عن الاتفاقى (قوله في الماء) وذلك لوجوده في محله بإيجاده تعالى فبني
مباحا حتى يجر زجوى (قوله والكلأ) أى الحشيش النبات نفسه فلا يملكه من نبت بأرضه فمن قطعه وأحرزه
ملكه بخلاف النجر إذا نبت بأرض إنسان ملكه لأنه من أجزأ أرضه والنص ورد في الكلأ بخلاف القياس
(قوله والنار) يعنى إذا أوقد النار في مفازة فأنها تكون شركة بينه وبين الناس أجمع حتى لو جاء إنسان وأراد أن
يستضيء بضوء هذه النار أو أراد أن يحيط نوباله حول النار أو يسطي بها زمن البرد أو يخذ منها سرايا
لا يكون له صاحب النار منعه أما إذا أوقد النار في موضع مملوكه فأن له منعه من الاتقاع بملكه فاما إذا أراد
أن يأخذ من قتيلة سرايا أو شيئا من الجرفان لصاحب النار أن يمنع من ذلك لأنه ملكه اتفاقى عن شيخ الإسلام
والكلأ ما أتبط وانتزع على وجه الأرض ولا يكون له ساق وما كان له ساق فهو شجر والشوك كالكلأ والغير
والزرنج والغير وزج كالنجر ومن أخذ من هذه الأشياء ضمن اه خزائن المفتين والخطب في ملك وجعل ليس
لأحد أن يحتطبه بغير إذنه وإن كان في غير ملك فلا بأس به ولا يضر نسيته إلى قرية أو جماعة ما لم يعلم أن ذلك
ملك لهم وكذلك الزرنج والكبريت والتمارق والروح والأودية مضمرات ويملك المخطب الخطب بمجرد
لاحتطاب وإن لم يشده ولم يجمعه ولو أخذ الماء من أرض الغير التي جعلت لمحلة فلا شيء عليه وإن صار الماء ملحا
فليس له أخذه والطين الذي جاء به النهر في ملك إنسان لا يجوز لأحد أخذه وضمن أن أخذه بلاذن (قوله فيقال
للمالك الخ) أى أن لم يجد كلاً في أرض مباحة فيري من ذلك الأرض هندية (قوله وهو يخاف على نفسه ودابته
الطعن) أى الهلاكية (قوله إذا كان فيه فضل عن حاجته) أما إذا كان لا يكتفى لأحدهما فأنه يترك للمالك
نهاية (قوله فصار تغير الطعام) لأحاجة إليه لانفهامه من قوله كطعام عند الخمصة (تنبيه) الشقة إذا كانت
تأنى على كل الماء بان كان جسداً ولا صغيرا في الوارد عليه كثرة قال بعضهم لا يمنع ولا كثره أن يمنع لأنه يلحقه
ضرر بذلك كفى الأرض اه (قوله الأولى أن يقاتله بغير سلاح) هذا بشرط أن لا يجوز أن يقاتله بالسلاح حيث
جعل الأولى أن لا يقاتله به انتهى زيلعي (تنبيه) في الذخيرة والمنية عبد اوصى أوصاه ملاً الكوز من ماء الحوض
وأراق بعضه فيه لا يحل لأحد أن يشرب من ذلك الحوض لأن الماء الذي في الكوز يصير ملكاً لا أخذه فإذا
اختلف بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يحل شربه ولو أمر صباؤه وأمه بآتيان الماء من الوادي أو الحوض في كوز
لجاء به لا يحل لأبويه أن يشربا من ذلك الماء إذا لم يكونا فقيرين لأن الماء صار ملكه ولا يحل لهما الأكل أى
والشرب من ماء بغير حاجة وعن محمد يحل له ما ولو غنيتين للعرف والعادة حوى عن الدراية وفي هذين الفرعين
سرح عظيم (قوله أى حفره) وأخراج الطين منه (قوله من بيت المال) أى مال الخراج والمزنية دون العشر
والصدقات لأنها لا تقرأ وذلك لأن بيت المال الممروع منها مصلح المسلمين وذلك منها (قوله يجر الناس
على كربة) لأن في تركه ضرراً على الناس وقيل ان يبقى العوام على المصالح باختيارهم فيصيرهم الامام فيخرج له من
بطيقه ويجعل المونة على المياهير الذين لا يطبقونه كجبهه الجيش اه حوى (قوله ويجوز من ابي منهم على ذلك)
دفعاً للضرر والعام وهو ضرر الشر كما بالضرر الخاص مع أن في مقابلته هو لا أن تنفعه بخصه (قوله وقيل
في الخاص لا يجبر) ويجبر في العام لأن فيه دفع ضرر عام عن بقية الشركاء فيجوز بالأم ضرر خاص بل يحصل له
نفع بمقابلته بخلاف الخاص فإنه ليس فيه ضرر عام بل خاص والفرق بين النهر الخاص والعام أن ما تجب فيه
الشفعة خاص وما لا تجب فيه عام واختلف المتأخرون في تعدد ذلك ولكن أحسن ما قيل فيه من أنه لا يدهوان

الشركاء في النهر ان كانوا دون المائة فالشركة خاصة يستحقونها الشفعة وان كانوا مائة فصاعدا فالشركة عامة
لا تجب الشفعة لكل وانما تكون للجارية التي تلي عن الاتفاق (قوله وهل يرجعون) اي على الابي على القول
بعدم اجبارها (قوله عليهم من اعلاه) يانه ان الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فوثة الكرى على كل واحد عشر
الى ان يجاوزوا رضى احدهم فيقتطعون المونة على الباقي تساعا واذا تجاوز الكرى ارضه قيل له ان يفتح الماء
ليسقى ارضه لانه الكرى في حقه وقيل ليس له ذلك ما لم يفرغ شركاؤه ضيا لاختصاصه بالانتفاع بالماء دونهم
انتهى مكي عن البرهان (قوله فان جاوزوا رضى رجل منهم برى) ان جاوزها بقامها وقيل ان جاوز فوثة نهر وهو
مروى عن محمد لان له ان يدخل الماء من اى جزء اراده من ارضه قال في المصباح فوثة الطريق بضم الفاء
وتسديد الواو مفتوحة فقه وهو اعلام وفوثة الزقاق مخرجه وفوثة النهر فقه ايضا والجمع افواه على غير قياس اه
(قوله بالخصص) لان كل واحد منهم ينتفع بالامفل كما ينتفع بالا على لانه يحتاج الى تسهيل الفاضل من الماء فانه
اذا سد عليه فاض الماء على ارضه وافسد زرع (قوله كما يستوفون في احتقاق الشفعة) الذي في التبيين فلهذا
يستوفون في احتقاق الشفعة به اه وهو الاول في قدر برهان حق الشفعة لا يتخضع (قوله ولا كرى على اهل الشفعة)
لانهم لا ملكت لهم وانما حقهم في الشرب اذ وجد الماء ففسكوا تساعا والكرى انما هو على الاصول وقيل
يجبرهم الامام عليه مكي عن البرهان وفي التبيين لانهم لا يحصون اهل الدنيا كلهم لهم حق الشفعة ومونة
الكبرى لا تجب على قوم لا يحصون انتهى (قوله استعسانا) وجهه ان الشرب مرغوب فيه منتفع به ويمكن ان
يملك بغير ارض بآثار الوصية وقد يبيع الارض دون الشرب فيبقى له الشرب وحده والقياس ان لا تنص
الدعوى به لان الشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام بشرط الدعوى ان يكون المدعى معلوما (قوله لم يكن له
ذلك) الا ان يقيم صاحب الارض بينة ان النهر له هندية (قوله وان لم يكن في يده) اي النهر (قوله ولم يكن جاريا)
اي ولم يكن معلوما جريانه له في الماضي افاده في الهندية (قوله فعليه البيان) وان لم يقيم بينة فالنهر لصاحب
الارض هندية وكونه محفورا في ارض المدعى عليه لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة جوى (قوله وانه قد
كان له مجراة) الواو بمعنى اولان الدعوى في ملك النهر اوفى حق الاجراء قال في التبيين فيقضى له لاتبائه بالجهة
ملك الرقبة اذا كان الدعوى فيه اوحى الاجراء بانبات المجرى من غير دعوى الملك اه (قوله وعلى هذا المصنف)
مبتدأ وخبر قال في خير مطلوب لكن لا بد ان يقول لا بد ان يقول في الدعوى مصب الوضوء والمطر او غيرهما للثبوت انتهى
جوى (قوله فحكم الاختلاف فيه) اي الاختلاف الواقع بين المدعى والمدعى عليه (قوله اختصوا في الشرب)
فادعى بعضهم زيادة على حظ صاحبه (قوله لانه انقصوا) اي لان حق الاراضى بالشرب هو المقصود
والحاجة اليه تختلف باختلاف الاراضى وكثرتها والظاهر ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضه
وبقدر حاجته (قوله لان المقصود الاستطراق) اي وهو لا يختلف باختلاف الدار (قوله وليس لاحد من
الشركاء ان ينشئ منه نهرا او ينصب عليه رعى) لان في ذلك كسر ضعة النهر المشترك وشغل الملك المشترك بالبناء
وفي الكسر تغيير الماء عن مسقه (قوله ولا يضرب نهرا) بان لا يكسر مسقه (قوله ولا يجه) بان لا يغيره
عن مسقه ولا ينقصه اه فيلزم فلا يجوز لاحد المنع لان المانع من الانتفاع بالماء مع بقائه على حاله مؤمنف
فصاعدا الا ان يغيره لادفع الضرر عن نفسه (قوله او الدالية) هي جذع طويل بركب تركيب مذاق الارزق
رأسه مغرفة كبيرة يستقى بها وقيل هي الدولاب اه تبين (قوله وجسر) هو ما يعبر عليه ويكسر وجهه اجسير
وجسور وقاموس (قوله او فطرة) الفرق بينها وبين الجسر ان الجسر اسرسم لما يوضع ويرفع مما يكون متخذ من
الارواح والخشب والفطرة ما يتخذ من الابر والجرب يكون موضوعا ولا يرفع زباني وقال البدر العيني الجسر اسرهم
من الفطرة لانه يكون من الخشب والقراب افاده المصنف وانما منع عما ذكر لان الدالية بمنزلة الرعى وفي الفطرة
والجسر اشغال الموضع المشترك فيمنع منه ولا يكون ذلك الا برضاهم (قوله او يوسع قم النهر) لان فيه كسر مسقه
ويريد على قدر حقه في اخذ الماء ولو كانت الفسحة بالكوى لانه اذا وسع حبس الماء في ذلك المحل فدخل
في كونه اكثر مما كان يدخل جوى (قوله بفتحها) وقد تضم المكاف في المقرد جوى وأدسكين والجمع (قوله
الثقب) اصله ثقب البيت ويستعار لفتح الماء الى المزارع والجداول مغرب (تنبيه) اراد بفتح كواه وتسقيها
من حيث العمق اما ان يعلم عمقه حين الشفعة فانه يسفل حتى يعود الى الحالة الاولى ولا يمكن من الزيادة على

۱۵۰

القديم ونوعه في بعض النسخ يسمى رميا كوى مثل هذا البرجاء وادمنع قاله ابقية ابو جعفر وان اراد رفع الكوى ليقل ماء ارضه فله ذلك لان الرفع كبس بعض النهر وله كبس غيره كله فضلا عن بعضه ولو كان لكل كوى صفاى معدود في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيد كوة وان لم يضرهم لانها خاصة بخلاف النهر الاعظم لانه شق غير اخذ آفة كوى بالاول اه حوى ملخصا لكنه نقل بعد ما نصه لو اراد الاعلى في نهر خاص به كوى سد بعضه وادفع البعض الى ارضه ليس له ذلك للاضرار بالاخر اه فان حمل الاول على ما اذا كانت الكوى في انهر لعام رل اشافي وحده (قوله ادبوق نصيبه الى ارض له اخرى الخ) لانه اذا فعل ذلك يخشى ان يدعى حق الشرب لها من هذا النهر اذا تقدم العهد ويستدل على ذلك بالمحذور لا براء الماء فيه اليها وكذا لو اراد ان يسوق شرابه في ارضه الاولى حتى ينتهي الى الاخرى لانه يستوفى زيادة على حقه (قوله ليس له) اي للارض وذكر الضمير باعتبار المصان (قوله ولهم نقضه بعد الاجازة الخ) لان كل واحد منهم يكون معبرا نصيبه لصاحبه فيرجع فيها هو او ورثته اي وقت شاؤا لان العارية غير لازمة وليس هذا سعي ولا اجارة لان مباداة الشرب بالنشر باطلة وكذا الجارة الشرب لا يجوز افاده الزبطي (قوله وليس للاعلى سد النهر الخ) قال المجوزي في شرحه وليس لاحد ان يسكر انهر او يسده على الاسفل بل يشرب بحسته لان فيه احداث شي في وسط النهر ورقبه مشتركة فلا يجوز لبعضهم تغييره الباقي فان تراخوا على سكر الاعلى حتى يتم خطه او كل في ثوبه جاز ولكن ان امكنه بياب وغوه فلا يعبدل الى الطين والحجر ولا يضر شركائه الا ان يرخوا اولو يصل الماء الى اراضيهم الا بالسكربدا بالاسفل ثم يمن عليه ولا يعكس لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه اهل اسفل النهر امرأ على اهل الاعلى حتى يرواه والماء الذي يضرمون الجبل والوادى اختف فيه قيل لاهل الاعلى السكر والمنع عن اهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار باهل الاسفل بمنع الماء فوق الحاجبة واختاره السرخسي وقيل انه لما دخل الوادي كان كلاما في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب فيه الا ان يكون السيل المنحدرا وتنشر على وجه الارض فيكون لمن سبق يده اليه هندية عن الوجيز (قوله ساكتها غيرها كن هذه الدار) مبتدا وخبر (قوله لان المارة ترداد) وه حتى المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع اه زباني وفيه انه قد يطول الزمان ويبيع الحق لا يمر لها فيدعي المشتري انه ق مرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق (قوله وبورث الشرب) كارت المال لان الورثة خلفاء الميت في حقوقه واملاكه فيقومون مقامه فيما لا يجوز عليهم بعضه وتخرج كدين وفرد وخز حوى (قوله ويوصى بالفنفاع به) لان الوصية اخت الامرات فيجري حكمه فيها وتعتبر وصيته من حيث قول بعضهم يسأل من المتوفين من هل ذاك الموضوع فاذ لو استقر بمائة مثلاً به شرخروجه من الثلث واكثرهم على به يضم الى هذا الشرب حريب من الارض من اقرب ما يكون من هذا الشرب ونظر كما يشتري به شرب وبدون شرب ويكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك المقدر من الثلث وهذا كانت توصية فتردى الى ابيع كوصية للمنفرد اما اذا الوصى بثلاث شره بغير ارضه في سبيل الله او الحج او الرقاب كانت هذه وصية بيع الشرب لانه لا يمكن ان يحج او يعاون الرقاب بعين الشرب وانما يمكن بینه والصيغة بيع الشرب بلا ارض باطلة افاده في الهندية (قوله اما الايصاء ببيعه فباطل) مستغنى عنه بقول الحنفى بعد ولا يوصى بذلك (قوله لانه ليس بماذا متقوم) ولتعريفه ولم يشهد المدعي فيه للعالم (قوله واحويه) رحما ما ذكرهما الحنفى (قوله بذل خلغ) مما ارد ما اخذه من مهر (قوله وسلم عن دم عه) وعلى مقبل اربعة وليس لمدعى الرجوع الى الدعوى جهة الصالح بانظر الى اسقاط عقود (قوله ومهر سماح) وعلى الزوج مهر المثل (قوله لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة) ايس هنا شرط فلواقصر على قوله لان الشرب الخ لتكان القصب (قوله وقبل نظر الامام) اي اذنايه وقبل ينظر الى قيمة الارض بدون شرب ومع شرب وبصرف تفاوت ما بين ما من امن الى نفسه وبين الميت وفصل يشتري على التمه اوس بلا شرب فيبينه امامه وبصرف الفصل للمدين واسهلها فانها وجعل في الهدية الاصح (قوله لانه متسبب غير متعدد) وشروط وجوب الضمان في التسبب ان يكون متعدبا الا ترى ان من حفر بئر ارضه لا يقضى ما يجب فيه المقتضى ان حفر بالطور يتبعن انتهى زباني (قوله تحصل ارضه عادة) بيان لما قبله (قوله واما اذا ساق في غير ثوبته) اي ولو سقا معتادا (قوله وزاد على حقه) اي وان كان تسقى معتادا وقد علمت ما به الفتوى وهو ان الاعتبار المعتاد وغيره (قوله بضمن) اي لو خود

[illegible]

استدعى بآية - باب رابعي (قوله على ما قال اسماعيل الراهدي) قد ايقننى افراد بما ذكرنا الجمهور على الاول
(قوله ولا يضمن من - في ارضه) لان من ملك استلا شئ بجهته كالخنة لا يضمن اذا استملكه باخرى ولان الماء
قبل الاراز بالاولاوى لا يصير ملكا كابنائلاف ما ليس ملكا كالتبر لا يضمن قال ابوالاثير في العيون انه لا يفعل
وان اضطر اليه لان المرخص في اخذ مال الغير خوف التلف لا على النفس ولم يوجد انتهى وقوله في اخذ مال الغير
المراد ما لا يغير فيه - حق (قوله ولو تصدق بقره) قال في القاموس والنزل بضعتين المنزل وما فيه للضيف ان ينزل
عليه كالنزل والجمع انزال والطعام ذوا البركة كالنزيل والفضل والعتاء والبركة والقوم الذين يربح ما يربح
وركاؤه ونماؤه كالنزل بالضم والتعريض اه والمراد الاخير (قوله انعدم وصار شيا آخر) اي دما او فرقا او لحما
ونحوه فلا يطلب منه التصديق بها (قوله فان تكرر ذلك) بان قوله مرة اخرى قال في شرح الوهبانية عن الخباية
وان قوله مرة بعد مرة اه (قوله وتعامه في شرح الوهبانية) لم يذكر فيه - ككما زاد اعتمادا ذكره هنا (قوله وقال
وجوز) - فاهره ان الضمير في قال يرجع الى شارح الوهبانية ولم يذكر في شرح عبد البر والشرنبلاني وانما ذكره
المصنف في شرحه فلو قال قال المصنف مكان اوضح (قوله وافتى الناصحي بضمائه) هذا افتاء فترده
فلا يمارض الاول وهو الاصح كما في الظهيرية (قوله وبغض الحكم بعمه يبعه) اصادقته فصلا بمجتهد فيه وقد علم
ان للقاضي لا يضمن بغيره بمذمومة فهو معزول بالنسبة لغيره (قوله فاقهم) كانه يشير به الى انه يرمي في غير
هذا المل بما يوافق الجمهور (قوله فتنبه) اشار به الى ان مراده ما اتفق به الجمهور لا ما اتفق به الناصحي (قوله
وساق الخ) لا حاجة اليه (قوله دون اذن يقر) لم يذكر الاذن في هذه المسئلة وانما ذكرنا فيها الاثلاث لانه قبل لمن
وضع في جانبه فله اخذه الا ان يضطر وقيل انه مشتق من اهل النهر وقيل انه مباح لكل من اخذه وهو الاظهر
وهو جواب نجم الائمة البخاري حيث لم يضرب اهل النهر ولا بعد الحافرة وتوليا عليه بالحفر لان الاستيلاء انما
يكون سببا لله لا اذا كان على قصد التملك والحافرون لا يصدون به التملك كمن احترق حشيش النهر ليزول
المانع من جري الماء فملك احدان ياخذ ذلك الحشيش قال صاحب الفقيه وهذا حسن جدا (قوله ولو سقروا
نهر الخ) هذا البيت له وفي الوهبانية بيتان هما

ولو حفروا نهرًا والقوا ترابه * بارض لشخص وهي للماء معبر
فليس عليهم نقله في حريمه * وفي الغدير رب الأرض بالنقل يؤمر

وصورة مستطحة هاتر اقوم بحرى في ارض وجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم النهر لا يكون لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب النهر برقع التراب لان لهم حق القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في غير حريم النهر كان له ان ياخذهم بنقل التراب وتذكر الشارح - مثله اخرى وقال انها اولى بالنظم من هذه المسئلة وصورتها نهر يحورى في سكة يحفر في كل سنة مرتين ويجمع تراب كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حريم النهر لا يكون لاهل السكة نكاح ارباب التهر بنقل التراب وان كان التراب جاؤا حريم النهر كان لهم ذلك اه فاراد الشرح بذلك التصريح ان يذكر حكم المسئلة في بيت واحد وقد اجاد الا انه لم يصب في عزوه لاهل السكة والله اعلم واسئله فوالله العظيم

(کتاب الاشربة)

ذكر الاثرية بعد الشرب لانهم مشبعون في واحد فقط ارمي وقدم الشرب لما سبقه لاحياء الموات ومن محاسنه بيان حرمتها اذا شبهة في حسن تحريم ما يزيل العقل الذي هو ملائمة معرفة الله تعالى وشكر انعامه فان قلت ما باله - بل للاهم الباقية مع احتياجهم الى ذلك قلت ايجيب بان السكر حرام في جميع الاديان وحرمة شرب القليل عليها من الحر كرامة لان الله تعالى تلتذع في المحظور ونحن - شهودا بالانجيلية واعلم ان الاصل في الاشياء كلها سوى الفروج الاباحية قال الله تعالى الى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقال تعالى كلوا مما في الارض حلالا طيبا وانما نسبت الحرمة به ارض نص مطلق واخبر مروى في عالم يوجد من من الدلائل المحرمة تنهى على الاباحية اه من قال الله تعالى واصول الاثرية التمار كالعنب والترو والزيد والحبوبات كالبز والذرة والاشن والحلاوات كالسكر والفانيد واله - والايان كالب ابل والرمال والتجذ من العنب خمسة انواع اوسنة ومن الثمر لثلاثة ومن الريب اثنتان ومن كل البزواي واحد وكل منها على نوعين هي ومطبوخ اه (قوله كل منفع شرب) ماء كان او غيره

على ما قال اجماع اهل الراهدى قه سنانى
 (ولا يفتن من سقى ارضه) اورده (من
 شرب غيره بغير اذنه) فى رواية الاصل وعليه
 انفتوى شرح الوهابية وابن الكمال
 عن الخلاصة ما سرقه غيره من غير تفقيد
 بغيره من نزل لقوامه الالهية اذا كانت به
 العلق المذهب فان سنانى (فان تكرر
 انعدم وصار شيا اخر قه سنانى) الامام الضارب
 ذلك منه (لانهم والادب الامام الضارب
 والحبس ازرى) الامام (دلك) حاتبة
 وغامه فى شرح الوهابية وقال وجوز بعض
 من شايخ بل بيع الشرب لتعامل اهل بلج
 والقياس بغيره لتعامل وتوقض بانه تعامل
 اهل بلدة واحدة وافق الناجى بضمانه ذكره
 فى جواهر الفتاوى قال وبغير الحكم بجمعة
 من البيع فاحفظ قلت وفى الهلاية وشروحه
 ارض نفسه بما غير منعه وبغيره فى النقاية
 هنا فافهم قلت وقدر ما عليه الفتوى فتنبه
 وفى الوهابية
 وساق بشرب العبد ليس بضامن
 وضمنه بعض وما مر اظهر
 وما جوزوا اخذ التراب الذى على
 ولو حفر وانهر والقوارى
 (كتاب الاسيرة) بالثقل يور
 هى جمع شراب و (الشراب) لغة كل ما تم
 يشرب

حلالا كان او حراما فمستثنى (قوله ما يسكر) بضم الهمزة من الاسكار انتهى مكي (قوله الخمر وهي النبي) الخمر
 تذكر ونزعت فيقول هو الخمر وهي الخمر في الرمر الخمر مؤنثة حماء وقد ذكرنا نظرا لنظف وقال الاصمعي الخمر انثى وانكر
 التذكير قال ابن الاعرابي حيث خمر الانهار كفت فاختمرت واختارها فتغير ريحها ويقال سميت بذلك لخمرتها
 العقل اي ستره انتهى قلت والاول اليق ذهابا والثاني اليق بالمذهب الثلاثة فانه عندهم كل مسكر خمر واستدل
 لذلك باحد ابيات تفيد ذلك الاطلاق والدليل لسان اتفاق اهل اللغة على تعريف الخمر بما ذكرنا وغيره يسمى باذفا
 او مثله او غير ذلك وتسمية غيرها خمر اجاز وعلم عليه بحمل الحديث او على بيان الحكم لانه صلى الله عليه وسلم بعث
 له لبيان اخف من وقامة في النبيين (قوله بكسر النون تشديد الباء) قال ابن الاثير ينهى عن اكل اللحم التي
 هو الذي يطبخ او يطبخ اذ في طبع ولم ينضج يقال ناء اللحم ينضج بوزن ناع ينضج نعا فم ونبي بالكسر كنعيم وهذا
 هو الاصل وقد يترك الهمز ويقلب ياء فيقال في مستند انتهى فما اقتصر عليه خلاف الاصل وقال عزى زاده
 الابدال والادغام غير مشهور وقال ابو السعود ورايت بخط الخوى انه يهذى بالهمزة فيقال اناه صاحب
 اذ لم ينضجها (قوله اذ اغلى) اي غلى انا كاملا بل صار اسفله اعلاه قاله السمرقندي وقوله واشتد اى صار قويا
 وكثر غليانه وحصل فيه قوة الاسكار وقيل صار بحال يجمع حواس شارب من الفهم والدرك وقيل صلاحته
 للاسكار اه مكي عن النسابة (قوله بالزبد) فيختص وهو من البعر وغيره كالرغو مصباح (قوله ولا يشترط طافه)
 قال شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب الشرب التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد
 وصار اعلاما فله فهو خمر بلا خلاف بين علمائنا واما اذا غلى واشتد ولم يقذف بالزبد فعلى قول ابي حنيفة ليس
 بخمر ويحمل شربه ويبيع وعلى قولهما هو خمر لا يحمل شربه اه قال صاحب الغاية وانا اخذ بقولهما دفعا
 لتجاسر على الحرام لانهم اذا غلوا ذلك يقعون في الفساد اه مري الدين وعلل صاحب التبيين قولهما بان
 اللذة الطاهرة والقوة المسكرة تحصل بالاشتداد وهو المؤثر في ايقاع العداوة والصد عن الصلاة واما القذف بالزبد
 فهو وصف لا تأثير في احداث صفة السكر وانه ان الغليان يذابة الشدة وكما يقذف الزبد لانه يتميز بالصافي عن
 الكدور واحكام الشرع المتعلقة بها قطعية كالحدوا كفار مستحلها ونحو ذلك فنباط بالنهاية وقيل يؤخذ في
 حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطا اه (قوله وبأى ما يفيد)
 اي في قوله وانكسر حرام اذا غلى واشتد اه حلي فانه لم يذكر القذف في الثلاثة المذكورة بعد اي فاولى الخمر وهو
 جار على قولهما في ترك القذف فيها كما ياتي (قوله ثم شرع في احكامها العشرة) المختص بمجموعها والا فيحرم
 الانتفاع بغيرها ولا يجوز بيعها التداوى ويجوز تحليلها (قوله وحرم قتلها وكثيرها بالاجماع) ولا اعتداد بمن
 خالف قال في التبيين ومن الناس من يقول غير المسكر منها ليس بحرام كغيرها من الاشربة فان حرمتها
 متوقفة على السكر والقليل لا يحصل به الفساد وهذا كفر لانه يخالف الكتاب والسنة والاجماع ولان قليلها
 يدعو الى كثيرها واذن من خواص الخمر ان اللذة تزداد باستكثارها بخلاف سائر المشروبات وبيان تحريم
 لذاتها ايضا بل هو الظاهر لما في التلذذ بها من الاشتغال عن الخيرات والتشبه بالترفين وقال عليه السلام
 حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب اه بتصرف والمراد من المصنف حرمة شرب القليل لان ذكر التداوى
 والانتفاع ياتي بعد (قوله لعينها) هو المقصود والحرمة القليل والكثير ثابتة في الثلاثة السابقة (قوله عشر
 دلائل) هي نظمها في سائر الميسر وما عطف عليه وتسميتها رجسا وعدا من عمل الشيطان والامر بالاجتناب
 وتعليق اخلاص باجتنابها وارادة الشيطان ايقاع العداوة بها وابقاع البغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة
 والنهي البالغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد اه حلي (قوله وهي نجاسة نجاسة متغلغلة) الثبوت حرمتها
 بدليل مقطوع به اه زيلعي (قوله ويذكر مستحلبا) لانكاره الدليل القطعي زيلعي (قوله ومقطوعا في حق
 المسلم) حتى لا يضمن غاصبا ومتلفها انتهى تبين لان الله تعالى اهانها بما جعلها رجسا او التقرم بشربها بالعزة افاده
 المصنف ونقل عن الامام محمد بن المبرك عن المصنف ان لا يباح الاطلاق الا لغير من يبيع كذا كانت عند
 فاسق يشربها غلبا وزككت عنده حتى لو كانت عند صالح لا يباح الاطلاق قائم على كونه وفي مقام ما فائدة
 وهي التحليل قاله الاتفاق في قوله في حق المسلم فبعد فهمه انه ما استقومة عند اهل الكفر (قوله لا يباح لها في
 الاصم) قال في الترمذي خلت وفي سقوط ما ياتي بالاصم انها مال لان الطباع تميل اليها وتغن بها اه من

واما طلاقا ما يسكر ولو لم يسكر منها اربعة انواع
 الاول (الخمر وهي النبي) كسكر النون قنديل
 اياه (من ماء العنب اذ غلى واشتد وقذف
 ان روي (بالزبد) اي الزبد من العنب
 وفيه ثلاث اشياء اولها ان يسكر
 وهو الذي يسكر في الشراب
 وراي ما يبيده وقد غلى في احكامها العشرة
 قال (وسمى قديم) او شربها بالاجماع
 رويها اي لا يسكر في الشراب
 في حق سائر ما ياتي في الجمع

(قوله ولولسقي دواب) قال بعض المشايخ لو قاد الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا
 فيمن اراد تحليل الخمر ينبغي ان يحمل الخمر الى الخمر ولو نقل الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في
 الوجهين لان حل الخمر انما يكره لاجل الشرب اما لغيره فلا يكره الا ترى انه اذا نقل الخمر من الظل الى الشمس
 او عكسه لا يسكره والصحيح هو الاول ذخيرة (قوله اولطين) اي ليل طين (قوله لالتلهي) اي له با واستحسانا
 واما اذا كان استقباحا كراهة فلا على ما يؤخذ من مفهومه (قوله اوفى دواء) في يده ولو باحتقان اوفى دبر دابته
 هندية ولا يجوز الا تشاها كما هو عادة به من النساء وغبة في ريق الشعر (قوله اودهن) اودى حان حتى اذا طرح
 في الخمر ويحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي ان يدهن اوبه طيب بها ولا يجوز بيعها وان تغيرت
 رائحتها بما لا يكره لم ينسحق ولا يكره ما لم ينسحق ولا يجوز الانتفاع بها اه هندية (قوله او غوف عظم)
 اي شديدا والاولى التعيير بالزبد (قوله ولو زاد فسكر حد) الحد لا يشترط فيه السكر لان شربها يوجب الحد من غير
 مسكر وفي الهندية رجل خاف على نفسه من العطش يساح له ان يشرب الخمر بقدر ما يدفع به العطش عندئذ ان
 كان الخمر يرد ذلك العطش كما يساح للمضطر تناول الميتة والخنزير وكذا الوغص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد
 ما يزيل به الا الخمر يساح لوشربها اه خاتمة وفي الفتاوى المضطر لوشرب قدر ما يرويه فسكر لاحد عليه لان
 السكر مباح اي لا ضرورة في هذه الحالة ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي ان يلزمه الحد كالوشرب هذا
 القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز اه وصاحب المجتبى لم يقتضه على ما ذكره بل قال بعده وكذا الوروى
 ثم شرب حد (قوله ولا يجوز بيعها) افاد ان بيع الباقى يجوز وان اسكرت ومياني (قوله ويحدث شاربها
 وان لم يسكر منها) فحرمها العينة فانها ام الخبائث بالنص قال في المبسوط قال صلى الله عليه وسلم اذا وضع
 الرجل قدحا من خمر على يده لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم تقبل صلاته اربعين ليلة وان دام
 عليها فهو كوكبه ابدون فمستثنى (قوله ويحدث شارب غيرها ان سكر) وحكم الحرمة سياتي ان شاء الله تعالى وفي
 الهتدي والفتوى في زماننا يقول محمد رحمه الله تعالى حتى يحد من مسكر من الاشربة المتخذة من الحبوب
 والعدل واللين والتيق لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة في زماننا ويقصدون اللهو والسكر بشربها
 انتهى وفي المجتبى قال النبي صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لئلا يكثرها والسكر من كل شراب (قوله
 ولا يؤثر فيها الطبخ) لان الطبخ في الشرع للمنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها وبعدها صار خرا الا يؤثر
 فيها (قوله الا انه لا يحد فيها ما يسكر منه) هذا احد قولين وقال شمس الاثمة السرخسي يحد من شرب منه
 قليلا او كثيرا هندية عن الكافي ونحوه في فاضل خان والبدائع ذكره عبد البر (قوله وضعف ما في القسبة
 والمجتبى) من ان الخمر اذا طبخت وزالت مرارتها حلت اه (قوله وفيه كلام لابن النخبة) اي في تضعيف ما في
 القسبة فانه قال مراد صاحب القسبة انها تحلل اذا زالت عنها اوصاف الخمرية وهي المرارة والاسكار لتحقق
 انقلاب العين كما لو انقلب خلاص المراد المبسوط انها لا تحلل بالطبخ حيث كانت على اوصاف الخمرية لانه لم يوجد
 ما يقتضي الاباحة من الانقلاب والاستحالة وكون النار لا تأثير لها في اثبات الحل لا ينافيه لان المؤثر هو
 الانقلاب ولا خصوصية للنارية اه (قوله ولا يجوز بيعها التداوى) هو اخل في الانتفاع كما افاده في حله ولكن
 المصنف افاده انه لا يباح لضرورة التداوى بقرينة قوله على المعتمد اذ لو لم تكن ضرورة لكان حراما بالاجماع
 وقد تقدمت مسألة التداوى بالحرم (قوله ولو باحتقان واحليل) واحكام جعل في سقوط منعه ومنه
 يعلم حرمة بعض النشوق المجلوب من بعض بلاد الروم المجهول فيه الخمر (قوله ويجوز تحليلها) قد يقال ان
 تحليلها واجب لحفظ المال عن الضياع مع القدرة عليه فان الخمر مال في الجملة حتى يصح توكيل مسلم ذميا ببيعها
 وان لم تكن مضبوطة بالاتلاف شرعيا لانه اذا صارت خلاصا يظهر ما يوزنها من الاناء واما اعلاه وهو الذي
 انتقص عنه الخمر فقد قيل بطهرتها وقيل لا بطهرتها لانه نجس باصباة الخمر ولم يوجد ما يوجب طهارتها ولو غسل
 بالخل فتقل من ساعته طهره للاستحالة وكذا اذا صب منه الخمر ثم ملاه خلاصا بطهر في الحال زيلعي قال شيخنا وقوله
 قيل بطهرتها هو المفتى به اه ابو السعود (قوله بالكسر) والمذكور قوله يبيع الباقى (ببكر الدال) فتحتمل
 كافي القاموس معرب ياده فمستثنى وفي شرح مسكين وانما قيد بقوله اقل لانه ان ذهب ثلثاه فادام حلوا
 يحل شربه عند الكحل واذا غلى واشتد يحل شربه عند هه امالم يسكر خلافا لمحمد اه (قوله يعني في التسمية) يعني

(وسمى الانتفاع بها) ولو لسقي دواب اولطين
 او نظر التلذذ اوفى دواء اودهن او طعام
 او غير ذلك لا التحليل والخوف عطش قد
 الضرورة ولو زاد فسكر حد مجتبى (ولا يجوز
 بيعها) الحديث مسلم ان الذي يسكر منها
 حرم بيعها (ويحدث شاربها ان سكر) لا يختص
 (م) يحدث شاربها ان سكر لا يختص
 الا انه لا يحد فيها ما يسكر منه المصنف
 الحديث في ذكره اذ يبيح واشتد على ان
 الحديث في القسبة والمجتبى ثم قل عن ابن
 وضعف ما في القسبة صاحب القسبة
 وبيان انه لا يثبت ما في بعضه من غير انتهى
 محال فانما اعد ما لم يقصد من غير انتهى
 وفيه كلام لان القسبة قاله المصنف قلت
 انتدوى على المقصد قاله المصنف قلت
 ولو باحتقان واحليل (ولا يجوز بيعها) خلافا
 (ويجوز تحليلها التداوى) بالاسكس (وهو
 الشاذ في (و) الثاني (العلاء) بالاسكس (وهو
 المصنف يطبخ حتى يذهب ذهابا
 ويصير سكر او صوب المصنف ان ذهابا
 الباذق واما الطلاء فادكره بقوله (وقيل
 ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ذهابا
 قلته) وصار مسكرا (وهو صواب) كما جرى
 عليه صاحب الحديث وغيره يعني في التسمية

كاه (قوله بخلاف ما لو كان كاه مع رأسه) أي فانه يؤكل الاكثر الاقل وهو مفهوم قول المصنف واكثره مع
 يجوز وقد تقدم (قوله لان ذكاة الاضطرار الخ) أي وهو من اهل ذكاة الاختيار فكذا ذكاة الاضطرار (قوله فلم
 يقتض) أي يضعفه ويؤهله ولم يخرج من حيز الامتناع اه حوى قال في القاموس الخ في الصد وبان
 الجراحة فيهم وفلانواوه حتى اذا اختلفوا في اهل ذكاة الاضطرار (قوله فهو الثاني) لانه هو
 الذي اخذ واخرجه من حيز الامتناع وقال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن اخذه وذكاة الاضطرار كافية
 (قوله وفيه من الحياة ما يعيش) أي وهو يحال بسلام من الاول اما اذا كان لا يعيش من الاول بان قطع رأسه فانه
 يحل له لم يأنه لانضاف الى الثاني ولو كان يعيش يوما او دونه فعند أبي يوسف لا يحرم بالرمية الثانية لان هذا
 انقد من الحياة لا يعتبر عنده وعند محمد يحرم لان هذا القدر من الحياة معتبر عنده افاده الزبلي والحموي
 فالرمية باتفاق انما تحقق اذا كان يخوض من ربي الاول وقد اختصر المؤلف هذه العبارة فاهممت (قوله لقدرة
 على ذكاة الاختيار) قال في التبيين لانه لما اختلف الاول فقد خرج من حيز الامتناع وصار قادرا على ذكاة
 الاختيارية فوجب عليه ذكاة ولم يذك وصار الثاني فائلا فيحرم وهو لو ترك ذكاة مع القدرة عليها يحرم
 فانقل اول ان يحرم انتهى (قوله وفيه من الثاني الاول فيتم الخ) لانه اختلف صيداء لو كان لغيره ملكه بالاختار
 فيلزم قيمة ما تلف وقيمه وقت اطلاقه كانت ناقصة بجراحه الاول فيلزمه ذلك بيانه ان الرابي الاول اذا رى
 صيدا يابى عشره فنقصه وروحين ثم رماه الثاني فنقصه وروحين ثم مات بعض الثاني غايه وبسقط عنه من
 قيمته ورومان لان ذلك تلف بجراحه الاول ونعامة في المنع (قوله اوله شره) كالذي يابى عن الغنم والخنازير عن
 الزرع انتهى مجتبى (قوله لا تطلق النص) وهو قوله تعالى واذا حملتم فاصطادوا فانه مطلق لم يقيد بالما كقول
 (قوله يجوز ذبح الهرة والكلب لنع ما) أي نفع ولو قايلا ولو كانت مؤذية لا تقرب ولا نفع لانهما بل تذبح
 يسكن اه وجوز ولو كان الكلب عقورا جاز قتله ولا يضمن صاحبه الا اذا تقدم عليه فبقتله فيضمن ولو في القرية
 كلاب كثيرة يضرها اهلها يؤمر ارباب الكلاب بقتلها فان اوارفغ الامر الى انقاض حتى يلزمهم ذلك
 ولا ينبغي ان يقتل الكلب الا ان يخاف من اللصوص وغيرهم والحفظ الزرع والماشية والصيد اه هندية (قوله
 والاولى ذبح الكلب) التقييد بالكلب ليس له مفهوم (قوله وبه) أي الصيد منع (قوله اخذ الصيد ليلا مباح) أي
 صيده ويحتمل ان المعنى اخذ من عنده (قوله والاولى عدم فعله) كانه لعدم الاهتداء الى الصيد وله به عرض
 عليه ما يحرمه وهو لا يشتر (قوله سمع حسن انسان الخ) قال في الهندية ولو جمع حافضه صيدا فارسل عليه
 فاصاب صيدا ثم تبين ان السموع حسه كان آدميا او ذئبا او شاة لم يؤكل وكذا لو سمع حسا ولم يعلم انه حس
 صيد او غيره لانه وقع الشك في صحة الارسال فلا تثبت الصحة بالشك ولو ظن ان السموع حسه صيد ما كولا
 او غير ما كولا فاصاب صيدا آخر يؤكل كذا في محيط السرخسي ولو اصاب للامعوم حسه وقد ظنه آدميا
 فتبين انه صيد حل لانه لا يعتبر بظنه مع تعيينه صيدا كذا في الهداية وقال في المنتقى اذا سمع حسا بالليل فظن انه
 انسان او دابة او حية فرماه فاذا ذك الذي سمع حسه صيد فاصاب حسه ذلك الصيد الذي سمع حسه او اصاب
 صيدا آخر قتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد
 ان يكون الذي يرميه سمع حسه ويرى به صيدا او كان يؤكل ام لا وراهيات فض ما ذكر في الهداية وهذا
 وجه لا يرى في لاري وغواه ليس باختيار بل يمكن باعتباره ولو اصاب صيدا كذا في التبيين اه وذكر في
 حندية قل هذا بان شرطه صيد ما صيد رجل ارسل كلبه وهو يريد ان يمسك انسان وسمى فاذا هو صيد يؤكل
 هو عار لا يمسك انسان بل كلبه وهو يريد ان يمسك انسان وسمى فاذا هو صيد يؤكل
 خلافاً لمصنفاً فاربع اليه ان شئت وجرى في المتن على ما في الهداية (قوله لو وجد الحرح أي فانه يستدل
 بوجوده على وجوب الجرح وان كان لا يشترط الادما في غير ما حل ما تقدم (قوله وبه) أي بوجه الزمى) قال
 في حندية عن الغنمية لاسلام وقت الزمى وقت الاوسال شرط حتى لو رى او ارسل وهو مسلم ثم ارتد جعل
 وعلى عكسه لا يحل نهى (قوله لو وجد الجرح) أي بخلقه من امرائه وان اشترط الحلال لا يحرم في رى
 الصيد لا يحل اكله كالواشيت لمسلم ويحرم في قتل الصيد انتهى مسدود (قوله لو ان باراً) أي اصاب وقوله فقله
 مثل ما لو كان كاهه د نعيمه قال لا يحل ان يذبح (قوله وبه) كذا في المنع اه هو الصواب وفي نسخة

بخلاف ما لو كان كاه مع رأسه لا كان كاه
 (قوله لا يحل ان يذبح) أي بخلقه من امرائه وان اشترط الحلال لا يحرم في رى
 الصيد لا يحل اكله كالواشيت لمسلم ويحرم في قتل الصيد انتهى مسدود (قوله لو ان باراً) أي اصاب وقوله فقله
 مثل ما لو كان كاهه د نعيمه قال لا يحل ان يذبح (قوله وبه) كذا في المنع اه هو الصواب وفي نسخة

شاة وهي لا تعين انها مملوكة له فتحمل عليها ولا تقرب ولو تعين الداج وسمى لكونها غير مملوكة له والذي في
 المنع وجد شاة مذبوحة بستانه اه وهي واقعة حال والا فستانه ليس قيداً (قوله ومقتضى ما ذكرناه الخ) أي من
 وقوع الشك لكن الشك هنا ليس على الوجه المتقدم وقد بينه بعد ولوقيل باعتبار غالب من يسكن البلدة فان كان
 الغالب مسلماً او كاليا حل وان كان مجوسياً وشوه لا يحل لكان له وجه وبه ذكر في هذا رأيت العلامة الحلبي حام
 حوله (قوله لكن في الخلاصة الخ) استدراله على قوله انه لا يحل فان ما فيها الحل حيث قال لا بأس بالأخذ
 والا كحل (قوله ان لم يكن ذلك قريبا من الماء) قد يقال العبرة بظن الاباحة لا بفرق بين قرب الماء وبه وقد يقال
 انما يقيد لانه اذا كان قريبا من الماء يحل ان مات بوقوعه فيه وقد شجرة ما فيه ثم لفظه الماء (قوله ووقع
 في قلبه) الظاهر ان المراد ان الماء لا يجد ولا يظن فانه لا يترتب عليه حكم (قوله اباحة للناس) قد
 شاهدنا في طريق الحج من يفعله لذلك (قوله لان الثابت بالدلالة) انظر ما المراد به فان في ذلك اعتبار غلبة الظن
 ولا نص يدل صريحاً بالدلالة وقد يراد بالدلالة العرف (قوله بالشرط المذكور) مراده جنس الشرط فانهما انسان
 الاول عدم قربه من الماء والثاني ان يقع في قلبه الخ (قوله فلم الخ) قد يقال ان اناطة الحل يكون الداج اهلا من
 القواعد المقررة في الدين فتركه لعله (قوله وفي الثانية يحتمل) هذا لا يجدى نفعاً لانه لا يترتب عليه الحكم هو المالك
 لا يدري اه ومن يحتمل ذبحه ولا وبه ذكر في هذا رأيت العلامة الحلبي نهى عليه (قوله سرق شاة الخ) هذه غير
 ما تقدم من مسئلة الشاة فان الداج هنا مملووم هو وتسميته والجريمة جاءت من الوجه الذي ذكره (قوله
 لكونه بتسميته على الحرام القطعي) المعتقد انه لا يكفر بذلك الا اذا استحل ولا يلزم من تسميته على الحرام اعتقاد
 الحل وبوجه قولهم تصح التضحية بشاة الفصحى قال في المجتبى ومن غضب شاة ففصحى بها فغنم قيمتها وجازت
 عن التضحية لانه ملكه لم يالغصب السابق بخلاف ما لو ادعى شيئا ففصحى بها لا يضمنه الا بالدفع فلم يثبت الملك
 الا بعد الذبح فلا تجز به عن الاضحية صه وقيل تجز به لانه ضمنها بالاضحية والشاة وطأه ان الحل يثبت
 في ذاة الودعة ولكن لا تجز به عن الاضحية فليأمر به (قوله لا تطعمه كذا) أي لا تجعله الى الكلب ولا الى الهرة
 اما حل الكلب اليه فحكم الهرة يترتب على طأه لا على ذبحه (قوله لا تطعمه كذا) أي لا تجعله الى الكلب ولا الى الهرة
 القينة حيث قال فيها وقال صبيحنا لا يجوز الانتفاع بالبيضة على وجه ولا يطعمها الكلاب والحواريح لانه
 تعالى حرم البيضة فحرم ما يطعمها عاقا فيها كذا في ما راى في احكام القره ان انتهى ولعلهم يقولون (قوله
 وتعليك عصفور واحد اجر) أي تعليك على وجهه ما لا يباحه عذبا الا رسال وفي التبيين والمزيد رجل نيب دابته
 واخذها انسان فاصطادها فاصابها فاحمها على وجهه ان يكون قال عبد الصديق جعلها لمن اخذها
 اولم يقل ذلك في الوجه الاول لا يحل لصاحبها عليها لانه اباح التملك وفي الثاني انه ان يأخذها العدم الاباحة كذا
 اختيارنا فيقول ارسى صيداً فظن ان اختصا فاقول قول صاحبها مع يمينه انه لم يقل بل هي اخذها لانه يتكررا بابه
 التملك وتحموه في مختصر المحيط وعزه الى أبي الليث وقال انه المجتار عند به من شاة مختار وطأه ان التملك
 هنا ليس به والا كان له الرجوع بالقول او الرضى وهل يشترط ان تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف
 وجعل في الذخيرة عدم التملك عند عدم الاباحة استحسانا والقياس ان لا يملك في الوجهين وجه الاستحسان انا
 لو جوزنا ذلك في الميوان أي من غير قول أبي الليث هي ان اخذها بالجار ذلك في الجارية والعبد يتركه مريضاً
 في ارض مملوكة فليأخذها رجل فينفق عليه فيأقصر مملوكة ويأخذها الجارية ويبيعها بالعبد بلا شرط ولا هبة
 ولا ارث ولا صدقة وهذا امر قبح انتهى واذا علمت ذلك فالصنف محمول على ما اذا اباح الله صقور لمن اخذها
 وقت ارساله (قوله واعتاقه) بالنصب مفعول يتكرر بالرفع مبتدأ وجله يتكرر خيره أي ارساله من غير اباحة
 للواجد قال الشارح ومفهومه انه يجوز اكله الاثمة ولم ينقل ذلك بل الظاهر ان المذهب الحرمة اه (قوله
 وان يلقه مع غيره جاز اخذه) يحتمل على ما اذا لم يصح لا اخذه عند ارساله كما تقدم عن التبيين والمزيد ومع
 باسكان العين وهي لغة (قوله كغشير زمان الخ) قال في البرازية قال ابو حنيفة لا بأس ان يلقط الرجل النوى
 وشور الرمان اذا نبت وصاحبه وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال وانما يجوز اذا كان شيئاً يسيراً لا ثمن له
 وان كان كثيراً ياتطه قال واليسير وان جاز التقاطه كان لصاحبه ان يأخذ ذلك ثمنه بعد الالتقاط فان الالتقاء
 على الطور يق وان دل على الاباحة لا يقطع ملك الغير اه من شرح العلامة عبد البر (قوله ولى حلال) أي ليس

هل يحل له اكلها ام لا وقتئذ في ذلك زمانه اه
 لا يحل له اكلها ام لا وقتئذ في ذلك زمانه اه
 ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا كذا في
 الخلاصة من النقطه قوم اصحابنا من يميلون في
 طريق البادية ان لم يكن ذلك قريبا من الماء
 في قلبه ان صاحبه قول ذلك اباحة للناس
 لا بأس بالأخذ والا فاحتمل ذبحه ولا وبه ذكر في هذا رأيت العلامة الحلبي نهى عليه (قوله سرق شاة الخ) هذه غير
 ما تقدم من مسئلة الشاة فان الداج هنا مملووم هو وتسميته والجريمة جاءت من الوجه الذي ذكره (قوله
 لكونه بتسميته على الحرام القطعي) المعتقد انه لا يكفر بذلك الا اذا استحل ولا يلزم من تسميته على الحرام اعتقاد
 الحل وبوجه قولهم تصح التضحية بشاة الفصحى قال في المجتبى ومن غضب شاة ففصحى بها فغنم قيمتها وجازت
 عن التضحية لانه ملكه لم يالغصب السابق بخلاف ما لو ادعى شيئا ففصحى بها لا يضمنه الا بالدفع فلم يثبت الملك
 الا بعد الذبح فلا تجز به عن الاضحية صه وقيل تجز به لانه ضمنها بالاضحية والشاة وطأه ان الحل يثبت
 في ذاة الودعة ولكن لا تجز به عن الاضحية فليأمر به (قوله لا تطعمه كذا) أي لا تجعله الى الكلب ولا الى الهرة
 اما حل الكلب اليه فحكم الهرة يترتب على طأه لا على ذبحه (قوله لا تطعمه كذا) أي لا تجعله الى الكلب ولا الى الهرة
 القينة حيث قال فيها وقال صبيحنا لا يجوز الانتفاع بالبيضة على وجه ولا يطعمها الكلاب والحواريح لانه
 تعالى حرم البيضة فحرم ما يطعمها عاقا فيها كذا في ما راى في احكام القره ان انتهى ولعلهم يقولون (قوله
 وتعليك عصفور واحد اجر) أي تعليك على وجهه ما لا يباحه عذبا الا رسال وفي التبيين والمزيد رجل نيب دابته
 واخذها انسان فاصطادها فاصابها فاحمها على وجهه ان يكون قال عبد الصديق جعلها لمن اخذها
 اولم يقل ذلك في الوجه الاول لا يحل لصاحبها عليها لانه اباح التملك وفي الثاني انه ان يأخذها العدم الاباحة كذا
 اختيارنا فيقول ارسى صيداً فظن ان اختصا فاقول قول صاحبها مع يمينه انه لم يقل بل هي اخذها لانه يتكررا بابه
 التملك وتحموه في مختصر المحيط وعزه الى أبي الليث وقال انه المجتار عند به من شاة مختار وطأه ان التملك
 هنا ليس به والا كان له الرجوع بالقول او الرضى وهل يشترط ان تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف
 وجعل في الذخيرة عدم التملك عند عدم الاباحة استحسانا والقياس ان لا يملك في الوجهين وجه الاستحسان انا
 لو جوزنا ذلك في الميوان أي من غير قول أبي الليث هي ان اخذها بالجار ذلك في الجارية والعبد يتركه مريضاً
 في ارض مملوكة فليأخذها رجل فينفق عليه فيأقصر مملوكة ويأخذها الجارية ويبيعها بالعبد بلا شرط ولا هبة
 ولا ارث ولا صدقة وهذا امر قبح انتهى واذا علمت ذلك فالصنف محمول على ما اذا اباح الله صقور لمن اخذها
 وقت ارساله (قوله واعتاقه) بالنصب مفعول يتكرر بالرفع مبتدأ وجله يتكرر خيره أي ارساله من غير اباحة
 للواجد قال الشارح ومفهومه انه يجوز اكله الاثمة ولم ينقل ذلك بل الظاهر ان المذهب الحرمة اه (قوله
 وان يلقه مع غيره جاز اخذه) يحتمل على ما اذا لم يصح لا اخذه عند ارساله كما تقدم عن التبيين والمزيد ومع
 باسكان العين وهي لغة (قوله كغشير زمان الخ) قال في البرازية قال ابو حنيفة لا بأس ان يلقط الرجل النوى
 وشور الرمان اذا نبت وصاحبه وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال وانما يجوز اذا كان شيئاً يسيراً لا ثمن له
 وان كان كثيراً ياتطه قال واليسير وان جاز التقاطه كان لصاحبه ان يأخذ ذلك ثمنه بعد الالتقاط فان الالتقاء
 على الطور يق وان دل على الاباحة لا يقطع ملك الغير اه من شرح العلامة عبد البر (قوله ولى حلال) أي ليس

وان يلقه مع غيره جاز اخذه
 وان يلقه مع غيره جاز اخذه
 وان يلقه مع غيره جاز اخذه
 وان يلقه مع غيره جاز اخذه

محرم ولا في أرض الحرم لا يحل اصطیاده صیودا وذلک الیه یعود ما صیدت لغيره ولا هربت منه وجوابه صید دخل دار شخص فلا رآه صاحب الدار اغلق بابہ وصار الصید لا یقدر علی الخروج وصاحب الدار یقدر علی اخذه من غیر اصطیاد فقد صار صاحب الدار أخذ الیه ما کملوا واغلق الباب ولم یعلم به لم یصر أخذًا ما کماله حتی لو خرج الصید بعد ذلک فی الفصل الاول واخذه غیره لا یمکنه وفي الثاني یمکنه اه من شرح عبد البر وقوله ما صیدت ای حقیقة والا فهو صید حکمی (قوله ولا هی تفر) من التفرؤای والحال انہا لم تکن فائرة هاربة عن صيدها (قوله ففان علیہ) ای تصد او صار بحيث یقدر علی اخذه ففي کلامه اختصار (قوله فلا یمکنه غیره) فالمراد بالحلل غیر الذی اغلق الیاب وعلیہ قوله ولا هی تفر المراد به انها خرجت للعلف مثلا وبمحتمل ان المراد بالحلل هو الذی اغلق الباب فانه مع تمکنه من اخذه من غیر اصطیاد لا یجوز له ان یصطادها وقوله ولا هی تفر واضح ولی هذا المعنی ای لم تخرج من داره والله تعالی اعلم واستغفر الله العظیم

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كَابُ الرَّحْمَنِ)

(قوله) ما سعة الخ) وان الصيد لا يملك الا بعد اخذه والرهن لا يتم الا بقبضه ومناسبة الصيد لما قبله اوجبت تقديمه اه سوى وسببه طلب رب الدين الرهن وهو جاز في السفر والحضر وانما خص بالرهن في الآية لان الغالب ان الانسان لا يمكن من الكتابة والاستشهاد فيقولون بالرهن بخلاف الحضر ومن محاسنه النظر لمطابق الآتين والمدين (قوله اى جعل الشيء محبوسا) مطلقا اى شئ كان باى صيب كان وفي شرح العلامة هبه الله هو مصدر رهنف المتاع بالدين حبسته به فافاراهن واخذه مرتهن اى والمتاع مرهون والاصل مرهون بالدين لحذف ليعلم به وارهنه به بغيره ومنعه بعضهم اه قال في ايضاح الاصلاح هو جعل الشيء محبوسا بحق لم يقل حبس الشيء بحق لان الحبس هو المرتهن لا الرهن بخلاف الجاعل اياه محبوسا اه وانما لم يعتبر حبس المرتهن في التعرف لان الكلام في الرهن الذى هو فعل الرهن لا الارتهان الذى هو فعل المرتهن (قوله اى اخذه منه) احتج به عما يفيد كالجدة والامانة والمديروا والمكاتب لكنه لا يتناول ما كان اقل من الدين وقوله منه اى من الشيء الذى هو المرهون (قوله كلا او بعضا) تميزان محمولان من المضاف اليه اذا الاصل يمكن استيفاء كله او بعضه (قوله كالدين) تمثيل للمعنى (قوله لان العين لا يمكن ادبها) ما من الرهن لان الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيلها من شئ آخر اه مكي عن الشئ (قوله كما سيجي) اى فى قوله اوس كما (قوله حقيقة) حال من الدين كقوله اوسمى (قوله كمن عبد الخ) اى فان الرهن صحيح نظر للظاهر ويكون مضمونا اذا هلك عند البائع فذا كانت قيمة العبد والحل عشرة دراهم مثلا او اكثر فعلى البائع عشرة دراهم يؤديها الى المشتري وان كانت قيمتها اقل فعليه الاقل وذكر القدرى في شرحه ان الرهن في هذه الصور اذا هلك هلك بغيره كقولهم بالمر او الخراب شد آردنس محمد فى الميسوط والجامع ان المقبوض بحكم رهن فاسد مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين وهو المختار كفى الاختيار فاداه اوالسود (قوله كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة) ويقال لها الايمان المضمونة بنفسها قال تاج الشريعة المضمون بنفسه ما يجب المثل عند هلاكه ان كان له مثل او القيمة ان لم يكن له مثل وهو كالمصوب فان العاصب اذ رهن به يبيع مع انه ليس بدين والمقبوض على سوم الشراء اى اذا عين ثمنه والمقبوض بحكم البيع الفاسد اما الايمان المضمونة بغيره فاسد كالمبيع فى يد البائع فانه مضمون بان لا ياشية قال فى المحررة لاه غير مضمون ضمانا بحجة الا ترى انه يهلك لا يجب مثله ولا قيمته وانما يطل البيع هلاكه فيسقط اتمن فيصير كالميس مضمون فان اعطى البائع رهنا بالمبيع فالرهن باطل فان هلك فى يد المشتري هلك بغيره وبالباع على حاله اه مكي (قوله وقبول) قال فى الكافي واختلفوا فى القبول فقال بعضهم انه شرط وطاهر عبارة المحيط بغيره اركن فانه قال فى الايمان الاجارة بدون القبول ليست باجارة وكذا الرهن حتى لا يمحى من حلف لا يبر ولا يبرهن بدون القبول اه مكي الدين (قوله غير لازم) لانه عقد تبرع كالهبة والصدقة فيلغى ولذا لا يجبر الرهن عليه والرهن لو مات قبل ان يقبض المرتهن لم يبرور رهنه على القبض فلو تعلق الاستحقاق بمجرد العقد لا جبر عليه ولزم الورثة كالمبيع فانه الاتقان (قوله وحينئذ) لاساجة اليه لان الفاء تحذره مع عدم مناسبة الجمع بين الواو والفاء (قوله محضرا) من حاز محضرا كذا يجوزوا واخا به كذا ريب اعزى زاده عن المساح واذا التمسنا ان انصاف المرهون بهذه الصفات ليس بلام عند العقد بل عند

هو يدخل دار رجل فتلق عليه باب ملكه
فلا يملكه غيره ولو بعد رجوعه انتهى
(كتاب الزهني)
منه ان كل من ارهن حبيب الشئ بمحبوبه لان
للمحبوب المال (هو) ائنه حبيب الشئ ومحبوبه لان
(حبيب الشئ هو المرهن) لا يمكن استيفاء
المحبوب من (منه) كل واحد من (كلاهما)
اي اخذه (منه) الدين (كلاهما)
المرهون اقل من الدين لا يمكن استيفاء من
الاستقصاء لان الدين لا يمكن استيفاء من
المرهن الا اذا صار ديناً واجباً فاهو اوطأ
(حقيقه) وهو دين واجب واطأ
او ظاهر فقط كمن عبد او اهل الكفره
او غافرا فقط (كلاهما) كالايمان الكفره
او غير (الوجه) كسجتي (وبعد ما يجب
بالبطل او التمسك (عبد لازم) وحقيقه
وقبول) حال كونه (ارجوع عنه) كالحق النجبه
(فلا رهن بفسقه المرهن) حال كونه
(قائمه وقبضه المرهن) حال كونه
(محوراً) لا منفرداً

القبض فلو اشتغل بغيره وانصل كان فاسدا لا باطلا وكذا لو كان شائعا وقال بعضهم بطل واختاره الكرخي
فلو ارتفع الفاسد عند القبض صار صحيحا لازما كما في الكرماني وهي احوال متداخلة او مترادفة اه مكى (قوله
كتم على خبير) وزرع على ارض بدون الشجر والارض فان الثمر والزرع لم يحازا في يد المرتين بمعنى ان يده
لم تحو هما وتجميعهما اذا لا يمكن حيازة ثمر بدون شجر ولا زرع بدون ارض (قوله كالشجر) اى المتصل بالارض
المرونة فانه لا يصح لامتناع قبض الموهون وحده وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر (قوله افاد ان
القبض شرط للزوم) واستدامة القبض واجبة عندنا وقال الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يجب
فالرهن ان ينتفع بالرهن عنده مكى عن الجوهرية (قوله كما في الهبة) ظاهره ان قبض الهبة ملزم لها وليس له
الرجوع وليس كذلك اللهم الا ان يقال انه يلزم بمعنى انه ليس للرهان الرجوع الا قضاء او رضى (قوله انه شرط
الجواز) اى الصحة اه حلي وكذا صححه في المحيط ونص محمد في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الا مقبوضا فقد اشار الى
ان القبض شرط جواز الرهن هندية (قوله قبض حكا) يعنى ان حكم القبض يجري في التخلية حتى اذا وجدت
التخلية من الرهن بمحضرة المرتين ولم يأخذ فضاغ ضمن المرتين اه ابو السعود فجعل الشارع التخلية قبضا
حيث رتب عليها احكامه سرى الدين لان قبض الرهن قبض واجب بحكم عقد مشروعه فكان قبض المبيع
وثمة يكتفى بالتخلية فكذا هنا انتهى انقضى (قوله على الظاهر) الاولى ان يقول مطلقا على الظاهر اى ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف ان الرهن في المتقول لا يثبت الا بالقل كنهه قدير (تنبيه) شرط صحة القبض ان ياذن به
الرهن صريحا كقبضه وما جرى مجراه فيجوز قبضه في المجلس وبعده ولورهن ما لا يجوز الا بالتفصل ثم فصله
وقبضه فان قبضه بغير اذن الرهن لا يجوز مطلقا في المجلس وبعده وان ياذنه جاز استحسانا والقبض تارة يكون
بالامالة كقبض المرتين بنفسه وتارة بالنيابة كقبض الاب والوصى عن الصبي وكذا قبض العدل يقوم مقام
المرتين حتى لو اهلك في يده كان الهلاك على المرتين ولو كان الرهن في يد المرتين قبل الرهن فالاصل ان القبضين
ما اذا نجسا ثاب احدهما عن الاخر واذا اختلفا تاب الاعلى عن الادنى هندية ملخصا (قوله وهو مضمون
اذا اهلك) يعنى ان مالينه مضمونة واماعينه فامانة قال في الاختيار وجهك على ملك الرهن حتى يكفنه لانه ملكه
حقيقة وهو امانة في يد المرتين حتى لو اشتراه لا يتوب قبض الرهن من قبض الشراء لانه امانة فلا يتوب عن قبض
الضمان واذا كان ملكه مات كان كفه عليه انتهى حوى واحترز بقوله اذا اهلك عملا اذا تعدى عليه واهلكه
فانه يضمن جميعه وفي المحيط لورهن على انه لو ضاع ضاع بغيره جاز وبطل الشرط لانه تبديل المشروعه وفي
الله مستأنى وضمن المرتين ولورهن فاسد امره وانهاها لكافي يده ولو وضع العقد وعند الكرخي المقبوض بالرهن
الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل والاو اصح كفي في الاخيرة ولو اهلك بهض الرهن قسم الدين على الهالك
والموجود مثلا ولورهن دارا قيمتها الف بالف نفرت في يده قسم الف على قيمة البنا والعرصة يوم القبض
فما اصاب البناء سقط وما اصاب العرصة بقي (قوله بالاقل من قيمته ومن الدين) المراد انه مضمون بما هو
اقل فان كان الدين اقل من القيمة فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة اقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون
من البيان تقديره انه مضمون بما هو اقل من الاثر الذي هو القيمة تارة والدين اخرى فتعريف الاقل اصوب
اه حوى عن شرح الوفاة (قوله وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه هو امانة) وثمرة الخلاف تظهر في مسائل
منها ان الرهن ممنوع عن الاسترداد للاتقاع به عندنا لانه يقوت موجبه وهو الاحتباس وعنده لا يمنع منه
لانه لا يتنافى موجبه وهو تعيينه للبيع ومنها ان حكم الرهن يسرى الى الولد عندنا فيقبض مع الاصل وعنده
لا يسرى ومنها ان رهن المشاع لا يجوز عندنا لان حكم الرهن وهو الحبس الدائم لا يتصور فيه وعنده يجوز
لا مكان بيعه والحاصل ان حكم الرهن عندنا يسري بوجهه بغيره بانيات يد الاستيفاء عليه وعند الشافعي
تم لمق الدين بالعين استيفاء منه بالبيع فيخرج على الاصلين هذه المسائل وادلة المذهب مبسوطة في المطولات
وفي المسكي والحاصل ان الزايدة اما متولدة من الرهن او لان في الثاني لا يسرى حكم الرهن اليه اتفاقا والاولى اما
متصلة او لان في الاول يسرى حكم الرهن اليه اتما او اذ ان يسرى اليه حكم الرهن عندنا وقال الشافعي رضى
الله تعالى عنه لا (قوله لا يوم الهلاك) هذا اذ لم يثقله اجنبى عنده اما لو ثقله الاجنبى فان المرتين يضمنه فيتم يوم
الاستهلاك وتكون رهنا عنده افاده المصنف (قوله اذ لم يبين المقدار) اما اذا بينه يكون مضمونا وفي القضية

من على من غير (مغرمًا) لا ينفق ولا يجني
 الرهن من غير بدون الثمن (مجردًا) لا ضمانًا
 ولو حقه ما بان أصل الموهون نفسه
 الموهون خلقه كالزوم كما في الهبة ويصح في
 ان القبض شرط الجواز (والصلابة) بين الرهن
 المجتبى انه شرط القبض (قضى) ما على الظاهر
 والموت من (قبض) وهو مضمون
 (كالمبيع) فانما فيه ايضا قبض (وهو مضمون
 اذا هلك الاقل من قيمته ومن الدين) وضد
 الشافعي هو جازية (والغدير قيمته يوم القبض)
 لا يوم الهلاك كما توجه في الاشياء الخالصة
 للعتق كالمهر المصنف (القبض على
 يوم الرهن اذا لم يكن القدر) اي مقادير
 ما يريد اخذه من الدين (ليس بمضمون في
 الاصح) كذا في الغنية والاشياء

المسئلة والتي قبله الان العدة فلا يفرق بالتسمية كالبيع وهذا في البيع قول الامام ومما لا يتعدد اصفه بتفصيل الثمن وان لم ينكر والايجاب والاولى ان يقول بتفصيل البدل وهو الدين (قوله اى ان كل واحد) صوابه اى ان هذا الرجل (قوله ورثته) الضعيف المستتر للرجل الراهن والضعيف الظاهر لكل واحد فان المرتن المرتن الرجلان والراهن الرجل (قوله ولا يمكن تنصيفه الخ) ولا يمكن القضاء لاحد مما لعدم الاولوية ولا يمكن ان يقدر كانهما ارتنهما معالجته بالتشريع هـ (قوله من صاحب الشارح الاقدم اولى) لانه انتم في وقت لا يشاركه فيه احد (قوله لقرينة سبقه) قال في التبيين لان تمكنه من القبض دليل على سبقه اهـ (قوله فان الحكم واحد) حتى لو لم يكن العبد في ايديهما وانبت كل واحد فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك اهـ ويطلق وهذا ظاهر بالنسبة الى هذا التفريع اما بالنظر الى ما اذا كان في يد احدهما فالتفريع للاحتراز ولذا قال في الكشاف قيد بكون العبد في ايديهما لانه لو كان في يد احدهما يقضى لذى اليد خاصة مطلقا انتهى والظاهر ان السابق في صورة الموت مقدم كصورة الحياة (قوله كما وصفتنا) اى في صدر المسئلة (قوله استحسانا) وفي القياس يبطل وهو قول ابي يوسف لان المقصود من الرهن الحبس للاستيقاء ولا يتأتى للشيوع (قوله لا تقلا به بالموت استيفاء) قال في المنع وجه الاستحسان ان العدة لا يراد لذاته وانما يراد لحكمه وحكمه في حال الحياة الحبس والشائع لا يقبل وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشائع يقبله فصار كما اذا ادعى وجلان شكاح امرأة ازادعته اختتان او خمس نسوة على رجل فان البيعتين تنهاران حال الحياة وتقبلان بعد الموت لان حكمهما حال الحياة ثبوت ملك الشكاح ودوا لا يقبل الانقسام ولا الشركة وبعد الممات ثبوت ملك المال بالارث وهو يقبلهما ما يتصرف (قوله قال) اى صاحب الأصول العمادية (قوله وهذا) اى هلاك المرهون (قوله ومفاده الخ) تطويل من غير فائدة ولو قال ومفاده انه لو لم يرض بذلك يهلك هلاك القصب لكان اوضح (قوله وعليه) اى على ما استفيد من قوله والا لا دونه يهلك هلاك القصب (قوله يحمل اطلاق السراجية) نصها اذا اخذ عمامة المديون بغير رضاه لتكون رهنه عنه لم تكن رهنا بل غصبا ومعلوم ان العمامة ليست قيدا وحاصل ما اشار اليه المؤلف انه ان اخذها بغير رضاه ثم رضى وهلكت هلكت هلاك الرهن وان لم يرض تهلك هلاك القصب وقد افاده المصنف وفي الهندية عن جواهر الفتاوى رجل له دين على رجل فقتضاه ولم يعطه فرفع العمامة عن رأسه وهنأ به واعطاه مند بلا صغيرا يطفه على رأسه وقال له احضر ديتي حتى اردوها عليك فذهب الرجل وجاء به يده بعد ايام وقد هلكت العمامة فانتهت هلاك المرهون لا هلاك المقتضوب لانه امسكها رهنأ به والقريم يتركها عنه وبذلك صار راضيا بان تكون رهنأ هـ (قوله لب المال مسل الخ) هذا يدل على عدم صحة التوفيق فان القائل بانه رهن لا يشترط الرضى مطلقا فلا يهلك هلاك القصب (قوله وقيل) ليس لفظ قيل في نقل المصنف (قوله فله اخذه مكان حقه) اى اذا كان قدره (قوله لم يكن واحد منها رهنا) فلو اذاعني يده لا يذهب من الدين شي كذا عن محمد وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرين درهما فدفعت المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فقبضها فذاعت في يده قبل ان ياخذ منها عشرين درهما فذاعت من مال المديون والدين عليه على حاله هندية (قوله قبل ان يختار احدهما) منهم ومه انه اذا اختار احدهما نعتن للرهن فيهلك مضموفا بخان الرهن ولو هلك الاخر اخبر هلك بغير شيء (قوله غصب الرهن) اى والغاصب غير المرتن كهلاكه فيضن خنان الرهن اى لو كان الغاصب المرتن كذا ذكر المرتن لما بدله ان عبد الله اخذ منه اذني بابلية اوميا فاقبله بغير اذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير اذنه فيكون كالغاصب انتهى هندية غيب عليه دفع قيمته لتكون رهنأ فانه ما غفقه (تق) رجل غصب من آخر عبدا فرفعه يده عند رجل فهلك العبد عند المرتن كان للمالك ان يبار ان شاء من الغاصب وان شاء من المرتن فان ضمن الغاصب تم الرهن لانه يملكه من وقت الغصب باء النعمان فيصير رهنأ مال نفسه وان ضمن المالك المرتن كان المرتن ان يرجع على الراهن بما ضمن ويبطل الرهن لان سبب خنان المرتن هو اذنه بضم وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد اهـ (قوله الا اذا غصب الخ) ثم حصل الهلاك فلورهن معصفا ومنه بقرآته منه ان هلك حال قرآته لا يسقط الدين لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمل باذنه تغير حكمه ويبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القرآته هلك بالدين هندية عن الوجيز (قوله امره بدفعه) اى امر الراهن المرتن بدفع الرهن الى الدال عليه وبأخذ دية من ثمنه

[illegible]

(قوله لم يضمن) لعدم التعدي لأنه فعل ما اذن فيه (قوله حامى) انما امراته لا محترز له كما ان كون القصة للشرب كذلك (قوله لا الزيادة) الاولى - ثم قال ان ضمان الرهن لا تضمن فيه الزيادة قبل هي امانة (قوله والمودع لا يضمن) لعدم التعدي اما اذا امراته او علم ان باقصة كسر اربع المائتين فاذ الى المصنف فلا تملك ان هذا فاعده (قوله الاجل في الرهن يفسده) لان حكمه الحبس المآثم الى استيفاء الدين فاذا اهلك يهلك ضمان الرهن لان الفاسد منه كالصحيح بخلاف الباطل (قوله ملطه بيعه) الاولى على رهنه (قوله للمرتهن يبعه) فليس للوارث نفس البيع لأنه يتعلق به حق المرتهن ولا يطل بوث الرهن فلا يقال انه وكيل بيعه والوكالة تطل بالموت قال في الهندية لو باعه في صورة ما اذ ملط الرهن على البيع بالنسيئة جزئيه كيف ما كان (قوله غيبة منقطعة) فيها اقوال ستأتي (قوله يبيعه) في نسخة ابيعه اى لاجل ان يبيعه بديه (قوله ليس للمرتهن بيع غمرة الرهن) محله ما اذالم باذن الرهن له بالاتفاق كما لا يخفى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الراجحة الموضوعة على يد عدل)

لما انتهى القول في الاحكام الراجحة الى نفس الراجحة والمرتبين ذكر ما يرجع الى تأنيها وهو العدل لان
النائب بقوه حكم الاصل والمراد بالعدل ههنا من رضى الراجحة والمرتبين موضع رهن في يده ورضيا ببيعة
الرهن عند حلول الاجل وهو وكيل الراجحة به لکن يخالف المفرد في مسائل اخـ مخـ ياتي في بعضها اقربا
مكي وقوله موضع يجوز ان يكون حالا او صفة بان تكون الامانة مسكن (قوله ولا يأخذ احد هـ ا
منه) لانه يتعلق به حكمها لان حق الراجحة يتعلق بالحفظ بيده وامانة وحق المرتب في الاستيفاء فلا يتعلق
واحد منهما باطل حق الاخر اهـ مخـ (قوله لتعلق حكمهـ حابه) قال في المخ لانه مودع الرهن في حق العين
ومودع المرتب في حق المسالية وكل منهما اجنبي عن الاخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي انتهى (قوله
وجعلها عنده او عند غيره) وان تعد را بجمع ما يرفع احدهما الامر الى القاضي ليفعل كذلك حلبي عن
الهداية (قوله لئلا يصير قاضيا ومقتضيا) لان النتيجة واجبة عليه فلو جعلها رهنا في يده بصير قاضيا ومقتضيا
وبينهم ما تناف اهـ مخـ (قوله مبسوط في المطولات) قال في التبيين فاذا جعلت اقيمة رهنا برأيه او برأى
القاضي عند العدل الاول او عند غيره ثم قضى الراجحة الدين فان كان العدل ضمن اقيمة بالدفع الى الراجحة
فالقيمة سالمة للعدل ياخذها ممن هي عنده ان كانت هي عند غيره او عند مودع المودع الى الراجحة
بالتسليم الاول اليه ووصول الدين الى المرتب يدفع الراجحة اليه ولا يلزم منه اجتماع البدل والمبدل منه
في ملك واحد ولو اخذ الراجحة لاجتماع في ملك واحد وان كان العدل ضمن قيمة الرهن بالدفع الى المرتب
فالراجحة ياخذ القيمة من العدل ان كانت عنده او من غيره ان كانت عند غيره لان العين لو كانت قائمة اخذها
ممن هي في يده اذا ادى الدين فكذلك ياخذها مقام مقامها ولا يجمع فيه بين البدل والمبدل منه في ملك
واحد ثم هل للعدل ان يرجع على المرتب بذلك ينظر ان كان دفعه اليه على وجه العارية او على وجه
الوديعة وهلك في يد المرتب لا يرجع وان اتم له المرتب وجع عليه لان العدل ياداء الضمان ملك العين
المروونة وتبين انه اعاد او ادفع ملك نفسه فلا يضمن المستعير ولا المودع الا بالتعدي وكذا اذا دفعه اليه
بجوفه بان قال له خذ بجهتك واحبس بهديك لانه دفع اليه على وجه الضمان حلبي (قوله صح قوله) لانه
ملكه فله ان يوكل من شاء فيه مع لقائه خـ اهـ حوى (قوله لم يصح) اي عند الامام لان امره دفع باطلا لعدم
القدرة وقت الامر فلا يتقلب جائزا (قوله خلا لهما) نقلا لا يصح اقدرته عليه وقت الامتثال انتهى مخـ (قوله
فان شرط الوكالة في عقد الرهن) بان يقول الراجحة رهنه على ان يكون فلان وكلا يبيع الرهن عند حلول
الاجل حوى (قوله ولا يموت الراجحة) اشار به الى انه لا فرق بين العزل الحقيقي والحكمي (قوله ولا المرتب)
الا ان يكون المرتب وكلا اهـ حوى وغيره (قوله للزومها لزوم العقد) قال في التبيين لان الوكالة لما شرطت
في عقد الرهن صارت وصفا من اوصافه وحققا من حقوقه لا ترى انه الزيادة الوثيقة في لزومها لانه ولا يتعلق
به حق المرتب وفي العزل ابطال حقه نصار كالوكالة بالخصوصة بطلب المدعي اهـ (قوله يجبر على البيع عند
الامتناع) لتعلق حق المرتب به فايمن له ابطال حقه (قوله زياي) قال فتكدر الوكالة غير المشروطة في العقد
كالمشروطة فيه في جميع ما ذكرنا من الاحكام اهـ في الهندية وان ابي العدل البيع فان كان اى التوكيل بعد

جاءى ووضع المصنف الرهن في صندوقه
 ووضع عليه قصعة ماء الشرب فانسب الماء
 ووضع عليه فمك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة
 على المصنف فمك ضمن الاجل في الرهن
 والمودع لا يضمن شيئا قديمة الاجل في الرهن
 بفسده ساطه بيده ومات للمرتهن بمعه بلا
 محضر وارثه غاب الرهن غيبة منقطعة فرفع
 المرتهن امره للقاضي لبيعه بيده ينبغي ان يجوز
 ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره
 جازكلا في متفرقات يوع التهر وفي الذخيرة
 ليس للمرتهن بيع غرة الرهن وان خاف تلفها
 لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه الى
 القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع
 للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جازله
 ان يبيعه

(باب الرهن يوضع على يد عدل)
 معنى به بعد التمه في رهن والمرتهن اذا
 وصفا الرهن على يد عدل صح وبتم قبضه ولا
 يأخذه احدهما منه ضمن لو دفعه قفاه ضمن لعدله
 لتعلق حكم ما به فلو دفعه قفاه ضمن لعدله
 واخذ منه قيمته وجعلها رهنه في يده فلا يصح
 وليس له عدل جعلها رهنه في يده لا يصح
 فاضاير مقضيا وهل للعدل الرجوع مبدول
 في الملولات (واذا هلك ملك من ضمان المرتهن
 فن وكل) الرهن (المرتهن او) وكل (العدل
 او غيرهما بيده عند حلول الاجل صح) تو كيه
 (لو الوكيل (اهلا لال ذلك) اى للبيع (عند
 الذو كيه (الا يكن اهلا لذلك عند الوكيل
 (لا) نصح الوكالة وحيداً (ولو وكل بيده صغيراً
 لا يعقل) فباعه بعد بلوغه لم يصح) خلافاً لما
 (فان شرطت) الوكالة (في عقد الرهن) للزومها
 بعزله (لا) بعون الراهن (و) لا (المرتهن) للزومها
 بل يوم انعقد فهي تخالف الوكالة المفردة من
 وجوه احدها هذا (و) الثاني ان الوكيل هنا
 (يعبر على البيع عند الامتناع) على خلاف ظاهر
 بعد الرهن في الامسح) يباع على خلاف ظاهر
 وان صححها فاضى خان وغيره على ما نقله

تمام الرهن فمن انشأ به اخذ بعض المتاع بغير كذا في الوجع للكردي وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي
وقيل لا يجوز به اخذ شي من الاسلام وتفسير الجبر ان يبيع العدل اماما فان لم يبيع الرهن على البيع فان امتنع باع
الما كنهه قيل هذا قولهم ان بناء على ان المالك يبيع مال المديون اذا امتنع وقيل هذا قول السكك وهو الصحيح كذا
في وجع الكردوي ثم اذا جبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين
بأي طريق شاء حتى لو قضا بغيره صحيح وانما البيع طريق من طرق كذا في التبيين اهـ قوله بخلاف الوكالة
المفردة) تكرار كذا في بعده مع قوله وانما الثاني والثالث ومع قول المصنف بخلاف المفردة (قوله انه يبيع
الولد والارث) لما تقدم من ان حكم الرهن وهو الحبس يتعدى الى ما تولد منه من الاولاد وفيل النخل وفرح
النجار لان الاوصاف القارة في الاصول تسري الى الفروع وصورة بيع الارض ما اذا جئنا على الرهن فدفع
الطابق عليه عرضا ارش حناته فتوكل ببيعها ما اذ وكيل يبيع دابة مثلا فلا يملك بيع ولها التي
ولنه قبل البيع اذ لا يسري حكم الوكالة اليه (قوله وله يبيع في غيبة ورثته) موافقا كانت الورثة قصر اوبالغين
واما ان لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن فلو صبه البيع وقضا دين المرتن اقيامه مقام الموصي فان لم يكن وصي
نصب القاضي من يفعل ذلك اذا كانت الورثة صفارا لانه نصب لمصالح المساكين ولان الراهن يحتاج الى قضاء
ما عليه من الدين الحائلة بينه وبين الجنة واما اذا كانت الورثة كبارا فهم يحفظون الميت وعلهم قضا دينه
صرح به في الاختيار والجوهرة وغيرهما اهـ وكذا في بيعه في غيبة ورثة المرتن لان الوكالة لا تبطل بموت كاتمه
(قوله مطلقا) مرتنا كان او عدلا او غيره لان الوكالة لا تجري فيها الارث والموكل رضى برأيه لا بغيره (قوله
وعن الثاني ان وصيه يخافه) لانه بعد قوله ولراعي الى آخره يبيع له لكان النصب (قوله انك خلاف
جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل مبسوط الامام محمد وظاهره ان الامام محمد ذكر في اصله
جواب ابي يوسف كقولهما (قوله ولراعي الى آخره يبيع له يصح) قال في الذخيرة اذا كان العدل وكيفا في بيع
الرهن فلو وصي الى رجل يبيع له يجوز بيعه الا ان يكون الراهن قال في اصل الوكالة وكانت يبيع الرهن واجزت لك
ما صنعت فيه من شيء فحينئذ يجوز لوصيه يبيع ولا يجوز لوصيه ان يوصي به لثالث اهـ حوى وفي الهندية
العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية ولو وكل العدل وكذا لباعه
بعضه فالعدل جاز وان كان غائبا لم يجوز الا ان يبيعه اهـ (قوله ولا يملك رهن الخ) اتفق حكمه بما في الاصل
احدهما ابطال حق صاحبه بغير اذنه (قوله اجبر الوكيل على بيعه) لتعلق حق المرتن به وقد سبق ما فيه (قوله
وكيفية الجبار) لا توجد في غالب النسخ (قوله فان لم يبيع) قال في المصباح لم يبيح الامر للجبار من باب نهب والجبار
ولما جاز فهو جاز في الجوزة مائة اذا لازم الشيء واداه ومن باب شرب لغة قال ابن فارس الجازع مما حذر
الخصم وهو داء ما اهـ مكى (قوله باع القاضي) قال الزيلعي وهذا على اصلهما ظاهر واما على اصل ابي حنيفة
فكذلك عند البعض لانه تعين قضاء حصة الدين ولان بيع الرهن صار مستحقا للمرتن بخلاف سائر المواضع
وقيل لا يبيع هنا كذا لا يبيع مال المديون عند قضاء الدين اهـ مكى (قوله فان باع العدل) اي الموكل بالبيع (قوله
فانتم رهن) وان لم يقبضه بعد اقيامه مقام ما كان مقبوضا بجمعة الرهن (قوله وفيه من مال
المرتن جناة عقد الرهن في اتين لقيامه مقام المبيع المردون (قوله وفيه) بالبناء المعجول لا القاعل ليشأ في
التفصيل الا في (قوله لانه غاصب) حيث اخذ العين وسلبا بغير ان مالكمها (قوله والقبض) اي قبض المرتن التمن
من العدل (قوله لانه يضمنه) اي لان الراهن ملكه باذنه او من ماله الى وقت غصب فحينئذ يبيع
ملك نفسه (قوله يضمن الراهن) اي القيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة بالقرور
من جهته وقذا البيع لان الراهن ما كان قرارا لانه عليه وضحه ملكه باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه فصم
انتفاء المرتن فلا يرجع على الراهن بدنه (قوله وفيه) اي العدل المرتن ثمنه الذي اداه اليه لانه تعين ان
التم اخذه بغير حق لان العدل ملك الرهن باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه فيه ولم ينتقل الى الراهن والحالة هذه فخذ
بيعه فيه لانه المالك له ما اراد ان لا يبدل ملكه وانما اداه الى المرتن على حبه بان ان المبيع ملك الراهن
وهذا تعين له من ماله ان لا يكون راضيا به ان يرجع (قوله اخذه المستحق من مثله) لانه عين ماله (قوله لانه
العقد فحينئذ يبيع له من ماله من حقوقه لوجوبه وانما دفعه المشتري اليه ليس له المبيع ولم يسل

بخلاف الرهن المفردة (قوله الثالث انه يبيع
الولد والارث) لما تقدم من ان حكم الرهن وهو الحبس يتعدى الى ما تولد منه من الاولاد وفيل النخل وفرح
النجار لان الاوصاف القارة في الاصول تسري الى الفروع وصورة بيع الارض ما اذا جئنا على الرهن فدفع
الطابق عليه عرضا ارش حناته فتوكل ببيعها ما اذ وكيل يبيع دابة مثلا فلا يملك بيع ولها التي
ولنه قبل البيع اذ لا يسري حكم الوكالة اليه (قوله وله يبيع في غيبة ورثته) موافقا كانت الورثة قصر اوبالغين
واما ان لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن فلو صبه البيع وقضا دين المرتن اقيامه مقام الموصي فان لم يكن وصي
نصب القاضي من يفعل ذلك اذا كانت الورثة صفارا لانه نصب لمصالح المساكين ولان الراهن يحتاج الى قضاء
ما عليه من الدين الحائلة بينه وبين الجنة واما اذا كانت الورثة كبارا فهم يحفظون الميت وعلهم قضا دينه
صرح به في الاختيار والجوهرة وغيرهما اهـ وكذا في بيعه في غيبة ورثة المرتن لان الوكالة لا تبطل بموت كاتمه
(قوله مطلقا) مرتنا كان او عدلا او غيره لان الوكالة لا تجري فيها الارث والموكل رضى برأيه لا بغيره (قوله
وعن الثاني ان وصيه يخافه) لانه بعد قوله ولراعي الى آخره يبيع له لكان النصب (قوله انك خلاف
جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل مبسوط الامام محمد وظاهره ان الامام محمد ذكر في اصله
جواب ابي يوسف كقولهما (قوله ولراعي الى آخره يبيع له يصح) قال في الذخيرة اذا كان العدل وكيفا في بيع
الرهن فلو وصي الى رجل يبيع له يجوز بيعه الا ان يكون الراهن قال في اصل الوكالة وكانت يبيع الرهن واجزت لك
ما صنعت فيه من شيء فحينئذ يجوز لوصيه يبيع ولا يجوز لوصيه ان يوصي به لثالث اهـ حوى وفي الهندية
العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية ولو وكل العدل وكذا لباعه
بعضه فالعدل جاز وان كان غائبا لم يجوز الا ان يبيعه اهـ (قوله ولا يملك رهن الخ) اتفق حكمه بما في الاصل
احدهما ابطال حق صاحبه بغير اذنه (قوله اجبر الوكيل على بيعه) لتعلق حق المرتن به وقد سبق ما فيه (قوله
وكيفية الجبار) لا توجد في غالب النسخ (قوله فان لم يبيع) قال في المصباح لم يبيح الامر للجبار من باب نهب والجبار
ولما جاز فهو جاز في الجوزة مائة اذا لازم الشيء واداه ومن باب شرب لغة قال ابن فارس الجازع مما حذر
الخصم وهو داء ما اهـ مكى (قوله باع القاضي) قال الزيلعي وهذا على اصلهما ظاهر واما على اصل ابي حنيفة
فكذلك عند البعض لانه تعين قضاء حصة الدين ولان بيع الرهن صار مستحقا للمرتن بخلاف سائر المواضع
وقيل لا يبيع هنا كذا لا يبيع مال المديون عند قضاء الدين اهـ مكى (قوله فان باع العدل) اي الموكل بالبيع (قوله
فانتم رهن) وان لم يقبضه بعد اقيامه مقام ما كان مقبوضا بجمعة الرهن (قوله وفيه من مال
المرتن جناة عقد الرهن في اتين لقيامه مقام المبيع المردون (قوله وفيه) بالبناء المعجول لا القاعل ليشأ في
التفصيل الا في (قوله لانه غاصب) حيث اخذ العين وسلبا بغير ان مالكمها (قوله والقبض) اي قبض المرتن التمن
من العدل (قوله لانه يضمنه) اي لان الراهن ملكه باذنه او من ماله الى وقت غصب فحينئذ يبيع
ملك نفسه (قوله يضمن الراهن) اي القيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة بالقرور
من جهته وقذا البيع لان الراهن ما كان قرارا لانه عليه وضحه ملكه باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه فصم
انتفاء المرتن فلا يرجع على الراهن بدنه (قوله وفيه) اي العدل المرتن ثمنه الذي اداه اليه لانه تعين ان
التم اخذه بغير حق لان العدل ملك الرهن باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه فيه ولم ينتقل الى الراهن والحالة هذه فخذ
بيعه فيه لانه المالك له ما اراد ان لا يبدل ملكه وانما اداه الى المرتن على حبه بان ان المبيع ملك الراهن
وهذا تعين له من ماله ان لا يكون راضيا به ان يرجع (قوله اخذه المستحق من مثله) لانه عين ماله (قوله لانه
العقد فحينئذ يبيع له من ماله من حقوقه لوجوبه وانما دفعه المشتري اليه ليس له المبيع ولم يسل

(قوله اي بئنه) هذا هو الصواب وذكر الزيلعي انه يرجع بالقيمة وتبع فيه صاحب المداية وقد قال بعض
اشراحين المراد بالقيمة اتين افاده السلي واما يرجع عليه لانه هو الذي ادخله في هذه العهدة فيجب عليه
تخليصه وفي الكافي لانه مغرور من جهة الراهن فانه رهنه على انه ملكه والمغرور يرجع على الغار بما لحقه من
الغبن كما يرجع المشتري على الموزر والمودع على المودع اهـ لمخصر (قوله صح القبض) اي قبض المرتن اتين
(قوله او يرجع العدل بئنه على المرتن) لان البيع انتقض بالاستحقاق فبطل اتين وقد قبضه ضرورة (قوله اي
بدنه) هذا لا يفيده ظاهر عبارة المصنف فكان الاولى التصريح به لانه فيه عود الضمير على غيره مذكور
مع الايام (قوله وان شرطت الوكالة) يعني ان ما ذكر من انتفصال اتين باق اذا شرط التوكيل في عقد الرهن
اذ علق به حق المرتن فكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزمه الضمان اما اذا وكل الراهن العدل
بعد اذ علق به حق المرتن فماذا كره المؤلف قال شمس الائمة السرخسي هو ظاهر الرواية لان رضى المرتن بالرهن بدون
التوكيل قد تم فكان التوكيل مستأنفا لا في ضمن عقد الرهن فكان منفصلا عنه ضرورة وهذا يؤيد قول من
لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع الا ان غر الاسلام وشيخ الاسلام فلا قول من يرى جبر هذا الوكيل اصح
لاطلاق محمدرجه الله تعالى في الجامع الصغير والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه
في جميع ما ذكرنا من الاحكام هنالك اهـ تبين بتصريف (قوله اولاً) صورة عدم قبضه ان العدل باع الرهن بامر
الراهن وضاع التمن في يد العدل بلا تعديته ثم اتفق المرهون فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن
انتهى دور (قوله ذلك الرهن بدنه) لان الراهن ملكه باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه فصم
ملك نفسه ثم صار المرتن مستوفيا لاداءه (قوله لضرره) الاولى لفرده بالغين المجبة قال في الدرر اما بالقيمة
فلانه مغرور من جهة الراهن بالتسليم اهـ ونحوه في الزيلعي وغيره (قوله لا تنقاض قبضه) اي قبض المرتن
الرهن بتضمينه فيعود حقه كما كان (قوله يسقط ربع الدين) قال في الهندية عن المبسوط وان ذهبت عين
الدابة عند المرتن وفيها مثل الدين سقط ربع الدين اهـ فقيده المسألة بما اذا كانت قيمة الدابة مثل الدين (خاتمة)
المولى لا يصلح عدلا في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على ان يوضع على يده مولا لم يجوز الرهن سواء
كان على العبد دين ام لا والعبد المأذون يصلح عدلا في رهن مولا والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولا
كعكسه والمكاتب لا يصلح عدلا في رهن الكليل كعكسه واحدا من ربي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن
الاخرين التجارة وكذا احدا من ربي العنان فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشر يمكن جميعا لان كل واحد
منهما اجني عن صاحبه في غير دين التجارة ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب كعكسه والراهن لا يصلح
عدلا في رهن قبل ان يقبضه المرتن ويصدق عقد الرهن وان كان قبضه المرتن ثم وضعه على يده جائزه
هندية ملخصا عن الينابيع (قوله ومجيئ) اي في الجنائيات والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب التصرف في الرهن الخ)

لما كان التصرف في الرهن بعد ثبوت الرهن وكذلك الجنابة على الرهن وجنابة الرهن على غيره ذكره عقب
مسائل الرهن لان كل ترتيب يجب عليه وضعا للجنابة اهـ ملبي عن الغاية (قوله وقف بيع الراهن
رهنه الخ) هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن ابي يوسف انه يتفد وجه الظاهر انه تعلق به حق المرتن وفي البيع
ابطال حقه (قوله فان وجد احدهما تفتد) زوال المانع وهو تعلق حق المرتن وعدم القدرة على تسليمه (قوله
وصار ثمنه رهننا) هو ظاهر الرواية لان التمن قام مقام مانع تعلق به حق المرتن اذ هو بدله ومحل حقه وعن
ابي يوسف ان المرتن ان شرط ان يكون التمن رهننا عند الاجازة كان رهننا والا فلا (قوله في الاصح) وجهه ان
احتشاج النفاذ لحقه كمالا يتضرر والتوقف لا يضره لان حقه في الحبس لا يبطل بمجرد الانقضاء من غير نفوذ
ويفسخ بفسخه في رواية ابي حنيفة عن محمد حتى اذا افكك الراهن لاسبيل للمشتري عليه بعده لان الحق الثابت
للمرتن بمنزلة المالك فصار كالمالك فله ان يبيعه وله ان يفسخ (قوله وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن) المختار
لافتوى ان له الخيار سواء علم انه رهن ام لا كما في المسكي عن الحسن (قوله فايما اجاز الخ) ولو قضى الراهن
الدين لم ينفذ الاول والثاني يجرى والظاهر الاول انظر ما لوطان في الاجازة (قوله او رهنه او وبي) اي وقد
سلم العين الى المرتن انشأ او الموهوب له لان هذين العقدين لا عبرة بهما بدون القبض ذكره الشيخ ابو المعين

(قوله اي بئنه) هذا هو الصواب وذكر الزيلعي انه يرجع بالقيمة وتبع فيه صاحب المداية وقد قال بعض
اشراحين المراد بالقيمة اتين افاده السلي واما يرجع عليه لانه هو الذي ادخله في هذه العهدة فيجب عليه
تخليصه وفي الكافي لانه مغرور من جهة الراهن فانه رهنه على انه ملكه والمغرور يرجع على الغار بما لحقه من
الغبن كما يرجع المشتري على الموزر والمودع على المودع اهـ لمخصر (قوله صح القبض) اي قبض المرتن اتين
(قوله او يرجع العدل بئنه على المرتن) لان البيع انتقض بالاستحقاق فبطل اتين وقد قبضه ضرورة (قوله اي
بدنه) هذا لا يفيده ظاهر عبارة المصنف فكان الاولى التصريح به لانه فيه عود الضمير على غيره مذكور
مع الايام (قوله وان شرطت الوكالة) يعني ان ما ذكر من انتفصال اتين باق اذا شرط التوكيل في عقد الرهن
اذ علق به حق المرتن فكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزمه الضمان اما اذا وكل الراهن العدل
بعد اذ علق به حق المرتن فماذا كره المؤلف قال شمس الائمة السرخسي هو ظاهر الرواية لان رضى المرتن بالرهن بدون
التوكيل قد تم فكان التوكيل مستأنفا لا في ضمن عقد الرهن فكان منفصلا عنه ضرورة وهذا يؤيد قول من
لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع الا ان غر الاسلام وشيخ الاسلام فلا قول من يرى جبر هذا الوكيل اصح
لاطلاق محمدرجه الله تعالى في الجامع الصغير والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه
في جميع ما ذكرنا من الاحكام هنالك اهـ تبين بتصريف (قوله اولاً) صورة عدم قبضه ان العدل باع الرهن بامر
الراهن وضاع التمن في يد العدل بلا تعديته ثم اتفق المرهون فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن
انتهى دور (قوله ذلك الرهن بدنه) لان الراهن ملكه باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه فصم
ملك نفسه ثم صار المرتن مستوفيا لاداءه (قوله لضرره) الاولى لفرده بالغين المجبة قال في الدرر اما بالقيمة
فلانه مغرور من جهة الراهن بالتسليم اهـ ونحوه في الزيلعي وغيره (قوله لا تنقاض قبضه) اي قبض المرتن
الرهن بتضمينه فيعود حقه كما كان (قوله يسقط ربع الدين) قال في الهندية عن المبسوط وان ذهبت عين
الدابة عند المرتن وفيها مثل الدين سقط ربع الدين اهـ فقيده المسألة بما اذا كانت قيمة الدابة مثل الدين (خاتمة)
المولى لا يصلح عدلا في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على ان يوضع على يده مولا لم يجوز الرهن سواء
كان على العبد دين ام لا والعبد المأذون يصلح عدلا في رهن مولا والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولا
كعكسه والمكاتب لا يصلح عدلا في رهن الكليل كعكسه واحدا من ربي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن
الاخرين التجارة وكذا احدا من ربي العنان فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشر يمكن جميعا لان كل واحد
منهما اجني عن صاحبه في غير دين التجارة ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب كعكسه والراهن لا يصلح
عدلا في رهن قبل ان يقبضه المرتن ويصدق عقد الرهن وان كان قبضه المرتن ثم وضعه على يده جائزه
هندية ملخصا عن الينابيع (قوله ومجيئ) اي في الجنائيات والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(قوله اي بئنه) هذا هو الصواب وذكر الزيلعي انه يرجع بالقيمة وتبع فيه صاحب المداية وقد قال بعض
اشراحين المراد بالقيمة اتين افاده السلي واما يرجع عليه لانه هو الذي ادخله في هذه العهدة فيجب عليه
تخليصه وفي الكافي لانه مغرور من جهة الراهن فانه رهنه على انه ملكه والمغرور يرجع على الغار بما لحقه من
الغبن كما يرجع المشتري على الموزر والمودع على المودع اهـ لمخصر (قوله صح القبض) اي قبض المرتن اتين
(قوله او يرجع العدل بئنه على المرتن) لان البيع انتقض بالاستحقاق فبطل اتين وقد قبضه ضرورة (قوله اي
بدنه) هذا لا يفيده ظاهر عبارة المصنف فكان الاولى التصريح به لانه فيه عود الضمير على غيره مذكور
مع الايام (قوله وان شرطت الوكالة) يعني ان ما ذكر من انتفصال اتين باق اذا شرط التوكيل في عقد الرهن
اذ علق به حق المرتن فكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزمه الضمان اما اذا وكل الراهن العدل
بعد اذ علق به حق المرتن فماذا كره المؤلف قال شمس الائمة السرخسي هو ظاهر الرواية لان رضى المرتن بالرهن بدون
التوكيل قد تم فكان التوكيل مستأنفا لا في ضمن عقد الرهن فكان منفصلا عنه ضرورة وهذا يؤيد قول من
لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع الا ان غر الاسلام وشيخ الاسلام فلا قول من يرى جبر هذا الوكيل اصح
لاطلاق محمدرجه الله تعالى في الجامع الصغير والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه
في جميع ما ذكرنا من الاحكام هنالك اهـ تبين بتصريف (قوله اولاً) صورة عدم قبضه ان العدل باع الرهن بامر
الراهن وضاع التمن في يد العدل بلا تعديته ثم اتفق المرهون فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن
انتهى دور (قوله ذلك الرهن بدنه) لان الراهن ملكه باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه باذنه او من ماله فحينئذ يبيع ملكه فصم
ملك نفسه ثم صار المرتن مستوفيا لاداءه (قوله لضرره) الاولى لفرده بالغين المجبة قال في الدرر اما بالقيمة
فلانه مغرور من جهة الراهن بالتسليم اهـ ونحوه في الزيلعي وغيره (قوله لا تنقاض قبضه) اي قبض المرتن
الرهن بتضمينه فيعود حقه كما كان (قوله يسقط ربع الدين) قال في الهندية عن المبسوط وان ذهبت عين
الدابة عند المرتن وفيها مثل الدين سقط ربع الدين اهـ فقيده المسألة بما اذا كانت قيمة الدابة مثل الدين (خاتمة)
المولى لا يصلح عدلا في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على ان يوضع على يده مولا لم يجوز الرهن سواء
كان على العبد دين ام لا والعبد المأذون يصلح عدلا في رهن مولا والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولا
كعكسه والمكاتب لا يصلح عدلا في رهن الكليل كعكسه واحدا من ربي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن
الاخرين التجارة وكذا احدا من ربي العنان فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشر يمكن جميعا لان كل واحد
منهما اجني عن صاحبه في غير دين التجارة ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب كعكسه والراهن لا يصلح
عدلا في رهن قبل ان يقبضه المرتن ويصدق عقد الرهن وان كان قبضه المرتن ثم وضعه على يده جائزه
هندية ملخصا عن الينابيع (قوله ومجيئ) اي في الجنائيات والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

بمقابلته الذي اقرضه وكان له حق الحبس لاستيفائه كما في البيع وكما في الرهن الصحيح اذا انقضى الرهن
فلو قلنا ان الرهن في يد المرتهن بعد الفسخ ذلك بالاقول من قيمته ومن الدين فكذلك هذا ولو مات الراهن وعليه ديون
كثيرة فالمرتهن احق به من دائر الغرماء حتى يستوفي دينه لان له على المحل يد استحققة قال هذا اذا كان
الرهن انقضاء بمقابلته الذي فلو كان الرهن بدين كان على الراهن قبل ذلك والمصلحة بها لا يكون للمرتهن حق
حبس المهر من حتى يستوفي الدين كما في الرهن الجائز بدين كان عليه قبله اذا انقضى الرهن لا يكون للمرتهن
حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما انه ما استفاد تلك اليد بمقابلته هذا المال فلا يكون له حق الحبس
لاستيفاء مال وجب بجهة اخرى فان مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان اسوة للغرماء لانه ليس له على المحل يد
استحققة ولورهنه بذلك مدبر اوامر ولد كان للراهن ان يأخذ الرهن في الوجهين جميعا لان رهنهما باطل بخلاف
ما تقدم فانه فاسد اه (قوله وصح استعارته ثلث ليرهنه) لان المالك ان ياذن للمستعير في ايقاع دينه بماله اه مكي عن
كاملته انه قد يذمه بالكفالة ولان الرهن للاستيفاء وللمالك ان ياذن للمستعير في ايقاع دينه بماله اه مكي عن
شعبي (قوله يرهن غنما) اي باي شيء شاء وبأي مقدار شاء وكذا يرهن في اي بلد شاء فاده ملاسكين (قوله
اد اطلق) ان لا يوافق يجب اعتباره خصوصا في العارية لان الجمل انما فيها غير فسد لكونها لا تنقض الى
الذمة انتهى تبين قوله تعالى في كل منهما امانته في المستعير فانه بالخالفه وتعدى المرتهن لانه قبض ماله
بغير اذنه فصار اوكفا صاحب وعصب منه وقال في التبيين وانما كان كذلك لان التقيد مفيد وهو يني الزيادة لان
غرضه الاحتباس بما ييسر اداؤه ويني نقصان ايضا لان غرضه ان يصير مستوفيا لا كثره مقابلته عند الهلاك
اي رجوع عليه بالكثير وان نقصان يجمع من ذلك فيكون متعديا قبض اه (قوله فله من ذلك) بمنزلة قيمته
او ثمنه لانه لا يرضى لانه خلاف في خبر لان غرضه من الرجوع عليه بالكثير حاصل مع تبسرا انه لانه لا يرجع
او بقدر الحاجة او لا يستيفه ليقع لانه فتعيينه اكثر من قيمته غير مفيد في حقه بل فيه ضرر عليه لانه ساداته
انتهى تبين قيمة الاقل بكونه مثل القيمة او اكثر ولكنه اقل مما عينه المعير (قوله تملكك بالضم) فحينئذ رهنه
ملك نفسه اه تبين قال قاضي الهادي وفيه نظر لان المالك فيه لم يستند الى وقت القبض اذا قبض باذن المالك
وانما يستند الى وقت الحاققة وهو التسليم الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله في حقه مملوكه على وقت التسليم فلم
يتبين انه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه شلي (قوله كما في الاستحقاق) اي اذا ضمن المستحق المرتهن بعد
هلاك الرهن عند ذلك ان رهن يرجع بماله من دينه كما سبق (قوله صار المرتهن مستوفيا دينه) يعني ان كانت
قيمته من الدين او اكثر من ذلك اقل صار المرتهن مستوفيا بقدر ما يرجع بافضل على الراهن انتهى مكي عن
سكين (قوله فله من ذلك بحسبه) اي بقدر حصة اعجب اه شلي عن الغاية (قوله بخلاف الاجنبي)
د - قدس الدين لا يستحق دلا بسمي في خليفه ملكه ولا في غيره فذمه فكان لاصحاب ان لا يقبله اه ريلبي
(قوله فلاجير) راجع الى قوله اجبر المرتهن اي لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن وعزاه في الدور الى تاج الشريعة
وانظر لما لم يجبر وقد ارفاه دينه (قوله لكن استهلكه الزبلي) اي استهلك كون الرأ مذمرا عابدا مانقلا عن
صاحب النهاية حيث قال وهذا مشكل لان خليفه الرهن لا يحصل بايقاع البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه
تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الا بآء الذين كذا المرتهن ان يحبس به حتى يستوفي الكيل اه حلي قال
الحوي واستقر به بعض المحققين بان صاحب النهاية ذكر حاصل اشكاله باريق السؤال واجاب عنه وتبعه
صاحب الكفاية والدرية ونظما الجواب قلنا الضمان انما وجب على المستعير باعتباره ايقاع الدين من ماله
فكان الرجوع بقدر ما يتحقق به الايقاع اه وقد ذكره الشلي عن الغاية عن شرح القدرى ونصه ولا يقال انه
لا يتوصل الى خلاص عبء الا بقبض الجميع فلا يكون متبرعا في الزيادة لان استيفاء المرتهن بالهلاك كان
كاستيفائه بالمباشرة فلا يرجع المعير اذ في المباشرة الا بما يرجع به اذ في طريق الحكم اه وقد رآ هذا
الجواب صاحب النهاية الى الايضاح وقاضي خان وبذلك ظهر اعتماده فالواجب على المصنف التعرُّج عليه
(قوله فلذا) اي لكونه مستحكما لا يرجع عليه اي المصنف في منته قال في القاموس عرج تعرجا ميل واقام
وحبس المطية على المنزل كعرج انتهى والمراد انه لا يركه (قوله لم يضمن) لانه لم يصرف ايقاعه به وهو الوجه
للضمان (قوله وان استخدمه الخ) لوقال وان استخدمه لكان اخصر وايقيد (قوله وغور ذلك) اي نحو ما ذكر من

(قوله وان استخدمه الخ) لوقال وان استخدمه لكان اخصر وايقيد (قوله وغور ذلك) اي نحو ما ذكر من
الركوب والاسخدام كايض الثوب والحرق على الذبابة (قوله اذا خالفنا) الاولى افراد الضمير لان العطف
باووليوا فمابعده (قوله على ما عليه الفتوى) قلت وهو الذي تقدم (قوله بئني لاختلنا) اي في زمن الهلاك
فقال المعير هل عند المرتهن وقال المستعير بل بعد الفسخ فالقول للراهن واعتراض بان الظاهر شاهد للمعير لان
سبب الضمان قد وجد بالرهن والراهن يدعي فسخته فوجب ان يكون القول للمعير واجيب بان الرهن لا يوجب
الضمان وانما يوجب الايقاع به ولم يذم بقدره ولو كان الرهن يوجب الضمان كله انتهى وفي المتن ولو قال
المستعير ذلك في يده قبل الرهن او بعده وبعد الفسخ لادعى المعير الهلاك عند المرتهن فالقول للمستعير (قوله في
قد رما امره بالرهن به) وهو الذي كان ادعى المعير الا كثر ليكون الرهن مضعونا به عند الهلاك وادعى المستعير
الاقل (قوله فالقول للمعير) لانه لو انكر الامل اي انه لم يرهنه كان القول له فكذلك في انكاره الوصف اه زبلي
(قوله اختلنا في الدين والقيمة بعد الهلاك) قال في الهندية لوقال الراهن رهنه بجميع الدين الذي لك وهو
الف والرهن يساوي الف والراهن ارتفعت بخمسة مائة والرهن قائم فقد روى عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى
ان القول قول الراهن بخصا فان ويران وان هلك الرهن قبل ان يتخالفا كان القول للمرتهن وان انقضا على ان
الرهن كان بالف واختلنا في قيمته الجارية فالقول قول المرتهن ولو اقاما البيعة فالبينة بينة الراهن لانها ثابتت
زيادة ضمان اه (قوله مدبونا) زاده لانه لا يلزم من التفليس الدين (قوله باق على حاله) اي عند المرتهن (قوله بيع
بغير رضاه ان كان به وفاء) لان حقه في الاستيفاء قد حصل مخ (قوله والا لا الخ) لان له في الحبس منفعة فله
المعير قد يحتاج الى الرهن فيخلص بالايقاع او يزيد قيمته بتغير السعر فيستوفي منه حقه اه مخ (قوله وان عجز
اي المستعير وقد مات المعير (قوله بعد قضاء دينه) اي دين المرتهن (قوله فان طلب الغرماء) قال في المنع ولو كان
الفاضل من دين المرتهن لم يقبض بدين غرماء المعير لا يساع الا برضاهم وان كان يبيع بغير رضاهم لوصول حقه
اليهم وكذا الحكم لومات المعير والمستعير اه (قوله مضعونا) لان حق المرتهن لازم محترم وتعلق ملكه بالمالية فجعل
المالك كلاجني في حق الضمان ونظيره العبد الموصى بخدمته اذا ائلفه الورثة فمضعونا قيمته ليشترى بها عبيد
يقوم مقام الاول ثم المرتهن يأخذ الضمان بدينه ان كان من جنس حقه وحسبان الدين حالا وان مؤجلا
يحسبه بالدين فاذا حل اخذه بدينه ان كان من جنس حقه والا حبسه بدينه حتى يستوفي دينه فاده المصنف
(قوله لكن لو اوعر عينه) متعدي باب الافعال لا لازم من باب الافعال والواجب التاثير ويدل عليه ايضا
ان الكلام في جنابة المرتهن على الرهن اه حلي وهذا في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين فان العين مقدرة
نصف الدين ودية العبد قيمته اما اذا كان الرهن ذبابة فذهبت عينها فانه يسقط ربع الدين كانه ذمه ولو كان الدين
اكثر من القيمة لا يظهر سقوط نصف الدين فلتحرر المسئلة (قوله فمستأني) عبارته مع متن النقابة وجنابة
المرتهن على الرهن يسقط من دينه بقدره من الاسقاط اي تسقط تلك الجنابة بقدره من دينه حال هو
دراهم او دينار فالزيادة للعهد فان كان الدين غيرهما كالمكيل لم تسقط شيأ منه وكان الدين على الراهن
والجنابة على المرتهن لكن لو اوعر عينه يسقط نصف دينه عند كافي الخلاصة (قوله عليهما) اي في النفس
ومادونها شرح النقابة للناعلي وفي الهندية اما جنابته على نفس المرتهن فهدر عند ابى حنيفة وعندهما
معتبر في دفع الراهن او يقضى ان رضى المرتهن ويطل الدين وان قال المرتهن لا اطلب الجنابة لما في الدفع او
اقتدا من سقوط حتى فله ذلك وبطلت الجنابة والعهد من على حاله هكذا اطلق الكرخي وفصل القاضي في شرح
مختصر الطحاوي فقال ان كان العبد كله مضعونا بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضعونا وبعضه
امانة فجنابته معتبر بالانفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فافده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين
كاه وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فقصه على الراهن ونصفه على المرتهن بان كانت قيمته ضعف
الدين كافي الاصلاح فما كان من حصة المرتهن يطل وما كان من حصة الراهن يقضى والعهد من على حاله اه
وفي حاشية سرى الدين ما محصله ان الجنابة من الرهن سواء كان اصلا او تبعاعا على الراهن لا تعتبر اعملى المرتهن
فانما لا تعتبر جنابة الاصل اما جنابة الولد المولود بعد رهن امه على المرتهن فلا بد فيها من الدفع او الفداء وعزاه
الى الميسوط (قوله وعلى مالهما دور) قال في شرح ملا على بن سلطان في النقابة واما جنابة الرهن على مال
المرتهن فلا تعتبر بالانفاق ان كانت قيمته والدين سواء اذ لا فائدة في اعتبارها لانه لا يملكها العبد لاستيفائه

بمقابلته الذي اقرضه وكان له حق الحبس لاستيفائه كما في البيع وكما في الرهن الصحيح اذا انقضى الرهن
فلو قلنا ان الرهن في يد المرتهن بعد الفسخ ذلك بالاقول من قيمته ومن الدين فكذلك هذا ولو مات الراهن وعليه ديون
كثيرة فالمرتهن احق به من دائر الغرماء حتى يستوفي دينه لان له على المحل يد استحققة قال هذا اذا كان
الرهن انقضاء بمقابلته الذي فلو كان الرهن بدين كان على الراهن قبل ذلك والمصلحة بها لا يكون للمرتهن حق
حبس المهر من حتى يستوفي الدين كما في الرهن الجائز بدين كان عليه قبله اذا انقضى الرهن لا يكون للمرتهن
حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما انه ما استفاد تلك اليد بمقابلته هذا المال فلا يكون له حق الحبس
لاستيفاء مال وجب بجهة اخرى فان مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان اسوة للغرماء لانه ليس له على المحل يد
استحققة ولورهنه بذلك مدبر اوامر ولد كان للراهن ان يأخذ الرهن في الوجهين جميعا لان رهنهما باطل بخلاف
ما تقدم فانه فاسد اه (قوله وصح استعارته ثلث ليرهنه) لان المالك ان ياذن للمستعير في ايقاع دينه بماله اه مكي عن
كاملته انه قد يذمه بالكفالة ولان الرهن للاستيفاء وللمالك ان ياذن للمستعير في ايقاع دينه بماله اه مكي عن
شعبي (قوله يرهن غنما) اي باي شيء شاء وبأي مقدار شاء وكذا يرهن في اي بلد شاء فاده ملاسكين (قوله
اد اطلق) ان لا يوافق يجب اعتباره خصوصا في العارية لان الجمل انما فيها غير فسد لكونها لا تنقض الى
الذمة انتهى تبين قوله تعالى في كل منهما امانته في المستعير فانه بالخالفه وتعدى المرتهن لانه قبض ماله
بغير اذنه فصار اوكفا صاحب وعصب منه وقال في التبيين وانما كان كذلك لان التقيد مفيد وهو يني الزيادة لان
غرضه الاحتباس بما ييسر اداؤه ويني نقصان ايضا لان غرضه ان يصير مستوفيا لا كثره مقابلته عند الهلاك
اي رجوع عليه بالكثير وان نقصان يجمع من ذلك فيكون متعديا قبض اه (قوله فله من ذلك) بمنزلة قيمته
او ثمنه لانه لا يرضى لانه خلاف في خبر لان غرضه من الرجوع عليه بالكثير حاصل مع تبسرا انه لانه لا يرجع
او بقدر الحاجة او لا يستيفه ليقع لانه فتعيينه اكثر من قيمته غير مفيد في حقه بل فيه ضرر عليه لانه ساداته
انتهى تبين قيمة الاقل بكونه مثل القيمة او اكثر ولكنه اقل مما عينه المعير (قوله تملكك بالضم) فحينئذ رهنه
ملك نفسه اه تبين قال قاضي الهادي وفيه نظر لان المالك فيه لم يستند الى وقت القبض اذا قبض باذن المالك
وانما يستند الى وقت الحاققة وهو التسليم الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله في حقه مملوكه على وقت التسليم فلم
يتبين انه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه شلي (قوله كما في الاستحقاق) اي اذا ضمن المستحق المرتهن بعد
هلاك الرهن عند ذلك ان رهن يرجع بماله من دينه كما سبق (قوله صار المرتهن مستوفيا دينه) يعني ان كانت
قيمته من الدين او اكثر من ذلك اقل صار المرتهن مستوفيا بقدر ما يرجع بافضل على الراهن انتهى مكي عن
سكين (قوله فله من ذلك بحسبه) اي بقدر حصة اعجب اه شلي عن الغاية (قوله بخلاف الاجنبي)
د - قدس الدين لا يستحق دلا بسمي في خليفه ملكه ولا في غيره فذمه فكان لاصحاب ان لا يقبله اه ريلبي
(قوله فلاجير) راجع الى قوله اجبر المرتهن اي لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن وعزاه في الدور الى تاج الشريعة
وانظر لما لم يجبر وقد ارفاه دينه (قوله لكن استهلكه الزبلي) اي استهلك كون الرأ مذمرا عابدا مانقلا عن
صاحب النهاية حيث قال وهذا مشكل لان خليفه الرهن لا يحصل بايقاع البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه
تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الا بآء الذين كذا المرتهن ان يحبس به حتى يستوفي الكيل اه حلي قال
الحوي واستقر به بعض المحققين بان صاحب النهاية ذكر حاصل اشكاله باريق السؤال واجاب عنه وتبعه
صاحب الكفاية والدرية ونظما الجواب قلنا الضمان انما وجب على المستعير باعتباره ايقاع الدين من ماله
فكان الرجوع بقدر ما يتحقق به الايقاع اه وقد ذكره الشلي عن الغاية عن شرح القدرى ونصه ولا يقال انه
لا يتوصل الى خلاص عبء الا بقبض الجميع فلا يكون متبرعا في الزيادة لان استيفاء المرتهن بالهلاك كان
كاستيفائه بالمباشرة فلا يرجع المعير اذ في المباشرة الا بما يرجع به اذ في طريق الحكم اه وقد رآ هذا
الجواب صاحب النهاية الى الايضاح وقاضي خان وبذلك ظهر اعتماده فالواجب على المصنف التعرُّج عليه
(قوله فلذا) اي لكونه مستحكما لا يرجع عليه اي المصنف في منته قال في القاموس عرج تعرجا ميل واقام
وحبس المطية على المنزل كعرج انتهى والمراد انه لا يركه (قوله لم يضمن) لانه لم يصرف ايقاعه به وهو الوجه
للضمان (قوله وان استخدمه الخ) لوقال وان استخدمه لكان اخصر وايقيد (قوله وغور ذلك) اي نحو ما ذكر من

لكن في الشرع لا يثبت عن العبادية المستاجر
او المستعير اذا خالفنا عاد الى الوفاق لا يبرأ عن
الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بئني لاختلنا
فالقول للراهن لانه يتكر الايقاع بماله ولو اختلفا
في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير هدية
اختلنا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول
للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكملة
(ولو مات مستعير مفسدا) مدبونا (فالرهن)
باني (على حاله فلا يساع الا برضى المعير) البيع
ملكه (ولو اراد المعير به واني المرتهن) (وفاء)
(بيع بغير رضاه ان كان به) اي بالرهن (ولو مات
والالا) يساع الا برضاه اي المرتهن بقضاء دين
المعير فاسا وعليه دين امر الراهن بقضاء دين
نفسه وورد الرهن البصل كل ذي حق حقه (وان
عجز اقرضه فاردين على حاله) كما لو كان المعير
حييا (ولو رثته) اي ورثة المعير (اخذ) اي الرهن
(بعد قضاء دينه) كورث (فان صاحب غرماء المعير
من ورثته يبعه فان به وفاء بيع والا فلا يساع الا
برضى المرتهن) كما رما مر (المان) (جنابة)
الراهن على الرهن) كذا اوبعضا (مضعونا) الجنابة
ارث من عليه ويسقط من دينه (اي دين المرتهن
بقدره) اي الجنابة لانه الف يسقط بقدره
فله ضمانه واذ اقرضه وقدر حل الدين يسقط بقدره
ولم يبق بالانفاق لا بالرهن وهذه الالدين
من جنس الضمان والال يسقط منه شيء والجنابة
على المرتهن والمرتحن ان يستوفي
دينه امسكن لو اوعر عينه يسقط نصف
دينه عنه فمستأني وبرجند (وجنابة الرهن
عليهما) اي على الراهن او المرتهن (وعلى مالهما
هدر اي باطل

لأن الاستدلال لا يتحقق والى الأصل لسلطته (قوله لو تصدقوا على أن لا دين عليه ثم ذلك الرهن) هذا أحد قولين والصواب أنه بطلان أمانة قال في التبيين وذكر الاستدلال في نفسه إذا تصدق فأقبل الملاك ثم هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه والصواب أنه لا يملك مضمونا له أما إذا تصدق قال لا دين بعده هلك الرهن يبقى ضمان الرهن لأن الدين كان واجبا طاهر حين هلك وجوب الدين ظاهر أي بطلان الرهن فيصير مستوفيا فيرجع الرهن على المرتين بقيمة الرهن إن لم تكن زائدة على الدين (قوله بتصادقهما على قيامه) أي بتصادقهما على قيامه على عدمه فتروم الدين موجود (قوله بتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق به الضمان أصلا كما في شرح الوهبانية وأما القول بالضمان هو ظاهر الرواية وهو ما في التهمة وغيرها (قوله كرهن المشاع) أي بدين أخذه بمقامه فلو كان الرهن بدين كان عليه قبله والمستلقة بحالها لا يكون للمرتين حق حبس المهرين حتى يستوفي الدين ذكره المصنف وقد قدمناه عنه (قوله لم يكن الرهن كذلك) كما إذا رهنه مديرا أوام ولد فان الرهن إن يأخذ الرهن لأن رهنهما باطل منع (قوله ولم يكن الخ) الواجب أن يكون الرهن عينا محصرا لم يأخذ هاتمه (قوله بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد (قوله رهن الفسخ) قال في الهندية أما الذي يلحقه الفسخ لا يتخذ بغير رضى المرتين فإنه من جملة التصرفات التي تقبل وبطلان حقه في الحبس فكذا التصرفات كلها (قوله كإحرازه في العارية) حيث قال فيها وأما الرهن فكلو دبيعة وقال المصنف في العارية ولا تبر ولا ترهن كالوديعه (قوله وإي رهن لا يرام انكسارها) الجواب أنها النفس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى أن كل نفس وفنت بكسبها عند الله تعالى أي حلبي (قوله ومجنيه لومات بالموت بشرط) يعني أي جان إذا مات من جنى عليه يجب شرط الدية وإن عاش تجب الدية كاملة الجواب ختان قطع الحشفة إن مات الصبي وجب عليه نصف الدية وإن عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب نصف النجفة وتماثلها لأنه حصل التلف بما ذون فيه وهو قطع النجفة وغير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة (قوله ومجنيه الخ) خبر بلشاذ أخذ وفقد ربه أي جان وخبر بشرط يرد إلى الواجب بالجناية (قوله هذا التعبير) أوضح حذف ال والمعنى هذا تفسيره بيان قوله تعالى كل نفس الآية ويحتمل أن الخبر محذوف تقديره تعبير كل وهذه العبارة توجد في بعض النسخ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الجنائيات)

قوله صباه ما يشرع لصيانة الدين عن أخرى والتلف بالتزويج به (قوله وحكم الجنائية) وهو القصاص أو الدية والكفارة وحرمان الأثر (قوله لصيانة النفس) أي شرع لصيانتها وهذا يعرف عموم رجة الله تعالى لعباده حيث شرع لهم ما يبرز الجاني عن جنائبه وما ثبت للعبيد عليه بسبب الجنائية ومجانبتها محاسن الحدود ومجانبتها شرطها كون المحل حيوانا قال العلامة المقدسي وظهر في المناسبة أن في كتاب الرهن ذكر جنائبات متعددة من الرهن والمرتهن والرهن على الرهن أو المرتين أو بينهما أو عديهما وغير ذلك فلا كرفه ذكر وقوع الجنائبات ناسبا بان يعقب بها ولو جعلت جنائبا للرهن ومما معه في آخر كتاب الرهن كانت المناسبة أم (قوله والمال وصيلة) جواب عما يقال كان الأولى تقديم الجنائبات لاهميتها بتعلقها بالنفس (قوله اسم لما يكسب) فهو مصدر مراد به اسم المفعول وحاشا لا حاجة إلى جواب آخر من جمعه مع أنه صدر لأنه انما يرد السؤال إذا كان باقيا على مصدره (قوله والجنائية بما حصل بنفس وأطراف) أي في هذا الكتاب والجنائبات الخ لم تتعلق بنفس الأدي ولا طرفه مع إطلاق انقضاء عليها الجنائية أي شرب لال والجنائية على النفس تسمى قتلا وعلى ما ذون النفس تسمى قطعاً وأجر ما يقتل فعل يضاف إلى العبد تزول به الحياة وزوال الحياة بدون فعل العبد يسمى موتاً (قوله خمسة) هذا تقسيم الشيخ إلى بكر الرازي وبقية القدروري في مختصره وجعله خمسة ثلاثة عدا ربه عد وخطأ وأما حبب الانتفاع قال القائل على أربعة أوجه عد وشبهه عد وخطأ والقتل بالقتل وبلم يكره ما جرى مجرى الخطأ لأن حكمه حكم الخطأ فيرد له نوعاً ما لا يتقاضي قلت ولعل محذور رجة الله تعالى انقصر على الثلاثة ولذا ذكر النزهة الأخيرين وهما القتل بسبب وما جرى مجرى الخطأ لأن قصده بيان القتل الذي فيه مباشرة والقتل بسبب ليس فيه مباشرة وأما ما جرى مجرى الخطأ فإنه وإن كان

(أما المرتين الرهن عن رهن أو رهنه منه ثم هلك الرهن في المرتين هلك الرهن) استحقاقا استحقاقا (قوله لو تصدقوا على أن لا دين عليه ثم ذلك الرهن) هذا أحد قولين والصواب أنه بطلان أمانة قال في التبيين وذكر الاستدلال في نفسه إذا تصدق فأقبل الملاك ثم هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه والصواب أنه لا يملك مضمونا له أما إذا تصدق قال لا دين بعده هلك الرهن يبقى ضمان الرهن لأن الدين كان واجبا طاهر حين هلك وجوب الدين ظاهر أي بطلان الرهن فيصير مستوفيا فيرجع الرهن على المرتين بقيمة الرهن إن لم تكن زائدة على الدين (قوله بتصادقهما على قيامه) أي بتصادقهما على قيامه على عدمه فتروم الدين موجود (قوله بتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق به الضمان أصلا كما في شرح الوهبانية وأما القول بالضمان هو ظاهر الرواية وهو ما في التهمة وغيرها (قوله كرهن المشاع) أي بدين أخذه بمقامه فلو كان الرهن بدين كان عليه قبله والمستلقة بحالها لا يكون للمرتين حق حبس المهرين حتى يستوفي الدين ذكره المصنف وقد قدمناه عنه (قوله لم يكن الرهن كذلك) كما إذا رهنه مديرا أوام ولد فان الرهن إن يأخذ الرهن لأن رهنهما باطل منع (قوله ولم يكن الخ) الواجب أن يكون الرهن عينا محصرا لم يأخذ هاتمه (قوله بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد (قوله رهن الفسخ) قال في الهندية أما الذي يلحقه الفسخ لا يتخذ بغير رضى المرتين فإنه من جملة التصرفات التي تقبل وبطلان حقه في الحبس فكذا التصرفات كلها (قوله كإحرازه في العارية) حيث قال فيها وأما الرهن فكلو دبيعة وقال المصنف في العارية ولا تبر ولا ترهن كالوديعه (قوله وإي رهن لا يرام انكسارها) الجواب أنها النفس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى أن كل نفس وفنت بكسبها عند الله تعالى أي حلبي (قوله ومجنيه لومات بالموت بشرط) يعني أي جان إذا مات من جنى عليه يجب شرط الدية وإن عاش تجب الدية كاملة الجواب ختان قطع الحشفة إن مات الصبي وجب عليه نصف الدية وإن عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب نصف النجفة وتماثلها لأنه حصل التلف بما ذون فيه وهو قطع النجفة وغير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة (قوله ومجنيه الخ) خبر بلشاذ أخذ وفقد ربه أي جان وخبر بشرط يرد إلى الواجب بالجناية (قوله هذا التعبير) أوضح حذف ال والمعنى هذا تفسيره بيان قوله تعالى كل نفس الآية ويحتمل أن الخبر محذوف تقديره تعبير كل وهذه العبارة توجد في بعض النسخ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

فيه مباشرة لكن لما كان حكمه حكم الخطأ لم يذكره والله تعالى الموفق اه شلبي في الحاشية (قوله والا فأنواعه كثيرة كرجم الخ) قال العلامة الوائلي هي غير خارجة عن الأقسام الخمسة التي ذكرها الرازي غير أنه لم يرتب عليها القود ولا الدية لكونها باذن الشارع اه أبو السعود (قوله وهو أن يتعمد ضربه) قال في الذخيرة قصد أن يضرب بدين رجل فاصاب عتقه فهو وعد وفيه القود ولو اصاب عتق غيره فهو خطأ قال صاحب المجتبى وبهذا تبين أن قصدا للقتل ليس بشرط لكونه عمدا اه شلبي (قوله باله تفرق الأجزاء) انما شرط في الآية ذلك لأن العمد هو القصد ولا يوقف على القصد الأدليل ودليله استعمال القاتل آتية فاقم الدليل بمقام المدلول لأن الدلائل تقام مقام مدلولاتها في المعارف الظنية الشرعية اه منج وفي البرازية حتى تنورا والى فيه انصافا والقائه في التاريجيب القصاص كالسلاح وكذا كل ما لا يلبث اه أي لا يملك إذا ضرب بل يتفقد المكي مانعه قال الرمي وكل ما لا يلبث عادة الخ صريح في أن القتل بالبدقة عمدا اه وفي حاشية أبي السعود لم يكن فالقتول بالبدقة يقتضيه اه أي أنه يقتضيه القتل وتفرق الأجزاء اه في حاشية الشلبي عن ابن الأثير البث الإبطاء والتأخر شاذ في كون القتل بها عمدا موجباً للقصاص اه وفي حاشية الشلبي عن ابن الأثير البث الإبطاء والتأخر (قوله مثل سلاح) قال في المصباح السلاح ما يقاتل به في الحرب ويدفع به وفي المغرب عن البيت السلاح ما يعد للحرب من آلة الحديد والسيف وحده يسمى سلاحا اه (قوله ومثقل لومن حديد) قال في شرح الطحاوي العمد ما تمه قتل به بالحديد كالسكين والسيف أو ما كان كالخديد سواء كان له حدة يوضع بضعا أو ليس له حدة ولكن يرض رضا كالعمود وسنجات الميزان أو غيرها أو طعن بالرمح أو الأبرة أو الأثني بعد أن يقع عليه اسم الحديد سواء كان الغالب عليه الهلاك أو لم يكن لأن الحديد منصوب عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا قود إلا بالسيف وفي رواية لا قود إلا بالسلاح وفي رواية لا قود إلا بالحديد والمنصوص عليه لا يعتبر فيه المعنى وكذلك ما كان من جنس الحديد مثل الصر والرصاص والفضة والذهب والنحاس والآنكسواء قتله بضعا أو رضوا ما كان من غير جنس الحديد أن عمل الحديد فهو وعد والا فلا كما إذا أحرقه بالنار فهو وعد لأنها تعمل عمله لأنها تنشق الجلود وكذلك ما كان له حديد يعمل عمل السيف كالزجاج وأبطة القصب وحجره حديد يوضع بضعا أو يوضع كخشب له حديد يجرح فمذا يعمل عمل الحديد فهو وعد اه وقال غرا الدين قاضي خان في فتاواه ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص وقال في الاجتناس ذكر في الشروط الكبير انه لا يقصص في العمود الحديد لأنه لا يجرحه اه اتفاقا قال شيخنا قاسم في حاشيته على شرح المجمع فعلي ظاهر الرواية العبرة بالحديد نفسه سواء أخرج أم لا وعلى رواية الطحاوي العبرة بالبرص نفسه حديثا كان أو غيره قال في التبيين وهذه الرواية أصح اه وظاهر صنيع الزياي اختياره اه شلبي في حاشيته قلت فعلي ظاهر الرواية لا شك في وجوب القصاص بالقتل بالبدقة لأنها من جنس الحديد وعلى الأصح يقتضى أيضا الجرح كما أن نظرا إلى ظاهر الرواية وجب القصاص بالقتل بها وإن لم يجرح وعلى الأصح يجب إذا جرح فليست أم قال في حاشية أبي السعود بعد نقل كلام غرا الدين قاضي خان وهو ظاهر في ترجيح عدم اشتراط الجرح في الضرب بالحديد ونحوه لكونه ظاهر الرواية وقابل ظاهر الرواية رواية الطحاوي عن أبي حنيفة فعلي رواية الطحاوي يعتبر الجرح - وأما كان حديدا أو عودا أو حجر ابعدا يكون آلة يقصدها الجرح قال الصد والشهد وهو الأصح إذ المعتبر عند أبي حنيفة الجرح كذا في الشرع لآلية عن الخلاصة فقد اختلف الترجيح اه (قوله وزجاج) يتساطع عليه محذور لا يبعد يكون غير محذور (قوله دابة في مقتل برهان) هذه رواية وفي أخرى لقصاص بها أصلا لأنه لا يقصدها القتل عادة أهاده أبو السعود (قوله وليطة) بكسر اللام فسر القصب أن يزرع به اه حوى (قوله كأي الكفاية) ونحوه في الخزانة وأنهاية حوى عن المقدسي (قوله كل ما به الذكاة) أي كل آلة يحصل بها الذكاة يترتب على القتل بها القود ولا ينعكس كأي لان المشترك في الذكاة فري الأوداج وانها ردم وهذا لا يحصل إلا بمحذور لا يمسله دابة فتدبر (قوله وفي حديد غير محذور) أي وفي القتل بجديد غير محذور لم يجرح (قوله وجامع التنوير الخ) قال في المختار رجل أحمى تنورا ورى عليه انصافا والقائه في نار لا يستطيع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة السلاح وكذا كل ما لا يلبث عادة كالسلاح اه وظاهر أن التقيد بعدم استطاعة الخروج يجري في التنوير أيضا فإذا استطاعه ولم يخرج فلهلاكه باختياره ويراجع حكمه (قوله

(كتاب الجنائيات)
صاحبه ان الرهن أصابة المال وحكم الجنائية
أصابة النفس والمال وسبب من الشرع
ثم الجنائية لغة اسم لما يكسب من الشرع
اسم لفعل محرم حل بمال أو نفس وخص
القصاص القصاص والسرقة بما حل بمال والجنائية
بما حل بنفس وأطراف (القتل) الذي يتعلق به
الأحكام الجنائية والا فأنواعه كثيرة كرجم
وحرمان الأثر الأول (عمد) وهو أن يتعمد
ومثل وقتل حربي الأول (موضع من جسده
ضربه) أي ضرب الأدي في أي موضع من جسده
(بالة) تفرق الأجزاء (سلاح) ومثقل لومن
حديد جوهرة (ومحذور من جنس) وقوله
(زجاج) دابة في مقتل برهان (وليطة) وقوله
(وإن) عطف على محذور لا يوضع في الذبح
وتعمل عمل الذكاة حتى لو وضعت في الدم
فاحرقت العروق أكل يعني أن سال بها الدم
والألا كأي الكفاية قلت وفي شرح الوهبانية
كل ما به الذكاة به القود والأفلا انتهى وفي البرهان
وفي حديد غير محذور واجبا للتنوير يعني للقود
وإن لم يكن فيه نار

في ذلك لعدم ما يوجب (قوله حالة التوهم) اي نوم المقتول (قوله ان ابني دما) المراد به مال منه الدم حتى مات
كافي القنية (قوله ينهر) الذي في الوهيانية بقطر وفي القاموس انهر الدم اظهره واساله (قوله كاتم انقلب) ولكن
سقط من سطح على انسان قتله اوسقط من يده لبنة او خشبة واصاب انسانا وقتله او كان على دابة ووطئت
السانا منه عن المحيط وفي التبيين وقوله كاتم انقلب على رجل يان لما جرى مجرى الخطأ لان هذا ليس بخطأ
حقيقة لعدم قصد التام الى شيء حتى يصير خطأ مقصودا ولما وجد فعله حقيقة وجب عليه ما اتفقه كفعل الطفل
بفعل كالمخطأ لانه معذور كالخطأ اه (قوله الكفارة) وهي المذكورة في آية النساء في البرهان ولا اطعمهم
فيها لانه غير مشروع في كفارة القتل لان الله جل ذكره لم يذكره وانبات الابدال بالراى لا يجوز اه (قوله والدية
على العاقلة) وهي من الابل اما الحديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه دية الخطأ اثنا عشر منقة
وعشرون بخدعة وعشرون بقتليون وعشرون بقت مخاض وعشرون ابن مخاض او الف دينار وعليه
الايجاع او عشرة آلاف درهم حوى ملخصا (قوله والاثم دون اثم القتل) قال في التبيين وبهذا النوع من
القتل لا ياتم اثم القتل وانما ياتم اثم ترك التعرض والمبالغة في الثبوت لان الافعال المباحية لا تجوز مباحية
الابشرط ان لا يوذى احدا فاذا اذى احدا فقد ترك التعرض فآثم ونظ الكفارة ينبي عن ذلك لانها استارة
ولا تحري دون الاثم اه وهذا فافيا اذا قصد مباحا والا فاذا قصد قتل شخص فاصاب غيره فقتله فالظاهر ان اثم
هذا اشد من قصد مباحا وهل هو اثم قتل محرم والله تعالى اعلم (قوله وواضع حجر) اي اذ لم ينجمه غيره اما اذا نجا
غيره فعطب به انسان فالضمان على الذي نجاه لنفسه فعل الاول فكان هو المتسبب (قوله في غيره لك) قيد للغير
والوضع اه ورواها اذا كان في ملكه فلم يحصل منه تعدا بفعل فلا دية ولا كفارة (قوله من السلطان ابن كمال) اي
عن شرح الطحاوي والظاهر ان المراد بالامام ما يمين نأيه ولا بد ان يكون على عمر الناس فلم يكن على عمرهم فلا
قيمة عليه كافي مسكين (قوله ونحو ذلك) مما هو سبب الاتفاق اه درر كوضع آجر (قوله الاذا مشى الخ) لكونه
هو الذي جنى على نفسه جوهره (قوله وموجب الدية على العاقلة) لانه سبب التلف وهو متعدي فيه بفعل
كعدم التقى فيه فتجب الدية صيانة لا من وتكون على العاقلة لان القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطأ
فيه يكون معذورا فيجب على العاقلة تحقيقا عنه كفى الحاصل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا لا تجب
الكفارة فيه اه زيلعي (قوله لكل دلت) اد ما تقدم من اقسام القتل غير المذكور فيه (قوله الواجاني مكفا) اما
لو كان مباحا او مجنونا فلا يجرم الميراث كما في شرح السراجية للسيد (قوله لم يدم قتله) اي مباشرة لانها بانصال
فعل من القاتل بالمقتول ولم يوجد وانما اتصل بالارض وانما الحق بالمباشرة صونا للدم عن الهدر على خلاف
الاصل فينبى في الكفارة وحرمان الارث على الاصل اه حوى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فيما يجب القود وما لا يوجب)
(قوله يجب القود) بالتحريك حوى من أذا القتال بالقتل قتله عزى زاده عن القاموس (قوله اى النصاص)
قال فى التباية فى مادة قصص وفى حديث جررضى الله تعالى عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من
نفسه يقال اقصة الحاكم بقصة اذا سكته من اخذ النصاص وهو ان يفعل به مثل فعله من قتل او قطع او ضرب
او سرح والقصاص الاربعة فتنبيه القود بالتمصاص تنبيه بالاعم وقد اطلق حافظ الدين القود على ما دون
النفس فقال وخير بين القود والارش ان كان القاطع اثمل وقال فى فصل الشجاج وان اعيدت سنة الاول
يجب اى الارش على المقتول للمقتص منه اه (قوله بقتل كل محقون الدم) اى مصان الدم قال فى الجوهره
والحقن هو المنع يقال حقن دمه اى منعه من ان يسفل والحقن ايضا الحفنة اه وهو لا يخرج عن المنع (قوله
بالنظر لقائله) اى لا مطلقا فانه لو قتل القتيل هذا اجنبى عن المقتول فانه يقتص من الاجنبى للقتال قال
الواوى والنظامان هذا اهم من ان يكون قبل الحكم او بعده لا عماله والاولياء بعد الحكم اه (قوله
على التأييد) قال الشريفة الحوى فى النسخ واحترز بمحقون الدم عن مباح الدم كالرأى الحصن والحربى
والمرتد وبالتأييد من المستامن ولا يشكلى على هذا الحد لو قتل المسلم ابنه المسلم عمدا حيث لا يجب النصاص
على الاب مع دخوله فى هذا الحد لان ذلك من العوارض فلا يبدل فى مقت الفواعل لان النصاص هناك
كان واجبا فى الاصل ثم اقبل ما لا يكون الاوة شبهة فى دهر النصاص فان الاثر نهى بهذا القتل وان وجب

[illegible]

المال وقيل لما انقلب القصاص مالا تبطل شهادته كذا ذكر التترائس في المبسوط قال ولو قتل ابنه عمدا كان
الولد شهيدا لا يغفل كذا في الفتاوى وما يرد على الحد قتل عبد الوقف عمدا فانه لا يجب القود كما في الدرر
والجوهر والجواب ان الموجب الاصل في القصاص وانقلب مالا لعارض مراعاة نفع الوقف اه مكى (قوله
لا المستأمن) فان دمه انما هو محقون في دارنا ما اذا رجع الى داره صار مباح الدم جوهره وقال في التبيين وانما
شرط ان يكون محقون الدم على التأييد لتنتي شبهة الاباحة عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فستدعي
الكمال في الحناية فلا يجب مع الشبهة اه (قوله مكافا) اي بالغاء قلائم (قوله حكم عليه) موضوعها عاقل
قتل حكم عليه الخ وهذه غير المسئلة المذكورة بعد في مجنون جنونه منقطع (قوله قبل دفعه الولي) ولو جن
بعد الدفع الى الولي له قتله ولا يسقط القصاص وعن الامام انه يقتل في الحالين اه مخ (قوله من يحسن) بالنسبة
للمفعول ويقتل من افاق (قوله سقط) اي القصاص وتؤخذ منه الدية استصفاها هندية عن التتار خانية وفيها
عن المنتقى رجل قتل رجلا ثم عتبه وشهد عليه الشهود باقتل وهو معتوه فاني احسن ان لا يقتله واجعل الدية
في ماله كذا في المحيط وقال ابو جعفر يقتل وهو الذي في الخانية (قوله لا قود فيه) مراعاة لمصلحة الوقف فيدفع
القائل ان كان عبدا لا وقف او يقده سيده بعتيه يشترى بها عبد للوقف يقوم مقام الاول كذا ظهر لي ويحرم
ثم رأيت في حاشية ابي السعود عن الشربلالية مانعه ووجهه اي وجه عدم القود اشتباهه من له حق القصاص
لان الوقف حبس العين على ملك الواقف عند الامام وعنده ما على حكم ملك الله تعالى فيلزم القائل القيمة انتهى
(قوله سقط القود) لانها ورتت قصاصا على ابيها اه حلي وفي الهندية ولو كان في ورثة القاتل ولد القاتل
او ولد لولده وان سقط بطل القصاص ونجيب الدية كذا في فتاوى قاضي خان (قوله واواعم) اي من الولاد والملك
وفي نسخة او امر والمراد بالولد قرابة الاصول فقط فاذا قتلت لا يقتص منها (قوله بقتله اقتلني فقتله) ذكر
في بحث الجين من كتاب الدعوى روايتين فيما اذا قال له اقتلني فقتله في رواية القصاص وفي اخرى الدية اه مري
الدين وفي شرح الحموي عن التجريد لا تجيب الدية في اصح الروايتين عن الامام وهو قولهما ولو قال بقتل دمي
بالف درهم او بفلان فقتله يجب القصاص كذا في الخلاصة (قوله فيقتل الحر بالحر) اي بسبب قتل الحر او بطل
الحر سواء كانا مسليين او ذميين بالاجماع مكى عن العبدن (قوله خلافا للشافعي) رضي الله تعالى عنه فانه يقول
لا يقتل الحر بالعبد بل يضمن قيمته مكى عن الشافعي (قوله على انه يخصص بالذكر) قال السيد الحموي على انه
ليس في مقابلة الحر بالحر انني مقابلة الحر بالعبد لانه ذكر بعض ما مثله العموم موافقا لحكمه فلا يجب
تخصيص ما بين كقابيل الانثى بالانثى ولم يمنع مقابلة الذكر بالانثى انتهى وفي مقابلة الانثى بالانثى دليل على
جريان القصاص بين الحر والامة زياني (قوله قبل ولا الحر بالعبد وورد خوله بالاولى) هذه عبارة لا تحصر فيها
وقد اراد قتل ما في الخ ولكن سبق قوله ونص المخ فان قلت لؤذلي اي قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد اي على
التخصيص بالمقابلة لوجب ان لا يقتل العبد بالحر عنده فانه لا يجب عنه بانه تفاوت الى نقصان فلا يمنع
وهذا ما ذكره ائمة الاصول من ان شرط دلالة مفهوم التخصيص بالذكر ان لا تظهر اولوية المسكوت على
المنطوق ولائذ ان المسكوت عنه اولي من المنطوق لانه لما كان العبد يقتل بالعبد في الاول ان يقتل بالحر وهذا
يندفع ما ذكره بعض الشارحين من انه ان دل يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالعبد والله تعالى
اعلم انتهى بقليل ابضاح فقول المؤلف قبل اي استسكالا على مذهب سيدنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وقوله
ولا الحر بالعبد وما به ولا العبد بالحر وهو عطف على قوله ان لا يقتل الذكر بالانثى (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه
منافاة لقوله ولا اخذوا بدمي فان اخذ بالدم يقتضي القتل ولا يصح ان يحمل على الدية لان العبد لا تجب دية
على مولاه (قوله من رام قتلي) اي قصده واوقعه (قوله في قاتل العبد) متعلق بمجذوف صفة بطش (قوله ليعلم)
يصح سواء للمفعل وللمفعول وهو اعم اي ليعلم كل عالم ان الشرع كذا وقوله ان الحر يقتل بالعبد فيه ان الحر
لا يقتل به بد نفسه فان اراد عبيده لا يشاء بقتله وان كنت عبده اه حلي (قوله والمسلم بالذمي) لاطلاق
الكتاب والسنة وحديث محمد بن المنكدر اه اني برجل مسلم قتل معاها من اهل الذمة فضرب عنقه وقال صلى
الله تعالى عليه وسلم اتاوا مني وفي بدمته وقال علي انما بذل الجزية لتكون دماؤهم كدماتنا واما لهم كما وانا
وسعي حدث لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذمعي في عهد لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر سري قوله ولا ذمعي

٦٦ ٦ ٤

66

وهو المسلم والذي لا المستأمن والحربي (بشرط أن
كون القاتل مكلماً) لا تقتل رانه ليس أصي ومجنون
عمداً في البرانية حكمه عايه بقودلجن قبل دفعه
لاولى انقلب دية قتل من يحسن ويغنيق قتل في افاقته
فان جن بعده ان مطبقاً سقط وان غير مطبق
قتل قتل عبد مولا عمدا لا روابه فيه وقال
ابو جعفر يـ قتل عبد الوقف عمدا لا قود فيه
قتل خنته عمدا وبنته في نكاحه سقط القود اه
(و) بشرط (انتفاء الشهية) كولا داه لان او اعلم
كذوله اقلتي قتلته (بينهما) كما سيجي (في قتل الحر
بالحر والعبد) غير الوقف كما مر خلافاً للشاذي
وانا اطلاق قوله تعالى النفس بالنفس فانه ناسخ
لقوله نه الى الحر بالحر الابه كمارواه السيوطي في
الدر المنثور عن النخاس عن ابن عباس على انه
تخصيص بالذكرك فلا يني ما عداه كيف ولودل
لوجب ان لا يقتل الذكربالانثى ولا قاتل به قيل
ولا الحر بالعبد ورديد خوله بالاوى ولا في الشئ
البسنى نظمافوله
خذوا بدى هذا القاتل فانه
وما نى بسهمى مقتليه على عذر
ولا تقتلوه اننى انا عبده
ولم امر اقاط يقتل بالعبد
فاجابه بعض الخنفية راداعليه
خذوا بدى من رام قتلى بالظنه
ولم يخش بطش الله في قاتل العمد
وقودوا به جبراً وان كنت عبده
ليعلم ان الحر يقتل بالعبد
(والمسلم بالذى) خلافاً له (لاهما بمقتضى بل
هو بمقتضى قياماً) لا المساواة لا استحساناً للقيام المايح
هداية ومجتهى ودرر وغیرها قال المصنف وينبغي
ان يقول على الاستحسان ان تصبر معهم باعمل به
الا في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد
اقتصر من الاخير وفي مثله على القياس انتهى
يعنى فتبعه المصنف رحمه الله على عادته قلت
وبه ضده عامة المتون حتى المتننى (و) يقتل
(العاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والصبي بالمرأة)
والزمن وانهن الاطراف والرجل بالمرأة
الا جماع (واقودع باصله وان عللاً عكسه)
لذلك فالمتن في الاندماج انه لا يقتض

[illegible]

آخره لانه قيل المراكب من المفرد قوله ولو كانا عمدين الاول ان القسح وانفس انفسه اذا قتل بينهما اما ان
 لم يقتل بينهما لم يقتل احدهما عند الامام خلافا لموافقة قتل ولا يقع فيه دخل حره قطع في حره ما غتر
 وحبه الامام الاول ولا يقتل بغيره فاما ولا تعدد في مسكنه وما صاهره من قوله فيوخذ بالامر من
 في يديه مما مضى في نفسه لدية وفي اعمد اقوده في حاشية الخبي عن فرائضه اى ان لا يمتلئ بقطع
 وان قتل من ان يقتل يتم ما يراى اولافان قتل يتم ما يمتلئ بقطع فيوخذ بوجوب القتل لان موجب الاول
 قد تقرر به فلا بد من احدهما في الانحر حتى لو كانا عمدين فقتلوا اقطعوا قتل وان شاحرا من نفس دية نصف

لو بغير ان في واثبات لو كذا واما الاخير
 (فمن سمعته مع عوطم) فورا (من غير ملة
 فملى الماتع لدية) لو رنة اسماء (والا) فاسعه
 فورا (الا) بضم وا فملى عليه ايضا فملى
 جبهه اذ قد من مافيه رضى الله عنه صيرفيه
 وجمع امساوى قال النصف وهذا المصداق
 اجبت في حذنه استوى وهى ان كبا عتورا
 وقع على اسرافقاء على التامى والثانى على
 الثالث وانه اعلم (مروغ) التى حبة وعقربا
 فى الطريق فلذغت رجلا ضمن اذ ان انجوت
 ثم لد عنه ومع سبى الطريق فقربه انسان
 ومات وكسر اسيف ودينه على رب السيف
 وقربه على العار فونطوح سيرة نمرى فمضى
 فو ربه فانت ان شهد عليه ضمن والا وقال
 فى الماتع لا ضمان ان الاشهاد اما يكون
 فى الماتع فى المليون ناجية و اعلم انه
 اد اشترى فملى مامع من لو يجب عليه فملى
 كاجى شاربه فملى فملى فملى فملى فملى
 شاربه فملى فملى فملى فملى فملى فملى
 مع محضى فملى فملى فملى فملى فملى فملى
 حبة وسع كفى احبائه فملى فملى فملى
 اى لا فملى على واحد منهم فملى فملى
 رجل بينه فملى فملى فملى فملى فملى
 فملى فملى فملى فملى فملى فملى فملى
 من سعة فملى فملى فملى فملى فملى
 الوهابية وقد حقت فملى فملى فملى
 صى فملى فملى فملى فملى فملى فملى
 فملى فملى فملى فملى فملى فملى فملى
 لواغى صديا عارا فملى فملى فملى
 او كسر حبيب فملى فملى فملى فملى
 ووا عطاها الا لا ح ولم يقل امسكه فملى
 عن عطاها به رجل فملى فملى فملى
 فملى فملى فملى فملى فملى فملى
 به بى فملى فملى فملى فملى فملى
 (فملى فملى فملى فملى فملى فملى)
 فملى فملى فملى فملى فملى فملى
 و فملى فملى فملى فملى فملى فملى

دية وان كان احدهما عمدا والاخر خطأ وانقطع عدي يجب في اليد القود وفي النفس الدية وان كان انقطع خطأ
يجب في اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلل بينهما برزق ان اختلفا يعتبر كل فعل على حدة ففي الخطأ
الدية وفي القود وان كانا خطأين فدية واحدة انفاقا وان كانا عديين عندهما يقتل ولا يقطع وخبره الامام
اه بتصرف (قوله الا في خطأين الخ) فتجب دية واحدة لتدخل بالجناية وعدم امكان اعطاء كل فعل
حكم نفسه لعدم البره فجعل القتل متما وقال السر فندى البر وبما انضم عند اهل البصرة وبالفقه عند اهل الحجاز
وهو العصة اه مكى (قوله صار غماية) وان اعتبرنا كونه من شخص واحد ومن شخصين صارت ستة عشر فان
كانت من شخصين يفعل بكل واحد منهما وجب فعله من القصاص واخذ الارض مطلقا اه (قوله كن ضربه
مائة سوط) اى في حملين برهان والوضح ان يقول وتجب حكومة عدل فيما اذا نيت اثرها الى التسعين ويكون
مفهوم قوله ولم يبق اثرها وهكذا فعل صاحب التبيين حيث قال ولو نيت لها اثر بعد البره يجب موجه مع دية
النفس بالاجاع لان الارض يجب باعتبار الشئ في النفس وهو يقاء الاثر اه (قوله فيجز الجروح عن الكسب)
اى مدة الجرح وانظر ما لو عجز عن الكسب اصلا وظاهرا نه بعد الحكم بوجوبه من الارض او حكومة العدل
لا يجب شئ (قوله جاء بعوان) المراد به الواحد من اتباع الظلة واما معناه لغة فقال في القاموس العوان كسحاب
من الحروب التى قول وبها مرة ومن البقر والخيل التى تجت بعد بطنها البكر ومن النساء التى كان لها زوج اه
والاولى التميز بالعوان فانه كفى القاموس الظهير للواحد والجمع والمؤنث وبكسر عوا ما اه لانه بظاهر الطام
وبيعينه قال في البرارية ونفس المقلب بسبب السعاة اخذوا بان قتل الاعونة والسعاة في زمانا فترجأ لكونهم
في مثل هذا الزمان اشد ضررا فيلحقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا اه (قوله فيجز
عن كسب) بكلام فيه كالكلام في سابقه (قوله والظاهر انه) اى وجوب النعقة والمراواة على قول محمد
اى بوجوب الضمان على الساعى (قوله وقد منا) اى في شرح قول المصنف كانه اذا كسرت وقال هناك
وسحقته (قوله نحوه) حيث قال فعند ابي يوسف تجب حكومة عدل الم اى ابراء القلاع والطبيب (قوله ومن
قطع) بالبناء للمجهول (قوله بدليل ما بأتى) من التفصيل في مسئلة العفو عن الجناية وعن القاطع وما يحدث
منه بين الخدم والعهد فذكره هناك مقتصر عليه يدل على ان هذه مطلقة (قوله وبه صرح في البرهان) حيث
قال والخطأ كالعهد اه لكن يمكن ان يقال ان ذلك في صحة العفو لا في ضمان الدية على القاطع ويدل عليه ما بأتى
عن الزيلعي (قوله لكن في اتمهتاني) حتى هذا الاستدلال ان يذكر بعد دية من قاطعه الدية في مائة كاد كره
القهمتاني (قوله وكذا وشرح) مستغنى عنه بقول المصنف الا في النجبة مثله (قوله خلافا لهما) فضلا هو عفو
عن النفس لانه براد بالعفو عن القطع مثلا العفو عن موجه لاذاته وموجه قطع ان اقتصر وقتل ان سرى
في تناول احصاء وجدلان اسم القطع يتناول السارى (قوله وهو غير القتل) فالعفو عنه لا يكون عفو عن القتل
وكان القياس وجوب القصاص عليه في النفس لانه قتل نفسا معصومة بغير حق عمدا الا اننا احصنا مقوله
لان صورة العفو ورثت شبهة وهى دائرة للقود وهذا لانه اضاف العفو الى حقه من حيث الظاهر وذلك بكنى
لدره القصاص لاسقوط المال لانه يجب مع الشبهة (قوله فهو عفو عن النفس) اما الاولى فلان الجناية اسم
جنس يتناول السارى والمقتصر والقتل ابتداء الا ترى انه لو قال لاجناية في قبل فلان اوجب البراءة عن الكل
واما الثانية فانه صريح في العفو عن السراية فلا يضمن شيا اى انفاقا (قوله فالخطأ يعتبر من ثلث ماله) قال
الزيلعي ولو كان القطع خطأ فم وكالعهد في هذه الوجوه حتى اذا اطلق بان قال عفوت عن اليد كان عفو عن دية
النفس عندهما وعن دية اليد فقط عنده ولو قال عفوت عن الجناية او عن القطع وما يحدث عنه كان عفو
عن دية النفس بالاجاع حتى اذا مات منه يسقط كل الدية غيرانه يعتبر من الثلث لان موجه المال وقد تعلق به
حق الورثة فيعتبر من الثلث كسائر الاموال بخلاف ما اذا كان عمدا حيث يصح من جميع المال لان موجه
القصاص ولم يتعلق حق الورثة به لانه ليس بمال اه ويكون اى العفو عن الدية في الخطأ وصية لاهما قلته قال
الصدر الشهيد وغيره وهذا لا يشكل عندهم لم يجعل القاتل واحدا من العاقلة اما من سببه واحد من جلتهم
فلا تصح الوصية بقدر حصته من الدية لانها وصية للقاتل فلا تصح قالوا والصحيح انها تصح في حق الكل
وان حصلت للقاتل بقدر حصته لانها لم تصح في الابتداء صحت في الانتهاء اذ لم يملك في الابتداء كان كلها

كتابا (مختلفين) اى اختلفا معا عدلا والآخر خطأ
 (تخلل بينهما برؤاؤ) فيؤخذ بالاصح من في الشكل
 بلا تدخل (الافى خطأين لم يتخلل بينهما برؤاؤ)
 فانهما بتدخل (تقجب فيهما دية واحدة)
 وان يتخلل برؤ لم يتدخل خلا كما علت فالخاضل
 ان انقطع اما عدل او خطأ والقتل كذلك صار
 اربعة ثم اما ان يكون بينهما برؤاؤ لاصار
 ثمانية وقد علم حكم كل منهما (كن شربه دية
 سوط دبري من تسعين ولم يبق اثرها) اى اثر
 الجراحة (ومات من تسعين لم يبق معتبة الا في حق
 لانه لما برئ من تسعين لم يبق معتبة له اثر
 انه زبر وكذا كل جراحة الدماء ولم يبق له اثر
 عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف في مثله حكومة
 عدل وعن محمد يجب ابرة الطبيب وعن الادوية
 عدل وعن الشريعة وهداية وغيرها (ويجب
 درود صدر الشريعة وهداية النفس) في مائة سوط
 (حكومة) عدل مع دية النفس (في مائة سوط
 برحته وبقى اثرها) بالاجماع لبقاء الارز وجوب
 الارض باعتبار الارث هداية وغيره اوفى جوارش
 الفتاوى رجل جرح الجراح النفقة والمداواة
 الكسب يجب على الجراح فضرره العوان
 وفيما رجل جاء بعوان الى رجل فضرره العوان
 فجز عن الكسب فدواوة المضروب ونفقة
 على الذى جاء بالعوان انتهى قال المصنف
 والقاهر انه مفرع على قول محمد رحمه الله
 وقد مناعه بالتمجتي عن ابي يوسف نحوه
 وسنقه في الشرح (ومن قطع) اى عدا
 او خطأ بدليل ما أتى به صرح في البرهان
 كما في الشربلاية لكن في القهستاني عن شرح
 الطحاوى ان الدية على العاقلة في الخطأ ومن
 ظن انها على القاطع في الخطأ فقد اخطا وكذا
 لو شج اوجرح (فمعا عن قطعه) ارثجته او جرحته
 فمات منه ضمن فاطمه الدية) في ماله خلافا
 لهما قلنا انه عفا عن القطع وهو عبد القتل
 (ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما يحدث
 منه وهو عفو عن النفس) فلا يضمن شيئا وحديث
 (فاخطا بغير من ثلث ماله) فان خرج من
 الثلث فها بالافى العاقلة ثلثا الدية

منفعة مقصودة وقد روي ان عروضا الله تعالى عنه قضى رجل على رجل باربع دنانير بضره واحدة وقعت
 على راسه ذهب بها عقله وبعده وبصره وكلما (قوله اذ كان في لسان الاخرس حكومة عدل) اي بقوله ان منع
 ينطق وكذا يجب الحكومة بقطع آلة الحصى او العين او اليد او السلا او الرجل العرباء او العين العوراء او السن
 السوداء ولا يجب القصاص في العمود ولا الدية في الخطا لانه لم ينفوت منفعة ولا قوت جلا على الكمال ابو السعد
 عن العصابة قال عن شعبة ومفاده انه لو ضرب معنوها بخن لاديه عليه لانه لم يزل منفعة على الكمال اه
 (قوله وهذا) اي قوله ان منع النطق (قوله او منع اداء اكثر الحروف) هذا غير الاصح كما تدل عليه عبارة الزبلي
 فانه حكاه بديل وكما صرح به العلامة عبد البر في شرحه وعبارته وان قصر اللسان عن الكلام فمضاه فينسب
 ما قصر عنه اللسان من جميع الدية فان كان النقصان عن نصف الحروف تجب نصف الدية او عن ثلثها فالثلث
 او عن ربعها فالربع او عن حرف فحجب بقدره وهل يجب باعتبار جميع حروف المعجم او حروف اللسان لانه
 هو المتنفع به فيما قلنا من اختلاف المتأخرين والاصل في ذلك ما روي ان رجلا قطع لسان رجل اي بعضه في زمن
 على رضى الله تعالى عنه فامر من قطع لسانه ان يقرأ حروف المعجم فلاقرأ احب ما سقط وحكم عليه بقدر ذلك
 وهذا محتمل لان يكون على حساب من حروف اللسان او من جميع الحروف قلت في مختصر المحيط قال بعضهم
 ان كان لا يتكلم باكثر الحروف تجب دية كاملة وان كان يتكلم بعامه الحروف بحيث يفهم الناس في اكثر الامور
 الا ان في الافهام نوع نقصان يجب حكومة عدل والاصح هو الاول والله تعالى اعلم اه (قوله الستة عشر) وهي
 النماء والنساء والجليم والدال والذال والراء والزاى والسين والشين والصاد والظاد والطاء واللام والنون
 والياء مع وقيل اربعة عشر (قوله وتماه في شرح الوهبانية) افاد فيه انه على اعتبار ستة عشر حرفا يكون
 في كل حرف ستانة وخمسة وعشرون درهما ومن الذهب اثنان وستون ونصف وعلى القول الاخر سبع مائة
 واربعة عشر درهما وثلاثة اشباع درهم اه (قوله ولحقة حلفت فلم تنبت) لانه ازال الجلال على الكمال وكذا
 في شعر الرأس الا ترى ان الاصل يتكف في ستره فلهذا كمال الدية كمال الوضوء والاشخصين والدليل على
 انه جبال قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملائكة تسبحهم سبحان من زين الرجال بالحي والنساء باقرون
 والذوات وبهذا الحكم خاص بالحية الرجل اما حية المرأة فلا شئ فيها والمراد بالخالق هنا وفيما يأتي في شعر الرأس
 منطلق الازالة (قوله وفي نصفها نصف الدية) اذا علم ان الباقي نصف وان لم يعلم حكومة عدل منح عن البرازية
 (قوله كسار) لانه تابع فصار كطرف من اطراف البنية (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية لان
 المقصود منه ان يمتد من دون الجبال وهو لا يمتد بالخالق بخلاف الحمر لان المقصود منه في حقه الجبال
 فيجب بقواته كمال الدية ومقابل الصحيح وجوب كمال القيمة قال القاضي القنوي في قطع اذنه واثمه وحلق
 لحيته اذ لم تنبت على لزوم تقصير قيمته كما قالوا ورواه الحسن عنه لان المعنى فيه المالية اه مكي (قوله
 ولا شئ في لحية كوسج الخ) لان وجوها بنيتها ولا يزينه (قوله فكل الدية) لانه ليس بكوسج وفي لحية
 جبال كامل اه زبلي (قوله اي اذا حلق ولم تنبت) قال في التبيين وهذا كانه اذا قصد المنبت فان تنبت حتى استوى
 كما كان لا يجب شئ لانه لم يقم لفعل الجاني اثر ولكنه يؤدب على ذلك لا يرتكب الجرم اه قال زبلي توى فيه
 الصغير والكبير والذكر والانثى (قوله مطلقا) اي ولو عدل ان تقصاص عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نعم
 او دالة والنفس انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناها لانه لم يقابل به ولا يتوهم فيه السراية
 بخلاف النفس والجراحات (قوله فلا شئ عليه) اي الا لادب وكذا يقال في بؤسه وهو غير مكرور مع قوله
 فان مات فيها برى لانه في البنية وما هنا في شعر الرأس (قوله والعينين الخ) اي لذل ما روي انه عليه الصلاة
 والسلام قال في العينين الدية وفي احدها ما نصف الدية وفي البنية الدية وفي احدها نصف الدية
 وفي الرجلين الدية وفي احدهما نصف الدية (قوله والشفتين) لان في ثورتها ما فويت مسال الطعام عند
 الاكل ومنفعة الجلال على الكمال (قوله والمخارجين) لتفوت الجلال على الكمال (قوله والاثنين) لتفوت
 منفعة لسانه والنسل (قوله وتذبي المرأة) لتفوت منفعة الارضاع (قوله وحلتها) لتفوت المنفعة المذكورة
 وفوات امسالك الال لانه اذا لم يكن لديه حلة يتعذر على الصبي الالتئام عند الارضاع (قوله اذا استأصلها) اه
 بحيث لم يبق على الوركين شئ من (قوله وكذا فارج المرأة) اي اذا استأصلها حتى وصل العظم وجبت الدية والا
 في حكومة عدل دية ترضى ما قسم في الاعضاء المرددة والمرددة ان يكون في الجانب الواحد نصف الدية وكذلك

روى ذلك عن علي رضى الله عنه موقوفاً
 وسروا (والذي والمتأمن والمسلم) في الدية
 (سواء) خلافاً لسانه في صحيح في الجوهرة انه
 لاديه في المتأمن واقره في اشترى لاديه
 لكن بالنسبة جزم في الاختيار وجعله زبلي
 (وفي النفس) خبر الملة وهو قوله الا في الدية
 (قوله) وما ربه وارسته وقيل في ارسته
 حكومة عدل على الصحيح (واذكر واحفنة
 والعقل واشم ولذوق والسمع والبصر والاسنان
 ان منع النطق اذ كان في لسان الاخرس
 حكومة عدل جوهرة وهذا اقط من نسخ الشرح
 قدمه (او منع اداء اكثر الحروف) ولو تمت
 الدية على عدد حروف المعجم فغاية وعشرين
 او حروف لسان الستة عشر نصيباً فاصاب
 الفانث بيزه وتمامه في شرح زبلي فان مات
 (ولحقة حلفت ولم تنبت) ويؤجل ستة فانيارونه
 فيما برى وفي نصفها نصف الدية وفيما يرونه
 حكومة عدل كسار وبخية عيه في الصحيح
 ولا شئ في لحية كوسج عن دية شعرات معدودة
 ولو على خده ايضا ركنه غير متصل بحكومة عدل
 ولو متصلا فكس الدية وشعر الرأس رضى
 اي اذا حلق ولم تنبت كذا روى عن علي رضى
 الله عنه وعند سنان في صحيح حكومة
 عدل واعلم انه لا قصاص في شعره مطلقا
 ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شئ عليه
 وكذا صدر وساء وفاق او يعيب والشفتين
 والحاجبين والرجلين واذ ذبي واذ شين اي
 الخصيتين (قوله في المرأة) وختمها والاشنين
 اذا ستأصلها او اذ حلق حكومة عدل وكذا
 قرح المرأة من الجانبيين (الدية) وفي زبلي
 ارجل حكومة عدل (وفي شين واحد من هذه
 او شين) المرددة (نصف الدية) وفي الشعر
 اربعين درهم (جمع شفرة بضم الشين) وتقطع
 الجفن واحدها رمية (اذ ذبهما ولم تنبت

(وقى احدها رمية) ولو قطع جفون
 اشفارها فدية واحدة لانها مكنت واحدة وفي
 جفن لا شعر عليه حكومة عدل لكن المعتمد
 في كل دية كاملة جفنا او شعره (وفي كل اصبع
 من اصابع اليدين والرجلين عشرة دراهم
 مفاصل في احدها ثلث دية الاصبع وخمسها)
 اي نصف دية الاصبع (وفيها مفصلان)
 كالا بهام (وفي كل سن) دية من الرجل اذ دية
 سن المرأة نصف دية الرجل جوهرة (خمس من
 الابل) او خمسون ديناراً (او خمسة مائة درهم)
 لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس
 من الابل يعني نصف عشر دية لو حرا ونصف
 عشر قيمته لو عبدا فان قلت تزيد حينئذ دية
 الانسان كاه على دية النعم بثلثة اشخاص
 قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنس على
 خلاف القياس كافي العاية وغيرها وفي العناية
 وليس في البدن ما يجب بتقويته اكثر من قدر
 الدية سوى الانسان وقد توجد لواجدا دية
 فتكون اسنانه ستا وثلاثين ذكره القهستاني قلت
 وحينئذ ذلك كوسج دية وخمسة اشخاص وعلت
 ونصف او ثلاثة اشخاص او اربعة اشخاص وعلت
 ان المرأة على النصف فتبصر (وتجب دية كاملة
 في كل عضو ذهب نفعه) بضر ضارب (كيد
 شات وعين ذهب صوتهما واصل انقطع ماؤه)
 وكذا سلس بوله واحده ولو زالت الحدوبة
 فلا شئ عليه ولو بقي اثر الضربة في حكومة عدل
 (وتجب حكومة عدل بانلاف عضو ذهب
 نفعه ان لم يكن فيه جبال كاليد الشلاء وارسته
 كام لان كان فيه جبال كالاذن النساخصة)
 هو الطرش وسبي مال الصقة فالضم في اوامر
 هذا الفصل
 (فصل في الشجاج)
 (وتختص) الشجة بما يكون بالوجه والرأس
 لغة) وما يكون بغيرهما (جراحة) اي تسمى
 جراحة وفيها حكومة عدل مجتبي وممكن
 (وهو) اي الشجاج (عشرة الحارصة) بمهملات
 وهي التي تجرح من الجندى فخرشه (والدامعة)
 بمهملات التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله
 (والدامية) التي تسيله (والباضعة) التي تبضع
 الجاه اي غطعه

في هذه الشجاعة وهو دون الموضحة اكثر ما اوجبه اشرع في الموضحة وانه محال (قوله لوالجناحية في وجه
ورأس) لان الموضحة لا تكون الا فيهما (قوله او تعمس على الفتى) اي ما اعتبره الكرخي (قوله مطلقا)
اي ولوى الوجه والراس (قوله وقيل الخ) قد غلبت مابه الفتوى (قوله ولا قصاص في جميع الشجاعة) اي ما فوق
الموضحة اجماعا وما دونها على اختلاف الاقوال (قوله يستوى العمد والحطافيه) فيجب فيها اذا كانت عمدا
ما يجب فيها اذا كانت خطأ محيط (قوله ذكره محمد في الامل) وبه اخذ عامة المشايخ هندية عن المحيط اطاهر
قوله والجروح قصاص بشاية (قوله بان يسير غورها) اي بقاس وفي القاموس السير امتحان غور الجرح وغيره
كالامبار والبارككتاب والمبار ما يسير به الجرح اه (قوله واستثنى في الشريانية) قال في البحر الزاخر
وما فوق الموضحة من الشجاعة لا قصاص فيه بالاجماع وان كان عمدا كالمهاجمة والمنقلة والامة لا يمكن
المماثلة فيه وما قبل الموضحة فيه اختلاف روي عن ابي حنيفة لا قصاص الا في الموضحة لا غير ذكر محمد
وهو ظاهر الرواية ان فيه القصاص الا في السحاق فانه لا قصاص فيه اجماعا اه (قوله ثم قال) اي الزاهدي
وتم لترتيب الاخبار وليس الضمير واجعا الى الشريانية فانه لم يذكرها (قوله ولا تود في جلد رأس)
له على غير ظاهر الرواية وكذا يقال في لحم الخد او يعمل في جلد الرأس على السحاق واما جلد البدن ولحم
البدن والظفر فبما في الهندية والجراحات التي هي في غير الوجه والرأس ففيها حكومة عدل اذا وضعت
العظم او كسرته اذا بقي لها اثر وان لم يبق للجراحة اثر فمذمومة لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما انفق الى ان يرى
كداني محيط السرخسي (قوله ولا في اطمة) الاطمة ضرب الخد وصيغة الجسد بالكف مفتوحة قاموس
(قوله وركن) او كرك الدرع والظفر والضرب بجميع الكف قاموس (قوله ووجاهة) قال في القاموس وجاء باليد
وبالسكين كوضعه ضربه اه والمراد ضربه باليد لان الوجه بالسكين داخل في الجراحات فالثلاثة واجبة
الى الضرب باليد وما ذكره لا ينافي ثبوت التعزير (قوله عند ابي حنيفة) وقال لا ينظر الى ارض الكف
والى ارض ما فيها من الاصابع فيجب ان يتردها ويدخل القليل في الكثير (قوله ادلا كتر حكم اركل) اي فكما انه
لا شيء في الكف اذا قطع الحس اصابع فكذا اذا قطع ثلاثا منها وليس المراد انه يجب بقطع اكثر اصابع اليد دية
كاملة لليد لما قدم في المصنف من قوله وفي كل اصبع من اصابع اليدين او لجلين عشرها (قوله بقدر
القصاص) من وصولها اذا كانت صحيحة (قوله لم دية المقطوع) الذي نقله في النهاية عن شرح الطحاوي ونقل
الاجماع عليه انه يجب الدية فيما شئت ان كان اصبع فدية الاصبع وان كان كذا فدية الكف ونقله الشرياني
ونقل بعد عن الرباعي ان محل وجوب الارش اي ارض الاصبع بتمامه اذا لم ينفع بما بقي وان كان ينفع به يجب
دية المقطوع ونجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وهذا خلاف ما ذكره المؤلف والمصنف فافهمه (قوله
وفي الاصبع الرائدة) وانما لم يجب الدية لعدم تعلق الجمال بها واما البقية فلان المقصود من هذه الاعضاء
منافعها فاذ جعل وجود المنفعة لا يجب الدية الكاملة بالشك فنجب حكومة عدل وعند الثلاثة فنجب دية
كاملة الا اذا عرفت انها غير صحيحة (قوله وان انكر) اي ولم يتم بنية (قوله ودخل ارض موضحة اذهبت عقله)
لان فوات العقل يطل جميع منفعة الاعضاء الا لا ينفع بدونه فصار كما اذا اوضعه فمات اه مخ (قوله او شعر
رأسه) اي ولم ينبت وان ثبت وجوبه كما كان لا يلزمه شيء وان تناثر به من الشعر او شيء بغيره منه فعليه ارض
الموضحة ودخل فيه الشعر هندية (قوله في الدية) قال في الجوهره ولم يدخل ارض الموضحة في غير هذين (قوله
لدخول الجزء في الكل) قال في المنع وارض الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر وقد تعلقنا جميعا بسبب واحد
وهو فوات الشعر فدخل الجزء في الكل كمن قطع اصبعه فاشلت اليد كلها اه وبهذا علمت انه تعليل للمصلحة
الثانية فقط (قوله لا تدخل) فعليه ارض الموضحة مع الدية فالواحد اقواهما وروى في يومف ان الشجة تدخل
في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر هندية (قوله لانها كاعضاء مختلفة) لا اختصاص بكل منفعة قال
في المنع عن الجوهره هذا اذا لم يحصل من الجناية موت اما اذا حصل يسقط الارش ويكفي على الجاني
الدية اذا كانت الجناية خطأ على عاقلة وان كانت عمد انني ماله وكل ذلك في ثلاث مسنين سواء وجبت على
العالة او في ماله اه (قوله خلا فالهما) نقالا في الموضحة القصاص وفي البصر الدية (قوله ولا يقطع اصبع شل
جانه) بل يجب ارض كل واحد منهما كاملا مخ (قوله خلا فالهما) نقالا لا يقطع الا بالاول ويجب ارض الآخر

بذكر هذا المعنى صاحب القاموس (قوله وسيجيء بالواقعة) اي العضو كالاذن فالتعم ذكر فيما يأتي انه اذا التصق
الاذن فالفتى يجب فيه الارش لانما لا تعود الى ما كانت عليه (قوله هذا الفصل) اي الا في ولو قال في الفصل
الا في لكان اوضح والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم
فصل في الشجاعة
انما ذكره في الديان نظر الغالب فان فيه الارش ولا قصاص الا في الموضحة وقد تقدم ما يفيد ان الدية قد تعلق على
الارض وحكومة العدل وانما افرد بفصل على حدة لكثرة فروعا (قوله بما يكون بالوجه والراس) ومن الوجه
الشجاعة لانها لها مابه حتى لو وجد فيها الموضحة او الهاجمة والمنقلة يجب الارش المفترق مخ قال السيد
الحوي في شرحه ان الشجاعة مخصوصة بالوجه والراس هذا هو الحقيقة والحكم مرتب عليها فلا تعلق الجراحة
بالشجة اذ ليست في معناها والوجه والراس يظهران غالباً بالشجاعة فيهما اعظم (قوله اي تخدشه) قال قاضي
خان هي التي تخدش البشرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة اه ذكره عبد البر وقوله اي تخدشه مظهر عبارة
اقاموس انه يكسر الدال فانه قال في دياره واذا ذكر آتية بلا تقييد فهو على مثال ضرب وقد ذكر الماضي
والا في من غير تقييد (قوله التي تظهر الدم كالمخ) اشار به الى علم التسمية وقيل انما سميت بالدمعة لان عينيه
تدمعان بسبب الدم الذي يحصل له منها (قوله اي تقطعه) مأخوذة من البضع وهو الشق ومنه مبضع القصادة
مخ (قوله اني تأخذ في اللحم) فتقطعه كله ثم يتلاحم بعد ذلك اي يلتئم ويتصلح بحيث يذلل تقاؤلا الى ما يزول
اليه وقال الزهري الا وجهه ان يقال الا حجة اي القاطعة اللحم اه مخ قال في التبيين والاختلاف الذي وجد
في الشجاعة راجع الى ما أخذ الاشتقاق الى الحكم (قوله اي جلد رقيقة) قال في الجوهره سميت سمها فالتلفها
ورقتها ومنه قيل لغيم الرقيق سما حقيق ادهي بكسر السين اه مخ (قوله بين اللحم وعظم الرأس) لو قال بين الجلد
وعظم الرأس لكان اولى (قوله والموضحة) من الايضاح والتوضيح (قوله والمنقلة) من التقليل بفتح القاف
وكسر هاء فتان (قوله والامة) في حاشية المكي الامة بتشديد الميم مع المدام الدماغ وام الهام اوام
الرأس وام الدماغ جلد رقيقة كثيرة هوية ووجه ادمغة ودمغه كنعته ونصره نجه حتى بلغت الشجة
الدماغ (قوله فتكون قسلا لشجاء) اي والكلام في الشجاعة وكذا الذي كرم محمد الحارسة والامة لانها
لا يبقى لها اثر في الغالب اه زيبي (قوله نصف عشر الدية) اي ان كانت خطأ اما اذا كانت عمدا فالقصاص
كما يأتي وفي الكافي من المتفاوتات نجه عشرين موضحة لكن لا يتخلل البرق فدية كاملة في ثلاث سنين وان
تخلل البرق فدية كمال الدية في سنة واحدة هندية (قوله اي لو غير اصلع) قال في الهندية رجل اصلع ذهب شعره
من كبر فنجبه موضحة انسان متعمد اقل محمدرجه الله لا يقتصر وعليه الارش وان قال الشجاعة رضيت ان
يقتصر على ليس له ذلك وان كان الشجاعة ايضا اصلع فعليه القصاص كذا في محيط المرخسي وفي واقعات
الشاطبي موضحة الاصلع انقص من موضحة غيره فكان الارش انقص ايضا وفي الهاجمة يستويان وفي المنتقى
شيخ رجلا اصلع موضحة خطأ فعليه نجه ارض دون الموضحة في ماله وان نجه هاشية ففيها ارض دون
ارض الهاجمة على عفته كذا في المحيط ومنه هذا التقدير في هذه الاشياء السبع (قوله والجائفة)
هي تكون في الرأس والبدن بخلاف سائر الشجاعة حيث لا تكون الا في الرأس والوجه وقيل لا تتحقق
الجائفة فيما فوق الطراز زيبي وفي المراجحة راجع الى ما يصل الى الجوف من البطن او الظهر
فاحسب روميا توصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مقطرا من فمها فانه كله جائفة وما
فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليدين والرجلين واخذ والقوم ورأس جائفة وان كانت الجراحة بين
الاثنتين والذكر حتى يصل الى الجوف فهي جائفة اه هندية (قوله من الموضحة) قال في المنع وفي قال في المحيط
والاصح انه ينظر كم مقدار هذه الشجة من ارض الشجة لها ارض مقدارها مثل نصف نجه اه ارض
او ثلثها او ربعها او ثلث ارض نجه الشجة واركان روميا مع ذكره بعد ذكره القوامين اي المذكورين
في المصنف فكانه جله قولنا اننا والشبه ان يكون هذا تقديرا لقول الكرخي اه فلم يخصه بالموضحة (قوله
نقد التفاوت بين اثنتين في الحرم الدية) الا اوضح فقد والتفاوت بين اثنتين في العبد يؤخذ من الدية
في الحرم (قوله فان قص الحرم عشر قيمته الخ) بهذا والكرخي قول الطحاوي فقال انه يؤدي الى انه يجب

وما لا تود فيه يستوى العمد والحطافيه لكن طاهر
المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة
ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح درر ومجتبي
وابن السكال وغيرها لا مكان المساواة بان يسير
قورها بما يارتم تتخذ حديدة بقدره فقطع
واستثنى في الشريانية السحاق فلا يقطع
اجماعا كما لا يقطع فيما بعدهما كالمهاجمة والمنقلة
بالاجماع وعزاه للجوهره فليحفظ ثم قال
في المجتبى ولا تود في جلد رأس وبدن ولحم خد
وبطن وظفر ولا في اطمة وركن ووجه وفي سلع
جاء لوجه كل الدية (وفي كل) اصابع اليد
الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لانه تبع
للاصابع (ومع نصف ما عد نصف دية) الكف
(وحكومة عدل) نصف الساعد وكذا الساق
(وفي) قطع (كف وفي) اصبع او اصبعان عشرها
او خمسها (الف ونشر من) (ولا شيء في الكف)
عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما لو كان
في الكف ثلاث اصابع فانه لا شيء في الكف
بالاجماع ادلا كتر حكم الكل وفي جواهر
الفتاوى ضرب يد رجل ويرى الا انه لا يصل يده
الى قفاه بقدر النقصان يؤخذ من جلد الدية
ان نقص اثنان فثلثا الدية وهكذا واقره المصنف
ولو قطع فضلا من اصبع فثل الباقي او قطع
الاصابع فثل الكف لزم دية المقطوع فقط وسطه
انقصا فذهبه وان خالف الدرر كذا ذكره
الشرياني وسجيئتنا (وفي الاصبع الرائدة)
وعين العبي وذكره واسانده لم يعلم حخته بظفر
في العين (ومركبة) في الذكر وكلام في ايمان
(حكومة عدل) فان علت العدة بكاف في خطأ
او عمد اذا ثبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر
او قل لا عرف حخته فكمومة العدل جوهره
(ودخل ارض موضحة اذهبت عقله) انكر
راسه في الدية) لدخول الجزء في الكل كن
قطع اصبع فثلت اليد (وان ذهب سمعه
او بصره او نظفه لا) تدخل لانها كاعضاء مختلفة
بخلاف العقل لو ذنته لالكل (ولا تود ان
ذهبت عيناه بل الدية فيهما) خلا فالهما ولا
بمع اصبع شل جانه) خلا فالهما

(قوله بل دية المفضل الخ) تبع المصنف فيه صاحب الدرر وهو سمع ومخالف للاجماع كانه عليه الشرب لئلا يبل
الواجب دية مائل ان اصبعاً فاصبع وان كعافك فقد تقدم نقله (قوله اسود الخ) اوردخلها عيب بوجه تامكي
عن السكافي (قوله او اصرقت) اختلفوا في الاصفر او المختار الدية كما في سائر الالوان درر عن الخلاصة وكلام
صاحب التبيين صريح في ان المذهب في الاصفرار حكومة عدل وقال زفر يجب ارض السن كاملاً (قوله
اذا فأت متفعلة المضغ) حكاه الجوى في شرحه بقل وبعارنه وقيل ينبغي الفرق بين ما لا يرى فجب حكومة
عدل ان لم يفت تنفع المضغ وان فات فالارض وبين ما يرى فالارض مطلقاً لقوات الجمال (قوله فقول الدرر
الاغلائي فيه) كلامه في الاثنية (قوله فيه ما فيه) اجيب عنه بان المعنى فلائشي فيه مقرر فلا ينافي وجوب
حكومة العدل وعلم ان في المسئلة روايتين كما يفيد كلام الدرر الاولى وجوب الدية مطلقاً بخلاف قول اي عيب فيه
وهو المروي عن الطحاوي وعليه صاحب السكافي والثانية التفصيل وهو الذي عليه صاحب الفتاوى الصغرى
ونقله صاحب الخلاصة (قوله متباينين حقيقة) كيدورجل (قوله على محل) كوخة ازالته عقبه هذا
وفي التبيين والاصل عنده ان الفعل الواحد اذا اوجب ما لا في البعض سقط القصاص سواء كان عضواً واحداً
او عضوين وعندهما في العضوين يجب القصاص مع وجوب المال وان كان عضواً واحداً لا يجب (قوله بعد
مضى حول) الاولى ذكره مقتصر عليه بعد قوله ثم ثبت ليشغل ما اذا افاذ قبل مضى الحول ثم ثبت بعده (قوله
لتبين الخطأ) اي في استيفاء القصاص (قوله للشبهة) اي شبهة وجوب القصاص قبل الثبات (قوله ويستأنى) اي
يستمر به تمثيل من الاستثناء وهو الا انتظار مخ عن الصحاح وهو يكون المهمزة ونحوه فيقانون وفي اقاموس
اني كرضي وتأنى واستأنى ثبت (قوله وكذا الرضرب سنة فتحرل) اي يستأنى حولاً ليطهر اثر فعله زيلعي (قوله
لا سنة) اي لا يؤجل سنة وعليه يحمل ما في الخلاصة ومن قال بالتأجيل يحتمل على التأجيل الى البراءة لكن
التعبير بالصحيح يفيد الخلاف في السنة فتدبر قلت وفي الهندية وان ضرب من رجل فسقطت فتظن حتى يبرأ
موضع السن ولا ينتظر حولاً الا في رواية المجرد والصحيح هو الاول (قوله لان نباته نادراً) افاد به ان تأجيل السنة
في الموضحة والمحرل مسلم (قوله او قلعهما فردت) اي قبل القود فثبت (قوله لعدم عود العروق) علة للوجوب
الارض (قوله كمن الصغير) اي اجماعاً زيلعي (قوله خلافاً لهما) فتا لا عليه الارض كاملاً لان الجنابة وقعت
موجبة له والذي ثبت نعمة مبتدأ من الله تعالى (قوله في حكومة عدل) اي عند الامام (قوله ولائشي في ظفر
ثبت كما كان) وما اذا لم يثبت فقيه حكومة عدل قال في الاختيار وفي قطع الاظفار فلم يثبت حكومة
لانه لم يرد في الارض مقدار نقله ابو السعود (قوله او التحم شجة) ظاهره ان الموضحة مثلاً اذا التحمت لارض لها
وقد علمت من كلام المتن السابق انه يستأنى به سنة فلا قود لها ولا ارض قبلها فاذا تم لها سنة طوبى بموجبها
الا اذا التحمت وتظاهر قوله او جرح بضرب انه اذا برئ ولم يبق له اثر لائشي فيه وهو ينافي قوله بعد ولا يبقا جرح
الابعد برته فان خص ما هنا بالجرح الناشئ عن الضرب وما ياتي بجرح نشأ عن نحو محد اندفع التنافي ولكنه
يحتاج الى نص صريح فليراجع (قوله ولم يبق له اثر) فلو ثبت في حكومة عدل ابو السعود (قوله فانه لائشي فيه)
عند الامام لان الموجب الشين وزوال المنفعة وقد زال ذلك بزوال اثره ويجرد الالم لا يوجب شيئاً اذا فقيه له كن
ضرب شخصاً ضرباً مؤلماً فمخرج فلائشي عليه من ارض وكذا لو شتمه فماله (قوله وقال محمد قدر ما خلفه الخ) لان
ذلك لانه نفع فكأنه اخذ ذلك من ماله واعطاه للطبيب (قوله من اجرة الطبيب وعن دواء) بيان للنفقة
فليس المراد بالنفقة ما يعم عن الطعام ونحوه (قوله نحوه) اي تفسير الطحاوي وعزاه الى ابي يوسف (قوله وذكر)
اي صاحب المجتبى هنا في شرح هذه المسئلة (قوله روايتين) عن ابي يوسف رواية موافقة لمحمد ورواية انه
يقوم عبداً احبها ويقوم به هذا الالم (قوله فتنبه) اشار به الى ان تفسيره جرح الطحاوي انما ينافي على احدي
روايتين عن ابي يوسف (قوله ولا يشاد جرح الابعد برته) لما روي انه عليه الصلاة والسلام نبى ان يقتض من
جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطني ولان الجراحات يعتبر فيها ما لها الاحتمال ان تسرى الى النفس
فيظهر رآه قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبره فيستقر به اذ من في المصباح جرحه بر حامن باب نفع والجرح بالضم
الاسم والجمع يروح والجراحة بالكسر مثل الجرح وجمعه جراح وبراحاته ابو السعود (قوله خطأ) فيجب
في عمدة المال كالمخانة (قوله بخلاف السكران) ظاهره ان لا يقر السكران من الملاح في عمده عمد ويجوز

(و) لا (اصح) قطع مفعله الاعلى مثل ما بيني
من الاصابع (ال دية) لمصل والحكومة فيما بيني
ولا (قرد) (يكسر) صف من اسود (او اصفر
ازاجر) (ياقوجا) (دكسر) هار بل كل دية السن
اذافات منفعة لمضغ ولا فلو بما يرى حالة التكم
فله دية بضاد لا تخكومة عدل زيلعي قبول
الدرور والادلائى فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان
الحماية متى وقعت على محلين من اثنين حقيقة
قارش احدهما لا يمنع قود الاخر متى وقت
على محل وانلفت اثنين قارش احدهما يمنع
انقود (وبجب) الارش على من افادته (دكسر)
مضى حول (نمقت) (دكسر) ذلك اثنين الخطا
حذرت ووقف القود لشيبة رضى اللقى وبه ما فى
فى اقتصاص اثنين والمؤشحة حول ولا وكذا
لوضربته فضررت ركن فى احداصة كبير
الذى لا يرجى بانه لا يوجب به بقى قلت وقد
وفى بماتقة المصنف وغيره عن اسم اية المصحح
تجيب ابايع لير الا سنة لان نسائه مار
(وقد علمت) (اي) ردوا صاحبها الى مكانها
ومت علمنا (هم) لعدم عود انقود كما كانت
وفى ما اية قود نزع الاسلام عدت الى هنا
الارضى المنفعة والجمال لاني عليه لم يثبت
(وكذا) (دكسر) اذا اصفوا فانقضت يجب
الارض لاني لا نعود الى ما كانت عليه در
(لا) (نمقت) اسن (نمقت) (ارى) فله
يستط الارش عليه كس المصنف خلافه ما
ونوش معوضة الحكومة عدل ونوش الى
انقضت وعليه نصف الارش ولائى فى ظهريت
مك كس (ار) (نمقت) (و) (هم) (ارج) حاصل
قود (سرب) (لحق) (نمقت) فله لاني فيه
وقد اوردى نصف عليه (ار) (نمقت) (ارى) حكومة
عدل قود ليجر قدما ختم من الحق الى ان
يبر من اجرة الطبيب وعن در (و) فى شرح
اصحاوى سرقوا الى بيت ريش اذ ابررة
انصب لاني وقطع عليه لا خلاف بينهما
نصف رعية وقت فله (ولا) (نمقت) (ارج)
دكسر (و) (نمقت) (ارى) (دكسر) (ارى)
دكسر (و) (نمقت) (ارى) (دكسر) (ارى)

(قوله وعلى عاقلة الدية) اذا ثبت بالبينه لا باقرار الصبي دره متقى عن البرجندى (قوله ان بلغت نصف الهنبر)
قال في شرح المحامى ان الجنابة ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذلك ان كانت في طرف الحر والدية بلغت
نصف عشر الدية فصاعدا فما اذا كانت في العبد ولم تبلغ نصف عشرها وهو خمسمائة في الرجل ومائتان
وخمسون في المرأة ففي ماله لا قمستانى قال في التبيين لا نذهب اليه مسلك الاموال انتهى (قوله والا ففى ماله)
اى بان لم تبلغ نصف العشر او كان من الجهم فان المختار فيهم ان لا عاقلة لهم (قوله ولا كفارة) لانها كانت
ستارة ولا ذنب لهما تستر لانهما من فروع القلم درر (قوله ولا حرمان ارث) لانه عقوبة وهما ليسا من اهلها
اه درر (قوله وقامه فيما علقته على المتقى) قال فيه وفيه اشعار بانه لو جرت بعد ما قتل قتل وهذا لو الجنون
غير مطبق والا فيسقط القود كذا ذكره شيخ الاسلام وعنه ما لا يقتل مطلقا اذا قضى عليه بالقود وفي المتقى
لو جرت قبل الدفع الى ولى القليل لم يقتل كالموت بعد القتل وفيه الدية في ماله قمستانى عن الظهيرية اه
(قوله ينتظر بلوغ الصبي) هذا يميز الفرق بين ما اذا كان الضارب للصبي بالناقى قمستانى حولا كما تقدم
قريبا او صبيبا فيقتظر البلوغ ويحتاج الى فرق (قوله ولم ذنب) اما اذا ثبت فلا شئ عليه كما تقدم (قوله وسخفه
في المعاقل) اى تخفى ان الدية في الجهم من مال الجاني (قوله مطلقا) اى وان كانت اكثرا من ارش الموضحة
(قوله كفى تورب البصار) عبارته (مهمة) حكومة العدل ان كانت دون ارش الموضحة او مثل ارش الموضحة
لا تعجل العاقلة وان كان اكثر من ذلك ييقن فلا رواية عن اصحابنا راجع الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون
قال شيخ الاسلام العمري ان لا تعجل العاقلة كذا في انتشار حاشية والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

فصل في الحنين

هو تعويل بمعنى مفعول فهو بمعنى مستور من جهته اذا ستره من باب طلب اه مكى وهو الولد مادام في الرحم
وجمعه اجنة كادله فاذا ولد فهو منفوس والماتى الكلام على احكام الاجزاء الحقيقية عقبه باحكام الجزء
الحكمى وهو الجنين لكونه في حكم الجزء من الام اه حوى (قوله ضرب بطن امرأة) قال سرى الدين انظر
ما لو صاح على امرأة فطرحت جنينا او ضرب ظهرها ما الحكم فيه اه وفي ابى السعود البطن مثال لا قيد
فمثل البطن الظهر شيئا عن الضررى وفي شرح التنوير الشرط ضرب الجنين اه ومنه يعلم حكم ما وقف فيه
سرى الدين (قوله فالجيب من المصنف كيف لم يذكره) اى مع كثرة متابعتة لصاحب الدرر قلت انما ذكره
صاحب الدرر في جنين الامة مستقبلا من حكمه وقد صرح المصنف بعد في اثناء كلامه بوجوب القرة في ولد
المفروق (قوله سرا) لا حاجة اليه مع قوله سابقا بل الشرط حرية الجنين (قوله غرة) بضم الغين وتشديد الراء كما
في القاموس فاقى شرح الحوى انه يفتح الغين لا تعويل عليه (قوله وهذه اول مقادير الديان) اراد به ابد آمنة
للتسمية وقيل القرة الحيار قال في القاموس القرة البضم العبد والامة ومن الشهر ليلة استهلال القمر ومن
الهلل طلعت ومن الاسنان يياضها واولها ومن المتاع خياره ومن القوم شريفهم ومن الكرمه سرعة
بسوقه ومن الرجل وجبه اه (قوله ولنا فله عليه السلام) فانه قضى بالغرة على العاقلة وروى محمد بن الحسن
بلغسان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة وتماه في التفتين وحاشيته (قوله فدية
كادله) لانه اختلف آدميا خطأ اوشة عد اه زيلعي (قوله فدية في الام) لما ذكر قبله (قوله لما تقرر ان العقل
يتعد دية دائره) كما اذا رمى فاصاب شخصاً ونفذ منه الى آخر قتله فانه يجب عليه دية ثان كان خطأ
وان كان الاول عمدا يجب القضاء والدية (قوله فليراجع) قال في الجوهرة واذا القت جنينين يجب غرمان
فان خرج احدهما حيا ثم مات والاخر خرج ميتا يجب غرة ودية وعلى الضارب غرة وان ماتت الام ثم خرجا
ميتين يجب دية الام وحدها وان خرجا حيين ثم ماتا يجب ثلاث ديات اه مكى وفي الهندية عن الكافى والجنين
الذى امة بان بعض خلقه كالظفر والشعر بمنزلة الجنين الزام في جميع الاحكام انتهى وفيه اعان خزانه المقتنين
واذا خرج رأس ولد وصاح فذبحه رجل فعليه القرة لانه جنين وفي المكى عن الشعمي فلو ضربها قالت علقه فليس
اها حكم في حق هذه الاحكام بلا خلاف ولولاقت مضعة ولم يبين متى من خلقه فتهدت ثقات من القوابل
انه ميتا خلق آدمى ولو بقي لتصور فلا غرة فيه ويجب عليه ناقة حكومة اه (قوله فدية فقط) لان موت
الام ميتة ظاهرة الدنيا بجانها وميتة متفهمه فيحقق موته بموتها ولا يكون في معنى ما ورد به النص

وعلى عاقلة الدية) ان بلغت نصف العشر فاكسر
 ولم يكن من العجم والا ففى ماله درر (ولا ذكره
 ولا حرمان رث) خلافا للشافعى ولو جن بعد
 القتل قبل وقيل لا ونماه فيما علقته على
 الملائقى (صبي مضروب) ان بلغ ولم يثبت فعلى
 بلوغ الصبي الدية ولو من العجم ففى ماله درر
 عاقلته الدية والماتل (مهممة) حكومة العدل
 وسنخقه فى الماتل (مهممة) حكومة العدل
 لا تعلم العاقلة مطلقا على الصحيح كفى توبيخ
 البصار معز التنازع فيه
 (فصل فى الجنين)
 (ضرب بطن امرأة مرة) حامل خرج الامة
 والهيعة وسبى وحكمهم عاقبت بل الشوط حرة
 الجنين دون امه كامة عقت من بينها او من
 المعروف فغرة العلة على العاقلة درر عن الزيلعي
 فالعجب من المصنف كيف لم يذكره (ولو)
 كانت المرأة كتابية او مجوسية) او زوجية
 (فاقت جنينا) (سرا) (وجب) على العاقلة
 (عرة) عرة الشهر اوله وهذه اول مقادير الديات
 (نصف عشر الدية) اى دية الرجل لوالجنين
 ذكر او عسرية لمرأته وانى وكل منهما خمسة امانات
 درهم (فى سنة) وقال الشافعى فى ثلاث سنين
 كالدية وقال مالك فى ماله ولنا عدله صلى الله
 عليه وسلم (فان القته حياتها فى الام او عرة)
 وان القته ميقاتات الام فدية تعدد بعدد امانات
 فى الجنين لما تقر بان الفعل تعدد لو سبى فاكسر
 وصرح فى الاخيرة بتعدد العرة لو سبى فاكسر
 اذعى قوت وطاهر وتعدد الدية ولم اره فلما راجع
 (ران ماتت فاقت ميقاتية فقط) وقال
 شافعى عزادية

فان اذن فليس لاحد ان يزاره وان يزاره لكن لا ينبغي للامام ان يأذن به اذ اضر بالانسان بان كان الطريق ضيقا ولو رأى المصلحة مع ذلك واذا كان يزاره حوى عن مسكين وفي الشئ انه مع الضر ولا يجوز ان يخلو اذن الامام او لم يأذن اه (قوله زاد الصغار الخ) هو القيل المتقدم الفصل فلا وجه لاعادته وظاهر كلامهم اعتماد الاطلاق على كفايتهم هذا القول منسوب الى الصغار بعد حكاية الحكم او لامطلقا فكان قول الجميع والوجه ان انتهى عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متباعد عن هذا المنكر كما سبق في الخطر (قوله كسجد ونحوه) كلامهم يقصد صريحا جواز بناء المسجد في الطريق حيث لا يضر بالعبادة (قوله لا ينقض) اي والموضوع انه لا يضر ما اذا كان يضر بالعبادة فينبع ويرفع كما لا يخفى ويدل عليه قوله وان كان يضر بالعبادة لا يجوز احداثه فان ما لا يجوز لا يضر عليه ولو كان باذن الامام او كان للمسلمين (قوله لا ضرر ولا ضرار) اي لا ضرر رايت اذ ولا ضرار جزاء يعني متباعد عن مقدار حقه في الاقتصاد لان الضرر يعني المضارة وهو ان يضر من ضرر افاده الاكل في النهاية (قوله يجوز ان يضر باحد) الانسب في التعبير ان يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل وذكر التمهات في القوس مع البيع في حكمه (قوله وهذا في النافذ الخ) نقل الشئ عن جامع غرر الامام المراد بغير النافذ المملوك وليس ذلك بعله الملك فقد تنفذ الطريق وهي مملوكة وقد يسد منفذها وهي عامة لكن ذلك دليل على الملك غالبا فاقم مقامه ووجب العمل به حتى يدل دليل على خلافه اه (قوله لا يجوز ان يتصرف باحداث) سواء كان في صدر المحلة او وسطها او دورها كما يفيد اطلاقه (قوله لانه كالمالك الخاص بهم) تنبع فيه الدرة قال في الترتيب لانية وكان ينبغي ان يقول لانه مملوكة لهم كما في عبارة الهداية اه (قوله ان يجعل حديشا) حتى كان للامام نقضه قهات في قوله وقد عايناه في طريق الخاصة حتى لا يكون لاحد نقضه قهات في (قوله يقطعها) اي يقطع احد هذه الاشياء المذكورة والا (قوله فديته على عاقلة) وشرط النقض وضمان الدية والبيعة اذ لم يأذن الامام وذلك لانه لا يكون متعبدا بالاذن فان للامام ولاية عامة في الطريق اذ هو نائب عن العامة فكان كمن فعل في ملكه افاده التمهات ومثل اذن الامام اذن ارباب المحلة في غير النافذة فتقول المصنف ان لم يأذن الامام راجع الى قوله فان مات الخ (قوله اوترايا) ولومن بيع الكساة بخلاف مالوكين الطريق فخطب بموضع كنهه انما حيث لا يضمن لانه غير متعبد افاده المصنف في الهداية ولو عذر بما احسنه هو رجل قوقع على آخر فديته على عاقلة من احسنه لان الواقع كالدفع على الاخر اه ابو السعود (قوله ضمن في ماله) لان العاقلة لا تتحمل ضمان المال زياي (قوله او عطشا) انما اقتصر المصنف على الجوع نظرا الى ما هو الغالب من انه لا يموت في البر عطشا ابو السعود (قوله او غما) هو الكرب كالفقهاء والقضاة بالضم فاموس والتم يفتح النفع النجعة مصحاح والمراد هنا اختناق من هوأ البر واما ما يضمن في هذه الاشياء لانه مات يعني في نفسه والضمان اعما يجب اذ مات بالوقوع زيلعي (قوله خلافا لجمد) فاقرب الضمان في الكس الزاوي ابو يوسف الامام في الجوع لا يتم لان الجوع لا يخلص البر واما هو بسبب الوقوع في الخ (قوله او وسطه يرازيه) المراد بوسطه وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لان العلة في الضمان التدي بشل هوأ الطريق كما ذكره الزيلعي وهو بهذا المعنى يشمل لفظ الخارج فلا حاجة اليه ولعله اراد بالخارج الطرف الاخير فصحة ذكر الوسط ومحل الضمان فيه وفيما قبله اذ لم يأذن الامام او ارباب المحلة كما تقدم ويدل عليه التعليل بالتدي (قوله والضمان على واضعه) اي على عاقلة وكذا يقال فيما بعد لانه تسبب (قوله كما بسطه الزياي) عبارته ولو اشرع جتا الى الطريق ثم باع الكل فاصاب المحتاج رجلا فقتله او وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وتركها المشتري حتى عطب بها الانسان فالضمان على البائع لان قوله لم يتسحق بزل ملكه وهو الموجب بخلاف الحائط المائل اذا باعه بعد الاشهاد عليه ثم سقط في ملك المشتري على انسان حيث لا يضمن البائع ولا المشتري لان المشتري لم يسه عليه وهو شرط في الحائط المائل وفي حق البائع قد بطل الاشهاد الاول لان المائل شرط لعدة الاشهاد فيبطل بغير وجهه من ملكه لانه لا يمكن من نقض ملك الغير وفيما نحن فيه انما يضمن بالتشال هوأ الطريق لا باعتبار الملك والاشغال باق بعد البيع فيضمن الا ترى ان ذلك الاشغال لو حصل من غير ما ذكره كالمستأجر والمستعير او انما يضمن في الحائط لا يضمن غير المالك اه (قوله يجب على واضعه النصف) نظرا للخارج من ملكه (قوله وهذا النصف) نظرا للداخل (قوله ا- تصابا)

[illegible]

وفي القياس لا يجب عليه شيء لانه ان اصابه ما كان ارجاضه وان اصابه ما كان داخلا لا يضمن فلا يضمن
بالسك لان فراغ ذمته كان ثابتا يتيقن وفي الشغل شك وجه الاحتياط ان انه في حال يضمن الشكل وفي حال
لا يضمن شيئا فيضمن النصف (قوله فقط منه على آخر) وكذلك لو تفرقه بعد الوقوع لان حل المتاع على ما ذكر
مباح فتقيد بشرط السلامة فـ ان عتله الرمي الى الهدف او الى الصيد افاده الزيلعي (قوله او صلة)
اي لا يفرشها في المسجد فقط النظر الذي فيه المصهي على احد قتلته افاده المصنف وفي البرازية قيد الضمان
بما اذا لم يكن باذن واحد من العشرة او باذن القاضي (قوله في مسجد غيره) اي مسجد غيره وبقي مفهومه
والظاهر ان مسجد الجماعة حكمه في ذلك حكم مسجد غيره فلا يضمن بما ذكر (قوله لا لصلاة) بان جلس
لقراءة القرآن او لتعليم او للحدث او انما ولى في صلاة او معتكفا ولا فرق بين ان يكون فاعل ذلك من
اهل المسجد او من غيرهم في الصحيح وقيل المعتكف لا يضمن بخلافه وذكر الفقيه ابو جعفر في كشف
الغوامض قال سمعت ابا بكر البخاري يقول ان جالس لقراءة القرآن او معتكفا لا يضمن بالاجتماع وقيد بقوله
لا صلاة لان كلام من هذه الافعال لو كان حال انتظار الصلاة فلف بغيره نفي لا يضمن اتصافا مخ عن شرح
الجميع وفي التبيين وذكر في الاقامة الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن
وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في الذخيرة
انه اذا قعد فيه لحديث او امام فيه او قام فيه لغير صلاة او امر فيه ما راضه عنده وقال لا يضمن وان قعد للزيادة
كانتظار الصلاة او الاعتكاف او قراءة القرآن او للتدريس او للذكر اختلف المتأخرون فيه على قوله
بالضمان وعدمه اهـ لمصنف (قوله لا يضمن من سقط منه رد آلبه) الفرق بينه وبين الشيء المحمول ان حامل
الشيء يقصد حفظه بالتقيد بالسلامة ليس عليه فيه حرج والادب لا يقصد حفظ ما يلبسه فيخرج
بالتقيد بالسلامة فجعل في حقه مباحا مطلقا واطلق في الرداء وهو قولهم في ظاهر الرواية عنهم وعن محمد
تفصيل في لبس المعتاد وقد راجح الحاجة فلا يضمن وفي غير ما ذكر يضمن (قوله او داخل هذه الاشياء
المذكورات) قال في الدر المنثور هذا اذا علق القنديل للاضاءة فاللحفظ ضمن اتصافا كما في شرح الجميع
(قوله ففعل الغير مباح) يفيد ان فعل الاهد واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير ان فعل الاهد
مباح مطلق غير مقيد بالسلامة وفعل غيره مباح مقيد بها (قوله لا يضمن) اي على قول الامام وهو الذي
وقع فيه خلاف المتأخرين الذي قد مناه عن الذخيرة (قوله معز بالازيلعي) نقل عن الحلواني ان اكثر
المناج اخذوا وقولهم ما عليه الفتوى اهـ ونقل عن صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله لان الجالس من ضرورات
الصلاة فيكون ملحقا بها وفي العيني بقولهما قالت الثلاثة وبه بقي اهـ (قوله وقد حقهته في شرح المتن)
ليذكر الا خلاف والاستظهار الذي استفيد ههنا وقال في الزيلعي والبرهان الصحيح عنه قولهما لانه لا ضمان
على الماتر للصلاة نص عليه خمس الاقامة اي لانه مهمل حكايص الحديث ولان اداء بابا جماعة انما يكون
بالانتظار فيمكن من ضروراتها فالحق بها لان ما ثبت ضرورة لشيء يكون حكمه كحكمه اهـ (قوله فعل
الامر) لانه لم يصح الاستحجار ونقل الفعل الى الامر اهـ درمستي وفي التبيين قال شيخ الاسلام هذا على وجوه
فان قال ابنو الى جناح على فساد ادري فانه لمسكى اولى فيه حق اشراع الجناح اليه من القديم ولم تعلم الفعل
فظهر بخلافه وسقط فأنلف شيئا فالضمان على الفة ويرجعون على الامر قبيحا وامتحاسا وسقط قبل
الفراغ من العمل او بعده وان قال لهم اشرعوا الى جناح على فساد ادري ولخيرهم انه ليس له حق الاشراع في
القديم او بخيرهم حتى يتوافق فأنلف ان قبل الفراغ من العمل فالضمان عليهم ولا يرجعون وامابعده
فذلك قياسا لان المستأجر امرهم بما لا يات مباشرة بنفسه وقد علوا فساد امره فلم يحكم بالضمان
على المستأجر كالمستأجر لم يبنوا له شيئا في وسط الطريق فسقط فأنلف فبنوا ولا رجوع في الاحتسان
يكون الضمان على الامر لان هذا الامر صحيح من حيث ان فساد امره محموله من وجهه على معنى انه يساح له
الانتفاع به بشرط السلامة وغير صحيح وغير محموله من حيث انه لا يجوز له بيعه فن حيث ان الامر صحيح
يكون قرار الضمان على الامر بعد الفراغ من العمل ومن حيث انه فاسد يكون قرار الضمان على العامل قيل
الفراغ من العمل علما اهـ لمصنف اهـ في شرح قول المكنوز من جعل بالوعة الخ وان استأجر اجراء

(ومن ثم جبر وضعه آخر قطب به رجـل
ضمن) لان فعل الاول نسخ بفعل الثاني (كن
حال) على اثر اوله او ظهر (شيأتي الطريق فـسـط
منه على اثر اوله) اي جعل فيه حصي او باري
في مسجد غيره (او جلس فيه لاصلاة) ولو اقرآن
ابن كمال (فقطب به احد) كما عي ضمن خلافا
او زعم (لا يضمن) (من سقط منه رداء لبسه)
لهما (او ادخل هذه الاشياء) المذكوران
عليه (او ادخل هذه) اي محلاته لان تدبير المسجد
في مسجد حريمه (اي محلاته لان تدبير المسجد
لا هله دون غيره) ثم فعل الغير مباح فيتعبد
بالاصلة (او جلس فيه للصلاة) الحاصل ان
الجلس الصلاة يضمن مطلبا خلافا لهما
ولغير الصلاة يضمن مطلبا خلافا لهما
واستدرك في الشرع لايضاة في شرح الملتقى وفيه
قولهما وقد حققه في فتاوى جازية او داره
لو استأجره ايئى الوجه لاني فتاوى جازية او داره
فتلقبه لاني ان قبل فراعده على الا جروانه
بعد فولي لا مركه كوز في غير تائه ولم يلم به
الاجير فان علمه فعليه كالأمره بالبناء في وسط
الطريق فـسـط الامر

في الشرع اه درمستی (قوله لان دفع الضرر العام واجب) على لقول المصنف سابقا نحن وبه قال في التبيين
ولما لم يوجب عليه الضمان يمتنع عن التعرّيج فتقطع المارة حذر الوقوع عليهم فيضربون بذلك ودفع
الضرر العام واجب وله تعلق بالخائض لانه ملكه فتعين دفع هذا الضرر من ضرر خاص يجب تحمله لدفع
الضرر العام كالرعي الى الكفار وان تترسوا بصبيان المسلمين وكقطع اليد المتأكله اي قطع اليد لا كلة عند
خوف حلال النفس اه اتقائي (قوله من النفوس) اي الاحرار بشرية قوله لان العاقلة لانه قل الاموال
(قوله في العاقلة) اي عاقلة وب الخائض (قوله ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة اشياء) ينبغي ان يكون هذا
الاشرط حال الانكار اي انكاره او انكار العاقلة فلا ضمان عليهم حتى يشهد الشهود بذلك ولو اقر صاحب
الاشهاد الثلاثة لزمه في ماله ولا يجب على العاقلة اه اتقائي وقال في الجوهره وانما يصح الاشهاد اذا كان
الخائض مائلا او اوريا او خفوا وقيل الاشهاد ليس بشرط وانما الشرط المطالبة بالنقض والتقدم اليه حتى
لو تقدم اليه ولم يفعل حتى اتهم لزمه ما تلت به فيما بينه وبين الله تعالى وانما ذكر الاشهاد محترزا عن الجحد
كما في طلب الشفعة اه والذي حكاه قيل هو الذي يرم به الزباني وغيره (قوله على التقدم اليه) اي الى من ملك
النقض والتعريض (قوله ولذا قال) اي لاشترط كون الجدار ملكا له الخ (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه
(قوله كهيبة) الظاهر انه لا بد من تسليم حتى يطل الاشهاد اذ لا حكم لما قيل التليم وقوله وكذا الوجه
مطابقا قبيده لاخراج المقطع ونظيره انه لا يطل الاشهاد اذا اذلف بعده وبعد الاشهاد يكون مضمونا فقوله
بعد وضوحه لا يظهرفقد برلانه يشمل الهبة (قوله ثم عاد) اي الى دار الاسلام اوافق اي من جنونه فانه لا يعود
الضمان الا بالاشهاد مستقبل افاده في الدوام المتقني (قوله ولو قبل القبض) قال الاتفاق ولا يتفاوت الحكم اذا سقط
الخائض سجا اذا قبضه المشتري او بعد ما ملكه وبه صرح الكرخي في مختصره وذلك لانه لما باع فقد صار الى حال
لا يملك فيها النقص والضمان انما يجب عليه بترك النقص فاذا باعه لا يمكن منه وليس هذا كمن اشترى جناحا الى
الطريق ثم باع الدار وباع الجناح فوقع على انسان ضمن البائع لان نفس الوضع جناية فزوال ملكه عنه لا يغير
حاله وليس كذلك في مسئلة الان بقاء الخائض لم يكن جناية وانما الجناية ترك النقص واذا صار بحال لا يملك
النقص في حال الوقوع خرج من ان يكون جناية اه (قوله وان عاد ملكه بعده) فلا يضمن الا بالاشهاد فان لم يتجدد
الملك وفي البرهان ولو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان وان رده عليه بجوار روية او شرط لانه
انما كان جانيه بترك الهدم مع تمكنه منه وبالبيع زال تمكنه منه فخرج عن ان يكون جناية فله المكى وفي
لعم ستاني واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البائع بقضاء او غيره او بخيار شرط او روية للمشتري لم يضمن
الا اذا طوبى بعد الردها واذا كان اختيار البائع فان نقض البيع ثم سقط الخائض وانلف شيئا كان ضامنا لان
خياره اذ ابيع لا يطل ولاية الاصلاح فلا يطل الاشهاد ولو اسقط البائع خياره واوجب البيع بطل الاشهاد
لانه ازال الخائض عن ملكه اه متع (قوله وان مال الى دار انسان) مثله فيما يظهر الخائض المائل في غير الشافذ
فان الطلب لاهله خاصة وبصم تاجيلهم لابعدهم والله تعالى اعلم (قوله او ساكن باجرة) لان له المطالبة
بإزالة ما شغل الدار فكذا بإزالة ما شغل هواها كذا في التبيين والشعبي ولان الضرر عائد اليهم عمدا فاه
سكى (قوله لادى ملازمة) اي الملازمة هي ادى ملازمة اي لتعلق وارتباط تما (قوله فائ طلب الخ) قال
انهم ستاني تعلقا عن الظهور به وفيه ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احده من اهل
الدار ضمن لانه من الامانة لكن لو طلب من غيرها لم يضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال الى الطريق
اه وفي الحاشية لان الخائض واحد فصع الاشهاد من اهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما اذا كان مائلا
الى الطريق فاهل الدار من جهة الامانة فصع اشهادهم فان كان المشهود من غير اهل الدار فصع اشهادهم فيما
كان مائلا الى الطريق واذ اصح الاشهاد في البعض صم في الكل اه وبه يتبين ما في كلام المؤلف (قوله صح
في الكل) فاذ سقط ما مال الى الدار وانلف يكون مضمونا (قوله فان بنى مائلا الخ) مثله ما اذا اخرج خشبة
بارزة ولو شيئا قليلا عن الخائض فانها تكون بمنزلة اشراع الجناح (قوله لهديه به) حيث شغل الهواء فمتساق
(قوله اي خمس ما تلف) تعمم لعمرك ان على الشارع اسقاط قوله عاقلة اه على اي لان ضمان الاموال
في ماله كالمسلف (قوله تمكنه من اصلاح الخ) جواب عما اورده من ان الواحد من الشركاء لا يدور ان يدم شيئا من

لان دفع الضرر العام واجب ثم خالف به من
الاموال وهو ان يدفع من امواله ومن اموال غيره
لان دفعه من امواله لا يدفع من اموال غيره
على ان يدفع من امواله لا يدفع من اموال غيره
مستوفى عليه وعلى ان يدفع من امواله لا يدفع
من اموال غيره (قوله من النفوس) اي الاحرار
بشريية قوله لان العاقلة لانه قل الاموال
(قوله في العاقلة) اي عاقلة وب الخائض (قوله ولا ضمان
الا بالاشهاد على ثلاثة اشياء) ينبغي ان يكون هذا
الاشرط حال الانكار اي انكاره او انكار العاقلة فلا ضمان
عليهم حتى يشهد الشهود بذلك ولو اقر صاحب
الاشهاد الثلاثة لزمه في ماله ولا يجب على العاقلة اه اتقائي
وقال في الجوهره وانما يصح الاشهاد اذا كان الخائض مائلا
او اوريا او خفوا وقيل الاشهاد ليس بشرط وانما الشرط
المطالبة بالنقض والتقدم اليه حتى لو تقدم اليه ولم يفعل
حتى اتهم لزمه ما تلت به فيما بينه وبين الله تعالى وانما
ذكر الاشهاد محترزا عن الجحد كما في طلب الشفعة اه والذي
حكاه قيل هو الذي يرم به الزباني وغيره (قوله على التقدم
اليه) اي الى من ملك النقص والتعريض (قوله ولذا قال) اي
لاشترط كون الجدار ملكا له الخ (قوله ولا مالك) لعدم
الاشهاد عليه (قوله كهيبة) الظاهر انه لا بد من تسليم حتى
يطل الاشهاد اذ لا حكم لما قيل التليم وقوله وكذا الوجه
مطابقا قبيده لاخراج المقطع ونظيره انه لا يطل الاشهاد
اذا اذلف بعده وبعد الاشهاد يكون مضمونا فقوله بعد
وضوحه لا يظهرفقد برلانه يشمل الهبة (قوله ثم عاد) اي
الى دار الاسلام اوافق اي من جنونه فانه لا يعود الضمان
الا بالاشهاد مستقبل افاده في الدوام المتقني (قوله ولو
قبل القبض) قال الاتفاق ولا يتفاوت الحكم اذا سقط
الخائض سجا اذا قبضه المشتري او بعد ما ملكه وبه صرح
الكرخي في مختصره وذلك لانه لما باع فقد صار الى حال
لا يملك فيها النقص والضمان انما يجب عليه بترك النقص
فاذا باعه لا يمكن منه وليس هذا كمن اشترى جناحا الى
الطريق ثم باع الدار وباع الجناح فوقع على انسان ضمن
البائع لان نفس الوضع جناية فزوال ملكه عنه لا يغير
حاله وليس كذلك في مسئلة الان بقاء الخائض لم يكن
جناية وانما الجناية ترك النقص واذا صار بحال لا يملك
النقص في حال الوقوع خرج من ان يكون جناية اه (قوله
وان عاد ملكه بعده) فلا يضمن الا بالاشهاد فان لم يتجدد
الملك وفي البرهان ولو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد
برئ عن الضمان وان رده عليه بجوار روية او شرط لانه انما
كان جانيه بترك الهدم مع تمكنه منه وبالبيع زال
تمكنه منه فخرج عن ان يكون جناية فله المكى وفي
لعم ستاني واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البائع
بقضاء او غيره او بخيار شرط او روية للمشتري لم يضمن
الا اذا طوبى بعد الردها واذا كان اختيار البائع فان نقض
البيع ثم سقط الخائض وانلف شيئا كان ضامنا لان خياره
اذ ابيع لا يطل ولاية الاصلاح فلا يطل الاشهاد ولو
اسقط البائع خياره واوجب البيع بطل الاشهاد لانه ازال
الخائض عن ملكه اه متع (قوله وان مال الى دار انسان)
مثله فيما يظهر الخائض المائل في غير الشافذ فان الطلب
لا هله خاصة وبصم تاجيلهم لابعدهم والله تعالى اعلم
(قوله او ساكن باجرة) لان له المطالبة بإزالة ما شغل
الدار فكذا بإزالة ما شغل هواها كذا في التبيين والشعبي
ولان الضرر عائد اليهم عمدا فاه سكى (قوله لادى ملازمة)
اي الملازمة هي ادى ملازمة اي لتعلق وارتباط تما (قوله
فائ طلب الخ) قال انهم ستاني تعلقا عن الظهور به وفيه
ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار
فطلب احده من اهل الدار ضمن لانه من الامانة لكن لو
طلب من غيرها لم يضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال
الى الطريق اه وفي الحاشية لان الخائض واحد فصع
الاشهاد من اهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما
اذا كان مائلا الى الطريق فاهل الدار من جهة الامانة
فصع اشهادهم فان كان المشهود من غير اهل الدار فصع
اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق واذ اصح الاشهاد
في البعض صم في الكل اه وبه يتبين ما في كلام المؤلف
(قوله صح في الكل) فاذ سقط ما مال الى الدار وانلف
يكون مضمونا (قوله فان بنى مائلا الخ) مثله ما اذا
اخرج خشبة بارزة ولو شيئا قليلا عن الخائض فانها
تكون بمنزلة اشراع الجناح (قوله لهديه به) حيث شغل
الهواء فمتساق (قوله اي خمس ما تلف) تعمم لعمرك
ان على الشارع اسقاط قوله عاقلة اه على اي لان ضمان
الاموال في ماله كالمسلف (قوله تمكنه من اصلاح الخ)
جواب عما اورده من ان الواحد من الشركاء لا يدور ان
يدم شيئا من

الخائض فكيف يصح التقدم اليه وحاصل الجواب انه وان لم يتمكن من هدمه فهو تمكن من اصلاحه بطريقه
وهو المرافعة الى الحكم فيحصل القرض لان المقصود ازالة الضرر وبأى طريق كان ولا يتعين المدم افاده
الزباني والاضافة في قوله بمرافعته من اضافة المصدر الى فاعله (قوله اوبنى حادما) اي وان لم يكن مائلا ففهي
خارجة عن مسائل الفصل (قوله وقال انصافا) في هذه وفي التي قيام وقوله لان التالف الخ تعاملا لهما قال
في التبيين لان التالف يصيب من اشهد عليه معتبر وينصيب من لم يشهد عليه هدر وفي الحفر باعتبار ملكه غير
متعدد باعتبار ملكه شر يكيه متعدد فكنا فحين فاقسم عليه ما نصفين اه (قوله لان تفرغه للاوياه) اللام
بمعنى على (قوله لبقاه جناية) قال الزباني لان وضع الجناح جناية اذ الوضع فعله فصار كانه اقاء عليه بيده
ولمذا لا يشترط الاشهاد عليه فيكون الشا في مضافا اليه كالاول فيصيب عليه تعريض الطريق عن القتل
ايضا فاذا لم يفرغ صار جانيه قال في الدرر بيان الاشراع الجناح هو اخراج الجذوع من الجدران الى الطريق
والبناء عليه اه ثم قال الزباني وفي الخائض لم يوجد منه الفعل وانما جعل كاتما على بترك النقص استحضانا
فيظهر ذلك في القتل الاول دون الثاني فلم يكن سقوط القتل الاول في حق الثاني بفعله فلا يجب عليه التعريض
عنه الا ترى انه لو باع الخائض او النقص برئ من الضمان ولو كان فعلة لما برئ من الضمان كما لو باع الجناح اه
(قوله ولا يصح الاشهاد الخ) فلا يضمن ما تلت به (قوله قبل ان يبي) آخره ياه لاهزفة من وهي بمعنى سقط افاده
سرى الدين وانت خير بان الاشهاد انما وقيل السقوط فلا يصح هذا التركيب الا اذا جعل على انه قارب
السقوط بسبب ميلانه وقد تقدم عن الجوهره ما هو اعلم من هذا واذ في القاموس الوهي الشق في الشيء وهي
كوعى وولى فخرق واشق وانه تخرق وباطه والرجل حق ومقط اه المراد منه فم يجعل المادة فاصرة على السقوط
(قوله فيضمن ما اصاب الواهي فقط) لا ما اصابه غير الواهي بخلاف ما اذا كان قصيرا فانه كخائض واحد فلا فرق
في المصايب به (قوله كان هدر) لعدم التعدى (قوله وحائط الوقف على المساكين) اي والجناية على النفس
في حائط الوقف وكذا انما قال فيما بعده واما جناية الاموال فليست على العاقلة فالظاهر انها في مال الساني
والواقف محرر (قوله على عاقلة الواقف) اه هذا اذا اشهد على الوكيل الذي ولاه صرف غلته في المساكين
واما اذا اشهد على المساكين فلا ضمان هندية عن المحيط (قوله ولو مستغفرا) اما اذا لم يكن مديونا فظاهر لان
الملك في الدار للمولى رقية ونصرفا لان العبد خصم فيما في يده من جهة المولى فكان التقدم الى العبد
تقدما الى المولى ولو تقدم الى المولى ولم يتغصه كانت الدية على عاقلة فكذا اه (قوله لانه غليلك) اي وهو لا يصح
تعليقه في مكانه قال اذا جاء غدا ملكك ذلك الذي اذن في الشارع في فقهك (قوله دل عليه) اي على ان القصاص
غليلك (قوله بارية) بدل من مسئلة الاصل (قوله قبل ان يقتض) نصريح بمعلوم (قوله لانهما صارت غلوكه) اي
لولى الدم اذ الموجب الاصل هو القصاص فقد ملك دمها قصاصا فلا يقال ان السيد له ان يقتل الجاني لانه لان
ذلك انما يكون برضى ولي الدم ووجه الدلالة قوله لانهما صارت ملكه اي وهي انما صارت ملكه بملك القصاص
عليها اي ومن وطئ غلوكه لا حد عليه والمعنى انها صارت كذلك والا فلا تخرج بالقتل عن كونها غلوكه سيدها
حتى كان له ان يقتلها عاقلة التراضي والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم
(باب جناية الهبة والجناية عليها)

(دارين ثلاثة حفر احدهم عاير او
حائط اعطى به رجل ثمن ردى الذي تعدى
في الثلثين وقد حصل التالف لان الواحد
فيقتل بالحصص وقال انصاف لان الواحد
قدما معتبر وهدر الاشهاد على المساكين
اشهاد على النفس) بالكر ما يقتض من
الجدار وحيد (قوله فلو وقع اما على الطريق
بعد الاشهاد فمتر انسان بذنبه ثبات ضمن)
لان النقص ما كنهه بغيره على المساكين
وجعل (يقتل مات بغيره لولا ان لا اله الا الله
لا يصح) لان تفرغه لولا ان لا اله الا الله
(بجلاص الجناح) حيث يضمن به فيمنه فترافع
الشاني ايضا لجنايته ايضا فويده انه لو باع الخائض
الطريق عن القتل الجناح لا يربى (ولا يصح
او النقص برئ ولو باع الخائض) لان عدم التعدى
الاشهاد قبل ان يبي الخائض (قوله قبل ان يقتل
اشد آه واتناه) (قوله قبل ان يقتل
وامر انبي) لانه شهادة على التقدم لاهل الاشهاد
(قوله حائط بفضه) حائط بفضه حائط بفضه
عليه فقط كما يقتل انسانا فتمت الا ان يكون
الخائض طوبى لايضمن ما اصابه في الواهي
لانه حائطه طوبى لايضمن ما اصابه في الواهي
لا في الصحيح حائطان احدهما مائل والآخر
صحيح فاشهد على المائل فقط الصحيح حائط
شيا كان هدر خائضه مسجدا على عاقلة من
قال اشهاد على من بناء والدية على عاقلة من
بناء وحائط الوقف على المساكين على عاقلة من
الواقف وحائط العبد التاجر على القتل اذا
ولو مستغفرا استحضانا قال ولي القتل اذا
جاءه قد عوت عن القصاص لا يصح لانه
غليلك دل عليه مسئلة الاصل جارية قلت
ولا يجد لانهما صارت ملكه ولو الجانية

ليقتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لان تقييده بها مطلقا يؤدي الى المنع من التصرف وسد بابيه وهو مفتوح والاحتراز عن الايطاء والكدم والصدم والخبط يمكن لانه ليس من ضرورات السير تقييدها بشرط السلامة عنه ولا يمكن الاحتراز عن النعجة بالرجل والذنب مع السير على الدابة فلم تقيده بها اه تبيين قوله ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته الخ قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا اراد رجل على دابة اى الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطئت انسانا يداور رجل وهي تسير فقتلته فدينه على قتله الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مكان الى مكان وهي مجبورة على هذا الفعل من جهته فصارت بنا بها معتزلة جنسيته غير انه خاطئ فوجب الدية على عاقلته والكفارة لانه قاتل حقيقة ولا يضمن ما انلفت رجلها وهي تسير لانه غير مستعمل لها في النعجة فلا يصير بها قاتلا حقيقة وان كان ميبا لذلك على معنى انه ولا تسييره في ذلك الموضوع لما حدث هذا الامر ولما كانه ليس يتمتع في التسيير في سوق المسلمين والسبب لخص انما يلحق بالمباشرة بوصف التعدي وقد عدم فلا يؤخذ به اه ثلثي عن الاتفاقى واذا اطلق الشهيد الدابة انه لا يشترط كونه مالكها حكيم المستأجرة والمستعارة والمقصوبة والمملوكة واحدة ومعلوم ان ضمان الاموال في ماله لان العاقلة لا تقوله قوله وما اصاب يدها او رجلها اى في غير حالة الوطئ كان انلفت في حال رفعها او قبل وضعها قوله اركد متبهما الكدم المض بقدم الانسان فاه الاكل ومسكين قوله او خبطت يدها اى ضربت بها قمتلثاني قوله او صدمت اى ضربته بجده ما قمتلثاني قوله في ملكه اى الخاص والمشترك لان لكل واحد من الشركاء السير والايقاف فيه اه تبيين ويؤخذ منه ان هذه الاشياء اذا صدرت في ملكها حال الايقاف فكذلك الحكم قوله فيعزم الميراث وتجب عليه الكفارة زباني قوله فلا يضمن اى الا في الوطئ راكبا قوله كما اذا لم يكن صاحبها معها اى في الطريق ولم يوقفها فالتفت شيئا فانه لا يضمن لعدم نسبة الفعل اليه قوله والا يمكن باذنه ضمن ما انلفت مطلقا ظاهره ولودخلت وحدها والحكم بخلافه قال في التبيين وان كان في ملك غيره فان كان باذن مالكة فهو كالوكان ملكه وان كان بغير اذنه فان دخلت هي من غير ان يدخلها هو ولم يكن معها لا يضمن شيئا وان ادخلها هو وضمن الجميع سواء كان هو معها او لم يكن لوجود التعدي بالادخال اه والمؤلف قد اشار الى الادخال بالتعليل وقوله مطلقا اى سواء كان معها ام لا سواء كان بوطئ او غيره قوله لا ما نعت برجلها بالحاء المهملة ذكر السيوطي ان مختصر النهاية ان النسخ الضرب والرمي يقع الدابة برجلها ورأسها اه وظاهره ان النسخ مطلق الضرب وهو ما ذكره الرازي لا يقتد كونه بعد الحاضر ومثل عدم ضمان في النسخ اذا لم يوقفه افا ان اوقفها في الطريق ضمن النعجة ايضا لانه يمكنه التصرع عن الايقاف وان لم يمكنه عن النعجة فصار متعديا بالايقاف وشغل الطريق فيصير زباني قوله او واقفة لاجل ذلك ان ظاهرها لو اوقفها له كذلك وهذا يفهم من قوله فلو اوقفها لغيره قوله متعدية ببقائه قول الانشائي وما وقف الدابة لامر آخر فليس بمماضع له الطريق فكان تعديا لم يجعله محل به عنوان التمسك وان تعدد الاحتراز عن كسر جرح رجلا ضمن سرابته وان تعدد الاحتراز عنه اهر قوله لانه الامام بها اى لرداب اى لوقوفها موضعاً عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه وانصر ما راعه الموقوف اه لا قوله او اواز واحدة النوى الذى هو حجاب الغر مغرب قوله ففقا عينا اى الدواب سبق حديثها بغير فدى ومثل اعين غيرها كما في الدهان ومثل ذلك اذا لم يجرها ولم ينفذها ما فرضها وعرفه فان ردت عنها او اوجدها فالتفت شيئا به افاذاه المكي قوله ولو كبرها لظاهرها يرجع الى معرفة كبره وصحة الدواب قوله لا يمكن اى الاحتراز عنه قال الريعي وانما يكون ذلك عادة من قوله هدابة الراكب فيضمن اه قوله ما ضمنه الراكب فيضمن ما حدث في الطريق العام الا النسخ وما حدث في ملكه وسلمت غيره باذنه لا ضمان الا في الوطئ الى آخر ما تقدم قوله انه مطرد ومعكس الاطراد التلازم في الاثبات والانعكاس التلازم في النفي والحاصل ان كل موضع يضمن فيه الراكب يضمن فيه السائق والقائد وكل موضع لا يضمن فيه الراكب لا يضمن فيه السائق والقائد اه فخرج انشدي ومقابل الصحاح ما في شتمر ان روى ان السائق ضامن لما اوطأت يدها او رجلها وان قائد ضامن لما اوطأت يدها دون رجله او قبل يضمن السائق نعجة الرجل لانها جزءه قوله في الوطئ اى لافي غيره لانه تسبب وصرح في البناء به لانه كفارة على الراكب والقائد والسائق

[illegible]

فياوراء الايطا وما في العيني من قوله يعني في الايطا وغيره الصواب حذف غيره وايدل الواوبلا كما في ابى السعد
وانما وجبت على الراكب الكفارة لان التلف حصل بشقه ونقل الدابة تسع له فان سير الدابة مضاف اليه وهى
آلة قاله الزبلى (قوله كما مر) لم يمر في هذا الباب (قوله لاعليهما) لانه لا يتصل بهما شي بالحل والكفارة حكم
المباشرة لاحكم التسبب وكذا يتعلق بالايطا في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد
لانه يختص بالمباشرة منع (قوله ولو كان سائق وراكب) اى وانقلت الدابة شيئا (قوله على الصحيح) وقيل الضمان
عليه ما هو ما جزم به القهستاني من ضمان السائق حيث قال وكذا اذا اجتمع السائق والقائد والمتردف والراكب
شعروا ربا بما كان في الجبدي (قوله اى اذا كان) بيلا يعمل بانفراده) فوضعه ما في المنع حيث قال والصحيح الاول
واما الجواب اى فيما استدله من اوجب الضمان عليه ما من عبارة الاصل وهى ان الراكب اذا امر انما يختص
بالمأمور الدابة ووطئت انما كان الضمان عليهما فهو ان التسبب انما لا يضمن مع المباشرة اذا كان السبب
شيئا لا يعمل بانفراده في الاتلاف كما في الحفر مع الالتقاء فان الحفر لا يعمل شي بدون الالتقاء واما اذا كان السبب
يعمل بانفراده فيشتركان وهما منه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب بخلاف الحفر فانه ليس
بمتلف بلا لقاء وعند الالتقاء وجد التلف بهما فاضيف الى آخرهما ما هو موضحا واصل هذا الكلام للزبلى
وتبعه العيني واذا دمرى الدين ايضا عن خط الشلبي عن خط قارى الهداية ان الصحيح الاستواء في الضمان عبارة
مرى الدين عند قول الزبلى فتبين بهذا انهما يستويان والصحيح الاول الى آخر ما نقلناه عن المنع فصوله والصحيح
الاول المنع فيبقى ان يقول وهو اى الاستواء الصحيح والجواب عن الاول اى عما استدله الاول من ان الاضافة
الى المباشرة اولى من الاضافة الى التسبب فهو ان التسبب انما لا يضمن مع المباشرة اذا كان السبب لا يعمل
بانفراده في الاتلاف المنع كما نقل من خط ابن الشلبي نقلنا من خط قارى الهداية انه بمجرد رجوعه الله تعالى اه ويدل
على ذلك قولهم فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب قال الامرائى ما جزم به القهستاني فليتأمل
وفي حاشية الشلبي قال الامام الاسجيباى فان حكى ان سائق وراكب او سائق وقائد او ركب وقائد فالضمان
عليه ما غير ان الكفارة على الراكب وحده انما (قوله ان اصطدا) اى تضار بالاجساد ودر منق و هذا
ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا تعاقب الاطراف الاختيار ساخر ورجل على دابة فخار ركب من خلفه فصدمه
فقطب المؤخر لاضمان على المتقدم وان عطف المتقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفينتين اه ابو السعد عن شيخه
وروجه الضمان فيما ذكره المصنف ان موت كل واحد منهما مضاف الى فعل صاحبه لانه فعله في نفسه مباح
وهو المتي في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه وفعل صاحبه
وان كان مباحا لكنه مقيّد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به (قوله او وقع
على الوجه) انظر ما وقعنا على جنبيهما ووقع احدهما على قاض او وجهه والشاى على جنبه والظاهر ان الوقوع
على الجنب في حكم الوقوع على الوجه لانه لم يقع عليه بقوة صاحبه بخلاف الوجه ويجزى (قوله يدردمهما) لان
جناية كل تعلقت برقبته دفعا ودفعا وقد فأت الى الخاف من غير فعل بصيريه المولى مختارا لانه هذا في العبد
واما اذا وقع الحران على وجوههما فلا ن هلاكهما بقتلهما (قوله فلى كل نصف الدية) الذى فى الزبلى يجب
على عقله كل نصف الدية قال الشلبي في شبهة لان العمد هنا بمنزلة الخطأ لانه شبه العمد اذ هو عمد
الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا وجب على العاقلة اه وانما نصف لان الهلاك حصل بفعله وفعل غيره والمراد
انهما عمدا دفعا وعلى قاضاهما (قوله فلى عاقلة الحرقية العبدى الخطأ ونصفها في العمد) وبأخذه او رنة
الحرق المقتول ويصل ما زاد عليه لعدم الخطأ اى وبأخذه او رنة الحرق المقتول ويصل منهم من الدية فيما اراد
على اقيمة ارضه فما لا ر الواجب كان على رقبته فيبطل بموته الا قدر ما خلف وهو اقيمة ارضه فما رذا عتدما
لان اقيمة العبد المقتول تجب على العاقلة على اصحابه لانه ضمان الادمى وعندنا بى يوسف على القاتل لانه ضمان مال
اه تبين قيل ينبغي ان يعضط ما ذكر عن العاقلة لان الدية تنبى اول البيت والورثة يتخافونه والعاقلة يتخولون موجب
جنايته فلما لهلك ما حمله العاقلة سقط عنهم كما قلنا فى امرأة قطعت يد رجل خطأ فزوجها على اليد وما يحدث
منها فان الدية تصير مهر او تسقط عن العاقلة واجيب بان السقوط انما يكون فيما اذا كان الراجح والجائز
والراجع هنا اورنه بل انظر الى ان المستحق اولاهو الجائز تسقط وبالنظر الى ان الراجح غير لانه تسقط فلا تسقط

(لا عارهما) ای لاعلی سائق و فاعله و لو كان سائق
و راجع اليه من السائق علی الصانع خلافا
لما جزم به القسمة فی غیر لان الاصاغة الى
المباشرة اولی من التماس راجع ای اذا كان سائبا
لا بعمل باق و اذ كان لافا كان سائبا فی مسألة
بعدم العمل باق و اذ كان راجعا فله فاعله (وهذه
الاداة باذن راجع فاعله فاعله) و قد انسخ
نحوها (اوراجعيل) و قد انسخ (و قد انسخها
عاقلة كل فارس) و قد انسخها (و قد انسخها
ان اصطفا و ما يمانه) و قد انسخها (و قد انسخها
عرب) و قد انسخها (عربین) و قد انسخها (و قد انسخها
وجه سما) و قد انسخها (و قد انسخها) و قد انسخها
ابن) و قد انسخها (و قد انسخها) و قد انسخها
شربلية و غیرها و لو كانا عارضا علی وجه هدر
فی ما هم کلهم و قد انسخها (و قد انسخها) و قد انسخها
نصف الدية و قد انسخها (و قد انسخها) و قد انسخها
دس و قد انسخها (و قد انسخها) و قد انسخها
عاقلة الخ و قد انسخها (و قد انسخها) و قد انسخها

القيمة حال الانفرد فكذلك اعتد الاجتماع (قوله قيمة واحدة لمولاه لا غير) وذلك بحكم الملك في رتبته فلا
يظهر حق الفريقين بالنسبة الى ملك المالك لانه دون الملك ثم الفريق احق بثلث انفية لانها مالية العبد والفريق
مقدم يعني في المالية على ولي الحماية فله الى اليه وغنايه في التبيين (قوله يبعث مع ولده في الدين) لان الدين
وصف لها حكمي والصفات الشرعية الثانية في الاصل تسري الى القرح كالملك والرق والحريه وهذه المسئلة
ليست مقصودة بالذكا لاذل جناية فيها واتخاذ كرت تبعا لقصد التمييز بين ما بين مسألة الجناية المذكورة بعد
(قوله بخلاف اكرابها) حيث يتعلق حق الفرما بما كسبت قبل الدين وبعده لان لها يدا معتبرة في الكسب
حتى لو نازعها فيه احد كانت هي الحقم فيه فباعتبار اليد كانت هي احق به من سيدها لقضاء دينها بخلاف
الولد فهو انما يستحق بالسراية وذلك قبل الانفصال لانه بعد (قوله لتعلقها) اي لتعلقها موجب الجناية بذمة
المولى فاذا فعلها اثار فعله وهو الدفع وقبل الدفع كانت رقبته خالية عن حق ولي الجناية وكذا رقبته
الولد (قوله قتل الخ) فاذا ان الجناية بعد الاقرار بالحريه وهو ليس بقيد بل الحكم كذلك اذا اقرهم بايدها
كما في الزيلعي (قوله فلا شيء للعمر عليه) الاولي حذف عليه لانه لا شيء على العاقلة ايضا (قوله انه لا يستحق العبد)
اي ولا فداءه (قوله على العاقلة) وهو سيد العبد (قوله يخاطب مولاه) تبع فيه المصنف وكذا قال الحموي وهو
لا يصح لانه اذا ادعى السيد على معوقه انه قتل رايه بعد العنق خطأ يوجب الدية على قيمته لان الدية في الخطأ
على العاقلة وهذا الوجه له ونصو يرغبرهؤلاء الاشياخ في رجل غير المولى ويكون الرجل قصده ايجاب المال
على العبد لانه لا يقر به (زم عليه الضمان اذا التائب بالاقرار لا تغفل العاقلة ويريد العبد بقوله قتلته خطأ قبل
مضى ان الواجب للمع والقدرة على سيرة فيعتبر قوله في قتله قبل العنق لا في اثبات شيء على المولى لان اقراره
لا يكون حجة على مولاه كما تقدم فليتأمل (قوله لانه مستحق للضمان) لانه استند الى حالة منافية للضمان
نصار كما اذا قال البائع طلت امرأتي واتاصي او محزون او بعت كذلك وكان جنونه معروفا فان القول له بما
ذكرنا فاداه الزيلعي (قوله لانه اقر بسبب الضمان) ان قلت انه استند الى حاله معودة وهي كونها امته وهي
تتاق الضمان قلنا انه يستحق في هذه الحالة اذا قطعها وهي مأذونة مدبونة (قوله وكذا القول لها في كسب
ما اخذه منها من المال) اي مال لم يكن غلة كمالا ووجهها الاوامر في لهما (قوله لاستادة لحالة معودة منافية
للضمان) فان وطئ امته ولو مدبونة لا يوجب العقر فكذا اخذه من غلها وان كانت مدبونة لا يوجب الضمان
ما به انتهى زيلعي (قوله فدينه على عاقلة القاتل) في ثلاث سنين امكن له نه والما بشر لقتل زيلعي (قوله ورجعوا
على العبد بعد عتقه) لان عدم اعتبار امره كان لحق المولى لا لنقضان اهلية العبد وقد زال حق المولى بالاغتياق
فبذلك لا امره اباغا ترجع عتقه الصبي على عتقه لانه لو لا امره لما فعل عتقه زيلعي (قوله وان كان مأموور
لعدم منتهم وهو الشجر اما اذا كان امره عبد ماردونه في التجارة فكبير او صغيرا او مأموورا
حردا عليه وادور بغيره ولي المأموورين الدفع واداء اير ما فعل رجوع به على العبد المأذون لان هذا ضمان
غصب وانه من جنس ضمان التجارة بخلاف ما اذا كان المأموور حريه حيث لا ترجع عاقلة المأموور على الامر
في حال الا بعد الحريه لعدم تحقق الغصب في الحريه كان الا امره ما يرد له في التجارة فكذلك حكم العبد
المأذون في غصبه ولو كان المأموور حريه لا دفع ولا فدية له ولا ترجع العاقلة على الامر به لان امره
لا يصح ولا يقره واما ما مرسته لا يمانى المم (قوله عبد امته) اي محبها (قوله دفع السيد انازل) كذا وقع
في مع رفع السيد ونصب الغافل والارشد دفع سيد الغافل دون الغافل (قوله قيمة العبد) اي انه قل (قوله لانه
مختار) اي انه مختار في نفسه ولا يرجع بغيره ان كان زائدا لانه اى لو دفع الفداء وكان ازيد من قيمة العبد
فلا لا يرجع الا بما خيمه لانه لو اذاع عبد لاجب ولي الجناية على قبوله دفع الفداء وانما على اية اختياره
ولا يصح ما اذا دفعه فقتل منه) فانه من اهل القفرة (قوله فاعتقه) فبيده لانه لم يمل الرهن فانه اذا ربه فتم
كون حكم كسبه في الهدية ورجع وان حارب ليرد ان كان عبدا فادفع المولى اليه بدلي ولي ان قبل ثم وقع
في خروقات فان التالى لا يبيع المولى بشيء - وادفع المولى الى الاول بقضا ما يبيع بقضا وغنايه (قوله
ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتبارا لا ابتداء حال الجناية فانه كان رقبته (قوله ولا عنه وارباعا سبعة
عندهما) قال في التبيين لان واني الخطأ حقه ما في الدية عشرة آلاف درهم وحتى ولي العمد في التخصاص

[illegible]

فإذا عا أحدهما القلب نصيب الآخر مالا ووصف الآية خمسة آلاف فإذا عا هذه بخمسة عشر ألف درهم
عشرة آلاف لو لم يخطأ وخمسة آلاف للذي لم يعف من ولي القصاص وإن دفعه ودفعه المم ثلثا ثلثاء
لو لم يخطأ ولكنه للذي لم يعف بطريق العول لأن حقهم في الدية كذلك فيضرب ولي الخطأ بعشرة آلاف
ويضرب الذي لم يعف بخمسة آلاف وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يدفعه أرباعا بطريق المنازعة
ثلاثة أرباعه لو لم يخطأ وربعه للذي لم يعف لأن نصفه سلم لو لم يخطأ بلامنازعة وأستوت منازعتهم
في النصف الآخر فينصف انتهى (قوله وقال لا يدفع الذي عا نصف نصيبه الخ) لأن حق القصاص بث (لهما
في العبد على الشيوع لأن الملك لا ينافي استحقاق القصاص عليه لا مولى فإذا عا أحدهما القلب نصيب الآخر
وهو النصف مالا غير أنه شائع في كل العبد فيكون نصفه في نصيبه ونصفه في نصيب صاحبه فإذا صاب نصيبه
سقط لأن المولى لا يستوجب على عبده مالا وما صاب نصيب صاحبه بث وهو نصف النصف وهو الربع
في دفع نصف نصيبه أو يفديه بربع الدية (قوله ووجهه) أي وجهه الإمام أي قوله وأيضا القصاص لما صار مالا
صار بمعنى الخطأ وفيه لا يجب شيء فكذا ما هو بمعنى (قوله فلا تخافه فيه الورثة) فيه أن مالك العبد الذي
يستحق المال هو الولي إن المرجود أن فلا مورث ولا وارث والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

فصل في الخيانة على العبد

لرأى العبد الرقيق ليسهل الانثى والاولى ان يزيد وغيره ليشمل جنابة المديبر وام الولد واقرارهما (قوله نقص
من كل الم) وقال ابو يوسف والشافعي يجب القيمة بالغة ما بلغت (قوله وعنه) اى عن الامام ورواه الحسن عنه
قوله حسنة) لان ذية الانثى نصف ذية الذكر فينقص من عشرة بحسبها والاول المهر لاراق له حطر
في الشرع عشرة كنصاب السرة والمهر ومادونه لا يعتبر تبين قال الاتفاقى وهو ظاهر الرواية (قوله خلافا
لابي يوسف) راجع الى قوله نقص من كل عشرة وعنه في وجوبها على الخافى او على العاقلة وروايتان
(قوله وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما بلغت) لانه يقابل المالى اذ الغصب لا يرد الاعلى المال (قوله وما قدر
من ذية الحر) اى في اعضائه (قوله فنى يده نصف قيمته) قال في الشربلية انما قيد بقطع يد واحدة لانه
لو قطع يدى عبد فالسيد اما ان يدفع العبد ويضمن القاطع كل القيمة او يمسكه ولائى على القاطع كفى قفى عينيه
عند اى حنيفة خلافا لهما كما في محيط انتهى (قوله بالغة ما بلغت في الصحيح) ذكر في النهاية مخرج الهدايا
انه ظاهر الرواية وهو الصحيح من الجواب الا فى رواية عن محمد انه يجب في قطع يده خمسة آلاف لانه اذا كانت
قيمه عشرة آلاف وجه الظاهر ان العبد في حكم الجنابة على اطرافه بتزلة المال ولهذا لا يجب انقصاص
بحال ولا تغلها العاقلة الا ان محمد قال في بعض الروايات ان قول هذا يؤدى الى انه يجب بقطع طرف العبد فوق
ما يجب بقتله كالقطع يد عبد بساوى ثلاثين الفاضن خمسة عشر الفا وهكذا ذكر في الكفاية وحكام الاكل
عن النهاية وعليه مشى عز الدين يوسف الرازى في شرح الكنز انتهى شلى (قوله وجرمه في الملتقى) وهو الذى
فى عامة الكتب كالهدياء والخلاصة ومجمع البحرين وشرحيه والاختيار وفتاوى الولوالجى والمنتهى وفى المجتبى
عن المحيط نقصان الخمسة هنا باتفاق الروايات بخلاف فصل الامنة انتهى شلى (قوله ونجب حكومة عدل
فى لحينه) اى اذ لم تثبت لان المقصود من العبد الخدمة لا الجمل بخلاف الحر (قوله وقيل كل قيمته) لان الجمل
فى حقه مقصود ايضا وروى الحسن عن الامام لو حلق لحية عبد فلم تثبت عليه ما بقصه انتهى واحله نفسه
حكومة العدل (قوله لاشتباه من له الحق) لان المقتربان كان وقت الجرح فالمستحق السيد وان كان
وقت الموت فذلك الوارث وحده اجمع السيد وجهاته المقتضى له تمنع الحكم اى باقتصاص اما الدية فللوارث
وحده وله مع المولى (قوله اقتصر منه) لان جهاته السبب لا تعتبر عندتيقن من له الحق (قوله خلافا لمحمد
فقال لا يقتصر لان القود يجب بالموت) مقتدا الى وقت الجرح فان اعتبر وقت الجرح فسبب الولاية الممل
وان اعتبر وقت الموت فبها الورثة بالولاية فجهاته سبب الاستحقاق تمنع القود (قوله لان البيان كالانشاء
وهما بعد الشجة على البيان فاعتبر انشاء فى المثل لا الظاهر) (قوله ولو تلافى به حر فقيمة عبد) لانهم ابداء التور
ليساحلا لانشاء العتق فاعتبر اظهرا مضمنا ويكون كل من الدية وقيمة العبد بين المولى والورثة اى ورثة
المدين ان كان لهم ذمة لعدم الاولوية (قوله وقيمه ما سواه) وان اختلفت قيمته ما يجب نصف قيمة كل واحد

[illegible]

منها ودية من قسم مثل الاول (قوله وان قتل كلا واحد) الاول وان قتلها ما تضمنه ان معا (قوله ولم يدرك الاول)
 اما اذا علم المقتول او لا يجب على قاتله القيمة لولا ان يجب على قاتل الاخر الدية لورثته لتعني للعقود بموت
 الاول (قوله فقيمة العبد) اما في الاول فعدم التعيين يقتل واحدا منهم احرا وكل من القاتلين يتكر ذلك فبق
 ملوكا في حقه ما تجب القيمة فيما تكون نصفين بين المولى والورثة فياخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما
 ويترك النصف للورثة لان موجب التعيين ثابت في احدهما في حق المولى فلا يستحق بدله فيوزع ذلك على ما
 نص في واما في الثانية فلان احد العبد ليس اولى بالتقدم والآخر من الاخر فصار في الحكم كذا اذا خلاهما معا
 (قوله ولا يأخذ منه النقصان) اي ويعززا التعزير باللاتين به (قوله وقال له اخذ النقصان) لان العبد في حكم
 الجنابة على اطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تحملها العاقلة وتجب قيمته بالغة ما بلغت فكان
 معتبرا بالمال فوجب تخيير المولى على الوجه المذكور وللإمام ان الادمية غير مهددة فيه وفي الاطراف
 لانه لو قطع العبد مثله يؤمر مولا به بالرفع والنداء وهذا من احكام كونه آدميا اذ لو اقتصر ناعلى النظر لكونه
 مالا لبيعت رقبته في جنابته فاجتمع فيه حكم الادمية وحكم المالية ومن احكام الادمية ان لا يقسم الضمان
 على الجزأين فان كانت والقائم بل يكون بازا فان كانت لا غير ولا يتكلى الجنة ومن احكام المالية ان يقسم الضمان على
 الجزأين فان كانت والقائم وتلك الجنة فوفر على الشبهين حفظهما فقلنا بانه لا يقسم اعتبار الادمية اي فلا رجوع
 بالنقصان لانه لا يكون الا عند اعتبار الانقسام وتلك الجنة اي اذا دفعها للفاقي واخذ القيمة اعتبار للمالية
 والشئ اذا شبه شيئين وفرغ عليه حفظهما او قوله اولى من قواهما لانها اعتبار للمالية فقط وهي اولى وهما
 جانب الادمية وهو اعلى وما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لان فيه اعتبارا لادمية فقط (قوله وقال
 الشافعي الخ) افاد قاضي زاده ان الكلام في الدلائل مسوق لا فامة الجنة على الشافعي من قبل اثنتا جميعا
 ولهذا قال اي ما احب الهداية ونحن نقول انتهى ولكن بمعونة قولنا فلا رجوع بالنقصان لانه لا يكون الا عند
 اعتبار الانقسام بكون مسوقا لافامة الجنة عليهما والله اعلم بالصواب (قوله ولو جنى مديرا وام ولد الخ)
 قال في الجوهر اعلم ان جنابة المدير تكون على سيده في ماله دون عاقلة حاله وكذا الم ولد فان قتل المدير قتيلا
 خطأ او جنى فيما دون النفس فذلك كله على المولى ويكون عليه الاقل من قيمة المدير ومن ارش الجنابة لانه لا حق
 لولى الجنابة في اكثر من الارش ولا من المولى في اكثر من القيمة ونعتبر قيمة المدير يوم جنى لا يوم المطالبة ولا يوم
 التدبير واما جنابة المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون عاقلة لان اكسابه لنفسه فيحكم عليه بالاقل
 من قيمته ومن ارش جنابته وقيمة ام ولد ثلث قيمتها والمدير ثلثاها وان جنى المدير وام الولد على مال فانه يلزم
 كل واحد منهم ان يسقي في قيمة ذلك المال مال له كالباعة ولا يثنى على المولى من مخاطبة ولا غرم انتهى مكي (قوله
 ولو جنى مديرا) حقه ان يسقي في ارباب سابق لان ذلك في جنابته لافي الجنابة عليه (قوله اقيم قيمتها)
 الاولى ان يقول قيام قيمة يشتمل المدير وان كان يعلم بانها سيبة (قوله اذ ليس في جنابته كذا) وان اكثرت الادمية
 واحدة لانه لا يصح من اسبغ اذ في رقبته واحدة ولا يدفع قيمة كرفع العين في حق ودفع العين لا يتكرر وكذا
 ما قدم مقامه انتهى زبلي (قوله لانه لا يجوز على الدفع اي باقتضاء (قوله انع السيد بحضرة الخ) قول في تعيين
 والثاني بالخيار ان شاء المولى الاول لانه قيم حقه حقا صار به ما من ادبا يأخذ منه وان شاء ان يع المولى لانه دفع
 حقه بغير اذنه فاذا اخذ منه رجوع المولى على الاول بما ضمن للثاني وهو حقه لانه قبضه بغير حقه فيسترد منه
 وهذا لان المولى لا يجب عليه الادمية واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه اكثر من القيمة ولان
 الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة من وجه في حق اعتبار القيمة فتعبر بمقارنة في حق التعيين ايضا
 كيلا يضل حق ولي الثانية انتهى (قوله وقال لا يثنى على المولى) لانه قد فعل عين ما به له القاضى ولا تعدى منه
 بتسلية الى الاول لانه حين دفعه دفع الحق الى حقه ولا علم له بما يحدث حتى يصير متديا وللإمام ان جنابات
 المدير توجب قيمة واحدة والجنابة المتأخرة كالقارنة ولذا اشتركا في القيمة وقد دفعها الى الاول باختياره وتبين انه
 صار متديا بانه علق حق الثاني بها كالأول ولا يثني على المولى في الجنابة الثانية حتى ينفذها بخلاف الثاني
 لان له ولاية عليه فينفذ عليه (قوله لان حق المولى) الالباس اي حق اولياء الجنابات (قوله فلم يكن موقنا)
 بجهل ان يكون المدير في بكن تعبد وموقنا بصفة اسم المولى وان يكون خيرا الى المولى وموقنا بصفة اسم

وان قتل كلا واحد (قوله وان قتل كلا واحد) الاول وان قتلها ما تضمنه ان معا (قوله ولم يدرك الاول)
 اما اذا علم المقتول او لا يجب على قاتله القيمة لولا ان يجب على قاتل الاخر الدية لورثته لتعني للعقود بموت
 الاول (قوله فقيمة العبد) اما في الاول فعدم التعيين يقتل واحدا منهم احرا وكل من القاتلين يتكر ذلك فبق
 ملوكا في حقه ما تجب القيمة فيما تكون نصفين بين المولى والورثة فياخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما
 ويترك النصف للورثة لان موجب التعيين ثابت في احدهما في حق المولى فلا يستحق بدله فيوزع ذلك على ما
 نص في واما في الثانية فلان احد العبد ليس اولى بالتقدم والآخر من الاخر فصار في الحكم كذا اذا خلاهما معا
 (قوله ولا يأخذ منه النقصان) اي ويعززا التعزير باللاتين به (قوله وقال له اخذ النقصان) لان العبد في حكم
 الجنابة على اطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تحملها العاقلة وتجب قيمته بالغة ما بلغت فكان
 معتبرا بالمال فوجب تخيير المولى على الوجه المذكور وللإمام ان الادمية غير مهددة فيه وفي الاطراف
 لانه لو قطع العبد مثله يؤمر مولا به بالرفع والنداء وهذا من احكام كونه آدميا اذ لو اقتصر ناعلى النظر لكونه
 مالا لبيعت رقبته في جنابته فاجتمع فيه حكم الادمية وحكم المالية ومن احكام الادمية ان لا يقسم الضمان
 على الجزأين فان كانت والقائم بل يكون بازا فان كانت لا غير ولا يتكلى الجنة ومن احكام المالية ان يقسم الضمان على
 الجزأين فان كانت والقائم وتلك الجنة فوفر على الشبهين حفظهما فقلنا بانه لا يقسم اعتبار الادمية اي فلا رجوع
 بالنقصان لانه لا يكون الا عند اعتبار الانقسام وتلك الجنة اي اذا دفعها للفاقي واخذ القيمة اعتبار للمالية
 والشئ اذا شبه شيئين وفرغ عليه حفظهما او قوله اولى من قواهما لانها اعتبار للمالية فقط وهي اولى وهما
 جانب الادمية وهو اعلى وما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لان فيه اعتبارا لادمية فقط (قوله وقال
 الشافعي الخ) افاد قاضي زاده ان الكلام في الدلائل مسوق لا فامة الجنة على الشافعي من قبل اثنتا جميعا
 ولهذا قال اي ما احب الهداية ونحن نقول انتهى ولكن بمعونة قولنا فلا رجوع بالنقصان لانه لا يكون الا عند
 اعتبار الانقسام بكون مسوقا لافامة الجنة عليهما والله اعلم بالصواب (قوله ولو جنى مديرا وام ولد الخ)
 قال في الجوهر اعلم ان جنابة المدير تكون على سيده في ماله دون عاقلة حاله وكذا الم ولد فان قتل المدير قتيلا
 خطأ او جنى فيما دون النفس فذلك كله على المولى ويكون عليه الاقل من قيمة المدير ومن ارش الجنابة لانه لا حق
 لولى الجنابة في اكثر من الارش ولا من المولى في اكثر من القيمة ونعتبر قيمة المدير يوم جنى لا يوم المطالبة ولا يوم
 التدبير واما جنابة المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون عاقلة لان اكسابه لنفسه فيحكم عليه بالاقل
 من قيمته ومن ارش جنابته وقيمة ام ولد ثلث قيمتها والمدير ثلثاها وان جنى المدير وام الولد على مال فانه يلزم
 كل واحد منهم ان يسقي في قيمة ذلك المال مال له كالباعة ولا يثنى على المولى من مخاطبة ولا غرم انتهى مكي (قوله
 ولو جنى مديرا) حقه ان يسقي في ارباب سابق لان ذلك في جنابته لافي الجنابة عليه (قوله اقيم قيمتها)
 الاولى ان يقول قيام قيمة يشتمل المدير وان كان يعلم بانها سيبة (قوله اذ ليس في جنابته كذا) وان اكثرت الادمية
 واحدة لانه لا يصح من اسبغ اذ في رقبته واحدة ولا يدفع قيمة كرفع العين في حق ودفع العين لا يتكرر وكذا
 ما قدم مقامه انتهى زبلي (قوله لانه لا يجوز على الدفع اي باقتضاء (قوله انع السيد بحضرة الخ) قول في تعيين
 والثاني بالخيار ان شاء المولى الاول لانه قيم حقه حقا صار به ما من ادبا يأخذ منه وان شاء ان يع المولى لانه دفع
 حقه بغير اذنه فاذا اخذ منه رجوع المولى على الاول بما ضمن للثاني وهو حقه لانه قبضه بغير حقه فيسترد منه
 وهذا لان المولى لا يجب عليه الادمية واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه اكثر من القيمة ولان
 الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة من وجه في حق اعتبار القيمة فتعبر بمقارنة في حق التعيين ايضا
 كيلا يضل حق ولي الثانية انتهى (قوله وقال لا يثنى على المولى) لانه قد فعل عين ما به له القاضى ولا تعدى منه
 بتسلية الى الاول لانه حين دفعه دفع الحق الى حقه ولا علم له بما يحدث حتى يصير متديا وللإمام ان جنابات
 المدير توجب قيمة واحدة والجنابة المتأخرة كالقارنة ولذا اشتركا في القيمة وقد دفعها الى الاول باختياره وتبين انه
 صار متديا بانه علق حق الثاني بها كالأول ولا يثني على المولى في الجنابة الثانية حتى ينفذها بخلاف الثاني
 لان له ولاية عليه فينفذ عليه (قوله لان حق المولى) الالباس اي حق اولياء الجنابات (قوله فلم يكن موقنا)
 بجهل ان يكون المدير في بكن تعبد وموقنا بصفة اسم المولى وان يكون خيرا الى المولى وموقنا بصفة اسم

المفاعل (قوله فيما) وهو قوله وان اعتق المدير اما الذي قبله قد صرح المصنف بهما (قوله لم يجز اقراره)
 ولحق حق نفسه فلا يلزمه شئ لان موجب جنابته على المولى لا على نفسه زبلي (قوله فانه يصح اقراره
 على نفسه) اعدم التهمة (قوله ولو جنى المدير) مثله ام الولد (قوله لم تسقط قيمته عن مولا) لانها ثبتت عليه بسبب
 تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك (قوله متى في قيمته) لان التدبير وصية برقبته وقد علمت له لانه عتق بموت سيده
 ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة (قوله واستسماه) وجهه مأمور
 من ان التدبير وصية ولا وصية للقاتل فبقي لبطلان الوصية وبقتله تصادق الله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم
 فصل في غصب الثمن وغيره
 المراد بالغير المدير والصبي والجنابة في ذلك افاده المصنف (قوله قطع يد عبده) اي عبد نفسه من (قوله ضمن
 الغاصب قيمته اقطع) لان الغصب سبب للملك كالبيع لان المضمرات تلك عند ادائه الضمان مستندا الى اول
 الغصب ولما كان الغصب من اسباب الملك كان تحله بين الجنابة والسرابة قاطعا للسرابة كالباع اذا تخلل انتهى
 مكي عن البنابة فيصير كان العبد الاقطع هلك عند غاصبه باقتضاء ما يراه الا ترى لوان رجلا قطع يد عبده فباعه
 فأتى في يد المشتري مات من مال المشتري لان قبض المشتري صار قاصلا بين القطع والهالك فكذا هذا انتهى
 غاية البيان (قوله وان قطع) اي مالك العبد (قوله لصيرورته متلفا فيصير مستردا) لان ما يصير به المشتري قابضا
 للجميع بصير به المقصوب منه مستردا للغصب فيبرأ الغاصب عن الضمان برهان (قوله ضمن) هذا اذا كان
 الغصب ظاهرا بان ثبت بالبيعة فيضمن في الحال يباع فيه لان افعال العبد معتبرة ولو كان الغصب ظاهرا باقراره
 لا يجب الا بالعق انتهى بنابة (قوله مؤاخذا بافعاله) اي حال رقه (قوله لا بعد عتقه) استثناء من قوله
 لا باقوله واحترز بكسر المحجور عن المأذون فانه يؤخذ بالاقرار ايضا مكي عن البنابة (قوله ضمن السيد
 قيمته لهما نصفين) لاستوائهما في السبب وانما ضمن قيمة واحدة لانه من ان موجب جنابة المدير وان كثر قيمة
 واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذي اعجز نفسه بتدبيره عن دفع رقبته العبد (قوله ورجع المولى بنصف
 قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنابتين نصفها بسبب وجدعنده ونصفها بسبب وجدعنده الغاصب
 فيرجع عليه بسبب لحقه من جهته فصار كانه رد نصف العبد فقط لان رد المقتضى بسبب وجدعنده كالارد
 (قوله لان حقه لم يجب) قال الزبلي لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يرزحه احد فيستحق
 كله وانما انقص باقتضاء مزاجه الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارعا عن الحق اخذه ليه حقه
 انتهى وقال محمد لا يدفعه اليه وبما ذكره في عبارة المؤلف وحق التعيين ان يقول لان حقه وجب حين
 لا مزاجه افاده الحلبي (قوله لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب) فصار كانه لم يرد عليه الانصاف (قوله فغصب
 ثانيا) الذي في حق المؤلف فغصبه وهو الاول فان الغاصب واحد وهو نص فيه (قوله ورجع المولى بذلك النصف
 على الغاصب) وجهه انه يستكمل بذلك اقيمة التي دفعها بالجنابتين انما يتبين عند الغاصب (قوله لا يدير
 عن نفسه) كذا في ملاء سكين والشمي والبرهان وقال السير قندي عن الشرح سواء كان يعبر عن نفسه ام لا
 (قوله والمراد بغصبه الذهاب به) اي فذكر ان الغصب وقع مجازا عن الذهاب من غير اذن لان الحر لا يتحقق فيه
 غصب (قوله بخلافه) قال في المصباح غنث الرجل الجاه مهووز من باب تعب وفي لغة فخصتين جنته بغتة والاسم
 الغنم بالضم والمدة في لغة وزان مرة (قوله لم يضمن) لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن (قوله ضمن) لان
 المقصوب عجز عن حفظ نفسه بسبب ما صنع فيه (قوله فغاب عن يده) اي ولو تحقق الولي ذلك لانه تسبب فيه
 (قوله او يعلم مونه) اما عدا او اما خطأ او بصحوة فيرتب عليها احكامها وفي الاصل اذا غصب الرجل
 صبي او ذهب به فأتى فغاب عن وجهه من امان بموت بامر لا يمكن الا ترازو والتحقق عنه بان اصابه حتى وهذا
 لا ضمان فيه بالايجاب واما ان يموت بامر يمكن الا ترازو عنه بان قتل او اصابه جرحا وسقط عليه حائط او نزلت عليه
 مساقعة من السماء فقتله او نهبته حية او كاه مسع او رتدى من حائط او جيل فان الغاصب يضمن في قول
 علماء الثلاثة واجبه والله لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بامر يمكن التعرز
 عنه او بامر لا يمكن التعرز عنه كذا في المحيط وقول الاصل بان اصابه حتى اي في موضع غير مشهور بها كما افاده
 المؤلف (قوله حتى وقعت الفرقة بينهما) اي التباعد عن زوجها بحيث لا يعلم مكانها ومثل الزوج اقرارها

(فصل في غصب الثمن وغيره)
 (قطع يد عبده فغصبه رجل) وسرى (فأت منه
 ضمن) الغاصب (قيمه اقطع وان قطع يده) وهو
 (في يد غاصب فأت منه برى) الغاصب
 اصيرورته متلفا فيصير مستردا (غصب عبده
 محجور منه فأت في يده ضمن) لان المحجور
 مؤاخذا بافعاله لا باقواله لا بعد عتقه (مديرجنى
 عند غاصبه) فرد (ثم جنى عند سيده) اخرى
 (ضمن السيد قيمته لهما) نصفين (ودرجع المولى
 بنصف قيمته على الغاصب ودفعه) اي دفع
 المولى نصف قيمته (الى) ولي الجنابة (الاول) لان
 حقه لم يجب الا والمزاجه قائم (ثم رجع) المولى اليه
 على الغاصب (لانه اخذ منه بسبب كان عند
 الغاصب) (وبمكة) بان جنى عند مولا ثم عند
 غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب
 (به ناي) لان الجنابة الاولى كانت في يده ماله
 (واقن) في الفصلين (كالمديرجن المولى يدع
 العبد) نفسه (منازعة) اي في المدير (القيمة)
 كما مر (مديرجنى عند غاصبه فرد غصب
 ثانيا) (لحقى عنده) كان (على يد قيمته لهما
 ورجع قيمته على الغاصب) لكونه ماعنده
 (ودفع) المولى (نصفها) اي القيمة المأخوذة
 (ناياري) ولي الجنابة (الاول ورجع) المولى بذلك
 النصف على الغاصب (وام الولد في كاهها كدير
 غصب رجل (صباحا) لا يعبر عن نفسه
 والمراد بغصبه الذهاب به بلا اذن وياه (فأت)
 هذا الحر في يده فأت او يجهى لم يضمن وان مات
 بصاعقة او نهب حية فدينه على عاقلة
 الغاصب) استعسانا لسيده بقوله لم كان
 الصواعق او الحيات حتى لو قتل لموضع يعاب
 فيه الحي والامراض ضمن فغصب فيه الدية
 على العاقلة اكونه قتلنا تسببا هداية وغيرها
 قلت في لو قتل الحر الكبير اهذه الاماكن تعدا
 ان مقيد ارم يمكنه التعرز عنه ضمن وان لم يقه
 من حفظ نفسه لانه يتصير لحكم مغير
 ككبير مقيد عناية (ولو غصب صبي فغصب
 عن يده حبس) الغاصب (حتى يجهى به او يعلم
 مونه) حاية كالوخذع امير أو رجل حتى وقت
 الفرقة بينهما

فيما يظهر (قوله اوغوت) اي او يعلم موتها كما في المسئلة السابقة وفي نسخة او يموت اي ان يموت اي في الحبس
 (قوله فعلى) قوله الختان نصف دية (ذكره في الرواية في مجموع التوازل عن محمد وذكر في الاصل انه لا يجب
 شي ان مات وهكذا ذكر في جايات العتاق انتهى هندية عن الذخيرة (قوله فاعليه اذا مات) ما نافية هنا
 وليست زائدة كما هو الكثير الغالب بعد اذا والذي عليه عند عدم الموت الدية بتامها (قوله بالموت بشرط)
 اي شرط والنظر في قوله لم يجرده (قوله وقال امسكها) ظاهره انه قيد في ضمان الدية والدية وراجع
 (قوله وقامه في الخاتمة) قال فيها كانت في الهندية عنها وان سير الصبي الدية فوطأت انسانا فقتله والصبي
 مستهلك عليها فدية ان قيل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليه او ان كان الصبي عن لا سير
 الدية لعصره ولا يستهلك عليها فدية القليل هدر وان سقط عن الدية وهي تسريقات الصبي كانت دية
 الصبي على عاقلة الذي حمله انتهى والظاهر ان هذا فيما اذا سارت بنفسها اما اذا سيرها بنفسه فالظاهر من قول
 المصنف ولا يمكن منه تسير ان العاقلة لا تضمن (قوله طما) عبارة الدور مالا (قوله لانه سلطه عليه) فيه نظر
 (قوله وكذا الواعيا) اي استعار اشيا من رجل فاعارها وكذا انقضى (قوله ضمه للخال) لانه مؤاخذ بافعاله
 انتهى دروي في حاشية الشلبي قال الاصح في شرح الطحاوي من كتاب الوديعه ومن اودع عند صبي مالا فهلك
 عنده لا ضمان عليه بالايجاع ولو استهلكه الصبي فانه ينظر ان كان الصبي مأذونا في التجارة ضمن عندهم جميعا
 وان كان محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن وليه ضمن بالايجاع وان كان قبل بغير اذن وليه لا ضمان عليه
 عندهما للخال ولا بعد الادراك وعند اي يوسف يضمن في الحال واجعوا انه لو استهلك مال الغير من غير ان يكون
 عنده ضمن للخال ولو كانت الوديعه عبد اقتله الصبي كانت دية على عاقلة بالايجاع ولو جنى عليه
 فيادون النفس كان ارشه في مال الصبي بالايجاع ولو اودع عند عبد ودية فهلك عنده فلا ضمان عليه
 بالايجاع ولو استهلكه ان كان مأذونا في التجارة او محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن مولاه لا يضمن في الحال
 ولكن يضمن بعد العتق ان كان بالقاء ندما وعند اي يوسف يضمن في الحال واجعوا انه لو استهلك من غير ايداع
 ضمن واجعوا ان كانت الوديعه عبد اجنى عليه في النفس او فيادون النفس بواخذة وبطالبه ولا بدفع
 اوالف آتتهى (قوله فلا يضمن بالايجاع) ويدل عليه لفظ الجامع ونصه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه في رجل قد اودع صبياً قد قتل طعاما فاحكه قال لا ضمان عليه وان اودع غلاما قتلته
 قال هو ضامن لقيته على انما قاله انتهى ووجه ما في الجامع انكيري في صبي بالغ ثلث عشرة سنة (قوله على خلاف
 ما في المتن الخ) اي من انه في الصبي الذي لا يملك لا يجب ان يضمن بالايجاع لان تسليمه هدر وقوله معتبر قال
 الاتقاني وهو مذهب غير الاسلام وقال بعض مشايخنا ان الصبي اذا لم يكن قاتلا لا يضمن في قتلهم واليه ذهب
 قاضي خان في شرح الجامع الصغير انتهى ونشأ هذا الاختلاف في مفهوم قول محمد في الجامع قد قتل وتحصل
 انهما طرقتان لاهل المذهب والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب القسامة

لما كان امر القتل يزول الى القسامة اذ لم يعرف قاتله شرع في بيانها لانه يحتاج اليها في ذلك التقدير (قوله هي
 لغة بمعنى القسم) قال العلامة فوج اختلاف اهل اللغة في القسامة قال بعضهم انها مصدر واختاره ابن الاثير
 في نهايته حيث قال القسامة بالفتح الياء كالقسم ثم قال وقد قسم قسما وقسامة اذا حلف وقال بعضهم انها
 سم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال الياء يقال قسم بالله اقساما وقولهم قسم القاضي
 بالقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام واختاره العيني في شرح الكتر الاول واختاره ملاسكين الثاني انتهى
 (قوله ونشرع اليين بالله تعالى) قال في القاية القسامة عبارة عن الايمان التي تعرض على خبيرين رجلا من اهل
 المحلة او اهل دار او اجد فيها قيل لم يعرف قاتله فان لم يبلغ الرجال خبيرين رجلا من اهل دار او اجد فيها
 وديها وجود قيل لا يدري قاتله في محلة اذ اذ في موضع يقرب الى القرية بحيث يسمع الصوت منه وشرطها
 كون الذي يقسم رجلا قلا بالغا حرا حق لا يجب القسامة على المرأة والمجنون والصبي والعبد ومن شرطها
 ان يكون باليت انما قتل نحو الضرب والقتل والجراحة فاذا لم يكن الاثر موجودا فهو ميت لا قيل
 فلا قسامة فيه ولا دية ومن شرطها ايضا انك قبل خبيرين يمينان وكنها ان يقول من يقسم بالله ما قتلته ولا علم له

قوله اوغوت اي او يعلم موتها كما في المسئلة السابقة وفي نسخة او يموت اي ان يموت اي في الحبس
 قوله فعلى قوله الختان نصف دية ذكره في الرواية في مجموع التوازل عن محمد وذكر في الاصل انه لا يجب
 شي ان مات وهكذا ذكر في جايات العتاق انتهى هندية عن الذخيرة قوله فاعليه اذا مات ما نافية هنا
 وليست زائدة كما هو الكثير الغالب بعد اذا والذي عليه عند عدم الموت الدية بتامها قوله بالموت بشرط
 اي شرط والنظر في قوله لم يجرده قوله وقال امسكها ظاهره انه قيد في ضمان الدية والدية وراجع
 قوله وقامه في الخاتمة قال فيها كانت في الهندية عنها وان سير الصبي الدية فوطأت انسانا فقتله والصبي
 مستهلك عليها فدية ان قيل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليه او ان كان الصبي عن لا سير
 الدية لعصره ولا يستهلك عليها فدية القليل هدر وان سقط عن الدية وهي تسريقات الصبي كانت دية
 الصبي على عاقلة الذي حمله انتهى والظاهر ان هذا فيما اذا سارت بنفسها اما اذا سيرها بنفسه فالظاهر من قول
 المصنف ولا يمكن منه تسير ان العاقلة لا تضمن قوله طما عبارة الدور مالا قوله لانه سلطه عليه فيه نظر
 قوله وكذا الواعيا اي استعار اشيا من رجل فاعارها وكذا انقضى قوله ضمه للخال لانه مؤاخذ بافعاله
 انتهى دروي في حاشية الشلبي قال الاصح في شرح الطحاوي من كتاب الوديعه ومن اودع عند صبي مالا فهلك
 عنده لا ضمان عليه بالايجاع ولو استهلكه الصبي فانه ينظر ان كان الصبي مأذونا في التجارة ضمن عندهم جميعا
 وان كان محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن وليه ضمن بالايجاع وان كان قبل بغير اذن وليه لا ضمان عليه
 عندهما للخال ولا بعد الادراك وعند اي يوسف يضمن في الحال واجعوا انه لو استهلك مال الغير من غير ان يكون
 عنده ضمن للخال ولو كانت الوديعه عبد اقتله الصبي كانت دية على عاقلة بالايجاع ولو جنى عليه
 فيادون النفس كان ارشه في مال الصبي بالايجاع ولو اودع عند عبد ودية فهلك عنده فلا ضمان عليه
 بالايجاع ولو استهلكه ان كان مأذونا في التجارة او محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن مولاه لا يضمن في الحال
 ولكن يضمن بعد العتق ان كان بالقاء ندما وعند اي يوسف يضمن في الحال واجعوا انه لو استهلك من غير ايداع
 ضمن واجعوا ان كانت الوديعه عبد اجنى عليه في النفس او فيادون النفس بواخذة وبطالبه ولا بدفع
 اوالف آتتهى قوله فلا يضمن بالايجاع ويدل عليه لفظ الجامع ونصه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه في رجل قد اودع صبياً قد قتل طعاما فاحكه قال لا ضمان عليه وان اودع غلاما قتلته
 قال هو ضامن لقيته على انما قاله انتهى ووجه ما في الجامع انكيري في صبي بالغ ثلث عشرة سنة قوله على خلاف
 ما في المتن الخ اي من انه في الصبي الذي لا يملك لا يجب ان يضمن بالايجاع لان تسليمه هدر وقوله معتبر قال
 الاتقاني وهو مذهب غير الاسلام وقال بعض مشايخنا ان الصبي اذا لم يكن قاتلا لا يضمن في قتلهم واليه ذهب
 قاضي خان في شرح الجامع الصغير انتهى ونشأ هذا الاختلاف في مفهوم قول محمد في الجامع قد قتل وتحصل
 انهما طرقتان لاهل المذهب والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

فان لا لركن الشئ ما يقوم به ذلك الشئ ولا قيام القسامة الا بها وحكمها وجوب الدية في ثلاث سنين عندنا
 ونشر عنها ثبتت بالاحاديث الصحيحة وبالايجاع انتهى شلبي (قوله ميت سر) فلو وجد من قبيل في غيره لك مولاه
 ففيه القسامة وفيه اي في ثلاث سنين كما في التبريلالية لانه آدمي ونفاها ابو يوسف لانه يضمن بالقية عنده
 من حيث انه مال بالغه ما بلغت فكان كهيمة فلو وجد القليل القن في ملك سيده فلا قسامة اذ اده الجوى
 وحينئذ فالاولى للشرح عدم التقييد بالحرق وسواء كان القليل ذكرا او انثى صغيرا او كبيرا ولا يجب القسامة
 في سائر البهائم واما المديروا والولد والمكاتب والمأذون فلو في غير داره ولا هم يجب قيم القسامة وفيها ليس فيها
 شي الا في المكاتب والمأذون المديون ففيهما القية على المولى حالة للقرمان في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب
 لاعلى عاقلة ابوالسعود عن البداء نع (قوله وجد في محلة) المحلة بالفتح المكان الذي ينزله القوم مصباح
 (قوله اوضعه) ولومته وقا بطول مخ اي ومعه الرأس واما اذا شق طول يدونه واشق الرأس معه فلا قسامة
 وعليه يجعل ما في القهستاني انه لا قسامة في ذلك وهو الذي ذكره المصنف بعد في مته (قوله في قبيل واحد)
 وجد الاقل من بدنه مع رأسه في محل ووجد اكثر بدنه بدون رأسه في محل آخر (قوله اذ لو علم) النظر بماذا يكون علم
 الغافل هل يكنى فيه علم انما ضي او بينة ولو من اهل المحلة او لا بد من بينة من غيرها لم ار من فصله جوى وقال
 القهستاني لا يعلم بالبينة او الاقرار فجعل جهة العلم بهذين الامرين وتقدم غير مرة ان القاضي لا يعمل بعلمه ولن
 الشاهد اذا جرح بشهادة مفعلا او دفع بها عنه مفر ما لا تقبل شهادته والشاهد اذا كان من اهل المحلة يدفع بها اليين
 والدية عن نفسه ومقتضى ما ذكر ان لا تقبل شهادته (قوله او ادعى على بعضهم) لان المدعى عليهم لا يتبرون
 عن الباقي ويبقى للمصنف انه اذا ادعى على معين منهم لا تسقط القسامة (قوله يختارهم الولي) هذا نص على ان
 الخيار للولي لان اليين حقه والظاهر انه يختار من يتمه بالقتل او اهل الخبرة بذلك او صالحى اهل المحلة لما ان
 تخرجهم عن اليين الكاذبة بلغة فيظهر القاتل ولو اختاروا اعمى او مجنون او قذاف جاز لا نابعين وبشهادة
 انتهى تبيين (قوله ما قتلناه ولا علمنا قاتلا) من قبيل تقابل الجمع بالجمع فيصنف كل واحد على نفي قتله وعلمه
 لاحتمال انه قتله وحده فيجبر على يمينه بالله ما قتلناه يعني جميعا ولا ينعكس لانه اذا قتله مع غيره كان قاتلا له
 وفائدة قوله ولا علمنا قاتلا مع ان شهادته اهل المحلة بالقتل غير مقبولة على اهل المحلة او غيرهم ان يقر المحلف
 على عبده فيقبل اقراره او يقر على غيره من غير اهل المحلة فيصدق له مقتول فيسقط الحلف عن اهل المحلة
 او يقر على غيره من اهل المحلة فيصدق فيه سقط الحلف عن اهل المحلة (قوله ان كان غدا لوث) قال في التبيين
 اللوث ان يكون علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر يشهد للمدعى من عداوة ظاهرة او ينهم عدل او جماعة
 غير عدول ان اهل المحلة قتلوه انتهى ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كتب الى اهل خيبر ان هذا قيل وجد بين اظهركم فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة
 وقعت في بني اسرائيل فآثر الله تعالى على موسى امر اذان كنت نبيا فاسأل الله مثل ذلك فكتب
 صلى الله عليه وسلم اليهم ان الله تعالى اراد ان يختار منكم خبيرين رجلا فيصنفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له
 قاتلا ثم تفرمون الدية فقالوا لقد قضيت فينا بالاناموس اي الوحي انتهى دور (قوله لا مطلقا بل) لاحاجة اليه
 (قوله ونقل ابن السكال الخ) لكنه لم يبين ان ذلك في الخطأ او العمد وقد قتلته الشربلاي عن المبسوط ايضا
 والمتبادر من كلامه ان ذلك في العمد وفي الدية ونشرجهما قضى على جميع اهلها بالدية لئلا يفتت حرا وعيدا
 لنقصيرهم في حقه المحلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتون وذكر في الظاهر به ان كاهما على العاقلة
 وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عايم والدية على عاقلهم وعامهم جميعا وفي السكالي ان الدية على
 عاقلهم في ظاهر الرواية انتهى اي ولو ادعى بقتله عدا وهذا هو الذي ذكره المؤلف عن ابن السكال عن المبسوط
 (قوله وان تم العدد الخ) قال الكرخي وان كان اهل المحلة فيهم القاسق والصالح فالخيار في استلافهم الى الورثة
 يختارون اهل الصلاح ان احبوا حتى يتصلفوه فان كان اهل الصلاح لا يمتون بخيرين وارادوا ان يردوا عليهم
 الايمان فليس لهم ذلك ولهم ان يخبروا من الباقي تمام الحسنين رجلا انتهى (قوله هذا في دعوى القتل العمد)
 اعلم انه اذا ادعى قصاصا على غيره فجحد ولا يئنه استخلف فان نكل والقصاص فيادون النفس لزمه
 اقصاص عنده لان النكول في معنى البذل عنده وبذل مادون النفس يصح من طريق الحكم فان من اذن

قوله اوغوت اي او يعلم موتها كما في المسئلة السابقة وفي نسخة او يموت اي ان يموت اي في الحبس
 قوله فعلى قوله الختان نصف دية ذكره في الرواية في مجموع التوازل عن محمد وذكر في الاصل انه لا يجب
 شي ان مات وهكذا ذكر في جايات العتاق انتهى هندية عن الذخيرة قوله فاعليه اذا مات ما نافية هنا
 وليست زائدة كما هو الكثير الغالب بعد اذا والذي عليه عند عدم الموت الدية بتامها قوله بالموت بشرط
 اي شرط والنظر في قوله لم يجرده قوله وقال امسكها ظاهره انه قيد في ضمان الدية والدية وراجع
 قوله وقامه في الخاتمة قال فيها كانت في الهندية عنها وان سير الصبي الدية فوطأت انسانا فقتله والصبي
 مستهلك عليها فدية ان قيل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليه او ان كان الصبي عن لا سير
 الدية لعصره ولا يستهلك عليها فدية القليل هدر وان سقط عن الدية وهي تسريقات الصبي كانت دية
 الصبي على عاقلة الذي حمله انتهى والظاهر ان هذا فيما اذا سارت بنفسها اما اذا سيرها بنفسه فالظاهر من قول
 المصنف ولا يمكن منه تسير ان العاقلة لا تضمن قوله طما عبارة الدور مالا قوله لانه سلطه عليه فيه نظر
 قوله وكذا الواعيا اي استعار اشيا من رجل فاعارها وكذا انقضى قوله ضمه للخال لانه مؤاخذ بافعاله
 انتهى دروي في حاشية الشلبي قال الاصح في شرح الطحاوي من كتاب الوديعه ومن اودع عند صبي مالا فهلك
 عنده لا ضمان عليه بالايجاع ولو استهلكه الصبي فانه ينظر ان كان الصبي مأذونا في التجارة ضمن عندهم جميعا
 وان كان محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن وليه ضمن بالايجاع وان كان قبل بغير اذن وليه لا ضمان عليه
 عندهما للخال ولا بعد الادراك وعند اي يوسف يضمن في الحال واجعوا انه لو استهلك مال الغير من غير ان يكون
 عنده ضمن للخال ولو كانت الوديعه عبد اقتله الصبي كانت دية على عاقلة بالايجاع ولو جنى عليه
 فيادون النفس كان ارشه في مال الصبي بالايجاع ولو اودع عند عبد ودية فهلك عنده فلا ضمان عليه
 بالايجاع ولو استهلكه ان كان مأذونا في التجارة او محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن مولاه لا يضمن في الحال
 ولكن يضمن بعد العتق ان كان بالقاء ندما وعند اي يوسف يضمن في الحال واجعوا انه لو استهلك من غير ايداع
 ضمن واجعوا ان كانت الوديعه عبد اجنى عليه في النفس او فيادون النفس بواخذة وبطالبه ولا بدفع
 اوالف آتتهى قوله فلا يضمن بالايجاع ويدل عليه لفظ الجامع ونصه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه في رجل قد اودع صبياً قد قتل طعاما فاحكه قال لا ضمان عليه وان اودع غلاما قتلته
 قال هو ضامن لقيته على انما قاله انتهى ووجه ما في الجامع انكيري في صبي بالغ ثلث عشرة سنة قوله على خلاف
 ما في المتن الخ اي من انه في الصبي الذي لا يملك لا يجب ان يضمن بالايجاع لان تسليمه هدر وقوله معتبر قال
 الاتقاني وهو مذهب غير الاسلام وقال بعض مشايخنا ان الصبي اذا لم يكن قاتلا لا يضمن في قتلهم واليه ذهب
 قاضي خان في شرح الجامع الصغير انتهى ونشأ هذا الاختلاف في مفهوم قول محمد في الجامع قد قتل وتحصل
 انهما طرقتان لاهل المذهب والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

ولا يمكن الايجاب على الورثة لورثة انتهى قال في الهندية واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة
 على قوله واختار شمس الائمة السرخسي انه لا يجب القسامة ههنا كذا في الكافي وقد علمت من كلام
 صاحب الدرر ان هذا التعليق الذي ذكره المؤلف ذكره صاحب الدرر آخر من طرف النصاحين وسيأتي بعد
 وذكره المؤلف بعد سؤالا بوجه لا يقال العاقلة الخ واجاب عنه (قوله بأنه لا يمكن الايجاب للورثة على الورثة)
 قال في الغاية فان قلت كيف يستقيم ان تعقل عاقلة الورثة للورثة وليس بمعقول ان يعقلوا عن انفسهم لانفسهم
 قلت بعاقلة اعم من ان تكون ورثة او غير ورثة فارجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا
 لا ينافي قوله زحل احسن دونه عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه افر باره انتهى شاي (قوله لما كان
 هو لا ينافي نفسه) فيقول انه لما وجد مقتولا لم يصلح ايجاب الدية عليه لنفسه لعدم تكليفه والوجوب له
 على ماله لا عليه ولا يجهل ما ذكره (قوله بقوله الشبهة) اي بعدم الوجوب عليه (تنبيه) اذا وجد قاتل في دار
 من قاتل شهادته او مرأى في دار زوجها فبقي قسامة ودية ولا يحرم الميراث انتهى بحيط السرخسي
 وزوجه في دار صبي او جنون فبقي القسامة على العاقلة ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم يعقل عاقلة
 شى خراجه منين (قوله على من فيها) ولغة بيشل اربابها حتى يجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان
 وعلى من يجرها والمالك في ذلك وغير المالك سواء هندية عن الهداية قال الشيخ وهذا في التسوية بين المالك
 وغيره فيه على ما روى عن ابي يوسف ان السكان عنده يشاركون المالك في القسامة ظاهره واما على قوامها
 فالفرق ان السقينة تنقل وتحول فيعقب فيها البدون المالك كافي الداية بخلاف المحلة والدار فانها لا يتقلان
 انتهى (قوله وفي مسجد محلة الخ) قيد بالمحلة لانه لو كان المسجد للغرباء يصل في القسامة والقسامة والدية
 على بانه كذا في الحواشي نقل عن الشرح قاله ملا محمد كين ولو لم يعلم فعلى عاقلة صاحب الدور منه
 قاله في المعدن انتهى مكي (قوله كما قاله ابن السكال مستندا الى البدائع) حيث قال والمراد من طريق المحلة
 وشارعها ما هو انما هو باهلها كما هو الظاهر من البدائع حيث قال ومنه الى من شرأ تط وجوب القسامة
 والدية ان يكون الموضع الذي وجد فيه القاتل ملكا لاحد او في يد احد بخصوص وان كان في يد احد
 يد العموم لا يد الخصوص وهو ان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا جماعة يحصون لا يجب
 القسامة والدية على احد انتهى (قوله وقد حققه ملا خسر واقره المصنف) فيه ان ملا خسر وجعل الشارع
 قسامين احدهما شارع المحلة وهو ما يكون المروفي لا كراهل المحلة وقد يكون لغيرهم انتهى فلم يقصر شارع
 المحلة على الخاص بهم واعتزضه الشربلاني بما تقدم من البدائع ثم قال فلا يخالف بين الهداية وغيرها في لزوم
 القسامة والدية بالوجدان في مكة غير نافذة على اهلها وعدم القسامة في النافذة وتكون الدية في بيت المال
 انتهى ولا شك ان غير النافذة هي الخاصة باهل المحلة فلا يصح ان يكون ما حققه ملا خسر وهو ما في البدائع
 فتدبر قلت تحقيق في قوله وفي مسجد محلة او شارعها الى شارع المحلة احراز عن الشارع الاعظم على اهلها
 كما سيأتي (قوله وسوق مملوك) ظاهره ان القسامة والدية على المالك والذي يفاد مما تقدم ان الدية على عاقلة
 المالك (قوله وشارع الاعظم) قال في المغرب الشارع الطريق الذي شرع الناس فيه عامة وهو من الاسناد
 الجبدي ومن قوامه شرع طريقين اثنين في نصاح وطريق شارع يسلكه الناس عامة فاعلى بمعنى معقول
 مثل طريق في سدان مقصود الجمع شوارع شى مكي (قوله والخاصة) اراد به المسجد الجامع او مسجد جماعة
 يكون في سوق لعامة المسلمين (قوله وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين) كالخضعة كما اذا وجد
 في وقت مسجد الجامع كافي هندية (قوله لا قسامة) لان المقصود بالقسامة في نعمة تقتل والابطح في حق
 العامة بهن (قوله وانما لدية في بيت المال) هذا ما يعرف بان المسجد والقسامة عليه والدية على عاقلة
 كان غرناشى قهستانى (قوله لان اعلم بالعلم) ان لما كان عامة المسلمين هم المستفدون بالمسجد الجامع
 واحص وشارع الاعظم فان نعزم عليهم بدمع من ماله الموصوع لهم في بيته قال ابو السعود عن الحموي
 وكذا اذا ردم انما يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله مدبته في بيت المال قلت وضاع عليه من قتل
 باردم انرا كب وبالاردحام الواقع في اسيابى المكسرة كابل المعراج وليلة القدر واية النصف من شعبان
 بصرو غندس الشريف انتهى (قوله ان كان نابيا) قال اغهستانى في سوق غير مملوك بان كانت بعبدة يجمعون

انه لا يمكن ايجاب على الورثة لورثة انتهى
 قال في الهندية واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة
 على قوله واختار شمس الائمة السرخسي انه لا يجب القسامة ههنا كذا في الكافي
 وقد علمت من كلام صاحب الدرر ان هذا التعليق الذي ذكره المؤلف ذكره صاحب الدرر
 آخر من طرف النصاحين وسيأتي بعد وذكره المؤلف بعد سؤالا بوجه لا يقال
 العاقلة الخ واجاب عنه (قوله بأنه لا يمكن الايجاب للورثة على الورثة) قال في
 الغاية فان قلت كيف يستقيم ان تعقل عاقلة الورثة للورثة وليس بمعقول ان يعقلوا
 عن انفسهم لانفسهم قلت بعاقلة اعم من ان تكون ورثة او غير ورثة فارجب على
 غير الورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لا ينافي قوله زحل احسن دونه
 عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه افر باره انتهى شاي (قوله لما كان هو
 لا ينافي نفسه) فيقول انه لما وجد مقتولا لم يصلح ايجاب الدية عليه لنفسه لعدم
 تكليفه والوجوب له على ماله لا عليه ولا يجهل ما ذكره (قوله بقوله الشبهة) اي
 بعدم الوجوب عليه (تنبيه) اذا وجد قاتل في دار من قاتل شهادته او مرأى في دار
 زوجها فبقي قسامة ودية ولا يحرم الميراث انتهى بحيط السرخسي وزوجه في دار
 صبي او جنون فبقي القسامة على العاقلة ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم
 يعقل عاقلة شى خراجه منين (قوله على من فيها) ولغة بيشل اربابها حتى يجب على
 الارباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من يجرها والمالك في ذلك وغير المالك
 سواء هندية عن الهداية قال الشيخ وهذا في التسوية بين المالك وغيره فيه على
 ما روى عن ابي يوسف ان السكان عنده يشاركون المالك في القسامة ظاهره واما على
 قوامها فالفرق ان السقينة تنقل وتحول فيعقب فيها البدون المالك كافي الداية
 بخلاف المحلة والدار فانها لا يتقلان انتهى (قوله وفي مسجد محلة الخ) قيد بالمحلة
 لانه لو كان المسجد للغرباء يصل في القسامة والقسامة والدية على بانه كذا في
 الحواشي نقل عن الشرح قاله ملا محمد كين ولو لم يعلم فعلى عاقلة صاحب الدور منه
 قاله في المعدن انتهى مكي (قوله كما قاله ابن السكال مستندا الى البدائع) حيث قال
 والمراد من طريق المحلة وشارعها ما هو انما هو باهلها كما هو الظاهر من البدائع
 حيث قال ومنه الى من شرأ تط وجوب القسامة والدية ان يكون الموضع الذي وجد فيه
 القاتل ملكا لاحد او في يد احد بخصوص وان كان في يد احد يد العموم لا يد الخصوص
 وهو ان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا جماعة يحصون لا يجب
 القسامة والدية على احد انتهى (قوله وقد حققه ملا خسر واقره المصنف) فيه ان ملا
 خسر وجعل الشارع قسامين احدهما شارع المحلة وهو ما يكون المروفي لا كراهل المحلة
 وقد يكون لغيرهم انتهى فلم يقصر شارع المحلة على الخاص بهم واعتزضه الشربلاني
 بما تقدم من البدائع ثم قال فلا يخالف بين الهداية وغيرها في لزوم القسامة والدية
 بالوجدان في مكة غير نافذة على اهلها وعدم القسامة في النافذة وتكون الدية في بيت
 المال انتهى ولا شك ان غير النافذة هي الخاصة باهل المحلة فلا يصح ان يكون ما حققه
 ملا خسر وهو ما في البدائع فتدبر قلت تحقيق في قوله وفي مسجد محلة او شارعها
 الى شارع المحلة احراز عن الشارع الاعظم على اهلها كما سيأتي (قوله وسوق مملوك)
 ظاهره ان القسامة والدية على المالك والذي يفاد مما تقدم ان الدية على عاقلة المالك
 (قوله وشارع الاعظم) قال في المغرب الشارع الطريق الذي شرع الناس فيه عامة وهو من
 الاسناد الجبدي ومن قوامه شرع طريقين اثنين في نصاح وطريق شارع يسلكه الناس
 عامة فاعلى بمعنى معقول مثل طريق في سدان مقصود الجمع شوارع شى مكي (قوله
 والخاصة) اراد به المسجد الجامع او مسجد جماعة يكون في سوق لعامة المسلمين
 (قوله وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين) كالخضعة كما اذا وجد في وقت
 مسجد الجامع كافي هندية (قوله لا قسامة) لان المقصود بالقسامة في نعمة تقتل
 والابطح في حق العامة بهن (قوله وانما لدية في بيت المال) هذا ما يعرف بان المسجد
 والقسامة عليه والدية على عاقلة كان غرناشى قهستانى (قوله لان اعلم بالعلم)
 ان لما كان عامة المسلمين هم المستفدون بالمسجد الجامع واحص وشارع الاعظم
 فان نعزم عليهم بدمع من ماله الموصوع لهم في بيته قال ابو السعود عن الحموي وكذا
 اذا ردم انما يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله مدبته في بيت المال قلت
 وضاع عليه من قتل باردم انرا كب وبالاردحام الواقع في اسيابى المكسرة كابل
 المعراج وليلة القدر واية النصف من شعبان بصرو غندس الشريف انتهى (قوله ان
 كان نابيا) قال اغهستانى في سوق غير مملوك بان كانت بعبدة يجمعون

فيها للقبارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان
 قائم العامة المسلمين كافي التهمة انتهى وقد علمت مما تقدم عن التمرناشى ان محله ايضا اذا لم يعرف بانى المسجد
 وكذا في السوق الثاني الاولى جعلها مسئلة مستقلة (قوله في الليالى) متعلق باستقرار محذوف خبر كان واغاديه
 انه لا عبرة بسكنى النهار (قوله موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسامة والدية (قوله قلت وبه) اي بوجوب
 الدية والقسامة على اقرب المحلات فاذا المصنف فيكون راجعا الى المتن (قوله ويحذر) اي يبتل من باب ضرب
 يقال ذهب دمه هدر ايسر كون الدال وقصه اى باطلا ليس فيه قود ولا عقل فاذا المصنف (قوله في بربه)
 بتشديد اراءه والياء وتخفيفها قهستانى (قوله او وسط القران) قال في النسيابة القران اس للتخصيص
 بل المراد به النهر العظيم وفي المعدن وذكر الوسط ليس للتخصيص فان القليل مادام به المام جازيا كان حكم الشط
 حكمكم الوسط انتهى مكي ونحوه في الهندية (قوله لا محاسبة) بفتح الهمزة محسوسا والاحتباس لازم وشهد
 مكي عن المعدن (قوله وقيل الخ) هذا القليل جزم به القهستانى حيث قال فلو كان في شطه فعلى بيت المال
 والى انه لو احتبس على شطه لم يكن هدر افعلى اقرب القرى ان جمع صوت اهلها او اهلها في بيت المال وهذا كله
 اذا كان موضع انبات الماء في يد المسلمين والا فهو هدر بكل حال الكل في الذخيرة انتهى وعلمه ابن السكال
 باحتمال ان يكون قاتل اهل الحرب في الهندية واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما
 كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبات الماء في دار الحرب قدمه هدر وسواء كان يجري
 في وسطه او في شطه وان كان موضع انبات الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان كان محتسبا بالشط
 فعلى اقرب القرى ان كانوا بحيث يسمعون الصوت والا ففى بيت المال انتهى مختصرا (قوله هو ما يستحق به
 الشفعة) وهو ما لا تجرى فيه اصغر السفن وقيل ما اهل يجهون (قوله تجب على المالك الخ) انف ونشر
 مرتب (قوله او مروطا) اي بالشط او بالجزيرة بنحوه وهو معطوف على تحتية سا وقوله افعلى على الشط
 مثله الملقى على الجزيرة فيه يظهر (قوله والاراضى) اي المملوكة او الذي يد ان لم تكن قرية او مصرفا لاجتماع
 بحر وحكمه وكان على المصنف ان يذكر الارض لانه ذكرها بعد (قوله والا لا) والدية في بيت المال كما مر
 عن الهندية (قوله وان التقي قوم الخ) قال ابو جعفر في كشف القواعد هذا اذا كان القريقان غير متاقلين
 اقتتلوا عصبية وان كانوا مشركين او خوارج فلا شى فيه ويجعل ذلك باسبابه العداواتى تبين وفي الحموي
 عن الهداية وان كان القوم لقواتلا او وجد قاتل بين اظهروهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر انه قاتل
 الاعداء اذا الظاهر ان الانسان بعد الالتقاء انما يقتل من يعاديه لا من يوازره وانما وجبت القسامة بنوع
 من الظاهر وقد عدم هنا انتهى (قوله لان حفظها عليهم) قال الشيخ لان على اهل المحلة ان يصوروا محلهم
 عن مثل هذه الحادثة حيث لم يفعلوا كانوا غارمين انتهى ظاهره ان محله اذا كانوا قادرين وانظر ما لو هجزوا
 (قوله على اوائل الخ) اي القوم ونسقط القسامة والدية عن اهل المحلة بدعوى الولى على غيرهم واما دعواه
 على واحد منهم ولو مع الشهادة من اهل المحلة فقد تقدم خلاف فيما (قوله منهم) اي من القوم وهذا باتفاق
 او من اهل المحلة وبكون جازيا على قول الثاني وعندهما لا يبرأ باقى اهل المحلة وقد سبق افاده الزبلى
 (قوله بجهة عليه) اي في برائة اهل المحلة (قوله مستخلف) اي في اقسامة قهستانى (قوله قال قتله زيد)
 اي ويريد بذلك اسقاط اليمين عنه (قوله ولا عرف له قاتلا) هذا قول محمد والجمهور هو السابق من وجوب
 القسامة والدية وعند ابي يوسف لا يخلف على العلم لانه قد عرف القاتل واعترف فلا حاجة اليه ولجده انه يجوز
 ان يكون عرف له قاتلا آخر معه (قوله وبطل شهادة بعض اهل المحلة يقتل غيرهم) اي وقد ادعاه الولى (قوله
 خلافا لهما) نقلا بالقبول لان الولى لما ادعى القتل على غيرهم تبين انهم ليسوا بخصما باقراهم فالتابع للتقصير الصادر منهم
 بعرضية ان يصبروا خصما وقد بطل ذلك بما ذكره ولا امام انهم خصما باقراهم فالتابع للتقصير الصادر منهم
 فلا تقبل شهادتهم قال في التبيين وحاصله ان من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية
 ان يصبر خصما ولم ينصب خصما بعد تقبل شهادته وهذا ان الاصلان متفق عليهما غير انهما يجهلان اهل المحلة
 عن له عرضية ان يصبر خصما وهو محمول عن انصب خصما وعما فيه (قوله لا التهمة) اي يقطع الخصومة
 عن نفسه لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه (قوله فالدية والقسامة على ذلك
 حتى مات فالدية والقسامة على ذلك) (احم)

وكذا في السوق الثاني اذا كان من قسامة
 في الليالى او كان لاحد من اهل مملوكة تكون
 القسامة والدية عليه لانه يلزم صيانة ذلك
 الموصوع ويوصف بالتقصير فيجب عليه
 موجب التقصير كما في العناية مع بالانها
 قلت وبه افعلى المرحوم ابو السعود مفتي الروم
 واعتمد المصنف وان خلا عنه المتون لانه
 مصرح به في غالب الفتاوى والشروح والحفظ
 (ويحذر) وجد (في بربه) وفي وسط اهرات
 اذا كان يمر به المالا لا محتسبا كما ينبغي ذلايه
 لاحد وقيل اذا كان موضع انبات الماء في دار
 الاسلام تجب الدية في بيت المال لانه في ايدي
 المسلمين ابن كمال (وفي نهر صغير)
 هو ما يستحق به الشفعة (على اهل)
 لا اختصاصهم به (ولو كانت البرية مملوكة)
 او قضا (احد) كما مر وسيجي (او كانت قرية
 من القرية) او الاخية او الفسطاط بحيث
 يسمع منه الصوت (تجب على المالك)
 اودى اليد (او على اهل القرية) او اقرب
 الاخية زبلى (ولو محتسبا بالشط) او بالجزيرة
 او مروطا او ملقى على الشط (فعلى اقرب)
 المواضع اليه من (اقرب) والا صار زاد
 في الخابية والاراضى واقره المصنف (اذا كان
 يصل صوت اهل الارض واقرب اليه والا لا)
 كما مر (وان التقي قوم بالسيوف فاجلوا)
 اي تقرقوا (عن قاتل على اهل المحلة)
 لان حفظها عليهم (الا ان يدعى الولى
 على اوائل او يدعى على) بعض (معيهم)
 فلم يكتف على اهل المحلة شى ولا على اوائل
 حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق
 ويرى اهل المحلة لان قوله حجة عليه (ومستخلف)
 على صيغة اسم المفعول (قال قتله زيد) ولا يقبل
 ما قتل ولا عرف له قاتلا غير زيد) ولا يقبل
 قوله في حق من يزعم انه قتله (وطل شهادة
 بعض اهل المحلة يقتل غيرهم) خلافا لهما
 (او) يقتل (واحد منهم) بعينه لانه
 (ودن حرج في حق قاتل) منه (حتى اذا راض
 حتى مات فالدية والقسامة على ذلك) (احم)

ثم بعد ذلك المتناصرون من اهل الحلة او السوق كذا في الذخيرة وان كان لا يتصور بعضهم لبعض فعاقلته
عشيرة من قبل ابيه كذا في المحيط انتهى تصرف قال الولوالجي فان كان القاتل من اهل البادية وجبت الدية
على الاقرب فالاقرب من عشيرته من قوم الاب فان اجحف بهم يضم اليهم اقرب القبائل اليهم من النسيب من
الاخذ والبطون فان ضم ولم ينف الاجحاف بان لم يبق من عشيرته احد هل يعتبر الحال فيه كلام فان لم ينف
قالوا هذا اذا كان القاتل عربيا لان العرب حفظوا نسبهم فامكن ان يحجب العقل على عشيرته وقبيلته فان كان
عجميا ولا ديوان لم يكن له ديوان ولا مصر فيه ديوان ولا عشيرة او كان وقد اجحف بهم اختفوا منهم من قال
يعتبر في ذلك الحال والقري الاقرب فالاقرب وهذا غير مدبيل تكون المسئلة على الروايتين انها تجب في بيت
المال اوق ماله انتهى قال شمس الاعنة الحلواني اختلف المتأخرون في الجهم فقال الفقيه ابو بكر البلخي وابو جعفر
الهندواني لا عاقلة لهم لعدم حفظهم نسبهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير
عرفا بخلاف القياس في حق العرب وهم لم يضيعوا نسبهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم الجهم وقال بعضهم
لهم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصقارين وبرد ودروب الخشائين
وكلا ياذبحاري فاذا قتل واحد خطأ وجبت الدية قاهل محلة القاتل ودرست عاقلة وكذا ذلك طلبة العلم
وقد اختلفوا في الحلواني وكثير من المشايخ وكان الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول ابو جعفر لان العبرة للتناصر
واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصرة لا يلزم العقل عن غيرهم هندية مختصرا عن الحانية
(تبيه) الذي يشر القتل شبه العمد في معنى الخطأ لان الالة ليست موضوعة للقتل ذكره الاتفاقى (قوله خرج
ما اقلب ما لا يصلح) ما واقعته على القتل (قوله والفرق بين العطفية) ذكر الكرماني ان العطاء يشمل ما فرض
لاسان في بيت المال كل سنة للحاجة وبمثل الرزق وهو ما فرض له بقدر حاجته وبمثل الكفاية وهو ما فرض
كل شهر او يوم بما يكفيه انتهى وفي الاختصار فان اجتمع العطفية والرزق اخذ من العطفية انتهى (قوله من وقت
انقضاء) فتكون العطايا السنين مستقلة فلو اجتمعت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد انقضاء
لا يؤخذ منها ولو قتل عشرة رجلا واحد على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا للجزء بالكل
نسى (قوله اوافل) بان خرج عطايا ثلاث سنين مستقلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل دية زيلعي وفي المجتبى
ولا تؤخذ من ثلاثة اوراق اذ خرجت في ثلاثة اشهر في سنة لان الرزق لما كان مقدرا بقدر الكفاية يتصرف
المرزوق باخذ ولا كذلك العطفية انتهى (قوله حصول المقصود) وهو التحقيق (قوله فعاقلته قبيلته) تقدم
موصحا ما يدل على الترتيب والقبيلة العشرية وهي عصبة النسبية والقبيلة بنوالب واحد (تبيه) اذا كان
الواجب ثلث الدية او اقل يجب في سنة واحدة واذا كان اكثر من ثلث الدية في تمام الثلثين يجب في سنتين واذا كان
اكثر منه الى تمام الدية يجب في ثلاث سنين زيلعي (قوله على الاصح) وهو نفس محمد ومجاهد رواية القدروري
انه لا يراد على الواحد على اربعة دراهم كل سنة افاده المصنف (قوله ثم السنين الخ) لاجل الحاجة اليه فان المصنف
ذكره بقوله سابقا فان خرجت العطايا الخ (قوله لذلك) الاولى حذف اللام (قوله على ترتيب العصابات) الاخوة
ثم يوزعون ثم الاعام ثم بنوهم واما لا با والبناء فذوقيل يدخلون وقيل لا يدخلون كافي واحد الزوجين لا يكون
عنه الا حروا لا لا يكون عاقلة اذ ان يكون اروج من قبيلة ابي عنتبي هندية وفي المجتبى والحاصل
ان الامتناع بالديوان المهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة والنسب والولاد وقرب السكنى وغيره وبعد
الديوان النصرة بالنسب ثم قال قلت فعلى هذا اذا كان القاتل من العبادين فعاقلته الصيادون واتباعهم دون
عشيرته واهل عشيرته واهل حرفته لشدة تناسرهم فيما بينهم انتهى (قوله والقاتل هندا) وقال الشافعي
رضي الله تعالى عنه لا يجب على القاتل شي (قوله فيشاركهم على الصبح) ويدفع اليه ما من ماله ما وقيل
لا يدخل في العاقلة الا الرجل العاقل لان العقل انما يجب على اهل النصرة والناس لا يتناصرون بالنسب
واصبهان (قوله قبيلة سيده) اي مع سيده من قبله عن البرهان (قوله ويقتل من مولد المولاة مولا) وله
ان يتحول بولائه الى غيره ما لا يقتل عنه فان عقله فلا ولا (قوله لو لم يبق احد احق عقل عنه بيت المال
فليس له ان يوالى احدا بعد ذلك انتهى ولوالجى) (قوله ولا تقتل العاقلة جناية عبد) لانه لا يتناصر به انتهى

خرج من قبل ابيه كذا في المحيط انتهى تصرف قال الولوالجي فان كان القاتل من اهل البادية وجبت الدية
على الاقرب فالاقرب من عشيرته من قوم الاب فان اجحف بهم يضم اليهم اقرب القبائل اليهم من النسيب من
الاخذ والبطون فان ضم ولم ينف الاجحاف بان لم يبق من عشيرته احد هل يعتبر الحال فيه كلام فان لم ينف
قالوا هذا اذا كان القاتل عربيا لان العرب حفظوا نسبهم فامكن ان يحجب العقل على عشيرته وقبيلته فان كان
عجميا ولا ديوان لم يكن له ديوان ولا مصر فيه ديوان ولا عشيرة او كان وقد اجحف بهم اختفوا منهم من قال
يعتبر في ذلك الحال والقري الاقرب فالاقرب وهذا غير مدبيل تكون المسئلة على الروايتين انها تجب في بيت
المال اوق ماله انتهى قال شمس الاعنة الحلواني اختلف المتأخرون في الجهم فقال الفقيه ابو بكر البلخي وابو جعفر
الهندواني لا عاقلة لهم لعدم حفظهم نسبهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير
عرفا بخلاف القياس في حق العرب وهم لم يضيعوا نسبهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم الجهم وقال بعضهم
لهم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصقارين وبرد ودروب الخشائين
وكلا ياذبحاري فاذا قتل واحد خطأ وجبت الدية قاهل محلة القاتل ودرست عاقلة وكذا ذلك طلبة العلم
وقد اختلفوا في الحلواني وكثير من المشايخ وكان الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول ابو جعفر لان العبرة للتناصر
واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصرة لا يلزم العقل عن غيرهم هندية مختصرا عن الحانية
(تبيه) الذي يشر القتل شبه العمد في معنى الخطأ لان الالة ليست موضوعة للقتل ذكره الاتفاقى (قوله خرج
ما اقلب ما لا يصلح) ما واقعته على القتل (قوله والفرق بين العطفية) ذكر الكرماني ان العطاء يشمل ما فرض
لاسان في بيت المال كل سنة للحاجة وبمثل الرزق وهو ما فرض له بقدر حاجته وبمثل الكفاية وهو ما فرض
كل شهر او يوم بما يكفيه انتهى وفي الاختصار فان اجتمع العطفية والرزق اخذ من العطفية انتهى (قوله من وقت
انقضاء) فتكون العطايا السنين مستقلة فلو اجتمعت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد انقضاء
لا يؤخذ منها ولو قتل عشرة رجلا واحد على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا للجزء بالكل
نسى (قوله اوافل) بان خرج عطايا ثلاث سنين مستقلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل دية زيلعي وفي المجتبى
ولا تؤخذ من ثلاثة اوراق اذ خرجت في ثلاثة اشهر في سنة لان الرزق لما كان مقدرا بقدر الكفاية يتصرف
المرزوق باخذ ولا كذلك العطفية انتهى (قوله حصول المقصود) وهو التحقيق (قوله فعاقلته قبيلته) تقدم
موصحا ما يدل على الترتيب والقبيلة العشرية وهي عصبة النسبية والقبيلة بنوالب واحد (تبيه) اذا كان
الواجب ثلث الدية او اقل يجب في سنة واحدة واذا كان اكثر من ثلث الدية في تمام الثلثين يجب في سنتين واذا كان
اكثر منه الى تمام الدية يجب في ثلاث سنين زيلعي (قوله على الاصح) وهو نفس محمد ومجاهد رواية القدروري
انه لا يراد على الواحد على اربعة دراهم كل سنة افاده المصنف (قوله ثم السنين الخ) لاجل الحاجة اليه فان المصنف
ذكره بقوله سابقا فان خرجت العطايا الخ (قوله لذلك) الاولى حذف اللام (قوله على ترتيب العصابات) الاخوة
ثم يوزعون ثم الاعام ثم بنوهم واما لا با والبناء فذوقيل يدخلون وقيل لا يدخلون كافي واحد الزوجين لا يكون
عنه الا حروا لا لا يكون عاقلة اذ ان يكون اروج من قبيلة ابي عنتبي هندية وفي المجتبى والحاصل
ان الامتناع بالديوان المهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة والنسب والولاد وقرب السكنى وغيره وبعد
الديوان النصرة بالنسب ثم قال قلت فعلى هذا اذا كان القاتل من العبادين فعاقلته الصيادون واتباعهم دون
عشيرته واهل عشيرته واهل حرفته لشدة تناسرهم فيما بينهم انتهى (قوله والقاتل هندا) وقال الشافعي
رضي الله تعالى عنه لا يجب على القاتل شي (قوله فيشاركهم على الصبح) ويدفع اليه ما من ماله ما وقيل
لا يدخل في العاقلة الا الرجل العاقل لان العقل انما يجب على اهل النصرة والناس لا يتناصرون بالنسب
واصبهان (قوله قبيلة سيده) اي مع سيده من قبله عن البرهان (قوله ويقتل من مولد المولاة مولا) وله
ان يتحول بولائه الى غيره ما لا يقتل عنه فان عقله فلا ولا (قوله لو لم يبق احد احق عقل عنه بيت المال
فليس له ان يوالى احدا بعد ذلك انتهى ولوالجى) (قوله ولا تقتل العاقلة جناية عبد) لانه لا يتناصر به انتهى

زيلعي وهو من اصناف المصدر الى فاعله واما اذا جنى حر ع - الى نفس عبد فسيأتي (قوله او قتله ابنه عمدا)
بصيغة المصدر الاولى ان يقول كقتله ابنه غيلة لا يشبه كما عبر به بلفظ (قوله ولا ما نزل بصلح واعتراف) لان
الاقرار والصلح لا يبرهان العاقلة تصدق ولا يبرهن عنهم زيلعي وسواء ذكر الصلح عن قول عمدا وخطا كما في المجتبى
عن المحدثين وصورة اعتراف ان يعترف انه قتل خطأ ثم ما نزل بالقرار يجب وجب الامانة بالصلح يجب حالا
الا اذا اشترط التأجيل في الصلح انتهى تبيين (قوله الا ان يصدقوه في اقراره) فيلزمهم باقرارهم لان لهم ولاية
على انفسهم والامتناع كان حقهم وقد زال (قوله ولا عليه) اي ع - الى القاتل لان الدية تصادقهم ما تروى على
العاقلة بالقتل والقتل تصادقهم ما تروى على العاقلة بل على اية ان كان له عطاء كما في الهندية عن الكافي
والعطاء ما يظهر ذكره في اهل الديوان لافي القبائل (قوله في ذلك) اي في دعوى القتل (قوله فالحصم ابوه)
والاولى وابيه ايم الحد ورضي (قوله وهي غير متوجهة على العاقلة) بل على اية ان كان له عطاء كما في الهندية عن الكافي
لا يلزم شي من دعوى (قوله هم يعني ان يجري الخلاف في حقهم) فعاقلته كل من اقر بشي بلزمه اذا نكر
بصيغة المصدر (قوله الله ورفأئذته) وهي روم الدية اي وهذا ياتي ما قدمه الاول من اية لا تخاف على العاقلة
اعدم توجه الحصومة عليهم اي واما اذا قلنا لا يجري الخلاف لان هذا اقرار من غير خصم وهو الناظر فظاهر
(قوله فانه المصنف) اي قول قلت يؤخذ من قواهم الخ (قوله يعني اذ انزل) الاولى ان يقول قديس العبد الخ
(قوله لا تجل اطراف العبد) لانه لا يجرى الخلاف في الاموال انتهى زيلعي (قوله اذ لم يصرروا) افادته ايم
اذ تناصروا بهم يدخلون في الدية (قوله يعني ان تناصروا) اي اذا اذناو القاتل فالواحد اذا لم تكن العداوة فيهم
ظاهرة والا فخير ان لا يعقل به منهم عن بعض وهكذا روي عن ابي يوسف هندية عن الكافي (قوله والا) اي
ان لم يناسروا بل يعني المتقدم (قوله في ماله) اي لافي بيت المال (قوله كالبطخ في المجتبى) حيث قول لان
الوجوب في الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالقضاء فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه كاجرين
مسايين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه فقه في ماله انتهى (قوله عن خوارزم) اي عن الواقع فيها فانه قال
فيه قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية او محلة يتناصرون لان العشائر
فيها ذرية ورجل تناصر منهم قد رقت ويت مال تناصرهم ثم ادعى اهلها كذوبة في الديوان الوفا وثمان
لكن لا يتناصرون به فقه في ماله انتهى (قوله قال) اي صاحب المجتبى (قوله فقد وقع في كثر من
المواضع) هو من حلة ما في المجتبى (قوله انها) اي الدية بتتمامها ولم يكتموا اختيارايت على ما اذا مات الجاني
وليس له تركه اولا تركه هل يقط الباقى او تؤخذ من التركة حالا (قوله فلو ذميا) اي ولا عاقلة له فانها في ماله
اجبا ما وقع الخلاف في المسلم على ما عرف (قوله لا يعقل بيت المال) بل يكون في ماله ذكر في كتاب الولاء من
الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث يعرفه سواء كان مستحقا للميراث بان كان حراما لم يولد لم يكن مستحقا
بان كان كافرا او عبدا فقال لوان حريسا مستحقا انتهى عيدا مسلمانى دار الاسلام واعتقه ثم عاد المستامن الى دار
الحرب ثم اسروا وخرج الى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لان معتقه رقيق في الحال ولو جنى هذا
المعتق فعقل جنايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان له وارثا معلوما وهو المعتق وان كان المعتق
لا يتحقق ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح ذكر الجواب على التخصيص في كتاب الولاء وما ذكر في الجامع والزيادات
محول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بان كان لقيطا او ما يشبه اللقيط انتهى ثوب البصائر (قوله
والسراجين) قول في تقاسموا سرجهما شددت عليها السرج والسراج متحد وحرفته السراجة انتهى
قال السراجون هم السراجية بلغة مصر (قوله قلته) اي اذا كانوا يتناصرون فيما بينهم (قوله وبه افنى
الحلواني) وافنى غيره بالاول وقد سبق (قوله وغناه فيه) حيث قول وان كان له تناسرون من اهل الديوان
والعشيرة والحلة والسوق فالعاقلة اهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل الحلة وبه قول الشافعي انتهى (قوله والبطخ
ان التناصر فيهم بالحرف) قلت المدار على التناصر كاذكروه فني وجد بطلاقة فهم عاقلة والا فلا
(قوله الى آخره) من عبارة تميز البصائر (قوله لكن حرشفتنا الخ) وهو ما ذكر الزاهدى عن عرف خوارزم
(قوله اوبت المال) وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ورواية وجوبه في ماله شاذة كما تقدم والله تعالى اعلم
واستغفر الله العظيم

وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا
(ولا ما لم يصلح او اعترف) ولا مادون نصف
عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقتل
العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترا
ولا مادون ارض الموضحة بل الجاني (الا ان
يصدقوه في اقراره او تقوم حجة) وانما قلت
البينة هنا مع الاقرار مع ان الالة تسير معه
لانها ثابت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه
وهو الوجوب على العاقلة (ولم تصدق) قال
وابا المقتول على ان قاتلى بادر كذا في
بالدية على عاقلة بالينة وكذا في العاقلة
فلا تثنى عليها) اي على العاقلة لان تصادقهما
ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان
تصادقهما حجة في حقهما زيلعي واعلم ان
الحصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه
ولم كان حيا فالحصم ابوه خاتمة قلت يؤخذ
من قوله الحصم هو الجاني لا العاقلة جوار
حادثة الفتوى وهي ان مدينا فاعلى عين حية
قانت فارادوا لها تخاف الله اذ على نفي فعل
الصبي والجواب انه لا يخاف لان ذلك فرع صحة
الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي
مسانى وهو ان العاقلة لو اقر وباعل الجاني دل
يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم
بالدية ام لا فان قلت نعم ينبغي ان يجري الخلاف
في حقهم فائدة قاله المصنف جذا
فيحرم (وان جنى حر ع - نفس عبد خطأ فبى
على عاقلة) يعني اذا قتله لان العاقلة لا تقتل
اطراف العبد وقال الشافعي لا تقتل النفس
ايضا (ولا يدخل صبي وامرأة ويجنون
في العاقلة اذا لم يناصروا) يعني لو القاتل
غيرهم ولا يدخلون على الصحيح كما
(ولا يعقل من ماله بغيره) لعدم
التناصر (واكتفى بغيره) لان الكفر كراهة واحدة
وان اختلفت ملهم لان الكفر كراهة واحدة
يعنى ان تناصروا والا فنى ماله في ثلاث سنين
كالمسلم كما يسطر في المجتبى (واذا لم يكن للقاتل
عاقلة) كقيد وحري الم لم يبق له في بيت المال
في ظاهر الرواية وعليه الفتوى دور ورازية
وجعل الزيلعي رواية وجوبه في ماله

وحيث قد نهى الى اى وامر الهية لمقرب ينبغي بهارواه وقيل يحجر في هذه الحالة لان الوصية صدقة او مبررة
 وتركت له في الكل خيرة ولا الاستغناء بان يرث كل واحد اربعة آلاف درهم على ما روى عنه ابو ريث
 كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن النفس في قهستاني عن الظهيرية والماراذ بالهبة للمقرب ترك المال له
 كما فيه وما بعده (قوله لانه) اى ترك الوصية (قوله وصدقة) اى على القريب اى والوصية تصدق على الاجنبي
 وان كان عليه اخلاء والسلام افضل الصدقة على ذى الرحم السكينة انتهى اى الذى يصير عداوته تحت كسبه
 وهى الحاصرة (قوله لتقدم على العبد) اى على حق الشرع وان كان واجبا لان حق الشرع من اخلاء وغيره ما
 يقطع بالموت على ما عرفت في موضعه فتكون الوصية كالتركة افاذه المصنف (قوله كتمان) يعنى اذا وصى
 المستأمن بكل ماله سمحت الوصية وان كان له ورثة يدار الحرب ابو السعود (قوله لعدم المزاحم) قال فى الدرر
 لان المانع من النجعة تعلق حق الوارث فاذا انتهى نصم (قوله وتكون وصية بالعق الخ) قال فى الهندية
 عن البدائع لو وصى لعبد بنات ماله جازت وصية وعق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم او دنانير
 ينظر ان ثلثي العبد فان كانت قيمة ثلثيه مثل ما وجب في سائر امواله صار قصاصا وان كان في المال زيادة يدفع
 اليه الزيادة فان كان في ثلثي العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضي
 لا اختلاف الجنس وعليه ان يسبى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر امواله وللورثة ان يبيعوا الثلث من
 سائر امواله حتى فصل اليم السعاية وهذا قول الامام وشي الله تعالى عنه وامامه مدبرا فصار كله مدبرا
 فذمات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة
 ان يدفعوا اليه وان كانت قيمته اكثر فعليه ان يسبى في افضل انتهى (قوله مرسله) اى مطلقة عن قيد التعيين
 وقيد بها لانها المتروك حديثا اما اذا كانتا معيتين فهما في حكم الوصية بالعق فليتا مل (قوله وصحت لمكاتب
 نفسه) اى اذا لم يجهز نفسه ولو بعد موت السيد اما اذا عجز نفسه فهل يكون في حكم الوصية للمملوك ضرورة قتلا
 قوله او لم يدره اولاد له) لان نفاذها بعد موت السيد وهو احرام حينئذ (قوله للمكاتب وارثه) لانها كانت
 وارثه حكمي لانه مملوك (قوله وصحت لتصل) لان الوصية اختلاف من وجه لانه يجعل خليفة في بعض ماله
 والجنين يصلح خليفة في الارث فكذا في الوصية اذ هي اختصة غير ان تاردا بالرد لما فيها من معنى التملك ولا يقال
 الوصية شرطها القبول والجنين ليس من اهله فكيف تصح لانه لا يقول الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليتهم
 بالهبة بشرط القبول اذا لم يكن وانهم بالارث فقد اذله كس عملا بالشبهة (قوله ربه) انما حدث به لانه
 يحجر فيه الارث فيجوز فيه الوصية ايضا لانها اختصة انتهى زيلعي (قوله لوزوج الحمل حيا) لان الوطى
 اذا كان حلا لا وزوج متمكن من الوطى فانما يحال العلوق الى اقرب الاوقات فلا يثبت بوجود الحمل يوم
 موت الموصى الا اذا اتى به لاقل من ستة اشهر (قوله ولو ميتا الخ) قال فى حاشية الشنبل عن المحيط فان كان
 زوج ميتا فشرط ان ياتى به لاقل من سنتين وهو حيا وان اتى به ميتا لا يثبت الوصية لانه اذا اتى به حيا وقل
 من سنتين ثبت وجوده وقت الوصية حكم لاثبات النكاح من الزوج لان النسب انما يثبت باعتبار العلوق قبل
 الموت لا باعتبار العلوق الحادث بعد الموت فلما حكمنا بشيوع النسب من الزوج فقد حكمنا بوجوده يوم موت
 الموصى لان الموصى مات بعد الزوج انتهى ومثل الموت الطلاق السابق (قوله فلا قل من سنتين) اى من وقت
 الموت راجعا الى ذلك اكثر من ستة اشهر من وقت الوصية قوله ولا فرق بين الادبى وغيره اى بين كون
 الحمل الموصى له اوبه من بنى آدم او من غيرهم وحينئذ كان الاولى للمصنف ان يقول لاقل من مدة يشتمل
 لاقل في جميع الحيوان (قوله ليثقي عليه) ظاهره انه قيد فلوطاق لتصح ويحجر (قوله ومدة الحمل) اى اقل
 مدة في الشبع وهو سبع سنين (قوله وعليه المنع) انما بذلك اعتماد (قوله فى انها الخ) وذكر
 ان فيه ابو النيث في نكحت الوصايا بالامام الاحمدي في شرح الطحاوى شرحا لابي عن قاضى زاده (قوله
 ان كان له) لاشتراط وجوده وقتها ولا يثبت بوجوده وقتها الا اذا وضعه لاقل من ستة اشهر من وقتها (قوله
 ان كان به) لاشتراط موت الموصى به ولا يثبت بكونه في تلك الا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت
 الموت (قوله لعدم قبضه) قال المحوى في الشرح لنقد القول والله بعض الشرطين فيها ولا يتصور ان منه
 (قوله عنه الموصى له) بان لم يوصى وجب له يستحق هذه العين التي العمل فصالح الوارث من هذه الدعوى

[illegible]

بما اوصى به له (قوله لانه لا ولاية لادب على الجنين) اذ اوصى من وجه نفع للام من وجه كذا انما
فعلنا بما في حق الوصية اعتبارا صلا في حق الولاية اعتبر بها (قوله ذات به علم) هو المصنف في المنع (قوله
ليس لاوصى) يؤخذ من كلامهم ان الاب لا يلى عليه ايضا انتهى منع واستدل عليه بعبارة الولي الى
ذكرها المؤلف (قوله بل قالوا الخ) اضراب اتقالي ولا حاجة لان عدم ولايته على غيره معلوم بدهاء (قوله
الاحكام) الاستئناس قطع معي لكن اذ اخل لا يتناول اسم الامة لفظا وانما يتحقق بالاطلاق بها فاذا افرد الام
بالوصية صح افراده منع (قوله ان كل ما صح افراده بالعقد) اي والجل يجوز افراده بالوصية فكذا يصح استئناسه
بذسبق في النسخ انه لا يصح استئناسه لانه لا يصح افراده بالعقد وذكر الزبني هذه المسئلة هناك وعلاها
بان الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيه فكذا الوصية ولوقيل ان العقد ذكره مرفا بل وذكره في قوله
منه فالمراد منهما عقد واحد ولا شك ان الحمل يصح ايراد الوصية عليه فيصح استئناسه منها في صورة المصنف
فتدبر (قوله ومن المسلم للذي) انما اورده هذه المسئلة لان في ما فزع اشكال وهو ان الوصية اخت الميراث والميراث
لا يثبت مع اختلاف الدين فقتضاء ان تكون الوصية كذلك وحاصل الجواب ان الوصية تشبه الميراث من حيث
الثبوت بعد الموت ولا تشبه من انه يثبت جبرا فلا يكون النص الوارد فيه واراد فيها وايضا فان الارث طرقة
طريق الولاية والوصية تعليل مبتدأ اوله اذ يراد الموصى له بالعب ولا يصير مفرورا فيما اشتراه الموصى بخلاف
الوارث وانما جازت من المسلم للذي لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم
ان تبرؤهم اي عن برهم وتقسطوا اليهم اي تعطوهم قسطا من اموالكم برائهم واتوا معلوم بالاقتطاع وهو العدل
وكذا الوصية الذي للكاكرا جائزة لانهم بعقد الذمة ساروا المسلمين في المعاملات فلما جاز التبرع من الجنين حال
الحياة فكذا بعد الموت منع تصرف (قوله لا حرب في داره) ولو اجاز الوارث لاية انما ينهاكم الله الخ والارث الحربي
في دار الحرب بمنزلة الميت في داره والوصية للميت باطلة وقد نص محمد في الاصل صريحا انها لا تجوز الوصية له
وتقله صاحب المحيط وذكر بعضهم ان في السير الكبير ما يدل على الجواز قال جوي زاده بل المذ كوفي ان الوصية
للحربي باطلة وصورته لاوصى به لم لحربي والحربي في داره لا يجوز الخ وافاد ان البعض فهم الجواز من عبارة
ذكرها السرخسي في شرح السير الكبير وهي لا بأس ان يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان او بعدا حاربا كان
او ذميا واحتدل عليه باحاديث منها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار الى مكة حين فخطوا
وامر بدفع ذلك الى ابي سفيان بن حرب وصفوا ان ابي سفيان لم يقرأها على قريش مكة فقبل ذلك ابو سفيان
وصفوا ان قال به ناخذ ولا نصله الرحم بخودة عند كل عاقل وفي كل دين والا هدا الى الفير من مكارم الاخلاق
قال صلى الله عليه وسلم بعثت لاقم مكارم الاخلاق فعرنا ان ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين جميعا
انتهى مختصرا وهذا في صلة الرحم لا في الوصية وقروا بيننا ومن اراد مزيدا على ذلك فعليه بحاشية
الشرع لا في (قوله كما افاده الملايخا) لاحاجة اليه مع تصريح القوم به وفي الهامية الحربي المستأمن اذ لاوصى
للمسلم والذي يصح في الجملة غير انه كان دخل معه وارثه في دار الاسلام فافصى باصككم من الثالث وقف
ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث اذ لا تصح من جميع المال كما في المسلم والذي وكذلك
اذا كان له وارث غير انه في دار الحرب انتهى (قوله وفاته مباشرة) اقول صلى الله عليه وسلم لاوصية للقاتل
ولانه قصد الاستيغال بقوله محظور فعوقب بالغرماء عن تصوده وهو الوصية كالميراث سواء اودى له قبل
ثم قتله او اودى له بعد الجرح لا طلاق الحديث انتهى منع (قوله لا نسب) كوضع الحجر في غير ملكه (قوله كما مر)
من انه ليس يقبل حقيقة فلا تناوله النص (قوله بالايجازة ورثته) وقال ابو يوسف وزفر لا يجوز للقاتل
ولو اجازها الورثة والخلاف في غير قتله عمد ابعدها ما فيه فهي ملقاة اتفاقا شرعية لا في (قوله واجازة المريض
ككاتبه اوصية) فان كان مريضاً وهو بالغ ان برئ من ذلك المرض صححت ايجازته وان مات منه فلو كان
الموصى له وارثه لا يجوز ايجازته الا ان يبيحه ورثة المريض بعد موته وان كان اجنبيا يجوز ايجازته ويعتبر ذلك
من الثلث افاده المصنف (قوله ولو اجاز البعض الخ) فيه اجمال فيانه كما في السلي عن الغاية انه اذا اجاز بعض
الورثة ولم يجز البعض ففي حق الذي اجاز كان كلهم اجازوا وفي حق الذي لم يجز كان كلهم لم يجزوا فاذا مات
الرجل ورثه اثنين واوصى لرجل بنصف ماله فان اجازت الورثة فلل مال بينهما اربع للموصى له ربعان وهو النصف

لا تلهي ولا ولاية للاب علي الخليل ولولا الجنة قلت
وبه علم جواب حادثة القموي وهي انه ليس
لأوصي ولو شخرا ان تصرف مما وقف للصالح بل
قالوا الخليل لابي ولا يولي عليه (وهي بالاسنة
الاحياء) لما قرر ان كل ما سعى افراذه بالعقد
صحت استناده منه وما الا فلا (ومن المسلم للشي
صحة استناده منه وما الا فلا) فبذلك داره لان
وباربعين كذا في كتابه الملائكة قالت وبه
المستأنس كذا في كتابه الملائكة قالت وبه
صرح الهداي وازيحي وغيرهما وصحة
متنافي وصا الذي ولا وارثه وفانله ما ينزه
لاتدنيا كالمس (الابا جزة ورثته) أقوله عليه
الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يحيزها
الورثة بمعنى عند وجود وارث آخر كما يفيد
آخر الحديث وسحقه (وهم كبار) عتلاء فلم يميز
اجزة صغير ويحيزون واجزة المرض كاتجاه
وصية ولو اجاز البعض ورد البعض جاز
علي الميزية لدر حصته (او يكون التنازل صديا
او يحوزها)

وهو اجنبى عنه وذو كذا الصدور الشهيد وغيره (قوله ان اسم او اعني بعد ذلك) اى الاقرار والهمة والرصة
 قبل موت الموصى قهستانى مزيدا (قوله لىام البتة) قال فى الدرر اما الهمة والرصة فلما امر ان المعبر فيهما حال
 الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن يجب الارث وهو البتة فانم وقت الاقرار فيهم تمة
 الايثار فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا انتهى (قوله وهمة مقعد) هو الاماير عن المنى لداة فى رجليه انتهى
 دور (قوله وعلوج) الفلج دأه مرسل على نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية انتهى دور (قوله
 واشل) هو الذى فى يده ابرة ماش وحركة انتهى دور (قوله به لىال) قال انه هستانى اى الذى اصابه السل
 بالكسر وهو قرحة فى الرئة يلزمها حوى دقية انتهى (قوله ان طالت مدته سنة) قال فى الدرر يعنى ان هذه
 امراض مزمنة فن عرض له واحد منها وتصرف فى شئ من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشتملة على الفصول
 الاربعة كان المرض مرض الموت فيه تبرع فانه من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذ لم
 فى الفصول التى كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرضى
 حتى لا يستغل بالتداوى انتهى ولم يعتبر فى كلامه خوف الموت وقدا اعتبره البرازى فقد نقل المصنف عن البرازى
 المريض الذى يكون تصرفه من الثلث من يكون ذا فراش بان لا يطبق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة قاعدا
 ويخاف عليه الموت ولو طال المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالفالج او صامر من اوباس الشق
 لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فانه فى حال التغير يكون من الثلث انتهى والظاهر
 ان قوله كالفالج الخ تصوير للمرض اذا طال ولم يخف منه الموت واپس قوله ولم يخف منه الموت تقييدا
 بل يسا الحال ذلك المرض عند طوله ثم رأيت الجوى فى شرحه قال ان تناول ذلك فلم يخف منه الموت هذه
 الجملة اى الاخيرة وقعت موضحة للجملة الشرطية ونقله عن المفتاح (قوله والاطل الخ) نص عبارة القهستانى
 والا لا يمكن واحد منهما بان يطل موته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد يوما فبقيا انتهى وهذا هو
 التغير الذى قاله فى البرازى وهو يفيد ما قيد آخر (قوله والفتار الخ) ذكر المصنف فى شرحه اقوالا اخرى من غير
 تصحيح (قوله قدم الفرض) فان ثبت بالدليل انطوى قدم على الواجب وفى القهستانى قيد بالفرض حتى العبد
 ثم حتى الله تعالى ثم الواجب ثم انقل كاردى عنهم انتهى (قوله وان تداوت قوة) بان يكون الكل فرائض حتى الله
 تعالى او حتى العبد او واجبات او فاضل قهستانى (قوله اذا ضاق الشا عتما) اى ولم تجز الورثة الجميع او اجازت
 البعض وقاد الجوى انه يقدم الحج على الزكاة وفى رواية بالعكس وهما على الكفارات اذ فيها من الوعيد ما ليس
 قيا (قوله يبدأ بكفارة قتل) لانها اقوى واكثر تفايضا للشرط الاسلام فى العتق عنها (قوله ثم عين ثم طهار) لان
 كفارة العين يجب بعت حرمة اسم الله تعالى وكفارة الظهار بايجاب جرمة على نفسه (قوله ثم افطار) فان الظهار
 ثبت بكفارة بالكتاب وكفارة الافطار بخبر الواحد (قوله ثم انذر) لانه بايجاب العبد (قوله ثم افطرة) لوجوبها
 اجماعا بخلاف الاضحية وفى شرح الجوى قال الاتقافى فيه نظر لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم
 انقرا نض به ضم على بعض وكذا الواجبات وكذا التطوع بل يبدأ بما بدأ به كنعس عليه الكرخى والمغنى فى تقديم
 الزكاة والحج على الكفارات ما ذكر من الوعيد ومثل ذلك لا يوجد فى شئ من الكفارات اقول كما ذكر عن الكرخى
 التسوية ذكر عن الطحاوى التفضيل وما يوجد من المزية فى بعض الكفارات يصلح مقاما لها على ما لا يستعمل على
 ثلثة المزية انتهى (قوله قدم العشر على الحراج) لعله لاشتماله على حتى الله تعالى والعباد بخلاف الاخير فانه
 قاصر على الثانى (قوله مذهب الى حنيفة ان مع النفل افضل من الصدقة) وكان اولها يقول بعكس هذا حتى
 شاهد مشقة الحج فقال بما ذكر اى فيقدم على الصدقة فى الوصية ويقال ما قاله الاتقافى وما قاله الجوى قدبر
 (قوله اى حجة الاسلام) بكسر الحاء المرة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس النفع حوى عن المفتاح
 عن الصحاح (قوله اجم عنه) واك الخ اى الواث والوصى قهستانى لان الواجب عليه ان يجمع من بلده فيجب
 عليه الاجماع كما وجب وانما شرط ان يكون راكبا لانه لا يلزمه ان يجمع ماشيا فوجب عليه الاجماع على الوجه
 الذى لزمه حوى وانظر ما لى الوصى صم قل فاج عنه ماشيا (قوله نهستانى من التهمة) عبارة فيه ايماء الى
 انه ان دفع المال الى عبد يجمع باذن مولاه فقد صم الا انه لا يستحب الخلل فيه والى انه ان كان فى المال المدفوع
 وقا بار كوب فشى وانقضى التهمة فهو مخالف ضامن للتهمة لانه يحصل ثوابها والى انه لا راجع من القرى

ان اسم او اعني بعد ذلك اى الاقرار والهمة والرصة قبل موت الموصى قهستانى مزيدا (قوله لىام البتة) قال فى الدرر اما الهمة والرصة فلما امر ان المعبر فيهما حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن يجب الارث وهو البتة فانم وقت الاقرار فيهم تمة الايثار فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا انتهى (قوله وهمة مقعد) هو الاماير عن المنى لداة فى رجليه انتهى دور (قوله وعلوج) الفلج دأه مرسل على نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية انتهى دور (قوله واشل) هو الذى فى يده ابرة ماش وحركة انتهى دور (قوله به لىال) قال انه هستانى اى الذى اصابه السل بالكسر وهو قرحة فى الرئة يلزمها حوى دقية انتهى (قوله ان طالت مدته سنة) قال فى الدرر يعنى ان هذه امراض مزمنة فن عرض له واحد منها وتصرف فى شئ من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشتملة على الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت فيه تبرع فانه من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذ لم فى الفصول التى كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرضى حتى لا يستغل بالتداوى انتهى ولم يعتبر فى كلامه خوف الموت وقدا اعتبره البرازى فقد نقل المصنف عن البرازى المريض الذى يكون تصرفه من الثلث من يكون ذا فراش بان لا يطبق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة قاعدا ويخاف عليه الموت ولو طال المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالفالج او صامر من اوباس الشق لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فانه فى حال التغير يكون من الثلث انتهى والظاهر ان قوله كالفالج الخ تصوير للمرض اذا طال ولم يخف منه الموت واپس قوله ولم يخف منه الموت تقييدا بل يسا الحال ذلك المرض عند طوله ثم رأيت الجوى فى شرحه قال ان تناول ذلك فلم يخف منه الموت هذه الجملة اى الاخيرة وقعت موضحة للجملة الشرطية ونقله عن المفتاح (قوله والاطل الخ) نص عبارة القهستانى والا لا يمكن واحد منهما بان يطل موته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد يوما فبقيا انتهى وهذا هو التغير الذى قاله فى البرازى وهو يفيد ما قيد آخر (قوله والفتار الخ) ذكر المصنف فى شرحه اقوالا اخرى من غير تصحيح (قوله قدم الفرض) فان ثبت بالدليل انطوى قدم على الواجب وفى القهستانى قيد بالفرض حتى العبد ثم حتى الله تعالى ثم الواجب ثم انقل كاردى عنهم انتهى (قوله وان تداوت قوة) بان يكون الكل فرائض حتى الله تعالى او حتى العبد او واجبات او فاضل قهستانى (قوله اذا ضاق الشا عتما) اى ولم تجز الورثة الجميع او اجازت البعض وقاد الجوى انه يقدم الحج على الزكاة وفى رواية بالعكس وهما على الكفارات اذ فيها من الوعيد ما ليس قيا (قوله يبدأ بكفارة قتل) لانها اقوى واكثر تفايضا للشرط الاسلام فى العتق عنها (قوله ثم عين ثم طهار) لان كفارة العين يجب بعت حرمة اسم الله تعالى وكفارة الظهار بايجاب جرمة على نفسه (قوله ثم افطار) فان الظهار ثبت بكفارة بالكتاب وكفارة الافطار بخبر الواحد (قوله ثم انذر) لانه بايجاب العبد (قوله ثم افطرة) لوجوبها اجماعا بخلاف الاضحية وفى شرح الجوى قال الاتقافى فيه نظر لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم انقرا نض به ضم على بعض وكذا الواجبات وكذا التطوع بل يبدأ بما بدأ به كنعس عليه الكرخى والمغنى فى تقديم الزكاة والحج على الكفارات ما ذكر من الوعيد ومثل ذلك لا يوجد فى شئ من الكفارات اقول كما ذكر عن الكرخى التسوية ذكر عن الطحاوى التفضيل وما يوجد من المزية فى بعض الكفارات يصلح مقاما لها على ما لا يستعمل على ثلثة المزية انتهى (قوله قدم العشر على الحراج) لعله لاشتماله على حتى الله تعالى والعباد بخلاف الاخير فانه قاصر على الثانى (قوله مذهب الى حنيفة ان مع النفل افضل من الصدقة) وكان اولها يقول بعكس هذا حتى شاهد مشقة الحج فقال بما ذكر اى فيقدم على الصدقة فى الوصية ويقال ما قاله الاتقافى وما قاله الجوى قدبر (قوله اى حجة الاسلام) بكسر الحاء المرة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس النفع حوى عن المفتاح عن الصحاح (قوله اجم عنه) واك الخ اى الواث والوصى قهستانى لان الواجب عليه ان يجمع من بلده فيجب عليه الاجماع كما وجب وانما شرط ان يكون راكبا لانه لا يلزمه ان يجمع ماشيا فوجب عليه الاجماع على الوجه الذى لزمه حوى وانظر ما لى الوصى صم قل فاج عنه ماشيا (قوله نهستانى من التهمة) عبارة فيه ايماء الى انه ان دفع المال الى عبد يجمع باذن مولاه فقد صم الا انه لا يستحب الخلل فيه والى انه ان كان فى المال المدفوع وقا بار كوب فشى وانقضى التهمة فهو مخالف ضامن للتهمة لانه يحصل ثوابها والى انه لا راجع من القرى

التي هى قرية من بلده صح لانما فى حكمه والى انه ان لم تباع النفقة الى آخر ما ذكره هنا ثم نقل عن المنية انه ان
 اوصى بمال يجمع عنه فان حسن الطريق والا صرف الى ما يراه الفقهاء من وجوه البر انتهى (قوله وقال من
 حيث مات) وروى ابو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما فى حى المصنف (قوله من حيث يجمع) اى بلا خلاف
 قهستانى (قوله ومن لا وطن له الخ) ولو كان له اوطان حج عنه من اقر بها حوى (قوله بطلت) الوصية لان العبد
 لمشتري بالكل مغاير لما اشتري بالثلث انتهى دور ونظيره لى فيما بعد (قوله ان لم يفل ان مات من مرضى هذا)
 فانه والمسئلة بجالها بطل وصاياه لعدم وجود الشرط (قوله بطلت) سواء مات فى جنونه بعد تحقق الاطباق
 اوفى حال الا فاقر (قوله فى قول ابى حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتماده (قوله كما لو اوصى بهذا الثبر لدواب
 فلان) وجه عدم الصحة والله تعالى اعلم ان اللام للملك والدواب لا تملك فهي وصية بحال وناهاه اعتبار اللفظ
 من غير نظر لقصد الموصى انه للعلف (قوله جاز) اى الى الثلث وانظر هل تبطل الوصية بموت مالكها والظاهر ثم
 لعدم الاتساق اليه والظاهر ان المراد الدواب الموجودون فى ملكه بعد موت الموصى لما ان اقليل بعده
 لا الموجودون حال الوصية (قوله وله سكاها) اى سكنى ثلثها ولو اقسما الدارها اياها من حيث الزمان يجوز ايضا
 لان الحق لهم الا ان الثانى وهو ما ذكره بقوله انه ان يقاسم الورثة اولى لانه اعدل هندية عن الكافى وهو الاقدام
 بالسكنى (قوله بقر الثلث للوصية) اى فيسكنه وليس له ان يؤجره كفى الهندية (قوله وعلى الموصى لهما)
 اى معا لا على احدهما وعن القبية اى جعفر فى مسألة الشاة والغنم ان السخ والحلج يكون على صاحب اللحم
 والغنم (قوله ان يدرس الخ) الاولى زيادة ويحجج والاثان بضمير الاثنين (قوله ونحوه) كمصر وحبال القناديل
 وقتائلها وفى البرازى الوصية للمسجد لا تجوز عند الثانى خلافا لمحمد ولو قال ينفع عليه جازا جاعا اوصى بثلث
 ماله للكهبة جازا سكنى مكة قال محمد اوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف الى سراجيه
 ونحو ذلك (قوله وهذا بقيد) اى من حيث ان ما جعل للمسجد يجوز صرفه الى ما ذكره ومحل فيما اذا لم يبين الواثق
 مصرقا والاثنتين (قوله على قناده) اى شرائهم وليس المراد زيت القناديل فانه ذكره بعد (قوله فى رمضان)
 لعله انما خصه بزيادة ذلك فيه والا فغيره ضمان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت فى البرازى لو قال
 ثلث مالى فى حبل الله فهو للفرز فان اعطوا حاجته قطعها فهو جاز فى النوازل لو صرف الى سراج المسجد
 يجوز لكن الى سراج واحد فى رمضان وغيره انتهى وهذا يستأنس به الى تعيين قدر الحاجة (قوله وفى الجنبى) هذا
 غير ما فى المصنف فهو قول آخر (قوله لتقرأ الكوفة) ومثله تقرأ الحاج وقرا مكة هندية قال ونحوه مرمى
 عن ابى يوسف (قوله ويكون كسبه) اى بعد اخراج نفقته منه الا ان تكون نفقته اوقف عليها شيئا ولو هدم المسجد
 او غرق فالتباعد من جعل كسبه للورثة انه يكون لهم (قوله لان اصلاحه على السلطان) مقتضاه ان لا تعمر به
 المساجد لان عمارتهم ان لم يكن لهم وقف فى بيت المال كالقناطر ولو قال لان الوصية تصرف الى المتعارف
 ومثله لا يعمر اعرافا لكان اولى والله تعالى اعلم (قوله ويجل لمن طال مقامه) ويستوى فيه الغنى والفقير منغ
 (قوله وحل المصنف الاول) وهو القول بالبطان (قوله بقية ثلاثة ايام) الظاهر ان بطان الوصية لمن لا يتقيد
 بالثلاثة لانها معصية (قوله والثانى) وهو ما عن ابى جعفر (قوله اوصى بان يصلى عليه فلان) وجه البطان انها
 وصية فيما لا يملك وفلان يفعل بغيره فان فعل والا فلا مطالبة عليه (قوله او يكفن فى ثوب كذا) اى فوعا ولو نا
 لكرامة النقل وفى البرازى لو حمل الوصى بلاذن الورثة بضم ما نفق (قوله او يكفن فى ثوب كذا) اى فوعا ولو نا
 لا عدد فان الظاهر انها تصح ان لم يخرج الى حد الامراف او التقييد وقد تقدم ما يفيد فراجعه قال فى البرازى
 لو قال فى كنان مولى المسلمين جاز اوصى بان يكفن بالف دينار يكفن بكفن وسط اوصى بان يكفن فى ثوبين
 لا يراعى شرائط الوصية اوصى بان يكفن فى خمسة اوسنة يراعى شرائطه لا تصح بدفن فى بيته ولا بدفن كتب
 معه الا ان يكون فيها شئ لا يفهمه احدا فساد فيبقى ان تدفن انتهى (قوله او يغرب على قبره) اى لا تصح
 لا كراهة (قوله وسحقته) اى قبيل الوصية بالخدمة حيث افادانه لا يكره تعيين القبور وفى الفتاوى والقول بطلان
 الوصية به مبنى على القول بكرامته وكذا القول بطلان الوصية بالقرأة مبنى على الكراهة وعلى القول بعدم
 جواز الاجارة على الطاعات والمغنى به جوازها فثبت جوازها وتعين المكان الذى عنه للقرأة (قوله فهو
 باطل) لان الاشياء كلها مملوكة تعالى فلا وجه لادام الا على تقدير العبارة للظاهر (قوله لم يكن له الا لالف) زاد

وقال من حيث مات استعسا بالهداية ويحتجى
 وملتقى قلت ومفاده ان قوله قياس وعليه القول
 فكان القياس هنا هو المقتضى فافهم (ان اجم
 نفقته ذلك والا فن حيث يجمع) ومن لا وطن له
 فن حيث مات اجزاء (اوصى بان يشترى له عبد بثلث
 ماله عبد يجمع عنه) عن الموصى (ولم تجز الورثة
 بطلت كذا اوصى بان يشترى له عبد بثلث
 درهم وزاد الف على الثلث) وقال اوصى
 بكل الثلث فى المسنتين يجمع (مريض اوصى
 بوصايا ثم يرى من مرضه ذلك وعاش سني
 ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يفل ان مات من
 مرضى هذا بقيد اوصى بكذا) كذا فى الحاشية
 (اوصى بوصية ثم جن ان الحبل الجنون) حتى
 باغ سته اشهر (بطلت وادلا) وكذا الوصى
 ثم اخذ بالوصى فصار معذوبا حتى مات
 بطلت خاتبة (اوصى بان يعار يته من فلان
 او بان يبنى عنه الماشى فى الموضع اوفى سبيل
 الله فهو باطل) فى قول ابى حنيفة رحمه الله
 خاتبة (كما لو اوصى بهذا الثبر لدواب
 فان الوصية باطله ولو قول بعاف بها دواب
 فلان جاز ولو اوصى بان ينفع على فوس فلان
 كل شهر كذا جاز وبطل به او لو اوصى بسكنى
 داره لرجل ولا ماله - وما جاز وله سكاها
 مادام حيا واپس لوارث يجمع ثلثها وقال
 ابو يوسف ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا
 وبقر الثلث للوصية خاتبة (ولو اوصى بقصبة
 لرجل ويحبه لآخر اوصى بالمعصية فى سبيلها
 لرجل ويجلدها لآخر اوصى بمعصية فى سبيلها
 لرجل وبالثب لآخر جازت الوصية لهما) وعلى
 الموصى لهما ان يدرس ويصلح الشاة (اوصى
 بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك ويهق
 فى عارة بيت المقدس وفى سراجيه المسجد
 قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من وقف المسجد
 على قناده ومصرجه وان يشترى بذلك الزيت
 والنفق للقناديل فى رمضان خاتبة وفى المحتجى
 اوصى بثلث ماله لكهبة جاز وهو عرف القراء
 الكهبة لا غير وكذا المسجد والمقدس
 وفى الوصية لقراءة الكوفة جاز لعبدهم

(قوله ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه) حيث قال ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان اعطى ثلث المال لانه اوصى بمثل نصيب معدوم فلا بد ان يقدّر نصيب ذلك الابن مما اوصى به بسم من ثلاثة في الحاصل بخلاف الاولى فانه اوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بمثل نصيب كذا في السراج الوهاج انتهى حلي (قوله وله في الصورة الاولى ثلث ان اوصى مع اثنين) والقياس ان يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه اوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف وجه الاول انه قصد ان يجعل له مثل ابنه لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بان يجعل الموصى له كائن مع الابنين (قوله ومثلهم البنات) اي ان اوصى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثلث ومع البنين له الثلث كما في المنع ولو كان مع ثلاث بنات هل الثلث له ايضا باعتبار فرض البنين الثلثان او الربع والظاهر الثاني والامحكن له مثل نصيب بنت انتهى حلي ويؤيده ما ذكره المؤلف عن المجتبى من الاصل (قوله ويجزء اوصم) مثلهما النصيب والثلث والبعث من المال او السعور والحظ والشئ مخ (قوله فالبيان الى الورثة) لانه يجوز له تناول القليل والكثير والوصية لا تمنع بالجهة والورثة قاعون مقام الموصى فكان الهم يباين مخ (قوله واما اصل الرواية فجذله) فروى عن الامام ان السهم عبارة عن السدس وروى عنه ان له اخى السهام ولا يراد على السدس وفي شرح الوقاية السهم السدس في قول ابي حنيفة بناء على عرف بعض الناس وقاله مثل نصيب احد الورثة ولا يراد على الثلث لان تجزء الورثة انتهى (قوله اخذا بالتيقن) هذا الشارة الى جواب آخر فانه الاكل حاصله ان السدس يدخل في الثلث من حيث انه يحتمل انه اراد بالثانية زيادة السدس على الاول حتى يتم له الثلث ويحتمل انه اراد بها ايجاب ثلث على السدس فيجعل السدس داخلا في الثلث لانه متيقن وحلال كلامه على ما يمكنه وهو الايصاء بالثلث انتهى وهو نوع ووجه المنع ان صاحب الحق وهو الوارث رضى بما يجزئه كلام الموصى فنتجته ان يقال باجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الورثة فيبعد الرضى كيف يتكف للمنع ذكره الشرياني ونقل نحوه عن قاضي زاده وعلى ما ذكره بتحد الحال في الاجازة وعدمها (قوله وبهذا) اي بقوله له دخول السدس في الثلث (قوله اندفع سؤال صدر للثلاثة) حاصله ان قول الموصى له ثلث مالى ان كان اختيارا فكتب وان كان انشاءا يجب ان يكون له نصف المال عند الاجازة ويقال مثله في قوله له سدس مالى وحاصل ما اشار اليه المؤلف من الجواب هو ما ذكره ملاحظه واما اختيارا لانشاءا فمعهما وانما يجب له النصف عند الاجازة لو كان النصف مدلول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثالث في كلامه شائع وضم الشائع الى الشائع لا يفيد ازديادا في المقدار بل يعين الاصل فمقدما او مؤخرا وله اقال الجهم وروى في تعليقه لان الثلث متضمن السدس فان التضمين لا يتصور الا في الشائع وضم السدس الشائع الى الثلث الشائع لا يفيد زيادة في العدد فلا يتناول الاكثر من الثلث (قوله واشكال ابن الكيال) لم يستشكل ابن الكيال واما ذكر سؤال صدر للثلاثة الذي ذكرناه واجاب عنه بما اجاب عنه المؤلف (قوله لان المعرفة) وهو سدس فانه ذكر معرفا بالاضافة الى المال ورواه قاله ما في مجلس واحد وفي مجلسين اي والمعرفة اذا عرفت معرفة كان الثاني عين الاول واما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان العسر يسرا ان يقبل عسر يسرا فانه اذا لم يلى (قوله او ثمانية متفاوتة) كالهرى والمروى (قوله فله جميع ما بقى في الاولين) لانه في الجنس الواحد يمكن جمع الحق الشائع لكل واحد في فرد والوصية مقدمة على الميراث فحملتها في الواحد فصارت كالدرهم كما اذا اوصى بالدرهم الواحد له ثلاثة دراهم فله ثلث اثنان فله درهم الباقي بخلاف الاجناس المختلفة حيث لا يمكن الجمع فيها جبرا فانه اذا تركهما انا وطلب بعض الورثة اعسجة وابتى الباقي فان القاضى لا يجبرهم على التسعة فلذا لا يمكن تقديم الوصية على الميراث لانه اذا تعذر الجمع تعذر التقديم لان فيه الجمع فيبقي الكل مشتركا بين الورثة والموصى له اثنان فاهلك ذلك على الشركة وما بقى على اثنان انتهى مكي عن النباية (قوله ما يقسم جبرا) اي بين المشتركين فيه (قوله فان خرج الف من ثلث العين) بان كان للموصى ثلاثة آلاف معدن (قوله وكما خرج ثنى مخ) لان الموصى له شريك الوارث في الحقيقة الا ترى انه لا يسلم له شئ حتى يلم للورثة ضعفه وفي تخصيصه بالعين جنس في حق الورثة لان العين مزية على الدين ولان الدين ليس بمال مطلق ولهذا لو حلف انه لا مال له وله دين على الناس لم يحسب وانما يصير ما لا عند الامتناع باعتبار تناول الوصية له فيعتدل التقدّر

وغيره اوصى عن السراج ما يخالفه فانه اوصى بمثل نصيب معدوم فلا بد ان يقدّر نصيب ذلك الابن مما اوصى به بسم من ثلاثة في الحاصل بخلاف الاولى فانه اوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بمثل نصيب كذا في السراج الوهاج انتهى حلي (قوله وله في الصورة الاولى ثلث ان اوصى مع اثنين) والقياس ان يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه اوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف وجه الاول انه قصد ان يجعل له مثل ابنه لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بان يجعل الموصى له كائن مع الابنين (قوله ومثلهم البنات) اي ان اوصى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثلث ومع البنين له الثلث كما في المنع ولو كان مع ثلاث بنات هل الثلث له ايضا باعتبار فرض البنين الثلثان او الربع والظاهر الثاني والامحكن له مثل نصيب بنت انتهى حلي ويؤيده ما ذكره المؤلف عن المجتبى من الاصل (قوله ويجزء اوصم) مثلهما النصيب والثلث والبعث من المال او السعور والحظ والشئ مخ (قوله فالبيان الى الورثة) لانه يجوز له تناول القليل والكثير والوصية لا تمنع بالجهة والورثة قاعون مقام الموصى فكان الهم يباين مخ (قوله واما اصل الرواية فجذله) فروى عن الامام ان السهم عبارة عن السدس وروى عنه ان له اخى السهام ولا يراد على السدس وفي شرح الوقاية السهم السدس في قول ابي حنيفة بناء على عرف بعض الناس وقاله مثل نصيب احد الورثة ولا يراد على الثلث لان تجزء الورثة انتهى (قوله اخذا بالتيقن) هذا الشارة الى جواب آخر فانه الاكل حاصله ان السدس يدخل في الثلث من حيث انه يحتمل انه اراد بالثانية زيادة السدس على الاول حتى يتم له الثلث ويحتمل انه اراد بها ايجاب ثلث على السدس فيجعل السدس داخلا في الثلث لانه متيقن وحلال كلامه على ما يمكنه وهو الايصاء بالثلث انتهى وهو نوع ووجه المنع ان صاحب الحق وهو الوارث رضى بما يجزئه كلام الموصى فنتجته ان يقال باجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الورثة فيبعد الرضى كيف يتكف للمنع ذكره الشرياني ونقل نحوه عن قاضي زاده وعلى ما ذكره بتحد الحال في الاجازة وعدمها (قوله وبهذا) اي بقوله له دخول السدس في الثلث (قوله اندفع سؤال صدر للثلاثة) حاصله ان قول الموصى له ثلث مالى ان كان اختيارا فكتب وان كان انشاءا يجب ان يكون له نصف المال عند الاجازة ويقال مثله في قوله له سدس مالى وحاصل ما اشار اليه المؤلف من الجواب هو ما ذكره ملاحظه واما اختيارا لانشاءا فمعهما وانما يجب له النصف عند الاجازة لو كان النصف مدلول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثالث في كلامه شائع وضم الشائع الى الشائع لا يفيد ازديادا في المقدار بل يعين الاصل فمقدما او مؤخرا وله اقال الجهم وروى في تعليقه لان الثلث متضمن السدس فان التضمين لا يتصور الا في الشائع وضم السدس الشائع الى الثلث الشائع لا يفيد زيادة في العدد فلا يتناول الاكثر من الثلث (قوله واشكال ابن الكيال) لم يستشكل ابن الكيال واما ذكر سؤال صدر للثلاثة الذي ذكرناه واجاب عنه بما اجاب عنه المؤلف (قوله لان المعرفة) وهو سدس فانه ذكر معرفا بالاضافة الى المال ورواه قاله ما في مجلس واحد وفي مجلسين اي والمعرفة اذا عرفت معرفة كان الثاني عين الاول واما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان العسر يسرا ان يقبل عسر يسرا فانه اذا لم يلى (قوله او ثمانية متفاوتة) كالهرى والمروى (قوله فله جميع ما بقى في الاولين) لانه في الجنس الواحد يمكن جمع الحق الشائع لكل واحد في فرد والوصية مقدمة على الميراث فحملتها في الواحد فصارت كالدرهم كما اذا اوصى بالدرهم الواحد له ثلاثة دراهم فله ثلث اثنان فله درهم الباقي بخلاف الاجناس المختلفة حيث لا يمكن الجمع فيها جبرا فانه اذا تركهما انا وطلب بعض الورثة اعسجة وابتى الباقي فان القاضى لا يجبرهم على التسعة فلذا لا يمكن تقديم الوصية على الميراث لانه اذا تعذر الجمع تعذر التقديم لان فيه الجمع فيبقي الكل مشتركا بين الورثة والموصى له اثنان فاهلك ذلك على الشركة وما بقى على اثنان انتهى مكي عن النباية (قوله ما يقسم جبرا) اي بين المشتركين فيه (قوله فان خرج الف من ثلث العين) بان كان للموصى ثلاثة آلاف معدن (قوله وكما خرج ثنى مخ) لان الموصى له شريك الوارث في الحقيقة الا ترى انه لا يسلم له شئ حتى يلم للورثة ضعفه وفي تخصيصه بالعين جنس في حق الورثة لان العين مزية على الدين ولان الدين ليس بمال مطلق ولهذا لو حلف انه لا مال له وله دين على الناس لم يحسب وانما يصير ما لا عند الامتناع باعتبار تناول الوصية له فيعتدل التقدّر

بقسمة كل واحد من العين والدين اثنان فيصار اليه (قوله لفلان نصف الثلث) لان فلان ابن عبد الله الذي اغتنى دخل في الوصية اذا وجد الوصف وانما خرج لما عارض عدمه (قوله وفروعه كثيرة) منها لو قال ثلث مالى لفلان ولعبد الله ان كان عبد الله في هذا البيت ولم يكن عبد الله في البيت كان لفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لتقدّر شرطه لا يوجب الزيادة في حق الاخر مخ وهذا بخلاف ما لو قال لزيد وابن في هذا البيت ولا احد فيه فان زيد يستحق الثلث كما في الدرر والغرر لان المعدوم لا يستحق ما لا انتهى (قوله وقيل العبرة لوقت موت الموصى) اي فانه ان لم يكن مستحقا وقت الموت كان الثلث جميعه للاخرون دخل في حال الوصية (قوله الى آخره) تمامه اوله وفقر آء ولده اولن اقتصر من ولده وفات شرطه عند موت الموصى فالثلث كله لا يدخل في هذه الصور لان المعدوم او الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزاجه لزيد فصار كما اذا اوصى لزيد ولزيد وانتهى ونحوه في الهندية عن محيط السرخسى (قوله فيما مر) اي في الاصل الذي ذكره المصنف (قوله الى آخره) تمامه يخرج بحصته ولا يسلم للاخر كل الثلث لان الوصية صحت لهما وقت الشركة بينهما فبطلان حتى احدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة في حق الاخر انتهى (قوله وهو تفسير) الاولى حذو لبيان الاطلاق الا في (قوله لما تقرّر ان الوصية ايجاب بعد الموت) قال في المنع لان الوصية عقد اختلاف فيضاف الى ما بعد الموت وينتج حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت انتهى (قوله كتعقلا بها بالمال) في ان الاعتبار بوجود الموت (قوله يعني لاشاة) اغاذه انه اذا كان له شاة واحدة تؤخذ في الوصية والظاهر انه في وجوب قيمة الشاة يدفع الوارث قيمة شاة وسط (قوله فانه باطل) وجه الفرق بين المستثنين في الاولى لما اضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده الوصية بما لية النساء وما لية ما توجد في مطلق المال اما الثانية فانه لما اضافها الى الغنم علمنا ان المراد به عين الشاة حيث جعلها ميراثا من الغنم (قوله وكذا لو لم يصفه بالماله ولا غنم) اي فانه باطل لان المنع اصنافها الى المال ويدون الاضافة الى المال تعتبر صورة الشاة ومعناها اي والحال انه لا غنم له (قوله وقيل تصح) لانه لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية (قوله واقوله اثنان) اي في الميراث والوصية اخته (قوله تسلم الجمعية) فالمراد من تحقق في المسكنة والفقر ويصدق كل واحد ولو كانا كثرين فجوابهما كما قال محمد ذكره في التبيين (فتبينه) هذه الوصية تكون لامهات اولاده اللاتي يعقبن بموته او اللاتي عتقن في حياته ان لم يكن له امهات اولاد غيرهن فان كان له امهات اولاد عتقن في حياته وامهات اولاد يعقبن بموته كانت الوصية للاتي يعقبن بموته لان الاسم لهن في العرق واللاتي عتقن في حياته موالى لامهات الاولاد وانما تصرف اليهن الوصية عند عدم اولئك لعدم ما يكون اولي منهن بهذا الاسم (قوله وانصافا عند ابي يوسف) لم يظهر وجهه وان اعتبر جعل الفقراء والمساكين واحدا فقد خالف اصله المنتقم وقد جرى كل من الامام ومحمد على ما عهد من اعادة السابقة (قوله لم يجز صرفه لواحد انصافا) ظاهره انه يجوز صرفه الى اثنين مع انه لم يعتبر جميع المشار اليه (قوله جاز عند ابي يوسف) والافضل الدفع اليهم وقال محمد لا يجوز كما في الخلاصة انتهى شريلاية (قوله لتساوى نصيبهما) قال في التبيين لان الشركة للمساواة لغة واما حل قوله تعالى فهم شركاء في الثلث على المساواة وقد امكن اثبات المساواة بين الكل لاستواء المالكين (قوله لتفاوت نصيبهما) فلا يمكن المساواة بين الكل فحملناه على مساواة الثلث مع كل واحد منهم بما سماه له فخذ النصف من كل واحد من المالكين (قوله لما ذكرنا) من امكان المساواة بينهما والشركة تفيدها (قوله الى الثلث احتسانا) وجهه انهم لم انقصه تقدّمه على الورثة وقد امكن تنفيذ قصد بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه دون مقداره فيسقى في تفرغ ذمته انتهى تبين وفي المنع فاصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية والقياس ان لا يصدق لان الاقرار بالجمع قول وان كان محصيا لا يحكم به الا بالبيان وقوله نصده فوه مخالف للشرع لان المدعى لا يصدق الا بجمعة فيستعذر بجمعه اقراره مطلقا فلا يعتبر (قوله لانه خلاف الشرع) تعليل لما استفد من قوله بخلاف من انه باطل (قوله ويصير وصية) لتفويضه الى الوصى والتبادر منه انه وصية رأى الوصى الدفع ولا فناء له (قوله فان سبق منه دعوى) اي في حياة المقر (قوله فهو له) ويكون اقراره بما ادعاه (قوله والا لا) ولا يلزم شئ مطلقا لانه اخبار عن غير واقع وتاويل ادى يندى خلاف المتبادر من اللفظ بخلاف الاولى فانه قد ثبت عليه دشا وفوض تقديره الى الورثة (قوله وقيل لكل صدقوه فيما شئتم الخ) فاذا اقر كل فريق بشئ ظهر ان في التركة دينان كان له صرفه الى مسكين واحد

(فان الموصى وفلان ابن عبد الله على كذا لان نصف الثلث) وكذا الوصيات احدهما قبل الموصى وفروعه كثيرة (واصله المجهول عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج فقد شرط لا يوجب ازيد في حق الاخر روى في يد دخل في الوصية لتقدّر لاهلية كان اسهل لآخر) ذكره الزبلي (وقيل العبرة لوقت موت الموصى) واليه يشير كلام الدرر معا لا كما في حيث قال اوله ولولده بكرات وله قبل موت الموصى الى آخره لكن قول الزبلي فيما مر اما اذا خرج المازاحم بعد صحة الايجاب الخ صريح في اعتبار حالة الايجاب وقيل فيه روايتان (ولو قال بين زيد وعمر) وهو ميت (زيد نصفه) لان كلمة بين توجب التصريف حتى لو قال ثلثه بين زيد ومحمد فله نصفه ايضا (وشئته وهو) اي الموصى (وهو) رقت وصيته (له ثلث ماله عند موته) سواء (اكتسبه بعد الوصية او قبلها) لما تقرّر ان الوصية ايجاب بعد الموت (اذا لم يكن الموصى به عيالا او وصيا معينا اما اذا اوصى بعين اربعة من ماله كثلث غنمه فله ثلث قبل موته بطول (تعلقها بالعين فتبطل بغيرها وان اكتسب غيرها (ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها) اي الغنم (ثم ماتت صحت في الصحيح لان تعلقها بالتنوع كتعلقها بالمال (ولو قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنم ولا غنم له) يعني لاشاة له فانه باطل وكذا لو لم يصفها ماله ولا غنم له وقيل تصح (وكذا الحكم في كل نوع من انواع المال كانه راسوب وشوهدا) زبلي (وشئته لامهات اولاده وهن ثلاث ولعقراء والمساكين لهن) اي امهات الاولاد (ثلاثة اسم من خمسة وهم الفقراء وهم للمساكين) وعند محمد يقسم اسما لان لفظ الفقراء والمساكين جمع واقوله اثنان قلنا ان الجنسية تسلم الجمعية (وشئته لزيد وللمساكين زيد نصفه واهم نصفه) وعند محمد اثنان كما مر (ولو اوصى بشئ لزيد ولعقراء والمساكين قسم اثنان) عدد الامام وانصافا عند ابي يوسف واخا ساعده بمجر اختيار (ولو اوصى للمساكين كان له صرفه الى مسكين واحد)

في التصيين فينفذ اقرار كل في قدر حقه انتهى هدية وفي حاشية سرى الدين عن شرح الزيارات لقاضي خان
 مانصه وان قال فلان على دين فصدقه وادعى لآخر ثلث ماله كان الثلث للموصي له بالثلث لان حقه ظاهر
 معلوم وحق الآخر موهوم يتوقف ثبوته على الدعوى وعسى لا يدعى شيئا والحق المعلوم اقوى من الموهوم
 فيبدأ بالاقوى ثم يقال للموصي له ان الموصي قد اقر بدين وامر بالتصديق فلا بد ان يقر به بشئ فان اقره بشئ
 وصدقه الورثة في ذلك كان ثلث ذلك على الموصي له بالثلث والثلثان على الورثة لان الورثة لما اقروا صار الدين
 شائعا في التركة وهو مقدم على الميراث والوصية فيؤخذ الدين منهم بحسب ما كان في ايديهم من التركة
 وان كذبته الورثة فيما اقر واقره باطل من ذلك فزاد على ما اقر به الورثة يكون على الموصي له لان اقراره حجة
 عليه دون غيره فلا يسلم له شي من الوصية ما بقي شيء من الدين المدعى والمثله في وصايا الجامع الصغرى انتهى (قوله
 ما ذكر) اي من تصديق الفريقين (قوله ويختلف كل على العلم) قال في التبيين وان ادعى المقر له اكثر من ذلك
 حلف كل فريق على العلم لانه تخليف على فعل الغير انتهى (قوله لم اراه) اعلم ان عزل الثلث انما هو للموصي له به
 لانه لم يقر له كما قال صاحب الدرر حتى اعترض عليه عزى زاده بان الصواب ان يقول بدل قوله له ماله للموصي
 له وما اراد الضعيف المثنى ثم نصيره بالمقر له والموصي له فخطا في خطأ انتهى وحيث كان العزل انما هو للموصي له
 يتعين ان يقول له بقدر ما اوصى به وقياس ما ذكره في المسئلة السابقة ان ينظر الى ما في يد الموصي له والى ما في يد
 الورثة فيكون ما صدقوه فيه لازما على قدر الحصة (قوله وهل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث) هذا
 ان رآه اعترض ذكره العلامة رباعي حيث قال قال العبد الضعيف الرابع غفوره انكره هذا من كل
 من حيث ان الورثة كانوا يصدقون الى الثلث اي اذا لم يوص بواحد او لا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث
 وهذا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا يأخذون الثلث على تقدير ان تكون الوصايا
 تستغرق ثلث كله ولو بقي في ايديهم من الثلث فوجب ان لا يلزمهم تصديقه ونقل ابن السكيت هذا الاشكال
 بعينه بنقطة قبل هذا من كل اي آخره ولا يجب عنه واجاب العلامة المقدسي بانه لما كان المقر له شبهان شبه
 الوصية لخروجه مخرجها وشبه الدين لتسميته اياه دينا فهو دين في الصورة ووصية في المعنى فروعى شبه
 الوصية حين لا وصية فيه صدقة الوارث الى الثلث وروى شبه الدين حين وجود الوصية لان التمهيص عليه
 معاهد ايل المعارة فصدق فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصي له حيث علق بمشيتهم
 فهو بلا على علمهم في ذلك واجتهادهم في تخليص ذمة صورتهم جوى وقد ذكر هذا الجواب بالمعنى الشرعيلالى
 في حاشيته بنى ان يقال قوله وبقي ايضا ليس في كلامه نص ويرى بان السكيت حقه ان يقول بقي ان الورثة
 لا يلزمهم تصديق حيث كان الموصي له ثلث الماله لانه في صورة عدم الوصية يجب عليهم التصديق الى الثلث
 وقد شرح ثلث في صورة ثوبية الموصي له (قوله راجع ابن السكيت به) اي بسببه وقد علمت ان ابن السكيت
 لم يذكر الاشكال الزيلعي فقط واجاب عنه قاضي زاده بجواب واحد كما قاله سرى الدين وقال الشرعيلالى
 في الحاشية ليس فيه اي في جواب قاضي زاده فوجه لما ادعاء من سقوط اشكال الزيلعي (قوله وبطل وصيته
 للوارث والقائل) اي عند عدم الاجازة (قوله لانها من اهل الوصية) وانما لم تصح اهلها اي عند عدم الاجازة
 لعارض بخلاف الوصية لحي ميت حيث يكون كاه المعنى لان الميت ليس باهل للوصية فلا يصلح من اجازة (قوله
 فزيلعي) نذكر عبارته لاتصاها وكثرة فوائدها ونصها بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا جنبي حيث
 لا يصح في حق الاجنبي ايضا لان الوصية انشاء تصرف وهو عليك مبتدأ اهلها والشركة ثبت حكما للتأليف
 فتصح في حق من يستحقه دون الآخر لان بطلان التأليف لا يوجب بطلان التأليف من الآخر
 اما الاقرار فاختار عن كائن وقد اخبر بوف الشركة في الماضي ولا وجه الى انشاء بدون هذا الوصف لانه
 خلاف مانص به ولا الى اثبات هذا الوصف لانه بصير الوارث فيه شركا لانه لو جاز الاجنبي شيئا كان
 للوارث ان يشركه فيه فيبطل في ذلك التقدير ثم لا يزال بقيض الاجنبي شيئا وبشارة الوارث فيه فيبطل حتى
 الكل فلا يكون مفيدا وفي الانشاء حصة احدهما ممتازة عن الآخر بطلانها في النهاية قال القرائشي
 هذا اذا تصادقا اما اذا انكر الاجنبي شركة الوارث او انكر الوارث شركة الاجنبي فانه يصح اقراره في حصة
 الاجنبي عند محو لان الوارث مقر بطلان حقه وبطلان حق شركه فيبطل في حقه وينت في نصيب الآخر

وعندهما يبطل في الكل لان حق الوارث لم يميز عن حق الاجنبي وانما اوجبه مشتركا فيهما فيبطل كما فينا انتهى
 (قوله لكل منهم بثوب) اي عينه بوصفه (قوله فضاء منها ثوب) اي بعده واثوب الموصي شلبي (قوله لجهة الة
 المستحق) اي وجهه لانه تمنع القضاء وصحة مقصود الموصي اه (قوله كوصيته لاحد هذين الرجلين) البطلان
 فيها مذهب الامام سرى الدين من الجمع (قوله ويسلموا) اي الورثة وهو من عطف المسبب على السبب (قوله
 فتعود صحبة) يقتضي انها بطلت وهذا عند الجود وهو ما يدل عليه قوله لزال المانع واما اذا لم يحصل جود
 فهي باقية على صحتها (قوله وهو الجود) اي جود الورثة (قوله لذى الجيد ثلثاه الخ) قال في الدرر والدرر اخذ
 ذوالجيد ثلثي الجيد وذوالردي ثلث الردي وذوالوسط ثلث كل من الجيد والردي لان الثوبين انما يشبهان بين
 الثلاثة على هذا الوجه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي ثوب وانما تعين حق صاحب الجيد في الجيد اذا لم يبق له
 في الردي يبين ويثبت ان يصح كون حقه في الجيد منهم ما بان يكون هو الجيد الاصل ويحتمل ان يكون حقه
 في الضائع بان كان هو الاجود فكان تنفيذ وصيته في محل يحتمل ان يكون حقه اولي وانما تعين حق صاحب
 الردي في الردي اذا لم يبق له في الجيد يبين ويثبت ان يكون حقه في الردي منهم ما بان يكون هو الردي الاصل
 ويحتمل ان يكون حقه في الضائع بان كان هو الردي فكان تنفيذ وصيته في محل يحتمل ان يكون حقه اولي
 وانما تعين حق الآخر في ثلث كل من الثوبين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب الردي
 ثلثي الردي لم يبق الا ثلث كل واحد منهما فقد تعين حقه في ذلك ضرورة انتهى يقول المؤلف لذى الجيد اي
 الموصي له بالجيد ثلثاه اي ثلثا الجيد من الثوبين وكذا يقال فيما بعده فقيه شبه استخدام (قوله فهو للموصي له)
 عندهما وعند محمد نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الآخر فلا مثل ذرع نصف البيت لما انه اوصى
 بما يستقر ملكه فيه بالنسبة لانه يقصد الايصاء بما يقع الاتقاء به على وجه السكيت ظاهر اذ كان
 يصح كون بالنسبة لان الاتقاء بالمشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فتنفذ
 الوصية فيه واذا وقع في نصيب الآخر تنفذ في قدر ذرعان البيت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصي لانه
 عوضه ومراعاة من ذكر البيت بقدره غير انما قلنا ان البيت اذا وقع في نصيب الموصي نظر الجهة التأليف او تقول
 انه اراد التقدير على اعتبار وقوعه في حظ شركه والتأليف على اعتبار وقوعه في حظه ولا يبعد ان يكون
 الكلام الواحد له جهتان باعتبارين (قوله وجوب القسمة) الظاهر ان ذلك بعدم موت الموصي وقبول
 الموصي له امانى حياته او قبل قبول الموصي له فلا وجوب لعدم تحقق ملك الموصي له وتغيير النصف بتم قسمة
 الموصي وقسمة ورثته واما في صدر الشريعة تقاصر على قسمة الوارث ولم يبين حكم البناء هل يعتبر بالقسمة ويعطى
 من الذرعان ما يساويها او لا يعتبر اصلا وهو المتبادر من قوله او التقدير الخ (قوله اي مثل الوصية في الحكم
 المذكور) قال في السكيت والاصح انه على الاتفاق والفرق فلهذا ان اقرار بملك الغير صحيح حتى لو تركه بعد امر
 بالتسليم الى المقر له اما الوصية بملك الغير فلا تصح حتى لو ملكه ثم مات لا تصح وصيته ولا تنفيذ انتهى شرعيلالية
 (قوله وبالف عين) لم يبين مفهومه وهو ما اذا كان غير معين او لم يكن عنده وقد يقال انها باطلة لجهة الة لعدم
 شرط الوصية وهي ان تكون من ملكه ويجوز رد بطلانها وصية صحيحة تخرج من الثلث وهو الظاهر (قوله
 بعدم موت الموصي) اما قبله فهي هبة من كل وجه فيما يظهر (قوله فلا رجوع) فيه انها حيث كانت تبرعا ثبتت له
 الرجوع بالقضاء والرضى وفي الدرر فان دفعه اليه جاز له ان يمنع لانه تبرع بالغير فتوقف على اجازته فاذا اجاز
 كان تبرعاته ايضا فله ان يمنع التسليم لانه لم يتم بعد فاشبه الهبة قبل التسليم انتهى وظاهر قوله لانه لم يتم
 بعد فزيد ما نقله المؤلف عن شرح التكملة (قوله لما تقرر ان المجازلة بملكه من قبل الموصي) قال في الدرر لان
 الوصية في مخرجها صحيحة لصاحبها ملك نفسه والاستناع لحق الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم فتعذر من جهة
 الموصي (قوله بعد القسمة) الظاهر انه قبل القسمة كذلك ثم يطالب المقر بالقسمة وبخراج ثلث ما في يده (قوله
 لانصفه احتسانا) والقياس ان يأخذ نصف ما يده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث تضمن مساواة له
 والى وبة في النصف ليقى له النصف كما اذا اقر احدهما باخ ثالثهما (قوله وثلث مامع اخيه) اي فيقبل
 اقراره في حق نفسه لولا يته عليه ولا تقبل في حق اخيه لعدم الولاية عليه فعطيه ثلث ما في يده ومثل ما ذكر
 لو كانت الورثة ثلاثة فاخذ كل نصيبه ثم اقر احدهم ان اياه اوصى بالثلث لفلان وبجهد الاخران فانه يعطيه

لانه اقراره بعد سابق بينه ما قال ابا بعضه اياه
 باقية ضرورة قبل هذا اذا تصادقا فان اكر
 احدهما شركة الآخر صح اقراره في حصة
 الاجنبي عند محو وعندهما ما سئل في اهل
 لما قلنا زيلعي (ولو) اوصى (بشيء متمازاة)
 جدد وسط وردى (ثلاثة) انفس لكل منهم
 ثوب (فضاع) منها (ثوب ولم يدرك) اي هو
 (والوارث يقول لكل) منهم (هذه حقت
 وطلت) الوصية لجهة الة المستحق كوصيته
 لاحد هذين الرجلين (الا ان) يسا محوا
 وارثا لهما بنى منها) قدمود صحبة زوال المانع
 وهو الجود فتقسم (لدى الجيد ثلثاه ولدى
 الردي ثلثه) ولدى الوسط ثلث كل واحد منهما
 لان التسوية بقدر الامكان (ولو اوصى احد
 الشريكين) بيت معين من دار مشتركة ونسب
 ووقع في حظه وهو للموصي له والا) يقع
 في حظه (وله مثل ذرع) صرح صدر الشريعة
 وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع
 الى آخره لكان اولي والاقرار ببيت معين من
 دار مشتركة مثله) اي مثل الوصية في الحكم
 المذكور وبالف عين) من مال آخر فاجاز رب
 ودية عند الموصي (بعد موت الموصي ودفعه)
 المال) الوصية (بعد الموت الموصي ودفعه)
 اليه (صح وله الخ بعد التسليم) واما بعد الدفع
 تبرع فلا يمنع من التسليم (بخلاف ما اذا اوصى
 فلا رجوع له شرح التكملة) بخلاف ما اذا اوصى
 بالارادة على الثلث او نقله الى ورثته فاجازته
 الورثة) حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة
 بل يجزوا على التسليم لما تقرر ان المجازة
 يملكه من قبل الموصي عند تناويعه الشاهدي
 من قبل الجيد (ولو اقر احد الاثنين بعد القسمة
 بوصية اخيه) بالثلث (صح) اقراره (في ثلث
 نصيبه) لانصفه احتسانا لانه اقره بثلث شائع
 في كل التركة وهي معهما فيكون بخلاف ما لو اقر
 مامعه وثلث مامع اخيه بخلاف ما لو اقر
 احدهما بدين على ابيه

ولورثته وعقبه كانت الوصية كلها لان
 اوصى له دون وورثته وعقبه لان الاسم
 في الوصية لا يدخل فيه (مدبره وامراه
 اولاد) وعن ابي يوسف يدخلون (الوصي يملك
 ماله الى ماله) دخل ديم من يد في الحصر
 في مسائل الشرعية واسلم ذلك مسائل
 مع اداتها كذا في الفتاوى قال حتى قيل من حله
 الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية
 (اوصى بان يطبق في اوصيه عليه فيه
 ففى باطلة) كما في الفتاوى وغيره
 عن اسرار اجبة وغيره لا يمكن قد مناه
 في تكرارها انه لا يكون تطمين اقبور الحذر
 ويمنع ان يكون التطمين اقبور الوصية
 بالتطمين مباحا على ان يكون التطمين
 حذره وصية بالكرامة لا ان يكون التطمين
 يبيح ارباكون اقبور الوصية بالكرامة لا ان
 عند قبره بناء على اقبور الوصية بالكرامة لا ان
 اقبور الوصية بالكرامة لا ان يكون التطمين
 اما على المفق به من جوارها ما جازي
 جوارها ما طاقا وقامه في حوائج الوصية
 من اوقف وحرر في نور البصائر انه يوصي
 المكان الذي عينه الوصية لقرارة اقره
 اوله ليس نولم يباشر فيه لا يستحق
 المشرط له لما في شرح المصنوع يجب
 اتباع شرط الوفاق وبالباشر في غير المكان
 الذي عينه الوفاق يفت غرضه من احياء تلك
 الرقة قول وتختص في الدرة السنية في مسألة
 استحقاق الجارية

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة)
 تحت الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة
 معلومة وابدأ ويكون موصيا على ذلك الميت
 في حق النفقة كفي الرقة كما يدر في الدرر
 (وبعلمت فان خرجت الرقة من ثلث مائة
 اليه) اي الى الموصي له (انها) اي لاجل الوصية
 (والا) تخرج من الثلث (تقسم الدار اثلاثا)
 اي في مسألة الوصية بالسكنى اما الوصية
 بالخدمة فلا تنقسم على اربعة ارباع (للعبد)
 فتقسم على اثلاثا

وصاحب الهداية فقرة العموم التي (قوله لا يدخل فيه مدبره وامراه اولاده) لان عتقهم يحصل بعد
 الموت والوصية تضاف الى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبل انتمى دور (قوله من يد في النظر) اي الفكر
 والتأمل بالدليل (قوله وان علم ثلاث مسائل مع اداتها) حكى عن النقيب ابي جعفر رحمه الله تعالى انه قال النقيب
 عندنا من بلغ من الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيره وليس له من الوصية نصيب وفي الهندية
 عن ابي جعفر ايضا انه اذا اوصى للعلوية لا يجوز لانهم لا يحصون وايس في هذا الامم ما يفي من فقر والحاجة
 ولو اوصى لفقراهم يجوز على هذا الوصية للفقهاء (قوله حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل) اي من غيرالة
 وفيه انهم قد اعتبروا في كثير من مسائلها اظلم اذا لم يعتبر عرف الموصي (قوله لكن قد مناه الخ) استدلوا
 على التطمين فقط ولم يتعرض لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا (قوله مما عا) اي سواء جعلنا الكرامة لكون
 القرارة على القبور او جعلناها لعدم جواز الاجارة على الطاعات (قوله فلو لم يباشر فيه) انظر ما اذا سرت
 عليه المباشرة في المكان لفاقه وعدم وجود خادمها (قوله وتحقق في الفرة اسنية) بما يفي لمؤبدات ماذر
 ابو السعود في حاشية الاشياء مانعه ذكر بعض الافاضل انه استدل بعضهم على عدم تعيين المكان بقوله
 لوند الصلاة في الحرم لا يتعين المكان فكذلك اذا عينه الواقف قل وهذه غفلة عظيمة لان انشاء الوصية لا يفتقر
 لا يتعين والواقف لو عين انسانا للصرف تدين حتى لو صرف الناظر لغيره كان ضامنا فكيف يقاس الوفاق
 على النذر والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة)
 للمار من بيان احكام الوصايا التي تتعلق بالاعيان شرع في بيان احكام الوصايا التي تتعلق بالاعيان وهو
 الاعراض واخرها عن الاعيان لان الاعيان هي الاصل لكون الاعيان قائمة بذاتهم دون الاعراض انتهى تلبي
 من الاتفاق (قوله تحت الوصية بالخدمة والسكنى داره الخ) لان المنافع يصعق بكمها حال الحياة يدل
 وبغير بدل فكذلك بعد المات حاجته اياها كافي الاعيان انتهى مخ (قوله ويكون محبوسا) اي جميعه ان خرج من
 الثلث والا فقدر ما يخرج (قوله على ملك الميت) لان الموصي له تلك الوصية من جهته (قوله كافي الوقف) هذا
 ظاهر على قول الامام اما على قوله ما فهو محسب على حكم ملك الله تعالى (قوله كما يدر في الدرر) اصل ما فيها
 من التبيين وقال فيه ويجوز موثقا وبدا كافي العارية فانها اي الوصية تملك على اصلها بخلاف الميراث فانه
 خلافة فيما تملك المورث وتفسيرها ان يقوم المورث مقام المورث فيما كان له وذلك في عين تقي والمنفعة عرض
 يفي انتهى وقد علم ان قوله كما يدر في الدرر راجع الى المصنف اه (قوله وبفلقها) قال في الوصية بالخدمة ولو اوصى بداره
 في المسكين جاز بالخدمة لا يجوز لالرجل بعينه في قول الشيخ رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى
 يجوز وان لم تكن لمعين والفرق لهما ان الوصية للمساكين وهم محسبون ولو وصى الله تعالى والوصية بالخدمة وصية
 بالعين والوصية بالاعيان كما يجوز للبايع تجوز لله تعالى لان تملك الاعيان من الغير بما تقياسا لا بسبب الحاجة
 فاما الوصية بالخدمة والسكنى وصية بالمنفعة لا تجوز لله تعالى وتجوز للاعيان لان القياس بأبي تملك المنفعة
 من العبد فتركا القياس باعتبار الحاجة اي فلا بد من تعيين الملك والله تعالى منزله عن الاحتياج فلا يجوز تملك
 المنفعة منه تعالى انتهى مري الدين (قوله فان خرجت الرقة) هذا التفصيل راجع الى صورة الخدمة والسكنى
 والاله (قوله اي الى الموصي اليه) قياس ما قدمه اول الوصايا من الفرق بين اوصيته له واوصيته اليه ان يأتي
 باللام وهو كذلك في بعض نسخ (قوله تقسم الدار اثلاثا) لا مكان القسمة بالاجزاء وهو عادل للتسوية بينهما
 زمانا وذا والمساواة من حيث الزمان لان الحق لهم الا ان الاول اولي درر (قوله اما الوصية بالخدمة فلا تنقسم على
 الظاهر) اي الدار واما القلة فتقسم قال في النقاية وشرحها الفقهاء في الايجاز من الثلث تحت الدار اذا
 اوغله اثلاثا بان يسكن الموصي له ثلثا منها والورثة الباقي او يستغل الموصي له منها يوما والورثة يومين حتى
 يستكمل الزمان انتهى (قوله فيخدمهم اثلاثا) لانه لا يمكن قسمة اجزاء هذا اذا كانت الوصية غير موقفة
 وان كانت موقفة بوقت كالسنة مثلا فان كانت السنة غير معينة يتخدم الورثة يومين والموصي له يوما الى
 ان يمضي ثلاث سنين فاذا مضت سلم الى الورثة لان الموصي له استوفى حقه وان كانت معينة فان مضت السنة
 قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات قبل مضيا يتخدم الموصي له يوما والورثة يومين الى ان تقضى تلك السنة

قوله في جعل داره بركة او كسبة) في دفع اثم احداث ذلك فيه كقوله في اي ومن باب اولي في غير
 قوله في بيتي في انما من الامام وصاحبه (قوله انه كوقف لم يسجل) قال القاضي اما عند ابي حنيفة
 فلا نيل من الوقف ارضا في حصة ثم مات صار ميراثا فكذلك هذا لان الوقف ليس بلازم حال الحياة بخلاف
 ما اذا كان مضافا لمبا بعد الموت انتهى وفي الشريعة لا ينفك في قول صاحب الدرر لانه كوقف لم يسجل مانص فيه نظر
 انه لا ينفك في الوقف الذي لم يسجل انتهى فالمراد بالجعل ما يقع الوقف ولو محكوما به وتقدم في الوقف انه لا يصح وقف
 المذموم الا اذا كان على ثمة عندنا وعندهم فالاولى التعليل به (قوله وليس هو كالمسجد) ايم من ثمة قواها
 من ثمة فانه جواب عن قول تفرده في حق كسبه في حق المسجد لا يباع وبورث في حق
 ان يكون هذا كذلك انتهى حابي (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) اي يسكنه واقفه ويدفن فيه امواته الخ
 اما لو كان الفعل من بعد الواقف فلا يخل بالمسجدية (قوله لمعينين) اي يحصى عددهم شلي وفي الهندية وصية
 الذي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي اربعة انواع
 ١- ان يكون ثمة عندنا وعندهم وهو وصية صحيحة ان كانت لمعينين وبعدها فيكم انهم فلا ينفك به
 ٢- ان يكون ثمة عندنا وعندهم وهو وصية صحيحة ان كانت لمعينين وبعدها فيكم انهم فلا ينفك به
 وهي كافي قبله الزايع عكس اشكث وهي صحيحة عند الامام مطلقا وعندهم ما نصح للمعينين وتبطل ايمهم
 (قوله فهو جائز من الثلث ويجعل غنيكا) فاعتبرنا فيها معنى الاختلاف ومعنى التملك فامكن نصها على
 اعتبار المعينين فن حيث تملك اعتبارنا فيها الثلث ومن حيث الاختلاف حكمنا بالصحة ايمهم ولا ينفك صحة
 رحدث لانها وصية ثم التناهي ان هو لا للمعينين لا يجب عليهم جهله ككنيسة او نحوها (قوله في انقري
 فتوفي المير لا يجوز انفاقا) قال في الهندية من السير ان اراد اهل الذمة احداث البيع والكنايس والمجوس
 احداث بيت النار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين وفيما كان من فناء المير منعوا من ذلك عند الكل ولو ارادوا
 ذلك في السواد وانقري اختلفت الروايات فيه ولا خلاف فيها اختلاف المشايخ فشايع بلغ على المنع الا في قرية غالب
 سكانها اهل الذمة ومشايع بخاري منهم ابن الفضل على عدم المنع وقال السرخسي الاصح عددي ايمهم يمنعون
 من ذلك في السواد انتهى خاتمة وفي ارض العرب يمنعون من ذلك في امصارها وفراها هداية (قوله كوصية
 حربي مستأمن) بكسر الميم وقيد به لانه لو اوصى الذي باكثر من الثلث ولو ارثه لا يجوز كالمسلم لانهم اتهموا
 احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو اوصى بخلاف ملته جاز اعتبارا لارث اذ الكفر كاهل واحدة
 وطري في دار الحرب روايات كما اذا اوصى لمستأمن افاده الزيلعي (قوله لانهم اموات) ولان حرمة ماله باعتبار
 الامان والامان كان لحقه لا حق ورثته وتيسر اذا كان ورثته معروفين لا يجوز باكثر من الثلث الا باجازتهم
 لانه بالامان التزم احكامنا فصار كالميت الذي انتهى تعيين (قوله بل لانه لا مستحق له في دارنا) الاولى التعليل
 بانه اخذ الامان له ولما لم ينصب على ما بقي منه فيوصل الى وارثه والافعلي ما ذكره لا يتعين الدفع الى الوارث
 (قوله وكذا الوارثي لمستأمن مثله) اي بكل ماله (قوله لما قلنا) من انه ليس لورثته حق مراعى لانهم اموات زيلعي
 قوله جري في ظهر مناه من السجين من عدم الجوار لانهم في دارهم حكمه حتى يفسخ الحربي من الرجوع
 اليها فصار كالأرث وجه الانظر ان الوصية تملك مبتدأ ولهذا يجوز للذي والعبد بخلاف الارث (قوله
 اذا كان لا ينفك) اي بخلاف الميراث وهو من كان على عقيدته من ورثته من ثمة ولا يرث من ثمة من ثمة
 بل الارث كله لمن عقيدته غير مذكورة اوليت المال (قوله في الاصح) فلا توقف وصيتها بل حكم عليه الاجماع
 ومقاله ما ذكره الشافعي في النهاية عن بعضهم انها لا تكون بمنزلة الذمة فلا تصح منها وصية والفرق بينهما
 ان الذمة تقر على اعتقادها بخلاف المرتدة (قوله المطلقة) اي التي لم يذكر غنى ولا فقير فيها والامة ما ذكر فيها
 قوله وهي على الغنى حرام) اي ولا يمكن جعلها مائة بعد موت الموصي بخلاف الصدقة عليه حالا فانها
 تجعل مائة لولا ان الصدقة على الغنى ذمة والاهية للفقير صدقة (قوله اربعة ايام غنيا) يستغنى عنه بقوله
 ولو خست به (قوله وكذا الحكم في الوقف) يعني ان الوقف المطلق يختص بالفقراء لا يخل الغنى وان هم الواقف
 واذا خصه بنفي معين او بقوم محصور بن اغنياء حل اثم ويجوز ان يكون منافعه لاهيته انتهى دور (قوله

المتولي

المتولي على الوقف كالموصي) قال فيه لنصب وصيا في تركه اتمام وهم في ولايته لا لتركه او بالعكس اودع تركه
 في ولايته لا بغيرها قيل يصح التصب على كل حال وبغير انتظام والاستعداد فيصير وصيا في تركه ايمها كانت
 وقيل يصير وصيا في تركه ولايته من تركه لا في غيره وقيل يشترط لصحة التصب كون اليتيم في ولايته لا لتركه
 ولنصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته قيل صح لو وقعت المطالبة في مجامع وقيل
 لا يصح ولو كان الموقوف عليه في ولايته لا الوقف قيل به تبر النظم والاستعداد وقيل لو كان الموقوف عليه
 حاضرا جاز انتهى والاولى ذكر هذه المسئلة في باب الوصي (قوله جاز للوصي صرفه للورثة) اي وجاهله صرفه
 لغيرهم وانما نص في المتوهم (قوله يعني لغير قرابة الولاد) اما هم فلا يجوز عنها ولو عينه الموصي فقد نقل
 في القصة عن ابي القاسم اوصى ان يعطى عن كفارات صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كما امر ولا يجوز
 عن الكفارة افاده المصنف (قوله من يجوز صرف الكفارة اليهم) بان يكونوا مسلمين محتاجين (قوله بخلاف
 مطلق الوصية للمساكين) روي هشام عن محمد اوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته وهم كبار حضرة فان
 اجمعوا ان يجعلوه لا تقسم او احتاج بعضهم فاجعوا على ان يعطوه فهو جائز وان كان في الورثة من غير وارث
 او حاضره غير راض لا يجوز انتهى كاتها بمنزلة الوصية لا وارث (قوله ولا حدهم) اي ولا يشترط الجمع لان ال
 الجنسية ابطلت معنى الجمعية (قوله فلو منهم صغير الخ) الاولى زيادة او غير محتاج لانهم المحتضرات (قوله اوصى
 بكفارة صلواته) نص على الكفارة لانه لو اوصى الى معين بوصية تعين دفعها اليه بلا خلاف (قوله لم يجز لغيره)
 اي لم يجز للقاضي والوصي الصرف الى غيره من (قوله لفساد الزمان) وطعن القضاة وغيرهم فيها من ومقابل
 المفتي جواز الصرف الى غير من عينه (قوله اوصى لصلواته) الظاهر ان قيد الصلوات اتفاق فلا بد من القبض
 والتصدق ويدل عليه التعليل في مسئلة الغاصب بان القبض حصل منه بعد موت الموصي (قوله لم يجز) وقال
 بعضهم يجز به (قوله ثم التصديق عليهم) هذا يفيد انه لا بد من ثمة التصديق فلو دفعه خاليا عن هذه الثمة لا يجزى
 ويجزى (قوله فغصب غصب ثلثه املا) اي او اكثر منه او اقل منه فقل انه قل صدقة عليه او تركه من الاكثر فقدر
 الوصية صدقة عليه (قوله وامرته) انما ذكره لكونه صادرا من ثمة ايمهم ان حكم الدين يجري فيه والا لوجه له
 وهو قائم فالحكم لا يختلف فيما يظهر (قوله اوصى لرجل بعقار) لا يختص بالعقار (قوله نصح) اي الا ان يرضى غرض
 عشرة سنة الا ان تلقى الوصية بالميراث كما هي مثله في كثير من الاحكام (قوله اوصى له بدار) الداهران حكم
 المقول كذلك لما ذكره من التعليل (قوله فباعها) ان الموصي له بها (قوله بعد موته) اي موت الموصي (قوله
 قبل القبض) طرف لبايع اي قبل قبض الموصي له الدار (قوله وفقت صبيعة) اي ثم مات وفي جامع الاصول بان
 ان الضيقة اسم للعروة لا غير والعقار اسم للعروة الدفينة (قوله وجعلت عم الولد متوليا) ذكر انهم ليس بقيد
 فيما يظهر (قوله فالمتولي اولى من الاب) فان لم يتصرف المتولي فانه يثم نصيبه اذ قبل الولاية الا ان يرفع الامر
 الى الحاكم حتى ينصب متوليا آخر من (قوله يؤخذ الثمن) اي باخذ الموصي له بالدار من تركه المشتري ويرجع
 ورثته المشتري على الشفعين بالثمن انتهى من (قوله ولو اشحن الدار) اي من يد الموصي له (قوله لانه طهراته) اي
 الموصى اوصى بمال الغباري فلم يصح الوصية به ساوالة تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب الوصي

لما فرغ من بيان الوصي له شرع في بيان احكام الموصي اليه وهو الوصي لما ان احكام الوصايا تشبه لكن قدم
 احكام الموصي له لكثرتها وكثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها امس قال اوصى الى فلان اي اوصى اليه
 التصرف في ماله بعد موته والامم منه الوصاية بالسكر والفق والمفوض اليه الوصي انتهى من ولا ينبغي
 للموصي ان يقبل ماله لانها على خطر وعن ابي يوسف الدخول فيها اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة حرفة
 وعن الحسن لا يقبل الوصي ان يعدل ولو كان عربيا الخطاب وقال ابو مطيع ما رأيت في مدة قضائي
 عشرين سنة من يعدل في مال ابن اخيه قهستاني (قوله اي بهله) تفسير للعند في الموضوعين اي فلا يشترط
 الحضور (قوله يرتد) لانه متبرع في ذلك فان شادام عليه وان شاربج اذ ليس له وصي ولاية الزام ان تصرف على
 الغير واما في الرجوع فتردد يمكنه ان يوصي غيره وورثه ولو قبل بعد الدار لا يصح قبوله فاستثنى لاذ قبل
 في وجهه ثمانية المافي البرازية اوصى اليه فقال في وجهه لا قبل كان ردوا لا يكون وصيا فان قال له الموصي ما كان

وفي جامع الترمذي المتولي على الوقف
 كالموصي (مروى) اوصى بثلاث ماله لصلوات
 جاز للوصي صرفه للورثة ولا يجوز صرف
 به في اغير قرابة الولاد ومن يجوز صرف
 الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية
 للمساكين فانما يجوز لكل والعين راض لم يجز
 بقوى المحتاجين سائر من بالعين راض لم يجز
 منهم صغير او غائب او حاضر غير راض لم يجز
 اوصى بكفارة صلواته لرجل لم يجز لغيره
 به يعني افسار الزمان اوصى لصلواته وثلاث ماله
 ديون على الميراثين فتركها الوصي ايمهم
 عن القصة لم يجز ولا بد من القبض ثم التصديق
 عليهم ولو اوصى ان يصدق بالثلاث فغصب
 غاصب ثلثه املا وان لم يكن فله صدقة عليه
 وهو مبرجزيه لانه لو قبضه بعد الموت
 بخلاف الدين الكل من القصة وفي الجواهر
 اوصى لرجل بعقار ومات فقصدت الوصية
 والموصي له في الدار وقد علم بالنقص ولم يطلب
 ثم عدس من رد الوصية اوصى له بدار فباعها
 ان لم يكن رد الوصية اوصى له بدار فباعها
 بعد موته قبل قبضه وقت ضيقة على
 في الموصي به قبل قبضه وقت ضيقة على
 ولها وجعلت عم الولد متوليا اوصى بها
 فالمتولي اولى من الاب فيرد الموصي له على
 لرجل فاختار الشفعين من الموصي له على
 اتين ولو اشحن الدار لا يرجع الموصي له على
 الورثة بشي لانه طهراته اوصى بمال الغير
 (باب الوصي) اي جعله
 وهو الموصى اليه (وصى الى زيد) اي جعله
 وصيا (وقيل عنده صح فان رد عنه) اي بهله

ارضى من جعل داره بركة او كسبة) في دفع اثم احداث ذلك فيه كقوله في اي ومن باب اولي في غير
 قوله في بيتي في انما من الامام وصاحبه (قوله انه كوقف لم يسجل) قال القاضي اما عند ابي حنيفة
 فلا نيل من الوقف ارضا في حصة ثم مات صار ميراثا فكذلك هذا لان الوقف ليس بلازم حال الحياة بخلاف
 ما اذا كان مضافا لمبا بعد الموت انتهى وفي الشريعة لا ينفك في قول صاحب الدرر لانه كوقف لم يسجل مانص فيه نظر
 انه لا ينفك في الوقف الذي لم يسجل انتهى فالمراد بالجعل ما يقع الوقف ولو محكوما به وتقدم في الوقف انه لا يصح وقف
 المذموم الا اذا كان على ثمة عندنا وعندهم فالاولى التعليل به (قوله وليس هو كالمسجد) ايم من ثمة قواها
 من ثمة فانه جواب عن قول تفرده في حق كسبه في حق المسجد لا يباع وبورث في حق
 ان يكون هذا كذلك انتهى حابي (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) اي يسكنه واقفه ويدفن فيه امواته الخ
 اما لو كان الفعل من بعد الواقف فلا يخل بالمسجدية (قوله لمعينين) اي يحصى عددهم شلي وفي الهندية وصية
 الذي ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي اربعة انواع
 ١- ان يكون ثمة عندنا وعندهم وهو وصية صحيحة ان كانت لمعينين وبعدها فيكم انهم فلا ينفك به
 ٢- ان يكون ثمة عندنا وعندهم وهو وصية صحيحة ان كانت لمعينين وبعدها فيكم انهم فلا ينفك به
 وهي كافي قبله الزايع عكس اشكث وهي صحيحة عند الامام مطلقا وعندهم ما نصح للمعينين وتبطل ايمهم
 (قوله فهو جائز من الثلث ويجعل غنيكا) فاعتبرنا فيها معنى الاختلاف ومعنى التملك فامكن نصها على
 اعتبار المعينين فن حيث تملك اعتبارنا فيها الثلث ومن حيث الاختلاف حكمنا بالصحة ايمهم ولا ينفك صحة
 رحدث لانها وصية ثم التناهي ان هو لا للمعينين لا يجب عليهم جهله ككنيسة او نحوها (قوله في انقري
 فتوفي المير لا يجوز انفاقا) قال في الهندية من السير ان اراد اهل الذمة احداث البيع والكنايس والمجوس
 احداث بيت النار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين وفيما كان من فناء المير منعوا من ذلك عند الكل ولو ارادوا
 ذلك في السواد وانقري اختلفت الروايات فيه ولا خلاف فيها اختلاف المشايخ فشايع بلغ على المنع الا في قرية غالب
 سكانها اهل الذمة ومشايع بخاري منهم ابن الفضل على عدم المنع وقال السرخسي الاصح عددي ايمهم يمنعون
 من ذلك في السواد انتهى خاتمة وفي ارض العرب يمنعون من ذلك في امصارها وفراها هداية (قوله كوصية
 حربي مستأمن) بكسر الميم وقيد به لانه لو اوصى الذي باكثر من الثلث ولو ارثه لا يجوز كالمسلم لانهم اتهموا
 احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو اوصى بخلاف ملته جاز اعتبارا لارث اذ الكفر كاهل واحدة
 وطري في دار الحرب روايات كما اذا اوصى لمستأمن افاده الزيلعي (قوله لانهم اموات) ولان حرمة ماله باعتبار
 الامان والامان كان لحقه لا حق ورثته وتيسر اذا كان ورثته معروفين لا يجوز باكثر من الثلث الا باجازتهم
 لانه بالامان التزم احكامنا فصار كالميت الذي انتهى تعيين (قوله بل لانه لا مستحق له في دارنا) الاولى التعليل
 بانه اخذ الامان له ولما لم ينصب على ما بقي منه فيوصل الى وارثه والافعلي ما ذكره لا يتعين الدفع الى الوارث
 (قوله وكذا الوارثي لمستأمن مثله) اي بكل ماله (قوله لما قلنا) من انه ليس لورثته حق مراعى لانهم اموات زيلعي
 قوله جري في ظهر مناه من السجين من عدم الجوار لانهم في دارهم حكمه حتى يفسخ الحربي من الرجوع
 اليها فصار كالأرث وجه الانظر ان الوصية تملك مبتدأ ولهذا يجوز للذي والعبد بخلاف الارث (قوله
 اذا كان لا ينفك) اي بخلاف الميراث وهو من كان على عقيدته من ورثته من ثمة ولا يرث من ثمة من ثمة
 بل الارث كله لمن عقيدته غير مذكورة اوليت المال (قوله في الاصح) فلا توقف وصيتها بل حكم عليه الاجماع
 ومقاله ما ذكره الشافعي في النهاية عن بعضهم انها لا تكون بمنزلة الذمة فلا تصح منها وصية والفرق بينهما
 ان الذمة تقر على اعتقادها بخلاف المرتدة (قوله المطلقة) اي التي لم يذكر غنى ولا فقير فيها والامة ما ذكر فيها
 قوله وهي على الغنى حرام) اي ولا يمكن جعلها مائة بعد موت الموصي بخلاف الصدقة عليه حالا فانها
 تجعل مائة لولا ان الصدقة على الغنى ذمة والاهية للفقير صدقة (قوله اربعة ايام غنيا) يستغنى عنه بقوله
 ولو خست به (قوله وكذا الحكم في الوقف) يعني ان الوقف المطلق يختص بالفقراء لا يخل الغنى وان هم الواقف
 واذا خصه بنفي معين او بقوم محصور بن اغنياء حل اثم ويجوز ان يكون منافعه لاهيته انتهى دور (قوله

المتولي

الميت موقوف على اذن الوصي المني ولذا قال الحلبي قوله في التركة وحده هذا التام يستقيم فيها
 اذ اوصى الى المني واما اذ اوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما المني (قوله واليوصي ضم المني اليه غيره)
 ما عدا ههنا من لان الباقي منهما جاز عن الانفراد بالتصرف فيضم افاض اليه وصيا نظرا للميت عند عمر
 الميت واما عند ابي يوسف فلان المني منهما وان كان بقدره على التصرف فالوصي قصداً يختلف وصيان
 منصرف في حق وقته وذلك ممكن لتحقيق نصب وصي آخر مكان الاول انتهى تبين (قوله وتامة في شرح
 الوهابية) حيث قال ولو اوصى الى رجلين ان يضاها منه حيث شاء الورثة طباه من شاء اذ قال كل واحد منهما
 اعطيه فلا بد ان يكون لواحد من الرجلين شي لان الموحيين لم يمتعهما على واحد منهما وانما فوض الراي في الوصي
 انهما وهذا ينبغي يحتاج فيه الى اراي لا اختيار المصروف وراي الواحد لا يكون كراي الاثنين واپس الحاكم
 الاعتراض ولا صرفه الى احد ولو لا الانصراف الى احد ولو مات احد الوصيين قبل ان يفعل شي ابطأت الوصية اه
 على ما اوجه ذلك انه على ذلك بمشيتهم ما لا يتصور ذلك بعد موت احدهما (قوله وهل فيه خلاف ابي يوسف)
 جزم بخلافه في الاشياء قال في توير الاذهان فعنده اذ مات احدهما قبل التصديق بالثالث لا يطل الوصية
 بموته ولا اخر ان تصدق وحده انتهى (قوله كما قررته فيما علقته على الماني) قال في شرحه عليه وفي اجنبي جعل
 شوصي مشرف لا تصرف بدونه وقيل للمصرف ان يتصرف انتهى وقد علمت ان هذه العبارة لا تغد نفرد
 مشرف لا تصرف كذلك وهو ما في كلام المؤلف ليس على ما ينبغي وفي الهندية عن خزانة المفتين رجل اوصى
 الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي اولي بالمال ولا يكون المشرف وصيا واثركونه مشرفا
 انه لا يجوز تصرف الوصي الا بهله انتهى وذكر كفاي خان الخلاف في كون المشرف وصيا ولا يقدم القول بانه
 وصي واصطلاحه تقديم الاظهر فيكون هو المعتقد فانه قال في خطبة فتاواه المشهورة وقدمت ما هو الاظهر
 واقفقت بما هو الاظهر انتهى وتمة الخلاف تظهر في حفظ المال فقط فعلى القول بانه وصي لا يتصرف الوصي
 بحفظه بل يشاركه المشرف في الحفظ وعلى القول بانه ليس بوصي يستقل الوصي بالحفظ دون ما لا يتصرف
 فلا يتصرف الوصي به بخلاف ما قلنا ان المشرف وصي ام لا ذكره ابو الهود في حاشية الاشياء (قوله ووصي
 الوصي الخ اطلت فم ما لو كان الوصي الاول من ورثة الوصي الاول حال في الهندية رجل اوصى الى ورثته جاز
 فان مات الوصي بعد موت مورثه وادى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث للذي اوصى اليه جعلت وصيا
 في حال ومال الميت الاول الذي انا وصيه فان الوصي الثاني يكون وصيا في التركتين جميعا ولو ان هذا الوارث
 الذي هو وصي قال لنا ان وصيت لك ولم يرد على هذا كان الثاني وصيا في التركتين هندا ولو قال هذا الوارث
 الثاني اوصيت لك في تركتي من ابي حنيفة رحمه الله انه وصي في التركتين جميعا وقال صاحباه هو وصي في تركته
 الميت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضي خان وقال الفقيه ابو الليث في كتاب نكت الوصايا اذ اوصى الوصي الثاني
 في تركته وتركه الاول فان الثاني وصي ما جاز اذ اوصى الى الثاني ولم يذكر تركته الاول صار الثاني وصيما
 ايضا في قول علي تارة وهذا الطريق الاستسكان وكان القياس ان لا يجوز لان الوصي بمنزلة الوكيل وليس للوكيل
 ان يوكل غيره ما لم يورث بذلك كذا في كذا ليس له ان يوصي في مال الاول اذا لم يورث وجه الاستسكان ان الاول
 لما وصى اليه ضد علم ان الوصي لا يورث اذ لم يورث ان يكون اموره صانعة مصاركة اذن له بان يوصي الى غيره
 بطريق الدلالة وان لم ياذن له لا تصاح ولو كان اذن له لا يصاح جاز له ان يوصي الى غيره بحدود اذن له
 بالولاية بخلاف الوكالة لان الوكالة لا تصح بعد الموت (قوله وتامة في شرحه) لان الوارث خليفة
 الميت حق يرد بالعيب ويد عليه ويصير مفعولا بشراء المورث والوصي ايضا خليفة للميت فيكون خصما
 عن الوارث اذا كان له شيا فثبت نصته عليه اما الوصي له وليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه لا يملك
 بسبب جديده وهذا لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مفعولا بشراء الوصي فلا يكون خصما عنه عند عيته
 انتهى تبين من هذا (قوله فاتباع ورثة كبار غيب او صغار) قال في التبيين ولا فرق في ذلك بين ان تكون الورثة
 كبارا او صغارا لان ولاية البيع في مال لغيره في ذمة من البيع وله ولاية الحفظ في مال ابي كذا في غارله
 يبعه لغيره الا حذارة انه يحوط بنفسه فلا يجوز له بيعه وما عدا في معنى البيع فلا يصح ان يوصي وذكر الامام
 الحلبي في محله الى مدح ووطئ شيخ الاسلام ان مقاصد الوصي هي الورثة جازة في العروش والمقاربية

(والا يوصي) (نعم) (افاض) (اليه غيره) ورد
 وفي الاشياء مات احدهما اقدم انما في
 اوصيه ما اوصى الوصي اليه آخر ولا يطل الوصية
 اورد وصي في شرح الوهابية وحده ان المشرف
 انتهى وتامة في قولان ولا يعلقه على
 خلاف ابي يوسف في قوله لا يعلقه على
 يتفردون الوصي (قوله) (قوله) (قوله)
 انتهى وبان (قوله) (قوله) (قوله)
 ابيه في حاله اول مال موصيه وفيه (قوله)
 وانما تركته (قوله) (قوله) (قوله)
 اي الوصي (قوله) (قوله) (قوله)
 (عيبا اوصيه) (عليه) (اي الوصي)
 (وارجع) (قوله) (قوله) (قوله)
 (ان صاع قسطاوم) (قوله) (قوله) (قوله)
 صحتة جازة (قوله) (قوله) (قوله)
 اوجب او اخاسر (قوله) (قوله) (قوله)
 ولو صار له يلى (قوله) (قوله) (قوله)

اذا كانت الورثة صغارا كانهم وكذا اذا كانت كبارا غيبا جازة في العروش والعروض جميعا سواء كان الوصي له
 صغيرا او كبيرا حاضرا او غائبا كذا في شرح ليدانتي حوى عن شرح الشبلي والتقييد بالعيب بقيد انه ليس
 ذللا في نصيب الكبار الحاضرين وفي الهندية ولو كانت الورثة كانهم كبارا وكان بعضهم كبارا وهم حضرة فقسمة
 الوصي مع الوصي له على الوارث الكبير باطلة في العقار وفي المنقول جميعا فان ذلك نصيب الوارث الكبير في يد
 الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الوصي له فياخذون منه ثانيا ما اخذوا في يد الوصي فان ذلك
 خير الوارث الكبير ان شاء ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الوصي له (قوله فيرجع الوصي له بثالث ما يني
 من المال) وان ذلك في ايديهم فله ان يضمهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصي ذلك التقدر لانه متعديه
 بالرفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن ايم ما شاء انتهى تبين قال الشرع في الجوى في شرحه هذا اذا كانت القسمة
 بغير امر القاضي اما الوصي بامر جاز فلا يرجع (قوله وضع قسمة القاضي الخ) قال الاتقاني وانما جازت
 قسمة القاضي لانه نصب ناظرا لامور المسلمين خصوصا في حق الاموات والغيب يعزهم عن التصرف بانفسهم
 ومن النظر ان يقر بنصيب الغائب فان ذلك نصيبه في يد القاضي ليس له ان يرجع على الورثة شي والفرق بين
 القاضي حيث جازت مقاصته على الوصي له وبين الوصي حيث لا يجوز مقاصته على الوصي له لان القاضي ولاية
 على الغائب فيما يقع فيه وهذا لا يقع ما ينبغي عليه التلف فكانت قسمة كقسمة الوصي له والوصي لا يملك
 بيع شي من مال الوصي له فلم يكن له ولاية عليه اصلا فلم تغد قسمة انتهى (قوله وفي غيرهما لا يجوز) ولو ذلك حظ
 الوصي له في يد القاضي هل يضمنه اراميه او يرجع على الورثة او يجبر بغير (قوله - خلافا لهما) فقال ابو يوسف
 ان كان المقر مستغفرا باطلت الوصية ولم ينج عنه وان لم يكن مستغفرا لثالث ينج عنه بما يني من الثلث
 الى تمام الثلث الجميع وقال محمد لا ينج عنه بشي انتهى زيلعي (قوله وقد تقررت في المناك) قال في باب الحج عن الغير
 وان مات المأمور او صرفت نفقته في الطريق قبل وقوفه حج من منزل امره بثالث ما يني من ماله فان لم يبلغ فن حيث
 يبلغ فان مات اوسرقت نانيه من ثلث الباقي بعده اهكذا امر بقيد آخرى الا ان لا يني من ثلثه ما يبلغ الحج
 قبيل الوصية (قوله وضع مع الوصي عبد من التركة) لان الوصي قائم مقام الوصي ولو نوله بنفسه حال حياته
 يجوز بيعه وان كان مريضاً من الموت بغير محضر من القرماء فكذا الوصي اقيامه مقامه وهذا لان حق القرماء
 يتعلق بالمالية لا بالصورة والبيع لا يطل بالمالية لولا انها الى خلف وهو ان انتهى منح وقائدة صحة يبعه انه اذا هلك
 التمن عنده لا يضمن وللقرماء ان يرجعوا بدينهم في الباقي من التركة (قوله باع ما اوصى ببيعه) اي عبد الوصي
 ببيعه لقرينة ما يأتي (قوله لانه العاقد) تعليل لقوله وضمن وصي (قوله قلنا انه مغرور) اي من جهة الميت لانه لما
 امر ببيع هذا العبد والتصدق به منه كانه قال ان هذا العبد ملكي انتهى شاي قال في التبيين بخلاف القاضي
 واميته اذ انولى البيع حيث لا عهدة عليه لان في ارامها القاضي تعطيل القضاء لانه يمنع عن التقيد بهذه الامانة
 خشية لزوم الضمان فتعطل مصلحة العامة واميته مقرر عنه كارسول انتهى (قوله على من تصدق عليه) اي
 بافعل كاه والمبادر ببيعه ان يكون المراد من اوصى بالتصدق عليه وان لم تصله الصدقة ولكن هذه غير مستل
 المصنف (قوله كما يرجع في مال الطفل وصي باع ما اصابه) لانه عامل له (قوله باستحقاق ما اصابه) اي كلالا وبضا
 (قوله وضع احتسالة بمال اليتيم لو خيرا) هذا اذا وجب بمداينة الميت وان وجب بمداينة الوصي يجوز ان يحتال
 وان لم يكن املا من الاول كذا في فصول العماد وفي الاستيعابي بعد ان ذكر ما في الفصول قال حتى لو ادرك
 الصبي واراد ان ينقض الحوالة ليس له ذلك ولو كان شره لا يجوز ذلك ويضمن الوصي لليتيم في قولهما وقال
 ابو يوسف لا يجوز اذ لم يكن خيرا لليتيم انتهى مري الدين (قوله ولو مثله لم يجر) فهم منه بالاولى انه لا يجوز
 اذا كان ادنى والشئ اقتصر في الحوالة على المثل على احد قولين وقد حكاهما صاحب الذخيرة عن شرح السيد
 (قوله لان ولايته نظرية) ولا تنظر في القين الفاحش بخلاف اليسير ولا يمكن التحرز عنه في اعتباره انسداد
 باجمعا (قوله حتى يملكه المشتري بالقبض) وهل يضمن الوصي القين الفاحش الظاهر نعم (قوله وهذا اذا باع
 الوصي الخ) لا حاجة اليه لتصريح المصنف به (قوله لانه وكيله) اي القاضي وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل
 الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه (قوله بشرط منعة ناهية) هذا في المنقول واما في العقار فلا يجوز بشرطه
 اصلا كما بان (قوله وهو قدر النصف زيادة او نقصا) قال في التبيين تفسير للمنة الظاهرة ان يبيع ما يساوي

وحيث (قوله فيرجع الوصي له بثالث ما يني) من
 المال (اد صاع قسطه) لانه كالشرط (مع)
 اي مع الوصي ولا يضمن الوصي له ان غاب
 قسمة القاضي واخذ قسط الموحي له ان غاب
 الوصي له فلا شيء له ان ذلك في يد القاضي
 او امينه وهذا (في المكيل والمورث) لانه امران
 (وفي غيرهما لا) يجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع
 مال الغير لا يجوز كذا القسمة (وان قاله)
 الوصي في الوصية (يصح) عن الميت (يثبت
 ما يني ان ذلك) المال (في يده او في يد من دفع اليه
 ايج) خلافا لهما وقد تقررت في المناك (ولو اورد
 الميت شيئا من ماله للرجع فضاغ بعد موته
 لا ينج عنه بثالث باق لانه عيته فاذا هلك
 لا ينج عنه بثالث باق لانه عيته فاذا هلك
 بطلت (ويصح مع الوصي عبد من التركة بغيره
 القرماء للقرماء) لانه عيته فاذا هلك
 وصي باع ما اوصى ببيعه وتصدق به فاستحق
 العبد بعد هلاك غنمه اي ضياعه (عنده)
 لانه انه اقد فالعهدة عليه (ورجع) الوصي
 (في التركة) كاهما وقال محمد في الثلث قلنا انه
 مغرور فسلكت ديناً حتى لو هلك التركة اذ لم ينف
 فلا رجوع وفي التقي انه يرجع على من تصدق
 عليه لان غنمه لهم فقرمه عليهم (كاي يرجع
 في مال الطفل وصي باع ما اصابه) اي الطفل
 (من التركة وهلك غنمه معه فاستحق) المال المبيع
 (والفعل يرجع على الورثة بحصته) لا تقاض
 القسمة باستحقاق ما اصابه (وضع احتسالة بمال
 اليتيم لو خيرا) بان يكون ثمنه من اجنبي
 لم يجر منية (و) (بيع) (بيعه) وشراؤه من اجنبي
 بما يتعاقب الناس (لا بما لا يتعاقب) وهو الفاحش
 لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى
 يملكه المشتري بالقبض (و) (ان باع) الوصي
 الوصي للصغير مع الاجنبي (من نفسه فان كان
 او اشترى) مال اليتيم (ذلك) (مطلقا) لانه وكيله
 وصي القاضي لا يجوز ذلك (مطلقا) لانه وكيله
 (وان كان وصي الاب جاز بشرط منعة طاهرة
 لصغير) وهو قدر النصف زيادة او نقصا
 لا يجوز مطلقا

في المكافئ لو قال ادبت ضمان غصبك او جناية عبدك فلا يصدق بلائنه كذا في شرح تور
 الاذهان وفي نسخة او فدى بصيغة الماضي (قوله او الاتفاق على محرمه) صورة قال الوصي للقيم ان القاضي
 فرض لا خيك الاعى عليك من مالك كل شهر كذا وادبت عنك من مئة عشر سنين وقال التيم لا يقض
 احد من القضاة على بشئ مما قلت قال قول قوله والوصي ضامن في قواعدهم جميعا تاريخانية (تبيينه) القول قول
 الوصي فيما يدعيه من حوائجه الاصلية كالاتفاق عليه وعلى عبيده كافي تور الاذهان ونفقة الزوجة
 كافي الاشياء ونقل البعري عن احكام الامور ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه من الاتفاق ولو بعد ما خرج
 الحاكم وقيد القبول بما اذا ادعى نفقة المثل اما الزاذ فلا ولومع اقامته البينة كافي تلخيص الخلاطى الا اذا كان
 ذلك الزاذ يسيما فانه يصدق وعليه الجين ان اتهموه كافي خزائن الاكل وفي تلخيص الخلاطى نفقة المثل
 ما يكون بين الاسراف والتفريط والقول في الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امر ايكذبه الظاهر لحقيقة
 زول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق انتهى ابو السعود وذكرا ان الوصي يقبل قوله بلائنه ولا يمين انتهى اي
 في دعوى غير الزاذ (قوله او على رقيقه الذين ماتوا) هذا قول محمد وقال ابو يوسف القول قول الوصي واجمعوا
 ان العبد لو كان احياء كان القول قول الوصي وهل يختلف خلاف منهم من قال لا يختلف اذ لم تظهر منه الخيانة
 ونقل البعري عن البرازي به تفصيلا فقال ان كان مثل هذا المثل يكون له مثل هذا الرقيق قال قول الوصي
 وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لاشياء هذا الرقيق لا يكون القول قوله انتهى ابو السعود (قوله
 او الاتفاق عليه بما في ذمته) هذه لم تذكر في الاشياء وهي بها ثلاثة عشر وجهه انه يدعى فراغ ذمته من الدين
 الذي وجب عليه اذ اؤده فلا يصدق الا بئنه (قوله واراد الرجوع) اي ولم يشهد انه اتفق من ماله ليرجع اما اذا
 شهد فله الرجوع تاريخانية (قوله ثم ادعى انه كان مضاربا) اي ولم يشهد اما اذا شهد على المضاربة كان شريكا
 في الربح كما افاده العلامة البعري وقد تقدم (قوله فانه يصدق فيه) اي بيمينه اذ لم يكن له الظاهر حوى وبيرى
 عن صلح الزواج (قوله يتصب انقاضي وصيا) طريق نصبه ان يشهد واعند القاضي ان فلانا مات ولم يتصب
 وصيا فلو نصبه ثم ظهر له نصيب وصى فالوصي وصى الميت ولا يلى النصيب الا قاضي القضاة المأمور بذلك انتهى
 اشياء بقوله فالوصي وصى الميت يعلم بغير ما توقف فيه ابو السعود ما يوافقا وامتثلوا رهنما وصيان (قوله منها
 اذا كان له دين او عليه) قيل عليه انه اذا كان على الميت دين كان نصيب القاضي مفيد المصلحة الميت لا احتمال
 ان يكتم الورثة التركة ولا يوافقوا فيه واما اذا كان له فلا تظهر له فائدة الا ان يقال فائدة تنفيذ وصاياه منه لجواز
 ان لا ينفذ واحوى (تبيينه) قال البعري في شرحه يجب على القاضي نصيب الوصي في حق من مات ولم يوص
 الى احد ولم يختلف وارثا وان كان للميت ورثة كبار في بد آخر وماله تركته حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقا
 واموالا فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطع عن البلد الذي توفي فيه نصيب وصيا وان لم يكن منقطع
 لا يتصب كافي شرح الادب والخلاصة وفي التاريخانية اذا كان المدعى عليه اعى وانرس واصم نصيب عنه
 وصيا وبأمر المدعي بالخصومة مع اذ لم يكن له اب او جد او وصى انتهى ولو امتنع الورثة عن بيع التركة ونقصا
 الدين قيل نصيب الوصي وقيل لا وبأمر الورثة بالبيع فان ابوا حبسهم حتى يبيعوا فان حبسوا ولم يبيعوا نصيب
 وصيا يبيع او باع نفسه بزازية ومنها اذا كان للميت ولد صغير فنصيب وصيا يحفظ ماله ومنها اذا اشترى شيئا
 من مورثه واراد رده بعيب اطلع عليه بعد موته ومنها اذا كان ابو الصغير مبدرا مسرفا فنصيب له للمعقظ ومنها
 ضيقة بين خسة ورثة واحد منهم صغيرا واثنا ثمان فاثنا ثمان حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين
 فطلب شريك الحاضر الخمسة عند القاضي واخبراه عن القضية فالتفتى بأمر شريكه بالقبعة ويجعل وكلا
 عن الثنايين والصغير (قوله وزاد في الزواهر الخ) وزاد الحوى ما في التصويل احق المبيع فارد المستحق عليه
 ان يرجع بئنه وقد مات بئنه ولا واثنا ثمان فالتفتى بنصيب وصيا يرجع المشتري عليه واذا ظهر المبيع حرا
 وقد مات بئنه ولم يترك شيئا ولا واثنا ثمان ولا وصيا غير ان باع الميت ما شرى يجعل القاضي للميت وصيا يرجع عليه
 المشتري ثم وصى الميت برجع على باع الميت ومنها مات الوصي فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة
 الوصي اولوصيه فلو لم يكن نصيب القاضي وصيا ومنها ان المستقرض بالمال لدفعه الى مقرضه فاختفى فالتفتى
 بنصيب قيا عن المقرض بطلب المستقرض ايقض المال ومنها كفل نفسه على انه ان لم يوف به

او الاتفاق على محرمه او على رقيقه الذين ماتوا
 او الاتفاق عليه بما في ذمته وكذا من مال
 نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع او انه تزوج
 ان يمين امارة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة
 الثانية عشر تجرد بغير تم ادعى انه كان مضاربا
 والاصل ان كل شئ من ماله كان مضاربا
 يصدق فيه ومالا فلا يتصب القاضي وصيا
 في مبيعة مواضع مبسولة في الاشياء منها
 اذا كان له دين او عليه او اشترى الاب من
 ماله شيئا فوجده معيبا بنصيب القاضي وصيا
 اورد عليه

غدا فدينه على الكفيل فتغيب الطالب في الغد فالكفيل يرفع الامر الى انقاضي يتصب وكلا عن الطالب
 ويسلم اليه المكفول عنه ومنها مات وقد ارصى الى رجل فاجعل يدي دين على الميت والوصي غائب يتصب
 القاضي خصما عن الميت حتى يحاكم الغريم ليصل اليه حقه انتهى وهو محمول على الغيبة المنقطعة يدل عليه
 ما سبق والغيبة المنقطعة ان يكون بمحل لا يأتى ولا يذهب اليه القافة كذا في فتاوى من الحوى معز بالبرازي
 انتهى وظاهره وان كان يوصى اليه في البعري وقد ذكروا خلافا في الشكاح في تفسير الغيبة المنقطعة قيل هو ان
 يكون بمحل لا تصل اليه القافة في السنة الامر وهو اختيار القردوري وقال بعضهم مسيرة شهر فاعدا غيبة
 منقطعة وما دونها فليس بمنقطعة وقال بعضهم جدا وان يكون جوا لا من موضع الى موضع فلا توقف على اثره
 او يكون مئة قد لا يعرف عينه وقيل مئة قد يخص وعشرين من مئة وقيل عشرة من مئة وقيل ان تكون
 احدى البلدتين بالشرق والاخرى بالمغرب كذا في فتاوى من السواحي من باب الوصي (قوله الا في غان) براد
 عليها ان منسوب القاضي يصح تعيين ابر المثل له لا وصى الميت على الصحيح واذا الحوى عن الخيانة وجامع
 الفصولين فصيح انه يصح تعيين ابر المثل لوصي الميت ايضا (قوله الشراء لنفسه) وكذا البيع لانه كالوكيل عنه
 وهو لا يقد لنفسه ولوصي الميت ان يبيع ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفق ظاهر عند الامام خلافا لهما
 ولو اشترى الوصي من القاضي او باع جاز صرح به البرازي (قوله ولا ان يبيع عن لا تقبل شهادته له) لثمة واقتصر
 على البيع والظاهر ان الشراء له مثله (قوله ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ) لان القيم كالوكيل بالخصوص فلا بد
 من التصريح وقت ان نصبه بكل من الاذن بالخصوص واقتصر اما وصي الاب فيملك ذلك فوله الا باذن مبتدأ
 اي بعد ان نصبه فيما يخصه عن الصغير من كان في يده عقار والصغير بغير حق فالمراد بالايباء خصوص نصبه
 للخصوصية لا مطلقا انتهى ابو السعود (قوله ولا ان يجعل وصيا عند عدمه) اي وصى القاضي اذا جعل وصيا عند
 عدمه لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في النجاة اشياء ونقل فيها عن الثانية مانع الوصي بمالك
 الايباء وانه كان وصى الميت والقاضي انتهى وفي الثاني خلاف انتهى (قوله ولو خصصه القاضي شخص)
 يعني وصى الحاكم اذ جعله وصيا في نوع لا يصبر وصيا في النوع كاهل فيه فقط بخلاف وصى الميت لان نصيب
 القاضي الوصي قضاء والقضاء قابل للخصيص بخلاف وصى الاب فانه قائم مقام الاب افاده البرازي (قوله
 ولو نهاه عن بعض التصرفات) قال في الاشياء هي واجبة الى قبول التخصيص وعدمه (قوله وله عزله ولو عدلا)
 وفي التهمة ليس له ذلك لانه اشتغال بالاية ودعى ما في التهمة لا فرق بين الوصيين اما عزله وصى الميت فمقتضى
 الخلاف انه لا يصح ولا يحل قولان المقتضى به عدم الصحة (قوله لو الوصاية عامة) اي تصرفه في كل نوع بخلاف
 ما اذا خصصه فانه يقتصر وليس للوصي حينئذ ان يوصى كان الوصي المذكور وليس له ان يفعل غير
 ما خصص له اما وصى الميت فلا يقبل تصرفه التخصيص (قوله ولا يحصل التوفيق) اي بين ما قدمه من قوله
 ولا ان يجعل وصيا وبين ما في الخزانة من قوله وصى وصى القاضي كوصيه لو الوصاية عامة اي فله ان يوصى
 في الهامة دون الخاصة ذكره صاحب الاشياء وقد نقل البعري عن القاضي مانع بتفاد التوفيق بين وصى
 القاضي ووصى الميت في نصيب الوصي ثم ما من غير تشديد بهوم في جانب وصى القاضي (قوله بان اجر باقل
 من اجرة المثل) هذا النصو يربى بلازم فانه قد يوصى بسكنى داره مدة معلومة ولو اوجرت في تلك المدة تزيد
 اجرتها على ثلث التركة كما تقدم ما يفيد ذلك في باب الوصية بالسكنى والمدة (قوله فلا اضرار على الورثة) فيه
 نظرا قد يصفق الاضرابا للورثة في بعض الصور كالواجب ما اجرت مائة مثلا باربعين مدة معلومة وطال مرضه
 بقدر مدة الاجارة فاكتر بحيث ان المستأجر استوفى المنافع في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان اضرا
 بالورثة افاده الحوى ثم ان هذا لا يتأثر بقوله فينفذ من الشكل (قوله لكن في العمادية) ونحوه في الثلث انها من
 الثلث ذكر الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والسيد الحوى عن العمادية مانعها واما المرض فتعتبر احكامه
 في هبة وصدة ووصية ومحاباة في بيع او اجارة او عتق على مال من الثلث ووصاياه كلها واستخاره والمهر قال
 العلامة الشيخ صالح ولا يخفى ما بين كلام المصنف وما رأيت من العمادية والثلث من مخالفة ليعمل على اختلاف
 الراي بين انتهى وما جمع بهما بالسود من ان ما ذكره المصنف محمول على الاجارة فبعد لانه لا حاجة الى تخصيص
 المنافع بالاجارة كيف وعبارة المصنف صاحب الاشياء تبرع المريض في مرض موته فنفذ من الثلث عند عدم

واذا احتج بالاثبات حق صغيرا بغير غائب غيبة
 منقطعة بنصيب والا فلا وعزاهما لجمع
 الا في غان ليس لوصي القاضي الشر أه للفسه
 ولا ان يبيع عن لا تقبل شهادته ولا ان يقبض
 الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان يفر الصغير
 لعامل ماله ان يجعل وصيا عند عدمه
 ولو خصصه القاضي شخص ولو لم يرض عنه
 التصرفات خصوصية وله عزله ولو عدلا بخلاف
 وصى الميت في ذلك كله وفي الخزانة وصى وصى
 ووصيه لو الوصية عامة ان يوصى
 اقاضي ويجعل التوفيق في الثلث عند عدم الاجارة
 في مائة انما ينفذ من الثلث فينفذ من الشكل بان آخر
 الا في تبرع في المانع فينفذ من الشكل بان آخر
 باقل من اجرة المثل لان ابطال بونه ولا اضرار
 على الورثة وفي حيا لا يملك لهم الثلث
 في العمادية انهم من الثلث

الاجازة الا ترى ان نفعه بالمنافع فانه فائد من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى (قوله فاعلمها) اى القصة
 وفي نسخة فاعلمه اى الشأن (قوله باع مال اليتيم) اى المولى واطلق فيه فم ما اذا امكن ان يكون المولى حلالا او محررا
 ويحرم (قوله بوجله) اى بوجله الوصى والظاهر ان محل التأجيل عند عدم خوف هروبه والافسخ حالا
 ان لم يتقدّم (قوله وقد قبض) الظاهر انه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ العقد (قوله قد فسخته) فائدة
 ذلك انه لا يسمع دعواه بعد ذلك الفسخ بانه اشتراه ولو اقام يمينه (قوله لم يجوز الاعتدال) لانه التزم القيام
 فلا يملك اخراجه الا بحضور الموصى او من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف على مال الميت واذا حضر عند
 الحاكم نظر في حاله ان ما مونا فادرا على التصرف لا يخرج به لانه التزم القيام ولا ضرر على الموصى في ابقائه وان
 عرف الحاكم بحججه وكثرة اشتغاله اخراجه للضرورة في ابقائه لعدم حصول الغرض منه لقلة اقامته باموره بعد
 طلب العزل كذا في المنع عن النزاية وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان احدهما
 ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يدي دينا على الميت فيتمه القاضى فيخرجه كذا
 في الولائية وهذا قول ابي يوسف وعليه الفتوى وقال الامام اذا تمه لا يخرج به وانما يضم اليه آخر انتهى
 وذكر في الهندية خلافا كثيرا في المسئلة ونقل عن الخصاص ان القاضى يجعل للميت وصيا في مقدار الدين
 الذي يدي خاصة ولا يخرج الوصى عن الوصاية به اخذ المنايع وعليه الفتوى (قوله لا قليل ولا كثير) الاولى
 حذف لا الاولى لان مدخولها فاعلى سبق وقد استغنى عنها لم (قوله تسع) لعدم ما يمنع منها لان ائتماده انه قبض
 جميع ما تركه وله يس فيه ابره معلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار بمجرد تسليم ابراه فليس مانعا
 من دعواه وذكر في قرانه استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادى دينا على رجل فانه يسمع دعواه
 لا تقدم وهذا بخلاف الاباحة لكل من يأكل شيئا من غرة بستانه فانه يجوز به بغيره وبخلاف الابرة عن
 مجهول لمعلوم فانه صحيح كقول زيد لعروة بنى من كل حق لث على ففعل برى بما علم وبما لم يعلم وعليه الفتوى
 ثم راجع (قوله الوصى الاكل والركوب) بقدر الحاجة طاهره ولو منسوب للميت وهذا مقيد بحد الذي
 في حوائج اليتيم في ايشه وفي الاحتسان يجوز ان يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا به وربما يسي في ماله
 ويركب راحته لا يركب حوائج اليتيم انتهى تصرف (قوله له ان ينفق الخ) ويكون مأجورا هندية (قوله
 والادب) من المراد به العلوم الدنية لانها التي تعلم (قوله بدمامة علم افراة الواجبة) الذي في الهندية وان كان
 لى لا يصلح له ان يتكلم بمقدار ما يقرأ في صلواته انتهى وهذا من اقرأة السنونة واعلم من
 اقتصر على اقرأة واجبة نظرا لعدم نه الى السنونة لانه اذا تأهل لاكثر منها نفق عليه في عمله وكيف
 بها (قوله جعل الوصى مشرعا الخ) قد تقدم ما فيه (قوله لا الجدل) تقدم قريبا انه لا يملك بيع التركة لقضاء دين
 صغير وفرق ابو حنيفة بين الوصى والجد (قوله آت بملك قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى)
 عنه من قسمة مائة بمائة البيع والاب يملك مثل الغيبة والوصى لا يملك الا بالانفقة الطاهرة وقد يملك المشتري لان
 غير المشتري بينهما يصح قسمة الوصى فيه في الهندية قال محمد رحمه الله تعالى وصى الاب يقاسم مال الصغير
 ان شئ كان مستورا كان او عقارا بغير يسر ولا يملك بعينه فاحش والاصل في جنس هذه المسائل ان من يملك
 بيع شئ مائة قسمة كذا في المحيط انتهى وفي المكي عن المنع قسمة الوصى ما لا مشترك كائنه وبين الصغير يجوز
 اذا كان فيما نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد كذا في القنية فقوله هنا بخلاف الوصى محمول على ما اذا لم يكن فيما
 نفع ظاهر (قوله بخلاف الوصى) اى فلا يملك بيع مال احد الطفيل الذي وصى عليه ما مالا من رجل اذ جليل
 لانه ما مورا بالنفقة في كل مصلحة احد ما تصرف بالآخر وكذا لو كان وصيين ليتعين لا يشترى احدهما
 من صاحبه شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصى ما مورا بالتصرف على وجه النظر ولو تصرف في احدهما
 على وجه النظر يضر به الاخر ولا يقسمان مال اليتيم لما قلنا وفيه ان تصرف الوصى بالبيع والشرأ للاجنبي
 يجوز بملك القنية وبالعين اليسر وكل من يتعين اجنبى من الاخر في المكي عن مجمع الضمانات عن القنية
 ليس الوصى الا يتم ان يخلط ما مورا من مورت واحد او اكثر لا يضمن الوصى ما نفق في المصاهرات بين اليتيمة
 واليتيم وغيره في نياح اساطب والخطبة او الضمانات المعتادة وهذا باليهودية في الاعباد وغيرها من مال
 اليتيم واجبة لا هو متعارف وان كان له منها بد لو خلاص الوصى النفقة لغرضه لصفي في ماله يجوز ان كان خيرا

قوله له ر و ايتان باع مال اليتيم او ضيقه
 والميتى من مال اليتيم او ضيقه
 والافسخ فان اراد الميراث كان قد
 الوصى الاصل له كما في قوله ان اراد ميراثه
 قد فسخته قبل الوصاية به لانه من تركه
 لم يجوز الاعتدال في بيعه لانه من تركه
 وانما باع اليتيم على نفسه ما يدي شيئا في يد الوصى
 وانما باع اليتيم على نفسه ما يدي شيئا في يد الوصى
 والده لا قليل ولا كثير من تسع الوصى
 ايه من تركه اى ويرى من تسع الوصى
 والركوب بقدر الحاجة ولا يبيع في تعام
 قدر ادب اسل بالمعروف وله ان ينفق
 انما لا ادب الاقرأة الواجبة في الصلاة
 عليه بدمامة علم افراة الواجبة
 مجتدى وفيه جعل الوصى مشرعا وفيه جعل
 يدونه وقبل المشتري لا يملك على الاكثر وفيه جعل
 ايه تطفله اتفاقا فلا ماله على الاكثر وفيه جعل
 اليتيم يملك قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير
 بخلاف الوصى يملك الا بالانفقة الطاهرة
 فاعلمه لاخر بخلاف الوصى

للبيتم اذن القاضى فيه اولى باذن الوصى الا يتم ان يخلط نفقتهم فينفقها عليهم جملة اذا كان ذلك خيرا لهم
 اتحد مورثهم او اختلف انتهى (قوله ولو باع الاب او الجد الخ) وللوصى البيع بما يتقارب الناس في مثله وهو
 ما يدخل تحت تقويم المقومين لانه لا يمكن الاحتراز عنه في اعتباره سد باب كافي الهداية ولا يجوز
 بما يتقارب الناس فيه وهو ما لا يدخل تحت التقويم لان الولاية نظرية ولا نظرية ثم اذا وقعت الحاجة
 الى بيع التركة ينبغي ان يبدأ ببيع العروض لانها عرضة للتلف فيقدم بيعها دفعا للحاجة بما هو اقرب للهلاك
 فان لم تدفع بيع حقتن العقار وقال ابو يوسف لو كان في عن العروض وفاء للميت يطل بيع العقار وفي الخيانة
 الوصى يملك ماله وخلف صنوف من العقارات فباع الوصى من العقار صنفا للموصية قالوا لو ارث ان لا يرضى
 الا ان يبيع من كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث منه انتهى (قوله ان لم يكن فاسد الرأى) الظاهر انهم لم يفسلوا
 هذا التفصيل في الوصى لان الوصى والقاضى لا يختار للوصاية الا من كان مصلحا بحسن تدبير امر اليتيم
 (قوله لو جوبها) اى الثوب والطعام والاوى افراد الصغار لان العطف بأو (قوله ويمثله) الاولى حذف الباء
 يعنى انه يرجع ان اشهد والظاهر ان شراء العبد مقيد بالاحتياج اليه والا فلا فائدة له في اطعمته وكونه
 الا ان يكون للتجارة وذكر المسئلة في الهندية رجل اشترى لولده الصغير شيئا وادى الثمن من
 مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر انه ان لم يشهد عند ادائه الثمن انه اشترى لولده الصغير شيئا وادى الثمن من
 بين الوالد والوصى الوصى اذا ادى من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالدين انهم
 بقصدون الصلة والبر فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر ابنته ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت
 وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند ادائه الثمن لا ترجع خاتمة والفروع كثيرة والاعمار قصيرة
 والازمنة عسيرة فن اراد الميراث فاعلمه بالمطولات كالهنية وفي البقية تلخيص القنية احد الورثة اتفق في تجهيز
 الميت من التركة بغير اذن الباقيين بحسب من مال الميت ولا يكون مشترعا بخلاف الاتفاق للمأتم وشراء الشفع
 ونحوه بلا وصية واذن من باقى الورثة فانه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون مشترعا به ولو كان
 له وصية مطلقة يحسب من الثلث ما اتفق للمأتم لا عن شفع ان كان انفاقه للمأتم في النهار وكذا عن شفع يحرق
 على قبره ليلة الدفن او غيرها بلا وصية ولا يعتبر العرف في حقهم والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

كتاب الخنثى

من الخنثى بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر وألفه اللتأيت ولذا لا يلحقها الف ولا تون فهستاني وتوكيه
 لغة يدل على اللين والتكسر ومنه الخنثى وتحدث في كلامه اذا لان وتكسر انتهى حوى اعلم ان الله تعالى خلق
 البشر ذكر وانثى كما قال تعالى وبث منهم ما رجا لا كثيرا ونساء وقال عز وجل يب لم يمشا انا ناءو عيب لمن يشاء
 الذكر وقد بين حكم كل واحد منهما ولم يبين حكم من هو ذكر وانثى فدل على انه لا يجمع الوصفان
 في شخص واحد وكيف يجمعان وهما متضادان وقد جعل علامة التمييز بينهما الالة ثم قد يقع الاشتباه
 بان يوجد الانسان ولا يوجد التمييز من (قوله لما ذكر من غلب وجوده الخ) وفي شرح الحوى لما فرغ من احكام
 من له آلة واحدة في المثال شرع في احكام من له آلتان والواحد مقدم على الاثنى وهو اعم فذكره اهم انتهى
 (قوله او من عرى عن الاثنى جيمها) وهذا بالغ وجهى الاشتباه ولهذا بدأ بمحمد رحمه الله تعالى كتاب الخنثى به
 انتهى وهذا اولى مما في الهستاني من قوله وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شئ منهما وخرج بوله من سرته
 ليس بخنثى وكذا قال ابو حنيفة وابو يوسف انا لا ندري اسمه كافي الاختيار وقال محمد انه في حكم الانثى انتهى
 وعري بكسر الراء بمعنى خلا (قوله فان بال من الذكر فغلام) والالة الاخرى خرق في البدن فهستاني (قوله
 فانتى) والاخرى كقول فهستاني (قوله فالحكم للاسبق) اى ما خرج منه البول والاى اول خروج لانه
 دليل على انه عضو اصلى ولانه كخرج حكمه بوجبه لانه علامة تامة فلا يتغير بعد بخر وجهه من الاخر (قوله وان
 استويا) بان تخرج منهما معا (قوله فشكل) لم يقل شكاة لانه لم يتعين احد الامرين فباع بالاصل وهو التذكير
 حوى (قوله خلافا لها) لانه لا تاعلى الاصله ولا كتر حكم الشكل في الشرع وله انه يدل على اتساع المخرج
 لا الاصله ولان نفس المخرج دليل فالكثرة من جنسه لا يقع بها جميع كشاهدين واربعة فان استويا جميعا
 في الكثرة فالواجب ما لا لنا كافي المفتاح انتهى حوى وروى ان الامام قال لابي يوسف ما رأيت قاضيا يكيل

ولو باع الاب او الجد مال الصغير من الاجنبى
 بمن يملكه جازان لم يكن فاسدا الرأى ولو فاسده
 فان باع عتار لم يجوز في القول وروايتان
 ولو اشترى طفلة فباعها او طعها او اشهد انه يرجع
 به عليه يرجع به لوله مال والا لا وجوبها
 عليه حيثما قبله لو اشترى له دارا او عبدا
 يرجع هو آت كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع
 كذا عن ابي يوسف وهو حسن يجب حفظه
 والله تعالى اعلم (كتاب الخنثى)
 لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود
 (فان بال من الذكر فغلام وان بال من الانثى فانتى)
 وان مال منهما فالحكم للاسبق وان استويا
 فشكل ولا تعتبر الكثرة خلافا لها

وعند أبي يوسف ثلاثة من سبعة وعند محمد بن
 خمسة من اثني عشر وعند أبي حنيفة له سهم
 من ثلاثة (أما الأقل) وهو من يقيم به فيقتصر
 عليه لأن المال لا يجب بالشك حتى لو كان الأقل
 قد يبره ذكره ابن كروج وأم وثيقة هي
 خنثى فله السهم على أنه حصصه لأنه الأقل
 ولو قدر أني كان له النصف وعالت إلى غمائه
 ولو قدر أني كان له النصف وخنثى فله
 كزوج وأم ولد له ما وثيق خنثى فله لأنه
 حصصه ولو قدر أني كان له النصف وعالت إلى
 نسعة ولو مات عن عمه وولد أخيه خنثى فهو
 أني وكان المال كله لم والله أعلم

(مسائل شتى)
 جمع نيت بمعنى متفرقة وهو من رأب المصنفين
 لتدارك ما لا يدرك بها كن يحن ذكره قبة قلت
 وقد اختلفت في ما يجازها وثمة الحمد (عرق
 مدم من آخر حرج نجس) هذه مقدمة صفري
 في تسليمها كلام قد وعدت به في أول فوافقت
 الرصود (وكل من ربح نجس يقتض الوضوء)
 هذه مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا فيحتاج
 (عرق مدم من آخر حرج نجس) هذه مقدمة صفري
 لأننا الصغرى وحاصلة ما في المتن
 الأشرفية لأن النجاسة معزبان نجس عرق
 الدجاجة الجلانة نجس قال وعليه عرق
 مدم من آخر نجس بل أولى ثم قال وما يصح
 من كنه عرق كعرق النجس والخنزير فأناب
 العز في نجس النجس وهو مرفوع غريب
 وتقرر من ظاهر قول المصنف وظهوره عونا
 عليه ثبت قال شيخنا الرمي حقه الله تعالى
 كتب يقول عليه وهو مع عرابه لا يشم له
 رواية ولا دراية ما الأولى فصار أدب يروى عن
 أحمد بن محمد عليه وماتت به لعدم تسليم
 المقدمة الأولى ويشم بطلانها من جهة خدي
 أو عذري بن الخنزير وضوءه وحمل أكله
 بصبر ويزنه مستحسنا لا يحن له أثر كدلت نقول
 في عرق مدم من آخر ويكفي في صفه غرابته
 وتروجه من الجادة

الأقضية إذا ذه المصنف (قوله وتغام فروع في أحكامه من الأشباه) منها أنه لا حد بقضه وينقض وضوءه بالخراج
 من ذكره وفروجه ويصل بقناع فان تركه نذبت الإعادة ولا يصلح أساما للالتزام ولا يؤزم في جنازة وبصلاته
 يسقط الغرض وبدنه عورة الوجه والكفين والقدمين ولا يجهر بقرآءة وحاله في الصلاة كالأنثى في الهيئات
 والأسرار وبه كره خروجه إلى المسجد ولا جمعة عليه ولا عيد وان انعقدت به ولا جماعة ولا يزوج من رجل
 أو امرأة فان تزوج رجلا فوصل إليه جاز أو امرأة فوصل إليها جاز ويحرم النظر إليه بشهوة كنظره إلى اجنبية
 أو امرأة كذلك ولو تزوج مشكلا مثله أو امرأة لم يجز حتى تبين حاله فلا يتوارثان وشهادته كائني ولو شهد مشهود
 أنه أنثى وشهوده أنه ذكر فإن كان بطاب ميراثا قضى بشهادة الذكور به وأبطلت الأخرى فان لم يطلب الخنثى شيئا
 لا تقبل واحدة منها وغامه في المخ وغيره (قوله يعني أسوأ الحالين) قال في المخ أعلم أنه عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى أقل النصيبين ان نظرا إلى نصيبه ان كان ذكرا وإلى نصيبه ان كان أنثى فأيهما أقل يعطاه وان كان
 محروما على أحد التقديرين فلا شيء له انتهى فنزل المؤلف العبارة ليشرح كونه محروما على تقدير كونه الحلبي
 (قوله وعند أبي يوسف الخ) قال الحموي في شرحه وقال لا نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى وهو قول الشعبي
 واحتلوا في تخريجهم قال أبو يوسف المال على سبعة أسهم للابن أربعة وللخنثى ثلاثة لأن الابن يستحق
 الميراث عند الأفراد والبنت تستحق النصف كذلك والخنثى يستحق ثلاثة الأرباع لأن النصف نصيب الذكر
 وواحد نصف نصيب الأنثى أي فاحتجنا إلى أقل مخرج له نصف وربع صحيح وهو الأربعة وهي نصيب الابن
 عند الأفراد فاعتبرنا ما واعتبرنا مهام الخنثى وهو ثلاثة فالمبلغ سبعة فعند الاجتماع بقسم على قدر
 حقيهما هذا ينسب بثلاثة وذلك أربعة فنكون سبعة وقال محمد على أني عشرهما لأن الخنثى لو كان ذكرا
 كان المال بينهما نصيبين وان كان أنثى يكون الثلثا فاحتجنا إلى عدده نصف وثلث وأقله ستة فني حال المال
 بينهما نصيبين وفي حال الثلثا الخنثى سهمان وللأب أربعة فسهما ثمانية يبين وقوع الشك في سهم زائد
 فنصف فله سهمان ونصف فأنكسر فضعف لوال الكسر فصار اثني عشر للخنثى خمسة وللأب سبعة قال صدر
 الشريعة وان اردت ان تعرف ان ثلاثة من سبعة أكثر من خمسة من اثني عشر فلابد من التجنيس وهو جعل
 الكسر من مقام واحد فاضرب السبعة في اثني عشر صار أربعة وعشرين ثم اضرب الثلاثة في اثني عشر صارت
 ستة وثلاثين فذلك هو الثلاثة من السبعة واضرب خمسة في السبعة صارت خمسة وثلاثين فهذه والخمسة
 من اثني عشر والأول وهو ستة وثلاثون زائد على هذا على خمسة وثلاثين واحد من أربعة وعشرين فهذه
 التفاوت بين ما ذهب إليه أبو يوسف وبين ما ذهب إليه محمد انتهى (قوله وعند أبي حنيفة لهم سهم من ثلاثة)
 هذه كراهية ليل (قوله لأن المال لا يجب بالشك) قال في المخ ولنا ان الحاجة إلى إثبات المال ابتداء فلا يثبت
 مع الشك فصار كما إذا كان الشك في وجوب المال بسبب آخر غير الميراث انتهى (قوله كزوج وأم وثيقة هي
 خنثى) مستند من مستند على التقديرين لاجتماع النصف والثلث (قوله وكان المال كله لأم) لأن بنت الأخ لا ترث
 ولو قدر ذكر كان المال كله له دون الم لأن ابن الأخ مقدم على الم والله تعالى أعلم واستفقر الله العظيم

مسائل شتى
 (قوله لتدارك ما لا يدرك بها كن يحن ذكره قبة قلت) هذا عرق مدم من آخر (قوله عرق مدم من آخر) طاهر تقييده
 بالزمان ان غير مدم ليس في هذا حكم ونعمه ودون العرق متولد من نجس وهو العلف والخنزير يقتضي
 عدم نجس وتقييده بالخمر في قوله كن يحن نجس (قوله هذه مقدمة صفري) أي من الشكل الأول
 (قوله مدم من آخر) أي من الشكل الثاني وحاصل قياس عرق مدم من آخر على عرق الجلالة في العجاسة وانما
 صاحب المتن رأى في نجس في كل من النجس ونجس عليه طهر (قوله بل أولى) وجهه ان تأثير المانع كالخنزير
 في التعرق فوق تأثير غيره كعلف الدجاجة (قوله ثم قال) أي صاحب الجنبتي (قوله فيخشد) أي حين إذا كان
 عرقه نجسا (قوله يقتض) لقاعدة كل خارج نجس يقتض الوضوء (قوله لا يشهد له رواية) أي من أصحاب المذهب
 (قوله ولا دراية) أي عجز استدلال عقل (قوله ويشم بطلانها) هذا استدلال بطلان لاهل البيت إلا ان لاحظ ان
 العقل يؤيد ذلك (قوله إذا عذري) أي ربي وليس المراد أنه عذري مرة واحدة ألا يشم الرديش في دفعه على التقض
 بعرق المدم (قوله وتروجه من الجادة) هي معظم الطريق كافي القاموس والمراد أنه خارج عن مذهب القوم
 (قوله)

(قوله عن السرح) هو شجر عظام وكل شجر لا شوك فيه أو كل شجر طال وله معان أخر لكن هذا هو المتبادر بقرينة
 التعبير بالطرح قبله يعني أنه يطرح عن غيره هذا الشجر ويلقى كأنه ليس منه والمراد أنه يلقي عن فروع المذهب
 (قوله صلبا) يضم الصاد المهملة ولم يبين ما إذا كان طريا أو ظاهرا أو الخبز ظاهرا أو لم يسرف في كل أجزاءه وان سرفى
 فمما تقتضي ما بعده ان يحكم بالطهارة الا ان يفحش ويحجر (قوله والحنطة) قال في الحاشية بعراة إذا وقع
 في حنطة وحنط الحنطة لا بأس بكل الدقيق الا ان يكون كثيرا يظهر أثره بغير الطعم وغيره مخ والمراد به
 القارة خروهاهم من بعد ما سكن وفي كتابها خلاف فقيل يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب نحو الحنطة
 والدقا بالواو في الرقع وبالألف نصبا وبالياء برا وقيل يكتب بصورة الهمزة وقعا وراونكتب القانصا انتهى
 ملخصا من الجمع في السنن الرواتب هي ثلاثة رباعية الظهور رباعية الجمعة القبلية والبعدية وهذا هو الأصح
 لأنها تشبه الفرائض واحترز به عن الرباعيات المسحوبات والنوافل فإنه يستفتح فيها ويصلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله في الجمعة) أي في يومها فإنه ورد ان فيها ساعة اجابة أي للدعاء بهينه (قوله وقت العصر) وقيل
 من حيث يخطب المدان يفرغ من الصلاة ويكني الدعاء بقلبه كذكره الشريفي وقيل آخر ساعة فيه وهو
 مذهب الزهراء (قوله على قوله عليكم) أي في التسليمة الأولى (قوله فلودخل رجل في صلاته بعده الخ) ظاهره أنه
 اذا اقتدى به بعد ثباته يحرف أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة بان أدركه وهو في الهادي من السلام يصح وقوله بعده
 أي بعد عليكم وكذا قبله بعد السلام (قوله لفوب نجس) بغير نحو بول بان نجس بما نجس أي ولم يظهر
 أثر النجاسة فيما كان جافا (قوله لكن لا يسيل لو عصر) أي الثوب الملقوف لأنه اذا لم يتقاطر منه بالعصر حتى
 لا يتفصل منه شيء وانما يسيل ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتنجس وذكر المصنف ان كان اليابس هو الطاهر
 يتنجس لأنه يأخذ بالانجاس من الرطب لا عكسه لأن اليابس النجس يأخذ بالانجاس من الطاهر ولا يأخذ الرطب من
 اليابس وفي نور الايضاح وشرحه الصغير كما لا يخفى ثوب جاف طاهر لم ينجس في ثوب نجس ورطب لا ينصرف الرطب
 لو عصر لعدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر
 لا يقطر قد كره الحلواني أنه لا نجس في الأصح وفيه نظر لأن كثير من النجاسة ينشرب الجاف ولا يقطر بالعصر كما هو
 مشاهد عندنا آخذ غله فلا يكون المتفصل اليه مجرد ندوة الا اذا كان النجس لا يقطر بالهصر فيمن ان بقي
 بخلاف ما صحح الحلواني وحاصل ما في المسئلة صور أربع اما ان يسيل الماء منها اذا عصر او اما ان لا يسيل منها
 او يسيل من الطرف دون المظروف وهذه لاثاني او بالعكس وهي الخلافية وحكم الأولين طاهر (قوله ومشي
 على أرض نجسة) أي وأبست الأرض من بلبها واسود وجه الأرض لكن لم يظهر أثره فاذا جرى (قوله او نام
 على فراش نجس) أي يابس ولو مشى على أرض رطبة نجسة ورجله يابس نجس حوى عن الرموز في السراج
 ولو وضع قدمه الجاف الطاهر او نام على نحو بساط ورطب ان ابتل ما أصاب ذلك نجس والا لا ولا عبرة بمجرد
 الندوة على المختار (قوله في الأصح) قال في المخ والأصح رواية أنه يجوز له ان العبرة لنية المدفع لاله لم المدفوع
 اليه الأعلى قول أبي جعفر رحمه الله تعالى (قوله كالعلاء) ادخلت السكاف العمال والمقاتلة ودرارهم وطالب
 العلم والواعظ الذي يعظ الناس بحق والذي يعلمهم من وفي البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودبغة
 فمات للودع بلا وارث له ان يصرف الوديعة إلى نفسه في زمانها هذا لأنه لو اعطاه لبيت المال لضاع لانهم
 لا يصرفونه مصارفه فان كان من أهله صرفه إلى نفسه فان لم يكن من المصارف صرفه إلى المصنف والله تعالى
 أعلم (قوله فله اخذه ديانة) وللأمام الخياو في المنع والاعطاء من عن القنية فان منع كان ظالمًا لمنعه الحق عن
 المستحق (قوله انظر في رمضان الخ) ولو لجماع وروى عن محمد بن علي كفتارين فيه واختاره بعض أهل العلم
 للفتوى (قوله حتى افطر في يوم آخر) وكذا الوافطر في أيام متعددة (قوله فعليه كفارة واحدة) لأن الكفارة تسقط
 بالشبهة فتندخل كالحدا واختلف في التداخل فقيل لا تجب الثانية لتداخل السبب وقيل تجب ثم تسقط واما
 لذا كفر لأول فلا تداخل وروى زفر عن الامام أنه يكفيه الأولى (قوله ولم يعين اليوم) بان يقول ثالث رمضان
 أو رابعه (قوله صح) لأن نية التعيين في الجنس الواحد لا تشترط ولو نام وروى عن يومين أو أكثر صح عن واحد
 وفيه تأمل مع ما يأتي نقله عن مسكين في العبارة التي بعد (قوله ولو عن رمضان) لأنه باعتبار أنه قضاء رمضان
 جس واحد قل مسكين المراد أنه نوى احده رمضان ولم يشوأل رمضان أو آخره ولم يرد جمعها في النية لأن

فوجب طهره من السرح من متن وشرح
 (قوله جافا) جافا في حلاله شر فارة فان كان
 الخبز صلبا رطبيا وأكل الخبز ولا يفسد
 شر فارة الدهن (قوله) في الدهن ونحوه
 (الاذن طهره اوله) في الدهن ونحوه
 انشده في الرواتب لا يصلى ولا يستفتح
 السنن (الرواتب المستحبة في الجمعة عندا
 في باب الوتر) الدعاء المستحبة في الجمعة عندا
 وقت العصر) على قول عامة مشايخنا (الحرج
 وقدمناه في الجمعة على) قوله (عليكم)
 من الصلاة لا يوقف رجل في صلاته بعده لا يصبر
 وحديث (فلودخل رجل في صلاته بعده لا يصبر
 واختلفوا) قدمناه في طاهر يابس فظهرت
 نجس رطب في ثوب طاهر) كذا الشيخ وعاصم
 رطب نجس على ثوب طاهر (لكن لا يسيل لو عصر
 الكد على الثوب قبل كتاب الصلاة) كذا الشيخ
 لا يتنجس) قدمناه على حبل نجس يابس) أو غسل
 الثوب المبلول على أرض نجس يابس) أو غسل
 رجله ومشى على أرض نجس يابس) أو غسل
 نجس ففرق ولم يظهر أثره لا نجس في الأصح لأن
 الركة لا يابس سماء فربما جاز في بيت المال
 العبرة لقلب اللسان (من له حظ في بيت المال
 كالعلماء) طهر بما وجد بيت المال فله اخذه
 ديانة) قدمناه قبيل باب المصنف (افطر
 في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر
 فعليه كفارة واحدة) ولو نوى قضاء رمضان
 الصحيح وقدمناه في الصوم) ولو عن رمضان قضاء
 ولم يعين اليوم) أو نوى قضاء رمضان
 الصلاة) أيضا (وان لم يوف) في الصلاة (اول
 صلاة عليه أو غير صلاة عليه) كذا في الكيز

فأرى الفرضين في الصوم متفق (قوله والأصح اشتراط تعيين الخ) وصح في الواجبية أنه يصح بلا تعيين ولو من رمضان قال والاول اى التعيين احوط (قوله وفي رمضان) فينوي أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا وفي قضاء الصلاة يعين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولونوى اول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز اى على هذا القول أيضا لان الصلاة تعينت بتعيينه وكذا الوقت تعين بكونه اول اى ومن ما قضى اول أو آخره فالذى بعده هو الاول والذي قبله هو الآخر قال المصنف وهذا مختص لمن لم يعرف الاوقات التي فاتته أو اشبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه انتهى (قوله ثم رأيت) الاولى ثم رأيت صاحب البحر نقله عن صاحب المحيط اذ لم يقدم مرجع الضمير الاول (قوله وهذا مشكل) لان الفروض مترجمة فلا بد من تعيين مؤداه لتبرأ دمه لان فرضا لا يتأدى بنية فرض آخر والشرط تعيين الجنس بالنسبة لا تنهاى شرعت لتعيين الاجناس المختلفة ولذا لفت في الجنس الواحد واختلاف الجنس باختلاف السبب والصلاة كلها مختلفة حتى ظهر ان من يؤمن حقيقة وحكايا الخطاب لم يتعلق بوقت يجتمعهما بل بدلول الشمس مثلا وهو في يوم غيره في يوم آخر بخلاف رمضان واحد لتعلقه بشم وشمه فلا يحتاج الى تعيين بخلاف رمضان فانها كما ظهر من افاده الجوى (قوله خلافه) اى من التعيين ولو بالظهر أو آخره مثلا (قوله وهو المأخذ) قد علمت ان الثاني معصم وان كان الاحوط التعيين (قوله والحرق كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شيء أو يتجلى فيصير رمادا فتظهر بالاستحالة ولهذا الورقة العذرة وصارت رمادا ظهرت للاستحالة كالخمر اذا تحللت وكان الخمر اذا وقع في الملحطة وصار ملحدا على هذا قالوا اذا نجس السور يطهر بالنار حتى لا يتنجس الخبز وكذا اذا نجس بمسحة الخبز تطهر بالنار انتهى من اى اذا خلت النار بالبله قبل وضع الخبز (قوله جعل الخراج لرب الارض جان) اى عند ابي يوسف وبه يفتى وقال الامام ومحمد لا يجوز كالهبة لانهما جعلتا للامة المسلمين قال في المفتاح ومحل الخلاف ما اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج اما اذا لم يكن فلا يجوز انفا ما وتقل المصنف انه عند ابي يوسف يجوز زواله الى غير المصروف وعند محمد لا يحمل وعليه ان يرد الى بيت المال اولى من هو اهل لذلك كالمتق وانقضى والحنفى وان لم يقبل اثم (قوله لانه زكاة) فهو حق الفقراء على الخصوص وهذا اذا كان رب الارض غنيا وما اذا كان فقيرا يجوز كفى المفتاح (تنبه) قال الزاهد فى الحاوى ما يأخذه الاغنىة والظلمة من العشر في زمان من الرعايا ولا يصرفونه مصارفة بل الى انفسهم لا يسقط العشر عنهم وهو الصحيح لان ما اخذوه منهم ما يمكنهم من الديوان وانهم عسرا وهذا يجب الخدمة عليهم في مقابلته فعلم بذلك بطلان ما قيل ان كانوا فقرا يسقط بخلاف الخراج اه فاقوا ومثل العشر الاخذ من مال التجار على هذا الوجه لا يسقط الزكاة عنهم وان فهو وان كان الاخذ فقيرا (قوله عن زراعة الارض) اى المملوكة لهم (قوله المستحق) اى بقية الاجارة (قوله فان فضل شيء) اى بعد اخذ الخراج (قوله رعاية الحقين) اى حق المالك اذا لوجه الى ازالة ملكهم بغير رضاهم ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فتبين ما ذكر (قوله باعها المقادر) لانه لو لم يبعها بغير حق المقاتلة في الخراج اصلا ولو باع بغير حق المالك في العين ولكنه قوات الى بدل فكانه لم يفت فبيع حقيقةا لتنظر من الجانبين (قوله قلت) هو المصنف (قوله ترجع سقوطه بالتدخل) محله اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل نقله المصنف وهذا اولى الغامض (قوله او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية) عبارة فاضى خان واذا اجتمع الخراج في يومين عند ابي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط عنه ذلك انتهى نقله المصنف وهذا صريح في سقوط خراج السنة الماضية (تنبه) لو هربوا من زراعة ما يكون ان شاء الامام عمره من بيت المال والخدمة من بيت مال فقير قرض لانه ما سورتين بيت المال باى وجه امكن وان شئت دفع لقوم واقطعهم على شيء فكان ما يأخذ للمسلمين لان فيه حفظ الخراج على المسلمين والمثل على اربابهم ما يحوى عن التوارد (قوله غنم مذبوحة وميتة) الاصح ان علامة المذكاة ان تكون الاذواج خالية من الدم والميتة استلاء الاذواج به (قوله فان كانت المذبوحة اكثر الخ) هذا التفصيل يجري في زيت اختلط بولد ميتة او شحم خنزير وهو اكثر منه لا يبقى ان يتففع بشيء من ذلك ولا يباع ولا يستعمل ولا يدفن به ولا يدفن به جلد كانه كله ولد ميتة او شحم خنزير فلا يتففع به اصلا وان كانت القلبة لا يمتلئ الاكل ويحل ما عداه بان يستعمله ويبيعه ميتا عليه ويدفن به الجلد ويقتله لان القلوب تبع للغالب (قوله

[illegible]

تحرى واكل) لان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة الا ترى ان الاسواق لا تخلو عن محرم من مسروق
ومغصوب ومع ذلك يباح التساول اعتمادا على الظاهر وهذا لان القليل منه لا يمكن الحرز عنه ولا يستطاع
الامتناع منه فسقط اعتباره دفعا للرجح كقليل القياس في البدن والثوب بخلاف ما اذا كانت الميتة أكثر
واستوى بالانه لا ضرورة اليه فيمكن الاحتراز عنه و يحرى في الثياب المختلط طاهرها ونجسها ولو تساوى
لان حكم الثياب اخف من غيرها الا ترى انها لو كانت كلها نجسة كان له ان يصل في بعضها ثم لا يبعد لانه
مضطرا الى الصلاة فيها حتى لو كان معه ثوب طاهر وبعه يصل فيه ولا يصل عربا ناغافا فلما جازت صلاته فيه
هو ونجس يبقين فلا تنجز بالتحري حالة الاشياء اولى افاده المصنف (قوله وسرق) كذا في غالب النسخ وكان
لم يذكر الموضوع الذي قدمه فيه وفي قليل منها كما مر في انا الملأ (قوله ايساء الاخرس) اى اشارته بما يجب اوريد
او غير ذلك اذا عرف القاضى اشارته وان لم يعرفها ينبغي ان يستخير عن يعرف اشارته من اخوانه واصدقائه
وجيرانه فيختبرهم من يعرف اشارته حتى يقول بين يدي القاضى اراد بهذه الإشارة كذا او يفسر ذلك
ويترجم حتى يحيط علم القاضى بذلك وينبغى ان يكون عدلا مقبول القول لان الفاسق لا يقول له ولولو الجنية
وتعتبر ولو مع الكتابة خلافا لمن توهم انها لا تعتبر معها لانها ضرورية فلا تعتبر مع القدرة على الكتابة قلنا
كل ضرورى وفي كل مزية اما الكتابة فيياتها حسن معاين وفي الإشارة بما هو متصل بالمتكلم علم بالمراد
فصارت اقرب الى النطق من آثار الاقلام (قوله وكاتبته) قال العلامة المقدسى تكاد الكتابة ان لا تكون
الا في المعتقل فان الاخرس الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه اياه الا بها بازاء الالفاظ المركبة من الحروف
وهو لا ينطق ولا يسمع النطق انتهى قلت ولله خرق العوائذ والكلام فيها اذا وجدت وقد علم من هذا ان كتابة
المعتقل موقوفة كما يمانه فليست امل (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح اشاف وهو الذى لا يقدر على الكلام
الاشكاف يقال اعتقل لسانه بالبناء للجهول اذ لم يقدر على الكلام انتهى حموى قلت وهو المراد اما الاول
فهو ناطق (تمة) الكتابة على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون معنواى مصدر بالعنوان وهو
ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما برت به العادة في تسطير فيكون هذا كالنطق يلزم حجة ومستبين
غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاثبات ارا على السكاغدا على وجه الرسم فان هذا يكون لغوا
لانه لا عرف في اظهارة الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام شئ آخر اليه كاتنية والاشهاد والاملاء
على الغير حتى يكتب له بالكتابة قد تكون للتجربة وقد تكون للتحقيق وهذه الاشياء مستبين الجوهة وقيل الاملاء
من غير انهاد لا يكون حجة والاول اظهر وغيره مستبين كالكتابة على الهوا والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع
ولا يثبت به شئ من الاحكام وان قوى انتهى من (قوله وقود) الفرق بين اقود والحد ان الحد لا يقام الا ببيان
لا شبهة فيه والقصاص يقام بالشبهات او افراد يطلق القتل وان لم يوجد التصريح بالعمد والحاصل ان القصاص
شرع عوضا عن عيا جارا باخازان ثبتت مع الشبهة كالاعراض التي هي حق العبد اما الحدود فشرعت للزجر
عارية عن معنى العوضية لانها حق الله تعالى فلا تثبت مع الشبهة انتهى ابوالسعود وفي الهندية يقتص منه
ويقتص له انتهى ومقتضى عد القود في جلة المسائل ان الحال موقوف فيه الى الموت بالنظر للمعتقل
واذا سلم ذلك فاذ مات هل يطل القود لقوات عمله او تثبت الديية في تركته (قوله به بقى) مقابلة تقدير التمرائى
ذلك بسنة (قوله او طلق مثلا) اى كما اذا اعتق (قوله نفذ مسندا) فلها ان تنزوح ان مضت عدتها من وقت
الإشارة والكتابة ونفذ تصرف المعتوق من ذلك الوقت (قوله والا لا) وتصل الإشارة اذ لا حكم لها مع النطق
وبعتبر باقاعه باللفظ (قوله لا يحل) انظر لما ذكره من طلبه الوطني دليلا على ارادة النكاح جلاله على الصلاح
(قوله لكن ذكر انية الخ) استمر الى على قوله ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلا (قوله عند ذكر الاشياء
الاحكام الاربعة) التي هي الاقتصار كافي انشاء الطلاق والعتاق والانتقال وهو انقلاب ماليين بعلة علته
كما اذا اعلى الطلاق والعتاق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ماليين بعلة علته والاعتقاد وهو ان يثبت
في الحال ثم يستند وهو اربعين الاقتصار والتبيين وذلك كالضمومات غلت عند ادائها ضمان مستندة الى وقت
وجود اليب وكما صاب فانه يجب زكاته عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوبه والتبيين وهو ان يظهر
في الحساب ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد

(تجوى واكل والا) بان كانت الميتة الكوفة
او استوا (لا) تجوى لوفى حالة الاختيار بان
يجوز كنية والا تجوى واكل مطلقا ومن فى اناء الماء
(اعاء الانعس وكثاثة كالبان) باللسان
(تجلاف معقل اللسان) وقال الشافعى هما
سواء (فى مصيغته) كالح وطلاق ويصح وشراء
وقود) وغيرهما من الاحكام اى ايجاد الانعس
فما ذكره معتبرا ومنه معقل اللسان ان علمت
اشارته واستندت عقابته الى موقفه بهنى قلت
وصرفى الوسا يوز كرم هذا الاكل وابن الكمال
وارباعى وغيرهم ثم عقاد كلامهم على
بالاشارة او طلق مثلا توقف فان تزوج
عقابه نفذ مستندا والا فاعليه فلو تزوج
مات لعاله كان له الاجل له وطها اعدم فاعله كانه اذا
مات لعاله لكن ذكر ابنه فى الزواهر عند ذكر
المصنف لكن ذكر ابنه فى الزواهر عند ذكر
الاشياء الاحكام الاربعة ان تعاقبه بالشرط
المقتصر والمستندا ان ما صح تعاقبه يقع مستندا
يقع مقتصرا وما لا يصح تعاقبه يقع مستندا
كفى العبر من باب التعليق

وجوده بها يقع انطلاق في اليوم وتعد منه واغرق بين التبيين والاستناد انه في التبيين يمكن ان يطالع عليه
 اعداد في الاستناد لا يمكن انتهى من الاشياء المحصاة (قوله يخاف ذلك) اي يخالف اقول بالاستناد
 في نحو طلاق معتقل النكاح وحاشا له ان يحلف خبرا الا في يمكن ان يقال بعد نصهم في جماعه على الاستناد
 ان المضابط اعلى (قوله لا في حد) اي عليه ان كان الاخرس او معتقل الانسان فاذا قابلا بالاشارة او الكناية لانه غير
 صريح ولا حله على الغيران كان مقدورا لا بد من طلبه ولا يتقن به (قوله ولا في شهادة عامة) وقوله صاحب
 الاشياء عن التهنيد كانه لان اشارة اذ كانت لا تفيد التحقيق والعيان ومبنى الشهادة على ما ولا يثبت المال
 على المدعي عليه بالشك (قوله ظاهر كلامهم نعم) كانه لان الاملا مبعول ولا يعلى ومن جملة علوه ان تقبل اشارة
 المدخل فيه في الكلام فيما اذا اردت بعد بالاشارة او بالقول بان احتياجه بما يجب تعظيحه عند اهل الاسلام
 هل يقتل بحرر (قوله بصاد محبوسه) واداعلم الحكم في البصاق المفصل بعلم في الريق والصادق بالصادق وادعى
 والنسب (قوله لا يكفر) لان الريق تصافه الانفس وتستقدره اذا كان من غير صدق فصار كالجنين وغیره
 وان كان من صدق لانه لا تعافه فصار كالبشر ونحو ذلك مما تشبهه الاتمسق في يلى وهذا احد قولين حكاهما
 في الوهابية من والظاهر ان المراد بالصدق المحبوب كما يحبر به المصنف لكل صدق قد يكون صدقه ويعاف
 ريقه (قوله عذر في ترك الحج) لان من الطريق شرط الوجوب او شرط وجوب الاداء ولا يحصل الا من مع قتل
 البعض فكان معذورا في تركه فلا يأثم به والمراد به القتل في كل مرادله او جعلها او اقلها لتحقق القتل فيها
 ثم المانع فيما يظهر قتل قطاع الطريق لا بعض الحاج لبعض لا مكان دفعه باسرا الحاج ونحوه (قوله منه هاروجها)
 مصدر مضاف الى فاعله هذا اذا منعت ومراعاة السكنى في منزلها (قوله نشوز حكما) لانها جئت نفسها منه بغير
 حق فلا تجب النفقة لها مادامت على منعه (قوله بخلاف ما لو كان فيه شبهة) كبيت اشتراه من مال مجهول (قوله
 ليس لها ذلك) لانه لا بد له من مخدومه وقد تمنع هي عن خدمته فلا يمكن منعه من ذلك (قوله وكذا مع ام ولده)
 مثلها المديرة وقيد بما ذكر لانها لو قالت لا سكن مع امك او ولدك او زوجتك وادعى بيتا على حدة اهل ذلك طهرية
 (قوله لانه ليس بصريح ولا بكناية) ظاهرة انه لا عتق ولو بالنية وفي الحموى عن البرازية قال لبعده او امته انا عبدك
 يعنى ان نوى وشبه فيما يظهر بامالكى لان مؤدى العبارتين واحد (قوله لانه كناية) ظاهرة انه لا يعنى الابائية
 وظاهر كلامهم عدم اشتراطها اذ علقه في المتع وغيرها بان حقيقة تنبى عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعتق
 فيعتق انتهى وظاهر هذا التعليق ان المولى حقيقة في المعتوق فقط والمتبادر خلافه فان اطلاقه على الاعلى
 كغير مشهور فالظاهر انه من المشترك والنية تعين احد المنيين (قوله لا يخرج من يد ذى اليد) اي لا يحكم القاضي
 باخراجه من يد ذى اليد باقراره انه في يده لاحتمال المواضع اى الاتفاق على انه بقرائنه في يده ليحكم القاضي به
 ولا ميل لنفذه حتى لو ادعاه مدع آخر لا تسع دعواه فبأقامة البينة تنق حتمه المواضع فيمكن القضاء عليه
 باخراجه من يده لتحقيق يده (قوله على ونق دعواه) اي انه في يده وبه صرح الحموى (قوله بخلاف القول) اي فانه
 لا يحتاج الى برهان المدعى انه في يده المدعى عليه وعمله المؤلف في الدعوى بان اليد معانية فيه اى فلا نتائج الى
 برهان على انه في يده لعدة الدعوى ونقل مسكين عن الصغرى اذا طلب المدعى كفيلا بنفس المدعى عليه من
 القاضي ووضع المتقول على يد عدل ويكتب بالكفيل بالنفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه وان كان فاسقا
 يجيبه انتهى (قوله وهذا اذا دعاه مطلقا) اي محل اشتراط اقامة البينة على ان العقار في يد المدعى عليه في دعواه
 الملك المطلق لانها دعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من جانب صاحب اليد وبأقراره
 لا يثبت كونه ذاب لاحتمال المواضع (قوله لان دعوى القتل) اي كالشراء (قوله تسع على غيره ايضا) فانه يدعى
 عليه التملك وهو يتحقق من غير ذى اليد كما يتحقق منه فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى لعدم
 توقف صحته على اليد (قوله وقيل لا يصح) هذا الخلاف مبنى على انه هل يعتبر المالك او اهل قبل يعتبر المالك
 وقيل يعتبر اهل حق لا يتقدم تنازعه في غير ذلك المكان على قول من يعتبر المالك ويتخذ على اهل وان كان
 العقار في غير مكان القضاء على قول من يعتبر اهل اى حضور الخصم اهل عند القاضي والاهل كفى الاشياء
 هو العاقل المميز ولو لم يميز اذ ناله في الخصومة قال المصنف وانما عدلنا مما اعتمد صاحب الكثر لما في البرازية
 وسلامه من ان العبد ان قضاء القاضي في الحدود ويصح وان لم يكن المهدود في ولايته انتهى (قوله قضى

بجائز ان لا يقضى له ووقع له ذلك والاعاق
 ونحوه مما يقع عليه بالشرط مقتضرا
 فانه (قوله لا يكون شارة) وانه كبيان
 (قوله لا في حد) لانها رتبة بانها ان كونها حد
 فانه لو في شهادة عامة وهل يصح سلامه
 بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولا رده صريحا
 ان شاء (المتع اصنافا محبوسه) يقتضى
 ورده (قوله لا يكفر) بغير محبوسه (قوله لا يكفر
 ومن الصوم) فليس من اجاب عنه في رتبة
 (قوله من في الحج) منع رجوعها من دخول
 عليها وهو يسكن معها في بيت (قوله لا يكفر
 كما مر في باب النفقة) وكون المع ليعقلها
 اى سره فثبتت نكاحا لرجوعه لى عليه
 (قوله لا يكفر) في بيت عصب فثبتت منه
 لا تكون نكاحا لانها محقة في كنى فيه
 سرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة (قوله
 فاسك مع من لا يريدنا على حدة ليس
 به دونه بل مع ام ولده وكذا من في النفقة
 (قوله لا يكفر) وادعى زوجا لانه عدل
 لا يعنى (قوله ليس بصريح ولا بكناية) بخلاف
 قوله (قوله لا يكفر) لانه كناية على ما مر
 في حموى (قوله لا يكفر) لانه لا يخرج من يد
 ذى اليد بغيره (قوله على ونق دعواه)
 بخلاف القول (قوله بصاد محبوسه) فانه
 تصديق المدعى عليه به في يده في محقق
 لاحتمال المواضع قلت قدما غير مرة آخرها
 في باب جناية المولى ان المفتى به في زمانه
 لا يعمل به القاضي فامل وهذا اذا دعاه
 ملكا مطلقا ما رادى شر من ذى اليد
 وفرده بانه في يده فذكر اشارة وفر بكونه
 في يده لم يثبت برهان على كونه في يده لان
 دعوى القتل لا تسع على ذى اليد فثبت على
 غيره فثبت على غيره (قوله لا يكفر) لانه لا
 يدعى بغيره (قوله لا يكفر) كقول هو اعلى
 وتقدم في قضاء من مصر ليس بشرط فيه
 به بغيره ويكتب بالحكم لقاضى تلك الناحية
 باسمه (قوله لا يكفر) ومنه على
 في كونه نكاحا

القاضي بينة) انما ذكره لقوله بعد او وقعت في تلبس الشهود والا فلا قرار كالبيئة فيما يظهر (قوله او نحو ذلك)
 كنفه او فسخته او رفعته حموى (قوله لتعلق حق الغيرة) ولان رايه الاول ترج بالقضاء فلا يتقضى باجتهاد
 مثله (قوله والقضاء ماض) اي ولو لم يثبت فيه فلا يتقضى هو بنفسه ولا غيره فلهذا المثل يصح ترثها على
 ما قبله انما عن قوله بعد بشرط انما اذا انقضت الخ (قوله ان كان بعد دعوى صحبة) وهي ما يتعلق بها احكامها
 فلا بد فيها من احضار الخصم والمطالبة بالحجاب والاثبات بالبيئة مثلا (قوله وشهادة مستقيمة) وهي شهادة
 العدول اذا اشجعت شرآ لط الصحة واحترز بالدعوى الصحيحة عن الفاسدة وبالشهادة المستقيمة عن غيرها فانه
 حينئذ يعتبر قوله وبطل القضاء وصورة الدعوى الفاسدة ان يدعى محدودا لم يبين انه كرم اوارض والشهادة
 غير المستقيمة ان يشهد وكذلك واحترز بقوله وشهادة مستقيمة عما اذا قضى بعلمه فانه يجوز الرجوع كان يترف
 عنده رجل لا يترجى ثم غابا ثم جاء اثنان تداعيا عنده هذه الدعوى فحكم لاحدهما ظاهرا انه المقرم بين انه
 غيره فانه لا ينبغي له ان يعنى حكمه افاده جميعه الحموى (قوله الا في ثلاث) رتب في القضاء قدمها في فروع
 القضاء حيث قال لا يصح رجوعه عن قضائه الا في ثلاث (قوله لو يعلمه) ظاهره وان لم يظهر خطاه ثبائين
 الثالثة ووجهه ان المفتى به عدم صحة القضاء بعلمه كان يعلم ان فلان على فلان حقا فالبينة الفاسد (قوله لوجود
 قضاة الثاني به) ظاهره انه اجتمع عند القاضي شروط الدعوى وقضى وحاشا له اعتبار الثاني ولا نظر للاول
 ولو ابطه وهذا غير التنفيذ فانه برفع اليه قضاء قاض وبقيت عنده بالبيئة فضاؤه فينفذه وان لم يتداعيا
 (قوله من حقوق العباد) قيده لان الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى كالحقوق وعتق الامه وطلاق
 الزوجة (قوله منازع شرعى) خرج به غير المنازع او المنازع غير الشرعى كفضولي ومودع ومستهير فان نزاعها
 لا يعتبر (قوله به برهان) الباء الاولى للتعدي والثانية للسببية (قوله في حكم القاضي الاول) بان كان الاول
 غير عدل لا يبالى بما يحكم وتبين وجه فساد بان قضى بثبوت المهدود الذي لم يبين انه كرم اوارض ومن الارتياب
 ان يكون ارتضى او اخذ برشوة فان القضاء حجة نذباطل (قوله طلب شهود الامل) اي وطلب الخصمين لتقام
 الحادثة فيقضى فيها او يتخذ الاول وقد علم من كلامه آخر ان الارتياب لا يعتبر في قضاء العدل العالم (قوله
 في حكم الاول) اي في صحته (قوله يعنى اذا تبين وجه فساد) ظاهره ان ذلك قاصر على قضاء غير العدل العالم
 والظاهر برهانه فيه وقوله بطريقه هو كما مثلنا سابقا (قوله على بيع باطل) كالبيع بميتة ادم (قوله او فاسد) كانه قد
 فيه شرط لا يقتضيه ولا بلايه (قوله لا يتقدم) ظاهره ولو فيه بدل شرعى وظاهره ولو اختلف الخمس واغاد
 بقوله ترتب انه لم يحصل بينهما متاركة اما اذا وقعت بينهما متاركة فيصح حيث كان الاول فاسدا (قوله يارت
 شهادتهم عليه) لان الاقرار موجب بنفسه وقد علوه وهو الركن في اطلاق اداء الشهادة قال تعالى
 الامن شهد بالحق وهم يعلمون (قوله لان النعمة تشبه) اى تشبه النعمة فيحتمل ان يكون المقر غير ولا يجوز
 لهم ان يشهدوا مع الاحتمال (قوله ثم دخل رجل) ظاهره انه دخل بانفراده واقربان فلان كذا اما اذا دخل
 المقر مع المقر والحالة هذه هل تجوز الشهادته او لا تجوز لاحتمال ان الذى اقرب بالحق هو الذى يدعيه وجعل
 نعمته كنعمة الاخر بحرر (قوله به لم به) تفسير لما قبله (قوله كذا اطلقه الخ) اى انما لم يقيد بالتصرف (قوله
 قطعاً للتزوير والحيل) الفاسدة ويجهل حضوره وترك المنازعة اقرارا بانه ملك البائع وقوى ائمة خوارزم على
 ان سكوتها لا يكون تسليما له المطالبة والدعوى في الفنادى بامل المفتى في ذلك ان رأى المدعى الساكت
 الحاضر ذاهلة افق بعدم السماع واختار القاضي في قواه انها تسع في الزوجة لاني غيرها لكن الغالب
 على اهل الزمان الفساد فلا يبقى الا بما افق به ائمة حموى (قوله ما في المتن افاده المصنف ولم يقيد بالتصرف
 في حق الزوجة والا قارب صاحب الكثر والبرازية كالصنف وهو كذلك في كثير من المعتمرات وقيد الزبلى
 نقلا عن فتاوى ابي الليث بان يتصرف فيه المشتري زمانا ورد المصنف بان التقيد به بوجوب التدوين بين
 القريب والجار مع ان الجار يخالفه كما لا يخفى على من تأمل كلامهم انتهى وفي حاشية المبكى ما نصه فصل
 عما قلناه ونقله المؤلف عن فتاوى ابي الليث خمسة اقوال عدم السماع من القريب والاجنب من غير اشتراط
 تصرف المشتري واشتراط التصرف فيهما واشتراطه في الاجنب ولو جاز دون القريب والاجنب من الاجنب
 والقريب اى والزوجة والسماع من الزوجة دون غيرها (قوله وكذا الرضخ الدرك) هي وما بعدها لا يخرج
 ولم يرد لا يجوز

(قضى افاضى بينة في حادثة ثم قول رجعت
 عن قضائى اوبدالى عير ذلك او وقعت في تلبس
 انهم وداو ابطات حكمى او نحو ذلك لا يعتبر
 قول القاضي في كل ذلك لتعلق حق الغيرة
 وهو المدعى (واقضاء ماض ان كان بعد
 دعوى صحبة وشهادة مستقيمة) الا في ثلاث
 رتب في القضاء لو يعلمه او بخلاف مذهبه
 او ظهر خطاه (اذا قال الشهود قضيت وانكر
 القاضي فالقول له) به يفتى قاله ابن الغرس
 في الفواكه اليدوية زاذ في البرازية بخلافه
 زاد في البحر (ما لم يتقدم قاض آخر) فحينئذ
 لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضاء
 الثاني به قال المصنف وهو قيد حسن لم افق
 عليه لغير صاحب البحر (شرط نقاد القضاء
 في المجتهدات) من حقوق العباد (ان يصير الحاكم
 في حادثة) بان يقدمه دعوى صحبة من خصم
 على خصم حاضر منازع شرعى فلو برهن بحق
 على آخر عند قاض فقضى به ببرهان بدون
 منازعة ومحاصة شرعية وتداع بينهما لم يتقدم
 قضاؤه لانه شرطه وهو التداعى بخصوصية
 شرعية وكان افتاء فحسب مذهب لا غير
 كما قدمناه في القضاء وافاده بقوله (فلو دفع اليه)
 اى الى المفتى (قضاء ما سلكى بلاد حموى لم يفت
 اليه وعمل اخفى بمقتضى مذهبه) لعدم تقدم
 ما يمنع من ذلك لخروج قضاء المالكى يخرج
 القوتى لعدم تقدم المصومة الشرعية التى
 هي شرط انعقاد القضاء في حق العباد (اذا
 ارتاب) القاضي (في حكم) القاضي (الاول له
 طلب شهود الاصل) مر في القضاء قيد برهانه
 في حكم الاول فاذا دانه اذا لم يرتب فيه
 لا يتعرض له قال في الفواكه اليدوية فالقضاء
 العدل العالم لا يتقضى ويحمل على السداد
 بخلاف قضاء غيره يعنى اذا تبين وجه فساد
 بطريقه فلا يتقضى (اذا ترتب بيع التعاطى
 على بيع باطل او فاسد لا يتقدم) مر في اول
 البيع عن الخلاصة والبرازية والبحر (حيثما
 ثم سأل وجلا عن نكاح فاقربه وهم يرونه
 ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم
 عليه) بذلك الاقرار (وان سمعوا كلامه
 ولم يرد لا يجوز)

وهو موجود في الاول دون اشافي فلو ادعى ذلك اي الاخذ منه كراهل يكنفي منه باليمين ام لا بد من برهان
 يحاج الى بيان انني حوى وبه علم ان المراد بضرب خسين الضرب المتلف (قوله على الصحيح) مقابلة ما عن
 تمام انها لا تلحق ارفعان وقيد بالافعال لانه لا خلاف في اجارة الاقوال كما في تصرفات المصطفى (قوله
 فاجاز المالك غصبه) وكذا لو دفعه الى اجنبي فاجاز المالك قبض ذلك الاجنبي خرج الغاصب من الضمان (قوله
 غير الغاصب عن الضمان) اي ويضمن ضمان الامانة (قوله ولو اتفق به الخ) ولو ادعى مال الغير فاجاز المالك ذلك
 برابع الضمان وقيد بالافعال لانه لم ينفذ امره بالحفظ خرج عن الغصب بمجرد الامر بالحفظ هذا ما يفيد
 كلامه وقوله لا يحفظ اعلم ان الحفظ يكون بالنسيئة كما ارغصب عقد جوهرا وسنعه ثم وضعه في صندوقه ثم امر
 بحفظه فيه فانه يكون حاضرا بنية حفظه وان لم ينفذ امره ويكون بالفعل كما اذا كان يستعمل الثوب ويغويه فامر
 بالحفظ فان حفظه يكون بقرعه ووضعه في حرز والظاهر ان المراد بالحفظ ما بعده ما (قوله وضعه في الخ) بكسر
 الميم ما يحصده او يصاد به (قوله لان الشرط ان يذبحه انسان الخ) كذا في الزباني وقد سبق انه لا يشترط في صيد
 السكب والسهم ذلك (قوله كره تحريما) قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه اما الدم فحرام بالنص وكره الباقي
 لانها مما تشبهه النفس قال الله تعالى ويجرم عليهم الخبائث وفي المنع والظاهر كراهة التعريم فاطلاق المصنف
 والمؤلف مما لا ينبغي (قوله من الشاة) ذكر الشاة اتفاقا لان الحكم لا يختلف في غيرها من المأكولات (قوله الحيا)
 بالقصر الفرج وفي النهاية الحياء معدود الفرج من ذوات الخف والظلف زاد في القاموس وانه يقصر ايضا حوى
 (قوله والمثانة) هي كافي المصباح مستقر البول من الانسان والحيوان وموضع من الرجل فوق المعالم المستقيم
 ومن المرأة فوق الرحم والرحم فوق المعالم المستقيم (قوله والمرارة) بفتح الميم وهي التي فيها المرارة (قوله والدم
 المسفوح) اي السائل من العروق اما الدم الباقي في العروق بعد الذبح لا يكره كافي المفتاح وزيد نخاع الصلب
 (قوله في بيت) قبله كافي المنع ونكره اجرة من الشاة سبعة نخاعا فداؤه واحتياك بالعدد (قوله قتل) كذا
 في النسخ وعليه فالعدد ستة ولو قال قتل باسكان الباء والمراد به الحيا كان اولي لتبني العدد (قوله
 اذا ما ذكيت شاة) شاة التائيت الساكنة (قوله بشرط تقدمت) هي اذا لم يحصل غلة للبيتم اما اذا وجد ما يشربه
 غلة فلا يفسد له الاقراض وان لا يكون له وصي ولو منصوص به افاده المصنف وان لا يجد ما يضارب له وان يكون من
 ملي ذكره الحوى (قوله بخلاف الاب) في جامع القصوين عن بعضهم الوصي لا يقترض ماله ولو افترضه لا يعد
 خيانة فلا يعزل به وذكره لوصي القاضي اقراضه ولو افترضه صح وتقل عن البعض ضح للاب اقراضه اذله
 الابداع وهذا اولي اتمى حوى (قوله ان كان الله يعذب المشركين) الالبس والاشراق اي كل مشرك
 (قوله او اطفال المشركين) هذا يقيد اطفال المشركين بحكم عليهم الشارع بالشرك مع انهم يقولون السابى
 ويجري عليهم حكم الاسلام ان كان من ملكتهم فقول من اقوال عشرة تكن قاتلة يقول انهم معذون في النار
 والمنهون انهم في الجنة (قوله لا تصدق الموجبة الكنية) التي دل عليها الالاستغرافية (قوله انك ترون بامرهما)
 فيه اشارة في ان النعارة على هذه الوجه غير العارية على الوجه الاول فانها عليه عارة تعذيب (قوله في البيت
 سؤالان) يمد ذلك الاستدلال والاشطر الاول (قوله في البيت الاول سؤالان) اي وان كان الثاني بلفظ
 الاستدلال (قوله ولا قبل تأويل قائل) لاشاعة لفظه وابقاع العوام في الالهام (قوله هذا) اي الشطر الثاني
 (قوله فكيف الاول) اي اشطر الاول قل ابن شحنة وعندي ان هذا من غلط ما تقدم مما يكره ذكره واللفظ به
 وما تقدم هو ما نقل عن الامام ان رجلا سأل ما تقول فيمن قال لا رجوا الجنة ولا الخاف النار وكل الميتة والدم
 واشم بدمه ولا اوف الله تعالى واصلى لاركون ولا يجوز له من الحق واحب القصة فسأل اصحابه فقالوا
 كره فندم رضي الله تعالى عنه وقال هو ومن يرجو رب الجنة ويخاف رب النار لا هما ويريدان بأكل السمك
 والاضحاح ويشهد الشهادتين ولا يراد به تعالى ولا رسول محمد صلى الله عليه وسلم ولا يخاف ظلم الله لانه منزعه عنه
 وبصلى صلافا لاجازة ويغفر الموت ويحب المال قال طبر الدين وفي هذه العبارة ضرب من الاستبعاد فلا يجوز
 استعمالها قلت وانما منع صحة نسبها الى الامام وقول بحكمة هذا الكلام ان لم اكفر فانه لا اقل تأويلها
 في زمان الذي فشت فيه اندع والاقوال المكفرة في دانه وسفاهة تعالى انني من شرجه تصريف (قوله
 وقد قضى بقتله) اي قبل هذا الكلام قلت اعذرله انه شرح الشطر وفيه هذا (قوله حنفته طاهرة) اي وجدته

متعلقة ومنه فبما يظهر لوقال اهل النظر انه لا يطبقه كالشيخ الكبير بان عرض على العبي عارض اقتضى
 ما ذكره (قوله ترك على حاله) لان قطع قلته لتكشف الحشقة فاذا كانت ظاهرة فلا حاجة الى القطع
 (قوله وقال اهل النظر) اي المعرفة من (قوله ترك ايضا) لا حاجة اليه (قوله وحكما) الحكمي بقطع الاكثر
 ولم يوجد (قوله وخصائصه) فيه ان اليهود يحتنون (قوله وعذر شيخ) لا حاجة اليه (قوله سبع سنين) لانه يؤمر
 بالصلاة اذ بلغها فيؤمر بالختان حتى يكون المبلغ في التنظيف قاله في الكافي زاد في خزائن الاكل وان كان
 اصغر منه لحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقيل لا يحتن حتى يبلغ لانه للطهارة ولا يجب عليه قبله
 (قوله وقيل عشر) لانه يضرب على الصلاة اذ بلغ عشر اعتيادا (قوله بل مكربة للرجال) لانه الذي الجماع
 والمراد ان الله تعالى اكرم الرجال بعشر وعية ختان النساء (قوله وقيل سنة) لتضم على ختان الخنثى ولو كان
 مكربة فقط لم يحتن لاحتمال كونه امرأة ولكن لا كالسنة في حق الرجال ويجوز النظر الى فرج الرجل لخشنة
 برازية (قوله وفي الرسل) صريح في ان ساما وحفظه من سلات (قوله وهم ذكرها) بالقصر مائة (قوله ثبت) بغير
 تزوين كادريس (قوله ويجوز كي الصغير) وكذا انقب اذن صغيرة لثمة الزينة ولا تفعل حامل ما يضرب بالولادة فلا
 تحتجب مالم يتحرك فحينئذ لا بأس به مالم تقرب الولادة وتترك الفصد مطلقا ويجوز لوصي المم والخال كي الصغير
 وبط قرعته ولو انكسر شئ من الهبة وهي في بلاة شديدة منه ولا يرجي برؤها فذبحها الى ما كولة اللحم او غير
 ما كولته والمرضة اذا طهر حبلها واقطع لبنها وليس للاب ما يستأجر به للصغير مرضعة ويخاف هلاك الولد
 قالوا يحاج لها ان تعالج في استئصال الدم مادام نقطة او علقه او مضغة لم يخلق له عضو وقد روي ذلك بمائة وعشرين
 يوما وانما احوالها فسادا لحمل باستئصال الدم لانه ليس يادى فيباح لصيانة الادى ولا بأس بقطع اليد من
 الاكلة وثني البطن للامانة فيه ولو كثر السكالب في قرية واشربوا بها ما يؤمر اصحابها بقتلها فان اواخرا الامام
 بذلك ليا مرهم به افاده الحوى (قوله ويذبحها) اي الهرة طاهر كلامه ان الذبح قاصر على الهرة (قوله يكره
 احراق براء) اي تحرق ما يوشق القمل البرغوث ومثل العقرب الحية (قوله حطب فيها) الاولى فيه (قوله والقاه
 القمل ليس يادى) لانه لا تؤذى غيره ويورث للنسيان وفيه تعذيب لها ويجوزها (قوله واجازت المصابقة) شرطه
 ان تكون الغاية بما يحتملها القرم وان يكون في كل واحد من القرمين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما
 يسبق لاحتماله فلا يجوز لانه انما جاز للعاجلة الى الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال للغير
 على نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز من (قوله والري) بالاسهام يعلم اي ما ابدع ربا او اوجبا يصيب الهدف
 (قوله ليرتاض للجهاد) افادته اذا كان يقصد الله ويكره (قوله الا اذا دخلنا مثالا) صورته ان يقول للثالث
 ان سبقتنا فالما لا نلت وان سبقنا فلا شئ لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما هو ما سبق كان له
 الجعل على صاحبه باقيا على حاله فباخذ ما غلب المال المشروط من صاحبه وان غلبه فلا شئ له ما عليه
 (قوله بشرطه) هو ان يكون فرسه كفوا لفرس ما يحتل ان يسبق او يسبق وان كان يسبق او يسبق لاحتماله
 فلا يجوز دل عليه الحديث (قوله لا يحرم من الجانبين) ولو كان الجعل كثيرا لارتقاع معنى القمار لانه من القمار
 الذي يراد نارة ويتقص اخرى والمقام ان يجوز ان يذهب مال احدهما الى صاحبه ويجوز ان يستفيد مال
 صاحبه فيجوز الازدياد والانتقصا في كل واحد منهما فصارا قارا وه حرام بالنص ولا كذلك اذا شرط من
 جانب واحد لان النقصان لا يمكن فيهما وانما يمكن الزيادة في احدهما وفي الاخر النقصان فقط فلا يكون مقامرة
 لان المقامرة مقابلة فتقتضي ان تكون من الجانبين واذا لم تكن في معناه جاز استحسانا انتهى من ولو قال شخص
 واحد جماعة فرسان من سبق فله كذا من مالى او لارامة من اصاب الهدف كذا جاز كالنقل بل اولي لانه
 من مال نفسه ومثل المسابقة الفقهاء لو تازعوا في مسألة وشرط للصاب جعل من جانب اومن جانبين مع محلل
 لان المعنى يجمع الكل اذ تعلم في البابين يرجع الى تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى (تنبيه) المراد بجعل
 الجعل الجواز لا الاستحقاق فلا يجبر القاضى من امتنع افاده الحوى (قوله ولا يصلى على غير الانبياء) ويجوزها
 بهضم استقلا لصلاته صلى الله عليه وسلم على ابي اوفى وقوله تعالى هو الذي يصلى عليكم اولئك عليهم صلوات
 والجهور على منته لانه شعار الانبياء اذ اذكروا فلا يلحق بهم غيرهم وحل ما ورد على الدعاء واختلف هل يكره
 تحريما او تنزيها وخلاف الاول ذكره النووي في الاذكار وقال الصحيح انه تنزيه انتهى وشرع الدعاء لهم

او يجرحه والا فهو كالطبيعة (كره تحريما)
 وقيل تنزيها والاول اوجه (من اشبه)
 (الحيا والحصة والعدة والمثانة والمرارة والدم
 المسفوح والذكر) لا ذكر الوارد في كراهة دين
 وجميعه ابعدهم في بيت واحد فقال
 قتل ذكر والانثى مثانة
 كذا الدم ثم المرارة والغدد
 وقال غيره
 اذا ما ذكيت شاة فكلمها
 سوى صنع تعين الوبال
 وخاء ثم خاء ثم غين
 ودال ثم ميمان وذال
 (للقاضي اقراض مال الغائب والفضل
 واللفظة) بشرط تقدمت في القضاء
 (بخلاف الاب والوصى والمثنت) الا اذا اشدها
 حتى ساغ تصدقه فاقراضه اولي زياي (قال
 ان كان الله يعذب المشركين فامر انه طاق
 لا تطلق امراته لان من المشركين من لا يذهب
 كذا في الخاتمة وظاهر فوجيه ان المراد به
 البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة بان
 يكون مشركا في حرمه ثم يحتل به بالحسنى
 او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا
 واذ بان البعض لا يعذب وهي سائبة جزية
 لم تصدق الوجبة الكلية القاتلة كل مشرك
 يعذب قاله المصنف وقد اورد هذا التفرع على
 غيره هذا الوجه ابن وهبان فقال
 وهل قاتل لا يدخل النار كافر
 ولكنها بالمؤمنين تعم
 قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون
 بالله تعالى ورسوله ولا يتفهم قال تعالى
 فليكن يتفهم ايمانهم لما راوا باطنا ولجز البيت
 معنى آخر وهو ان عمارها جزتها القاتلون
 بامر ما وهم مؤمنون في البيت سؤالان قال
 ابن الشحنة وعندي ان هذا مما يكره ذكره
 والتلفظ به ولا ينبغي ان يدون ويسطر ولا يقبل
 تاويل قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه
 تكلم فيه وكيف الاول فلا تغفل ثم رأيت
 شيخنا قال قد قضى بقتله عن نفسه بالانكار

(قوله كلارهن) مثال له من التي تعلق بها حق الغير وصورة اذ اهرن شخص شيئا ثم مات وذلك الشيء عند المرتن ولم يترك الراهن غيره فان دين المرتن مقدم على التجهيز فان فضل بعده شيء صرف اليه (قوله والعبد الجاني) صورة عبد جاني في حياة مولاه ولا مال للمولى غيره ومات المولى فان الجاني عليه احق بهذا العبد من المولى الا ان يفضل بعد ارض الجناية ثمة (قوله والمأذون المديون) صورته عبدا مؤذون لحقه ديون حال حياة سيده ثم مات المولى وليس له مال سواء فان الغرامة يقدّمون على التجهيز (قوله والمبيع المحبوس بالنحن) صورته باع عبدا مثلا (زيد بن من معلوم ولم يتقدمه الثمن فحبس البائع العبد عنده ثم مات المشتري ولم يترك غيره فان البائع احق بهذا العبد المحبوس من من تجهيز المشتري قال عجم زاده محمدي السيد البحر جاني انما قيد المبيع بالمحبوس مع انه لو كان في يد المشتري ومات عاجزا عن ادائه الثمن فانه يبدأ برجوعه لان حق الرجوع انما يبق حينئذ اذ لم يتعلق به حق لازم اما اذا تعلق به كما اذا كاتب المشتري الرقيق المبيع او رهنه واستولده او جاني المبيع على غيره لم يثبت له حق الرجوع ولو جاز المسكاتب وعاد الى الرق او هلك الراهن او برئ من الجناية فله الرجوع لزوال مانع انتهى والاولى بدل قوله وذلك الراهن وذلك الراهن وانظر هذا مع قولهم ان البائع اسوة للقرماء فيه عندنا قال المصنف قبيل باب خيار الشرط اشترى شيئا وبقيضه ومات مقلما قبل نقد الثمن فالبائع اسوة للقرماء ولو لم يقيضه فالبائع احق به (قوله والدار المستأجرة) صورته اجير دارا زيدا وعمل زيدا اجرتها ثم مات المؤجر فانقصت الاجارة وزيد المستأجر بعض الابرة التي جعلها ولم يترك المؤجر شيئا غير هذه الدار فان زيدا يقدم على تجهيز المؤجر زادا في روح الشروح على ما ذكره العبد الذي جعل مهر ابنتي اذ مات الزوج وهو في يده ولا مال له سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج والمقبوض بالبيع الفاسد اذ مات البائع قبل الفسخ اي فان المشتري فاسدا مقدم على تجهيز البائع (قوله بتجهيزه) اي من مكل المال على ما عليه الاجماع وقيل من الثلث وقيل غير ذلك (قوله من غير تقدير) لانه عليه السلام امر بتعيين الاكفان بقوله حسنوا اكفان الموتى فانهم يترأونون فيما بينهم ويتفانون بحسن اكفانهم ومطلق الامر للوجوب انتهى ابن كمال (قوله ولا تذبذ) الاولى ولا اسراف لانه مقابل التقدير قال تعالى والذين اذا اتوا بالسر فوا لم يفتروا وكان بين ذلك واما والتبذير تجاوز في موضع الحق فهو جهل بمواضع الحقوق ولا اسراف تجاوز في الكيفية فهو جهل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير سورة الاسراء من شرح التكملة والمناسبات للمقام هو المعنى الثاني دون الاول انتهى ابن كمال اي وكل من الاسراف والتبذير منهي عنه قال تعالى انه لا يحب المفسرين وقال تعالى ولا تبذروا في الزنا المبدون كانوا اخوان الشياطين (قوله ككفن السنة) قال في ضوء السراج كان شيخنا الامام نجم الدين احمد بن عمر الكاشغري في البصرة رحمه الله تعالى يقول تفسير التبذير والتقتير من وجهين من حيث العدد ومن حيث القيمة اما من حيث العدد فالسنة في كفن الرجل ثلثة اواب وفي كفن المرأة خمسة اواب فان كفنوا الرجل اكثر من ثلثة اواب يكون تبذيرا وان كفنوا اقل من ثلثة اواب يكون تقتيرا وان كفنوا المرأة اكثر من خمسة اواب يكون تبذيرا وان كفنوها اقل من خمسة اواب يكون تقتيرا واما من حيث القيمة فان الرجل اذا لبس في حال الحياة اوابا قيمتها عشرة دنانير فان كفنوا اوابا قيمتها اكثر من عشرة دنانير يكون تبذيرا وان كفنوا اوابا قيمتها اقل من عشرة دنانير يكون تقتيرا انتهى واعلم انه ليس المراد من قواهم بلا اسراف ولا تقدير بيان كونهما منهيين في التجهيز والتكفين لانه ليس من وظائف الفقهاء ان يبين ان عليه ذلك اذ لم يكن للميت مال ليس منها بل المراد بيان شرط تقديم ما تقدم منه ما على الدين انتهى ابن كمال ولو اوصي بالزيادة على كفن المثل تعتبر الزيادة من الثلث وكذلك لو تبرع اجني او تبرعت الورثة من ماله فلا بأس بالزيادة على كفن المثل الا ان الافضل هو الاقتصار كذا في شرح مصنف السراجية (قوله او قد رما كان يلبسه) اي من حيث القيمة او بمعنى الواو تعتبر الحال الوسط في هذه الآية كقوله لا تبذروا في الزنا المبدون فان السنة لا تبذرون في القرب لعدم زنا مال الميت بقية الدين بعد التكفين بكفن السنة وان تضرر بكفن الكفاية اي ان تضرر القرب بكفن السنة يمكن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان او غيلان ولامرأة ثلثة اواب كذا في التمهيد ابن كمال (قوله ولو له كفته الى آخره) توضيحه ما ذكره عجم زاده حيث قال (فائدة) واذا وجد به من اجرة الميت فان كان الرأس معه غسل وصلى عليه ودفن سواء كان انه اوا كفته وان لم يكن اثر الرأس معه فظن ان كان الذي وجد به الرأس كثر غسل

و قد وافق الخاقاني والمازوني في
الماضي الذي وافق الخاقاني والمازوني في
قدمت على الخاقاني والمازوني في
صديق زوجه (عبد المولى) الخاقاني والمازوني في
و قد وافق الخاقاني والمازوني في
الماضي الذي وافق الخاقاني والمازوني في
قدمت على الخاقاني والمازوني في
صديق زوجه (عبد المولى) الخاقاني والمازوني في
و قد وافق الخاقاني والمازوني في
الماضي الذي وافق الخاقاني والمازوني في
قدمت على الخاقاني والمازوني في
صديق زوجه (عبد المولى) الخاقاني والمازوني في

وصلى عليه والاغلا واذا امش القبر واخذ الكفن فان بقى الميت مدفونا في القبر لا يجب على الورثة تكفينه فانما
واما اذا بقى الميت مرييا خارج القبر كفن فانما كما كفن الاول بثلاثة ابواب واحدة ان كان الميت طريا وان لم يكن
طريا بل متفصفا كفن بثوب واحد من تركته وهكذا للمسلم من ارا قبل الفسحة وقضاء الديون اما اذا قصت
التركة بين الورثة وقضيت الديون ونفذت الوصايا فانه يسترد التكفين من الورثة ثنى على قدر مواريتهم دون
الفرما واصحاب الوصايا ويكفي به وكذا للمسلم من ثلث الوصايا ان يستغرق ما في ايدى الورثة انتهى (تبيينه) من
يلزمه تجهيزه حكمه حكمه كولد مات قبله ولو بلحظة وكزوجة ولو غنية على المتعد وهل للفرما المانع من كفن المثل
قولان والصحيح نعم انتهى من شرح الملتقى (نقطة) انه لا يدخل فيه السج والحمدية والجمع والموا تدلان ذلك
ايمن من الامور اللازمة فاعلم لذلك ان كان من الورثة يجب عليه من نصيبه ويكون متبرعا وكذا ان كان
اجنبيا وقال في روح الشروح عن المتابع ولو استأجر رجلا ليعمل الميت لا يصحق الاجرة ويجوز اخذها لعله
ومقر قبره ودفنه وفي روضة العلماء ان كان في تلك القرية او البلدة غسل غيره فله الاجر لانه لا يفترض عليه
غسل هذا الميت لعدم كونه متبائلا لجازت الاجرة كالمرأة استأجر زوجها ليعمل له اعلا وكذا الولدان استأجر
والده لانه لا يفترض عليه خدمة الولد واما اذا لم يكن غسل غيره لم تجز الاجرة كالولد اذا آجر نفسه له والده اعطاه
لانه يفترض عليه خدمته وكذا المرأة اذا آجرت نفسها من زوجها ليعمل له لم تجز لان خدمتها تقع ماله للزوج
فصارت مستحقة فلم تجز الاجرة ولو استأجر رجلا ليعمل الميت فجاز لان جميع العالم يسامونه ولو استأجر رجلا
ليخطب ميت كفننا اختلاف المتأخرون فيه وقال بعضهم تجوز في الاحوال كلها لانه يمكن ان يكفن في ثوب غير مخيط
ولا يفترض عليه الخياطة وقال بعضهم ان لم يوجد غيره في مصره فالاجرة فاسدة والافطرة كالفسل (قوله
التي لها مطالب من جهة العباد) احترز عن الديون التي تتعلق بها مطالبة الله تعالى كدين الزكاة ودين
الكفارة وغيرها وانما قدم قضاء الديون على تنفيذ الوصية لان قضاء الديون واجب في الحالتين حالة الحياة
وحالة الممات وتنفيذ الوصية واجب في حالة وهي ما بعد الموت والثاني الواجب في الحالتين راجع الى الثاني
الواجب في حالة واحدة مخ (قوله ويقدم دين الصحة) هو ما كان ثابتا بالبينه مطلقا او بالاقرار في حال صحته
(قوله على دين المرض) هو ما كان ثابتا باقراره في مرضه او قيامه وفي حكم المرض كافر من خرج للمبارزة
او اخرج للقتل قصاصا او ابرجما انتهى بجم زاده (قوله ان جهل بدينه) اما اذا علم بان اقر في مرضه يدين علم بدينه
بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه او استلحه كان ذلك بالحققة من دين الصحة اذ قدم وجوبه بغير
اقراره فذلك ساوا في الحكم انتهى سيد واعلم ان ديون العباد ثلاثة قوى ووسط وضعيف فالقوى هو الذي
يقدم على التكفين والتجهيز من الحقوق المتعلقة بعين من اعيان التركة والوسط ما ثبت بالبينه او بالاقرار
في الصحة وما ثبت بالمعاينة في المرض والضعيف ما ثبت بالاقرار في المرض واعلم ان التركة متى قسمت
بين الفرما بالمعص ثم ظهر للميت تركة اخرى فان دفن بالباقي من الديون بقضى منها ما بقي وان لم ينف
استوفيت القسمة وكذا اذا ظهر بعد القسمة دين آخر على الميت تستأنف القسمة وببعض الديون يرجع على البعض
من وجوه اخر سوى الوجوه المذكورة مثلا الدين الثابت على نصراني بشهادة المسلمين مقدم
على الثابت بشهادة اهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى
كافر وان كان شهودهما كافرين والمكاتب اذا مات عن وفاء وعليه دين لاجنبي ايضا يقدم دين الاجنبي
على دين المولى وحكم التركة قبل قضاء الديون تحكم المرهون بدين على الميت فلا تنفذ تصرفات الورثة
فيما هذا اذا كانت التركة اقل من الدين او مساوية له واما اذا كان فيها زيادة عليه ففي تقوذه تصرفات الورثة
وجها من احدهم النفوذ الى ان يبقى قدر الدين واطهرهما عدم النفوذ على قياس المرهون انتهى بجم زاده
قال المؤلف في شرح الملتقى وقد نفى القضاء ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للفاضل للورثة لعدم
ملكهم حينئذ انتهى (قوله من ثلث الباقي) اي بعد دين العباد (قوله والا لا) اي وان لم يوص لا يجب تنفيذ
ودين الله كالزكاة والحج والصيام والنذور والكفارات فاذا اوصى مثلا باسقاط الصلاة سقطت المطالبة
فان لم يوص ونذر بها الوارث قيل لا تسقط الصلوات عن الميت لان الاختيار معدوم اصلا ولانه ادنى رتبة
من الالبس انفعكم فيه بدوم الحواظ ارا لا تحطاط رتبته وقيل يسقط كافي الالبس لان دليل الجواز هنا

وكل من كل ماله (تم) تقدم (دونه الثمانية)
مطالب من جهة العباد (ويقدم دين الصلة
على دين المرض ان جهل مدينه والا فدين
كل بطله السيد وامدين الله فان اوصى به
وجوب تخذه من ثلث الباقي والا فلا

الرجاء لما في معة رحمة الله وكمال كرمه وفضله وذلك يشمل الايصاء والتبرع جميعا انتهى (تبيينه) في حقيقة الدين
قال ابن كمال الدين في عرف اهل الشرع وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء آخر فالخراج دين لانه بدل عن منافع
الحق بخلاف الزكاة لان الواجب فيها عليك مال من غير ان يكون بدلا عن شيء آخر كذا قال صاحب النهاية
وقال في روح الشروح الدين يقضى من جميع التركة والقياس ان لا يقضى الا من الثلث الا انه ترك بالاثار
وهو ما روي عن ابن عمر انه قال اذا اقر المرء بدين جاز عليه ذلك في جميع تركته انتهى وحد المرء بدين مرض
الموت ما يكون الهلاك فيه في الباطن اذا طلق راكب السيف امره ان لا يكون قاروا وانكسرت السيف فطلق
يكون قاروا المقتد والمفلوج والاشل والشلول اذا صار صاحب فراش اول ما اصابه فهو في حكم المريض
فيما يتصرف فاته من ثلث ماله وترث امره ان اذ طلقه ساخر من الارث وان لم يصبر صاحب فراش وطاول
وصار بحال لا يختلف منه الموت فهو في حكم الاصحاء فيمتنع فاته من جميع ماله وحد للتناول سنة
وفي الوفاة ما هو المختار له من ماله اذا كان اعمال من الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش او لا
انتهى (تبيينه) لوقبض الغريم مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء للسكن
ذكره ابن السكال (قوله ثم تقدم وصيته) قال ابن المبارك ما من مريض بوصى فامضى الورثة وصيته الا وهم
شركاء في الاثر والورثة وقال الفضيل الحيف في الوصية ذنب لا قوة منه حتى يلق الله تعالى والوصية عليك
بعد الموت بشرط اهلية التبرع فلا تصح من صبي ومراهق سواء مات قبل الادراك او بعده ولا من غيرهم
وفي الحديث ما يدل على تدب تقصها عن الثلث عند غنى الورثة او استغنائهم بمخصصهم وعلى تركها عند
عدمها وفي الخلاصة عن الفضيل انها اذا كانت الورثة صفارا فترك الوصية افضل مطلقا وان كانوا بالغين فقرأه
ولا يستغنون بثلثي التركة فتركها افضل ايضا وان كانوا اغنياء او يستغنون بالثلثين فالوصية افضل روي
عن الامام تقدير الاستغناء بصدى كل واحد منهم اربعة آلاف درهم وعن الفضيل عشرة آلاف افاده
في روح الشروح وتنفذ الوصية بالثلث التي اوصى بها المالاجنبي مسلما كان او كافرا بغير اجازة الورثة اولوارث
عند اجازة الورثة وهم كيار انتهى درمستي في روح الشروح الوصية بما زاد على الثلث باطله عند الامام
والشافعي ومالك واكثر الفقهاء الا ان حجة الورثة وان اجاز البعض دون البعض يجوز في حصة المميز دون غيره
وان كان فمهم بمنون او طفل يوقف حصته حتى اذا افاق المجنون وبلغ الطفل فجاز جازت في الكل والاعتقوز
في مقدار الثلث انتهى (قوله ولو مطلقا) كالوصية بربع المال او ثلثه والمعينة ان تتعلق بشيء معين مثل الدار
والثوب والجارية ونحوها انتهى في روح الشروح وفي ابن كمال مقابل الوصية المطلقه الوصية المقيدة وهي ان يوصى
بثلث مال بعينه بان يوصى بثلاث دراهمه او ثمانية او ثلث الدين او ثلث الغنم صرح بذلك في كتاب العين
والدين من المحيط لا الوصية المعينة والفرق واضح انتهى (قوله على الصحيح) وذلك لان محل الوصية مطلقا الثلث
شرعا قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم ثلث اموالكم في آخر اعمالكم زيادة لكم
في اعمالكم ومراة عليه السلام ان الله تعالى جعل لكم ثلث اموالكم لتكتبوا به خيرا لانفسكم في حال حاجتكم
الى ذلك وغام الكلام على الحديث في ضوء السراج (قوله خلافا لما اختاره في الاختيار) من قول شيخ الاسلام
انها ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كانت في معنى الميراث لسوءها في التركة فيكون
الموصى له شر بكتاتورة لا مفعلا علم لان حصة يراد بزيادة مال الموصى وينقص بقصه كالميراث قال الاكل
واعل الصواب معه فان التقديم انما يتصور فيه بجعل حق الموصى له متعلقا بالضرورة والمعنى اذا خرج من ثلث
المال فجميع تعلق حق الوارث بصورته فكان ذلك تقدما على الورثة واما اذا كانت مطلقة فلا يتصور هناك تقديم
انتهى وقد علمت الصحيح (قوله من ثلث ما بيني) لان ثلث اصل المال لان ما تقدم من التكفين ونصاء الديون
قد صار مصرفا في ضروراته التي لا بد منها فالباقى هو ماله الذي كان له ان يتصرف في ثمنه وايضا بما استغرق
ثلث الاصل جميع الباقي فيؤدي الى حرمان الورثة بالوصية من (قوله بعد تجهيزه ودبونه) ان وجدوا بعد احدهما
ان عدم الآخر واما اذا لم يوجد واحد منهما كما اذا مات غريبا او مريضا او مالا كولا غير مدينون فن ثلث الكل وحل
التفريق من ثلث الباقي ايضا اذا وجد وارث واحد من ثلثها من الكل فان الرأى على الثلث حق الوارث
فلا يجوز التصرف فيه عند عدم رضاء والاخر اكل اي ان لم يوجد وارث او وجد وارثا لم يبق من الثلث من الكل

انما قدمت في الآية ايقاعا ما لا يكون لها مطلقا
بذلك (تبيينه) في الاختيار (من ثلث ما بيني)
انما قدمت في الآية ايقاعا ما لا يكون لها مطلقا

تفد الوصايا من الكل لعدم المانع ابن كمال ثم قال ومعنى تنفيذ الوصايا من الثلث اسقاط قدر ما بيني بهامته
عن حيز القسمة بين الورثة لا فرائد ذلك القدر عن المال الباقي وتسلية للموصى له انتهى وفي عجم زاده والنص
وهو قوله تعالى من بعد وصية وان كان باطلا فمقتولا لما زاد على الثلث ايضا لكن الاجماع اخرج الزيادة
اذا لم تجز الورثة واعلم ان الورثة اذا اجاز الوصية فيما زاد على الثلث نفذت انواع الوصايا منه وبغير الموصى به
ملك للموصى له بالقبض ولهم الرجوع قبل القبض واذا اجاز البعض دون البعض جاز في مقدار حصة المميز
دون غيره ولو استأذن المريض الورثة باكثر من الثلث فاذنوا له في ذلك ثم مات ظلم الرجوع عنها ولو ردوها
في حياته كان لهم ان يميزوها بعد وفاته واجبة زاعى ان للموصى له قبول الوصية وردوها وعلى انه اذا قبلها
في حياة الموصى كان له الرد بعد وفاته واختلفوا فيما اذا ردوها في حياته هل له القبول بعد وفاته ذهب الامام
والشافعي الى ان له القبول بعد الوفاة وقال زفر ليس له ذلك واما الموصى به فذهب ابو حنيفة والشافعي في قول
الى انه يخرج من ملك الموصى به بموته ولا يدخل في ملك الموصى له ولا في ملك الورثة بل يبقى موقوفا حتى
يقبها الموصى له او بردها في قول انه يدخل في ملك الموصى له لئلا يكون له ردوها انتهى (قوله وانما قدمت)
اي في الآية على الدين مع انها مؤخره عنه (قوله انما ما لا يكون لها مطلقا) لانه انما قصد تقديمها على
الميراث ولم يقصد ترتيبها وان ادى الآية الى الواو هي للجمع المطلق دون الترتيب كما في قوله تعالى مائة الف
او يزيدون وقوله تعالى انما اوتوا كفو راعى ان التقدير في اللفظ لا يدل على التقديم في الحكم مطلقا لا ترى الى قوله
تعالى انما قدمت حوامع وبيع وصولات ومساجد وانما كانت مظنة التفریط لكونها اقل لرومان الدين ولا انها
حيط الضعفاء والمساكين والدين حظ الغرماء وهم يطالبون بقوة وسلطان ولا انها من قبل الميت والدين ثابت
مؤدى ذكره اولم يذكره ولا انها تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيشق اخراجها على الورثة فكان
في ادائها احتمال التفریط بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى ادائه تقر به الذمة مؤثرهم تقدم ذكرها
حيثما على ادائها (قوله ثم رايها) اي ان لم تعتبر الحقوق المتعلقة بعين التركة وقوله بل ناسيا ان اعتبرته (قوله
يقسم الباقي) انما لم يقل ثم يبدأ بتقسيم ما بيني كما افاده في الحقوق السابقة لانه انما الحقوق الاربعة والاستداه
لا يتصور الا بالنسبة الى شيء آخر بعده عجم زاده (قوله بعد ذلك) اي بعد التجهيز ونصاء الديون والوصية (قوله
اي الذين ثبت اربهم) اشار الى ان قوله بالكتاب متعلق بورثته بالتأويل المذكور لا يقسم وفي ضوء السراج
ونقله عنه الاكل ما يفيد انه متعلق بقسم وعبارة الاكل ان الورثة ان كانوا من بيت فرضهم بالكتاب فيقسم
الباقي بينهم بالكتاب وان كان من بيت فرضهم بالسنة فبالسنة وان كان بعضهم من بيت فرضه بالكتاب
وبعضهم من بيت فرضه بالسنة فبالكتاب والسنة وان كانوا من لا يوجد صريح النص من الكتاب او السنة فيه
وتكون المسئلة مختلفة بين المجتهدين فعلى قول كل مجتهد يقسم الباقي من الحقوق الاربعة المرتبة بينهم فيجوز
القسمة وليس المراد من قوله ثم يقسم الباقي بين ورثته ان يكون الباقي من تلك الحقوق حتى الورثة فهناك
اجماع ونفاى في انه حق الورثة وانما المراد بحكم القسمة فيما بينهم انتهى وفيه انه لا يذنب من ملاحظة
الكتاب في ثبوت ارث من يقسم بينهم به وحل تأخير القسمة ان وجدت الحقوق المتقدمة والافيد بانه وحل
القسمة ان تعدد الارث وان لم يمتد فالحل له لانحصار الورثة فيه وذلك فيما عدا الزوجين لانهم لا يستوعبان
حق الورثة افاده ابن كمال والورثة جمع وارث وهو في عرف الفرضيين الباقي بعد قضاء غيره عن له نسب او سب
سواء تجد له بعدة مالا او لا وهذا يصح ان يقال لمن اخبر ان زيدا مات وترك له دينه هل يترك له مالا او لا وسببه
قوله ونحن الوارثون اي الباقيون بعد قضاء المطلق ولكن قيد النسب والسبب غير مأخوذ في حقه سبحانه لانه
مرد عنه ما روي في روح الشروح (قوله بالكتاب) وهم الاب والابن والزوج والزوجة والبنون والبنات والاخوة
والاخوات انتهى عجم زاده والكتاب في اللغة اسم المكتوب غلب في عرف الشرع على كتاب الله المنبث
في المصاحف كما علمت في عرف العربية على كتاب مبيو به وال فيه اما للعهد وهو القرءان واما عوض
عن المضاف اليه ارب كتاب الله تعالى ويقال تقديرك من السنة افاده في روح الشروح (قوله والسنة)
اراد القسمة بكل من هذه الثلاثة منفردا كان او مجتمعها لا بالجموع البتة وانما يقسم بواحد منهم على سبيل
منع الخلق والسنة هي المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قولوا لوفاء فان لفظ السنة ينظم ما يختلف

وانما قدمت في الآية ايقاعا ما لا يكون لها مطلقا
بذلك (تبيينه) في الاختيار (من ثلث ما بيني)
انما قدمت في الآية ايقاعا ما لا يكون لها مطلقا

ولحديث فانه مخصوص بالاول وذكر في كشف المذاهب ان مطابق لفظ السنة لا يقتضي الاختصاص بسنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فان المراد بها في عرف اهل الشرع طريقة الدين اما رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بقوله او فعله او لعنائه رضى الله عنهم فان قيل يجوز ان يكون الباعث لتفسير السنة بالحديث فقط
 عدم ثبوت حكم في قضية التركات يقول الصحابي قلنا ليس كذلك فان القول قد وقع في زمن عمر رضى الله
 عنه فشاور اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاشا رابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما به فقال اعيولوا الفرائض
 بحكمه بذلك عمر رضى الله عنه وتابعه كثير من الصحابة رضى الله تعالى عنهم انتهى (قوله) كقوله صلى الله
 عليه وسلم اطعموا الجذات السدى فان الجذات ثبت بالسنة وكذا الاخوات لا بل وام مع البنات نحو قوله
 واجعلوا للاخوات مع البنات عصبه ونحو الحق والفرايض باهلها فان بقية فلاولى رجل ذكر انتهى بحكم زاده
 واولى هذا ليس بمعنى احق لان الاولوث من هو احق بمعنى احوج بل بمعنى اقرب والمراد به قرب النسب وذلك
 يكون مرة بقرب الدرجة واخرى بقوة القرابة واما تقييد الرجل بالذكر فليس للتأكيد كما في عشرة كاملة وقيل
 تشبيه على سبب استحقاقهم وهو المذكور وقيل لاني المجاز اذا المرأ القوية قد تسمى رجلا وقيل احتراز
 عن الخطي المشكل فانه لا يجعل عصبه ولا صاحب فرض جزا بل يعطى القدر المتيقن وهو ان قدر الاقل
 عن قدر المذكورة والافوة وقيل لبيان ان العصبية يرث صغيرا او كبيرا بخلاف عادة الجاهلية فانهم كانوا
 لا يعطون الميراث الا لمن بلغ حد الرجولية فتقيده به ليدل على ان البلوغ ليس بشرط انتهى روح المشروح
 مزيدا (قوله وان الابن كالابن) وبنت الابن التي جعلت كالبنات والاخت لا بل التي جعلت كالاخوات لا بل
 والمراد باجتماع الامة اتفاق راي المجتهدين من ائمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصرنا على حكم شرعي
 والمراد بهم اهل الحل والعقد اذ اعيه بغيرهم وكذا اعيه باتفاق مجتهدى الشرائع السابقة واذا كان كمال
 ان الكتاب والسنة يمان مافيه سماع الاجتهاد وما لا صاغ فيه وما اختلف في وراثته ثابت بالقسم
 الاول منهما كذوى الارحام فهم داخلون في ثبوت ائمة بالكتاب على مذهب من دونهم فلا حاجة الى صرف
 الاجماع عن المصطلح عليه المتبادر الى الفهم الى ما يتناول اجتهاد مجتهد حتى يشمل الكلام من اختلف
 في وراثته كذوى الارحام ونحوهم انتهى يتصرف (تتمة) قال في روح الشروح لو وقعت القسمة ثم ظهر
 في تركه دين محيط ردت القسمة لانه يمنع وقوع الملك الوارث وكذا اذا كان غير محيط لتعلق حتى القرماء
 بالتركه الا اذا بقي من التركه ما يبي بالدين ورأى ما قسم ولو ابراء القرملة بعد القسمة او اداها الورثة من مالهم
 والدين محيط او غير محيط جازت القسمة لان المانع قد زال ولو ادعى احد المتقاسمين دينا في التركه منع دعواه
 لانه لا مانع فيه اذ الدين متعلق بالمعنى الذى هو الخالية والقسمة تصادف الصورة وفي فتاوى قاضى خان
 وادع امر ثابت دينا عليه بعد القسمة واقامات البينة عليها ان تبطل القسمة واقامها على ما لا يمنع
 دعوى الدين لان اجازة التفرم القسمة قبل ان يصل الدين اليه باطله بخلاف دعوى العين ولو ادعى ان اياه
 تصدق بذلك العين على ابنه الصغير او ادعى نفسه بوجه من الوجوه لا تسع لان اخذاه على القسمة اقرار منه
 ان ما دخل فيه ميراث لهم فكان متناظرا في دعواه وفيه ايضا اذا التمسوا براءة القاضى وفيهم صغيرا وغائبا
 او شرى لم يثبت لا يصح الا باجازه الشرىك والغائب وولى الصغير والقاضى قبل البلوغ او الصغير بعده وان كان
 بأمر القاضى صح وفى البسيط ولو ظهر وارث آخر او الموصى له بالثلث وكانت القسمة براضع لم لا يضا القاضى
 فشكل منهما ان يتصرف وادعوا لوضعيه الاول وان كانت بالقضاء اختلف المشايخ فقال بعضهم ليس له ما ذلك
 وقال بعضهم للموصى له ان يتصرف بكل حال بخلاف الوارث وفى مجمع الفتاوى اذ لم يعلم القاضى الدين ينبغي له
 ان يسألهم هل على الميت دين فانه لو القى قسم يقولهم فان ظهر دين بعد القسمة فعليه ان يقضوه من مالهم
 انتهى (قوله ويستحق) بالبناء لا بجهول اى ويستحق الوارث الارث وبالبينة لا معلوم وشيخه يرجع الى الوارث
 المعلوم من الورثة (قوله باحد ثلاثة) فيه انه قد يجمع في الوارث جهتان من هذه الثلاثة كما اذا ترقى رجل بنت
 عمه واحتقها وتزوجها وماتت ولم يكن وارث الا ذلك الزوج فانه يرث النصف منها بالنكاح والنصف الاخر
 بالنصيب واذا لم يكن رجالها وارث النصف الاخر بالولاء (قوله فلا وارث فله) هو الذى قد شرط من
 شروط الصفة كنهود ذكره المؤلف فى كتاب النكاح (قوله ولا باطل) ككتاب المنة والموت وان جهلت

که اولی علیه الصلوة والسلام الحمد لله
الذی هدانا لهذا الذی کنا علیہ ضالین
ویرثه باحد زبده (برجم و سلج)
ولایزانت فوساده ولا یصل الیه

المدة او طالت في الاصح ذكره المؤلف هـ: **الايضا** (قوله وولاه) اي تنوع به وولاه العتاقة وولاه الموالاة افاده المؤلف في شرح المتن (قوله والمستحقون للتركة عشرة اصناف) جمعها الشيخ البنوقري رحمه الله تعالى في قوله فايد ابي القروض ثم الهبة * يليه رد بعدهم في المرتبة ثم ذرى الارحام ايم الفتي * مولى الموالاة يليهم فاقبنا يليه من له اقربا بالنسب * وصلى له بالكل قد حاز الادب وتعد بيت المال هو التمام * فاحفظ هـ بيت ايم الامام

والعصبة في النظم تشمل العاصب النسبي والعاصب الأبوي وهو المعتقد ونعم عاصبه ايضا وجعلهم عشرة بعدد
عصبة العصبة السببي قسماء متقلا وعدهم في روح الشروح تسعة باذخال عصبة العصبة في العصبة وجعل
اربعة انفاقية وهي الثلاثة الاولى وبنت المال والخمسة الباقية فيها خلاف مائة والثاني رضى الله تعالى عنها
وعن سائر ائمة المسلمين والحكماء فيها استقرأتى (قوله فيبدأ بذوى الفروض) الفاء للتفسير وانما يفسر الرابع من
الحقوق الاربعة دون وابقا فانه لم يتعرض لانواع الديون وانواع الومايا لانه المفهوم من الموارث وما قبله
توطئة واعلم ان حق الورثة متعلق بمالية التركة واعيانها لكن الموضع له فلا يجوز لبعض الورثة ان يستأثر
بعين ويذفع قيمة ما خص بقية المستحقين الا برضاهم واما التكفين وتضام الديون فانها يتبعان بمالية التركة
لان مالية التركة واجبة الصرف اليها لا يعتبرا ولذلك جاز للورثة دفع المال واستخلاص اعيان التركة لانفسهم
(قوله اى السهام المقدرة) اى المقطوعة المبيدة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام والاجماع
كذا ذكره شمس الدين السرخسي والسهام المقدرة النصف والرابع والثين والثلاثين والثلث والسدس (قوله
ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاخ لام انتهى - اى (قوله وسبعة من النساء) هن البنت وبنت الابن
والاخت الحقيقية والاخت لاب والاخت لام والام والجدة انتهى - اى (قوله فيذوي فيه) اى في احقاقه
(قوله وجعله للارزواج) اى لمناسبة الجمع في ذوى الفروض هذا قول ابن كمال اى بصيغة الجمع هنا بصيغة
الافراد اى في قسمها الذى هو العصبة السببية الا فى قسمها على توجع هذا القسم الى انواع واشترائه الحكم
المذكور بينهما بخلاف القسم الاخر انتهى وفيه ان الثالث تحت المعتقد وعصبة النسبية المذكور وبالصيغة مطلقا
(قوله لانهم اقربى) لان سببا القرابة الحقيقية بخلاف السببية فان سبب القرابة الحقيقية انتهى ابن كمال (قوله
ثم بالمعتقد) الاولى ثم مولى العتاقة ايشمل من عنتى عليه قريبه بالارث اذ يستلزم وجود الاعتناق ولكن يوجد
ولاه العتاقة فيصدق عليه مولى العتاقة دون المعتقد ثم المعتقد اعم من المدفوف والمقر له ويقدم بالمعروف على
المقر له ويستلزم في صحته ان لا يكون للمقدمولى عتاة معروفة وان لا يكون كذبا شرعا بن كمال واللام
في المعتقد للمعنى فثبت المعتقد من معتقه مطلقا وادعاه لوجه الله تعالى اوله الشيطان او على انه نائبه او بشرط
ان لا ولاء عليه او بطريق الكتابة انتهى روح الشروح (قوله ثم عصبة) فها هو الرابع من المصارف اى يد ائند
عدم عصبة الميت بعصبة مولى العتاقة وهي ليست من جنس عصبة الميت بل على ذلك قولهم في كتاب النكاح
مولى العتاقة آخر العصبات انتهى ابن كمال قول في روح الشروح يلزم عليه ان لا يكون عصبة مولى العتاقة
عصبة من جهة الذب ولا من جهة الالب وان يكون العصبة من جهة السبب مقصورا على مولى
العتاقة وان تكون المصارف عشرة لانهما وادخل باطل انتهى وقولهم في كتاب النكاح مولى العتاقة آخر
العصبات محمول على انه آخر في هذا الباب فقط لاف الميراث ايضا (قوله المذكور) اى المتخصصين بانفسهم فلو مات
العقيق وترك ابن سيده وبنه كان الارث لابن فقط او ترك بنت سيده واخته لاحق اهما في الميراث وانما يحتاج
الى هذا التقيد على تقدير ان يكون المراد من العصبة هم هنا العصبة النسبية فقط واما اذا اريد ما هو اعم
من النسبية والسببية فلا حاجة اليه انتهى نعم زاده فلو مات العقيق عن معتقة معتقة وان عات ولم يكن وارث
مقدما عليها وورثته (قوله الاما اعتنق) او اعتنق من اعتنق الحديث (قوله ثم الرد) يعنى عند عدم ما تقدم ذكره
من العصبات يرد الباقي من اصحاب الفروض على ذوى الفروض النسبية احترازا عن ذوى الفروض السببية
اذ لاحظ اهم من الرد لا قطع قرايتهم باخذهم نصيبهم والى هذا اشار ابن الاعراب في قوله
فان ليست تلك ولا تمنى * اذا ما طار من مالى التمين

(وولادة) والمستحقون للتركعة
عشر (واضاف في العرض) أي السهام المذكورة
فقد أبدى عشر من سبعة من النساء والرجال
وهم اثنا عشر عشر من سبعة من الرجال
من الرجال وهما الزوجان (ثم أوصى)
من السبع فاستوى فبدأوا أحدوا بجمع وجهه
اللعين (العصبة) لأنها أقوى (ثم أوصى)
للزوج (والعصبة السبعية) (ثم أوصى)
ولواشي وهو العصبة السبعية من الأولاد إلا أن
الذكور لأنهم ليسوا من الأولاد إلا أن
(ثم أوصى) على ذوي العرض السبعية

هذا عند عمر وعلى وعند عثمان بردي الزوجين ايضا قال ابن الفنازي قيل والفتوى في رؤاها هذا على هذا الفساد
 بيت المال وفي الذخيرة ان الفاضل من سهام الزوجين لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليهما لانها اقرب الى الميت
 من جهة السبب من غيرهما وكذا الابن والبنات من الرضا انتهى روح الشروح وفي حاشية المولى عجم زاده
 عن الفتية ثبات المعق وذو الرحمة يرثون في زماننا اذ لم يكن للمعق وارث من جهة النسب وكذا ارد
 على الزوج والزوجة في زماننا وتقل عن المرصادان الفتوى اليوم على هذا انتهى فقوله وذو الرحمة اخبر
 الى المعق وقوله يرثون في زماننا اي على ترتيب ارثهم المعهود فانه لا دليل في كلامه على ان العالي منهم والسافل
 يشتركان في ارث المعق وانت ترى انه نقل عن المرصاد الفتوى بالجزم لا بصيغة قيل على ان الزوجين يرث عليهما
 ثم قال عجم زاده عن الحاشية حكى عن بعض مشايخنا انهم يفتون في هذه المسئلة يدفع المال اليها اي الى بنت
 المعق لا بطريق الارث ولكن لانها اقرب الى الميت من بيت المال كيف وانه ليس في زماننا بيت المال وانما كان
 في زمن الصحابة والتابعين ولودفع ذلك الى سلطان الوقت والقاضي لا يصرفونه الى مصادره وذكر الامام
 عبد الواحد الشهيد في قرآنه ان الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليها لانها
 اقرب الناس الى الميت من جهة السبب فكان الدفع اليهما اولى من غيرهما انتهى وقوله لا يوضع في بيت المال
 كقول الذخيرة السابق يدل على ان الدفع اليهما متعين لان الدافع مخير بين الدفع اليهما والى بيت المال كما هو منه
 آخر العبارة بل ربما يكون المراد انهما اولى من نحو الخمران لما جرى بينهما من الزوجية وفي روح الشروح
 عن الفتية امرأة ماتت عن زوج فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم عالم محتاج يعذر عند الله تعالى (قوله
 بقدر حقهم) الاولى ان يقول كما قال ابن السكالك محلي فذهب حقهم اي يعطى لصاحب الثلث ثلث
 ما يقسم بالرد لصاحب الربع ربه قال وانما لم يقل على قدر حقهم لان المتبادر منه المساواة بين المعطى
 اولوا والمعطى ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى ثانيا اقل مما يعطى اولوا انتهى فاذا مات الميت عن بنت وام كانت
 المسئلة من ستة ثلاثة وهي نصفها للبنت وللأم واحد وهي النصف من ثمانية السهام اربعة ونسبة الواحد الى
 الاربعة ربع ونسبة الثلاثة اليها ثلاثة ارباع فالسهمان الباقيان للام ربعهما وهو نصف سهم والبنت ثلاثة
 ارباعهما وهو سهم ونصف وترجع المسئلة الزدية الى اربعة قال ابن كمال وهذا مذاهب على وابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما وبه اخذنا صاحبنا ومذهب زيد بن ثابت انه يجعل الفاضل لبيت المال ولا يرث على ذوي السهام وبه
 اخذ مالك والشافعي انتهى (قوله ثم ذوي الارحام) يعني اذا عدم اصحاب الفروض النسبية والعصبات المذكورة
 يبدأ في التركة بذوي الارحام وانما قيدنا اصحاب الفروض بالنسبية لانه اذا كان في المسئلة اخذ الزوجين يعطى
 فرضه والباقي لذوي الارحام لان ما يماس من اهل الردف كان المال عندهم بقسم بين ذوي الارحام يقسم
 ما بقي من فرضه بينهم انتهى اكل وقال ابن كمال هو قرين ليس بذوي سهم ولا عصبه سواء كانت قرابته من جهة
 الام او من جهة الاب او من جهة الجد في اللغة هو قرين من جهة الام انتهى (قوله ثم يعدهم مولى الموالاة) اي
 عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ بمولى الموالاة وهي في اللغة بمعنى المصادقة ضد المعاداة وفي الاصطلاح ان يقول
 شخص لا خرافات مولاى ترى اذا مات وتقبل عني اذا جئت وقال الاخر قبلت حينئذ يصح عقد الولاء ويكون
 القائل مولى له يرثه اذا مات ويقبل عنه اذا جئ عندنا خلافا للشافعي وان شرطنا من الجانبين ضل ما شرطنا
 وان قال احدهما دون الاخر يرث الساكت من القائل دون العكس ويكون مال الساكت لبيت المال ويصح
 الرجوع عنه قبل ما عقل لا بعده ويدخل في هذا العقد اولاده الصغار ومن يولده بعد ذلك فان كبر بعض الاولاد
 واراد فسخ العقد لم يكن له ذلك ولا على من يولده بعد ذلك من يولده بعد ذلك فان كبر بعض الاولاد
 وامان نسبة غيره اليه فغير مانعة واذا كان احدهما مجهول النسب والاخر معروف النسب يرث المعروف
 من المجهول من غير عكس انتهى روح الشروح قال ابن كمال واما كونه مجهول النسب فليس بشرط انتهى
 وفي عجم زاده قيل كونه مجهول النسب ليس بشرط في عقد الموالاة لان عقد الموالاة من معروف النسب فصيح
 ايضا في الفتية ما ذكره كونه ارثا في بيت المولى النسب الله وروى في بيت المولى في قوله انما هو ارثا في بيت
 على يد الرجل وولاه فانه يعقل ويرث منه فانهم صرحوا بان الاسلام على يده ليس بشرط بل هو واقع
 على سبيل العادة وقال صدر الشريعة شرطه ان يكون مجهول النسب فتأمل انتهى وتأتي الموالاة على احد

هذا عند عمر وعلى وعند عثمان بردي الزوجين ايضا قال ابن الفنازي قيل والفتوى في رؤاها هذا على هذا الفساد بيت المال وفي الذخيرة ان الفاضل من سهام الزوجين لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليهما لانها اقرب الى الميت من جهة السبب من غيرهما وكذا الابن والبنات من الرضا انتهى روح الشروح وفي حاشية المولى عجم زاده عن الفتية ثبات المعق وذو الرحمة يرثون في زماننا اذ لم يكن للمعق وارث من جهة النسب وكذا ارد على الزوج والزوجة في زماننا وتقل عن المرصادان الفتوى اليوم على هذا انتهى فقوله وذو الرحمة اخبر الى المعق وقوله يرثون في زماننا اي على ترتيب ارثهم المعهود فانه لا دليل في كلامه على ان العالي منهم والسافل يشتركان في ارث المعق وانت ترى انه نقل عن المرصاد الفتوى بالجزم لا بصيغة قيل على ان الزوجين يرث عليهما ثم قال عجم زاده عن الحاشية حكى عن بعض مشايخنا انهم يفتون في هذه المسئلة يدفع المال اليها اي الى بنت المعق لا بطريق الارث ولكن لانها اقرب الى الميت من بيت المال كيف وانه ليس في زماننا بيت المال وانما كان في زمن الصحابة والتابعين ولودفع ذلك الى سلطان الوقت والقاضي لا يصرفونه الى مصادره وذكر الامام عبد الواحد الشهيد في قرآنه ان الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليها لانها اقرب الناس الى الميت من جهة السبب فكان الدفع اليهما اولى من غيرهما انتهى وقوله لا يوضع في بيت المال كقول الذخيرة السابق يدل على ان الدفع اليهما متعين لان الدافع مخير بين الدفع اليهما والى بيت المال كما هو منه آخر العبارة بل ربما يكون المراد انهما اولى من نحو الخمران لما جرى بينهما من الزوجية وفي روح الشروح عن الفتية امرأة ماتت عن زوج فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم عالم محتاج يعذر عند الله تعالى (قوله بقدر حقهم) الاولى ان يقول كما قال ابن السكالك محلي فذهب حقهم اي يعطى لصاحب الثلث ثلث ما يقسم بالرد لصاحب الربع ربه قال وانما لم يقل على قدر حقهم لان المتبادر منه المساواة بين المعطى اولوا والمعطى ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى ثانيا اقل مما يعطى اولوا انتهى فاذا مات الميت عن بنت وام كانت المسئلة من ستة ثلاثة وهي نصفها للبنت وللأم واحد وهي النصف من ثمانية السهام اربعة ونسبة الواحد الى الاربعة ربع ونسبة الثلاثة اليها ثلاثة ارباع فالسهمان الباقيان للام ربعهما وهو نصف سهم والبنت ثلاثة ارباعهما وهو سهم ونصف وترجع المسئلة الزدية الى اربعة قال ابن كمال وهذا مذاهب على وابن عباس رضي الله تعالى عنهما وبه اخذنا صاحبنا ومذهب زيد بن ثابت انه يجعل الفاضل لبيت المال ولا يرث على ذوي السهام وبه اخذ مالك والشافعي انتهى (قوله ثم ذوي الارحام) يعني اذا عدم اصحاب الفروض النسبية والعصبات المذكورة يبدأ في التركة بذوي الارحام وانما قيدنا اصحاب الفروض بالنسبية لانه اذا كان في المسئلة اخذ الزوجين يعطى فرضه والباقي لذوي الارحام لان ما يماس من اهل الردف كان المال عندهم بقسم بين ذوي الارحام يقسم ما بقي من فرضه بينهم انتهى اكل وقال ابن كمال هو قرين ليس بذوي سهم ولا عصبه سواء كانت قرابته من جهة الام او من جهة الاب او من جهة الجد في اللغة هو قرين من جهة الام انتهى (قوله ثم يعدهم مولى الموالاة) اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ بمولى الموالاة وهي في اللغة بمعنى المصادقة ضد المعاداة وفي الاصطلاح ان يقول شخص لا خرافات مولاى ترى اذا مات وتقبل عني اذا جئت وقال الاخر قبلت حينئذ يصح عقد الولاء ويكون القائل مولى له يرثه اذا مات ويقبل عنه اذا جئ عندنا خلافا للشافعي وان شرطنا من الجانبين ضل ما شرطنا وان قال احدهما دون الاخر يرث الساكت من القائل دون العكس ويكون مال الساكت لبيت المال ويصح الرجوع عنه قبل ما عقل لا بعده ويدخل في هذا العقد اولاده الصغار ومن يولده بعد ذلك فان كبر بعض الاولاد واراد فسخ العقد لم يكن له ذلك ولا على من يولده بعد ذلك من يولده بعد ذلك فان كبر بعض الاولاد وامان نسبة غيره اليه فغير مانعة واذا كان احدهما مجهول النسب والاخر معروف النسب يرث المعروف من المجهول من غير عكس انتهى روح الشروح قال ابن كمال واما كونه مجهول النسب فليس بشرط انتهى وفي عجم زاده قيل كونه مجهول النسب ليس بشرط في عقد الموالاة لان عقد الموالاة من معروف النسب فصيح ايضا في الفتية ما ذكره كونه ارثا في بيت المولى النسب الله وروى في بيت المولى في قوله انما هو ارثا في بيت على يد الرجل وولاه فانه يعقل ويرث منه فانهم صرحوا بان الاسلام على يده ليس بشرط بل هو واقع على سبيل العادة وقال صدر الشريعة شرطه ان يكون مجهول النسب فتأمل انتهى وتأتي الموالاة على احد

القولين من معروف النسب بان غوت اغاربه جميعا وهو عند النام معلوم النسب وبعبارة ابن السكالك شرأطه
 ان يكون حرا ولا يكون من العرب ولا مولى لهم وان لا يكون له عند العقد وارث نسبي وان لا يكون عقل عنه
 بيت المال او مولى موالاة آخر انتهى مخلصا فانما اشترط كونه غير عربي لان العرب قبائل فيكون لهم الورثة
 النسبية بخلاف البعم فانهم من غيرهم والنسب لهم بالانساب ولذا لم تعتبر الكفاية بينهم في النسب
 فلا يصح عقده بين عربيين ولا بين العربي والعجم ولا بين المسلم والكافر ويصح بين الكافرين ويصح العقد
 في دار الحرب انتهى عن روح الشروح فالشروط خمسة كما يؤخذ من مجموع ما تقدم وانظر قوله وان لا يكون له
 عند العقد وارث نسبي مع قوله ويدخل في هذا العقد اولاده الصغار فانهم من الوارث النسبي الا ان يجعل على
 غيرهم (قوله الباقى بعد فرض احد الزوجين) قال في شرح السبكي اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ
 في جميع الميراث بمولى الموالاة ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدأ به ايضا لكن في الباقي من فرضه انتهى
 والقول بارت مولى الموالاة مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وبه اخذ
 ابراهيم الغنوي وعلماءنا والدليل عليه قوله تعالى والذين عاهدتكم انما انكم فاقوهم نصيبهم يعني نصيبهم من الميراث
 والمراد عقد الموالاة ذكره اهل التفسير والامر للوجوب ولو كان على سبيل البر والمعونة لا يكون واجبا واذا
 نصيب البعم تدل على الاختصاص وذلك يدل على الاستحقاق ولو كان بطريق البر لقال فاقوهم نصيبا وهذا
 يدفع ما قيل ان المراد به القسم لانه حينئذ لا يرتبط به قوله فاقوهم نصيبهم بل المراد الصفة باليمين على مجرى
 العادة بان يأخذ كل واحد من المتعاقدين يمين الاخر عند المعاقدة والاحاديث في ذلك كثيرة منها حديث عيم
 الداري وهو انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الرجل ايا يمين ويسلم على يدي ويواليني فقال هو
 اخوك ومولاه فانت اخوه بيمينه وماله اشرى يريد بالحيا يمتد على عقل الحياية ويأمن الارث عنه وماله
 في الضوم والاكل (تنبيه) زاد ابن كمال نقل عن المحيط عصبه ومولى الموالاة وبه اشتهر ثم عصبته اي عصبته مولى
 الموالاة على الترتيب المذكور وفي مولى العتاقة مقدمة على المقر له بالنسب على الغير مخرج بذلك في المحيط انتهى
 وظاهر قوله على الترتيب في مولى العتاقة ان المراد به عصبته العصبية المتعصبة بانه منهم (قوله على غيره)
 انما قاله على غيره تعني المعنى الجمل فان كان للمقر وارث معلوم غير الزوجين قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من
 المقر له لانه لما ثبتت نسبته منه لارحام الوارث المعروف ولا مزاحة اذا كان الوارث احد الزوجين وان لم يكن له
 وارث مزاحم استحق للمقر له ميراثه لان المقر ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث الا ترى ان له ان
 يوصي بجميع ماله فيستحق المقر له جميع المال وان لم يثبت نسبته منه لما فيه من جعل النسب على الغير انتهى
 ابن كمال وانما قيدت قوله على غيره لانه لو كان فيه تحميل نسبته عليه واشتغل على شرائط الصحة اوجب ثبوت
 نسبته منه واندر راجحه فيما ذكر من الورثة النسبية كان بقوله بانه ابنه انتهى قال الاكل وجملة ما يجوز ان يقرب
 الرجل اربعة ادب والولد والزوجة والمولى والاول يشترط له ثلاثة شروط تصديق الاب وكون المقر من يولده
 مثله لانه ان لم يكن كذلك فهو مكذب في اقراره وعدم كونه معروف النسب من غيره لانه ان لم يكن
 كذلك فهو مكذب شرعا بثبوت حق الاول وعلى هذا لا يجوز اقرار المرأة بزواج وله زوج معروف لان المقر به
 حق الغير ولا نها مكذبة في هذا الاقرار شرعا بخلاف الرجل يقر بامرأ وله امرأة معروفة لانه غير مكذب
 في هذا الاقرار شرعا ويشترط في صحة اقراره بالولد ثلاثة اشياء تصديق الولد الا اذا كان الولد صغيرا في يده او كان
 مملوكا فلا يحتاج الى التصديق وكون المقر له من يولده مثله لعدم كونه معروف النسب من غيره وفي روح
 الشروح اذا اقر بالزوجة فشرطه ان لا يكون له زوج معروف وان لا تكون هي معتدة الغير وان لا يكون تحتها
 ذات رحم محرمة منها والاربع سواء انتهى ويشترط في صحة اقراره بالمولى عدم مولى عتاقة معروف لانه اذا كان
 له مولى عتاقة معروف فهو مكذب في هذا الاقرار شرعا بثبوت حق الاول واقرار المرأة يجوز بثلاثة بالاب
 والزوج والمولى ويشترط لصحة اقرارها بهذه الاشياء ما يشترط في حق الرجل واذا اقرت المرأة بالولد من زوجها
 القائم لا يقبل على زوجها عند الامام واكثر الفقهاء الا ان يصدها الزوج او شهدت القابلة حينئذ يقبل عليه
 اجماعا ذكره في الروح وانما لا يجوز اقرارها بالولد لان سبب ثبوت النسب منها الولادة وانما مانعان وثناخذ
 ولا ينقل عن القابلة ثمة ما خبرت المرأة بخبرها لصديق خبرها علامة فلا تصدق بدون تلك العلامة قاله في الضوم

ولا الباقي بعد فرض احد الزوجين ذكره السبكي (قوله الباقى بعد فرض احد الزوجين) قال في شرح السبكي اي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ في جميع الميراث بمولى الموالاة ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبدأ به ايضا لكن في الباقي من فرضه انتهى والقول بارت مولى الموالاة مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وبه اخذ ابراهيم الغنوي وعلماءنا والدليل عليه قوله تعالى والذين عاهدتكم انما انكم فاقوهم نصيبهم يعني نصيبهم من الميراث والمراد عقد الموالاة ذكره اهل التفسير والامر للوجوب ولو كان على سبيل البر والمعونة لا يكون واجبا واذا نصيب البعم تدل على الاختصاص وذلك يدل على الاستحقاق ولو كان بطريق البر لقال فاقوهم نصيبا وهذا يدفع ما قيل ان المراد به القسم لانه حينئذ لا يرتبط به قوله فاقوهم نصيبهم بل المراد الصفة باليمين على مجرى العادة بان يأخذ كل واحد من المتعاقدين يمين الاخر عند المعاقدة والاحاديث في ذلك كثيرة منها حديث عيم الداري وهو انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الرجل ايا يمين ويسلم على يدي ويواليني فقال هو اخوك ومولاه فانت اخوه بيمينه وماله اشرى يريد بالحيا يمتد على عقل الحياية ويأمن الارث عنه وماله في الضوم والاكل (تنبيه) زاد ابن كمال نقل عن المحيط عصبه ومولى الموالاة وبه اشتهر ثم عصبته اي عصبته مولى الموالاة على الترتيب المذكور وفي مولى العتاقة مقدمة على المقر له بالنسب على الغير مخرج بذلك في المحيط انتهى وظاهر قوله على الترتيب في مولى العتاقة ان المراد به عصبته العصبية المتعصبة بانه منهم (قوله على غيره) انما قاله على غيره تعني المعنى الجمل فان كان للمقر وارث معلوم غير الزوجين قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من المقر له لانه لما ثبتت نسبته منه لارحام الوارث المعروف ولا مزاحة اذا كان الوارث احد الزوجين وان لم يكن له وارث مزاحم استحق للمقر له ميراثه لان المقر ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث الا ترى ان له ان يوصي بجميع ماله فيستحق المقر له جميع المال وان لم يثبت نسبته منه لما فيه من جعل النسب على الغير انتهى ابن كمال وانما قيدت قوله على غيره لانه لو كان فيه تحميل نسبته عليه واشتغل على شرائط الصحة اوجب ثبوت نسبته منه واندر راجحه فيما ذكر من الورثة النسبية كان بقوله بانه ابنه انتهى قال الاكل وجملة ما يجوز ان يقرب الرجل اربعة ادب والولد والزوجة والمولى والاول يشترط له ثلاثة شروط تصديق الاب وكون المقر من يولده مثله لانه ان لم يكن كذلك فهو مكذب في اقراره وعدم كونه معروف النسب من غيره لانه ان لم يكن كذلك فهو مكذب شرعا بثبوت حق الاول وعلى هذا لا يجوز اقرار المرأة بزواج وله زوج معروف لان المقر به حق الغير ولا نها مكذبة في هذا الاقرار شرعا بخلاف الرجل يقر بامرأ وله امرأة معروفة لانه غير مكذب في هذا الاقرار شرعا ويشترط في صحة اقراره بالولد ثلاثة اشياء تصديق الولد الا اذا كان الولد صغيرا في يده او كان مملوكا فلا يحتاج الى التصديق وكون المقر له من يولده مثله لعدم كونه معروف النسب من غيره وفي روح الشروح اذا اقر بالزوجة فشرطه ان لا يكون له زوج معروف وان لا تكون هي معتدة الغير وان لا يكون تحتها ذات رحم محرمة منها والاربع سواء انتهى ويشترط في صحة اقراره بالمولى عدم مولى عتاقة معروف لانه اذا كان له مولى عتاقة معروف فهو مكذب في هذا الاقرار شرعا بثبوت حق الاول واقرار المرأة يجوز بثلاثة بالاب والزوج والمولى ويشترط لصحة اقرارها بهذه الاشياء ما يشترط في حق الرجل واذا اقرت المرأة بالولد من زوجها القائم لا يقبل على زوجها عند الامام واكثر الفقهاء الا ان يصدها الزوج او شهدت القابلة حينئذ يقبل عليه اجماعا ذكره في الروح وانما لا يجوز اقرارها بالولد لان سبب ثبوت النسب منها الولادة وانما مانعان وثناخذ ولا ينقل عن القابلة ثمة ما خبرت المرأة بخبرها لصديق خبرها علامة فلا تصدق بدون تلك العلامة قاله في الضوم

وقال فيه واما الاقرار به سوى ذلك من القربات فلا يجوز من واجد منهم لان اقرار المرأة على نفسه حجة وعلى غيره ليس بحجة فالرجل في الاقرار بالاب يلزم نفسه الاتساب اليه لانه يجب على الولد ان ينسب الى ابيه شرعا وفي الاقرار بالولد يحتمل نسب الولد على نفسه فيكون مقرا على نفسه وفي الاقرار بالمرأة يقرها على نفسه بحقوق النكاح وفي الاقرار بالمولى يقر على نفسه بوجوب الاتساب اليه لانه يجب على المعتق الاتساب الى ماله من غير ما جدد من اتساب الى غيره او انتهى الى غير ماله فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله تعالى منه صرفا ولا عدلا والمرأة في الاقرار بالاب والزوج والمولى انما تقر على نفسها ايضا والاؤنة لا تمنع صحة اقرارها على نفسه ولا فرق في الاقرار من مابين كونه في العفة او المرض (قوله لم يثبت) قال ابن كمال اعلم ان الاقرار بالنسب المتضمن لتحمل النسب على الغير على نحوين احدهما ما يكون بحيث يثبت به النسب من ذلك الغير كاقراء زيد بان بكره فانه يثبت على نسب بكره على اب زيد ويثبت ذلك النسب في ضمن ثبوت نسبه من زيد والاخر ما يكون بحيث لا يثبت به النسب من ذلك الغير كاقراء زيد بان بكره اخوه فانه يثبت على نسب بكره على ابيه ولا يثبت ذلك النسب انتهى فقوله لم يثبت اي لم يثبت باقراره نسبه من ذلك الغير للاعتراز عن التصور الاول انتهى وكلام مهم في التصور الاول يفيد انه من تحميل النسب على نفسه ولولم منه تحميله على غيره وليس من باب تحميل النسب على الغير اي قصد اوان يلزم منه واعتبر في الاقرار بالنسب على الغير في حق الارث فيرد الاول ان يكون الاقرار بنسبه من المقر متضمنا لاقراره بنسبه على غيره كغير الاشياء الاربعة السابقة فلو اقر بما فيه تحميل نسب عليه كالأربعة السابقة كان حكمه حكم الورثة الذرية الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت نسبه من ذلك الغير كما اذا لم يصدق المقر عليه اما اذا صدقه اوه مثلا في ذلك النسب يثبت باقراره على هذا الوجه نسبه من ابيه ايضا وكان المجموع احوال المقر وسيأتي ان الثبوت انما هو بتصديق المقر عليه حينئذ او اقراره حتى لا يعتبر رجوع المقر ولا عدمه الثالث ان يموت المقر على اقراره اما اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت به ارث اصلا وانما وراثته المقر له من المقر لان المقر اقر بشيئين بالنسب والمال والاقرار بالنسب باطل لانه بعدوه فانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير باطل لانه دعوى والاقرار بالمال على حسب ما اقر به المقر صحيح لانه لا بعدوه اذا لم يكن له وارث معروف انتهى (قوله يان صدقة المقر عليه) بان قال الاب ثم هو ابني وهو اخو له وكذا اذا صدقه الورثة وهم من اهل الاقرار انتهى من روح الشروح والمراد وراثته المقر بان قال اولاد المقر هو عتقا (قوله اقراره بمثل اقراره) بان قال من غير علم باقراره المقر هو ابني فانه اذا صدق اقراره المقر كان تصديق المقر عليه اقراره اذ احل نسبه على نفسه ورث منه قصد اوان يقره لولده او من غيره لولده وان لم يقر ذلك الغير (قوله او ثم رجع المقر) اي مع المقر (قوله ثبت نسبه حقيقة) الاولى حذفه والاقتصاف على قوله زاحم الورثة (قوله وان رجع المقر) فالرجوع معتبر في منع الارث الا اذا وجد هذه الاشياء قبل الرجوع وكلام يحتمل زاده بفيدانه احد قولين فانه قال قبل عدم الرجوع انما يشترط اذا يصدق المقر عليه ولم يقر بمثل اقراره واما اذا صدقه اقراره بمثل اقراره فلا ينفع الرجوع لثبوت النسب انتهى (قوله وكذا الوصية المقر له) اي فانه يثبت النسب ويرزاهم الورثة ولا يعتبر رجوع المقر في هذا المصنف في شرحه وعزاه الى بعض شراح السراجية ولا وجه له لانه تصديق المقر له لا يثبت النسب من المقر عليه واخر عبارة المصنف جريئة في ان التصديق انما هو من المقر عليه لاشئ المقر له ولا ينفع الرجوع عن اقراره لان نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضرورة ثبوت نسبه ارثه من المقر وبصيرارته من المقر تصديق المقر عليه اذ اقراره لا باقرار المقر فيكون اقراره المقر وعدم اقراره بمنزلة فلا ينفع رجوعه انتهى (قوله حيا) حذف لا وى بمعنى مثل اسم لا وانما يحدف اي لا مثل النعام الموجود في روح الشروح موجود في غيره من الشروح (قوله وقد نصت) اي روح الشروح كالنفس الاكل ضوء السراج (قوله فيما علقته) اي الفتنة علقها على السراجية شبه ما لفق عليها من مختصر روح الشروح بشئ معلق ككتاب على شئ لحظه وضوءه والجامع انقاسة العزة في كل وصريح بالمشبه به والضمير في عليها العائد على السراجية قرينة الاستعارة ارضيه هيئة مؤلفه الكائن على السراجية بهيئة شئ معاق على شئ والجامع ما تقدم وتكون الاستعارة تمثيلية (قوله ثم من بعدهم) اي ثم بعد عدم من تقدم من المراتب يصرف المال الى الموصى له بما زاد عن الثلث لان الموصى قد صرف ماله الى شخص من غير ان يشرأ شخص معين فيجوز بخلاف

ان نسب (قوله) وان ثبت ان صدقة المقر عليه
انما هو من اقراره او من رجل آخرت نسبه
لوصية المقر له وان رجوع المقر
الرجوع من رجوعه من رجوعه من رجوعه
فان علقته على السراجية (قوله) وان ثبت ان صدقة المقر عليه
انما هو من اقراره او من رجل آخرت نسبه

ما اذا كان له وارث معلوم لانه اضار به وقال السيد في شرحه لان منعه اي الموصى له بما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد احد منهم فلا عندنا ما عين له كمالا انتهى وقال ابن السكال ان الموصى له بما زاد على الثلث حقه ان يذكر فيما تقدم اي عند ذكر الوصية في الحق الثابت اذ لا انتظام له مع ما تقدم في طريقة التراخي المستفاد من ثم انتهى وذلك لانه اذا وجد الوارث واجاز ان يذكر على الثلث فقد لعدم المانع فلا يشترط في اخذه الزائد عدم الوارث (قوله ولو بالكل) وصل بقوله بما زاد على الثلث (قوله لانه نوع قرابة) لو قال لان فيه نوع قرابة لكان اول والمراد بالنوع الاحتمال به في ان حال المقر له اقوى لاحتمال الصدق في اقراره المقر له الظاهر ذلك حيث اصر على ذلك الى الموت والوارث مقدم على الموصى له بما زاد على الثلث فاذا اكل (قوله ثم يوضع في بيت المال) على انه مال ضائع لعدم المستحق (قوله لا ربا) لانه يعطى من ذلك المال من ولده بعد موت صاحبه ويعطى منه لاولاد المسلمين مع وجود آبائهم ولا ينقل نصيب من كان موجودا عند موت من يوضع ماله في بيت المال ثم مات الى ورثته ولو كان الوضع فيه بطريق الارث لما كان الامر كذلك ولا يعلل كونه بطريق الارث بانه يسوى فيه بين الذكر والانثى في العطية من ذلك المال ولا توبة بينهما في الموارث ولا يعمل ايضا بوضع مال الذي فيه اذامات ولا وراثته لانه لا ميراث للمسلم من الكافر لان التعليل الاول منتقض باولاد الام فانه يسوى بينهما فيه والتعليل الثاني لا يتم الا اذا كانت الاموال الموضوعة فيه كلها موضع من جهة واحدة وقد لا يعلم ذلك لامكان ان يوضع مال المسلم فيه بجهة الارث ويوضع مال الذي فيه لكونه مالا لا اختصاصا لاحديه (قوله بل فيما للمسلمين) اي بل يوضع فيما يصرف للمسلمين قال في روح الشروح عن اللؤلؤة قال على رضى الله تعالى عنه من دخل الاسلام طائفة او قرأ القرآن ان طاهر اقله في بيت المال كل سنة ما تادروهم وفي رواية ما تادى سائرهم ياخذها في الدنيا اخذها في الآخرة وفي شرح مختصر الطحاوي مصارف بيت المال معاملة المريض وكنان المولى ونفقة الفقير ومن هو عاجز عن الكسب واما مصارف ما خرجته الارض وجزءه الرأس وما اخذه العائش من تجار اهل الذمة والمستأمن لمصالح المسلمين من سد الثغور وعمارة الرباطات والجسور ووريات العلماء النافعين والقضاة العادلين والمقاتلة والمجتسبين والواجب على الامر ان يجمع الموالى نوع من الاموال المذكورة يتنا على حدة فيصرف قواكل منها في مصارفه ولو اخذوا منها لانهم زائد على ما يكفيهم او خلطوا بالمصارف ولم يراعوا ما يكون ظلما انتهى (قوله وموانع الخ) لما كانت المصارف المذكورة ملوحة الى اسباب الارث ذكر المانع بعدها انتهى اكل فان السبب في الاول كونه صاحب فرض وفي الثاني التعصب وفي الثالث قوة القرابة وفي الرابع القرابة التي لم تكن لصاحب فرض ولا عصبية وفي الخامس عقد الموالاة وفي السادس الاقرار بالنسب واحتمال ثبوته في الواقع وفي السابع الوصية وفي الثامن هو كون المال ضائعا ودخل في التعصب العائش السببي وهو التمسك بالمصارف قال يحتمل زاده ولما لم يكن وجود السبب لشيء كافي في تحققه بل لابد معه من ارتفاع الموانع شرعا بعد الفراغ من ذكر الاسباب في بيان الموانع والمانع ما لا جله ينتهي ما يوجب التعصب ويقضيه وهو هنا قسمان لانه اما معنى في الشخص او في غيره والممنوع للمعنى الاول يسمى محروما وذلك المتع حرمانا والممنوع للمعنى الثاني محجوب باوذلك المعنى بخلاف المراد هنا والمعنى الاول واما المعنى الثاني فيسبأ في الغلب ان شاء الله تعالى انتهى والضمير في موانعه يرجع الى الارث وهو عبارة عن خلافة ذي نسب الميت الحقيقي او الحكمي او نكاحه او ولاته حقيقة او حكمية في ماله او حق له قابل له بعد موته وقيل في آخر عمره والخلافة هي جعل الباقي كانه الماضي وقوله في التعريف او الحكمي ليدخل المفقود بعد معنى المدة والمراد باللاحق بدار الحرب وقوله ان نكاحه معطوف على النسب وانما اطلق الولاء ليدخل مولى الموالاة وانما قال او حكمي ليدخل ما اذا ثبت النسب والنكاح والولاء بالاقرار فاذا اكل قال ابن السكال والمانع من الارث على نحوين مانع عن الموروثة وهو النكاح فان الانبياء عليهم السلام لا يورثون قال عليه السلام نحن معاشرا الانبياء لا يورث ومانع عن الوارثية وهو المراد هنا انتهى وفي الدر المنثور عن الاشياء ان النبي لا يرث ولا يورث انتهى (قوله على ما هنا اربعة) قال ابن كمال من زعم انها باربعة لم يصب على ما تصف عليه انتهى وعدها خمسة زيادة الارتراد وقال عند ذكره هذا من جملة الموانع وقد غفل عنه من قال انها اربعة دل على ذلك دلالة قاطعة ان المرتد لا يرث احدا وليس ذلك لاختلاف الملتين الماعرف انه لا له ولا يمكن ان يقال انه ليس لوجود مانع

وذا بالكل وانما تقدم عليه المقر له لانه نوع قرابة
مختلف الموصى له (ثم) يوضع في بيت
المال لان ما قبله من المصالح (ومروراه)

بل لعدم شرط حيث كان المرتد في حكم الميت حين ارتداده يرشدك الى هذا قول الامام بارتد المسلم منه مستندا الى حال اسلامه وشرط الارث حياة الوارث عنده موت المورث لانه لا يتجنى في المرتدة فانما لا تقتل وان اصررت على الارتداد فلا تكون في حكم الميت ومع ذلك لا تراث فيثبت ان ذلك ليس لعدم شرط الارث بل لوجود المانع عنه وهو الارتداد ليس الا انتهى وقد زاد بعض اللسان واحتجهم تاريخ الموتى كما في الفرقى والهدى والخرق وكذا جهالة الوارث كما اذا وضع رجل ولده في باب المسجد ثم رجع ليرفعه فاذا فيه ولدان ولم يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرث واحد منهما وماله لبيت المال ان لم يكن له وارث معلوم ولا يرث كل واحد منهما من صاحبه ايضا وماله لبيت المال ويكون نفقة مأمته لان الغنم بالغرم كذا في روضة العلماء شرح الفرائض المنظومة وكذا اذا ارضعت امرأة مبيعت احدهما مسلما والاخر كافر فاشتبها عليهما حالهما ولم تعرف الكافر من المسلم فهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما ولا كل واحد منهما من صاحبه لان الكفر والاسلام اذا اجتمعا يكون الاسلام ولكن لا وراثته للجهالة في المشكلات واجيب بان ذلك من قبيل انتفاء الشروط لامن قبيل وجود المانع ولورثي رجل بامرأة فولدت منه لا يرث الزاني من ذلك الولد ولا الولد منه واما الام فانها تراث من ذلك الولد وكذا الولد يرث منها لان النسب يصير الى الام للضرورة في نحو ولد الزاني وولد الملاعة حتى اذا كذب الملاعن نفسه صار الولد مسدودا اليه ايضا لارتفاع الضرورة وفي المحيط زنى رجل بامرأة خبئت منه فلما اصابته حملها تزوجها الزاني فولدت بعد النكاح لسته اشهر فصاعدا ثبت النسب منه ويرث لانها جاءت به في مدة حل تام عقيب نكاح صحيح وان ولدت لاق من ستة اشهر لا يثبت النسب منه ولو طلق امرأته فلانها تزوجها قبل الفصل فثبت منه بولد ولم يلحقها بالنكاح يثبت النسب فان كانا بطلانه يثبت ايضا عندنا في حقيقة وجهه الله كذا في روح الشروح ووجه الضبط في الاربعة ان يقال المانع اما ان يقبل الزوال او الثاني هو القتل والاول امان لا يكون زواله محكما من قبل الموصوف به ولا الاول الرق والثاني امان لا يحتاج في ازالته الى حركة وانتقال او يحتاج الاول اختلاف الدين والثاني اختلاف الدارين افاده عجم زاده وفي الاكل كلام غير هذا فراجع ان ثبت (قوله الرق) هو في اللغة الضعف بقا ثوب رقيق اي ضعيف وفي الشريعة عبارة عن عجز حكمي شرع في الاصل جزاء والجهر خلاف القدرة وهو قد يكون حسيما وقد يكون شرعيا فقيده بالحكمي احتراز عن الحسي فان الرقيق ربما يكون اقدروا قوى من الحر حسا لكنه عاجز حكميا عما يقدر عليه الحر من الشهادة والولاية والمالك وهو حكم شرع في الابتداء جزاء فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة ربهم وصبروا انفسهم ملحقة بالجهادات في عدم اتقاعهم بالعقول والسمع والبصر بالتدبر في آيات الله واستماع زواجره وابصار آياته الدالة على الوحدة اية جازاهم الله تعالى بالرق في الدنيا وجعلهم عبيد عبيده والحقهم باليهان في الآخرة والتملكتهم صار في البقاء من الامور الحكمية وهو يتا في مالكية المال لكونه مملوكا من حيث انه مال والمالكية تنفي عن القدرة والمملوكية عن ضدها فلا يمكن اجتماعهما في شخص انتهى اكل الدين (قوله ولو ناقصا ككتاب) تنع فيه المصنف التابع للسيد وقال ابن كمال ان الرق فيه كامل وانما النقصان في ملكه وكذا ذكره المحلي وهو على عكس المدبر واما الولد فان الرق فيها ناقص والمالك كامل ولذلك تنادي الكفارة بالمكاتب دون المدبر واما الولد والمولى بملك اكسبا بهما بخلاف المكاتب فلولا المولى لم يبدل قوله ككتاب كمدبر واما ولد لوافق المهر (قوله وكذا مبيع عندنا في حقيقة وماله) اي هو بمنزلة المملوك ما يبي عليه درهم في فكالتزقيته وقالاهوسر فيرث ويوجب هذا الخلاف مبنى على ان الاعتاق بغيره لا ينجز اعندهما اي بغيره اهل باختياره ولا فعندهما الاعتاق اثبات العتق الذي هو قوة حكمية جالبة للولايات بظهورها في المثل كصاحبة لقضاء والشهادات والقوة لا تثبت في المثل الا برؤا ضدها عنه وهو الضعف الحكمي الذي هو الرق وهما لا ينجزا ان بالاتفاق فكذا الاعتاق والارز تخلف المعلول عن العلة ومالا ينجز اذا اضيف الى المثل ثبت كله مواء اضيف الى البعض او الى الكل كالطلاق والعتق عن القصاص وعنده الاعتاق اثبات العتق بازالة الملك او هوانا زالة الملك والمالك بغيره فكذا ازالته الذي هو الاعتاق وقام بانه في حاشية عجم زاده (قوله وقال احمد الخ) هو قول علي رضي الله تعالى عنه كانه عجم زاده عن شرح الفرائض العثمانية (قوله ويرث فيها الرقيق) بطريق الاستناد الى اهل الاصابة (قوله مستان) بكسر

(الرق) الزنا قصاصا ككتاب وكذا مبيع عن
 ابي حنيفة ومالك رحمهما الله وقالاهوسر
 فيرث ويوجب وقال الشافعي لا يرث بل ويرث
 من الحرية فان ولد زنا فيرث ويوجب قدر ما فيه
 ويرث في الرقيق مع رق كاهم ويرث مستان
 حتى عليه فله في دار الحرب

الميم (قوله بسم الله الحسابة) اي التي اصابته قبل الرق (قوله فديته لورثته) الذين في دار الحرب نظرا الى وقت الاصابة فانها لو ماتت بها قبل الاسترقاق كان ارثه اهم فكذا بعده لانفساد السبب قبله (قوله ولم اره لا تمسنا فيحصر) هم قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن ان يكون هذا منها ويمكن ان يقال ان موته صدر وهو في ملك السيد فالدية (قوله والقتل) هو فعل يحل المحي فيؤثر في ازهاق الروح بمجرد العادة ابن كمال وانما قدم الرق على القتل لانه شرعى بخلافه وقدم بعضهم القتل وكأنه نظر الى انه مانع غير قابل للزوال فيكون عريضا فيه بذلك الاعتبار بخلاف الرق فانه يمكن بزواله وليتتابع المانع القابل للزوال انتهى عجم زاده (قوله الموجب للقتل) هو القتل العمد ليس الا والافود واجب فيه عينا وليس لاولي اخذ الدية الا برضى القاتل هذا قولنا وهو واحد قولي الشافعي وفي قوله الاخير الواجب اما الدية او القصاص لا القصاص بعينه والقتل العمدان يتعمد ضرب به بسلاح او ما يجري مجراه في تفريق الاعضاء كالحديد من الخشب او الحجر وكذا الاحرار بالنار من قبيل القتل عمدا وانما كان القتل العمد هو القتل المذكور لان العمد هو القصد وهو امر خفي لا يوقف عليه الا بدليله وهو استعمال الالة القاتلة بحيث استعمل الالة القاتلة كان متعمدا او حيث لم يستعملها لا يكون متعمدا وهذا عند الامام الاعظم فاذا قلنا بغير ذلك يكون شبه عمدا وان كان بما يقتل غالبا وعندنا في يوسف ومحمد اذا تعمد ضرب به بما يقتل له لباوان لم يكن محمدا كغير عظيم او خشب عظيم فهو ايضا عمدا وشبه العمد عندهما ان يتعمد ضرب به بما لا يقتل غالبا والحاصل ان القتل ان كان بسلاح او ما يقوم مقامه فهو عمدا وانما قاتل كان بما لا يقتل غالبا فهو شبه عمدا عندهم جميعا وان كان بما يقتل غالبا وليس بمحمد دفن وشبه عمدا عندهما والاصح قول الامام (قوله او الكفارة) اي او الموجب للكفارة وهو ثلاثة اشكال شبه عمدا وخفا وما جرى مجراه فالاول كما ذكره على صعود شجرة فزلق ومات او تعمد قتله بما لا يقتل غالبا كالسوط فان ومات من موت المرأة بوطئ زوجها ووجه الدية على العاقلة والاعم والكفارة والاولى الثاني كان رمي صيدا فاصاب انسانا او رمي شجيرة فقتله صيدا فاذا هو آدمي ومات والثالث كان نام فاقتل على شخص فقتله او وطنته دابة وهو راكبها او سقط من سطح عليه او سقط عليه حجر من يده فمات وموجب هذين القسمين الكفارة والدية على العاقلة ولا تهم اي اثم القتل اما اثم عدم التحرر فهو وثابت فيحرم القاتل عن الميراث في هذه الاقسام والقسم الذي قبلها ان كان المقتول مورثا وعن الوصية ان كان اجنبيا انتهى من روح الشروح يتصرف ولو قال الشرح والقتل الذي يتا في حكم القود والكفارة لكان اولى لان من القتل ما لا يتعلق به وجوب القود ولا وجوب الكفارة بل يتعلق بهانديها ويحرم فيه عن الميراث كن ضرب بطن حامل فالقتل جنبيا يتاحرم من ميراثه ان كان من ورثته فانه انما يتا في حكم الكفارة احصا باذكرة ابن كمال عن الهداية (قوله وان سقطا بحرمة الابوة) قال السيد في شرحه فان قلت اليس اذا قتل الاب ابنه عمدا لم يثبت به قصاص ولا كفارة مع انه يحرم انفا فقلت هو موجب لقصاص في اصله الا انه سقط بقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل والد الولد ولا مبيد بعينه انتهى ولهذا وجبت الدية في ماله لا على العاقلة والمعنى فيه انه سبب لحياته فلا يجوز ان يكون مبيدا لاقتائه ويتعدى الحكم من الوالد الى الجد مطلقا والى الام والجدات كذلك فانهم ايضا سبب لحياته (قوله لا يرث القاتل مطلقا) هذا الاطلاق في مقابلة قوله الموجب للقتل والكفارة وبه فهم مقابلة ايضا ما ذكره شروح السراجية فقال في روح الشروح واعلم انه اذا قتل مورثه قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه او كان مكرها على قتله فلا يحرم عن الميراث اصل لانه لا يوجب قصاصا ولا كفارة ومع ذلك هو قتل بحق وكذا اذا كان القاتل صبي او مجنون لانه لا يوجبهما وكذا اذا قتل العادل مورثه الباغي اعدم وجوبهما واما قتل الباغي مورثه العادل وقال قتله وانما على حق والان انما على ذلك ايضا يرثه عنده حال لانه لا يوجبهما وعندنا في يوسف لا يرثه انتهى والشافعي رضي الله تعالى عنه يحرم القاتل في هذه الصور جميعا والمعنى في ذلك ان الحرمان شرع عقوبة على القتل المخطور قال عليه الصلاة والسلام لا يرث القاتل من المقتول بعد صاحب البقرة وهو الذي قتله ابن عمه في زمن موسى عليه السلام لانه اجنى جنيا فقتلته ثم حدة قصد الى استهالة الميراث منع عن مقصوده بالحرمان عقوبة على قتل المخطور وزجره عما قصده على ما قبل الحرمان محرم (قوله ولومات القاتل قبل المقتول ورثته المقتول) بان حرمة جرحا صار به صاحب فراش ومات به لئلا يكون قبل ان يموت المجرور مات الجراح فيرث المجرور اذ لا مانع

فاقتل ومات رقيا بغير اية تلك الحسابة
 فديته لورثته ولم اره لا تمسنا فيحصر (القتل)
 الموجب للقتل او الكفارة وان سقطا بحرمة
 الابوة على ما في روح الشروح لا يرث القاتل
 مطلقا او مات القاتل قبل المقتول ورثته

من جهته ما لو قلنا حقيقة بحيث افند ما نه وصار نصر لتركه المذبح ثم مات القاتل قبل خروج روحه فانه لا يرث المقتول لعدم الحياة المستقرة (تجدة) اخرج بالقتل الذي به تعلق حكم القصاص والكفارة القتل بالسبب فان القتل قصمان قتل بالمباشرة وهو الذي انصل فيه فعل القاتل بالمقتول كالاقسام الاربعة المذكورة وقتل بالسبب وهو الذي انصل اثره له به لانفس فعله كما اذا حفر بئر او وضع حجرا في غير ملكه فوقع موثره فيها او غر به فمات وكذا اذا صب ما في الطريق او بال او ناضا او وقف دابة فبالت او راثت فوقع موثره فيها فمات وكذا اذا اخرج طائفة من حائطه او سباطا او كنيما فوقع على موثره فمات ومن هذا القليل اذا ناله مما فشر به من غير ان يجره او حمله فمات خوفا او عطشا فان فيه الدية على العاقلة صيانة لدم الميت عن الهدر ولا قصاص فيه ولا كفارة فلا تعلق به حرمان الارث (قوله اسلاما وكفرا) اى من جهة الاسلام والكفر اما اختلافهما من جهة اليهودية والنصرانية مثلا فلا يكون مانعا وهذا التقييد لا بد منه فان العبارة المطلقة موهمة اما عدم وريث الكافر من المسلم فبالاجماع وذكر في مسنده قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ووجهه ان الله تعالى انى ان يكون للكافرين على المؤمنين سبيل وفي التوريت سبيل فيكون متقيا واما عدم وريث المسلم من الكافر فعلى قول على وزيد بن ثابت وعامة الصحابة ورضي الله تعالى عنهم لا يرث واما اخذ علماءنا والشافعي وعلى قول معاذ بن جبل ومعاوية بن ابي سفيان واحد قولي ابي بن كعب ورضي الله تعالى عنهم يرث وهو القياس وبه اخذ مسروق والحسن وجماعة واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا اسلام بعلو ولا يعلى ومن العلوان يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يزيد ولا ينقص اى يزيد في حقوق من اهل ولا ينقص شيئا من حقه وقد كان مستحقا من قريبه الكافر قبل ان يسلم فلما صار بعد اسلامه محرما عن ذلك لنقص الاسلام من حقه ووجه الاختصاص قوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث اهل ملتين شئ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم بين امتناع الميراث من الجانبين وقورث المسلم من الكافر باطاله وما روى ان ابا طالب مات وترك اربعة ابناء عليا وجعفر اسلمين وعقيل وطالبا كافرين فوثر النبي صلى الله عليه وسلم عقيل وطالبا ولم يورث عليا ولا جعفرا وقال لا يرث المسلم من الكافر وهو نص لا يمتثل التأويل بخلاف قوله عليه الصلاة والسلام الاسلام يعلو الحديث فانه يمتثل العلو في نفس الاسلام اى اذا كان الاسلام بحيث يثبت من وجه ولا يثبت من وجه آخر فانه يحكم بقبوضته حتى يعلو ولا يعلى كما اذا ولد لولد بين مسلم وكافر فان اعتبار جانب المسلم وجوب اسلام الولد واعتبار جانب الكافر وجوب كفره فيعتبر جانب الاسلام ويحكم بالسلام الولد اعلاء للاسلام ويجوز ان يكون المراد من حيث الحجة او من حيث الغرض والغلبة فيكون معناه النصرة في العاقبة للمؤمنين واما الحديث الثاني فنقول بوجهه وهو ان الاسلام لا ينقص فان نقصان مضاف الى كفر الكافر فان الكافر لا يصلح ان يكون المسلم خلفا عنه في ماله فلا يكون نقصان مضافا الى الاسلام انتهى اكل الحديث (قوله) واما المرتد فيورث عندنا اى ما اكتسبه في زمان اسلامه لان ارث المسلم منه يستند الى حالة الاسلام لانه بالردة يصير حاله كالانه مات المطلوب من الحياة وهو الايمان ومن مات منه المطلوب يكون كالعدم يدل على ذلك قوله تعالى او من كان مينا فاحيئا اى من كان كافرا فهدى فانه لم يكن لما كان هذا المطلوب مرجعا من المرتد بسبب الاعتبار والتذكير والجبر على الاسلام ليعظم حكم الموت حتى يقطع الرجاء بالقتل او الموت والقضاء بالعاقبة فاذا انقطع الرجاء تحقق احد المذكورات يجعل ميتا من وقت الارتداد فترث المسلمون وكسب رثته في مسلمين وقد لان كسبه معارث لوارث المسلم لان بعض احكام الاسلام مات في حق المرتد حتى لا تملك حاله ولا تترق نفسه ما دام في دار الاسلام ولا يوظف عليه الجزية ولا يجوز تصرفاته في الحر والخير بل يجاز ان يبقى على حكم الاسلام في حق الارث وهذا في حق المرتد المذكور اما المرتدة التي قتلتها ابيها ما ارثت ووارثها المسلم لان اسلامها باقية مستقرة غير موقوفة لانها ليست بحرة فانتقلت الى وراثتها وانكفارت توارثون فيما بينهم وان اختلفت نسلهم لان الفسفرة كمله واحدة لان الله تعالى جعل الدين دينين الحق والباطل فقال لكم دينكم ولى دين وجعل الناس فريقين فريقا في الحق وفريقا في السوء وهم الكفار باجمعهم ولا ينكر انهم فيما بينهم اهل ملل فمما يمتنع دون ولكن عند مقابلتهم بالمسلمين هم اهل مله واحدة

از اخذ حرف (ب) ایلاما و سایر افعال جمله
از ایلاما و سایر افعال جمله
و اما از این جهت و غیره

(قوله خلافا للسافعي) فقال ان كسبيه يوضعان في بيت المال (قوله ووقفنا ميراث الحمل) الى تبين ذكوره وانوته بالوضع (قوله ثم ولدت) اي فتيبها ولدها في الاسلام (قوله ولم اره صريحا لاعتنا) بقيد قال ان الحكم بالاسلام بعد استحقات الميراث فلم يرث مسلم من كافر وقتله (قوله واختلاف الدارين الخ) انما امتنع الارث باختلاف لانقطاع العصمة به يقطع الولاية وشرط الارث الولاية واستفاضة يستلزم استفاء المشروط انتهى اكل وتفصيل المقام ان اختلاف الدارين اقسامها الاول الاختلاف حقيقة وحكما للحربي في دار الحرب مع الذي في دارنا والثاني الاختلاف حكما فقط كما المستأمن الذي على شرف العود مع الذي في دارنا كالمتأمنين الحربيين من دارين مختلفين في دار الاسلام وكالمستأمن المسلم مع الحربي في دار الحرب والثالث الاختلاف حقيقة فقط كالمتأمن في دارنا مع الحربي في دارهم وهما من دار واحدة والذي يمنع الارث عندها هو القسم ان الاولان دون اشالث فالمنع هو الاختلاف حكما سواء كان معه الاختلاف حقيقة او لم يكن وعند السافعي على عكس ذلك فبين الذي والمستأمن ثوارث ولا ثوارث في القسم الثالث عنده انتهى ابن كمال (قوله فيما بين الكفار) سياق محتمل قوله خلافا للسافعي قد علمت ما فيه من كلام ابن كمال (قوله حقيقة) اي وحكما ولا بد من ذلك كما علمت (قوله او حكما) اي فرضا وقد برأ من الشارع بحكم زاده (قوله كمتأمن وذى لان المستأمن وان كافر في دارا حقيقة فهو من اهل دار الحرب حكما حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب بل يمنع عن استدامة المقام مستأمنا في دار الاسلام فعلى هذا اذا مات المستأمن في دارنا وله ورثة في داره ورثة في دار الحرب بمنع المذ في داره وبوقف ماله حتى ياتي لذ في دار الحرب فبأخذه له واعطاه الامان في نفسه وبعد موته سقى حكم لاهل دارنا في ماله خقه لالحق وورثته فيمنع ذلك عن صرف ماله الى بيت المال انتهى اكل والدار انما تختلف بانقطاع العصمة فيما بينهم اي بين اهل الدارين وذلك بان يستحل كل منهما قتال الاخر وبقوله اذا نظريه وفيه اشارة الى انه اذا كان بين الملكين عهد وتناصر لا يكون الدران مختلفين واقطاع العصمة باختلاف المنعة اي العسكر والمالك كان يكون احد الملكين في الهند وله منعة والاخر في الترك وله منعة اخرى انتهى ابن كمال (قوله وكحريين الخ) ان حل على ان الحربيين في دارهما المقتولين ورد عليه انه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكان حقه ان يقدم على قوله او حكما وان حل على ان الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستيذان فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكما كان الاولى ان يقول وكستأمنين بدل قوله وكحريين وكان ترك هذا الاولى اشارة الى انه يمكن جعله مثالا للاختلافين اعاد نظيره السيد في شرح السراجية (قوله لانقطاع العصمة فيما بينهم) علته عدم الثوارث بسبب اختلاف الدار (قوله بخلاف المسلمين) قال ابن كمال اعلم ان اختلاف الدار باختلاف المنعة والمالك انما يفتحق في حق الكفار دون المسلمين فان اهل البغي واهل العدل يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت المنعة والمالك لان دار الاسلام دار احكام بحكم الاسلام يجمعهم فلا تبين بينهم باختلاف المنعة والمالك انتهى قال في روح الشروح لان بلاد الاسلام مع تباعد اطرافها وقيام الحاربه بين اهلها يحد ارواحدة في نظر الشارع كما ان مل الكفر مع كثرتهم في نفس الامر له واحدة في نظره انتهى واعاد دار الحرب فليت يدار احكام بل دارهم فيها اختلاف المنعة والمالك تبين الدار فيما بينهم ابن كمال (قوله قلت وبني من الموانع الخ) قال ابن كمال المانع عن الارث في عرفهم ما ينفوت به اهلية الارث ما ينفوت به الارث دون اهليته ليس من الموانع ولذلك لم يعد المعية في الموت منها فذا عرفت هذا عرفت ان من زعم ان استبهاام تاريخ الموت من الموانع فقد رما على كبد الخطا انتهى ملخصا (قوله كما يحسن) اي في فصل الحربي والغربي وغيرهم (قوله ومنه اجهالة الوارث) اي لاتباعه بغيره اجاب بحكم زاده عن عدم ذكره بان المقصود بيان الموانع بعد تحقق العلم بالوارث وبسبب الارث والامر هنا ليس كذلك (قوله فلا ثوارث) اي لا يرثها واحد منهما بحكم زاده (قوله من ولد نصراني) في بعض النسخ مع ولد نصراني وهي اطهر (قوله فهما مسلمان) هذه المسئلة مثال لعلو الاسلام ايضا بحكم زاده (قوله الا ان يصطفا) اي الولدان فيما بينهم فان الميراث لا يعدو وهما ولاد من اخذ حصته وهو الوارث حقيقة فذلك من حظه وبعد ما اخذ الاخرية من المستحق والظاهر انه راجع الى المسئلة السابقة ايضا (قوله فاهما ان يأخذ الميراث بينهما) الظاهر من عبارة التوسية والذي يظهر ان الامر بدور مع الصلح قال الحجابي ومن المسائل رجل وضع ولده في قضاء المسجد ليلام ثم دم مباحا فخرج رفعه فادانيه ولان ولا يعرف

خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى في ذلك الشافعية
مسألة بوث فيج الكافر صورته كافر مان
من زوجته حامل وتوفوا ميراث الحمل فاست
ثم ولدت (اختلاف الدارين) فباين الكفار عدا
(و) الرابع (اختلاف الدارين) حقيقة كوفي وزي
خلافاً للشافعي (حقيقة) كوفي وزي
(و) الحكما كوفي وفندي لا تقطع العصمة
مختلفين كوفي وفندي لا تقطع العصمة
فباينهم بخلاف المسألة قلت وبقي من الموضع
جملة تاريخ الموق كافر في المارق والهاضي
والقتل كما يجب ونها جملة الوارث ودين
في خمس مسائل أو أكثر مبسطة في المجتبى
منها أرست مباح ولاها وراث وجعل
ولاها فلا توارث وكذا لو انتبه ولد مسلم
من ولد نصراني عند القتل وكبر أخته مسلمان
ولا توارث من ابويهما ولذا في التمهيد الآن مسلمان
فمسلمان يأخذ بالدين بينهما

فرد له ما روي ان ام الام جاءت الى ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وقالت اعطني ميراث ولد ابني فقال لا اجد لك في كتاب الله نصا ولم اسمع فيك من رسول الله شيئا ولكن اساور اصحابي لجمعهم وسألهم عن ذلك فشهد محمد بن مسلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة للسدس ثم جاءت ام الاب فقالت اعطني ميراث ولد ابني فقال لا اجد لك في كتاب الله نصا ولم اسمع فيك من رسول الله شيئا ولكن اري ان ذلك السدس يتكسر او لم ينفردت منك كما في رواية اخرى لما جمع ابو بكر الصحابة رضي الله تعالى عنهم وسألهم فقام المغيرة بن شعبه وقال انهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السدس فقال ابو بكر ومن يشهد ذلك اى من يشهد معك فقام محمد بن مسلمة وشهد معه ذلك فاعطاها ابو بكر السدس فلما كان زمن عمر رضي الله تعالى عنه جاءت اليه الجدة ام الاب وطلبت ميراثا فقال لها عمر رضي الله تعالى عنه لا اجد لك في كتاب الله شيئا ولا في سنة رسول الله والى اعطاها ابو بكر غيرك يعنى انها كانت ام الام وانت ام الاب لحاجته وقالت يا امير المؤمنين انا اولى بالميراث نهالها لومات ما ورثها وولد لها ولومت انا ورثت وولد لى فاعطاها عمر رضي الله تعالى عنه السدس وقال السدس لك ولجاعتك انتى اكل الدين (قوله والسدس لبيت الابن) لما ذكر السدس ذكر من يستحقه اما اذا كانا جدة وامام في بعض احواله كبنات الابن والهن احوال ست ثلاث تحقق في بنات الصلب وهي ان تصف للواحدة وللثلاث وللاربعين فاكثروا اذا كان معهم ذكر يعصبن وثلاث اخرى تفرد بها بنات الابن منها هذة الحالة المذكورة في المصنف الثانية انهن يسقطن بالصلبيتين فاكثروا لان يكون معهم غلام في درجتهم او اسفل منهم فيعصبن اى يعصب من لم تكن صاحبة فرض منهم والثالثة انهن يسقطن بالابن الصلي (قوله تكمله للثنتين) اى لاجل تكمله للثنتين او حالة كونهن تكملن ما رثت لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يراد حق البنات على الثلث والبنات يشغلن بنات الابن فلما اخذت الصلبة فرضها وهو النصف وكانت بنت الابن من البنات اعطى اما تمام حق البنات (قوله والسدس للاخت لاب فاكثروا) اعلم ان الاخوة الاشقاء والاخوان كذلك بمنزلة اولاد الصلب ذكرورهم كذكورهم وانهم كانوا بنهم والاخوات للاب بمنزلة اولاد الابن كذلك واعلم ان الاخوات الاشقاء لهن خمس احوال وتجرى هذه الاحوال بعينها في الاخوات للابن الحالة الاولى لواحدة والنصف وللثنتين فصاعد الثلثان وهي الحالة الثانية الثالثة انه انا كان معهم ذكر في درجتهم يعصبن الحالة الرابعة انهن يصرن عصبات مع البنات لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا البنات مع الاخوات عصبات الحالة الخامسة انهن يسقطن بالابن وابن الابن وبالباب اتفاقا وبالجد عند الامام وتزيد الاخوات لاب بمحالتين اخرين فلهن سبع احوال الخمسة الماضية والسادسة انهن يأخذن السدس مع الشقيقة تكمله للثنتين السابعة انهن يسقطن مع الشقيقتين فاكثروا لان يكون معهم من يعصبن ويسقطن اذا صارت اشقيقة عصبة مع البنت (قوله والسدس للواحدة من ولد الام) اولاد الام لهم احوال ثلاث الاولى السدس للواحدة منهم اذا انفردوا وما ذكر هذه الحالة لهم كاتى قبل لداعية ذكر السدس فانه بين من يستحقه ولوى بعض الاحوال الثانية انهم الثلث اذا كانوا الثلث فاكثروا الثالثة انهم يسقطون بالفرع الوارث وفرع الفرع الوارث وبالباب والجد اتفاقا لان ميراثهم كلاله والكلالة القرابة الضعيفة وهي ما سوى قرابة الاصول والفرع او هي الميت الذي لم يخلف ولدا ولا والدا او هي الوارث الذي لم يكن والدا ولا ولدا (قوله ذكرورهم كانوا بنهم) لان الله تعالى جعلهم شركا في الثاثة والشركة اذا اطلقت تصرف الى التسوية فاذا قال انكرتكم في الربع كان له النصف فيه (قوله في زوجة وابوين وام) زيادة لفظة ام هنا وفي ايامهم وانتهى حلي لانها داخله في الابوين (قوله وسعى ثلثا) اى مع انه في احدى المسألتين سدس وفي الاخرى ربع وان نظر الى انه ثلث ما ورثه كان ثلثا حقيقة (قوله لانه لا يتعدد) ولا يتحقق فيه الثلثان لانه لا يرثه الا متعدد عن يرث النصف عند الانفراد بل ولو تعدد في المسئلة السابقة قريبا والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في العصيات

قال ابن كمال عصبه الرجل في اللغة شوه وقرانه لاييه وانما هو عصبه لانهم عصبوا به اي احاطوا به فالاب
طرف والابن طرف والم جانب والاخ جانب والجمع العصبان كذا في الصحاح وفي المقرب كانا اجمع عاصب
وان لم يجمع ثم يسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدره العصوية والذ كره عصب الانثى

[illegible]

أي يحيط بها عصبه انتهى وقال بجم زاده العصبه مطلقا في اللغة عبارة عن المحيط بالشيء كناية لهم من قوله أي
 السيد من عصب النور بالرجل إذا سطا رايه ومنه يسمى به عصبه انما نسوة لاساطها حوا إلى الرأس وهذا المسمى
 موجود في عصبه الاصطلاحية لاحاطتهم بالميت انتهى (قوله العصبات النسبية) قدمها على السببية لما مر
 انها اقوى منها انتهى ابن كمال (قوله ثلاثة عصبه بنفسه الخ) وجه الحصر انه ان لم يخرج في عصبه إلى الغير
 فهو عصبه بنفسه وان احتاج فان شاركه فيها ذلك الغير فهو عصبه بغيره والافصية مع غيره فالحصر عقلي
 ابن كمال (قوله وعصبه بغيره وعصبه مع غيره) الفرق بين هاتين العصبتين ان الغير في العصبه بغيره يكون عصبه
 بنفسه فتعدي بغيره العصبه إلى الانثى وفي العصبه مع غيره لا تكون عصبه اصلا بل تكون عصبه بغيره لان
 العصبه يحاط بها لذلك الغير انتهى سيد وقال بعض الشراح الفرق بين العصبه بغيره والعصبه مع غيره غير شفي
 لان الباء في بغيره للاتصاف والاتصاف لا يتحقق الا عند مشاركة الماصوق والمصوق به في متعلق الاتصاف
 فتكون النفس الاربع في العصبه بغيره مع اخوتهم من مشاركين في حكم العصبه بغيره فحصر مرتبه اي اصق
 المروبه ايضا كما يصق في واقف مع موضوع لا فائدة المقارنة والمقارنة لا تقتضي ان يتحقق بين الشيئين الاشتراك
 في متعلقهما نحو اكلت الطعام مع الاميراي مقارنا لا يرو ولا يقتضي ان يكون الطعام والامير مشتركين
 في الاكل فتكون الانثى في العصبه مع الغير مقارنا لوجود الغير دون ذلك الغير انتهى واقاد الاكل وابن الكمال
 اتفهما يعني والتفرقة اصطلاح وخبر الثاني بالتميز عنه بجمع متابعه للتي صلى الله عليه وسلم في قوله واجهوا
 الاخوات مع البنات عصبه انتهى (قوله يجوز) بالواو وفي متن المنخ بالآء والمال واحد (قوله لم يدخل في نسبته
 إلى الميت انثى) انما قال في نسبته ولم يقل في قرابته لئلا يخرج بعض العصبات بنفسه كالاخ لاب وام فان الانثى
 داخله في قرابته لا خيه وذلك ظاهر لا في نسبته اليه لان النسب للاب فلا يثبت بواسطة غيره انتهى وهذا أولى
 مما في السيد حيث قال فان قلت الاخ لاب وام عصبه بنفسه مع ان الام داخله في نسبته قلت قرابة الاب اصل
 في استحقاق العصبه فانها اذا انفردت كفت في اثبات العصبه بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها لانه
 لا يثبتها فهي ملغاة في اتصاف العصبه بكون جعلها بمنزلة ومفردا فدرجتها في الاخ لاب وام على الاخ
 لاب انتهى وقوله لم يدخل صادق على من لا واسطة بينه وبين الميت وعلى من بينهما واسطة ولم تدخل الانثى انتهى
 اكل الدين ونحوه قول ابن كمال سواء دخل في نسبته اليه ذكر او لا كالابن الصلي انتهى (قوله اي جنسها)
 اي قال بالنسب قبل معنى الجمعية فيشمل ما اذا كان هنالك فرض واحد وحاز الباقي بعد اعطائه لمقتضى (قوله
 بجهة واحدة) قال في المنخ قيدناه حتى لا يرد ان صاحب الفرض اذا خلا عن العصبه قد يجرى جميع المال
 لان استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي بالرد فان قلت يرد على هذا ان الاخوات عصبات مع البنات ولا تجوز جميع
 المال عند الانفرد بجهة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً قلت اجيب عنه بان الكلام في العصبه بنفسه
 فلا يتناول من هو عصبه مع غيره او بغيره بل هو في الحقيقة من اصحاب الفرض انتهى (قوله جزو الميت) اي
 بالذكر كما هو الموضوع قال السيد انما قدم البنوة على الاب لانهم فروع الميت والاباداصل واتصال الفرع باصله
 اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا يرى ان الفرع يقع الاصل ويصير منه كوراد كره دون العكس فان الانشطار
 تدخل في بيع الارض ولا تدخل في بيعه او ظهور اتصالهم يدل على انهم اقرب إلى الميت في الدرجة حكم
 وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم بنو البنين وان سفلوا على الاب لان
 استحقاقهم ايضا بالبنوة المتقدمة على الابوة انتهى (قوله ثم اصله) اي المذكور ايضا (قوله ثم جزاياه) اي اخوته
 الاثني عشر اولاد ثم نبوهم فيقدم ابناؤهم على الصنف الرابع (قوله ثم جزاؤه) اي الاعام قال في الدوام المتفق
 واذا اجتمع في درجة واحدة جماعة من العصبه قسم بينهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اوصولهم كابن اخ وعشرة
 بنى اخ آخر او ابن عم وعشرة بنى عم آخر المال بينهم على احد عشر مما لكل سهم انتهى (قوله فيقدم جزو الميت
 الخ) قال الاكل الكلام في تقديم الابن على الاب بحسب النقل والعقل اما الاول فقول نعمالي يوم حكم الله
 في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين الى ان قال ولا يورثه لكل واحد منهم من الميراث ان كان له ولد فانه يدل
 على ان الاب صاحب فرض مع الولد لانه لا يرثه لولده الذكر مما معيننا نعين له الباقي وحينئذ لا خلاف
 في دلالة على تقدمه على الاب في العصبه وقد تقدم ان ابن الابن كالابن في تناول اللفظ اياه واما الثاني فهو

العصبان النفسية ثلاثة عصبة نفسية وعصبة
دعوى وعصبة مع غيره (بحرر وعصبة نفسها
وهو كل ذكر) فالأنثى لا تكون عصبة نفسها إلى
دعوى غيرها أو مع غيرها (لم يدخل في نسبه إلى
الأنثى) فان دخلت لم يكن لها نسبه إلى
الأم فانه ذوى الارحام (ما افاضت الرض)
فانها من ذوى الارحام (ما افاضت الرض)
اي بناتها (وعندما انفردوا بجوزعهم اربعة
بجهة واحدة ثم العصبان فانهم من ذوى
اصناف جزئية ثم اصله ثم ذويه ثم جزؤ
جلده (وبقوله الاقرب فالاقرب منهم) جهلا
الترتيب فقدم من ذوى الب (صكا) لان من ذويه
ان سئل

ان الانسان يوترد على والده ويختار صرف ماله اليه ويقسم في الماله لك لجمع المال وادخاره لاجله ومقتضاها
ان لا يتجاوز ماله اليه الا ان كان ذلك في مقدار ما فرض للاب بالنص فيبقى في الباقي على مقتضاها انتهى وهذا
اولى مما تقدم عن السيد (قوله الاب) يدل من اصله (قوله ويكون الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيما تقدم
كما فعله الشرح (قوله وذاسم) اي فرضه دور (قوله كما صر) اي في الشرح عند ذكر الاب حيث قال
والفرض والتعصيب مع البنت او بنت الابن انتهى وذلك لان البنت تأخذ فرضها ثم هو يأخذ فرضه وما بقي
يصرف لاولى رجل ذكر واما اولى هنائه فبأخذ الباقي بعد الفرضين تعصبا (قوله ثم الجد الصحيح) عطف
على الاب (قوله وهو اب الاب) تصریح بما علم من قوله وهو كل ذكر لم يدخل في نسبته الى الميت اني وبين البه
الصحيح (قوله الاخ لا يورث ثم الاب) اما الاخوة لأم فليس بينهم تعصيب اصلا بل ارثهم بالفرض فقط ولو اخذوا
(قوله ثم ابنة لا يورث اب الاب) فاذا مات عن ابن عمه وعن عم ابيه المال كله لابن عمه لانه اقرب في الدرجة (قوله
وان سفل) اي ابن عم الاب وابن عم الجد (قوله وهو المختار لفتوى) هذا هو المعتمد (قوله عند التفاوت يا يورث
واب) كابن ابن وابن ابن فان الاول منه وبين الميت واسطة واحدة وهو الاب وبين الثاني وبينه واسطتان وهما
ابواه وهذا ليس المراد بقرب الدرجة فيما مر وان كان صحيحا في نفسه بل المراد به ان جزء الميت اقرب درجة من
اصله واصله اقرب درجة من جزء ابيه وجزء ابيه اقرب درجة من جزء جده وهكذا وهذا صريح قوله فيما تقدم
وبقدم الاقرب فالاقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم جزؤ الميت وقال في السراجية وشرحها لا يد الاقرب
فالاقرب اي يرجحون بقرب الدرجة يعني اولاهم بالمراث الذي يستحق بالعصوبة جزؤ الميت اي البنون ثم بنوهم
وان سفلوا ثم اصله الخ (قوله يرجحون بقوة القرابة الخ) قال الجوهري

فبالجهة التقديم ثم يقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

فالجهة هي الدرجة بمعنى ان التقدير يعتبر بالجهة والبالجهة جهة جزء الميت مقدمة على جهة اصله الخ ثم اذا التحدث
الجهة وكان احدهما اقرب الى الميت كالابن مع ابن الابن فيعتبر التقديم باقرب ثم اذا كانوا في القرب سواء
فاعتبر التدرج بقوة القرابة على ما ذكره المصنف مما وافته لا يوجد الا في الاخوة وبنهم والاعمام وبنهم ولا يوجد
في الفروع ولا في الاصول (قوله ولو انني كالتحقيق الخ) في اراد الاخت لاب وام عند العصبوية مع البنت في هذا
الموضع نظران كلامنا في اصناف العصبية بنفسه وجهات ترجيحهم وليست الاخت المذكورة منها واصل
اوردها في بحث اخها المتطارد افاده الاكل (قوله ان اعيان بني الام الخ) اغماقاه عليه السلام ولم يقل ان بني
الاعيان يتوارثون اشارة الى ما يترجمون به انتهى اكل (قوله انه عند الاستواء في الدرجة) كاخوين
احدهما شقيق والاخر لاب (قوله وعندهما تفاوت في) كاخ لاب وابن اخ شقيق (قوله يدم الاعلى) اي الاقرب
وفي الاكل فهم الميت لاب اولى من عم ابيه لاب وام لكونه اقرب درجة ولو كانا عمي الميت او عمي ابيه ترجع
من هو لاب وام على من هو لاب وكذلك اعمام جده وكذلك الحكم في الفروع فان ابن الاخ لاب اولى
من ابن ابن اخ لام ولاب وابن الم لاب اولى من ابن ابن الم لاب وام لقرب الدرجة وابن الاخ لاب وام اولى منه
لاب وابن الم لاب وام اولى من ابن الم لاب لقوة القرابة انتهى (قوله البنات بالابن الخ) يدل على صيرورة البنات
وبنات الابن عصبية باخوتهن قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى صيرورة الاخوات
عصبية باخوتهن سواء كن من جهة الاب والام او من جهة الاب قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر
مثل حظ الانثيين انتهى قل اذا كمل وكان الوهاب ان تذكر الام مع الاب فانه يعدها كما قدم في بيان ان الام
تأخذ ثلث ما يبق بعد فرض احد الزوجين مع الاب دون الجدة وفيه ان ارم ما ذلك بطريق الفرض وبدل عليه
عده من احوالها وهي لا تراث الاب بالفرض (قوله ذوات النصف والثلاثين) خبر بعد خبر قال في متن السراجية
واما العصبية بعصير فاربع من النسوة وهن الثلاث فرضهن النصف والثلثان بصرون عصبية باخوتهن
ومن لا فرض لهما من الامات واخوها عصبية لانصير عصبية باخوها كعم والعمة اذا كان الاب وام ولاب كان المال
كاه للم دون العمة وكذلك الحال في ابن الم مع بنت الم لاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب اه زيادة من السيد
ومثل ما ذكره الشقيق (قوله ولو شك) بمعنى ان المراد بالاخ ما يميم الاخ الحقيقي وهو يكون في ثلاثة البنت الصلبية
مع اخيها والاخت الحقيقية مع اخيها والاخت لاب مع اخيها وما يميم الاخ الحكمي وذلك في بنات الابن فانه

[illegible]

يعصبن اخوهن ومن في درجتهم من اولادهم ويعصبن من هو اسفل منهن فيعصب منهن من لم تكن ذات هم كما يأتي في مسئلة التشيب (قوله الاخوات مع البنات) الاخوات بيم الشقيقات ولاب والبنات بيم الصليات وبنات الابن ثم ان ارث البنات بالفرض وارث الاخوات بالتعصيب وتحت ما ذكر صور اربع البنت مع الاخت الشقيقة اولاب ومع الاخوات كذلك والبنات مع الاخت الشقيقة اولاب ومع الاخوات كذلك ومثل ذلك يقال في بنات الابن مع من ذكر (قوله لقول القرضيين اجمعوا الاخوات الخ) هو حديث كافي السراجية وشراحها قال الاكل لكن في الاستدلال بهذا الحديث نظرم من وجهين احدهما ما قيل انه جمع الاخوات والبنات وذلك يقتضي ان لا تكون الاخت الواحدة مع البنت الواحدة عصبة والثاني انه يقتضي ان تكون الاخت لام مع البنت عصبة والجواب عن الاول ان اللام اذا دخل الجمع ولم يكن هنالك معهود يصرف الى الجنس وحيدة تكون الواحدة والجمع سواء قال الله تعالى لا تحلل للنساء من بعد فانه دل على حرمة الواحدة فصاعدا وعلى هذا اذا حلف لا يتزوج النساء انه يحلف بالواحدة وعن الثاني ان الدليل قد دل على ان اخاها لا يعصبا وهو ذكر فلان لا تصير عصبة مع الغير اولى لان المانع عن الدليل القوي عن الضعيف امنع انتهى (قوله وعصبة ولد الزنى الخ) قال في المنع النبي صلى الله عليه وسلم الحق ولد الملاعنة بامه نصارى كمنه لا قرابة له من جهة الاب فوجب ان يرثه موالى امه وبنهم فلورث بنتا واما والملاعن فلبنت النصف واللام السدس والباقي يردها عليها كان لم يكن له اب وهكذا لو كان معها زوج او زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي يتيم ما فرضا ورد اولورث امه واخا لامه وابن الملاعن فلامه الثلث ولاخيه لامه السدس والباقي مردود عليهم ما ولاشي لابن الملاعن لانه لاخ له من جهة الاب واذا مات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرث قوم جده بمعنى العمام واولادهم بهذا تعرف بقية مسائله انتهى اما الولد المشترك نسبته من الامة فيرث من كل ميراث ابن كامل ويرثاته ميراث اب واحد وقرابة كل منهم ما ينسبون اليه بجهة ابوه كاملة ويشارك بعضهم بعضا في ميراثه فكانهم اقرباء اب واحد وان مات احدهما فله والباقي منهم ما يرث ميراث اب كامل انتهى درمتمنى (قوله والعصبة) ظاهره ان عصبة ولد الزنى والملاعنة عصبة امه ما فلو كان لها اخ عاصب او فرع عاصب يرثانها بالتعصيب وليس كذلك فان اب الام واخاها بالنسبة لهما من ذوى الارحام فالمراد ان وارثها من ورثة الاب لان ورثة الزانى ولا الملاعن قتائل (قوله ونختم العصبات بالعصبة السببية الخ) انما قال ونختم الخ تنبيها على تقدمه على ذوى الارحام لانه اذا كان واقعا في آخر مرتبة العصبات لا يقع وارثه في رتبة العصبات فيقدم على ذوى الارحام انتهى ويقدم على الردعي ذوى الفروض وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود هو مؤثر عن ذوى الارحام وبه اخذ ابراهيم النخعي له قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اى بعضهم اقرب عن ليس له رحم والميراث ديني على القرب وقوله صلى الله عليه وسلم لم اعنق عبدا واولادكم ومولاكم فان شكرت فهو خير له وشكرت وان كفرت فشر له وخير له وان مات ولم يترك وارثا كانت عصبة فقد اشترط في توريث مولى العتاقة ان لا يدع المعتق وارثا وذو الارحام من جله الورثة وحجة الجمع وروى ان بنت حمزة اعتقت عبدا ثم مات العبد وتركت بنته ومولاه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ماله لبنته والباقي لمولاه وهذا نص في ان مولى العتاقة يقدم على الردوم ضرورة تقدمه عليه ان يكون مقدما على ذوى الارحام وبهذا بين انه عليه السلام اراد بالوارث في الحديث الذي تملكه ابن مسعود العصبة لا مطلق الوارث فاندفع الاحتجاج به انتهى ابن كمال ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام ان شكرت الخ هو انه ان شكرت بناجزة على ما صنعت اليه من خير فهو خير له لانه عمل بقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وشكرت لانه يصل اليك بعض الجزاء في الدنيا فينتقص بقدره من ثواب الآخرة وان كفرت فهو خير لك لبقاء ثواب عملك كله اى الآخرة وشكره لانه اساق في مقابلة الاحسان ومقابل الثمة بالكفران قال عليه السلام لم يشكر الناس لم يشكر الله هكذا قيل وفيه بحث لان شكر المذموم عليه المذموم على احسانه لا يتقص شيئا من ثوابه في الآخرة والظاهر ان يقال في تمايله لان ذلك مما يؤدى الى خال في اخلاصه وغرور في نفسه فيعبط بذلك عمله او يجعل على انه صلى الله عليه وسلم علم منه انه ان شكره كان شره انتهى بجم زاده (قوله اى المعتق) قال ابن كمال من قال ان السبب هو الاعتاق فقد اخطأ في تعيين السبب لما عرفت فيما سبق ان السبب هو العتق لا الاعتاق انتهى اى ليس

ثم شرع في العصبة مع غيره فقال (ومع غيره
الأخوات مع البنات) وبنايت الابن تقول
الفرصين اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية
والمراد من الجعبي هذا الخنس (وعصبة ولد
الزريق) ولد الملاعة مولى الأم (المردا با بولي
ما يم المفق والعصبة ليم مالو كانت الأم
سرة الأصل كجسطة العلامة فاسم لانه لا اب
لها وبقية فان في مثله واحدة وهي ان ولد
الزريق من نوزة مبرك اخ لام وولد الملاعة
يرث من نوزة مبرك اخ لا يورث (ونحنم
العصبات بالهصبة السببية اى (لانه)

من ملك قريبه ذالرحم المحرم منه فانه يعتق عليه من غير اعتاقه ويكون ولاؤه (قوله ثم عصبة) اى عصبة
مولى العتاقة فتكون عصباته النسبية بنفسها مقدمة على عصباته السببية اعنى معتق المعتق ومعتق معتق
المعتق وان علا وانما قيد عصباته النسبية بنفسه لما ساقى انه لاميراث بالولاء للمعتقين الاخيرين من العصبة
النسبية والترتيب فى العصبات على ما مر فيكون ابن المعتق اولى بعصباته ثم ابن ابنة وان رة لم ثم ابن ثم جده
وان علا الى آخر ما فصل ثم معتق المعتق ثم عصبة على الترتيب المذكور ثم معتق معتق المعتق ثم عصبة وهكذا
انتهى ابن كمال ولا يرث الولاء عصبة العصبه وصورته امرأة اعتقت عبدا وامات وتوكت ابنا وزوجا ثم مات
المعتق فاليراث لابن المعتقة لانه عصبة اولومات الابن وترك اباه وهو زوج المعتقة اى ثم مات العتيق لا يرثه
الاب لانه ليس عصبة المعتقة انتهى عزم زاده فان قلت ان ابن الابن عصبة العصبه فلنأتم وهو ايضا عصبة
المعتق لانه لومات عن ابن ابنة كان عصبة كانه عصبة لايه وقال الاكل وان لم يكن للمعتق عصبة من جهة
النسب يرث الميت عصبة من جهة الولاء وليست المذكورة شرطانية بخلاف الاول واذا لم يكن لمعتق الميت
عصبة لانسابا فيرث الميت عصبة معتق ايه على الترتيب المذكور ونسبا وسببا وان اجتمع للميت ابوه معتقه
ومعتق ايه فيراه لا يى معتقه دون معتق ايه وان لم يكن للميت عصبة من جهة اعتاقه ولا عصبة من جهة
اعتاق ايه يرثه عصبة من جهة اعتاق امه انتهى وفي شرح شيخى زاده وان لم يرثه لومات على عهد رسول الله
ولا عصبة من جهة اعتاق ايه يرثه معتق امه ثم عصبة معتق امه على هذا الترتيب انتهى ولا تنس ما مر من ان
بنت المعتق وذوى ارحامه يقدمون على بيت المال وفي شرح المصنف ثم اعلم ان المعتق لا يرث من المعتق عند
العامه وقال احمد بن زاهر بن الحسن بن زياد وبشر المريسي يرث لما روى ان رجلا مات على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يكن له وارث الا عبدا كان اعتقه فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه اليه ولان
العتاق سبب لوجود الميراث من احد الطرفين فيوجب الميراث من الاخر ايضا كما فى النكاح والحجج قول العامة
لان ذلك الحديث غير صحيح وان صح فهو منسوخ لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق وكذلك هو معارض بقول
علي وزيد بن ثابت حيث قال لا ميراث للمعتق انتهى وعلاه شيخى زاده فى شرحه بقوله لان الولاء اثر المملوكية
فيعتبر بحقيقتها فكما لا يرث المملوك من المالك فكذا لا يرث المعتق من معتقه انتهى (قوله الولاء لجملة الخ) المراد
بالولاء هنا والى العتاقة اى اقربة الحاصلة بسبب عتق شخص فى ملكه كالقربة الحقيقية لانه مستق من الرولى
وهو القرب وقد يطلق الولاء على الميراث الذى يستحقه الميراث بسبب عتق شخص فى ملكه كما فى قوله صلى الله عليه
وسلم الولاء لمن اعتق انتهى شيخى زاده والجمعة بالضم القربة ولجمه الثوب بالفتح والضم عزم زاده عن الصحاح يعنى
ان الولاء وصله كوصلة النسب ووجه الشبه بينهما ان كاي بصير الاب سبيلا لحياء الولد كذلك مولى العتاقة بصير
سبيلا لحياء المعتق من حيث ان الحرية فى حكم الحياة والرقية فى حكم التلف حيث لا يملك رقبته ومنافعه
ولا يقدر على شئ من التصرفات فاذا اعتقه المولى بصير ماله كالرقبة ومنافعه وثبت له الولاية على المسلمين
فيصح قضاؤه ونهاده ويجب عليه ما يجب على مائر المسلمين من السعى الى الجمعة والعديد ونحوهما وتجزئ ذلك
تعماده من الحيوانات فظهر بذلك ان الرقية تلف وهلاك وان المعتق مربى لحياة المعتق كما ان الاب سبب
لوجود الولد فكما ان الولد يصير منسوب الى ايه بالنسب الى اقربائه تبعيته كذلك المعتق يصير منسوب الى
معتقه بالولاء والى عصبة بالتبعية فكما ينسب الارث بالنسب كذلك ينسب بالولاء انتهى شيخى زاده قال عزم زاده
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم ان يجرى ولد والده الا ان يجمده مملوكا فيتره فيعتقه انتهى قال ابن كمال فان
قلت قضية التشبيه ان يكون الولاء مشتركا بين الذكر والانثى كالنسب وليس كذلك قلت لان لم ان قضيته ذلك
فانه لا يقتضى مساواة المنسب والمنسبه فى وجه الشبه فضلا عن ان يقتضى مساواتهما فى جميع الاوصاف
والاحكام ثم لسانى ان يقول لما كان الولاء وصله كوصلة النسب فينبى ان يرث به كل من يرث بالنسب من اقرباء
المعتق سواء كان عصبة او صاحب فرض او قول لما لم يكن الولاء مورثا شيى ان لارث العصبه ايضا
كما لا يرث صاحب الفرض فما الفرق بينهما حتى يرث احدهما دون الاخر ويمكن ان يجاب بان التفرقة جاءت
من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتن الحديث فانه يقتضى تخصيص
الولاء بالذكور (قوله الحديث) لفظه كما فى السراجية ليس للنساء من الولاء الا ما اعتن او اعتق من اعتن

(آرعه صده) نهجسته علی الترتیب المتقدم
 اندله علی التبعایه و علم الولد الخ لحدیقه
 اسباب در مرتبه الاثنی (اب مولاه و اس
 مولاه و اسبکی ذب) و قول ابو یوسف الذب
 مولاه (و ترتب) ای جسد مولاه
 (و ترتب) علی الترتیب المتقدم (و قولاه
 و اسبکی ذب) ای جسد مولاه
 (و ترتب) علی الترتیب المتقدم (و قولاه
 و اسبکی ذب) ای جسد مولاه
 (و ترتب) علی الترتیب المتقدم (و قولاه
 و اسبکی ذب) ای جسد مولاه

او كاتب او كاتب من كاتبين او دبرن او دبر من دبرن او بر ولا معتقن او معتق معتقن ومعناه ليس للنساء من الولاء شي الا ولاء ما في العبد الذي اعتقته او ولاء ما في العبد الذي اعتقه من اعتقه او ولاء ما في العبد الذي كاتبه او ولاء ما كاتب من كاتبه او ولاء ما دبرته او ولاء ما دبره من دبرته او بر ولا معتقن أي او الولاء الموصوف بكونه مجرور معتقن او الولاء الذي هو مجرور معتق معتقن وحذف من كل نظير ما أثبتته من الاخرى ليس لأن من الولاء الاول ما اعتقن او ولاء من اعتق او كاتب او دبر من اعتقن او ولاء ما كاتب او ولاء ما كاتب او اعترق او دبر من كاتب او ولاء ما دبرته او ولاء ما دبر او اعترق او كاتب من دبرته فحكمة ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوف يتعلق به الاعتناق فانه بمنزلة ما سائر ما عاك بالاعتناق له كما في قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم وكلمة من عبارة عن صاورا ما لكافاستحق ان يصبر عنه بلفظ العقلاء او عبر عن الاول بما وعن الثاني بمن وان كانا حريين لان الاول متصرف فيه كسائر الاموال والثاني متصرف كسائر الملاك وقوله او بر على تقدير ان فينسبك بمصدر و يقول باسم المفعول و اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف وصورة ولا مدبر من ان امرأة دبرت عبدا ثم اوتدت ولحققت بدو الحرب وحكم القاضي بجرية عبدها المدبر ثم املت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبه نسيبة فهذه المرأة عصبته وحكم مدبر هذا المدبر كذلك فاذا حكم القاضي بجرية مدبرها بسبب لحاقها فاشترى عبدا ودبره ثم مات ورجعت المرأة ثانية الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبه نسيبة فولاؤه لهذه المرأة وصورة بر ولا معتقن الولاء ان عبد امرا أو تزوج باذنها جارية قد اعتقها مولاهما فولد بينهما ولد فهو حر تبعا لأمه فان الولد تبع أمه في الرق والحرية وولاؤه لمولاه أمه فاذا اعتقت تلك المرأة عبدا جاز ذلك العبد باعتاقها اياه ولاء ولده الى مولاته حتى اذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف معتقه اياه فولاؤه لها وصورة بر معتق معتقن الولاء ان امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد المعتق عيدا وزوجه بمعتقه غيره فولد بينهما ولد فهو حر وولاؤه لمولاه أمه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبدا بر باعتاقه ولاء ولد معتقه الى نفسه ثم الى مولاته قال الاكل ولا بد ان يعلم ان الولد الذي اختلف في نقل ولاءه هو الذي ولد بعد عتق الام قبل عتق الاب واما الذي يكون جنيئا قبل عتق الام فانه لا ينتقل ولاءه الى الغير ابدا كرجل زوج امته من عبد غيره ثم اعتق الامه ثم جاءت فولد لاقبل من ستة اشهر من يوم العتق ثم اعتق الاب فانه لا يجر ولاء الولد الى نفسه ابدا لانه ملق عبدا ولو جاءت به لستة اشهر فصاعدا منذ عتقت ثم اعتق الاب بر ولاء ولده الى نفسه لانه لم يتيقن بملوقه عبدا في ملك مولى الام وكذلك الاولاد المولود بعد عتق الاب لا ينتقل ولاءها بل هو الاب واجعوا على ان الجدة من قبل الام لا يجر واما الجدة من قبل الاب اذا اعتق والاب مولوك فيه خلاف فقال ابو حنيفة واحكامه الجدة لا يجر والاولاد سواء أوجد الاب اولم يوجد قوله وان كان فيه شذوذ الشاذان يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس فاذا انفرد الراوي بشئ منظر فيه فان كل مخالفا لما رواه من هو اولى منه بالحفظ لذلك واضبط كان ما انفرد به شاذ اخر دودا وان لم يكن له مخالف فان كان ممن يوثق بحفظه وثاقته قبول لا بدح فيه انفرا دبه وان لم يكن ممن يوثق بحفظه وثاقته لذلك الذي انفرد به كان خارجا عن العمم قوله لكننا نأكد بكذا كبر لعمامة كعمرو على وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فانهم قالوا بمثل ذلك قوله فصار بمنزلة المشهور الحديث المشهور وهو الذي يكون في القرن الاول احاد ثم انتشر فصارت في القرن الثاني ومن بعدهم متواتر او لما كان القرن الاول وهم العصاة ثقات لا يهتمون صارت شهادتهم بمنزلة المتواترة حتى قال الجصاص انه احد قسمي المتواتر انتهى عجم زاده قوله ثم شرع في الجلب الجلب في اللغة المنع ومنه الجلب اسم لما يجلب به اي يمنع به عن النظر الى ما وراءه ومنه حاجب الامير لانه يمنع الناس عن الدخول عليه وفي اصطلاح اهل الفرائض عبارة عن منع شخص مخصوص عن ميراثه بوجود شخص آخر لا معنى في نفس المنوع فانه اذا كان لمع في نفسه وهو كونه رقيقا او قانلا او كافرا معي مجر وما انتهى اكل والجلب نوعان يجب نقصان وهو يجب عن سهم اكثر الى سهم اقل وذلك لحصة قدر للزوجين والام وبنت الابن والاخت لآب ويجب حرمان وهو ان يجب عن الميراث بالمرقة فيصير محرما بالكلية والورثة فريشان فريق لا يجحبون بحال وهم ما ذكرهم المصنف قوله البتة مصدر بمعنى الت وهو القطع يقال لا افعله بتا والبتة لكل امر لا رجعة فيه

و هو ان كان فيه مذون لكنه ناقصه بكلام
كبار العجالة فصار بقوله المذمور كما بيده
المسيد و قوله المصنف ثم رجع في الجلب فقال
(ولا يحرم منه) من الورقة (جمال) البنية

ونصبه على انه مفعول مطلق باظهار فعل والتقدير همنا ولا يتون اي لا يقطعون عن الارث البتة ابن كمال (قوله الاب) اي فان له السدس او العصبة دأما (قوله والام) فان لها احد الامور الثلاثة دأما اما السدس او الثلث الكل او ثلث ما بقي (قوله والابن) فانه عصبة دأما (قوله والبنات) فان لها ايضا احد الامور الثلاثة دأما اما النصف او الثلثان او العصبة للذكر مثل حظ الانثيين (قوله اي الابوان) الاب والام (قوله والولدان) اي الابن والبنات (قوله والزوجة) اي الزوج فانه يرث اما النصف واما الربع والزوجة فانها ترث اما الربع واما الثلث (قوله سواء كانوا عصباء) كالاخوة وابناء الاخوة (قوله او ذوى فروض) كالاخوات الشقيقات والاخوات لآب (قوله وهو مسمى على اصلين) اي الحب مترتب وجوده على وجود هذين الاصليين واحدهما فاذا وجد واحد هما محجبون واذا انتقيا ونوا (قوله يحجب الاقرب عن سواءه) اي ان الحب الثاني يتأق عند وجود اقرب وابعده فان الاقرب يحجب الابن كما في العصباء ان جاز الميت يحجب اصله اي عن التعصيب والاصل يحجب فرع نفسه وفرع الاب يحجب فرع الجد وكذلك يقال في ذوى القروض (قوله اتحاد في السبب) كفي الجدا مع الام وفي بنات الابن مع الصليتين وفي الاخوات لآب مع الاختين لآب وام (قوله ام لا) اي لم يتحد في السبب كفي الاب والاخوة (قوله ان من ادلى) الادلاء في اللغة هو ارسال الدلو في البئر ثم استعمل في ارسال في كل شيء يمكن فيه ولود طريق المجاز فمضى قوله يدلى الى الميت يرسل قرابته الى الميت بشخص والباء فيه للاصاق فالقرابة مشتركة بين المدلى والواسطة (قوله لا يرث معه) اي ان استحق المدلى به جميع التركة سواء اتحد في السبب كفي الاب والجد والابن وابنه او لم يتحد كفي الاب والاخوة والاخوات فان المدلى به لما حرز جميع المال لم يبق للمدلى شيء اصلا وان لم يستحق المدلى به جميع المال فان اتحد في السبب كان الامر كذلك كفي الام وام الام وان لم يتحد في السبب كفي الام واولادها فلا يحجب (قوله فيرث معها) فان المدلى به الذي هو الام يأخذ نصيبه المستند الى سببه والمدلى الذي هو اولادها يأخذ نصيبا آخر مستندا الى سبب آخر فلا حرمان (قوله بجهة واحدة) اما اذا انفردت عن غيرها من اصحاب القرائض والعصباء فتستحق جميع التركة وتستقرقها بجهتي القرض والرد والمناسب للمصنف ان يقدم الاصل الثاني على الاول كما فعل في السراجية لانه اعلم مطلقا ووجهه ان كل ما تحقق مدلى ومدلى به تحقق اقرب وابعده ولا عكس فقد يتحقق اقرب وابعده من غير ادلاء كفي الابن وابن ابن ام لان ام لا ترث مع الاب ولا بالاصل الثاني كيلا يتوهم ان ولد الابن ذكر كان او انثى يرث مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدلي به (قوله والمهرم) هو المنوع عن الارث لمضى في نفسه (قوله كابر كافر او قاتل) وادخلت الكافر الرقيق والمتباين في الدار والمرد (قوله لا يحجب عندنا) لان من لا يصلح للميراث اصلا جعل في استحقاق الارث كالميت فكذلك يجعل في حق الحب بمنزلة ايضا فالوفاة الالهية وكما انه مع الرق لا يخرج عن كونه ولدا فالمرت لا يخرج عن كونه كذلك ثم يشترط كونه حيا للحب فكذلك يشترط كونه حيا للحب (قوله اصلا) اي لا يحجب نقصان ولا يحجب حرمان فان حجب النقصان تحجب الحرمان لان في حجب الحرمان تقديم الحاجب على المحجوب في الكل وفي حجب النقصان تقديم الحاجب على المحجوب في البعض فاذا شرط في احدهما صفة الورثة في الحاجب فكذلك يشترط في الاخر (قوله وتحجب المحجوب اتفاقا) اي يتناوبين ابن معه وادنتي سيد اي يحجب كلا الجبين فالمثال الاول لحب الحرمان والثاني لحب النقصان (قوله بالام) فانها تحجب من الثلث الى السدس بالولد او ولد الابن او اثنين من الاخوة والاخوات (قوله وبنت الابن) تحجب مع بنت الصلب من النصف الى السدس (قوله والاخت لآب) تحجب مع الاخت الشقيقة من النصف الى السدس (قوله والزوجة) فالزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى اثنين بوجود الولد او ولد الابن انتهى (قوله وبسطة بنو الاعيان) ذكر ذلك هنا لمناسبة للحب فان بعضهم كالمصنف ذكر القروض وذكر مستحقها وذكر حالة سقوط بعض الورثة في الحب لهذه المناسبة وبعضهم كصاحب السراجية ذكر احوال كل وارث عند ذكره فلم يخرج في باب الحب الى ذكر حالة السقوط لتقدمها في جلة الاحوال والاعيان الخيارات والمراد الاشياء وذلك لانهم خيار الاخوة والاضافة في بنى الاعيان بيانية (قوله وابنه) انما بعده رابعا لدخوله في الابن (قوله وبالاب اتفاقا) لادلائهم به وهو يستحق جميع التركة عند انفرد (قوله على اصول زيد)

ابن كمال (قوله والابن) فانه عصبة دأما (قوله والبنات) فان لها ايضا احد الامور الثلاثة دأما اما النصف او الثلثان او العصبة للذكر مثل حظ الانثيين (قوله اي الابوان) الاب والام (قوله والولدان) اي الابن والبنات (قوله والزوجة) اي الزوج فانه يرث اما النصف واما الربع والزوجة فانها ترث اما الربع واما الثلث (قوله سواء كانوا عصباء) كالاخوة وابناء الاخوة (قوله او ذوى فروض) كالاخوات الشقيقات والاخوات لآب (قوله وهو مسمى على اصلين) اي الحب مترتب وجوده على وجود هذين الاصليين واحدهما فاذا وجد واحد هما محجبون واذا انتقيا ونوا (قوله يحجب الاقرب عن سواءه) اي ان الحب الثاني يتأق عند وجود اقرب وابعده فان الاقرب يحجب الابن كما في العصباء ان جاز الميت يحجب اصله اي عن التعصيب والاصل يحجب فرع نفسه وفرع الاب يحجب فرع الجد وكذلك يقال في ذوى القروض (قوله اتحاد في السبب) كفي الجدا مع الام وفي بنات الابن مع الصليتين وفي الاخوات لآب مع الاختين لآب وام (قوله ام لا) اي لم يتحد في السبب كفي الاب والاخوة (قوله ان من ادلى) الادلاء في اللغة هو ارسال الدلو في البئر ثم استعمل في ارسال في كل شيء يمكن فيه ولود طريق المجاز فمضى قوله يدلى الى الميت يرسل قرابته الى الميت بشخص والباء فيه للاصاق فالقرابة مشتركة بين المدلى والواسطة (قوله لا يرث معه) اي ان استحق المدلى به جميع التركة سواء اتحد في السبب كفي الاب والجد والابن وابنه او لم يتحد كفي الاب والاخوة والاخوات فان المدلى به لما حرز جميع المال لم يبق للمدلى شيء اصلا وان لم يستحق المدلى به جميع المال فان اتحد في السبب كان الامر كذلك كفي الام وام الام وان لم يتحد في السبب كفي الام واولادها فلا يحجب (قوله فيرث معها) فان المدلى به الذي هو الام يأخذ نصيبه المستند الى سببه والمدلى الذي هو اولادها يأخذ نصيبا آخر مستندا الى سبب آخر فلا حرمان (قوله بجهة واحدة) اما اذا انفردت عن غيرها من اصحاب القرائض والعصباء فتستحق جميع التركة وتستقرقها بجهتي القرض والرد والمناسب للمصنف ان يقدم الاصل الثاني على الاول كما فعل في السراجية لانه اعلم مطلقا ووجهه ان كل ما تحقق مدلى ومدلى به تحقق اقرب وابعده ولا عكس فقد يتحقق اقرب وابعده من غير ادلاء كفي الابن وابن ابن ام لان ام لا ترث مع الاب ولا بالاصل الثاني كيلا يتوهم ان ولد الابن ذكر كان او انثى يرث مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدلي به (قوله والمهرم) هو المنوع عن الارث لمضى في نفسه (قوله كابر كافر او قاتل) وادخلت الكافر الرقيق والمتباين في الدار والمرد (قوله لا يحجب عندنا) لان من لا يصلح للميراث اصلا جعل في استحقاق الارث كالميت فكذلك يجعل في حق الحب بمنزلة ايضا فالوفاة الالهية وكما انه مع الرق لا يخرج عن كونه ولدا فالمرت لا يخرج عن كونه كذلك ثم يشترط كونه حيا للحب فكذلك يشترط كونه حيا للحب (قوله اصلا) اي لا يحجب نقصان ولا يحجب حرمان فان حجب النقصان تحجب الحرمان لان في حجب الحرمان تقديم الحاجب على المحجوب في الكل وفي حجب النقصان تقديم الحاجب على المحجوب في البعض فاذا شرط في احدهما صفة الورثة في الحاجب فكذلك يشترط في الاخر (قوله وتحجب المحجوب اتفاقا) اي يتناوبين ابن معه وادنتي سيد اي يحجب كلا الجبين فالمثال الاول لحب الحرمان والثاني لحب النقصان (قوله بالام) فانها تحجب من الثلث الى السدس بالولد او ولد الابن او اثنين من الاخوة والاخوات (قوله وبنت الابن) تحجب مع بنت الصلب من النصف الى السدس (قوله والاخت لآب) تحجب مع الاخت الشقيقة من النصف الى السدس (قوله والزوجة) فالزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى اثنين بوجود الولد او ولد الابن انتهى (قوله وبسطة بنو الاعيان) ذكر ذلك هنا لمناسبة للحب فان بعضهم كالمصنف ذكر القروض وذكر مستحقها وذكر حالة سقوط بعض الورثة في الحب لهذه المناسبة وبعضهم كصاحب السراجية ذكر احوال كل وارث عند ذكره فلم يخرج في باب الحب الى ذكر حالة السقوط لتقدمها في جلة الاحوال والاعيان الخيارات والمراد الاشياء وذلك لانهم خيار الاخوة والاضافة في بنى الاعيان بيانية (قوله وابنه) انما بعده رابعا لدخوله في الابن (قوله وبالاب اتفاقا) لادلائهم به وهو يستحق جميع التركة عند انفرد (قوله على اصول زيد)

اي لا اصول على وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما فان لهما في المقامعة طريقين مختلفتين غير طريقتين (قوله واصول زيد مبسوط في المطولات) قال في المنع واما مقامعة الجد بنى الاعيان على اصول زيد فهو انه اذا اجتمع الجد والاخوة كان الجد كاحدهم بقاسمهم مالم تنقصه المقامعة عن الثلث فان نقصته فرض له الثلث والباقي للاخوة للذكر مثل حظ الانثيين مثال ذلك جد واخ المال بينهما نصفان لان المقامعة خير له جد واخوان المال بينهما اثلاثا لاستواء المقامعة والثلث جد وثلاث اخوة يفرض له الثلث والباقي بين الاخوة لان المقامعة في هذه الصورة تنقصه عن الثلث فان كان معهم ذوفرض يعطى فرضه ثم ينظر في الجد ثلاثة احوال المقامعة او ثلث ما بقي او سدس جميع المال فيعطى ما هو خير له والباقي بين الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين مثال ذلك زوج وجد واخ الزوج النصف والباقي بين الجد والاخ وكذلك مع الزوجة جد وجمدة واخوان واخت للجمدة السدس وللجمدة ما بقي جمدة وبنت وجد واخوان للجمدة السدس وللبنات النصف وللجد السدس وزوج وام وجد واخ الزوج النصف وللأم الثلث والباقي وهو السدس للجد فقط الا انتمى (قوله وعلة) الواو بمعنى او واما اذا اجتمعا فان بنى العلات يدخلون في القسمة مع بنى الاعيان اضرارا للجد فاذا اخذ الجد نصيبه فبنوا العلات يخرجون من البين من غير شيء والباقي لبنى الاعيان فيقاسمون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين الا ان كانت من بنى الاعيان اخت واحدة فانها اذا اخذت فرضها اي مقدار فرضها اعني النصف بعد نصيب الجد فان بقي شيء فلبنى العلات والا فلا شيء لهم وانما قلنا مقدار فرضها لان الاخوات لآب وام اولاب بصرن عصبية مع الجد عند زيد لا يبقى لهم فرض عند الاكدرية (قوله وقد اسقط النعمان) موافقة للصدى وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو وبنو النعمان وابن سعيد الخدرى وابى من كعب ومعاذ بن جبل وابى موسى الاشعري وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم وهؤلاء صحابة وشريخ وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وغيرهم من التابعين قال شيخ الاسلام خواهر زاده كان شيخنا الفقيه الزاهد ابو بكر الجندی يحكي عن بعض مشايخ سمرقند ان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه انما اختار قول ابى بكر لانه ثبت عليه ولم تتعارض عنه الرواية فاما غيره فقد تعارضت عنه الروايات (قوله وعليه الفتوى) قال في بنية الدهر مثل على السفدى من الفتوى في مسئلة الجد مع الاخوة والاخوات على قول من فقال على قول ابى حنيفة وذكر السرخسى ان الفتوى على قولهما وكذا نقل في الضوء من السرخسى (قوله وبسطة بنو العلات) جمع علة وهي الضرة قال الشاعر

ويوسف اذ دللاه اولاده على فاصح في قعر الكبة ناويا

(قوله بهم) اي يجنبهم ولو واحد او ذلك لقوة القرابة لان التقدم بعد اعتبار الجهة والقرب يكون بقوة النسب وبنوا الاعيان اقوى نسباً من بنى العلات لقرابتهم بقرابة الام (قوله والجد) اي عند ابى حنيفة وقوله هو الملقى به (قوله كما علمته) اي من اجتماعهم مع البنات او بنت الابن كادل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا الاخوات مع البنات عصباء وتقدم ان المراد بالجميع الجنس فلو مات الميت عن بنته واخته شقيقته واخوته لآب كان للبنات النصف وللأخت النصف الاول فرض والثاني تعصيب وسقط الاخوة لآب (قوله وبسطة بنو الاخفاء) يقال فرس اخيف اذا كانت احدى عينيه زرقاء والاخرى كحلها فينسب نسبتي باعتبار عينيه والمراد انه يقال ذوالعين الزرقاء وذوالعين الكحل فكذلك اولاد الام ينتسبون نسبتي باعتبار آباءهم فاحدهم ابن شخص والاخر مثلاً ابن شخص آخر (قوله بالولد الخ) فضابطه انهم يسقطون بالفرع الوارث وفرع الفرع الوارث بالاصول المذكور (قوله بالاجماع) مرتبط بالجد اي بخلاف بنى الاعيان والعلات فانهم انما يسقطون بالجد على قول الامام فقط وسقط الجميع بالآب متفق عليه (قوله لانهم من قبيل الكلاله) قد سبق ما يتعلق بذلك (قوله ابويات ام اميات) اما الاميات فلو جردوا لآبهن واتحد السبب الذي هو الامومة واما ابويات فلا تنسب السبب (قوله والابويات بالآب) للدلالة به مع كونه اذا انفردا حتى جيع المال وسأق ان المدلى به اذا كان يستحق جميع المال عند الانفرد يحجب المدلى (قوله وان علت) كام ام الاب وهكذا (قوله لانها ليست من قبله) اي ليست قرابته من قبل الجد (قوله من اي جهة كانت) سواء كانت من جهة الام او من جهة الاب (قوله كذلك) اي من اي جهة كانت فالحب يأتي في اربع صور وفي من جهة الام تحجب البعدي من الجهتين

واصول زيد مبسوط في المطولات
وفي الرواية
وقد اسقط النعمان ودو المهر
وعليه الفتوى كما في شرحه اوعلى قولها الفتوى
قال مصنفها في شرحه اوعلى قولها الفتوى
وقد اسقط النعمان ودو المهر
ولاب (جزم) اي منى الاعيان ابناً (وغيره لآب)
اي بالآب وابنه والاب والجد وكذا بالاخت
لا يورث ان اصابته عصبية كما علمته (و) بسطة
(بنو الاخفاء) وهم الاخوة والاخوات لآب
(بالاجماع) لانهم من قبيل الكلاله كما سطره
ام اميات (بالام والابويات بالآب) وكذا بالاخت
الام الاب وان علت فانها ترث مع الجد لانها
ليست من قبله اي من اي جهة كانت
(وتحجب القربى) من اي جهة كانت
(البعدي) من اي جهة كانت
(تجبوا)

فقرى من جهة الاب تحجب بعدى من جهتين (قوله كقوله مناه) في شرح قوله قريبا وتحجب المحجوب
 في صورة ما اترك الميث ابوام الام المال كقوله لاب عندنا والشرح الموجود بالنسخة التي يدي
 كقوله السراجية (قوله فافهم) اشار به الى انه لو ابقى المتن على ظاهره لسكنت ذات اقربى لقرىها تحجب ذات
 اقرباين بعد اى فاصواب ما قاله (قوله فافهم) المراد به (قوله فافهم) اى جده اهل الولد الذى مات من قبل
 ابيه لانها ام ابيه ومن قبل امه لانها ام امه ثم تقول هناك امرأة اخرى قد كان تزوج منها المرأة الاولى
 فولدت من بنت الابن اى بنت الابن الاولى التى هو ابو الميث فافهم هذه الاخرى ام ام ابي الميث فهى ذات قرابة واحدة
 فهناك المرأة ان جدها في مرتبة واحدة فاذا اجتمعنا فقد وجدنا ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة وصورة
 اجتماع ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة ان تلك المرأة التى تزوج ابن ابنتها بنتها فولدت منها ذكرا اذا تزوجت
 هذا المولود بنت بنت بنت اخرى لها فولدت منها ولد كانت تلك المرأة للمولود الثانى ام ام الام وام ام الام
 وام اب اب الاب وكانت صاحبها المعنى ام زوجة ابنتها للمولود الثانى ام ام اب الاب (قوله قسم محمد السدس
 بينهما اثلاثا باعتبار الجهات) لان استحقاق الارث باعتبار الجهات فاذا اجتمع في واحد سببان متفقان
 كجدة من جهتين كان في الصورة واحدا وفي المعنى متعدد فبفتح الارث بسببيه معا كما اذا اجتمع فيه
 سببان مختلفان الا ترى انه اذا ترك ابني عم واحد هاتين الام فانها لا تأخذ ذلك الاخ السدس بالقرض والباقي بينهما
 نصفين بالعصوبة وكذا اذا ترك ابني عم واحد هاتين الام فانها لا تأخذ الزوج النصف بالقرض ويقاسم الآخر
 في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك الجوزى امه وهى اخته لايه فانه يارث بالسبب معا (قوله انصافا
 باعتبار الابن) لان تعدد الجهة اراقتضى تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضيا لتعدد
 الاستحقاق بحسب تعدد ما اودا اماذا يقتضى تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة وما غن فيه من هذا
 قيل فان ذات القرابتين تسمى بالجهة الواحدة واما كانت جده ذات قرابتين ثلاث مع جده ذات
 قرابة واحدة بقسم السدس بينهما انصافا عند ما اودا ابا عند محمد (قوله وبه جزم في الكفر) فهو المافى به وقد
 تقدم دليل اخذ الجدهات السدس ببعض بيان (قوله والاخوان الخ) الواو بمعنى والى لان المستحق احد العتقين
 لا مجموعهما (قوله وهو اثنتان) انما كان هذا حق البنات كاملا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يراد حق البنات
 على الثلثين وقد جعله الله تعالى للاخوان كما يثبته في آخر النساء (قوله سقط الخ) لف وتشر مرتب (قوله ايضا)
 الاولى حذفت لان السقوط في صورتين مختلفتين لان ينظر الى مطلق سقوط (قوله واخ) اى لاب (قوله وفى
 خلافه شرطه) يمكن دفعه بان قول المصنف موازى اذ اوزل راجع الى ابر الابن سقط وقوله واخ معطوف
 على المضاف وحيد لا يصح وصفه بكونه موازى اذ اوزل لان كان الانسب تقديم اوصاف قبل المعطوف (قوله
 بان ابن اخ لا يعصب اخته) لان الانثى التى نصير عصبه باخيها هى من تكون صاحبة فرض عند الانفراد
 فينقله اخوها منه الى التعصب لثلاثين المساواة اذ ترك بنتا وابنا مثلا لا زيادة نصيب الانثى على الذكر اذ ترك
 بنتا وابنا اما اذا لم تكن الانثى صاحبة فرض فافهم لا يحدث لها استحقاق لعدم لزوم ما تقدم (قوله لانها)
 اى الانثى في هذه الصور من ذوى الارحام والمراد من قوله ذوى الارحام ما يعم ذوات الارحام فان جمع الذكور
 يعلى على جمع سورة عند الاجتماع (قوله من مثله) كقوله (قوله افرقة) كقوله (قوله ذات سهم) اى فرض
 (قوله فلو ترك ثلاث بنات ابن) بان ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا
 القريب الاول وترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا
 وبنتا وهذا هو القريب الثانى وترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا وابن ترك ابنا
 اثبات والوسائط بين الاخيرة من الاول والميت ثلاثة وبين الاخيرة من الثانى وبين الميت اربعة وبين الاخيرة
 من الثالث والميت خمسة ثم ماتت الذكور في كل الطبقات وبقيت البنات التسع والميت الحد الاعلى وهذه تسمى
 مسئلة التثريب من قولهم تثريب الشاعر اذا كثرت كرامته في منزله فيه فثيب بذلك لكثرة ذكر البنت فيه او انها
 سميت بذلك لانها بدلتها وحدها نصفها لغيرها وبقيت الاذان الى استماعها فثبت تثريب الشاعر القصيدة
 لتثريبها واستدعاء المصفا لسماعها (قوله لا يوارى احد) لان بينها وبين الميت واحدة واحدة وهو الابن (قوله
 فلها النصف) لانها قامت مقام الصلبية (قوله والوسطى من القريب الاول) بينهما وبين الميت واسطتان كالن

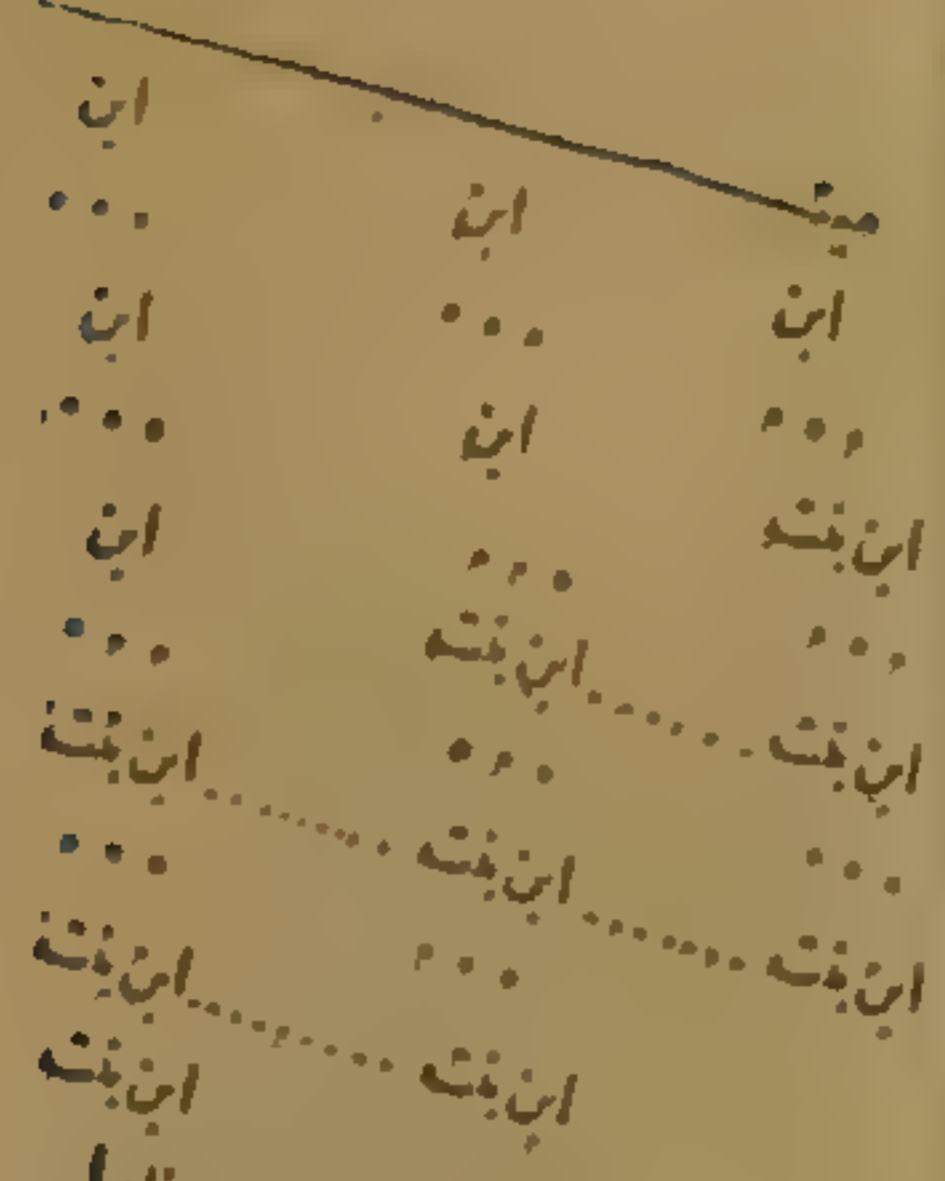


تزوجت من مرة تزوجت من ابنتها بنت
 ثم اقبلت منها وقد هذه المرأة جده لا يورث
 (قسم محمد السدس بينهما) لان (قوله) باعتبار
 احدى وجهى اى ابو حنيفة وابو يوسف
 (انصاف) باعتبار الابن وبه قال مالك
 والشافعي وبه جزم في الكفر فان رأت جهتين
 صكحات حجة (قوله) وانما استكمل البنات
 والاخوان لا يورثن فرضهن) وهو اثنتان
 (سقطت بنات الابن) سقطت الاخوات لاب ايضا
 (ان تعصب بن) في صورة الاولى (واخ)
 في ثمانية موازى اى مساو (ورث) من سائل
 عصبته بعصبه ويكون له في ذمة تركه لثنتين
 قاله المصنف في شرحه قلت وفي اخلافه نص
 ظاهر لنصر محمد بان ابن الاخ لا يعصب
 اخته كالم لا يعصب اخته وابن الم لا يعصب
 اخته وبالمعنى لا يعصب اخته بل المال
 لذكر دون الانثى لانها من ذوى الارحام قال
 في السراجية
 وليس ابن الاخ بالمعصب
 من مثله افرقة في النسب
 بخلاف ابن الابن وان مثل فانه يعصب من
 مثله افرقة عن لم تكن ذات سهم ويسقط من
 دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اخفى من
 بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك وثلاث
 بنات ابن ابن كذلك بهذه الصورة

فوارى بها (قوله تكلمة للثلاثين) اى لاجل تكلمة الثلاثين (قوله ولائى للسفليات) اى البنت لاستكمال البنات
 حقهن وهو الثلثان فانه لما قامت اليها مقام الصلبية فام من دونها بدرجة مقام بنات الابن في استحقاق
 السدس والسفلى من الاول يوارى بها الوسطى من القريب الثانى لكون الوسايط فيها ثلاثة وكذا يوارى بها العليا
 من القريب الثالث لذلك ايضا والسفلى من القريب الثانى يوارى بها الوسطى من القريب الثالث لان الوسايط
 فيها اربع واما السفلى من القريب الثالث لا يوارى بها احد لان الوسايط فيها خمس (قوله الا ان يكون مع واحدة
 منهن غلام الخ) فان كان الغلام مع السفلى من القريب الاول اخذت العليا منهن النصف واخذت الوسطى منه
 مع العليا من القريب الثانى السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلى من الاول والوسطى من الثانى
 وللعليا من الثلث للذكر مثل حظ الانثيين احصاء وسقطت سفلى الثانى ووسطى الثالث وسفلاء والمسئلة
 من ستة لعليا الاولى النصف ثلاثة وهو مستقيم عليها ووسطى الاول وعليا الثانى السدس واحد وبين الواحد
 وراسع ملصباية واخذ الغلام ومن يحاذيه ومن ثلاثة رؤس متعقبة وهو راسع فالجمله خمسة سهمين وبينهما
 وبين الرؤس مباينة ثم نظرنا بين رؤس القريب الاول الذى انكسرت عليه سهامه وبين رؤس القريب الثانى
 الذى هو كذلك ايضا وجدنا النسبة بينهما التباين فضرنا الحصة رؤس الثانى في الاثني رؤس الاول فتوصل
 عشرة وهى برؤسهم وهو مضر وب في اصل المسئلة وهو ستة فتوصل ستون ومنها تصح كان للعليا النصف
 ثلاثة مضر وب في عشرة بثلثين والوسطى من الاول والعليا من الثانى سهم مضر وب في عشرة فتوصل عشرة
 لكل واحدة خمسة وكان للغلام مع من يحاذيه اثنتان مضر وبان في عشرة يحصل عشرون لكل رأس اربعة
 وان كان الغلام مع السفلى من القريب الثانى كان الثلث الباقي بينه وبين سفلى الاول ووسطى الثانى وسفلاء وعليا
 الثالث ووسطاء اسباعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى الثالث وتصح المسئلة من اربعة وعشرين اذ يضرب
 السبعة وهى رؤس الغلام ومن معه في اثنين وهما رأسان يأخذ السدس فتبلغ اربعة عشر تضرب في اصل
 المسئلة وهو ستة تبلغ هذا المبلغ ومنها تصح وان كان الغلام مع السفلى من القريب الثالث كان الثلث الباقي بين
 الغلام والسفليات الست اثمانا وتصح من اربعة وعشرين لان الاثني رأسي من يأخذ السدس والثمانية
 رؤس الغلام ومن معه بينهما مائة اربعة والسفلى من المسئلة موازنة بالنصف فتضرب نصف
 احد هما في كامل الاخر فاذا ضربنا اربعة في ستة حصل المبلغ كان للعليا ثلاثة مضر وب في اربعة باثني عشر
 وكان للاثنتين الاثنتين السدس واحد مضر وب في اربعة هى لهما وبقي ثمانية على الرؤس الثمانية وان فرض
 الغلام مع العليا من القريب الاول كان جميع المال بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين والمسئلة من ثلاثة
 ولائى للسفليات وان كان مع من يأخذ السدس فتأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه وهى
 وسطى الاول وعليا الثانى للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت السفليات وتصح من ثمانية اذ النصف نصيب
 الغلام والبقين لا يتقسم عليهم والرؤس اربعة فانكسرت على مخرج الربع واصلها من اثنين فيضرب الاربعة
 في الاثني فتبلغ ثمانية ومنها تصح (قوله وبأخذ احد ابني عم) موثره اخوان تزوج كل واحد امرأة واستولدها
 ابنا ثم طلق احد هما امرأته او مات عنها وتزوجها الاخ الباقي واستولدها ولدا آخر ثم مات احد الولدين
 الاولين عن ابن عمه الاول وابن عمه الذى هو اخوه من امه (قوله وكذا لو كان الاخر زوجا) الاوضح ان يقول وكذا
 لو كان احدهما اى احدا ابني عمها زوجها (قوله وبقتسمان الباقي) وهو خمسة اسداس في الاول والنصف
 في الثانية (قوله حيث لا مانع من ارثهما) واما اذا وجد المانع من احدهما مثلا كان له الزوجة ابنا فانه
 يحجب ابن الم من حيث هو ابن عم لامن حيث الزوجية وبجبهه ايضا من حيث انه اخ لام لان ارث اولاد الام
 كلاله (قوله بجهتي فرض وتعصيب) لجهة الفرض الزوجية والاخوة لام وجهة التعصيب كونه ابن عم (قوله
 واما بفرض) اى واما الارث بفرض وتعصيب (قوله بجهة واحدة) وهى الابوة (قوله وقد يجمع جهتا تعصيب)
 اى الارث بجهتي تعصيب (قوله كابر الخ) فيه نظر فان الارث له من جهة البنوة لامن جهة كونه ابن ابن عم
 لان جهة البنوة مقدمة وقد يجاب بان المراد اجتماع الجهتين من غير نظر للارث (قوله كابر هو معتنق)
 بان اشترى الابن اياه ويقال فيه ماسبق (قوله وقد يجمع جهتا فرض) موثره نكح مجوسى بنته واستولدها
 فالولد ابن لهذه المرأة واخاها فادامات عنهما مات عن امه واخه فترث بالجهتين (قوله وتأتى الاشارة اليه

توارى بها

فوارى بها (قوله تكلمة للثلاثين) اى لاجل تكلمة الثلاثين (قوله ولائى للسفليات) اى البنت لاستكمال البنات
 حقهن وهو الثلثان فانه لما قامت اليها مقام الصلبية فام من دونها بدرجة مقام بنات الابن في استحقاق
 السدس والسفلى من الاول يوارى بها الوسطى من القريب الثانى لكون الوسايط فيها ثلاثة وكذا يوارى بها العليا
 من القريب الثالث لذلك ايضا والسفلى من القريب الثانى يوارى بها الوسطى من القريب الثالث لان الوسايط
 فيها اربع واما السفلى من القريب الثالث لا يوارى بها احد لان الوسايط فيها خمس (قوله الا ان يكون مع واحدة
 منهن غلام الخ) فان كان الغلام مع السفلى من القريب الاول اخذت العليا منهن النصف واخذت الوسطى منه
 مع العليا من القريب الثانى السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلى من الاول والوسطى من الثانى
 وللعليا من الثلث للذكر مثل حظ الانثيين احصاء وسقطت سفلى الثانى ووسطى الثالث وسفلاء والمسئلة
 من ستة لعليا الاولى النصف ثلاثة وهو مستقيم عليها ووسطى الاول وعليا الثانى السدس واحد وبين الواحد
 وراسع ملصباية واخذ الغلام ومن يحاذيه ومن ثلاثة رؤس متعقبة وهو راسع فالجمله خمسة سهمين وبينهما
 وبين الرؤس مباينة ثم نظرنا بين رؤس القريب الاول الذى انكسرت عليه سهامه وبين رؤس القريب الثانى
 الذى هو كذلك ايضا وجدنا النسبة بينهما التباين فضرنا الحصة رؤس الثانى في الاثني رؤس الاول فتوصل
 عشرة وهى برؤسهم وهو مضر وب في اصل المسئلة وهو ستة فتوصل ستون ومنها تصح كان للعليا النصف
 ثلاثة مضر وب في عشرة بثلثين والوسطى من الاول والعليا من الثانى سهم مضر وب في عشرة فتوصل عشرة
 لكل واحدة خمسة وكان للغلام مع من يحاذيه اثنتان مضر وبان في عشرة يحصل عشرون لكل رأس اربعة
 وان كان الغلام مع السفلى من القريب الثانى كان الثلث الباقي بينه وبين سفلى الاول ووسطى الثانى وسفلاء وعليا
 الثالث ووسطاء اسباعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى الثالث وتصح المسئلة من اربعة وعشرين اذ يضرب
 السبعة وهى رؤس الغلام ومن معه في اثنين وهما رأسان يأخذ السدس فتبلغ اربعة عشر تضرب في اصل
 المسئلة وهو ستة تبلغ هذا المبلغ ومنها تصح وان كان الغلام مع السفلى من القريب الثالث كان الثلث الباقي بين
 الغلام والسفليات الست اثمانا وتصح من اربعة وعشرين لان الاثني رأسي من يأخذ السدس والثمانية
 رؤس الغلام ومن معه بينهما مائة اربعة والسفلى من المسئلة موازنة بالنصف فتضرب نصف
 احد هما في كامل الاخر فاذا ضربنا اربعة في ستة حصل المبلغ كان للعليا ثلاثة مضر وب في اربعة باثني عشر
 وكان للاثنتين الاثنتين السدس واحد مضر وب في اربعة هى لهما وبقي ثمانية على الرؤس الثمانية وان فرض
 الغلام مع العليا من القريب الاول كان جميع المال بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين والمسئلة من ثلاثة
 ولائى للسفليات وان كان مع من يأخذ السدس فتأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه وهى
 وسطى الاول وعليا الثانى للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت السفليات وتصح من ثمانية اذ النصف نصيب
 الغلام والبقين لا يتقسم عليهم والرؤس اربعة فانكسرت على مخرج الربع واصلها من اثنين فيضرب الاربعة
 في الاثني فتبلغ ثمانية ومنها تصح (قوله وبأخذ احد ابني عم) موثره اخوان تزوج كل واحد امرأة واستولدها
 ابنا ثم طلق احد هما امرأته او مات عنها وتزوجها الاخ الباقي واستولدها ولدا آخر ثم مات احد الولدين
 الاولين عن ابن عمه الاول وابن عمه الذى هو اخوه من امه (قوله وكذا لو كان الاخر زوجا) الاوضح ان يقول وكذا
 لو كان احدهما اى احدا ابني عمها زوجها (قوله وبقتسمان الباقي) وهو خمسة اسداس في الاول والنصف
 في الثانية (قوله حيث لا مانع من ارثهما) واما اذا وجد المانع من احدهما مثلا كان له الزوجة ابنا فانه
 يحجب ابن الم من حيث هو ابن عم لامن حيث الزوجية وبجبهه ايضا من حيث انه اخ لام لان ارث اولاد الام
 كلاله (قوله بجهتي فرض وتعصيب) لجهة الفرض الزوجية والاخوة لام وجهة التعصيب كونه ابن عم (قوله
 واما بفرض) اى واما الارث بفرض وتعصيب (قوله بجهة واحدة) وهى الابوة (قوله وقد يجمع جهتا تعصيب)
 اى الارث بجهتي تعصيب (قوله كابر الخ) فيه نظر فان الارث له من جهة البنوة لامن جهة كونه ابن ابن عم
 لان جهة البنوة مقدمة وقد يجاب بان المراد اجتماع الجهتين من غير نظر للارث (قوله كابر هو معتنق)
 بان اشترى الابن اياه ويقال فيه ماسبق (قوله وقد يجمع جهتا فرض) موثره نكح مجوسى بنته واستولدها
 فالولد ابن لهذه المرأة واخاها فادامات عنهما مات عن امه واخه فترث بالجهتين (قوله وتأتى الاشارة اليه



فالعليا من القريب الاول لا يوارى بها احد فلها
 النصف والوسطى من القريب الاول يوارى بها
 العليا من القريب الثانى فيكون لهما السدس
 تكلمة للثلاثين ولائى للسفليات الا ان يكون
 مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها
 ومن فوقها من لا يكون صاحبة فرض وسقط
 السفليات (وبأخذ ابن عم) كذا في نسخ المتن
 والسفليات وعبارة السيد وغيره وبأخذ احد
 وابني عم (هو اخ لام السدس) بالقرض وكذا
 لو كان الاخر زوجا له النصف (وبقتسمان
 الباقي) بينهم نصفين بالعصوبة بحيث لا مانع
 من ارثه بها فترث بجهتي فرض وتعصيب
 واما بفرض وتعصيب معا يجمع جهتا تعصيب
 والااب وابو اقلت وقد يجمع جهتا تعصيب كابن
 هو ابن ابن عم بان تنكح ابن عمها ابنا وتصور
 هو معتنق وقد يجمع جهتا فرض وانما تصور
 في الجوزى لسكاحهم المحارم وتوارثون بها
 جميعا عندنا وعند الشافعي باقوى الجهتين
 وقامه في كتب الفرائض وتأتى الاشارة اليه
 في الفرقى (ولو تركت زوجا واما النصف والام)
 لام واخوة لابوين اخذ الزوج النصف ولائى
 او الحدة (السدس) وولد الام الثلث ولائى
 للاخوة لابوين) لانهم عصبه ولم يبق لهم شئ

في الفرق) عند قوله والكافر يرث بالنسب والسب إلى أن قال وإن لم يحجب أحدهما الآخر يرث بالقرابتين (قوله
يشترطان بصفتين لا يرث) أي أولاد لأم ولا حواشي لا يرثون وقال لها المشتركة بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح
والنورى أي المشتركة فيها بكسر هاء على نسبة الشريك إليها جازا أو يقال لها المشتركة والحاربة والحاربة
والجبهة وقول أبي حنيفة قال عمر وأولاد الإمام أحمد بن حنبل وهو أحد قولين عند الشافعي وأحدى الروايتين
عن زيد رضي الله تعالى عنه ثم وقعت لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فإرادان يقضى بذلك فقال له زيد
ابن ثابت هيو أياهم كان حارفا زادهم الأب الأقر يا وقيل قائل ذلك أحد الورثة وقيل قال بعض الأخوة لعمر
رضي الله تعالى عنه هب إن أبانا جبر ملئ في اليه فلذا سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالشريك بين
الأخوة لأم والأخوة الأشقاء كأنهم كاهم أولاد أم بعد أن كان أسقطهم في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال
ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى (قوله وكذلك يفرض مالك والشافعي للاخت للابوين) وهي الأكذوبة
سميت بذلك لكونها كدرت على زيد مذهبه والإمام أحمد مع الإمامين (قوله فتعول إلى تسعة) للزوج ثلاثة
ولأم إثنان ولجدة واحدة وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها زادت على الجد ردت بعد
الفرض إلى التعصيب بالجدة فيضم إلى حصتها حصته ويقسمان الأربع بينهما الثلاثة للذكر مثل حظ الأنثيين
صكذا في السنن (قوله واحد) هذا يخالف ما ذكره السنن في أنه جعل مذهب كمال والشافعي (قوله
نقط الأخت) فلزوج النصف وللأم الثلث فاصلهما من مئة للزوج ثلاثة وللأم إثنان وبني واحد وهو قدر
الدرس في أخذ الجد (قوله على المفتي به) وهو قول الإمام فانه يجعل الجد كالاب فيصيب الأخت وعندهما
لا يعطى الجد كل أحوال الأب فنسب الأكرية في قول الصحاحين (قوله كما مر) أي في الكلام على الجلب
ونقدم له نقل بيت الوهبانية وهو

وما سقطا اولاد عن وعلة * وقد سقط النعمان وهو الحرر

والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب القول

المول في القفة الميل والجور يقال فلان يقول اي ميل جاور بمعنى العلية يقال عيل صبرة اي غلب وبمعنى الرفح
يخال عال الميزان اذ ارفعه وبطلق على رفع الابل اذ نأها عند البول ويصح اخذ المعنى الاصطلاحي من الاول
لان المسئلة مالت على اهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم ومن الثاني كان المسئلة غابت اهلها
بإدخال الضرر عليهم ومن الثالث فان المسئلة اذا ضاقت بالفروض المجتمعة فيما ترفع التركة الى عددا كثر من
تخرجها حتى يدخل النقصان في فراغ جميع الورثة ومن الاول قوله تعالى ذلك ادنى ان لا تقولوا وقيل
في معناه ان لا تقولوا ومنه قوله عليه السلام وايدأ بن تقول اي تقول ويقال عال الرجل اذا كثر عياله (قوله وضده
الرد) اذ بالعول يقتص سهم ذوى الفروض ويرداد اصل المسئلة وبالرد يزداد السهام وينقص اصل المسئلة
وبعبارة اخرى في العول يفضل السهام على التخرج وفي الرد يفضل التخرج على السهام (قوله وزيادة السهام)
اي سهام الورثة قال عوض عن المضاف اليه وهذا سهل الاختصار في قوله الا في كل منهم (قوله كنقص ارباب
الديون) اي كنقص الثابت لا ارباب الديون بسبب الحاجة اي اخذ كل سهمه ناقصة بسبب ضيق التركة عليهم
فان النقص يدخل على كل سهم على قدر سهمه وبمعنى قدر النقص الداخل على كل وارث بنسبة القدر الذي مالت به
المسئلة الى المسئلة بقوله اذا كانت الورثة زوجا واختين شقيقتين كانت المسئلة من ستة وتقول الى سبعة
فالداخل من النقص على الزوج من كل سهم سبع فيأخذ من الستة سهمين واربعة اسباع والداخل على
الاختين منه اربعة اسباع فلم مائتة امهم وثلاثة اسباع واذا قسمت المسئلة من اربعة وعشرين قيراطا كان
لزوج عشرة امهم وبه ان ولاختين ثلاثة عشر سهم ما وخمسة اسباع فالجمله اربعة وعشرون قيراطا ويقال
عالت المسئلة بسدسها في هذه الصورة وبثلثها فيما اذا عالت الى ثمانية ونصفها اذا عالت الى تسعة وبثلثها
اذا عالت الى عشرة وقد نظم ذلك العارف الاجهوري فقال

وعلم قدر النفس من كل دارت * بحسبة عول للمرضة عائله

وینار ما لت یسینه لها * بلاعواها فارحم فضلت قائله

(۴)

(قوله واول من حكم بالعول عمر رضي الله تعالى عنه) فانه وقع في عهد صوره ضاق بخرجها عن فروضها فتشاور العصاة فيها فاشاروا له بالعباس الى العول فقال اعيلوا الفراء لنص قنابعه على ذلك ولم تذكره احد الا ابن عباس بعد موته قيل له هلا انكرته في زمن عمر فقال هيته وكان مهيبا وساله رجل كيف تصنع بالفريضة العائلة فقال ادخل الضرر على من هو اسوأ حاله من البنات والاخوات فانهم يقتلن من فرض مقدرا الى غير فرض مقدرا واما من يقتل نصيبه من فرض الى فرض كالزوج والام واولاد الام فلا يدخل عليهم العول فقال الرجل ما تفعل في نكاح النساء فان ميراثك يقيم بين ورثته على غير ايك ففضب وقال هلا تجتمعون حتى يمتل فجيعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى ولم عالج عددا لم يجعل في مال نصيبين وثلاثا ومائة عذر تخبر بجهه على ابن عباس مسئله الارام وهي ما اذا تركت زوجا واما واختين لام فعند العامة هذه المسئلة عادلة لان للزوج النصف وللأم السدس وللأختين للام الثلث فاستقامت السهام على اصل المسئلة وهي ستة فاما ابن عباس فان قال للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين للام الثلث لزمه ان يقول بالعول لان الأختين لا يجعبان الام من الثلث الى السدس عنده وان قال للزوج النصف وللأم السدس وللأختين لام الثلث كان تاركا مذهبه في ان الأختين لا يجعبان الام من الثلث الى السدس ولا يمكنه هنا دخول النقص على الام ولا على الأختين لام لان الام صاحبة فرض محض والأختين لام كذلك فانهم لا يصرون عصبه بحال ولا على الزوج لذلك (قوله ثم المحارج سبعة) وجه ذلك ان الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلثان والثلث والسدس ومحارجها خمسة لاتحاد مخرج الثلثين والثلث واذا اجتمع فروض من النوع الاول اعتبر مخرج ادنى كسوره او تكون المسئلة منه فان اجتمع نصف وربع كانت من اربعة او نصف وثلث كانت من ثمانية وان اجتمع ثلث وسدس كانت من ستة وهذه لا تخرج عن المحارج الخمسة المذكورة واذا اختلط النصف من الاول بكل النوع الثاني او ببعضه كانت المسئلة من ستة وهي لا تخرج عنها ايضا واذا اختلط الرابع بكل النوع الثاني او ببعضه كانت من اثني عشر واذا اختلط الثمن بكل النوع الثاني او ببعضه كانت من اربعة وعشرين فيضم هذا الى الخمسة فتصير المحارج سبعة (قوله اربعة لا تعول) بالاستقراء لان الفروض المجمعة فيها اما ان تنى التركة بها واما ان تزيد عليها فلا يحتاج الى العول (قوله وثلاثة لا تعول) اشار بقدر ان العول ليس لازما لها (قوله بالاختلاط) اي باختلاط فرض من الاول بكل النوع الثاني او ببعضه (قوله كهو فاح لام) وكزوج واختين لاب وام واختين لام ونسعى هذه المسئلة امر وانية لانها وقعت في زمن بقاء امية وكان الزوج بعض بنى مروان فاراد ان يستبد بنصف المال كلا فساوا عنها فقهاء الحجاز فقالوا له ثلث المال ونسعى القراء لاشتهوا هديتهم (قوله ولعشرة الخ) وهذه المسئلة نسعى شريحية اذ نسعى شريحية فيها بالزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج بطوف في البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك له اولاد ابن فاذا انصيب الزوج فكانوا يقرولون النصف فيقول شريحي يعطى نصفنا ولا ثلثا فبلغه ذلك فطلبه وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا شيء فلما اتاه عزره وقال تشع على القاضي وتنب القضاء الحق الى الفاحشة وقد سبق في هذا الحكم امام عادل وروى قال الرجل انه الذي بقي في عنده وانسد

وَحَقُّ اللَّهِ أَنْ يَظْلِمَ لَوْمٌ * وَمَا زَالَ الْمَسِيءُ هُوَ الظَّالِمُ

الى ديان يوم الدين عسى * وعند الله تجتمع الخصوم

فبلغ شريحا فقال اناأت القول وكنت القول (قوله تقول الى سبعة وعشرين) اى عند عدم اعتبار الخفى
المشكل اذ عند اعتباره تقول اربعة وعشرون الى تسعة وعشرين بل الى ثلاثة وثلاثين عند الجهور كما اذا مات
عن زوج وزوجة وبنتين وام او ابوين ولا خفاء ان وجود الخفى المشكل نادى على تقدير وجوده كونه ذاروج
وزوجة في غاية الندرة فاعتبروا وجوده وبينوا احكامه ولم يعتبروا حالته المذكورة لانها نادرة في نادى (قوله
وتسمى المنبرية) لانها استقلت من على وهو على منبر الكوفة فاجاب عنها بدية فقال السائل متعتنا ليس للزوجة
البن فقال صار عنها تسع ومضى في خطبته فتهبوا من فطنته وذكر السنورى في شرح الترتيب انه اخبره
بعض طلبة الدين انه سمع في الدين بعض اشياخه يذكر ان هذه الخطبة التى مثل على رضى الله تعالى عنه في انائها
الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المعاد والرجعى فمثل حينئذ فاجاب بقوله

3

1

19

[illegible]

و بعد ما توالى انافى بشركى
 ما توالى انافى للاحث اولادى
 اصف و نورا الى حبيبة واحدة فقه الانثى
 قال و حازه الى عبد الحنفية مسئلة
 الشريعة امة و لا مسئلة الا حكمة و رية
 على العقول و بها من (ابن ابي نعيم)
 فلهذا اردت ان اذكرها على ما رقت
 من نزلت فقص على كل محرم بقدر قدره
 ليعمل بقصص على كل محرم بقدر قدره
 و يفتقر رباب العيوب و بحاجة

عند زرعها في اربعة عشر صارا باع ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة فان ضربت الثمانية التي هي نصيب
 بنت ابن البنت في الاثنين فيصير ستة عشر فهي لها وضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت
 في المضروب الذي هو اثنان فيحصل ستة فهي لها وضرب نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير
 ستة فيعطى كل واحد منهما ثلاثة وقول محمد اشهر الروايتين عن الامام في جميع احكام ذوى الارحام فالعمل
 بقوله وعليه الفتوى ذكره في الكافي الا ان مشايخ بخارى اختاروا قول ابى يوسف بتيسير على المفتي وعمل ائمة
 خوارجهم ايضا عليه على ما ذكره صاحب الشروط في فرائضه كما ذكره ابن كمال باشا وهذا كما اذا تعدد
 الجهات فان تعددت الجهات قال ابو يوسف باعتبار الجهات في ابدان القروع وقال محمد باعتبار الجهات
 في الاصول فتوصل من مذهبه اعتبار الصفة من الاصول واعتبار العدد والجهات في الاصول من القروع
 وصورة ما ذكرنا اذا تزلزلت بنت بنت وهما ايضا بنت بنت وتزلزلت بنت بنت اخرى فابو يوسف يعتبر الجهات
 في البنتين فهما بمنزلة بنتين من جهة الاب وبنتين من جهة الام اي ابيهما وامهما وقد وجد ابن بنت البنت
 الاخرى والا ربع بنت بمنزلة ابنتين فيقسم المال عنده اثلاثا ثلثا للبنتين اللتين هما بمنزلة اربع بنات وثلاثه
 ثلثا لابن ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ عدد البنتين في الابن الذي هو اصلهما فيكون بمنزلة ابنتين ويأخذ عدد البنتين
 في البنت التي هي امهم فيكون بمنزلة بنتين وهما امان والابن بمنزلة اربع رؤس وبنت البنت الاخرى رأس
 فيقسم المال في البطن الثاني اسباعا فللابن الذي هو اصل البنتين اربعة اسهم منها تكون بمنزلة اربع رؤس
 وللبنت التي هي امهم اسهمان لكونها بمنزلة بنتين وللبنت الاخرى سهم فاذا جعلنا ذلك كور في هذا البطن
 طائفة والاثاث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنتين اللتين في البطن الثالث اصاب كل واحدة منهما سهمان
 واذا دفعنا نصيب طائفة الاثاث الى من يارثهن في البطن الثالث لم يتقسم عليهم لان نصيبهن ثلاثة اسباع
 ومن يارثهن ابن وبنتان فالجموع كاربعة بنات وبين الثلاثة والاربعة مائة فضررنا الاربعة التي هي عدد
 الرؤس في اصل المسئلة وهو سبعة صارت ثمانية وعشرين ومنها نصيب المسئلة اذا كان لابن البنت في البطن الثاني
 اربعة فاذا ضربناها في المضروب الذي هو اربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعطينا كل واحدة من بناته ثمانية وكان
 للبنتين في البطن الثاني ثلاثة اثاثان هي بمنزلة منزلة البنتين وواحد لاخرى واذا ضربنا الثلاثة في الاربعة بلغ
 اثني عشر ونظرا في البطن الثالث في طائفة الاثاث وجدنا بنتين وابنا والبنتان بمنزلة ابن فتقسم الاثني عشر
 سائقة ستة للابن وستة للبنتين لكل واحدة ثلاثة تضاف الثلاثة الى الثمانية فتصير احد عشر فهي نصيب
 كل بنت من البنتين فجعلنا نصيبها من جهة ابيها وامها اثنتان وعشرون وللابن ستة فالجمله ثمانية وعشرون
 لبنتين ستة عشر من جهة ابيها وستة من جهة امهما وللابن ستة من جهة امه والله اعلم والحاصل ان ذوى
 الرحم الموجودين في الصنف الاول اما ان تفاوتت درجاتهم ولا في الاولى من جهة اقرب ذكر كان وانما ويجوز
 الابدان كذلك والثاني اما ان يكون فيهم ولد ووارث وغير ولد ووارث واما ان يكون فيهم ولد ووارث واما ان يكون فيهم
 ولد غير ووارث في الاولى من ولد ووارث وفي الاخيرين اما ان تنقسم الاصول او تختلف فان اتفقت فالعبرة
 بالابان اتفقا وان اختلفت فاما ان تعدد القروع بان يكون لبعض الاصول فرعان او اكثر وله من الاصول
 فرع واحد فان اتفقت القروع فابو يوسف اعتبر الابان ايضا ونقسم على اعلى بطن اختلف بالذكورة
 والذكورة ويجعل بعد النسخة المذكورة طائفة والاثاث طائفة ونظر للبطن الاتية بعد في الجهتين فان اتفقت
 الذكورة والنوثة لا بعد النسخة وان اختلفت اعادها على اعلى بطن اختلف بعد الاول وهكذا وان تعددت
 القروع واتحدت الاصول فابو يوسف اعتبر الابان ايضا ومحمد يأخذ عدد القروع في الاصول ويصف هذا
 العدد بالماخوذ بصفة الاصل فان كان الفرع ذاهبتين بان كان يتصل بالميت من جهة ابيه وجهه امه وفرع آخر
 متصل به من جهة واحدة منهما فابو يوسف اعتبر الجهات على الاصح عنده في ابدان القروع بان ينزل الفرع
 الواحد اثنتين باعتبار امه وابيه مع قياسه في الفرع وان كان الفرع اثنتين نزلته اربع بذلك الاعتبار وقسم
 المال بعد هذا الاعتبار على الموجود من ذوى الارحام ومحمد يعتبر الجهة في الاصول فيأخذ الاصل من فرعه
 العدد والجهة فاذا كان الفرع بنتين متصلتين بالميت من جهة ابيها وامها نزل الاب بمنزلة ابنتين ونزل الام
 بمنزلة بنتين وقسم على الاصول بعد هذا التزليل ثم راعى البطن الاتية بعد في الاتفاق والاختلاف على قياس

ما

ما حرر عليك بالتأمل والله تعالى الموفق (قوله ثم اصله) شروع في الصنف الثاني (قوله وهم الجد الفاسد) المراد به
 الجففس ليم المتعدد منه والجد الفاسد كاب ام الميت واب امه (قوله والجدات الفاسدات) لو افردنا او جمع
 في المعطوف عليه لحصل التناوب والجدة الفاسدة من دخل في نسبهم الى الميت بعد فاسد كام اب ام الميت
 وام ام اب امه وحاصل ما فيه انه يقدم فيه الاقرب فالاقرب كالصنف الاول من اي جهة كان الاقرب بمعنى
 سواء كان من جهة الاب او من جهة الام وان كان الاقرب ابني مدلية بغير وراث والابعد ذكرا مدليا بوارث
 قاله الاكل فالاقرب مطلقة لا يجب الابدان طنقا واما اذا استوت درجاتهم وفيهم وارث ومدل بغيره فقال في روح
 الشروح الروايات شاهدة على ان اصحابنا لا يرجحون المدلى بوارث على غيره لان كون ولده وارثا ليس به عندنا
 والترجيح به على قول اهل التنزيل والفرق بين هذا الصنف حيث لم يمتدوا فيه الادلاء بوارث وبين الصنف
 الاول حيث اعتبروا فيه ذلك ان الوارث هنا فرع فلا يتقوى به الاصل بل اعتبار الاصل به يؤدي الى جعل
 المتبوع وهو الجد والجدة باعلا التبع وهذا كس المعقول ونقض الاصول بخلاف الوارث ثمة فانه اصل
 يتقوى به الفرع فلا يؤدي الى محذور وما يؤيد عدم اعتبار الادلاء بوارث هناك السيد وابن كمال ليدكره
 في الضابط الذي ذكره آخر هذا الصنف وسنذكره بعد وان استوت درجاتهم وكاهم ادلوا بوارث كاب ام اب اب
 الاب واب ام ام الاب ادكاهم لم يدل بوارث كاب ام اب اب ام الاب فاما ان تعدد قربانهم بان يكونوا
 كاهم من جانب اب الميت اومن جانب امه واما ان تختلف فان اتحدت قربانهم وانفق صفة من ادلوا به
 في الذكورة والنوثة اعتبر ابدانهم فان كانوا كاهم ذكورا واناثا تساوى في النسخة وان كان البعض ذكورا
 واليهض انا فالذكورة مثل حظ الانثيين ومثال اتفاق صفة المدلى به ما ذكرناه من مثال عدم الادلاء بالوارث
 وان اختلفت صفة من ادلوا به يقسم المال على اول بطن اختلف كما في الصنف الاول اي يقسم بينهم للذكر
 ضعف الانثى ثم يجعل المذكور طائفة على ما تقر في الصنف الاول اتفاقا وهو على قول محمد ظاهر ويحتاج
 ابو يوسف الى الفرق بين الصنف الاول والثاني فانه لم يعتبر في الاول اختلاف البطون ووجهه كما ذكره الاكل
 ان الاختلاف بغير الجهة لانه يجعل الشخص الواحد من جهة ام والاخر من جهة اب ولا شك ان الارث فيهما
 مختلف اما الاختلاف في الصنف الاول فلا بغير الجهة لانه لا يخرج به الشخص عن كونه ولده الميت ولا اختلاف
 الجهة في الاب والام اعتبارا في غير هذا الموضع كما في العمة والخالة فكذلك هنا ومثال الاختلاف ما ذكره الادلاء
 الكل بوارث وان اختلفت قربانهم مع استواء درجاتهم كما اذا تزلزلت ام اب اب اب وام اب اب اب الام فالثلاثان
 لقربة الاب وهو نصيب الاب والثالث لقربة الام وهو نصيب الام وذلك لان الذين يدلون بالاب يقومون مقامه
 والذين يدلون بالام يقومون مقامه فيجعل المال اثلاثا كما تزلزل ابوين ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم
 كما لو اتحدت قربانهم بمعنى يقسم ما اصاب قرابة الاب على اول بطن وقع فيه الخلاف وكذلك ما اصاب قرابة
 الام وان لم يختلف فيهم بطن كانت النسخة على ابدان كل صنف قال ابن كمال وبالجمله اما ان يكون هنالك استواء
 الدرجة ولا في الثاني الاقرب ولي وعلى الاول اما ان تعدد القرابة ولا في الثاني يقسم المال اثلاثا وعلى
 الاول ان اتفقت صفة الاصول فالنسخة على الابان والا فيقسم على اعلى الخلاف كما في الصنف الاول انتهى
 والله تعالى المبسر والمعين (قوله ثم جردوا به) شروع في الصنف الثالث (قوله وهم اولاد الاخوات لابوين
 اولاب) سواء كان الاولاد ذكورا واناثا (قوله والاولاد الاخوة والاخوات لام) سواء كان الاولاد ذكورا واناثا
 (قوله وبنات الاخوة لابوين اولاب) قيد بالبنات لان الذكور من اولادهم عصيات وحاصل ما فيه ان اولادهم
 بالبنات اقربهم الى الميت فينت الاخت اولى من ابن بنت الاخ لانها اقرب وان استوت في درجة القرب فولد
 العصبية اولى من ولدى الرحم كبنات ابن اخ وابن بنت اخ الم كل لبنت ابن الاخ لانها ولدة عصبية
 وان استوت في اقرب وكانوا كاهم اولاد عصبية او اولاد ذوى رحم او بعضهم اولاد عصبية
 وبعضهم اولاد ذوات رحم فابو يوسف يعتبر الاقرب من كان له انساب وام اولى من كان اصله انساب ومن
 كان اصله انساب اولى من كان اصله انساب واختلف الشراح في هذا القول لابي يوسف فقال بعضهم انه رواية
 مشهورة عن الامام وقال بعضهم انه رواية شاذة عنه والاول مخالف لما اختار من راجح الدين فانه جعل قول محمد
 في ذوى الارحام اشهر الروايتين عن الامام ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات كاهم هم الورثة مع اعتبار

(ثم اصله) (هم الجد الفاسد والجدات
 الفاسدات) (ون على (ثم) جردوا به وهم
 اولاد الاخوات لابوين اولاب والاخوات لام
 والاخوات لام اب الاخوة لا بعب اولاب

فصل في الفرق والحرق

وَمِنْ

وله الزنى يرث من وأمه ميراث أخ لام وولد الملاعة يرث من وأمه ميراث الأخ لا يورث انتهى (قوله ووقف العمل
حظ ابن واحد الخ) هذا قول أبي يوسف ورواه الخصاف عنه وعند محمد وهو رواية عن الإمام بوقف نصيب ابنين
أوابنتين إيهما أكثر نصيبا وعند الإمام بوقف له نصيب أربعة بنين أو أربع بنات إيهما أكثر نصيبا (قوله إيهما
كان أكثر) إيهما أبدا أخيره محذوف تقديره وقف ولا ييجل بد لا من حظ لما يلزم عليه من جعل اسم
الاستهزام حذوا (قوله لانه الغالب) أى ان الغالب ان لا تلد المرأة في بطن واحد الأول واحد أفيني عليه
الحكم أنما لم يعلم خلافه (قوله ويكفلون) أى يأخذوا قسما من الورثة كقبائلهم على أمر معلوم وهو الزيادة
على نصيب ابن واحد نظر المرن هو عاجز عن النظر لنفسه اعنى الحمل كما اذا ترك ابنه أو خنثى فإنه يعطى الخنثى
الثلث والأبن الثلثين ويؤخذ منه كقيل (قوله فان المسئلة من أربعة وعشرين) لاختلاط الثلث بالسدس
(قوله ان فرض الحمل ذكر) ويكون الباقي بعد اعطاء ذى القرض فرضه ثلاثة عشر فهي للأبن والبنت
للكمality حظ الانثيين (قوله لان للبنتين الثلثين) وللأبوين الثلث ثمانية وللأمراة ثلاثة وبين عددي تعميم
المستلث اعنى أربعة وعشرين وسبعة وعشرين يوافق بالثالث لان الثلاثة تعددهما فاذا ضرب وفق
أحدهما في جميع الاخر صار الحاصل مائتين وستة عشر فمن كل له شئ من مسئلة الأنوة بأخذه مضروبا
في وفق مسئلة الذكر وبالعكس فعلى تقدير ذكر كورته للمرأة سبعة وعشرون وللأبوين لكل واحد ستة
وثلاثون وعلى تقدير أنورته للمرأة أربعة وعشرون ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون فيعطى للمرأة أربعة
وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة اسم ويوقف من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة اسم ويعطى للبنت
ثلاثة عشر سم ما بناء على ان الموقوف في حقه هانصيب أربعة بنين عند الامام وإذا كان البنون أربعة فنصيبها
من الثلاثة عشر الباقية بعد القراض سم وأربعة اسباع سم من أربعة وعشرين مضروبة في تسعة فصار
الحاصل ثلاثة عشر فهي إلهما والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر سم لان الذهاب مائة واحد فان ولدت
ثلاثا واحدا أو أكثر فجميع الموقوف للثلاث وهو مائة وعثمان وعشرون وذلك لان نصيبهم في مسئلة الأنوة ستة
عشر فاذا ضربت في وفق مسئلة الذكر كورته وهي ثمانية باع هذا القدر وقد أخذت البنت منها ثلاثة عشر فتضعها
الى الباقي الذى هو مائة وخمسة عشر ويقسم المبلغ بينهم على السوية وان ولدت ابنا واحدا أو أكثر فتعطى
المرأة أو الأبوان ما كان موقوفا من نصيبهم وما بقي بعد أخذه هو للاثلاثة وما أخذه البنت وهو مائة وأربعة يضم
الى الثلاثة عشر التى أخذتها البنت فيبلغ مائة وسبعة عشر فيقسم هذا المبلغ بين الأولاد وان ولدت ميتا يعطى
للمراة والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم وهذه على البنت الى تمام النصف وهو خمسة وتسعون سمها والباقي
للأب وهو مائة لانه عصبة (تنبيه) هذا النوقف انما يكون في وارت يتغير فرضه من الاكثر الى الأقل
امام لا يتغير فرضه كالجدة والزوجة الحبلى فلا يوقف له شئ وامام ما يسقط على تقديره ويستحق على تقدير كاخ
المتوفى مع زوجته الحامل فإنه لا يعطى شيئا حتى يتبين الحال (قوله هذا على كون الحمل من الميت) أى ما تقدم من
المثال واعلم انه اذا كان منه فاجت بتمام اكثر منة الحمل أو أقل منها ولم تكن آخرت بانقضاء العدة فإنه يرث
ويورث وان جاءت به لاكثر من اكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد لأقل من ستة
اشهر يرث وان جاءت به لسته اشهر أو اكثر فإنه لا يرث كما اذا ترك زوجة حبلى من ابنه الكافرا والرقيق الا اذا
كانت تلك المرأة معتدة طلاق أو فرقة ولم تقر بانقضاء العدة فإنه حينئذ يرث الولد لضرورة اثبات النسب
الذاعية الى اضافة العلوق الى اكثر مدة الحمل (قوله والاقله كثيرة) أى الا يمكن الحمل من الميت بل من غيره
فلا يختص بهذا المثال بل اشماله كثيرة والمثل يضم الميم والثلاثة وعبارته فهم انه اذا كان الحمل من الميت يختص
بالمثال الذى ذكره وليس كذلك (قوله كالزوجه) زوجا أو ما حبلى (المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث
والمراد انها حبلى من ابيه فيكون الحمل شقيقا أو قتيقة) (قوله فيقدر انى) ليدخل النقص على الزوج والام
بالعدل (قوله وتعدل اثمانية) لاجتماع نصفيين وثالث (قوله قلت ولم ار الخ) هى مسئلة بيت الوهابية ومعلوم انه
يوقف نصيب الحمل مدة كونه حلا (قوله لما لو كان) أى الحمل (قوله كهم) أى كزوج وام حبلى بشقيق أو شقيقة
واعاد الضمير جمعاً باعتبار عدل الحمل وانوار (قوله لم يبق له شئ) أى للعمل فلا زوج النصف والام السدس وللأخوين
لام الثلث وللمستقرقت الفروض التركة مسقط المصاحب (قوله وتعدل اربعة) نصف للزوج ونصف للاخت

(ورفع اليه مل حطاس واحد) اذ انت واحدة
ايها كان اكثر وعليه القوي لانه العاقل
وبسبب كون احسبها كقوله ابو بن وبنما
وان فرض على فان المسألة من اربعة وعشرين
ان فرض على ذكر او قول له اربعة وعشرين
كون الحمل من الميت والاقله كقوله كاوزك
زوجا وما جعل ولا زوج النصف والام الثلث
ولم يعمل ان قدر ذكر النصف وهو النامية
فقد نفى ان يفرض له النصف وان على احد
سك لا يخفى قلت ولم الامر على ويبنى ان يسر
النفقة يربى وت على ويبنى ان يسر
لام فان قدر ذكر الم يبنى على ويبنى ان يسر
اذا وهو تسعة

في اصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة واربعون (قوله فان انكسر سهام فريقين) شروع في الاصول الاربعه التي بين عددي الرؤس (قوله وعولها) لم يذكر في السراجيه ولا في شرهما العول في الانكسار على اكثر من فريق واحد وصورة زوجة وثلاث اخوات اشقاء وثلاث اخوات لام (قوله فاطاب المشاكلة) الاولى التعبير بالنسبة (قوله بين السهام والاعداد) اي اعداد الرؤس بالاصول الثلاثة (قوله ثم بين الاعداد والاعداد) اي ثم اطلب المناسبة بين اعداد الرؤس بعضها مع بعض (قوله ثم افعل كما فعلت في الفريقين الخ) لم يذكر في الفريقين الا المماثلة فقط واما صورته والتوافق والتباين المتقدمتان فموضوعهما في الانكسار على فريق واحد (قوله يسمى جز السهم) ويسمى المضروب (قوله كاربوع زوجات الخ) اصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلاث السدس وهو اثنان لا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن مائة فاخذا مجموع رؤسهن وهو ثلاثة وللزوجات الاربع الاربعة ولا استقامة بين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فاخذا عدد الرؤس بمقامه وللانعام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل ينقسم مائة فاخذا عدد الرؤس باسمه ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس انما خذنا الثلاثة والاربعة متداخلين في الاثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس فضررنا في اصل المسئلة وهو ايضا اثنا عشر ومنها تصح المسئلة (قوله كاربوع زوجات وخسة عشر جدات الخ) الاولى خمس عشرة كافي بعض التمسح واصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجات الاربع التي هي وثلاثة ولا ينقسم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤسهن مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن والبنات اثنا عشر عشرة اثنان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن موافقة بالنصف فاخذا نصف عدد رؤسهن وهو سبعة وحفظناه للجدات الخمس عشرة السدس وهو اربعة ولا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن وللانعام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهن مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن فحصل لنا من اعداد الرؤس المحفوظة اربعة وستة وسبعة وخسة عشر ثم طلبنا فيما التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف فردنا اعدادها في اربعة فصار ثمانية عشر صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضررنا ثلث اعدادها في جميع الاخر صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضررنا ثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وعشرون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار الحاصل اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فخطنا المثلث وستة مائة معرفة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب كل واحد منه بعد ان شاء الله تعالى (قوله كما مر اثنان وعشرون جدات وسبعة اعمام) اصل المسئلة اربعة وعشرون فقلز وجتين الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين عددي رؤسهما وسهامهما مائة فاخذا عدد رؤسهما وهو اثنان وللجدات الست السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة وللبنات العشر الثلث وهو ستة لا يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وللانعام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم اقليم وبينه وبين عدد رؤسهن مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن وهو سبعة فصار معنا من الاعداد الماخوذة للرؤس اثنان وثلاثة وخسة وسبعة وهذه كلها اعداد متباينة فضررنا الاثنان في الثلاثة صارت ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ثم ضربنا الثلاثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوارق اذا كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلاثة ضربتاها في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ثمانية وثلاثون فلكل واحدة منهما ثمانية وخسة عشر وكان للجدات الست اربعة وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار ثمانية آلاف واربعين فلكل واحدة منها مائة واربعون وكان للبنات العشر ستة عشر ضربناها في المضروب المذكور بلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين فلكل واحدة منها ثمانية وستة وثلاثون وكان للانعام السبعة واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل واحد منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف واربعون ذكره السيد (قوله يحصل جز السهم) وهو المبلغ الثالث لانه فحصل من العدد الاول والثاني مبلغ ومنه ومن الضرب في الثالث مبلغ ثان ومن الضرب في الرابع مبلغ ثالث وهو جز السهم (قوله سهامهم) راجع الى

في اصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة واربعون (قوله فان انكسر سهام فريقين) شروع في الاصول الاربعه التي بين عددي الرؤس (قوله وعولها) لم يذكر في السراجيه ولا في شرهما العول في الانكسار على اكثر من فريق واحد وصورة زوجة وثلاث اخوات اشقاء وثلاث اخوات لام (قوله فاطاب المشاكلة) الاولى التعبير بالنسبة (قوله بين السهام والاعداد) اي اعداد الرؤس بالاصول الثلاثة (قوله ثم بين الاعداد والاعداد) اي ثم اطلب المناسبة بين اعداد الرؤس بعضها مع بعض (قوله ثم افعل كما فعلت في الفريقين الخ) لم يذكر في الفريقين الا المماثلة فقط واما صورته والتوافق والتباين المتقدمتان فموضوعهما في الانكسار على فريق واحد (قوله يسمى جز السهم) ويسمى المضروب (قوله كاربوع زوجات الخ) اصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلاث السدس وهو اثنان لا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن مائة فاخذا مجموع رؤسهن وهو ثلاثة وللزوجات الاربع الاربعة ولا استقامة بين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فاخذا عدد الرؤس بمقامه وللانعام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل ينقسم مائة فاخذا عدد الرؤس باسمه ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس انما خذنا الثلاثة والاربعة متداخلين في الاثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤس فضررنا في اصل المسئلة وهو ايضا اثنا عشر ومنها تصح المسئلة (قوله كاربوع زوجات وخسة عشر جدات الخ) الاولى خمس عشرة كافي بعض التمسح واصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجات الاربع التي هي وثلاثة ولا ينقسم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤسهن مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن والبنات اثنا عشر عشرة اثنان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن وللانعام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهن مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن فحصل لنا من اعداد الرؤس المحفوظة اربعة وستة وسبعة وخسة عشر ثم طلبنا فيما التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف فردنا اعدادها في اربعة فصار ثمانية عشر صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضررنا ثلث اعدادها في جميع الاخر صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضررنا ثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وعشرون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار الحاصل اربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فخطنا المثلث وستة مائة معرفة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب كل واحد منه بعد ان شاء الله تعالى (قوله كما مر اثنان وعشرون جدات وسبعة اعمام) اصل المسئلة اربعة وعشرون فقلز وجتين الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين عددي رؤسهما وسهامهما مائة فاخذا عدد رؤسهما وهو اثنان وللجدات الست السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة وللبنات العشر الثلث وهو ستة لا يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وللانعام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم اقليم وبينه وبين عدد رؤسهن مائة فخطنا جميع عدد رؤسهن وهو سبعة فصار معنا من الاعداد الماخوذة للرؤس اثنان وثلاثة وخسة وسبعة وهذه كلها اعداد متباينة فضررنا الاثنان في الثلاثة صارت ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ثم ضربنا الثلاثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوارق اذا كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلاثة ضربتاها في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ثمانية وثلاثون فلكل واحدة منهما ثمانية وخسة عشر وكان للجدات الست اربعة وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار ثمانية آلاف واربعين فلكل واحدة منها مائة واربعون وكان للبنات العشر ستة عشر ضربناها في المضروب المذكور بلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين فلكل واحدة منها ثمانية وستة وثلاثون وكان للانعام السبعة واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل واحد منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف واربعون ذكره السيد (قوله يحصل جز السهم) وهو المبلغ الثالث لانه فحصل من العدد الاول والثاني مبلغ ومنه ومن الضرب في الثالث مبلغ ثان ومن الضرب في الرابع مبلغ ثالث وهو جز السهم (قوله سهامهم) راجع الى

البنات والجدات ويظهر ذلك من المثال السابق وانما ذكر ذلك التعليل لانه لولا هذه الموافقة لكان التصحيح على العدد المذكور قال المصنف واذا اردت معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين الخ التفاعل في هذه المعهومات ظاهر الا في التداخل لانه لا دخول من جانب الاكثر وقد نقل في توجيه ذلك عن حافظ الدين رحمه الله تعالى ان معنى الدخول من جانب الاكثر قبول الدخول فيه كافي قوله تعالى وواعدنا موسى فان الموجود من موسى عليه الصلاة والسلام قبول الوعد وكفي قولك عالج الطبيب المريض فان الموجود من المريض قبول العلاج معالج واجيب عنه ايضا بان معنى الدخول من جانب الاكثر افضاء القليل اياه فانه لما في بعده اياه فكانه دخل فيه قليلا قليلا حتى فني وبان هذه التسمية اصطلاحية فلا يلزم تحقق المعنى اللغوي بمقامه فيها (قوله في تقسيم التركة) اي على اعداد المستحقين بلا كسر (قوله تقابل العددين الخ) اعلم ان العدد لا يشل الواحد على الاصح لان العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات والواحد ليس كذلك وعرف العدد ايضا بانه ما يساوي نصف مجموع حاشيته قربا بعدا كالاثني فانه نصف مجموع حاشيته لان احدى حاشيته ثلاثة والاخرى واحد ومجموعهما اربعة والاثنان نصف اربعة وهما اثنان الحاشيتان فريتان والبعيدتان تظهران في غير الاثنان كالثلاثة فان الحاشية السفلى البعيدة واحد والحاشية البعيدة خمسة والمجموع ستة والثلاثة قصة ما وعرف بعضهم العدديان ما يقع في جواب كم هو او ما يقع في مراتب العددين مثل الواحد والعشرون الاول (قوله كون احدىهما مساويا للآخر) ويسمى العددين متماثلين ومثل الشيء هو ما يتقدمه في الذاتيات وقد يستعمل في المشابهة وهو المتحد في الوصف والاول مراد لان الاربعة مع الاربعة متماثلان في الذات (قوله ثلاثة وثلاثة) لا بد من اعتبارهما في تحليل كل رؤس والسهام والاقاثل الثلاثة بمجردة عن المحل لا تعدد قيمها فلا تصف بالمساواة (قوله وتداخل العددين المختلفين) الاختلاف يتحقق فيما عدا التماثل (قوله على ما هنا) وعلى ما ذكره في السراجية يزاد امر ان آخران الاول منهما ان يزيد على الاقل مثله او امثاله فيساوي الاكثر الثاني ان يكون الاقل جزء الاكثر ولا يقال له جزء اصطلاحا الا اذا اثناء فهو عين الاول والاختلاف بالعبارة (قوله اي يقنيه) ومعنى اثناءه انه اذا اتى الاقل من الاكثرتين او اكثر لم يقم من الاكثرتين هذا هو التداخل اصطلاحا واما هولة فكل قليل دخل في كثير (قوله واذا اردت معرفة التوافق الخ) شروع في بيان معرفة التوافق والتباين لما فيهما من الخفاء وحاصل ان طريق معرفة التوافق والتباين الا في بين العددين المختلفين ان يتقصر من الاكثر بمقدار الاقل من الجائين مرارا حتى يتقافى في درجة واحدة فان اتفقا في واحد كالسبعة مع العشرة فانك اذا اسقطت السبعة من العشرة بقي ثلاثة وهي اقل من السبعة فاذا اسقطت الثلاثة من السبعة مرتين بقي واحد وهو اقل من الثلاثة بقي اثنين بقي واحد فهما متباينان وان اتفقا في غير الواحد كالتمانية مع العشرين فانك اذا اسقطت التمانية من العشرين مرتين بقي اربعة واذا اسقطت الاربعة من التمانية بقي اربعة فالاربعة هي العدد الذي توافقاه فها متوافقان بالربع ومعنى هذه العبارة ونظائرهما المتوافقين بالنصف ان يخرج ربع او النصف يدهما (قوله وان توافقا في اثنين في النصف) كافي في الاربعة والعشرة (قوله او ثلاثة) كافي في التسعة والاثنى عشر (قوله هكذا) اي وان توافقا في الاربعة كالتمانية والاثنى عشر في اربع وفي الخمسة والخمسة عشر في خمسة وفي الستة والسدس كاثني عشر مع ثمانية عشر وفي السبعة بالسبع كاربعة عشر مع واحد وعشرين وفي الثمانية بالثمن كسنة عشر مع اربعة وعشرين وفي التسعة بالتسع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين وفي العشرة بالعشر كعشرين مع ثلاثين ونسعى هذه الكسور والمنطقة والاعداد قسمان منطق الكسر واصبه فمطلق الكسر هو الحاصل من ضرب احد عددين صحيحين في الاخر كاثني عشر فانه حاصل من ضرب مخرج النصف في مخرج السدس او مخرج الثلث في مخرج الربع فيمكن ان ينطق بكسوره كسبعة وثلاثة واربعة وسدسه واصبه ما لا يكون كذلك كاحد عشر فانه ليس بحاصل من ضرب احد عددين صحيحين في الاخر فكسره ينسب اصم مجازا لانه لا يسمع النطق بكسره فالكسر الاصم ما لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى مخرجه كجزء من احد عشر نيزا والمنطق هو الذي يمكن التعبير عنه بغير ذلك كالكسور التسعة وما تركب منها بالاضافة والتكرير (قوله او احد عشر) كاثني

(واذا اردت معرفة التماثل والتوافق والتداخل والتباين الخ التفاعل في هذه المعهومات ظاهر الا في التداخل لانه لا دخول من جانب الاكثر وقد نقل في توجيه ذلك عن حافظ الدين رحمه الله تعالى ان معنى الدخول من جانب الاكثر قبول الدخول فيه كافي قوله تعالى وواعدنا موسى فان الموجود من موسى عليه الصلاة والسلام قبول الوعد وكفي قولك عالج الطبيب المريض فان الموجود من المريض قبول العلاج معالج واجيب عنه ايضا بان معنى الدخول من جانب الاكثر افضاء القليل اياه فانه لما في بعده اياه فكانه دخل فيه قليلا قليلا حتى فني وبان هذه التسمية اصطلاحية فلا يلزم تحقق المعنى اللغوي بمقامه فيها (قوله في تقسيم التركة) اي على اعداد المستحقين بلا كسر (قوله تقابل العددين الخ) اعلم ان العدد لا يشل الواحد على الاصح لان العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات والواحد ليس كذلك وعرف العدد ايضا بانه ما يساوي نصف مجموع حاشيته قربا بعدا كالاثني فانه نصف مجموع حاشيته لان احدى حاشيته ثلاثة والاخرى واحد ومجموعهما اربعة والاثنان نصف اربعة وهما اثنان الحاشيتان فريتان والبعيدتان تظهران في غير الاثنان كالثلاثة فان الحاشية السفلى البعيدة واحد والحاشية البعيدة خمسة والمجموع ستة والثلاثة قصة ما وعرف بعضهم العدديان ما يقع في جواب كم هو او ما يقع في مراتب العددين مثل الواحد والعشرون الاول (قوله كون احدىهما مساويا للآخر) ويسمى العددين متماثلين ومثل الشيء هو ما يتقدمه في الذاتيات وقد يستعمل في المشابهة وهو المتحد في الوصف والاول مراد لان الاربعة مع الاربعة متماثلان في الذات (قوله ثلاثة وثلاثة) لا بد من اعتبارهما في تحليل كل رؤس والسهام والاقاثل الثلاثة بمجردة عن المحل لا تعدد قيمها فلا تصف بالمساواة (قوله وتداخل العددين المختلفين) الاختلاف يتحقق فيما عدا التماثل (قوله على ما هنا) وعلى ما ذكره في السراجية يزاد امر ان آخران الاول منهما ان يزيد على الاقل مثله او امثاله فيساوي الاكثر الثاني ان يكون الاقل جزء الاكثر ولا يقال له جزء اصطلاحا الا اذا اثناء فهو عين الاول والاختلاف بالعبارة (قوله اي يقنيه) ومعنى اثناءه انه اذا اتى الاقل من الاكثرتين او اكثر لم يقم من الاكثرتين هذا هو التداخل اصطلاحا واما هولة فكل قليل دخل في كثير (قوله واذا اردت معرفة التوافق الخ) شروع في بيان معرفة التوافق والتباين لما فيهما من الخفاء وحاصل ان طريق معرفة التوافق والتباين الا في بين العددين المختلفين ان يتقصر من الاكثر بمقدار الاقل من الجائين مرارا حتى يتقافى في درجة واحدة فان اتفقا في واحد كالسبعة مع العشرة فانك اذا اسقطت السبعة من العشرة بقي ثلاثة وهي اقل من السبعة فاذا اسقطت الثلاثة من السبعة مرتين بقي واحد وهو اقل من الثلاثة بقي اثنين بقي واحد فهما متباينان وان اتفقا في غير الواحد كالتمانية مع العشرين فانك اذا اسقطت التمانية من العشرين مرتين بقي اربعة واذا اسقطت الاربعة من التمانية بقي اربعة فالاربعة هي العدد الذي توافقاه فها متوافقان بالربع ومعنى هذه العبارة ونظائرهما المتوافقين بالنصف ان يخرج ربع او النصف يدهما (قوله وان توافقا في اثنين في النصف) كافي في الاربعة والعشرة (قوله او ثلاثة) كافي في التسعة والاثنى عشر (قوله هكذا) اي وان توافقا في الاربعة كالتمانية والاثنى عشر في اربع وفي الخمسة والخمسة عشر في خمسة وفي الستة والسدس كاثني عشر مع ثمانية عشر وفي السبعة بالسبع كاربعة عشر مع واحد وعشرين وفي الثمانية بالثمن كسنة عشر مع اربعة وعشرين وفي التسعة بالتسع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين وفي العشرة بالعشر كعشرين مع ثلاثين ونسعى هذه الكسور والمنطقة والاعداد قسمان منطق الكسر واصبه فمطلق الكسر هو الحاصل من ضرب احد عددين صحيحين في الاخر كاثني عشر فانه حاصل من ضرب مخرج النصف في مخرج السدس او مخرج الثلث في مخرج الربع فيمكن ان ينطق بكسوره كسبعة وثلاثة واربعة وسدسه واصبه ما لا يكون كذلك كاحد عشر فانه ليس بحاصل من ضرب احد عددين صحيحين في الاخر فكسره ينسب اصم مجازا لانه لا يسمع النطق بكسره فالكسر الاصم ما لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى مخرجه كجزء من احد عشر نيزا والمنطق هو الذي يمكن التعبير عنه بغير ذلك كالكسور التسعة وما تركب منها بالاضافة والتكرير (قوله او احد عشر) كاثني

وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فان العدد الذي يعد هما احد عشر فقط وهو يخرج جزء من احد عشر وهذا المثلثة
قوله برقع من اربعة فانه في التوافق لا ينطبق بنفس العدد الذي يقع به التوافق وانما ينطبق بكسره كالربع
اذا وقع التوافق في اربعة (قوله وهكذا) اي يجوز من اثني عشر في اربعة وعشرين مع ستة وثلاثين وفي جزء
من ثلاثة عشر كسنة وعشرين وتسعة وثلاثين وفي جزء من خمسة عشر في ثلاثين وخسة واربعين وفي جزء
من ستة عشر في اثنين وثلاثين وعمانية واربعين وفي جزء من سبعة عشر في اربعة وثلاثين وواحد وخمسين
وفي جزء من ثمانية عشر في ستة وثلاثين واربعة وخمسين وفي جزء من تسعة عشر في ثمانية وثلاثين وسبعة
خمين (قوله فيما في جزء السهم) وهو ما تان وعشرة كما اذا ضربت نصيب الزوجين وهو ثلاثة من اربعة
وعشرين في مائتين وعشرة تبلغ ثمانية وثلاثين (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) هذا يقال له قسمة النصيب
(قوله يخرج نصيبه) في المسئلة المذكورة تنسب اعداد الرؤس كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلاثة
فاذا قسمتها عليهما كان الخارج واحد ونصف فاذا ضربته في المضروب الذي هو ما تان وعشرة يحصل ثلاثة
وخسة عشر فهي نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات العشر من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها
على العشرة التي هي عدد هن خرج واحد وثلاثة أخماس فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل
ثلاثة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي
عدد هن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة واربعون فهي نصيب كل جدة
وكان للأعمام من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عدد هن كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته
في المضروب الذي هو ما تان وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب كل عم (قوله والاضح طريق النسبة)
انما كانت اوضح لانه لا يحتاج فيها الى قسمة وضرب بخلاف غيرها (قوله وهوانة سب سهام كل فربق الخ)
في المسئلة المذكورة اذا نسبت سهام المراتين وهي ثلاثة اليهما كانت النسبة مثلا ونصفا واذا اعطيت كل
احدة منهما من المضروب مثل تلك النسبة اعني مثل ونصفه كان ثلاثا عشرة وخسة عشر واذا نسبت سهام
البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة أخماس مثل فاذا اعطيت كل بنت
مثل المضروب ومثل ثلاثة أخماسه كان لها ثلاثا عشرة وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهي اربعة الى عدد
رؤسهن وهي ستة فكانت النسبة ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان لها مائة واربعون
واذا نسبت سهام الأعمام وهو واحد الى عدد رؤسهم كانت النسبة سبع واحد فاذا اعطيت كل واحد منهم
سبع المضروب حصل ثلاثون ولما كان المقصود من الموارث ايعطاء كل وارث حقه ذكره طرقا ثلاثة
اعتناء به الطريقان السابقان وطريقي اخرى تسمى قسمة المضروب وهوان تقسم المضروب على اى فريق شئت
ثم اضرب الخارج من تلك النسبة في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فال حاصل نصيب كل واحد
من آحاد ذلك الفريق في المسئلة المذكورة اذا قسمت المضروب وهو ما تان وعشرة على المراتين خرج مائة
وخسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهما من اصل المسئلة وهو ثلاثة حصل ثلاثا عشرة وخسة عشر فهي
لكل واحدة منهما واذا قسمته على البنات العشر خرج احد وعشرون فاذا ضربته في نصيبهن من اصل المسئلة
وهو ستة عشر حصل ثلاثا عشرة وستة وثلاثون فهي لكل بنت واذا قسمته ايضا على الجدات الست خرج خمسة
وثلاثون فاذا ضربته في نصيبهن من اصل المسئلة وهو اربعة خرج مائة واربعون فهي نصيب كل جدة واذا
قسمت المضروب على الأعمام السبعة خرج ثلاثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وهو واحد
كان الحاصل ثلاثين فهي لكل عم (قوله بعني كلا وجهه) قالوا بمعنى اولاب التركة اذا كانت وافية بجميع
الدوين وبني الورثة شي لا يحتاج الى التسمية بين القرما وتكون القسمة بين الورثة وان لم تكن وافية لم يبق للورثة
شي فلا قسمة بينهم اكل الدين وفي حاشية عجم زاده المراد من قسمة التركة بين الطائفتين قسمتها بين افراد كل من
الطائفتين بالاختصاص لا بين الطائفتين بالاشتراك (قوله فان كان بين التركة والتعصيب تماثل فظاهر)
كما اذا ترك لها ما واربع بنات والتركة ستة فانها (قوله والموافق للسراجية وغيرها في فرق التركة الخ) المذكور
في السراجية وغيرها كما وضعه السيد في غير محل ان حكم المباشرة يجري في الموافقة والمدخلة فيضرب سهام
كل وارث من التعصيب في جميع التركة والموافقة طريق اخرى وهي ما ذكرها المشرح وهي ان تضرب سهام

[illegible]

كل وارث في وفق التركة ثم تقسم الحاصل على وفق التعصيب فان خارج هو نصيب ذلك الوارث وتشارك المداخلة
الموافقة في ذلك فلك في كل من الموافقة والمداخلة طريقة التبيان وطريقة الضرب في وفق وبيان صورة
المباينة اذا ماتت عن زوج وام وثقيقتين والتركة خمسة وعشرون ديناراً فاصل المسئلة من ستة وتقول
الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة ولام واحد ولكل من الاختين سهمان وبين التركة والتعصيب وهو ثمانية تبيان
فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث من التركة فاضرب نصيب الزوج من التعصيب وهو ثلاثة في كل التركة
يحصل خمسة وسبعون ثم اقسام هذا المبلغ على التعصيب اعني ثمانية يخرج خمسة دنائير وثلاثة اغان ديناراً فهذا
نصيب الزوج من تلك التركة واضرب ايضا نصيب الام من التعصيب وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل
خسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية يخرج ثلاثة دنائير وعشرون ديناراً فهذه نصيب الام من التركة واضرب
نصيب كل اخت من التعصيب وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسة وعشرون فاذا قسمتها هذا الحاصل على الثمانية خرج
سبعة دنائير وربع ديناراً فهذه نصيب كل اخت من التركة فاذا فرضنا ان التركة في هذه المسئلة خمسة وعشرون ديناراً
كان بين التعصيب والتركة موافقة بالنصف واذا فرضناها اربعة وعشرين ديناراً كان بين التعصيب والتركة مداخلة
ولان في هاتين الصورتين العمل كعمل المباينة ولان ان تضرب نصيب كل وارث في وفق التركة ثم تقسم المبلغ
على وفق التعصيب فان خارج نصيب كل وارث والموافقة في صورة ظاهرة والوجه في المداخلة ان المتداخلين
كالثمانية والاربعة والعشرين يشتركان في كسر وهو اثنان يخرج اقل المتداخلين وهو ثمانية فهما في حكم
الموافقين وبيان ما اذا كان في التركة كسر ذكره السيد فقال واما اذا كان فيها كسر احتج الى بسط التركة
التصير من جنس واحد وطريق البسط ان تضرب التعصيب من التركة في مخرج الكسر وترد على الحاصل ذلك
الكسر ثم تضرب العدد الذي صحت منه المسئلة في مخرج كسر التركة ايضا ثم تعمل بالحاصلين ما من من الضرب
والقسمة فيكون الخارج نصيب ذلك الوارث الواحد فاذا فرضنا ان التركة في المسئلة المذكورة خمسة وعشرون
ديناراً وثلاث ضربنا خمسة والعشرين في مخرج الثلث اعني ثلاثة يحصل خمسة وسبعون ترده عليه الثلث
فيصير الجميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي التعصيب في الثلاثة ايضا فحصل اربعة وعشرون فاذا ضربنا
نصيب كل وارث من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ على اربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك
الوارث كان التركة ستة وسبعون وكان التعصيب اربعة وعشرون انتهى (قوله وتعمل كذلك في معرفة نصيب
كل فريق) اي فترضه في كل التركة في صورة ثلاثة المباينة والموافقة والمداخلة وتقسم الحاصل على جميع
التعصيب فان خرج فهو نصيب كل فريق كما ظهر ذلك من نصيب الاختين في المسئلة السابقة ولك في الموافقة
والمداخلة الطريق الاخرى التي تقدمت وانما قدم بيان نصيب كل وارث على بيان نصيب كل فريق والترتيب
الطبيعي على عكس ذلك فانه من ذكر الجمل اولاً ثم الفصل لانه المقصود الاهم فتأمل (قوله واما قضاء الديون)
اي القسمة لقضاء الديون (قوله فان وفي) اي المترولين بقضائها بالتوفية يحصل المقصود ونعمت التوفية (قوله
وتعدد الغراما) اما اذا لم تعدد الغراما فبأخذ الغريم ما بقى بعد تجهيز (قوله ينزل مجموع الديون كالتعصيب
للمسئلة الخ) صورة مات شخص وترك تسعة دنائير وكان عليه واحد عشرة دنائير ولا يخرج خمسة دنائير فجاء مجموع
الدينين خمسة عشر فاجله بمنزلة التعصيب وانظر بين التركة وهي تسعة دنائير فان كان بينهما موافقة كما هذه
الصورة فانهما متوافقان بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة في وفق التركة وهو ثلاثة حصل ثلاثون فاذا
قسمنا هذا المبلغ على وفق التعصيب الذي هو خمسة يكون الخارج ستة فهذه نصيبه من التركة واذا ضربنا دين
من له خمسة في وفق التركة وهو ثلاثة حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا على وفق التعصيب الذي هو خمسة حصل
ثلاثة فان خارج هو نصيبه من التركة والجمله حينئذ تسعة ولو كانت التركة في هذه الصورة ثلاثة عشر كان بينها
وبين التعصيب اي مجموع الديون الذي هو بمنزلة التعصيب وهو خمسة عشر مباينة فاضرب نصيب كل غريم من
جميع هذا التعصيب في جميع التركة واقسمه على جميع التركة فان خرج فهو نصيب كل غريم فاذا ضربنا دين من له
عشرة في ثلاثة عشر حصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا على خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلاثون نصيب
من له عشرة ويضرب ايضا دين صاحب الخمسة في جميع التركة يبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة
عشر خرج اربعة وثلاثون وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنائير كان بين

وَمَا يَنْصَرِفُ جَمِيعُ التَّكْوِينِ عِنْدَ الْمُنَايِدَةِ
لِمَعْرِفَةِ هَيْبِ كُلِّ قَوْمٍ وَاعْلَامِ كَلَامَاتِهِ مَعْرُوفَةٌ
تَصِلُ بِكُلِّ قَوْمٍ (وَأَنَّ) مِنْهُمْ رِثَاءَ الدُّيُونِ فَإِنَّ
وَقَفَّ بِهَا (وَأَنَّ) مِنْهُمْ رِثَاءَ الدُّيُونِ فَإِنَّ
جَمِيعَ الدُّيُونِ كَانَتْ جَمِيعًا (وَأَنَّ) مِنْهُمْ
(كُلِّ دِينَ عَرَبٍ كَسَمَاءِ وَارْتِ)

عزرت زيدا يعني قد غلبت كذا * اعتنته فكلا اذا جاء مأثورا
وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عادت مكسورا

(قوله على البشر) اسم جنس والبشر الظاهر البشرية وهو ما ظهر من الجسد (قوله فستر الله) اي اذا علمت
ان السلامة من السموم والنسيان في هذه المنزلة ولا يمكن بشرا ان يتخلص منه لطبع البشر عليه فالملوك السمر
ومن ستر جوزي بالستر لان الجزاء من جنس العمل (قوله وغفر لمن غفر) عطف مرادف (قوله فسد الخلال) اي
اخفه واستره فانخل هو العيب واطهره لضرورة الشعر والمعنى فسد الخلال الكائن منه بتوجيه على امر
مقبول وانتهى للاطلاق (قوله جل من لاقه عيب) اي عظم وتعالى الخ فعطف على عليه تفسير وهذا الكلام
مرتبط بكلام محذوف دل عليه السياق اي فسد الخلل ولا تعير به ولا تفضحه فان كل ابن آدم ما عدا من عصم
فيه عيب والذي تنزه عن العيوب بتمامها هو الحق جل وعلا (قوله كيف لا) يحتمل ان المراد لاسلم من هذا الخطر
فلا استفهام بمعنى النبي واكد به لا ويحتمل ان المعنى كيف لا يكون فيه خلل وعيب (قوله يصفه) اي يقلبه
من المسودة الى ورق آخر محررا (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد شبه البعاد بحطب له نار شديدة
فانباتها تخيل ثم ان المراد بالنار ما قبله من الاحزان والافكار المتعلقة بما ذكر (قوله والاخوان) اي احيائه
المصاحبة له والمراد اخوان النسب (قوله والاخفاء) النبات او الاولاد الاولاد او الامهات قاموس (قوله
ما يفتت الاكباد) اي يجعلها اقطعا والمراد كبد واحد والجمع للثقافة او لثقلها مما لا يحميها الاكباد والمناسبات
للتأثر ان يقول ما يذيب الاكباد في الكلام ما يدفع الملامم والكبد بالفتح والكسر وكنت وقد يذكر قاموس
وهو معلوم (قوله فرحم الله) الاولى الواو ويكون استئنافا (قوله التفتازاني) يفخ التوقيتين والزاي وسكون
التاخسبة الى تفتازان بلد بخراسان لانه ولد فيها في صفر سنة اثنتين وعشرين وسبع مائة وفتي يوم الاثنين الثاني
والعشرين من المحرم سنة اثنتين وتسعين وسبع مائة بسمرقند ونقل الى مخرج فدفن فيها وكان حنفيما كما ذكره
صاحب الجرح في دياحة شرحه على المناور انتهت اليه رياسة الحنفية في زمانه حتى ولي قضاء الحنفية وله تكملة
شرح الهداية للسروحي وفتاوى الحنفية وشرح تلخيص الجامع والتلويح حاشية على توضيح صدر الشريعة
واسمه مسعود ولقبه سعد الله والدين (قوله حيث اعتذر) اي لانه اعتذر لما كان اعتذارا للمؤلف مما لا يعتذر
السعد وارتاحت نفسه لوجود مماثل له في هذا الاعتذار من عين الاكابر تحررت نفسه بالدعاء له واعتذار
السعد وفيه دياحة شرح المختصر تلخيص المعاني لما طلب منه اختصار المطول وقبل هذا البيت مع جود
القرينة اي انصبت لشرح الكتاب مع جود التقرينة بصير البليات وخود الفطنة بصير صر التكيات وزاي
البلدان في الاقطار ونحو الاوطان عن الاوطار حتى طفت اجوب كل اغبر قائم الارباب وحرر كل سطر
منه في سطر من الغبراء (قوله يوما يجذوي الخ) اي انه صار خاله في هذه الاسفار بجامع الانتقال من موضع
الى آخر كمال القائل يوما يجذوي اي اكون فيه او جذوي وما بعده الى آخر البيت اسماء مواضع واكون يوما آخر
بالعقيق هو وادي بظاهر المدينة واكون بالعذيب يوما آخر وهو بوزن جبير واكون يوما بالخليصاء وهو
موضع بالدهناء (قوله لكن الحمد لله) دفع بالاستدلال بما يتوهم من وقوع الضجر والسخط ذكر بعضهم ان المدح
يكون بعد الاحسان وقد يكون قبله وقد يكون من غير احسان ولا يتصور حمد الله تعالى الا بعد احسان
لان كل حمد يحتاج الى توفيق وهو احسان من الله تعالى يجب علينا شكره اي الشناء عليه بمعنى انه اذا وقع
يثاب عليه نواب الواجب كما قال القائل

ان الله علينا نعماء * بهز العبد عن العدا لها
فله الحمد على نعمائه * وله الشكر على الحمد لها

(قوله اول وآخر) اي اول الكتاب وآخره واول كل امر وآخره والمراد التعميم (قوله ظاهرا وباطنا) اي
في الظاهر بالثناء باللسان والاعضاء وفي الباطن بحمد الجنان وهو اعترافه بالنعم المتواليه عليه اي فليس جدا
ظاهر يا وفي الباطن شكوى (قوله فاقه) الفاء للتعليل واللام موطئة لاقسم (قوله من) اي انتم وامتنع منه
صنيعة والمن الظل ويطلق هذا اللفظ على كل طل ينزل من السماء على خير او شر ويحلو وينقذ عسلا ويحجب
جفا وما وقع على شجر البلوط ومكالم معلوم افاده في القاموس (قوله بائد آتيسيه) اي المؤلف المنهوم

على البشر فستر الله على من ستر وغفران غفر
وان تجد عيبا فسد الخلال
جل من لاقه عيب وعلا
جل من لاقه عيب وعلا
ما يفتت الاكباد فرحم الله التفتازاني حيث
اعتذر وايد حيث قال تظلم
يوما يجذوي ويوما بالعقيق وبال
عذيب يوما ويوما بالخليصاء
لكن الحمد لله اول وآخر اظهر او باطنا فله من
ما يبد آتيسيه

من قوله سابقا قد فرغت من تأليفه (قوله تجاه) اي مقابله وجهه والمراد بالوجه الذات (قوله صاحب الرسالة)
ال للكمال وصاحبها هو الموصوف بها وصفه مادام لا ينقطع عليه الصلاة والسلام (قوله والقدر) اي الرتبة
العلية يقال فلان له قدر اي مرتبة وتعليم (قوله المثيف) الزائد والنيف ككيس الزيادة اصله ينف ينف يقال عشرة
ونيف وكل ما زاد على العقد فتيف الى ان يبلغ العقد الثاني والنيف الفضل والاحسان وناف وناف على النفي
اشترى انتهى قاموس مختصا (قوله تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف) هذا القبر بقعة هاشم (قوله فله) اي
ما ذكر من الابتداء والختم المذكورين (قوله القبول منهم) القبول من الرسول صلى الله عليه وسلم ثم من مصنف
المتن تابع للقبول من العلي الاعلى جل جلاله وكذلك التشرية منهم والقبول عبارة عن الرضى بالنبي وترك
الاعتراض عليه (قوله والتشريف) اي وعلامة تحصيل الشرف للمؤلف بالفتح والكسر والشرف بحركة العلق
والمكان العالي والمجد ولا يكون الا بالاياء او علو الحسب ومن العبر من اسمه والشوط او نحو ميل ومنه فاستفت
شرفا او شرفين والاشفاء على خطر من خيرا وشرفا انتهى قاموس (قوله فيا شرفي) اي احضر فهذا وقتك لحصول
مقتضيك والايات من الطويل والضمير في قبلته للتأليف (قوله وان كان كل الناس) المراد المجموع لا الجميع لان
الرد عن حسد لا يكون من الجميع اذ لا شأن في الامة من خلاصته (قوله ودوه عن حسد) اي لا بلى حسد
لهم ولق يحتمل انها بمعنى من الابتدائية اي ان هذا الرد ناسي من حسد قام بهم اي لالعيب بالتأليف وهذا
البيت من الضرب الثاني وهو ان يكون مقبوضا كالعروضة والبيت الثاني من الضرب الاول وهو الصريح
والبيت الثالث كالاول (قوله فتقبلني) بالتعريف من القبول والمراد الانابة (قوله مع ماتن) بطلاق عرفا على
مؤلف المتن ويطبق هذا اللفظ لغة على اشياء منها ما صلب من الارض وارتفع والرجل الصلب ومن الظاهر
مكتنف الصلب (قوله واسانذ) جمع اسناد ولا يجتمع السين والذال في كلمة عربية كافي القاموس اي بل في كلمة
الجمية كهذا اللفظ وهو بضم الهمزة ومعناه الماهر بالنبي العظيم (قوله وتحشر ناجعا) اي حال كونهما محتجين
مع النبي صلى الله عليه وسلم فالمصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل ان جمعنا بمعنى جميعا تا كيد للضمير
الجماعة (قوله مع المصطفى احد) ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم يحشر رابته في محشر منفرد عن محشر كل
الخلاقي وحيد فلهذا لا تقتصر على من ذكر وقد يجاب بان المراد بالمشرك الجميع في الجنة والمعنية فيها لا تقتضي
تساوي الدرجة فقد يكون المراد بها القرب منه صلى الله عليه وسلم ويطلق المشرك على معان منها الجمع فقوله
جميعا تا كيد لما فهم من المشرك (قوله واخواننا) عطف على نافي تحشرونا ويحتمل انه عطف على ماتن وكذا يجزى
هذا الاحتمال في قوله ووالدنا (قوله المسدي) من اسدى بمعنى اعطى واولى وفي الحديث من اسدى الى قوم نعمة
فلم يشكر وهاله فدعا عليهم استحيب له رواء الشيرازي عن ابن عباس ذكره في الجامع الصغير وفيه من آتى
اليكم معروف فكاثروه فان لم تجدوا فادعوا له رواء الطبراني عن الحكم بن عمار والمسدى مضاف الى الخير
حذف فونه للاضافة وقصص بين المتضامين بالنظر كانه في اليوم من لاهما (قوله دائما) صفة مصدر
محذوف اي اسدى دائما واما قوله بالخير مايم الدعاء فان الدعاء للشخص خصوصا اذا كان بغيته من الخير العظيم
ولو حذف قوله دائما وابدله بقوله قرب او نحو ذلك كان اولي (قوله ووالدنا) يحتمل عطفه على المصطفى اي ويحشرنا
مع والدنا ويجزى هذا الاحتمال في قوله اخواننا ويدل على هذا الاحتمال عدم نصب داع وورد ان الابناء
تلحق بالاباء في رب الجنان وان لم يعملوا بعملهم كالعكس ويحتمل ان والدنا مبتدأ وداع خبر وطالب خبر بعد
خبر اي واذا كان كذلك فبرجى له حصول ما امله من القبول والخشوع المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله طالب
الرشد) هو الاستقامة على الحق مع تصلب فيه والرشد في صفاته تعالى الهادي الى سواء الصراط والمراد
مقاصد الطرق ورشد كصبر وفرح رشد ورشدا ورشادا اهتدى كاسترشد قاموس وحذف لثامته لانه هامة
مما قبله اي طالب لنا الرشد (قوله وحسبنا الله) اي كافيا الله يقال حسبك درهم اي كفاك وشي حسبك الله
ومنه عطا حسبنا وهذا رجل حسبك من رجل اي كافي لك من غيره للواحد والتثنية والجمع وحسبنا الله اي
انتم الله منكم وكفى بالله حسبيا اي محاسبا وكافيا والله خبره والجله خبره لفظا انشائية معنى اي اللهم كن
حسبي اي كافي (قوله ونعم الوكيل) الموكل اليه الامور فعيل بمعنى مفعول انتهى بكري والكيل بالرزق
او المعين او الشاهد او الحفيظ او السكا في نقله ابن مبر بادشاه في شرح تحرير ابن الهمام وفي القاموس وكل بالله بكل

تجاه وجه صاحب الرسالة والقدر الشريف
ويحتمل تجاه قبرا صاحب هذا المتن الشريف
فله علامة القبول منهم والتشريف
قال مؤلفه
فيا شرفي ان كنت ربي قبلته
وان كان كل الناس ربه عن حسا
فتقبلني مع ماتن واسانذ
وتحشر ناجعا مع المصطفى احد
واخواننا المسدي لنا الخير دائما
والدنا داع لنا طالب الرشد
وحسبنا الله ونعم الوكيل

وقل كل على الله واركب واسكن استسلم اليه وركب الامر وكلا وركلا له وتركه انتهى (قوله ولا حول)
 اي لا حول عن معصية الله الا بالله (قوله ولا قوة) اي على طاعته الا به تعالى اذ غيره لا يقدر على شئ فهو العلي
 العظيم هكذا ورد مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من رعاية الادب في الاسناد وان كان التحول
 عن الطاعة والقوة على المعصية به تعالى اذ لا مؤثر غيره ويسن لمن اعطيه ماله اولاده او شئ من حاله ان يقول
 ماشاء الله لا قوة الا بالله فانه لا يرى فيما يعجزه مكر وهاديل له ما اخرج به ابو يعلى وابن مردويه والبيهقي في شعب
 الايمان عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انتم الله على عبد نعمة في ماله او اهله فيقول ماشاء الله
 لا قوة الا بالله الادفع الله عنه كل آفة حتى تأتية منيته وقرأ ولولا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله
 وما في ماشاء الله اما موصولة خبر مبتدأ محذوف اي الامر ماشاء الله او شرطية منصوبة بالموضع والخزاة
 محذوف بمعنى اي شئ شاءه كان افاده البكري في تفسير الآية (قوله نعم المولى) اي متولى اموري (قوله ونعم
 النصير) اي الزام مناصرنا والله تعالى اعلم

فيا رب اسالك واتوجه اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم في الرحمة ان تقبل مني هذا السعي وتشكره وتغفر به
 عبادتك المؤمنين وهذا رجا منك وحسن ظني بك وان لم تقبله واستجرت بوجهك من ذلك
 فاسألك ان تجعلني خالصا كفافا لاني ولا على وصلي الله على سيدنا محمد

وعلى آله وسلم

تم

قال منهي تصحيح دار الطباعة * جل الله بالكمال طباعه
 حمد المنعم احسانه * وكل فضله وامتنانه * وصلاة وسلاما على خاتم الرسل الكرام * وعلى آله واصحابه
 بدور النعام * وبعد فلما انتم الله نعمه * واكل جوده وكرمه * يتكلم له طبع هذا السحر الرائع * الذي هو الجزر
 الرابع * من حاشية الدر المختار * المسقرة عن محاسنه اي اسقار * وكنت قد عنت في غنيله بامر التصحيح *
 والمقابلة على اصل مؤلفه الصحيح * وكانت عرا تسبب عليه قد زجت من الشرح * وقيل لها ادخلي
 المشرح * فجلت عن الاشياء والنظائر * وتحت بزواجر الجواهر * واقتصرها عن الدرب لا يتسام * وكنت
 عن محاسن وجهه النام * انشأسان الحال * وانشد مؤرخا قال

أختبر المزن والسحب * زوجه جوده بآية العنب
 فبدت في الكأس طلعها * خلف شبك من الحب
 ام ثنايا عادة بسمت * عن آفاحي نغرها النعب
 اقبلت ترهده وبعجتها * وانثنت ترزى على القضب
 ام عقود اللؤلؤ انتظمت * في نظام صيف من ذهب
 درها قد رقت حاشية * ويد ايحكي منا الشهب
 فهي شمس زوجه تقرأ * حسنه من اعجب الحب
 فازدهت طبعها محاسنها * وتبدت دون ما يجب
 قلت لما عقدتها كتبوا * ارفعوه آخر الكتب

سنة ١٢٥٤

وكان ذلك في دار الطباعة الكائن ببلد القاهرة * ثلاث عشرة ليلة

بقيت من جمادى الآخرة * سنة اربع وخمسين ومائتين بعد

الالف * من هجرة من خلقه الله على اكل وصف *

صلى الله وسلم عليه وعلى آله البره

واصحابه المتقين اثره

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 نعم المولى ونعم النصير
 الى هنا شرح الدر المختار بعد الله الملك الضار

